

لجسترا

في
علل لقراءات السبع

تأليف

أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي النحوي

المتوفى سنة ٣٧٧ هـ

تحقيق

الشيخ عادل أحمد عبد الموجود
الشيخ علي محمد معوض

شارك في تحقيقه

الدكتور أحمد عيسى حسن المصري

نائب رئيس لجنة المصنف وشرح مقراءة المسجد الحيني
وأستاذ الحديث بجامعة الأزهر

www.QuranonlineLibrary.com



دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

الجزء الثامن

في
علل لقراءات السبع

تأليف

أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي النحوي

المتوفى سنة ٢٧٧ هـ

تحقيق

الشيخ عادل أحمد عبد الموجود
الشيخ علي محمد معروض

شارك في تحقيقه

الدكتور أحمد عيسى حسن المصري

نائب رئيس لجنة الصحف وشرح مقاراة السجدة الحينية
وأستاذ الحديث بجامعة الأزهر

الجزء الأول



دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

مَشْفُورَاتُ الْحَمْدِ وَالْمَجْدِ بِبَيْرُوتِ



بيروت
دار الكتب العلمية

جميع الحقوق محفوظة

Copyright

All rights reserved

Tous droits réservés ©

Title: **AL-HUJJAH**
FĪ 'ILAL AL-QIRĀ'ĀT AL-SAB'

(A book about the Seven recitations
of the Holy Qur'an)

Author: Abū 'Alī al-Fārīsī

Editor: Al-ṣayḥ 'Ādil Aḥmad 'Abdul-Mawjūd

and: Al-ṣayḥ 'Alī Muḥammad Mu'awwad

and: Dr. Aḥmad 'Īsa Ḥasan al-Ma'ṣarāwī

Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

Pages: 2316 (4 volumes)

Year: 2007

Printed in: Lebanon

Edition: 1st

الكتاب: الحجة في علل القراءات السبع

المؤلف: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي

المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود

والشيخ علي محمد معوض

والدكتور أحمد عيسى حسن المعصراوي

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

عدد الصفحات: 2316 (4 أجزاء)

سنة الطباعة: 2007 م

بلد الطباعة: لبنان

الطبعة: الأولى

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة

لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان

ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو

مجزئاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر

أو برمجته على استوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Exclusive rights by ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth - Liban

Toute représentation, édition, traduction ou reproduction même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

الطبعة الأولى

٢٠٠٧ م، ١٤٢٨ هـ

مَشْفُورَاتُ الْحَمْدِ وَالْمَجْدِ بِبَيْرُوتِ

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة: رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor

هاتف وفاكس: ٣٦٦٣٥ - ٣٦٦٣٥ (١ ٩٦١)

فروع عرمون، القبية، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.

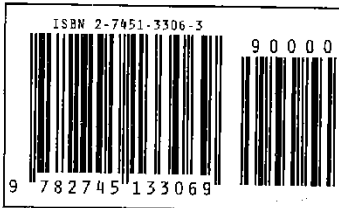
هاتف: ٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠ / ١١ / ٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠
فاكس: ٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠
ص.ب. ٩٤٢٤ - بيروت - لبنان
رياض الصلاح - بيروت - لبنان ١١٠٧٢٣٠

http://www.al-ilmiyah.com

e-mail: sales@al-ilmiyah.com

info@al-ilmiyah.com

baydoun@al-ilmiyah.com



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذى علم القرآن، خلق الإنسان، علمه البيان، والصلاة والسلام على من أنزل عليه الفرقان. ليكون للعالمين نذيرًا، سيدنا محمد رسول الله، وحجته على خلقه، وعلى آله وأصحابه الذين آزره ونصروه، واتبعوا النور الذى أنزل معه، أولئك هم المفلحون.

وبعد ، فهذا مبحث من المباحث القرآنية الشريفة الذى يدور حول توقيفية القراءات القرآنية، وعرض ما أثير حولها من شبه وافتراءات - قديمًا وحديثًا - من بعض المفترين العرب ومن بعض المستشرقين الملحدين.

وبداية نقول : إن القراءات القرآنية ليست بالاجتهاد والاختيار، وإن تنوعها واختلافها ليس وليد إغفال الكلمات القرآنية من النقط والشكل؛ إذ لو كان كذلك لكانت كل قراءة يسمح بها الرسم وتسيغها العربية صحيحة، وليس كذلك؛ فإن كثيرًا من الكلمات يحتمل رسمها أكثر من قراءة واللغة تجيز هذه القراءات ولكن لم يصح فيها إلا قراءة واحدة. والقراءة لا تعتبر ولا يعتد بها إلا إذا كانت عن التلقين والتوقيف والتلقى والمشافهة والنقل والسماع والرواية. وفيما يلى عرض لهذه القضية ومناقشة جوانبها.

توقيفية القراءات

* اختلاف اللهجات وتعدد القراءات:

لقد نزل القرآن الكريم بلسان عربى ميين ، واللسان العربى مثله مثل كل الألسنة - انشعبت منه منذ قديم الزمان لهجات متعددة مختلفة فى كثير من المستويات الصوتية والدلالية، وأيضًا على مستوى القواعد والمفردات.

وهناك أسباب أدت إلى هذا الاختلاف من أهمها: أن أعضاء النطق تختلف فى بنيتها واستعدادها ومنهج تطورها؛ تبعًا لتنوع الخواص الطبيعية المزود بها كل شعب من الشعوب المختلفة، والتى تنتقل عن طريق الوراثة من السلف إلى الخلف.

ومن سنة الله - عز وجل - أنه لم يرسل رسولاً إلا بلسان قومه؛ قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ. لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم : ٤] ، وأن العرب

الذين أنزل إليهم القرآن الكريم، كانوا مختلفي اللهجات، متعددي اللغات، متنوعى الألسن؛ ومن أجل ذلك أنزل الله - تعالى - كتابه على لهجات العرب ليتمكنوا من قراءته، ويتفهموا بما فيه من أحكام وشرائع؛ إذ لو أنزله - تعالى - بلهجة واحدة - والحال هكذا من أن الذين أنزل إليهم مختلفو اللهجات - لحال ذلك دون قراءته، والانتفاع بهدايته؛ لأن الإنسان يتعذر عليه أن يتحول من لهجته التى درج عليها، ومرن لسانه على التخاطب بها منذ نعومة أظفاره، وصارت هذه اللهجة طبيعة من طبائعه، وسجية من سجاياه، واختلطت بلحمه ودمه، حتى لا يمكنه التحول عنها، والعدول إلى غيرها. فلو كلف الله العرب مخالفة لهجاتهم التى لا يستقيم لسانهم إلا عليها، ولا يتيسر نطقهم إلا بها - لشق ذلك عليهم غاية المشقة وكان ذلك من قبيل التكليف بما لا يدخل تحت طاقة الإنسان البشرية وقدرته الفطرية، ، وكان ذلك منافياً ليسر الإسلام وسماحته، التى تقتضى درء المشقة والحرَج عن معتنقيه؛ فافتضت رحمة الله - تعالى - بهذه الأمة، وإرادته التخفيف عنها، ووضع الإصر عنها - أن يسر لها حفظ كتابها، وتلاوة دستورها؛ لتتمكن من قراءته، والتعبد بتلاوته، والانتفاع بما فيه على أكمل الوجوه وأحسنها؛ فأنزله على لهجات العرب المتنوعة، وكان الرسول ﷺ يقرؤه على العرب، بهذه اللهجات ليسهل على كل قبيلة تلاوته، بما يوافق لهجاتها .

وبالضرورة، وإزاء هذه الأسباب القوية، ليس يسهل على كل أحد أن يستبدل لهجة جديدة بلهجة جرى عليها لسانه طفلاً، وناشئاً، وكهلاً. وحتى بعد طول المحاولة والمعالجة قد يظل الأمر عسيراً على شيخ يأبى لسانه تغيير ما ألف السنين، وامرأة ليس لها- غالباً - على ما تعودته من طرائق الكلام سلطان.

روى الترمذى - فى موضوع نزول القرآن على سبعة أحرف: أن النبى ﷺ قال: «يَا جَبْرِيلُ إِنِّي بُعِثْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيَّةٍ، مِنْهُمْ الْعَجُوزُ، وَالشَّيْخُ الْكَبِيرُ، وَالْعُلَامُ، وَالْجَارِيَةُ، وَالرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا قَطُّ».

وقد كان بين القبائل العربية اختلاف فى نبرات الأصوات وطريقة الأداء: فكان فيهم من يدغم، ومن يظهر، ومن يخفى، ومن يبين، ومن يميل، ومن يفتح، ومن يفخم، ومن يرقق، ومن يمد، ومن يقصر . . . إلى آخر كفيات النطق المختلفة، فتلقاء هذه الفروق التى يصعب على الناس التخلص منها، ولأن الدين الذى نزل به

القرآن يسر دائماً - أمر الله نبيه أن يقرئ كل قبيلة بلهجتها وما جرت عليه عاداتها، فعلى سبيل المثال:

يقرأ الأسدى: (يعلمون)، و (تعلم)، و (تسودّ وجوه)، و (ألم إعهد إليكم) بكسر حرف المضارعة.

والتيمى يهمز، والقرشى لا يهمز.

ويقرأ أحدهم: (عليهم)، و (فيهم) بضم الهاء، لا بكسرها.

وهذا يقرأ: (قد أفلح)، و (قل أوحى) بالنقل.

وآخر يقرأ: (موسى)، و (عيسى)، و (دنيا) بالإمالة.

وغيره يلفظ.

وهذا يقرأ: (خبيراً)، و (بصيراً) بترقيق الراء.

والآخر يقرأ: (الصلاة)، و (الطلاق) بالتفخيم.

إلى غير ذلك.

هذا إلى ما هو معروف من الاختلاف الطبيعي بين القبائل، فى شهرة بعض الألفاظ، فى بعض المدلولات، وإلى ما هو معروف أيضاً - عند علماء القراءات - من أن القرآن نفسه اختلفت بعض ألفاظه، فى الحروف أو كيفيتها، من حيث الغيبة والخطاب، والتذكير والتأنيث، والجمع والإفراد، والتخفيف والتشديد، والتحقيق والتسهيل... وغير ذلك، مما هو مقرر، ومحدد، منذ عهد النبوة^(١).

* جيل الصحابة والتابعين وتابعيهم:

ثم إن الصحابة - رضوان الله تعالى عليهم أجمعين - قد تلقوا من فم رسول الله ﷺ القرآن الكريم، بقراءته وروايته فلم يضيعوا منه جملة، ولم يغفلوا منه كلمة، ولم يهملوا منه حرفاً، أو سكوتاً، أو حركة أو قراءة أو رواية، ونقله عن الصحابة التابعون، على هذا الوجه من الأحكام، والتحرير، والإتقان، والتجويد.

ثم إن جماعة من التابعين وأتباع التابعين كرسوا حياتهم، وأفنا أعمارهم فى قراءة القرآن وإقراءه وتعليمه، وتلقيته، وعنوا كل العناية بضبط ألفاظه، وتجويد كلماته، وتحرير قراءاته، وتحقيق رواياته، وكان ذلك شغلهم الشاغل، وغرضهم الهادف،

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس للشيخ عبد الفتاح القاضى، والدكتور لبيب السعيد ص (٩٨، ٧٩).

حتى صاروا في ذلك أئمة يقتدى بهم، وتشد الرحال إليهم، وينقل القرآن عنهم؛ ولتصديهم لذلك نسبت القراءة إليهم فقليل: قراءة فلان كذا، وقراءة فلان كذا، فنسبة القراءة إليهم نسبة ملازمة ودوام، لا نسبة اختراع وابتداع، ومن هؤلاء الذين انقطعوا للتعليم والتلقين: القراء العشرة، وهم: أبو جعفر ونافع المدنيان، وأبو عمرو ويعقوب البصريان، وابن كثير المكي، وابن عامر الدمشقي، وعاصم وحمزة والكسائي الكوفيون، وخلف البغدادى.

وقد أجمع من يعتد بهم من العلماء على تواتر قراءات هؤلاء الأئمة الأعلام، فقد روى قراءاتهم معظم الصحابة عن رسول الله ﷺ، وتلقوها من فيه مشافهة، ورواها عن الصحابة- التابعون وأتباع التابعين، ومن هؤلاء وهؤلاء القراء العشرة المذكورون، ورواها عن القراء العشرة طوائف لا تحصى كثرة وعدداً، فى جميع العصور والأجيال، لم تخل أمة من الأمم، ولا عصر من العصور، ولا مصر من الأمصار، إلا وفيه الكثرة الكاثرة، والجسم الغفير، والجمع الوفير، ممن يروى قراءات هؤلاء الأئمة، ويحذقها، وينقلها لغيره، إلى وقتنا هذا، ولن تزال الأمم - إن شاء الله - على تعاقبها وتلاحقها وتتابعها، أمة بعد أمة، وجيلاً إثر جيل - تتعاهد هذه القراءات، وترويه، وتنقلها لمن بعدها، وتقرؤها، وتقرئ بها، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وكل ذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١) [الحجر: ٩].

* اختلاف القراءات القرآنية:

لقد كثرت الأقاويل والآراء فى موضوع نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف إلى حد كاد يطمس أنوار الحقيقة، حتى استعصى فهمه على بعض العلماء، ولاذ بالفرار منه، وقال: إنه مشكل.

ثم إن الخطأ فى هذا الباب قد يتخذ منه أعداء الإسلام سبيلاً عوجاً، إلى توجيه المطاعن الخبيثة إلى القرآن. وقد كان من تداول هذا الخطأ ونقله: أن كتب بعض أعداء القرآن كتاباً، أسموه: «مباحث القرآن»، ومن فصوله: هل من تحريف فى الكتاب الشريف؟

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (٨٠).

ويجب أن نذكر، أن القراءات التي يجب على المسلمين - وجوبًا - المحافظة عليها، ليست هي الأحرف والمرادفات التي كانت تقام بعضها مكان بعض، قبل العرضة الأخيرة للقرآن، والتي كانت إقامتها لضرورة ماسة انتهى وقتها عند هذه العرضة، فضلًا عن عهد عثمان؛ وإنما هي: القراءات التي يحتملها مصحف عثمان، المقتصر على حرف قريش - كما قال ناس - أو المشتمل على باقى الأحرف؛ كما قال آخرون. وهذه القراءات - على أية حال-: ثابتة كلها بالنقل المتواتر، عن النبي نفسه ﷺ.

وواضح جدًا: أن اختلاف القراءات لا يعنى أن فيها تنافيًا، أو تضادًا، أو تناقضًا، وإنما هو - بإطلاق - اختلاف تنوع وتغاير فحسب، ففى كل اختلافات القراءات، لم يظهر أن قراءة اتخذت سبيلًا استدبرته قراءة، أو أن قراءة أمرت بما نهت عنه أخرى.

ثم إن هذه القراءات جميعها بمنزلة سواء فى الأسلوب والغاية، فهى كلها معجزة، وتلك حقيقة لا نستغربها، ما دامت كل قراءة قد أنزلت من عند الله، أو أذن بها الله، وما دام القراء - فى اختلافهم - مجرد ناقلين، وليسوا كالفقهاء: يختلفون؛ لأنهم يجتهدون.

وبين القراءات القرآنية اختلافات توفيقية يسيرة، محصورة كلها، ومضبوطة، ومعلومة، ولا زيادة فيها ولا نقص، ولا تقديم ولا تأخير، وهى كلها لا تجهد عامة الناس فى الفهم والتدبر، فضلًا عن أن تجهد الدارس المدقق أو القارئ المتخصص. والقراءات الثابتة منزلة كلها من عند الله، أو مأذون فى قراءتها من الله، فقد تواترت تواترًا مقطوعًا به، وشاملاً للأصول والفروع، عن نفس الرسول الذى أوتى القرآن، وكلف إبلاغه للعالمين - صلوات الله وسلامه عليه - وقد قرأ بها المسلمون، منذ كان الوحى، ويستحيل عقلاً أن يكونوا قد أمضوا القرون وهم يقرءون غير ما أنزل الله سبحانه .

وإذا كانت القراءات والروايات القرآنية قد أضيفت إلى قراء ورواة بأعيانهم، فهذا لا يعنى إلا أن المضاف إليه اختار قراءة أو رواية، وكان أضبط لها وأدوم وألزم قراءة وإقراء بها، حتى نسبت إليه أو نسب إليها، فهى - كما يقرر ابن الجزرى - إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأى واجتهاد، ومن هنا كان اختلاف القراء-

عند المسلمين - صوابًا بإطلاق، وليس كاختلاف الفقهاء يعتبر - حتى عند أصحابه - صوابًا يحتمل الخطأ.

ورأس الأسباب في اختلاف القراءات هو: أن القرآن نزل على سبعة أحرف كما ذكر النبي ﷺ، فيما أثبت أحد وعشرون صحابيًا روى عنهم البخاري ومسلم وآخرون. إذن فإن الأمر في نزول القرآن على سبعة أحرف هو ما بيناه - فيما سبق - من أسباب دعت إلى ذلك: كاختلاف اللهجات، والاختلاف في طريقة الأداء ونبرات الصوت، وهناك سبب ثالث يرجع إلى ذات القرآن: هو اختلاف بعض ألفاظه، من حيث الغيبة والخطاب، والتذكير والتأنيث، والجمع والإفراد، والتخفيف والتشديد^(١).

* أقسام القراءات:

القراءات القرآنية أقسام وهي كالتالي:

أولاً: المتواترة: وهو: ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم، إلى متناه، وغالب القراءات كذلك.

وقد اختيرت سبع قراءات من هذا النوع، عرفت كل منها بأسماء أهم من عرف بالقراءة بها. وأصحاب هذه القراءات هم: نافع المدني، وابن كثير المكي، وأبو عمرو بن العلاء البصري، وابن عامر الشامي، وعاصم وحمة والكسائي: الكوفيون.

وأول من اقتصر على هؤلاء السبعة هو أبو بكر بن مجاهد، قبيل سنة ٣٠٠هـ، أو ما حولها، وتابعه بعد ذلك المسلمون إلى الآن.

ولكل من هؤلاء القراء رواة، وأصحاب طرق، وأصحاب أوجه، معروفون جيدًا لعلماء القراءات.

والتقل المتواتر هو عنصر أساسي في إثبات القرآنية؛ حتى يُعرف الكتاب بأنه: «القرآن المنزل على رسول الله ﷺ، المنقول عنه نقلًا متواترًا بلا شبهة». فإن القول بأنه «نقلًا متواترًا» احتراز عما اختلف بمثل مصحف أبي، ومصحف ابن مسعود، مما نقل بطريق الأحاد.

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس للأزهر ص (١٠٠، ١٣٩، ١٤٠).

ثانياً: المشهورة: وهو ما صح سندها ولم يبلغ درجة التواتر، ووافقت العربية ورسم المصحف، واشتهرت عند القراء فلم يعدوها من الغلط ولا من الشذوذ. وقد اختير من هذا النوع ثلاث قراءات، وأصحابها هم: أبو جعفر بن قعقاع المدني، المتوفى سنة ١٣٠هـ، ويعقوب الحضرمي، المتوفى سنة ٢٠٥هـ، وخلف البزار، المتوفى سنة ٢٢٩هـ.

ولكل من هؤلاء أيضاً رواية، وأصحاب طرق، وأصحاب أوجه، وهم جميعاً معروفون لعلماء القراءات. ونظرًا لأن هذه القراءات الثلاث لا تخالف رسم السبع، فقد أحقها المحققون بها، وعدوا القول بعدم تواترها في غاية السقوط، ولا يصح القول به عن معتبر قوله في الدين.

ومن هؤلاء المحققين:

البغوي القراء الموصوف بأنه أول من يعتمد عليه في ذلك المجال؛ لأنه مقرب فقيه جامع للعلوم.

وابن تيمية الفقيه المعروف.

والقسطلاني في كتابه «لطائف الإشارات»، حيث يقول: «إننا لو اشتربنا التواتر في كل فرد من أحرف الخلاف انتفى كثير من القراءات الثابتة عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم».

وعبد الوهاب السبكي الذي يقول: «إن هذه القراءات الثلاث - بالإضافة إلى القراءات السبع - معلومة من الدين بالضرورة، ونزلت على النبي ﷺ لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل».

وزكريا الأنصاري، المتوفى سنة ٩٢٦هـ، والذي أفتى بأن القراءات العشر متواترة كلها.

ثالثاً: الأحاد: وهو ما صح سنده، وخالف الرسم أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، ولم يقرأ به.

رابعاً: الشاذة: وهو ما لم يصح سندها.

خامساً: الموضوعية: ويمثل لها السيوطي بقراءات الخزاعي.

سادساً: ما زيد في القراءات على وجه التفسير: كالقراءة المنسوبة إلى سعد بن

أبى وقاص: «وله أخ أو أخت من أم»، وكالقراءة المنسوبة إلى ابن عباس: «ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج» وكالقراءة المنسوبة أيضًا إلى ابن الزبير: «ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويستعينون الله على ما أصابهم».

وواضح أن الناس اجتمعوا على القراءات المتواترة والمشهورة لسببين، وأوضحهما الطبرسي في تفسيره:

أحدهما: أن أصحابها تجردوا لقراءة القرآن، واشتدت بذلك عنايتهم، مع كثرة علمهم؛ ومن كان قبلهم أو في أزمتهم ممن تنسب إليه القراءة من العلماء، وعدت قراءاتهم من الشواذ، لم يتجرد لذلك تجردهم، وكان الغالب على أولئك الفقه أو الحديث، أو غير ذلك من العلوم.

والآخر: أن قراءاتهم وجدت مسندة - لفظًا أو سماعًا - حرفًا حرفًا من أول القرآن إلى آخره، مع ما عرف من فضائلهم وكثرة علمهم بوجوه القرآن^(١).

* تاريخ التأليف في القراءات القرآنية:

وقد جمعت القراءات منذ قديم، وأول من جمعها في كتاب هو أبو عبيد القاسم بن سلام، المتوفى بمكة سنة ٢٢٤هـ، والذي جعل القراءات - فيما عد ابن الجزرى - خمسًا وعشرين قراءة مع السبع.

وترادف المؤلفون في القراءات:

فجمع أحمد بن حنبل الكوفي نزيل أنطاكية - المتوفى سنة ٢٥٨هـ - كتابًا في قراءات الخمسة، من كل مصر واحد.

وألّف إسماعيل بن إسحاق المالكي المتوفى - سنة ٢٨٢هـ - كتابًا جمع فيه قراءة عشرين إمامًا، منهم السبعة.

وجمع ابن جرير الطبري - المتوفى سنة ٣١٠هـ - كتابه «الجامع»، وفيه نيف وعشرون قراءة.

وجمع أبو بكر الداجوني - المتوفى سنة ٣٢٤هـ - كتابًا في القراءات أدخل فيه أبا جعفر أحد العشرة.

واقصر ابن مجاهد - المتوفى سنة ٣٢٤هـ - أيضًا على قراءات السبعة.

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٠٢، ١٠٥).

وألف في القراءات أبو بكر الشذائي، المتوفى سنة ٣٧٠هـ.

وألف أبو بكر بن مهران - المتوفى سنة ٣٨١هـ - في قراءات العشرة.

وألف الخزاعي المتوفى سنة ٤٠٨هـ كتابه: «المتهى» الذى جمع فيه ما لم يجمع من قبله، والذى يمثل بقراءاته للقراءات الموضوعه كما ذكرنا منذ قليل.

وكان الظلمنكى - مؤلف «الروضة»، والمتوفى سنة ٤٢٩هـ - أول من أدخل القراءات إلى الأندلس.

وألف مكى بن أبى طالب - المتوفى سنة ٤٣٧هـ - في القراءات: «التبصرة» و«الكشف» وغير ذلك.

وألف أبو عمرو الدانى - المتوفى سنة ٤٤٤هـ - كتابه: «جامع البيان» فى القراءات، وفيه أكثر من خمسمائة رواية وطريق عن القراءات السبع.

وألف الأهوازى - المتوفى سنة ٤٤٦هـ - فى هذا الشأن.

وألف الهذلى - المتوفى سنة ٤٦٥هـ - كتابه: «الكامل» الذى جمع فيه خمسين قراءة عن الأئمة، وتسعا وخمسين وأربعمائة وألف رواية وطريق.

وألف أبو معشر الطبرى - المتوفى سنة ٤٧٨هـ - كتاب «التلخيص فى القراءات الثمان» و«سوق العروس»، وفيه خمسون وخمسمائة وألف رواية وطريق.

وألف أبو القاسم عيسى بن عبد العزيز اللخمي الإسكندرى - المتوفى سنة ٦٢٩هـ - كتابه: «الجامع الأكبر والبحر الأزخر»، ويحتوى على سبعة آلاف رواية وطريق. وقد اندثر بعض كتب القراءات، وفيها كتب الأهوازى، وابن عطية، والمهدوى، وكتاب «اللوامع» فى القراءات، وكتاب «المحتوى» للدانى.

واختار جمهور المسلمين القراءات منذ قديم، ولكن القراء ظلوا يتداولونها ويروونها إلى أن كتبت العلوم ودونت، فكتبت فيما كتب من العلوم، وصارت القراءات - كما يقول ابن خلدون - «صناعة مخصوصة، وعلمًا منفردًا، وتناقله الناس بالشرق والأندلس، جيل بعد جيل، إلى أن ملك بشرق الأندلس «مجاهد» من موالى العامريين، وكان معتنيًا بهذا الفن من بين فنون القرآن؛ لما أخذه به مولاه المنصور بن أبى عامر، واجتهد فى تعليمه وعرضه على من كان من أئمة القراء بحضرته، فكان سهمه بذلك وافرًا»^(١).

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٠٦، ١٠٧).

إضافة القراءات إلى القراء تعنى اختيارها ولا اجتهاد فيها

إن إضافة القراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم - كما ألمحنا من قبل - لا تعنى أكثر من أنهم اختاروها وداوموا عليها ولزموها حتى اشتهروا بها وقصدوا فيها، وهى - كما يعبر ابن الجزرى - «إضافة اختيار، ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأى واجتهاد»^(١).

وقد تفرق القراء فى البلاد واختلفت قراءاتهم، فكانت جماعات القراء فى مختلف الجهات، يقرءون حسبما تلقوا من أسلافهم، وكانت كل جماعة تستقر على الوجوه التى لقتها لا تكاد تتعدها؛ فاختلفت قراءات الخلف باختلاف قراءات السلف، وتفرق هؤلاء وأولئك فى البلاد، وكما يقول ابن الجزرى: «قل الضبط، واتسع الخرق، وكاد الباطل يلتبس بالحق؛ فقام جهاذة علماء الأمة، وصناديد الأئمة، فبالغوا فى الاجتهاد، وبينوا الحق المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وميزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاذ، بأصول أصلوها، وأركان فصلوها».

ويبدو أن الاقتصار على قراءات الأئمة المشهورين بالفقه والأمانة فى النقل، وكمال الدين - كان أمراً ضرورياً، أوجبه بشاعة ما قيل إنه وقع من: «تمادى بعض الناس على القراءة بما يخالف خط المصحف، مما ثبت نقله» كما عبر ذلك مكى بن أبى طالب بل إنه كثر الاختلاف فيما يحتملة رسم المصحف، وقرأ أهل البدع والأهواء بما لا يحل لأحد تلاوته؛ وفاقا لبدعهم، ومن أمثلة ذلك: ما روى من أن بعض المعتزلة قرأ: ﴿وَكَلَّمَ اللّٰهَ مُوسَى تَكْلِيْمًا﴾ [النساء: ١٦٤] بنصب الهاء.

وقد كثرت الاختيارات فى القراءة كثرة، من مظاهرها التى تخفى على كثير من غير المتخصصين: أن الشافعى صاحب المذهب، كانت له رواية قرأ بها ابن الجزرى، من كتاب: «المستير»، وحدثه بها - من هذا الكتاب، ومن كتاب «الكامل» - غير واحد.

وكان لأحمد بن حنبل صاحب المذهب أيضاً اختيار، ذكره «الهدلى» فى كتابه «الكامل».

(١) ينظر: النشر (١/٥٢).

وقد نسبت إلى أبي حنيفة قراءة جمعها الخزاعي، ونقلها عنه الهذلي وغيره. وقد عد ابن حجر العسقلاني - وهو يتكلم عن تعيين الأحرف التي اختلف فيها عمر بن الخطاب، وهشام بن حكيم، حين كان هذا يقرأ بسورة «الفرقان»، على حروف لم يكن يعرفها عمر - عد ابن حجر في هذه السورة وحدها نحوًا من مائة وثلاثين موضعًا، منها ستة وخمسون ليس فيها من المشهور شيء. وربما كانت كثرة عدد القراءات هي التي حدث ببعض المفسرين إلى ذكر بعضها غير منسوب لصاحبه^(١).

* إذا قرئت آية بقراءتين فهل قال الله بهما؟

أورد الزركشي في كتابه «البرهان» هذا السؤال، ثم أعقبه بالآراء التي قيلت فيه: (الأول): أن الله - تعالى - قال بهما جميعًا.

(الثاني): أن الله - تعالى - قال بقراءة واحدة، إلا أنه أذن أن يقرأ بقراءتين.

(الثالث): إذا كان لكل قراءة تفسير يغير الآخر، فقد قال بهما جميعًا، وتصير

القراءتان بمنزلة آيتين، مثل قوله: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]

(الرابع): إذا كان تفسير القراءتين واحدًا، كالبيوت والبيوت والمحصنات

والمحصنات بالنصب والجر - وإنما قال بإحدهما، وأجاز القراءة بهما، لكل قبيلة، على ما تعود لسانها.

(الخامس): إذا صح أنه قال بإحدى القراءتين، فإنه يكون قد قال بلغة قريش^(٢).

* من قال من العلماء إن مرجع القراءات الاجتهاد:

هناك أقوال لبعض علمائنا القدامى قد يفهم منها أن القراءات القرآنية مرجعها الاجتهاد لا السماع، وأنها اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء.

* الزمخشري يعيب قراءة لابن عامر:

قرأ ابن عامر - أحد القراء السبعة - الآية:

﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧].

برفع (قتل) ونصب (أولادهم) وجر (الشركاء)، على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف.

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٠١، ١٠٢).

(٢) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (٩٩).

فوصف الزمخشري هذه القراءة بأنها «شيء» لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً . . . إلخ. وقال: «والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف «شركائهم» مكتوباً بالياء. ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء؛ لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم - لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب».

* رد ابن المنير على الزمخشري:

ورد ابن المنير الإسكندري صاحب كتاب: «الانتصاف» بأن الزمخشري «ركب متن عمياء، وتاه في تيهاء»، وقال ابن المنير: «وأنا أبرأ إلى الله، وأبرئ حملة كتابه، وحفاظ كلامه، مما رماه به؛ فإنه تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً، لا نقلاً وسماعاً؛ فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه، وأخذ يبين أن وجهة غلطه رؤيته الياء ثابتة في «شركائهم»؛ فاستدل بذلك على أنه مجرور، وتعين عنده نصب (أولادهم) بالقياس . . . إلخ».

ثم قال ابن المنير: «فهذا كله - كما ترى - ظن من الزمخشري أن ابن عامر قرأ قراءته هذه رأياً منه، وكان الصواب خلافه، والفصح سواه، ولم يعلم الزمخشري أن هذه القراءة - بنصب الأولاد، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بها - يعلم ضرورة أن النبي ﷺ قرأها على جبريل، كما أنزلها عليه كذلك، ثم تلاها النبي ﷺ على عدد التواتر من الأئمة، ولم يزل عدد التواتر يتناقلونها، ويقروون بها، خلفاً عن سلف، إلى أن انتهت إلى ابن عامر؛ فقرأها أيضاً كما سمعها. فهذا معتقد أهل الحق في جميع الوجوه السبعة: أنها متواترة جملة وتفصيلاً . . . فلا مبالاة بعدها بقول الزمخشري، ولا بقول أمثاله ممن لحن ابن عامر، وظن أن القراءة بالرأى غير موقوفة على النقل. والحامل هو التغالي في اعتقاد اطراد الأقيسة النحوية؛ فظنها قطعية؛ حتى يرد ما يخالفها».

ويقول ابن المنير كذلك: «إن المنكر عليه - يعني: ابن عامر - إنما أنكرا ما ثبت أنه براء منه قطعاً وضرورة. ولولا عذر أن المنكر ليس من أهل الشائين - أعني: علم القراءة، وعلم الأصول، ولا يعد من ذوى الفنين المذكورين - لخيف عليه الخروج من ريقة الدين، وإنه - على هذا العذر - لفي عهدة خطيرة، وزلة منكرا، تزيد على زلة من ظن أن تفاصيل الوجوه السبعة فيها ما ليس متواتراً؛ فإن هذا القائل لم يشبها بغير النقل، وغايته أنه ادعى أن نقلها لا يشترط فيه التواتر، وأما الزمخشري: فظن

أنها تثبت بالرأى، غير موقوفة على النقل، وهذا لم يقل به أحد من المسلمين».

* رد أبى حيان الأندلسى على الزمخشري:

وفى هذا الشأن - أيضًا - يقول أبو حيان الأندلسى:

«وبعض النحويين أجازها، وهو الصحيح؛ لوجودها فى هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربى الصريح المحض: ابن عامر، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان، قبل أن يظهر اللحن فى لسان العرب، ولوجودها أيضًا فى لسان العرب فى عدة أبيات ...» إلخ.

ثم يتحدث عن الزمخشري قائلا:

«وأعجب لعجمى ضعيف فى النحو يرد على عربى صريح محض قراءة متواترة موجودًا نظيرها فى لسان العرب، فى غير ما بيت. وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة، الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله، شرقًا وغربًا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم؛ لضبطهم، ومعرفتهم، وديانتهم».

* رد نظام الدين النيسابورى على الزمخشري:

ويقول النيسابورى:

«والحق عندى - فى هذا المقام - أن القرآن حجة على غيره، وليس غيره حجة عليه. والقراءات السبع كلها متواترة، فكيف يمكن تخطئة بعضها؟! فإذا ورد فى القرآن المعجز مثل هذا الترتيب لزم القول بصحته وفصاحته ...» إلخ.

* رد ابن الجزرى على الزمخشري:

ويدافع ابن الجزرى عن القراءة المتواترة التى قرأ بها ابن عامر، فيقول:
والحق فى غير ما قاله الزمخشري، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأى والشهى، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد فى الكتابة من غير نقل؟!
بل الصواب جواز مثل هذا الفصل - وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول - فى الفصيح والشائع الذائع اختياريًا. ولا يختص ذلك بضرورة الشعر.

ويكفى فى ذلك دليلًا هذه القراءة الصحيحة المشهورة التى بلغت التواتر. كيف وقارئها - ابن عامر - من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة: كعثمان بن عفان، وأبى الدرداء، رضى الله عنهما؟! . وهو - مع ذلك - عربى صريح من صميم

العرب؛ فكلامه حجة، وقوله دليل؛ لأنه كان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم به. فكيف، وقد قرأ بما تلقى وروى وسمع ورأى؛ إذ كانت كذلك في المصحف العثماني المجمع على اتباعه، وأنا رأيتها فيه كذلك؟ مع أن قارئها: لم يكن خاملاً، ولا غير متبع، ولا في طرف من الأطراف ليس عنده من ينكر عليه إذا خرج عن الصواب، فقد كان في مثل دمشق التي هي - إذ ذاك - دار الخلافة وفيها الملك، والمأتى إليها من أقطار الأرض، في زمن خليفة هو أعدل الخلفاء وأفضلهم بعد الصحابة: الإمام عمر بن عبد العزيز - رضى الله عنه - أحد المجتهدين المتبعين المقتدى بهم من الخلفاء الراشدين.

وهذا الإمام القارئ - أعنى: ابن عامر - مقلد - في هذا الزمن الصالح - قضاء دمشق، ومشيختها، وإمامة جامعها الأعظم: الجامع الأموي أحد عجائب الدنيا، والوفود به من أقطار الأرض؛ لمحل الخلافة ودار الإمارة.

هذا، ودار الخلافة - في الحقيقة - حيثئذ بعض هذا الجامع، ليس بينهما سوى باب يخرج منه الخليفة.

ولقد بلغنا عن هذا الإمام أنه كان في حلقة أربعمئة عريف، يقومون عنه بالقراءة. ولم يبلغنا عن أحد من السلف - رضى الله عنهم - على اختلاف مذاهبهم، وتباين لغاتهم، وشدة ورعهم، أنه أنكر على ابن عامر شيئاً من قراءته، ولا طعن فيها، ولا أشار إليها بضعف.

ولقد كان الناس - بدمشق، وسائر بلاد الشام، حتى الجزيرة الفراتية، وأعمالها - لا يأخذون إلا بقراءة ابن عامر، ولا زال الأمر كذلك إلى حدود الخمسمائة. وأول من نعلمه أنكر هذه القراءة وغيرها من القراءة الصحيحة، وركب هذا المحذور - ابن جرير الطبرى، بعد الثلاثمئة. وقد عد ذلك من سقطات ابن جرير؛ حتى قال علم الدين السخاوى:

قال لى شيخنا أبو القاسم الشاطبى:

«إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر».

ولله در إمام النحاة: أبى عبد الله بن مالك - رحمه الله - حيث قال فى «الكافية الشافية»:

وَحُجَّتِي قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ فَكَمْ لَهَا مِنْ عَاصِدٍ وَنَاصِرٍ

وهذا الفصل الذى ورد فى هذه القراءة، منقول من كلام العرب من فصيح كلامهم، جيد من جهة المعنى أيضًا:

أما وروده فى كلام العرب:

(أ) فقد ورد فى أشعارهم كثيرًا: أنشد من ذلك سيبويه، والأخفش، وأبو عبيدة، وثعلب، وغيرهم - ما لا ينكر، مما يخرج به كتابنا عن المقصود.

(ب) وقد صح من كلام رسول الله ﷺ: «فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي» ففصل - بالجار والمجرور - بين اسم الفاعل ومفعوله، مع ما فيه من الضمير المنوي، ففصل المصدر بخلوه من الضمير أولى بالجواز.

(ج) وقرئ: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِيفَ وَعْدِهِ رُسُلُهُ﴾ [إبراهيم: ٤٧]

وأما قوته، من جهة المعنى:

فقد ذكر ابن مالك ذلك من ثلاثة أوجه:

(أحدها): كون الفاصل فضلة، فإنه - لذلك - صالح لعدم الاعتداد به.

(الثانى): أنه غير أجنبى معنى؛ لأنه معمول للمضاف وهو المصدر.

(الثالث): أن الفاصل مقدر التأخير؛ لأن المضاف إليه مقدر التقديم؛ لأنه فاعل فى المعنى، حتى إن العرب، لو لم تستعمل مثل هذا الفصل، لاقضى القياس استعماله؛ لأنهم قد فصلوا - فى الشعر - بالأجنبى كثيرًا، فاستحق الفصل بغير أجنبى أن يكون له مزية؛ فيحكم بجوازه مطلقًا.

وإذا كانوا قد فصلوا بين المضافين بالجملة فى قول بعض العرب: «هو غلام - إن شاء الله - أخيك» - فالفصل بالمفرد أسهل.

ثم إن هذه القراءة قد كانوا يحافظون عليها، ولا يرون غيرها: قال ابن ذكوان: «شركايبهم» بياء ثابتة فى الكتاب والقراءة.

قال: وأخبرنى أيوب - يعنى: ابن تميم شيخه - قال:

قرأت على أبى عبد الملك قاضى الجند:

﴿زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾.

قال أيوب:

فقلت له: إن فى مصحفى - وكان قديمًا - «شركايبهم»، فمحا أبو عبد الملك الياء، وجعل مكان الياء واوًا.

ثم قرأت على يحيى بن الحارث: «شركاؤهم»، فرد عليّ يحيى: «شركايهم»،
فقلت له: إنه كان في مصحفى بالياء، فحككت، وجعلت واوا.
فقال يحيى: «أنت رجل محوت الصواب، وكتبت الخطأ، فرددتها في المصحف
على الأمر الأول».

* * *

الزمخشري يعزو إحدى القراءات إلى فصاحة راويها

وكتب الزمخشري أيضًا عند تفسير آية:

﴿هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ نَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ [الكهف: ٤٤]، أن عمرو بن عبيد

قرأ كلمة (الحق) بالنصب على التأكيد، كقولك: هذا عبد الله الحق لا الباطل.

وقال الزمخشري: «وهي قراءة حسنة فصيحة. وكان عمرو بن عبيد من أفصح

الناس وأنصحهم».

وهذا - كما يقول ابن المنير الإسكندري - «يوهم أن القراءات موكولة إلى رأى

الفصحاء واجتهاد البلغاء؛ فتفاوتت فى الفصاحة لتفاوتهم فيها».

* رد ابن المنير وغيره على الزمخشري:

وقد هوجم الزمخشري فى هذا أيضًا: فقيل إن قوله منكر شنيع، وإن الحق «أنه

لا يجوز لأحد أن يقرأ إلا بما سمعه فوعاه بنطق فيه ﷺ منزلاً كذلك من السماء؛ فلا

وقع لفصاحة الفصح، وإنما هو ناقل كغيره».

وقيل - فى مهاجمة الزمخشري - : إنه «لا يفوته الثناء على رأس البدعة ومعدن

الفتنة؛ فإن عمرو بن عبيد أول مصمم على إنكار القدر، وهلم جرا، إلى سائر البدع

الاعتزالية؛ فمن ثم أثنى عليه».

وقال الناقدون: إن الزمخشري «لم يكن له - على ما عنده من العلم - لقاء

ولا رواية».

وابن عامر الذى عاب الزمخشري قراءته - هو فى الطبقة الأولى من التابعين،

وقراءته ليست هيئة السند. وقد كان يقرأ بها المقدسى صاحب «أحسن التقاسيم فى

معرفة الأقاليم»، فسأله أحد القضاة: أنت رجل متفقه لأهل الكوفة، فلم لم تقرأ

بحروفهم؟ وما الذى أمالك إلى قراءة ابن عامر؟

قال المقدسى: قلت: خلال أربع:

ثم ذكر المقدسى ما جعله يختارها ومما ذكره: أن ابن مجاهد روى عن ابن عامر

ثلاث روايات:

إحداهن: أنه قرأ على عثمان بن عفان.

والثانية: أنه سمع القرآن من عثمان وهو صبي.

والثالثة: أنه قرأ على من قرأ على عثمان.

وليس هذا لغيره من أئمة القراء، بل بين كل واحد وبين علي، وعبد الله، وأبي، وابن عباس، رجلان أو ثلاثة.

فمن بينه وبين عثمان - الذي قد أجمع المسلمون على مصحفه، واتفقوا على جمعه، وتداولوه - رجل: أحق بأن يقرأ له ممن بينه وبين من لا يستعمل جمعه، ولا وقع الاتفاق على مصحفه، رجلان أو ثلاثة... إلخ.

وقد كان مما قيل عن ابن عامر: «إنه لم يتعد - فيما ذهب إليه - الأثر، ولم يقل قولاً يخالف فيه الخبر».

* بعض النحويين ينكرون على بعض القراء اختياراتهم:

وقد رد آخرون - وخاصة من النحويين - على بعض القراء في اختياراتهم منكرين ومخطئين.

ولكن الجمهور على غير رأى النحويين:

يقول الزركشى، في اعتراضاتهم على أئمة القراءة: «وهذا تحامل، وقد انعقد الإجماع على صحة قراءة هؤلاء الأئمة، وأنها سنة متبعة، ولا مجال للاجتهاد فيها».

ولهذا قال سيبويه في كتابه، في قوله تعالى:

﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]

«وبنو تميم يرفعونه إلا من درى كيف هي في المصحف، وإنما كان كذلك لأن القراءة سنة مروية عن النبي ﷺ، ولا تكون القراءة بغير ما روى عنه».

ويقول الداني في كتابه «جامع البيان»:

«وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الألفى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل. والرواية - إذا ثبتت عندهم - لا يرد لها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها».

وكلام الزمخشري - على ما يبدو - فاتن، وقد تورط في متابعتها البيضاوى المفسر؛ فكان لذلك نكير عند علي بن سلطان القارى، إذ يقول: «والعجب من البيضاوى، مع أنه من أئمة أهل السنة، تبعه - يعنى: الزمخشري - في هذه القضية، كما بينته في تخريج قراءاته من تفسيره بالحاشية المستقلة، وأوضحت ما فيه من تقصيره وتغييره، ونقصان في تعبيره».

ونشير هنا إلى عبارة لأبي حيان الأندلسي في شأن من يترسلون في طلب الأقيسة يقول: «وما أحوج الناظر في الدين إلى حسن الظن واليقين، وإلى متن متين فيه، فإنه متى حاول معرفة كل شيء بالرأى والقياس، كلّ وملّ، ومتى استرسل مع كل شيء، زلّ وضلّ».

* * *

ردود على من يفاضلون بين القراءات

وورد عن بعض المشتغلين بالقرآن ما يستفاد منه أن القراءات متفاوتة القدر، كأنها ليست نقلًا خالصًا، وأن إحداها أحب إليهم من غيرها، وأن لكل قراءة خصيصة، مرجعها صاحب القراءة:

روى ابن الجزرى عن أبى العباس الطنافسى البغدادى أنه قال: «من أراد أحسن القراءات فعليه بقراءة أبى عمرو، ومن أراد الأصل فعليه بقراءة ابن كثير، ومن أراد أفصح القراءات فعليه بقراءة عاصم، ومن أراد أغرب القراءات فعليه بقراءة ابن عامر، ومن أراد الأثر فعليه بقراءة حمزة، ومن أراد أظرف القراءات فعليه بقراءة الكسائى، ومن أراد السنة فعليه بقراءة نافع».

ويستفاد من هذا القول الخطير أن قراءة أحسن من قراءة، وأن قراءة هى الأصل وغيرها ليس أصلًا، وأن قراءة أفصح وأخرى فصيحة، وقراءة غريبة وغيرها أقل غرابة أو ليست غريبة، وقراءة هى الأثر وما عداها ليس أثرًا، وقراءة هى أظرف من قراءة، وقراءة هى السنة وغيرها دونها سنية.

وعندنا أنه ما كان يحق للطنافسى أن يقول ما قال؛ فالقراءات - لابد - توفيقية، وليست اختيارية، وإلا وجد الشك والوهم سيلهما إلى آى الكتاب.

والعجيب أن مكى بن أبى طالب ينهج نفس النهج؛ فيقول: «وأصح القراءات سندا: نافع، وعاصم، وأفصحها: أبو عمرو، والكسائى».

وحتى الطبرى المفسر يفاضل - أحيانا على نحو ما - بين القراءات مفاضلة نسوق أمثلة لها فيما يلى:

١ - فى تفسير قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] يتكلم عن كيف قرئت «وأرجلكم» منصوبة وبالخفض، ثم يقول: «غير أن ذلك وإن كان كذلك، وكانت القراءتان كلتاهما حسنا صوابا، فأعجب القراءتين إلى أن أقرأها قراءة من قرأ ذلك خفضا».

٢ - وفى قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِن السَّابِقِينَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِن بَعْدِهِمْ لَنَنصُرَهُم بِإِحْسَانٍ﴾ [التوبة: ١٠٠]، يقول بعد الكلام عن خفض «الأنصار» ورفعها:

«والقراءة التي لا أستجيز غيرها: الخفض في «الأنصار».

٣ - وفي قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَتَسَسَ بِئِنَّكُمْ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَتَسَسَ بِئِنَّكُمْ عَلَىٰ شَقَا جُرْفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩].

ذكر الطبري أن فعل «أسس» بنى للمجهول في المرتين كليهما في قراءة، وبنى للمعلوم في قراءة أخرى، ثم قال: وهما قراءتان متفقتا المعنى، فبأيهما قرأ القارئ فمصيب، غير أن قراءته بتوجيه الفعل إلى «من» - إذ كان «من» المؤسس - أعجب إلى.

٤ - وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ يَفْعُولُ لَرَّأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ يَتِّنٍ مِّن رَّبِّي وَءَانِنِّي رَحْمَةً مِّن عِنْدِهِ فَعُمِيتَ عَلَيْكُمْ أَنْزَلْنَاكُمْهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كِذَّابُونَ﴾ [هود: ٢٨]، قال الطبري: إن أولى القراءتين عنده بالصواب قراءة «فعميت» بضم العين وتشديد الميم.

٥ - وكذلك وصف الطبري قراءة من قرأ: «ماذا ترى» بفتح التاء في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعَىٰ قَالَ يَبُنَىٰ إِنَّ أَرَىٰ فِي الْمَنَارِ آتِيَّ أَذْبَحُكَ فَأَنْظُرُ مَاذَا تَرَىٰ﴾ [الصافات: ١٠٢] بأنها أيضًا أولى القراءتين بالصواب.

٦ - وفي قوله تعالى: ﴿مَا نُنزِّلُ الْمَلَكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا إِذَا نُظِرَ فِي﴾ [الحجر: ٨]، ذكر الطبري أنه يحب قراءتين يجب ألا يعدوهما قارئ.

والظن: أننا لو أطعنا الطبري في هذه المفاضلات لكنا ممن يُعْمَلُ الاجتهاد في القرآن، وهو ما لا يجوز فيه الاجتهاد.

والقرآن - بلا ريب - أجل وأخطر من أن يقرأه مسلم برأيه المجرد. والقراءة - كما يقرر المسلمون - سنة متبعة، وقد كان رؤساء الصحابة ينكرون تفضيل قراءة على قراءة من أي وجه.

وقد حكى أبو عمر الزاهد في كتاب «اليواقيت» عن ثعلب أنه قال: إذا اختلف الإعرابان في القراءات لم أفضل إعرابًا على إعراب، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى.

وقال أبو جعفر النحاس: «السلامة عند أهل الدين - إذا صحت القراءتان - ألا يقال: إحداهما أجود؛ لأنهما جميعًا عن النبي ﷺ فيأثم من قال ذلك».

وقال - أيضًا، وقد حكى اختلافهم في ترجيح ﴿فك رقبة﴾ في سورة «البلد» بالمصدرية والفعلية: «والديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة،

ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبي ﷺ.

وقد روى عن صالح بن أحمد بن حنبل أنه سأل أباه: أى القراءات أحب إليك؟ قال: قراءة نافع. قال صالح: فإن لم توجد؟ قال: قراءة عاصم. بيد أن التعبير الخليق - فى ظننا - بأحمد بن حنبل هو ما ورد فى رواية أخرى من أنه أجاب فى شأن عاصم: «أهل الكوفة يختارون قراءته وأنا أختارها».

* دعوى بعض المستشرقين:

حاول بعض المستشرقين من أعداء الإسلام أن يزلزلوا عقيدة المسلمين تجاه كتابهم العزيز - القرآن الكريم - عن طريق التشكيك فى القراءات القرآنية، وإيهام المسلمين أن كتاب الله - عز وجل - لم يكن موضع تحقيق ودقة وضبط، بل كان موضع تشه وهوى ورأى واختيار من القراء!!.

حيث طاف برأس شردمة من هؤلاء المستشرقين الملحدين: أن القراءات ليست توقيفية، ولم يوح بها إلى النبي ﷺ ولم ينقلها أحد عنه، زاعمين أن سبب اختلاف القراءات، ومنشأ تنوعها وتعددتها، إنما هو خاصية الخط العربى، الذى كتبت به المصاحف العثمانية، وهذه الخاصية هى: خلوه من إعجام الحروف ونقطها، الذى يدل على ذواتها، وخلوه من شكل الكلمات الذى يدل على إعرابها.

فالكلمات القرآنية لما كتبت فى المصاحف العثمانية مجردة من النقط الذى يدل على ذلك الحرف، ومن الشكل الذى يدل على موقع الكلمة من الإعراب - كانت محتملة لقراءات متعددة، وأوجه متنوعة؛ فكان كل قارئ يختار من هذه القراءات، ومن هذه الأوجه ما يروق فى نظره، وتنقح عنته فى نفسه، وتساعد عليه لغة العرب، ويحتمله رسم المصحف، فالاختلاف فى القراءات فى زعم هؤلاء: إنما كان عن تشه وهوى، ورأى واختيار من القراء، لا عن توقيف وسند ورواية؛ فليس لهذه القراءات - فى زعم هؤلاء - سند إلى رسول الله ﷺ وليس للوحى مدخل فيها.

هكذا زعم هؤلاء، وهذا زعم باطل، ونظر خاسى، ورأى خاطئ، وفرية منكرة، اجترأ عليها هؤلاء الملاحدة؛ ليقذفوا بها أقدم ما يقدمه المسلمون، وهو كتاب الله - عز وجل - بما يزلزل عقيدة الناس فيه، ويوهمهم أن كتاب الله - تعالى - لم يكن موضع

تحقيق ودقة، ولم يكن محل ضبط وتحرف وأمانة في ألفاظه وقراءته وروايته وطرق أدائه.

وأشهر من تولى كبر هذا العدوان من المستشرقين: «تيودور نولدكه Theodor Noldeke»، «واجناتس جولدتسيهر Ignacz eyoldziher»، «وآرثر جفري Arthur Jeffery». وواضح أنهم جميعًا من غير المسلمين.

والمؤلم والمثير أن آراءهم استخفت بعض الدارسين المسلمين؛ فروجوا لها، بل إن بعضهم انتحلها اعتقادًا منه بعظم قدرها.

وأقدم أولئك الثلاثة: تيودور نولدكه الذى يصفه جولدتسيهر بأنه زعيمه، والذى وضع كتابه «تاريخ القرآن yeschichte des Qorans»، وهو كتاب فتح به صاحبه للطاعنين على القراءات بابًا، ومهد لهم مهاذًا، حتى قال جفري إنه أساس كل بحث فى القرآن فى أوربا.

ويصرح نولدكه بارتياحه فى أكثر ما يتعلق بالقرآن من الروايات والأحاديث الصحيحة، وأقوال المفسرين المستقيمة، ويصدف عنها جميعًا إلا ما كان ضعيفًا، أو شاذًا، أو باطلًا، أو منكرًا، فهو - عندئذ - يجعله العمدة والدليل.

ومن أضل ما ذهب إليه هذا المستشرق: إنكار قرآنية بعض ألفاظ القرآن، فمثلاً: أوائل بعض السور ليست - فى رأيه - إلا حروفًا أولى وأخيرة مأخوذة من أسماء بعض الصحابة الذين كانت عندهم نسخ من سور قرآنية معينة، وعلى سبيل المثال: السين - فيما يدعى - من سعد بن أبى وقاص، والميم: من المغيرة، والنون: من عثمان بن عفان، والهاء: من أبى هريرة ... وهكذا.

وهذا - من الناحية الواقعية - قول لا أساس له، وهو يعنى شيئًا باهظًا لا يمكن أن يسيغه عقل عاقل: وهو أن الأمة الإسلامية: صحابة نبيها، وتابعيهم، وتابعي تابعيهم، ورواتها، وعلماءها، وكل أبنائها، بأعدادهم التى لا تحصى - كذابون، ومجترون تواطؤوا ضد كتابهم، وجاءوا فيه بأشياء من عند أنفسهم!!.

وربما كان شر الثلاثة - من وجهة النظر الإسلامية - جولدتسيهر، فقد سبق زعيمه فى حلبة الكيد للقرآن.

وقد أخطأ جولدتسيهر فى فهم النصوص القرآنية: فاشتبه عليه المتواتر من القراءات بالفاذ، والمشهور بالشاذ؛ ومن وراء ذلك كان منهجه ملتويًا منحازًا، فقد

كان مبلغ همه أن يجد شيئاً يستطيع به - ولو بالتدليس - أن يدلل على أن الاختلاف فى القراءات ليس عن توقيف ورواية، وإنما عن هوى من القراء؛ ولذلك فإنه - بعكس المسلمين - لم يأخذ فى الحكم على روايات القرآن بالسند الصحيح الممحص، والتواتر المتصل الثابت، وابتكر من لدنه ضلالات كثيرة، واعتضد أحياناً بما لا يجوز - علماً - الاعتضاد به، ولم يدعن للقاعدة الإسلامية الموثقة والمتبعة: قاعدة أن القراءة - منذ نزول القرآن - سنة يأخذها الآخر عن الأول شفاهاً، فما لقم.

ومن أخطاء جولد تسيهر: أنه يرجع اختلاف القراءات إلى أسباب أهمها - كما ذكر أحد العرب الآخذين عنه والمتحلين فكرته - «مسائل ظهرت بعد نزول الوحي؛ من خاصية القلم الذى دون به القرآن الكريم: فرسم أكثر حروف هذا القلم متشابه، والمميز فيها هو الثَّقُط الذى لم يظهر إلا بعد نزول الوحي بأمد، وكان هذا القلم خالياً فى بادئ أمره من الحركات».

ونبادر، فنرد على هذا الزعم بأن الثابت المعقول: هو أن تلقى المسلمين للقرآن وحفظهم إياه كانا سابقين للتسجيل الكتابي، وحتى بعد الكتابة، ظل المعول عليه فى تبليغ القرآن هو التلقين الشفهي، وعندما كتب عثمان المصاحف الأئمة، وبعث بها إلى الأمصار جعل مع كل منها قارئاً ليقرئ الناس، فأمر زيد بن ثابت أن يقرئ الناس بالمدينة، وأرسل عبد الله بن السائب إلى مكة، وعامر بن عبد قيس إلى البصرة، وأبا عبد الرحمن السلمى إلى الكوفة، والمغيرة بن شهاب إلى الشام.

وقد ضرب جولد تسيهر أمثلة للاختلاف نتيجة عدم النقط، فجاء هو نفسه بما ينقض دعواه: قال: إن كلمة «تستكبرون» فى قوله تعالى:

﴿وَأَذَىٰ أَهْبَابِ الْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُمْ قَالُوا مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأعراف: ٤٨].

قرئت: (تَسْتَكْبِرُونَ) بالثاء المثناة.

ونحن المسلمين نعلم أن القراءات السبع المتواترة، والثلاث المشهورة، بل الأربع الشاذة - لا تعرف هذه القراءة المزعومة، مع أنها ممكنة لو كان الأمر أمر النقط بحسب الفهم الخاص. وهكذا يشهد جولد تسيهر - من حيث لم يقصد - على رأيه بالبطلان.

ومثل ثان ضربه هذا المستشرق؛ ليعزز به دعواه هو: لفظ «بشراً» في قوله سبحانه: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الأعراف: ٥٧].

قد قرئت أيضاً «نشرًا» بالنون بدل الباء.

وقد قرأ عاصم بالباء وإسكان الشين، أى بجمع بشير كندير ونذر. وقرأ ابن عامر بالنون مضمومة وبإسكان الشين.

وقرأ حمزة والكسائي وخلف بالنون المفتوحة وسكون الشين بمعنى ناشرة أو منشورة، أو ذات نشر.

وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب بضم النون والشين جمع نشر.

فهيئة الرسم إذن ليست هي المرجح في صحة القراءة، كما يدعى جولد تسيهر ومن تابعه، وإنما المرجح هو تواتر الرواية كما يقرر المسلمون.

ومثل ثالث يسوقه هذا المستشرق هو كلمة «إياه» في قوله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَتْ آسْتَفْقَارُ إِزْهِيهِمْ لَأَيْدِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا أَيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤]. فقد قرئت: «أياه».

ومع أن في الإمكان النطق بهذا اللفظ بالباء بدل الياء، فيما لو كان المعول على الخط وحده فإن قراء المسلمين جميعاً يقرءون بالياء، ويتفقون على أن قراءة الباء منكرة.

ويزعم جولد تسيهر أن بعض القراء كانوا يغيرون القراءات بما ترضاه مقاصدهم وتسيغه أفهامهم وأذواقهم.

ففي قوله تعالى: ﴿يَقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَادِكُمْ الْعِجَلَ فَتَوَبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَأَقْلُوا أَنْفُسَكُمْ...﴾ [البقرة: ٥٤]. يذكر جولد تسيهر أن فتادة رأى أن الأمر بالقتل هنا شديد القسوة، وغير متناسب مع الخطيئة؛ فقرأ: «فأقيلوا»، ويقول جولد تسيهر: إنه يرى في هذا المثال: «وجهة نظر موضوعية شاركت في سبب اختلاف القراءات».

ولا نرى علينا من حق لجولد تسيهر في أن يناقش دعواه هذه؛ فهي مرفوضة أصلاً؛ لأن «فأقيلوا» ليست من القراءات المتواترة أو المشهورة أو حتى الأربع الشواذ.

وقد ساق جولدت تسيهر طائفة أخرى مماثلة من الدعاوى، وقد تعقبها كلها بالتفنيد مترجم الكتاب المرحوم الدكتور عبد الحليم النجار الذي نبه - أحسن الله جزاءه - على أهم النزعات الدينية التي «لا يكاد يخلو منها كتاب من كتب المستشرقين، لا سيما فيما يتصل من الدين بسبب أو نسب يميلها عليهم إلف ملازم، أو هوى متبع، أو قصد جانر» وأشار - نضر الله وجهه - إلى أن هناك أخطاء يتورط فيها المستشرقون لغرابة المادة العربية والإسلامية على تفكيرهم، أو لقلّة بصرهم بالذوق العربي، وعجزهم عن التغلغل في أسرار اللسان ومسالك البيان.

أما آرثر جفرى - وهو أحدث الثلاثة تاريخًا - ففى مقدمته لكتاب «المصاحف لابن أبى داود» يحاول هو الآخر - معتضدًا بدعاوى نولدكه، وشولى Schwally وغيرهما - تحريف تاريخ القرآن عن بعض مواضعه، ويريد ليطفئ فى صدور المسلمين أنوار التقديس لكتابهم، وليوهى اعتقادهم بتوقيفيتها:

فهو يدعى - بغير بينة - أن القراءات تطورت على الأيام، ومعنى هذا - فيما هو واضح - أن الله تعالى لم ينزل القراءات بالشكل المتواتر عند المسلمين، وأن النبى ﷺ لم يقرأ بها هكذا، وأن صحابته وتابعيه لم يتلقوها، ولم يقرءوا بها هكذا. وقد احتمى جفرى ببعض الروايات المنكرة والأحاديث الموضوعية، مثلما فعل زميلاه نولدكه وجولدت تسيهر. وممن توارى جفرى خلفهم: ابن أبى داود الذى كذبه أبوه نفسه فى أكثر من حديث.

ويدعو جفرى الباحثين المسلمين إلى شىء عجيب: يدعوهم لينهجوا نهج باحثى اليهود والنصارى الذين شكوا فى صحة كتبهم المقدسة، والذين نجحوا - كما يعبر - فى كشف ما ورد على هذه الكتب من تغيير وتعديل، وهو - فى هذا - يقول بقصد خبيث مكشوف:

«فسر فى أيامنا هذه علماء الشرق كثيرًا مما يتعلق بتفسير القرآن وإعجازه وأحكامه ولكنهم إلى الآن لم يبينوا لنا ما يستفاد منه التطور فى قراءته، ولا ندرى - على التحقيق - لماذا كفوا عن البحث، فى عصر له نزعة خاصة فى التنقيب، عن تطور الكتب المقدسة، و عما حصل لها من التغيير والتحرير ونجاح بعض الكتاب فيها». ويعدّ جفرى المستجيبين لدعوته: دعوة بحث القرآن؛ لاكتشاف ما سماه: «التغيير والتحوير» فيه يعدّهم مثل ما أحرز الباحثون فى كتب اليهود والنصارى -:

ذيوغًا لمباحثهم، ونصرًا على مخالفيهم.

وهو يتكلم عن الباحثين في كتب اليهود والنصارى فيقول: إن طريقتهم في البحث أن يجمعوا الآراء والظنون والأوهام والتصورات بأجمعها؛ ليستنتجوا - بالفحص والاكتشاف - ما كان فيها مطابقًا للمكان والزمان وظروف الأحوال، معتبرين المتن دون الإسناد، ويجهلون في إقامة نص التوراة والإنجيل... إلخ. ونحن نرد على جفرى بأن القرآن غير الكتب السابقة، فهو بلغنا كلمة كلمة، بل حرفًا حرفًا بالتلقى الصحيح، وبالرواية المتواترة، التي تعنى: أنه في كل طبقة من طبقاتها يتوافر جمع من الناس يؤمن تواطؤهم على الكذب أو لا يتصور تواطؤهم عليه.

ويرد جفرى نفس المشرع المسموم الذي ورده جولد تسيهر، فيشير إلى الادعاء بأن المصاحف المكتوبة الأئمة - لخلوها من النقط والشكل - كانت تدعو القارئ - فيما بعد - أن يتولى بنفسه نقط النص القرآني، وضبطه بالشكل، على مقتضى ما يفهمه هو من معاني الآيات. وأورد جفرى مثلًا لهذا كلمة «نعلمه» فقد كان الواحد - بزعم المستشرقين - يقرأها: «يعلمه»، والآخر: «نعلمه»، والثالث: «تعلمه»، والرابع: «تعلمه»... إلخ.

وقد قدمنا أنفًا - ونحن نناقش جولد تسيهر - أن هذا الرأي فاسد فيما يتعلق بالقرآن؛ لأن المسلمين لم يعتمدوا في نقل القرآن على خط المصاحف، وإنما اعتمدوا على التلقى الشفهي. ونضيف هنا: أنهم اعتمدوا أيضًا على حفظ القلوب والصدور، وقد عد ذلك من أشرف خصائصهم، ثم إن التبدل في القرآن - مهما قل - ليس لمخلوق حتى ولو كان نبي الإسلام نفسه.

﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا آتَتْ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ أَفَلَا يَكَادُونَ إِحْ أَنْ أَبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [يونس: ١٥].

﴿نَزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْمَلَائِكَةِ . وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْهَا بَعْضَ الْأَقْوَالِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ . ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ . فَمَا يَنْكُرُونَ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٣ - ٤٧].

والاستقراء الموضوعي يكشف لنا أنه لم ينقل عبر القرون كتاب سماوي أو غير سماوي، بالتواتر القطعي والإسناد الصحيح، عن العدول الضابطين، طبقة بعد

طبقة؛ مثلما وقع للقرآن، وقد تلقوه عن النبي ﷺ حرفاً حرفاً لم يهملوا منه حركة ولا سكوناً، ولا إبتاتاً ولا حذفاً^(١).

ثم إن هذا الزعم الذى قال به هؤلاء المستشرقون تصادمه الحقائق التاريخية التى لا يرتقى إليها الشك، وتعارضه الأدلة النقلية التى بلغت فى مجموعها مبلغ التواتر، ودلت على أن القراءات منبعها الوحي الإلهى عن الله - عز وجل - ومصدرها النقل المتواتر والصحيح عن رسول الله ﷺ، ودلت كذلك على أن القراءات سنة متبعة، ينقلها الآخر عن الأول، ويتلقاها الخلف عن السلف، إلى أن تنتهى إلى النبي ﷺ، عن جبريل أمين الوحي، عن الله تعالى.

إن هذا الزعم يتنافى مع قضايا العقل، ولا يتلاقى مع قوانين المنطق، ولا يستسيغه الفكر الناضج السليم، وهاكم بعض التفصيل لما أقول:

أولاً : إن التاريخ - وهو خير شاهد، وأصدق مخبر - يدلنا على أن القرآن الكريم بجميع قراءاته ورواياته كان محفوظاً فى صدر أصحاب رسول الله ﷺ، قبل أن تكتب المصاحف فى عهد الخليفة عثمان، بل قبل أن يجمع القرآن فى المصحف، فى عهد الصديق أبى بكر؛ كما يدل على أن قراءاته ورواياته قد ذاع أمرها، وانتشر بين الأنام خبرها، وتداول الناس القراءة بها فى العهد النبوى، وقد نطقت بذلك الأخبار الصحيحة، والآثار الصريحة التى لا مطعن فيها، ولا وهن فى أسانيدها، وأقص عليكم من نبأ هذه الأخبار ما لا يبقى معه أدنى شبهة، ولا أقل ريبه فى أن القراءات مردها التلقى والرواية، ومرجعها التوقيف والسمع، ولا دخل لأحد من البشر فيها كائناً من كان، وليست خاصة الخط العربى الذى كتبت به المصاحف مدعاة - من قريب أو من بعيد - إلى تنوع القراءات، واختلاف القراء.

ثانياً : عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: «أقرأني جبريل على حرف، فراجعتُهُ، فلم أزل أستزيدُهُ، ويزيدني، حتى انتهى إلى سبعة أحرف». أخرجہ البخارى ومسلم.

ثالثاً : وعن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - قال: سمعت هشام بن حكيم ابن حزام يقرأ سورة الفرقان فى حياة رسول الله ﷺ: فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ

(١) ينظر : بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٠٨ - ١١٩).

على حروف كثيرة، لم يقرئها رسول الله ﷺ، فكادت أساوره في الصلاة، حتى سلم، فلبسته بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال أقرأنيها رسول الله ﷺ فقلت: كذبت، فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئها، فقال رسول الله ﷺ: «أرسله، اقرأ يا هشام»، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله ﷺ: «كَذَلِكَ أَنْزَلْتُ»، ثم قال: «اقْرَأْ يَا عُمَرُ» فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله ﷺ: «كَذَلِكَ أَنْزَلْتُ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَيَّ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ، فَأَقْرَأُوا مَا تيسرَ مِنْهُ». رواه البخاري ومسلم.

رابعاً: وعن أبي بن كعب - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار: فأتاه جبريل - عليه السلام - فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف، فقال: «أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثم أتاه الثانية، فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرفين. فقال: «أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثم جاءه الثالثة، فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: «أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ». ثم جاءه الرابعة، فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف فأیما حرف قرءوا عليه، فقد أصابوا». رواه مسلم وأبو داود والنسائي.

خامساً: عن أبي بن كعب - رضي الله عنه - قال: كنت في المسجد، فدخل رجل يصلي، فقرأ قراءة أنكرتها عليه، ثم دخل آخر، فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه، فلما قضينا الصلاة، دخلنا جميعاً على رسول الله ﷺ فقلت: إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه، ودخل آخر، فقرأ سوى قراءة صاحبه؛ فأمرهما رسول الله ﷺ، فقرأ، فحسن النبي ﷺ بشأنهما، فسقط في نفسي من التكذيب ولا إذ كنت في الجاهلية، فلما رأى رسول الله ﷺ ما قد غشيني، ضرب في صدري، فغصت عرقاً، وكانما أنظر إلى الله تعالى فرقا، فقال لي: «يا أباي أُرْسِلَ إِلَيَّ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ: أَنْ هُوَ عَلَى أُمَّتِي فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّانِيَةَ: اقْرَأْهُ عَلَى حَرْفَيْنِ، فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ: أَنْ هُوَ عَلَى أُمَّتِي، فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّالِثَةَ: اقْرَأْهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَلَمْ يَكُلْ رَدِّهِ رَدَدْتُهَا مَسْأَلَةً تَسْأَلُنِيهَا، فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَأُمَّتِي، وَأَخْزَتْ الثَّالِثَةَ لِيَوْمِ يَرْغَبُ إِلَيَّ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ حَتَّى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ» رواه مسلم وأحمد وفي بعض طرق هذا الحديث:

واختبأت الثالثة شفاعة لأمتى يوم القيامة .

سادساً : عن أبي - رضى الله عنه - قال : «لقى رسول الله ﷺ جبريل فقال : يَا جِبْرِيلُ إِنِّي بُعِثْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيَنَ، فِيهِمُ الْعَجُوزُ، وَالشَّيْخُ الْكَبِيرُ، وَالغُلَامُ، وَالجَارِيَةُ، وَالرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا قَطُّ»، قال : يا محمد إن القرآن أنزل على سبعة أحرف» رواه أحمد والترمذى وقال : حديث حسن صحيح .

سابعاً : عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص : أن رجلاً قرأ آية من القرآن، فقال عمرو : إنما هى كذا وكذا، بغير ما قرأ الرجل، فقال الرجل : هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ، فخرجنا إلى رسول الله ﷺ حتى أتياه، فذكرنا ذلك له، فقال ﷺ : «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَيُّ ذَلِكَ قَرَأْتُمْ أَصَبْتُمْ». رواه الإمام أحمد فى مسنده، وسنده جيد .

ثامناً : عن ابن مسعود - رضى الله عنه - قال : أقرأني رسول الله ﷺ سورة من آل حم فرحت إلى المسجد، فقلت لرجل : اقرأها، فإذا هو يقرأ حروفاً ما أقرؤها، فقال : أقرأنيها رسول الله ﷺ، فانطلقنا إلى رسول الله ﷺ فأخبرناه، فتغير وجهه، وقال : «إِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْاِخْتِلَافُ»، ثم أسر إلى على شيئاً، فقال على : إن رسول الله ﷺ يأمركم أن يقرأ كل منكم كما علم، قال : فانطلقنا وكل رجل منا يقرأ حروفاً لا يقرؤها صاحبه . رواه ابن حبان والحاكم .

تاسعاً : روى الحافظ أبو يعلى الموصلى فى مسنده الكبير : أن أمير المؤمنين عثمان بن عفان - رضى الله عنه - قال يوماً وهو على المنبر : أذكر أن رجلاً سمع النبى ﷺ قال : «إِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ لِمَا قَامَ، فَقَامُوا، حَتَّى لَمْ يَحْصُوا، فَشَهِدُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ». فقال عثمان - رضى الله عنه - : وأنا أشهد معهم . قال العلماء : قوله : «فقاموا حتى لم يحصوا» : صريح فى تواتر الحديث، وقد نص جمع من الحفاظ على تواتر حديث : «أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ» منهم : الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام، والحاكم .

فهذه الأحاديث مع كثرتها - وهى قل من كثر - وتعدد طرقها ناطقة بأن القراءات منزلة من عند الله - تعالى - موحى بها إلى النبى ﷺ، ويؤخذ هذا من قول الرسول ﷺ : «أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ». وقوله - عند سماع قراءة كل من هشام وعمر - :

«كَذَلِكَ أَنْزَلْتُ»، وقول جبريل للرسول ﷺ: «إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأیما حرف قرءوا علیه، فقد أصابوا».

وكما دلت هذه الأحاديث على أن القراءات نزل بها أمين الوحي جبريل على قلب النبي ﷺ، كذلك دلت على أنها مأخوذة بالتلقى والمشافهة والسماع منه ﷺ. ويؤخذ هذا من قول عمر: «فإذا هو - أي: هشام - يقرأ على حروف لم يقرئها رسول الله ﷺ»، ومن قول هشام لعمر: «أقرأنيها رسول الله ﷺ»، وقول عمر لهشام: «فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت»، فالحديث قد تكرر فيه لفظ الإقراء، كذلك تكررت مادة الإقراء في الأحاديث: الثالث والسادس والسابع؛ مما يدل على أن القراءات إنما ثبتت بالتوقيف والتلقين والتلقى، والأخذ، والمشافهة، والتقل، والسماع.

ويدل أيضًا: على أن صحة القراءة متوقفة على التلقى والسماع: قول علي - رضى الله عنه - للمتخاصمين في القراءة للذين ترافعا إلى النبي ﷺ: «إن رسول الله ﷺ يأمركم أن يقرأ كل منكم كما علم».

إن تنازع الصحابة في القراءة، ورجوعهم إليه ﷺ - كما دلت على ذلك الأحاديث المذكورة - لأوضح دليل على أن القراءة ليست موكولة إلى أهوائهم، ولا مفوضة إلى آرائهم، فلم يكن أحد منهم يقرأ باختياره، ولا من تلقاء نفسه، إنما كان يقرأ ما سمعه من رسول الله ﷺ.

إن الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا في الذروة العليا دقة وضبطًا لألفاظ القرآن الكريم وإحكامًا لحروفه وكلماته، وحرصًا على إمطة أدنى تصحيف عن ساحته، وحسبنا برهانًا على ذلك: موقف عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم، من تليبيه له، وأخذه بخناقه، وسوقه إلى رسول الله ﷺ؛ لأنه سمع هشامًا يقرأ بغير الرواية التي تلقاها عن رسول الله ﷺ، وكان عمر حينئذ لا يعرف أن القرآن أنزل على سبعة أحرف؛ فاعتقد أن هشامًا غير وبدل من تلقاء نفسه، فلما عرف أن ذلك مأخوذ عن النبي ﷺ، وأن القرآن قد نزل على وجوه كثيرة يعلمها الرسول ﷺ للأمة؛ رحمة بهم، وتسهيلًا عليهم - اطمأنت نفسه، ولم يتعرض بعد ذلك لهشام ولا لغيره؛ لأن الذي كان يخشاه عمر إنما هو التبديل والتغيير في كتاب الله تعالى، ومعلوم أن سيدنا عمر كان لا يخشى في الحق لومة لائم.

ولما كتبت المصاحف العثمانية، وأرسلت إلى الأمصار الإسلامية، لم يكتف الخليفة عثمان بإرسالها إلى الأمصار وحدها؛ لتكون الملجأ والمرجع، بل أرسل مع كل مصحف عالمًا من علماء القراءة يعلم المسلمين القرآن وفق هذا المصحف وعلى مقتضاه، فأمر زيد ابن ثابت أن يقرئ بالمدينة، وبعث عبد الله بن السائب إلى مكة، والمغيرة بن شهاب إلى الشام، وعامر بن عبد قيس إلى البصرة، وأبا عبد الرحمن السلمى إلى الكوفة، فكان كل واحد من هؤلاء العلماء يقرئ أهل مصره بما تعلمه من القراءات الثابتة عن رسول الله ﷺ بطريق التواتر التي يحتملها رسم المصحف، دون الثابتة بطريق الآحاد والمنسوخة، وإن كان يحتملها رسم المصحف، فالمقصود من إرسال القارئ مع المصحف - تقييد ما يحتمله الرسم من القراءات بالمتقول عنها تواترًا، فلو كانت القراءات مأخوذة من رسم المصحف، وساغ لكل إنسان أن يقرأ بكل قراءة يحتملها الرسم، سواء كانت ثابتة بطريق التواتر أم بطريق الآحاد، أم كانت منسوخة - لم يكن تَمَّ حاجة إلى إرسال عالم مع المصحف، فإيفاد عالم مع المصحف دليل واضح على أن القراءة إنما تعتمد على التلقى والنقل والرواية، لا على مجرد الخط والرسم والكتابة^(١).

* أمثلة توضيحية نرد بها على المستشرقين :

وأزيد هذه المسألة إيضاحًا فأقول: في القرآن الكريم كلمات تكررت في مواضع كثيرة ورسمت برسم واحد في جميع المواضع ولكنها في بعض المواضع، وردت فيها القراءات التي يحتملها رسمها، فاختلف فيها القراء، وتنوعت فيها قراءاتهم، وفي بعض المواضع: اتفق القراء على قراءتها بقراءة واحدة؛ لأن غيرها لم يصح به النقل، ولم تثبت به الرواية، مع أن الرسم يحتمله. وهاك بعض الأمثلة:

أولًا : كلمة «مالك» ذكرت في القرآن وصفًا أو في حكم الوصف في ثلاثة

مواضع:

﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة : ٤].

﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ﴾ [آل عمران : ٢٦]

﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ [الناس : ٢]

(١) ينظر : بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (٨٠-٨١، ١٤٠ - ١٤٥).

أما موضع «آل عمران»: فقد اتفق القراء على قراءتها فيه بإثبات الألف، مع أنه لو قرئ بحذف الألف في هذا الموضع لكان ذلك سائغاً لغة ومعنى، ولكن لم يقرأ فيه بالحذف؛ لعدم ثبوت الرواية فيه بالحذف.

وأما موضع سورة «الناس»: فقد اتفقوا على قراءتها فيه بحذف الألف، مع أنه لو قرئ بإثبات الألف في هذا الموضع لكان ذلك سائغاً لغة ومعنى، ولكن لم يقرأ فيه بالإثبات؛ لعدم ثبوت النقل فيه بالإثبات فلو كانت القراءات بالرأى أو الاختيار والاجتهاد لا بالتوقيف والتلقى، وكان تنوع القراءات تابعاً للرسم - لم يكن اختلاف القراء مقصوراً على موضع الفاتحة، بل كان يتناول الموضعين الآخرين، ولكنهم اختلفوا في موضع «الفاتحة»، واتفقوا في موضعي «آل عمران» و«الناس» فدل هذا على أن القراءات لم تكن بالاجتهاد والاختيار، ولم يكن تنوعها تابعاً للخط وللرسم، وإنما هو تابع للسند والرواية والنقل.

ثانياً : ورد لفظ «غشاوة» في موضعين في القرآن الكريم: الأول: في «سورة البقرة»، في قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]

والثاني : في سورة الجاثية: في قوله تعالى:

﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوْنَهُ وَأَصْلَهُ اللَّهَ عَلَىٰ عِلْرٍ حَكِيمٍ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً﴾ [الجاثية: ٢٣].

وهو مرسوم في جميع المصاحف العثمانية بحذف الألف بعد الشين في الموضعين معاً، ومع ذلك اتفق القراء على قراءته في موضع «البقرة» بكسر الغين وفتح الشين وإثبات ألف بعدها، واختلفوا في قراءته في موضع «الجاثية»، فقرأه بعضهم بكسر الغين وفتح الشين وألف بعدها، وقرأه بعضهم بفتح الغين وسكون الشين مع حذف الألف، ولو قرئ موضع «البقرة» بفتح الغين وسكون الشين لكان ذلك صحيحاً لغة ومعنى، ولكن لم يقرأ أحد بهذه القراءة في هذا الموضع؛ لعدم ثبوتها فيه، وهذا يدل، على أن القراءة، إنما تؤخذ بالمشافهة والسماع، ولا تؤخذ من خط المصحف ورسمه.

ثالثاً : كلمة «الصاعقة»: ذكرت هذه الكلمة معرفة ومنكرة في القرآن الكريم في خمسة مواضع:

الأول : فى سورة البقرة فى قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ نَنْظُرُونَ﴾ [البقرة: ٥٥].

الثانى : فى سورة «النساء» فى قوله تعالى : ﴿فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٣].

الثالث والرابع : فى سورة «فصلت» : فى قوله : ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١٣].

الخامس : فى سورة «الذاريات» فى قوله تعالى : ﴿فَمَتَرْنَا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾ [الذاريات: ٤٤].

وهذه الكلمة مرسومة فى جميع المصاحف العثمانية فى المواضع الخمسة بدون الألف بعد الصاد، ولكن القراء أجمعوا على قرائتها فى المواضع الأربعة الأولى بإثبات الألف بعد الصاد مع كسر العين، واختلفوا فى الموضع الخامس : فقرأه بعضهم بإثبات الألف بعد الصاد مع كسر العين، وقرأه بعضهم بحذف الألف مع سكون العين. ومعنى القراءتين واحد، فلو كان تنوع القراءات تابعا للرسم لاختلف القراء فى المواضع الأربعة، كما اختلفوا فى الموضع الخامس، ولكنهم اتفقوا فى المواضع الأربعة، واختلفوا فى الخامس فكان ذلك دليلا على أن العمدة فى ثبوت القراءات التوقيف والرواية لا الرسم والكتابة.

رابعا : «سخرينا» ذكر هذا اللفظ فى القرآن الكريم فى ثلاثة مواضع :

الأول : ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [المؤمنون: ١١٠]

الثانى : ﴿أَتَّخَذْتَهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [ص: ٦٣]

الثالث : ﴿لِيَسْخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سِخْرِيًّا﴾ [الزخرف: ٣٢]

وقد اختلف القراء فى الموضعين الأول والثانى : فقرأهما بعضهم بضم السين، وقرأهما بعضهم بكسرها، واتفقوا على قراءة الموضع الثالث بضم السين. والضم والكسر لغتان، ومعناها واحد، والمصاحف العثمانية مجردة من النقط والشكل، فلو كانت القراءات ناشئة من رسم المصاحف لاختلف القراء فى الموضع الثالث، كما اختلفوا فى الأول والثانى، لكنهم اتفقوا فى الموضع الثالث، فكان ذلك دليلا على أن القراءات لم تنشأ عن خط المصاحف ورسمها، وإنما نشأت عن التوقيف والسمع.

- خامساً: ورد لفظ: «ضراً» في القرآن الكريم في المواضع الآتية:
- الأول: ﴿قُلْ لَا أَمَلٌ لِّنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨].
- الثاني: ﴿قُلْ لَا أَمَلٌ لِّنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [يونس: ٤٩].
- الثالث: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [طه: ٨٩].
- الرابع: ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [الفرقان: ٣].
- الخامس: ﴿إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا﴾ [الفتح: ١١].
- وقد اتفق القراء على قراءة هذا اللفظ في المواضع الأربعة الأولى بفتح الضاد، واختلفوا في الموضوع الخامس: فقرأه بعضهم بفتح الضاد، وبعضهم بضمها. والفتح والضم لغتان بمعنى واحد وهو الضرر مقابل النفع؛ وهذا من جملة الأدلة على أن القراءات ليست بالاختيار والاجتهاد، وإنما هي بالتوقيف واتباع الإسناد.
- سادساً: كلمة «نسقى» وردت في القرآن الكريم في أربعة مواضع:
- الأول: في «النحل»، في قوله تعالى: ﴿شُقِّيقُكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِمْ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾ [النحل: ٦٦].
- الثاني: في سورة «المؤمنين» في قوله تعالى: ﴿شُقِّيقُكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنفَعٌ كَثِيرَةٌ وَهِيَ تَأْكُلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢١].
- الثالث: في سورة «الفرقان» في قوله تعالى: ﴿لِنُحْشِيَ بِهِ بِلَدَةَ مَيْتًا وَشُقِّيقَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْفُسًا وَأَنْسَاءً كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٩].
- الرابع: في سورة «القصص» في قوله تعالى: ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: ٢٣].
- وقد اختلف القراء في «نسقيكم» في موضعي «النحل» و«المؤمنين»: فمنهم من قرأهما بالنون المضمومة، ومنهم من قرأهما بالنون المفتوحة، ومنهم من قرأهما بالتاء المثناة الفوقية المفتوحة؛ واتفقوا على قراءة «نسقيه» في الفرقان بالنون المضمومة، مع أن رسم هذه الكلمة في المصحف - لكونه غير منقوطة - ولا مشكول - يحتمل فيها القراءات الثلاث؛ كما احتملها في الموضعين المذكورين، ولكن قراءة هذه الكلمة في هذا الموضوع بالتاء المفتوحة لا تلائم نظم الآية، ولا تتفق مع معناها وسياقها؛ فلم يقرأ بها أحد. وقراءتها بالنون المفتوحة - وإن كانت اللغة تسيغها ومعنى الآية لا ينبو عنها - لم تنقل عن رسول الله ﷺ فلم

يقرأ بها أحد أيضًا. كما انفقوا على قراءة: ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِي﴾ في سورة القصص بفتح النون وإن كانت اللغة تجيز ضمها؛ فدل ذلك على أن القراءات بالسمع والاتباع لا بالاجتهاد والابتداع.

سابعا : «كرها» ذكر هذا اللفظ في القرآن في ستة مواضع :

الأول : ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [آل عمران: ٨٣].

الثاني : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْتُوا النِّسَاءَ كَرْهًا﴾ [النساء: ١٩].

الثالث : ﴿قُلْ أَفْقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُفْعَلَ مِنْكُمْ﴾ [التوبة: ٥٣].

الرابع : ﴿وَلِلَّهِ تَسَعَّدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرعد: ١٥].

الخامس : ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَالْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [فصلت: ١١].

السادس : ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّ كُرْهًا﴾ [الأحقاف: ١٥].

وقد اختلف القراء في الموضوع الثاني والثالث والسادس: فمنهم من قرأ بضم الكاف، ومنهم من قرأ بفتحها. والضم والفتح لغتان بمعنى واحد. وانفقوا على القراءة بفتح الكاف في الموضوع الأول والرابع والخامس. وتجريد المصاحف من شكل الحروف يجعل هذه المواضع الثلاثة محتملة لقراءة الضم والفتح أيضًا، ولكن لم يقرأ بالضم قارئ في أى موضع من هذه المواضع الثلاثة. فلو كان اختلاف القراءات نتيجة لخلو المصاحف من الشكل لاختلف القراء في هذه المواضع كما اختلفوا في المواضع الثلاثة في «النساء» و«التوبة» و«الأحقاف»، لكنهم انفقوا في هذه المواضع واختلفوا في تلك؛ فحينئذ لا يكون لخلو المصاحف من الشكل دخل ما في اختلاف القراءات.

ثامنا : «فعميت» ورد هذا اللفظ في القرآن في موضعين :

الأول : ﴿فَعَمِيَّتْ عَلَيْكَ أُنزُورُكُمْ وَأَنْتَ لَهَا كَرِيهُونٌ﴾ [هود: ٢٨].

الثاني : ﴿فَعَمِيَّتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَسْأَلُونَ﴾ [القصص: ٦٦]

وقد اختلف القراء في موضع هود. فقرأه بعضهم بضم العين وتشديد الميم المكسورة، وقرأه بعضهم بفتح العين وتخفيف الميم المكسورة.

أما موضع القصص: فانفقوا على قراءته بفتح العين وتخفيف الميم. فلو كان منشأ اختلاف القراءات تجريد المصاحف من الحركات لوقع اختلافهم في

الموضعين معاً، أما وقد اختلفوا في موضع واتفقوا في آخر؛ فلا يكون منشأ الاختلاف ما ذكر، وإنما منشؤه النقل والرواية والسماع.

تاسعا: «حزن» وقع هذا اللفظ منكرًا ومعرفًا في القرآن الكريم في خمسة مواضع:

الأول: ﴿وَأَعْيُنُهُمْ فَيَئِضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾ [التوبة: ٩٢].

الثاني: ﴿وَأَبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزَنِ فَهُوَ كَاطِمٌ﴾ [يوسف: ٨٤].

الثالث: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَشْكُوا بِنِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦].

الرابع: ﴿فَالْقَلْبَ أَلْزَمَ الرَّعُونَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

الخامس: ﴿وَقَالُوا لَعَنَهُ اللَّهُ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ﴾ [فاطر: ٣٤].

وهذا اللفظ - سواء أكان منكرًا أم معرفًا - فيه لغتان بمعنى واحد: ضم الحاء وسكون الزاي، وفتح الحاء والزاي، ولكن القراء اختلفوا في موضع «القصص» خاصة: فقرأه بعضهم بضم الحاء وسكون الزاي، وقرأه بعضهم بفتح الحاء والزاي، واتفقوا على قراءة الموضع الأول والخامس - «التوبة» و«فاطر» - بفتح الحرفين، وعلى قراءة موضعي «يوسف» بضم الحاء وسكون الزاي؛ وهذا من أبين الأدلة على أن الاعتماد في القراءات على الرواية والنقل لا على الخط والرسم.

عاشرا: اختلف القراء في قراءة لفظ «الرشد»، في قوله تعالى في سورة «الأعراف»: ﴿وَأَنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٦] وفي قراءة لفظ: (رَشَدًا) في قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿هَلْ أَتَيْتَكَ عَلَيَّ أَنْ تَعْلَمَ مِنَّمَا عَلَّمْتَ رَشَدًا﴾ [الكهف: ٦٦].

وخلاف القراء في هذين اللفظين دائر بين ضم الراء وسكون الشين، وفتح الراء والشين، وهما لغتان في هذا اللفظ؛ كالبيخل بضم الباء وسكون الخاء، وبفتحهما، والحزن بضم الحاء وسكون الزاي، وبفتحهما، والسقم بضم السين وسكون القاف وبفتحهما. واتفق القراء على قراءة لفظ رشداً في: ﴿وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ١٠] وفي ﴿لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ٢٤] وفي ﴿أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ وفي ﴿فَأُولَئِكَ نَحْرُورًا رَشَدًا﴾ وفي ﴿قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ [الجن: الآيات: ١٠، ١٤، ٢١].

اتفقوا على قراءة هذا اللفظ في المواضع المذكورة: بفتح الراء والشين .
كما اتفقوا على قراءة: ﴿يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ﴾ [الجن: ٢] من سورة الجن بضم الراء
وسكون الشين وهذا اللفظ في جميع المواضع المذكورة المختلف فيها والمتفق
عليها معناه واحد وهو الحق والخير والصلاح والصواب .

فلو كان اختلاف القراءات وليد خُلُوِّ المصاحف من ضبط الحروف بالحركات
والسكنات - لقرئ هذا اللفظ في جميع مواقعه بقرائتين؛ إذ إن اللغة تجيز كلتا
القراءتين ومعنى اللفظ لا يختلف عليهما .

أما وقد اتفق القراء على قراءته بوجه واحد في بعض المواضع، واختلفوا في
قراءته في بعض المواضع فقرأوه بوجهين - : فلا يكون ذلك راجعاً إلا إلى اتفاق
النقل في المواضع المتفق عليها واختلافه في المواضع المختلف فيها، وليس لرسم
المصاحف دخل في هذا البتة .

حادى عشر: اختلف القراء في قراءة كلمة: «ينفخ» في قوله تعالى ، في سورة
«طه»: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه: ١٠٢] فقرأها بعضهم بياء
تحتية مضمومة مع فتح الفاء على البناء للمفعول، وقرأها بعضهم: بالنون المفتوحة
مع ضم الفاء على البناء للفاعل .

واتفقوا على قراءة هذه الكلمة: «ينفخ» بضم الباء وفتح الفاء في قوله تعالى في
سورة «النمل»: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَمَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ
اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٧] .

وفى قوله تعالى في سورة «النبأ»: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَأَتُونَ أَفْوَاجًا﴾ [النبأ: ١٨] .
مع أن سياق الآيتين المذكورتين لا يأبى القراءة بالنون فيهما .

أما آية «النمل»: فقراءتها بالنون تنسق مع أسلوب الآيات قبلها؛ اقرأ إن شئت من
قوله تعالى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا
لَا يُؤْمِنُونَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النمل: ٨٢ : ٨٦]
وتدبر هذه الكلمات: أخرجنا، نحشر، بآياتنا، إنا جعلنا .

وأما آية «النبأ»: فقراءتها بالنون تلائم أسلوب الآيات قبلها: ﴿وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلْنَا
نَوْمَكُمْ سُبَاتًا وَجَعَلْنَا أَيْلًا لِّسَاءٍ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَاجِبًا
وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً مُّجَابًا لِّنُنْجِي بِهِ حَبًّا وَنَبَاتًا وَجَعَلْنَا أَلْفَافًا﴾ [النبأ من ٨ : ١٦] . ومع

هذا لم يقرأ أحد من الأئمة بالنون في آية من هاتين الآيتين؛ فدل هذا على أن القراءات إنما تثبت بالتلقى والتوقيف لا بالاجتهاد والاختيار.

ثاني عشر: اختلف القراء في قراءة لفظ «مدخلًا» في قوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَلَدْخَلَكُمْ مَدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١] وفي قوله تعالى في سورة الحج: ﴿لِيَدْخُلْنَهُمْ مَدْخَلًا يُرْضَوْنَ سَعَةً﴾ [الحج: ٥٩]، فقرأه بعضهم بضم الميم، وقرأه بعضهم بفتحها، واتفقوا على قراءة لفظ «مُدْخَلٌ» في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ ادْخُلْنِي مَدْخَلَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء: ٨٠] في سورة الإسراء بضم الميم، واللغة تجيز في هذا الموضع؛ فتح الميم، كما تجيزه في الموضعين المذكورين، ولكن لم يقرأ قارئ في هذا الموضع بفتح الميم، فلو كان مرجع القراءات رسم المصحف لقري هذا اللفظ في هذا الموضع بقراءتين ضم الميم وفتحها كما قري لفظ «مدخلا» في الموضعين السابقين، ولكن لم يرد فتح الميم عن النبي ﷺ في هذا الموضع؛ فاتفق القراء على ضمها فيه؛ إذن يكون مرجع القراءات النقل لا الرسم.

ثالث عشر: اختلف القراء في قراءة لفظ: «تخرجون» في سورة «الأعراف» في قوله تعالى: ﴿قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنهَا تُخْرَجُونَ﴾ [الأعراف: ٢٥]، وفي الموضع الأول من سورة «الروم» وهو: ﴿وَنُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ نُخْرِجُوكَ﴾ [الروم: ١٩] وفي سورة «الزخرف» في قوله تعالى: ﴿فَأَنْشُرْنَا بِهٖ بَلَدَةً مَيِّتًا كَذَلِكَ نُخْرِجُوكَ﴾ [الزخرف: ١١] وفي سورة «الجاثية» في قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ [الجاثية: ٣٥] اختلف القراء في هذه المواضع؛ فمنهم من قرأ بضم الحرف الأول منها وفتح الحرف الثالث على البناء للمفعول، ومنهم من قرأ بفتح الأول وضم الثالث على البناء للفاعل واتفقوا على قراءة الموضع الثاني من سورة «الروم» وهو: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتَ تُخْرَجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]، بفتح التاء وضم الراء على البناء للفاعل، ولا شك أن خلو المصاحف من شكل الحروف يجعل هذا الموضع محتملا للقراءتين الثابتتين في المواضع السابقة، واللغة تجيز قراءته بالبناء للمفعول، ولم تأت بها رواية، ولم يثبت بها سند؛ فلم يقرأ بها أحد؛ وهذا أيضًا من البراهين على أن مصدر القراءات وتنوعها إنما هو التوقف والتلقين، والأخذ والسماع، ولا دخل لخلو المصاحف من الشكل في هذا ألبتة.

رابع عشر: ثبت أن الإمام نافعًا قرأ لفظ «يحزن» في القرآن الكريم - كيف ورد -

بضم الياء وكسر الزاي نحو: ﴿فَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يس: ٧٦] ﴿قَدْ نَلِمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] ﴿لِيَحْزُنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المجادلة: ١٠]، إلا قوله تعالى في سورة «الأنبياء»: ﴿لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣] فقرأه بفتح الياء وضم الزاي، وثبت: أن الإمام أبا جعفر قرأ هذا اللفظ في جميع مواضعه بفتح الياء وضم الزاي إلا موضع «الأنبياء» فقرأه بضم الياء وكسر الزاي، وكلا الإمامين مقتفٍ للأثر متبع للرواية.

فلو صح أن منشأ القراءات تجريد المصاحف من شكل الحروف وحركاتها لكانت هاتان القراءتان في كل موضع، واللغة تجيز كلتا القراءتين.

وفي القرآن الكريم كلمات أخرى غير معجمة ولا مشكولة، ورسمها كذلك يجعلها محتملة لقراءات متعددة، واللغة العربية تجيز فيها هذه القراءات، ومع ذلك لم يختلف فيها القراء، بل اتفقوا على قراءتها بقراءة واحدة؛ لأنه لم يرد فيها بالسند القوي، والأثر الثابت والنقل الموثق، إلا هذه القراءة، وأما غيرها من القراءات التي يحتملها الرسم فليس له سند يعتمد عليه، وأصل يرد إليه؛ فلم يقرأ به أحد، ومن أمثلة ذلك:

أولاً: «خطف يخطف» جاء في لغة العرب: أن فيها لغتين، خَطَفَ يَخْطِفُ - من باب عَلِمَ يَعْلَمُ وَخَطَفَ يَخْطِفُ من باب عَمَدَ يَعْمَدُ، ولكن القراء أجمعوا على قراءتها بكسر الطاء في الماضي، وفتحها في المضارع.

ثانياً: «مكث» في قوله تعالى في سورة «الإسراء»: ﴿وَقَرَأْنَا أَنْفُسَنَا لِنَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾ [الإسراء: ١٠٦] -: اللغة تجيز فيها تثلث الميم، ورسمها يحتمل الأوجه الثلاثة، لكن القراء أجمعوا على قراءتها بضم الميم، فلو كانت القراءات بالرأى والاختيار، وكان خلو الكلمات من الشكل سبباً في اختلاف القراءات وتنوعها - لاختلف القراء في قراءة الكلمات السابقة، فكان منهم من يقرأ «خطف يخطف» من باب علم، ومنهم من يقرأها من باب ضرب، وكان منهم من يقرأ «على مكث» بضم الميم، ومنهم من يقرأ بفتحها، ومنهم من يقرأ بكسرها، ولكن القراء أجمعوا على قراءة خَطَفَ - بالكسر - يَخْطِفُ بالفتح، وعلى قراءة «على مكث» بالضم؛ فحيث لا تكون القراءات بالرأى والاختيار، ولا بالهوى والاجتهاد، ولا يكون تجرد المصاحف من الشكل سبباً في تنوع القراءات واختلافها، إنما سبب التنوع

والاختلاف، الروايات الصحيحة، والأسانيد الموصولة؛ والنقول الصريحة، والتوقيف، والتلقى، والسماع.

ثالثاً: «بزعمهم» في سورة «الأنعام» في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا هَذَا بِهِ أَنْعَمُ وَحَرَتْهُ حِجْرٌ لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَأَ بِرِغْمِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٨] - : تجيز لغة العرب في هذه الكلمة تثليث الميم، ولكن لم يقرأ: بفتحها أو ضمها.

رابعاً: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١] في سورة «النساء»: تجيز اللغة في «يوصيكم» فتح الواو وتشديد الصاد من التوصية، كما تجيز سكون الواو وتخفيف الصاد من الإيضاء، وقد جاءت اللغتان في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾ [البقرة: ١٣٢] في سورة «البقرة» قرئ بواوین مفتوحتين مع تشديد الصاد، وقرئ بواوین: الأولى مفتوحة، والثانية ساكنة، وبينهما همزة مفتوحة، مع تخفيف الصاد.

وفي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْرَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٨٢] في سورة «البقرة»، قرئ بفتح الواو وتشديد الصاد، من التوصية وقرئ: بسكون الواو وتخفيف الصاد، من الإيضاء، ومع أن التشديد والتخفيف لغتان ذكرتا في الآيتين المذكورتين لم يقرأ قوله تعالى في سورة «النساء»: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١] إلا بسكون الواو وتخفيف الصاد، من الإيضاء، وهذا كله يدل على أن القراءات إنما تثبت بالسند والآثار، لا بالكتابة والاختيار^(١).

* دعاوى بعض المفكرين العرب في هذا المجال:

أولاً: طه حسين وعزو القراءات إلى القراء من القبائل:

لقد عزا د/ طه حسين في كتابه «في الأدب الجاهلي» القراءات القرآنية إلى القراء من القبائل، حيث يقول:

«إن القرآن الذي تُلَى بلغة واحدة ولهجة واحدة هي لغة قريش ولهجتها - لم يكذ يتناوله القراء من القبائل المختلفة، حتى كثرت قراءاته، وتعددت اللهجات فيه، وتباينت تبايناً كبيراً، جدَّ القراء والعلماء المتأخرون في ضبطه، وتحقيقه، فأقاموا له علماً، أو علوماً خاصة».

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (٨١-٨٥).

فهو يرى: أن القراءات ليس سببها أن القرآن هكذا أنزل، أو هكذا أذن الله في أن يقرأ، أو هكذا قرأه النبي ﷺ.

* الرد على طه حسين:

(أ) وهو رأى يقتضى الشك في أن تكون قراءتنا هي نفس قراءة النبي ﷺ، وإذا كان النبي ﷺ طبقاً لهذا رأى - لم يقرأ إلا بقراءة واحدة، ولم يجز القراءة بغيرها، فهل قراءته هذه، هي التي قرأ بها - فيما بعد - نافع، وراويها الأشهران؟ أم هل هي قراءة ابن كثير، وراوييه المختارين؟ وَمَنْ مِنَ الْقُرَاءِ الْعَشْرَةِ وَرَوَاتِهِمْ، الَّذِينَ اعْتَمَدَهُمُ الْمُسْلِمُونَ، قرأ بهذه القراءة الواحدة؟

(ب) وإذا سلمنا - جدلاً فقط - بأن اختلاف الإظهار والإدغام، والروم والإشمام، والتفخيم والترقيق، والمد والقصر، والإمالة والفتح، والتحقيق والتسهيل، والإبدال والنقل، مما يعبر عنه بالأصول. إذا سلمنا - جدلاً - بأن الوحي لم ينزل بهذا، فماذا نقول في اختلاف ضبط الحركات، سواء أكانت حركات بنية أم حركات إعراب؟ هل نقول: إن اختلاف اللهجات هو سبب اختلاف القراء في مثل نصب «الطير» في الآية: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَجْعَلُ أُوِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ [سبأ: ١٠]، ورفعها؟

وماذا نقول في اختلافات في القراءة التي تقع في حروف الكلمات، دون إعرابها، مما يغير معناها ولا يغير صورتها؛ نحو قوله: ﴿كَيْفَ نُنشِرُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] و (نشرها) بالراء، ومثل: ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ بِنِكَ فْتَيِّنُوا﴾ [الحجرات: ٦] و ﴿فتشتبوا﴾، و ﴿تبلوا﴾ [يونس: من الآية ٣٠] «وتتلوا»، و ﴿تُنحِكُ بِيدِكَ﴾ [يونس: ٩٢] ونحك، وقوله: ﴿وَطَلَّوْا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا﴾ [يوسف: ١١٠] بالتشديد والتخفيف، وقوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرُمٌ لِنَزُولٍ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦] بفتح اللام الأولى ورفع الأخرى، وبكسر الأولى وفتح الثانية، وقوله: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٥] بضم التاء وفتحها. فهل تنشأ مثل هذه الاختلافات عن تعدد اللهجات وتباينها؟!

(ج) والقوانين الطبيعية العامة التي تجعل اللغة تتجه في تطورها الصوتي عند كل جماعة من الجماعات الناطقة بها وجهة خاصة، والتي كانت على عهد نزول القرآن

قد أحدثت اختلاف اللهجات بين القبائل العربية - هذه القوانين ما انفكت تعمل عملها في اللغات الإنسانية، فهي - في اللغة العربية - ما برحت تولد اللهجات المتباينة بين الناطقين بها، وهو تباين نلمسه جيداً في عامية مصر، وعامية نجد والحجاز، وعامية العراق، وعامية اليمن، وعامية المغرب.

وإذا كان تعدد اللهجات سوغ قديماً لقراء القبائل المختلفة أن يكثروا من قراءات القرآن بما يوافق لهجاتهم، وأن يدعوا هذه اللهجات تتعدد في القرآن، وهذا كله من تلقاء أنفسهم، وليس بتوجيه من النبي ﷺ - فإنه لا حرج إذن - في ظل المذهب الظاهر الفساد - من أن تمضي قراءات القرآن في الكثرة، ولهجاته في التعدد، فمثلاً: لا حرج - في ظل هذا المذهب - وقد تحولت الراء إلى تاء، وأحياناً إلى سين في بعض المناطق العربية، وتحولت القاف إلى جيم غير معطشة في بعض هذه المناطق، وإلى همزة في مناطق أخرى، وتحولت الذال إلى زاي، وتضاءلت أصوات اللين الطويلة حتى كادت تنقرض... لا حرج من أن يقرأ القارئ: «إن الله لا يظلم مثقال - أو مسأل أو مسجال - ذرة» بدلاً من قوله عز من قائل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠]، ويقرأ: «فإن لم يكن له ولد، وورسه أبواه فلا مه السلس»، ويقرأ: «فإن كانوا أكسر من ذلك فهم شركة في السلس»؛ بدلاً من قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ وَوَرِثَتُهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾، وقوله: ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: ١١، ١٢] ويقرأ: فإن أعرضوا «فجل» أو «فأول» «أنزرتكم صعاة أو «صعجة» مثل - صعاة - أو - صعجة - عاد وسمود» بدلاً من قوله سبحانه: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَعِقَةً مِثْلَ صَعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١٣].

ومن أسهل السهل أن نورد من هذا القبيل مئات من الأمثلة أو ألوفها، ولكننا نجتري بما ذكرنا؛ لكفايته في إثبات أن ترك القرآن للناس يقرءونه، بما يشتهون من قراءات، وما يؤثرون من لهجات - كما ظن طه حسين - هو في كلمة موجزة؛ إلغاء للقرآن.

(ب) تشككه في تواتر القراءات السبع:

ولطه حسين - في شأن القراءات - رأى ثان، فهو يقول:

«وهنا وقفة لا بد منها، ذلك: أن قومًا من رجال الدين فهموا أن هذه القراءات السبع متواترة عن النبي ﷺ، نزل بها جبريل على قلبه، فمنكرها كافر من غير شك ولا ريبة، ولم يوفقوا إلى دليل يستدلون به على ما يقولون سوى ما روى في الصحيح من قوله ﷺ: «أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ».

ويمضى فيقول:

«والحق: أن ليست هذه القراءات السبع من الوحي في قليل ولا كثير، وليس منكرها كافرًا ولا فاسقًا ولا مغتمزًا في دينه، وإنما هي قراءات مصدرها اللهجات واختلافها... للناس أن يجادلوا فيها، وأن ينكروا بعضها، ويقبلوا بعضها... وقد جادلوا فيها بالفعل وتماروا، وخطأ فيها بعضهم بعضًا، ولم نعرف أن أحدًا من المسلمين كفر أحدًا لشيء من هذا... إلخ».

(ج) متابعتة لنولدكه وردنا عليهما:

وطه حسين - في ارتيابه في الأحاديث الصحيحة - إنما يتابع غالبًا - ولو لم يصرح - تيودور نولدكه صاحب كتاب: «تاريخ القرآن» الذي سبق إلى مثل هذا الارتياب في أكثر ما يتعلق بتاريخ القرآن من الروايات والأحاديث وأقوال المفسرين. ولسنا مع طه حسين، ولا مع نولدكه، في عدم الاعتداد بالسنة الصحيحة، في الاستدلال على قرآنية القراءات، فالحديث النبوي - إذا صح - هو عند المسلمين حجتهم القاطعة بعد القرآن.

ومع هذا، فنحن نناقش تلك الدعاوى أيضًا من غير طريق السنة:

١ - إنه ما دام أمر القراءات - بحسب قول طه حسين - أمرًا تجوز فيه المجادلة والإنكار والقبول والرفض - فإن من المنطق: أن تجوز فيه الإضافة والاستحداث، ولماذا لا يقرأ كل مسلم القرآن بلهجته الخاصة، على النمط الذي أشرنا إليه، في الفقرات السابقة؟ ولماذا لا يقرأ أبناء البلاد الآسيوية والإفريقية القرآن بلهجاتهم؟ ولماذا لا يقرأ المسلمون؛ الأمريكي، والأوربي، والأسترالي، كل منهم بلهجته؛ هذه نتيجة خاطئة لمقدمة خاطئة. وقد سقنا الشواهد آنفًا، على أن البشر إذ يدخلون اللهجات من عندهم، في القرآن، يلغونه إلغاء، فضلًا عن أن يبدلوه تبديلاً.

٢ - ثم إنه يلزم من قرآنية القراءات: أن يكون روايتها وعلماءؤها - منذ فجر الإسلام - جهلة وحمقى، أو كذابين ومجتريين، لا يراعون لكتابهم الأكبر حرمة، بل يتواطئون ضده، على مدى الأزمان، بأعدادهم التي لا تحصى، ويلزم أيضًا: أن تكون الأمة منذ عهد النبي ﷺ إلى يومنا هذا، تابعت أناسًا فيما جاءوا به من عند أنفسهم، ولم يتابعوا كلام السماء.

٣ - فأما قول طه حسين: إنه «لم يعرف أن أحدًا من المسلمين كفر أحدًا لشيء من المجادلة في القراءات، وإنكار بعضها، وقبول بعضها»:- فيردّه الكثير مما جاء في كتب علوم القرآن، وكتب السنة والتاريخ والتراجم والأدب:

(أ) في لفظ لعمر بن العاص، في حديث الأحرف السبعة التي نزل القرآن عليها: «فَأَيُّ ذَلِكَ قَرَأْتُمْ فَقَدْ أَصَبْتُمْ، وَلَا تَمَارَوْا فِيهِ؛ فَإِنَّ الْمِرَاءَ فِيهِ كُفْرٌ»، رواه - أو روى مثله - أحمد، وأبو عبيد، والطبري، والطبراني، وابن حبان، والحاكم.

(ب) ويقول القاضي عياض: «واعلم أن من استخف بالقرآن أو المصحف أو بشيء منه أو سبهما، أو جحده، أو حرقًا منه، أو آية... أو شكًا في شيء من ذلك - فهو كافر عند أهل العلم بإجماع».

(ج) ويروي عياض ما قاله أبو عثمان الحداد من أن جميع من يتحلل التوحيد متفقون على أن الجحد لحرف من التنزيل كفر.

(د) وكان أبو العالية أحد أئمة القراءات إذا قرأ عنده رجل - أي: بقراءة لم يعرفها - لم يقل له: ليس كما قرأت، ويقول: «أما أنا فأقرأ كذا»؛ وهذا - كما يقول على القارى -: «من كمال احتياطه في تورعه».

ويقول على القارى: «قبل ذلك القول من أبي العالية إبراهيم النخعي التيمي؛ فقال أراه - بضم الهمزة - أي أظنه سمع أن من كفر بحرف منه، فقد كفر به كله؛ لأن الكفر ببعضه يؤذن بالكفر ب كله، بخلاف الإيمان ببعضه؛ فإنه لا يقوم مقام الإيمان ب كله».

(هـ) ويقول الطحاوى: «إن من كفر بحرف منه - فيما خلا روايات الآحاد - كان كافرًا حلال الدم إن لم يرجع إلى ما عليه الجماعة».

(و) وقد أصدر شيخ الشافعية: أبو الحسن على بن عبد الكافي - في هذا الشأن - فتوى يقول فيها: «القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي، والثلاث التي هي

قراءة أبي جعفر، وقراءة يعقوب، وقراءة خلف - متواترة، معلومة من الدين بالضرورة؛ وكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل. وليس تواتر شيء منها مقصوداً على من قرأ بالروايات، بل هي متواترة عند كل مسلم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، ولو كان - مع ذلك - عامياً، جلفاً، لا يحفظ من القرآن حرفاً. ولهذا تقرير طويل، وبرهان عريض لا يسع هذه الورقة شرحه.

وحظ كل مسلم وحقه: أن يدين لله تعالى، ويجزم نفسه بأن ما ذكرناه متواتر، معلوم باليقين، لا تتطرق الظنون ولا الارتياح إلى شيء منه.

(ز) وعندما قرأ ابن شنبوذ وابن مقسم العطار وغيرهما بشواذ من القراءات غضب المسلمون، وأزروا بهم على تفاصيل معروفة في الدراسات القرآنية.

(ح) هذا، والمسلمون لا يزالون ينكرون - مثل ما أنكر أولوهم - على الممارين في قرآنية القراءات المتواترة وغير الشاذة. وقد وضع الشيخ خلف الحسيني الحداد كتاباً في هذا أسماء: «السيوف الساحقة في الرد على منكري القراءات من الزنادقة».

(ط) والذين رووا القراءات هم الصحابة الذين تلقوا القرآن عن النبي نفسه ﷺ، فهم بهاتين الصفتين: الصحبة، والتلقى عن النبي ﷺ من أصحاب الاختصاص في ذلك الشأن، وقولهم هو - منطقياً - الأجدر بالقبول؛ يقول عمر بن الخطاب في أصحاب النبي ﷺ: «إنه سيأتي ناس يجادلونكم شبهات القرآن فخذوهم بالسنن؛ فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله».

(ي) والصحابة نقلوا الإسلام: عقائده وشرائعه، فلم يمار أحد فيما نقلوا، فلم نماريهم في روايات القرآن الذي تقتضينا البدهة - الحكم بأنه ظفر منهم - قطعاً - بأدق دقة؟.

(ك) ولن يقال: إنه لا محل للخوف من مثل أقوال طه حسين، إذا كان الاختلاف الذي يعنيه هو الاختلاف في الصورة والشكل لا في المادة واللفظ، كما قال طه حسين نفسه؛ ذلك أن الاختلاف حتى في الصورة، أو في الشكل، يفضي إلى تغيير المعاني. وقد ترتب على مثل هذا الاختلاف في الأحكام؛ كما حدث بالنسبة لكلمة ﴿لَمَسَّمٌ﴾ [النساء: ٤٣]، من غير ألف بعد اللام مرة، وبألف بعد

اللام مرة أخرى، وكلمة ﴿يَطْهَرُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] مرة بسكون الطاء المخففة وضم الهاء، ومرة أخرى بفتح الطاء مشدودة وتشديد الهاء مفتوحة، وكلمة: «ألا» بالتخفيف والتشديد في آية:

﴿أَلَا تَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النمل: ٢٥].

وكلمة: «أمرنا» في قوله تعالى:

﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا﴾ [الإسراء: ١٦].

بفتح الميم وتشديدها، ومع الفتح المخفف مرة أخرى، وهي في الحالة الثانية بمعنى: جعلنا لهم إمرة وسلطاناً.

(ل) ويستوى عندنا في الرفض أن يكون المقصود بالإنكار والنسبة إلى العباد هو الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها، والتي كانت ضرورتها قد زالت عند الجمع العثماني، أو يكون المقصود هو القراءات السبع، أو العشر التي اختيرت فيما بعد عهد النبي ﷺ، وعرفت بأسماء مختارها، والتي تطابق رسم المصحف، فإن أصول الخلاف اليسير في هذه القراءات الأخيرة ترجع - على الأغلب - إلى اختلاف الأحرف السبعة. وإن لهذا لتفاصيل عند العلماء.

(د) تأثر طه حسين في بعض آرائه بالطبرى:

هذا، وطه حسين في بعض آرائه تلك - ولو لم يصرح أيضًا - متأثر بابن جرير الطبرى؛ الذى يرى: أن الممارسة فى رفع حرف من القرآن وجره ونصبه، وتسكين حرف وتحريكه، ونقل حرف إلى آخر مع اتفاق الصورة - لا يوجب كفرًا^(١).

ثانياً: جواد على ودعوى تشابه رسم الكلمات:

وقد أرجع جواد على اختلاف القراءات إلى أسباب أهمها: «مسائل ظهرت بعد نزول الوحي، من خاصية القلم الذى دون به القرآن الكريم: فرسم أكثر حروف هذا القلم متشابه، والمميز فيها هو النقط، وقد ظهر النقط بعد نزول الوحي بأمدة، ثم إن هذا القلم كان خاليًا فى بادئ أمره من الحركات، وخلو الكلم من الحركات يحدث مشكلات عديدة فى الضبط من حيث إخراج الكلمة - أى: كيفية النطق بها - ومن حيث مواقع الكلام فى الإعراب».

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (٨٦-٩٦).

وأحال جواد على إلى الشواهد التي أوردها جولد تسيهر في كتابه «المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن»، والتي يعدها الاثنان أمثلة للاختلاف الحادث من الخطأ، ومنها:

(أ) «تستكبرون» بالباء الموحدة، و «تستكثرون» بالثاء المثلثة في الآية:

﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَابِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَانِهِمْ قَالُوا مَا أَعْنَى عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأعراف: ٤٨].

(ب) «بشراً» أو «نشرًا» في الآية:

﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بَشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الأعراف: ٥٧].

(ج) «إياه» في الآية:

﴿وَمَا كَانَتْ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأبيه إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤].

إذ وردت أيضًا «أباه» بالباء الموحدة.

ويرد على ذلك في نقاط محددة كالتالي:

(أ) رأيه هو رأى جولد تسيهر ونولده:

ورأى جواد على - ولو لم يصرح هو الآخر - هو رأى المستشرقين المعروفين جولد تسيهر ونولده الوارد ذكرهما آنفاً، فهما - فيما استفاض عنهما، وفيما أوردا في كتاباتهما- يريان أن القراءات نشأت بعد ظهور الشكل والنقط، أى: بعد انقضاء عهد الصحابة، وأن المرحلة الأولى لتفسير القرآن انقضت في إقامة النص.

وهذا نص كلام أحد هذين المستشرقين، وهو جولد تسيهر في هذا الشأن؛ لنرى أنه أصل كلام جواد على:

يقول جولد تسيهر:

«وترجع نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات - يقصد في القراءات - إلى خصوصية الخط العربي الذي يقدم هيكله المرسوم مقادير صوتية مختلفة، تبعاً لاختلاف النقاط الموضوعة فوق هذا الهيكل أو تحته، وعدد تلك النقاط، بل كذلك في حالة تساوى المقادير الصوتية يدعو اختلاف الحركات الذي لا يوجد في الكتابة العربية الأصلية ما يحدده - إلى اختلاف مواقع الإعراب للكلمة، وبهذا إلى اختلاف دلالتها.

وإذن فاختلاف تحليلية هيكل الرسم بالنقط، واختلاف الحركات فى المحصول الموحد القالب من الحروف الصامتة - كانا هما السبب فى نشأة حركة اختلاف القراءات فى نص لم يكن منقوفاً أصلاً، أو لم تتحر الدقة فى نقطه أو تحريكه».

(ب) علماء المسلمين دفعوا هذا الرأى وحاجوا أصحابه منذ قديم:

وهذا الرأى الذى سننقضه الآن هو - على الحقيقة - أقدم حتى من دينكم المستشرقين: فعلماء المسلمين، منذ قديم، وعلى مدى الأجيال - وكما أوردنا قبلاً - يدفعون هذا الرأى، ويحاجون أصحابه، ويؤكدون أن ليس لأحد أن يقرأ برأيه المجرد، وأن القراءة سنة متبعة... إلخ.

وقديماً رأى ابن مقسم العطار جعل القراءة تابعة للرسم، دون الاعتماد الكامل على السند، فرد المسلمون - فى شدة - قراءته.

وقيل: إن بعض الرافضة يقرءون: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تُخِذُ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾

[الكهف: ٥١]

بفتح اللام وبالسكون على الياء (فى المضلين)، يعنون: الشيخين: أبا بكر وعمر، وظاهر أن الرسم - قبل استحداث الشكل - يحتمل هذه القراءة، ومع ذلك، كُفِّر أصحابها؛ لسبب أساسى، هو أن قراءتهم مخالفة للرواية الشفوية المتواترة. وعلماء المسلمين يقولون: إن إباحة القراءات لم تقع بالتشهى، وإنما هى بالسمع من النبى ﷺ.

وهم أيضاً يذكرون أن القراءات التى يقرأ بها - منذ الجمع العثمانى - إنما اختلفت القراء فيها؛ لأن أهل كل ناحية ثبتوا على ما كانوا تلقوه سماعاً من الصحابة، بشرط موافقة الخط، وتركوا ما يخالف الخط؛ امثالاً للجمع العثمانى الذى أجمع عليه المسلمون.

(ج) تنفيذ هذا الرأى:

ولندع النصوص التى تفند فكرة أن القراءات نشأت بعد ظهور الشكل والنقط، مع تسليمنا بأهمية النصوص، ثم لنلق على هذه الفكرة نظرة موضوعية لنرى إلى أى مدى تستطيع الثبات:

(أ) إنه يبعد - منطقيًا - أن يترك أمر القرآن - وهو ما هو بالنسبة للإسلام - إلى البشر يقرءونه بالاجتهاد لا بالتلقى؛ فتعرض نصوصه للاختلاف والتحريف.

وإذا كان أصحاب الأفكار من الناس - على مدى الزمن - يحرصون على التعبير عن أفكارهم بعباراتهم هم، ولا يدعون لغيرهم التصرف في هذه العبارات على أى نحو، فكيف يسوغ في القرآن أن يترك للبشر قراءته بأوجه لم يتلقوها، أوجه هي من اختراعهم البشرى، وهي وليدة فهمهم الذاتي؟! هذا مع فارقين عظيمين جدًا.

أولهما: بعد ما بين الأفكار البشرية والقرآن الذى لا بد لأتباعه أن يؤمنوا بإعجازه وقداسته وخطر شأنه.

وثانيهما - ولله المثل الأعلى - : تقارب القدرات بين الإنسان صاحب الفكرة، والإنسان الآخر الذى قد يتصرف فى التعبير عنها. والله الذى ليس كمثله شئ غنى عن كل خلقه أن يشاركه - على ما يدركون أو ما يحبون - فى تحديد ألفاظ وحيه. (ب) ولو جاز للناس أن يغيروا شيئاً من القرآن عما تلقوا من الرسول ﷺ، لأصبح بعض القرآن من كلامهم لا من كلام الله، وإذن لبطلت صفته الإعجازية التى يؤمن بها المسلمون، والتى طالما نوه هو بها، والتى لا تزال قائمة.

ويستوى فى إحداث التغيير أن يكون مما لا يتجاوز الصورة وطريقة الأداء وكيفية اللهجة، أو أن يكون ممتداً إلى الحروف، أو الكلمات أو الحركات. وكيف يجتهد مسلم فى هذا القرآن اجتهاداً يؤدي إلى تبديل شئ منه، والتبديل لا يرغب فيه إلا كافر يعاديه الإسلام؟ كيف، ونبي الإسلام نفسه لا يملك أن يبدل من القرآن شيئاً، بل إن التبديل عنده أمر لو وقع لكان معصية عذابها هائل مخوف فى اليوم الآخر الخطير الشأن، فضلا عن الحياة الدنيا؟

﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا آتِنَا بِشْرًا غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَائِي نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ . قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُمْ عَلَيْهِمْ وَلَا أَذْرَبْتُمْ بِهِمْ . فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [يونس : ١٥ ، ١٦].

﴿نَزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ . وَلَوْ فَوَلَّ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ . لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ . ثُمَّ لَقَطْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ . فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِرِينَ﴾ [الحاقة : ٤٣ - ٤٧]

يقول الشافعى: «إنه لا ينسخ كتاب الله إلا كتابه، كما كان المبتدئ لفرضه فهو المزيل المثبت لما شاء منه جل ثناؤه، ولا يكون ذلك لأحد من خلقه».

(ج) والقرآن نفسه ندد بما وقع للكتب الدينية الأخرى من تحريف وتبديل، وعاب المحرفين والمبدلين: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا بِحَرْفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦]، ﴿وَسُوا حَظًا مِمَّا دُكِرُوا بِهِ﴾ [المائدة: ١٣]، ﴿وَقَدْ كَانَ قَرِيبٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ مِخَّرْتُهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ [البقرة: ٧٥]، ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٢]، ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾ [البقرة: ١٨١]، فكيف يدع المسلمون الذرائع، ليقع في القرآن نفس الذي عابه ١٩؟

(د) والمسلمون - لسبب عقيدى : هو إيمانهم بالقرآن الذى فيه :

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وفيه: ﴿وَإِنَّمَا لِكِتَابٍ عَزِيزٍ . لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [فصلت: ٤١ ، ٤٢] - لا يمكن عقلاً أن يكونوا قد سمحوا بأى تغيير من عندهم فى القرآن صغر هذا التغيير أو كبير .

(هـ) ثم هناك حقيقة هامة أغفلها ذلك الرأى، وهى أن المسلمين لم يعتمدوا فى نقل القرآن على خط المصاحف، وإنما اعتمدوا على حفظ القلوب والصدور، وقد عد ذلك من أشرف خصائصهم، وجاء فى صفتهم: «أناجيلهم فى صدورهم»، بخلاف أهل الكتاب الذين لا يحفظونه إلا فى الكتب، ولا يقرءونه كله إلا نظراً لا عن ظهر قلب. وروت السنة أن الله قال لنيه: «إِنَّمَا بَعَثْتُكَ لِأَبْتَلِيكَ، وَأَبْتَلِي بِكَ، وَأَنْزَلْتُ عَلَيْكَ كِتَابًا لَا يَغْسِلُهُ الْمَاءُ، تَقْرُؤُهُ نَائِمًا وَنَشْطَانًا . . . الخ.

والأمثلة التى أوردها جولد تسيهر آفناً بدعوى أنها أمثلة للاختلاف الحادث عن الخط، والتى أوضحنا أن بعضها شاذ ومردود، وبعضها الآخر مبنى على تواتر الرواية على هيئة الرسم - هذه الأمثلة نفسها تؤيد عكس ما توهمه جولد تسيهر والآخذون منه، تؤيد أن المعول - فى صحة القراءة - ليس أبداً على الخط، وإنما على التواتر والتلقى الشفهى .

(و) وخط المصحف - حتى بعد الشكل والضبط اللذين يحتج بهما أصحاب ذلك الرأى - قد لا يطابق - فى بعض المواضع - القراءات ومن الأمثلة التى يمكن الاجتزاء بها أيضاً فى هذا المقام: المواضع التى يرسم فيها الهمز المتطرف المرفوع واوا بعدها ألف، وهى:

﴿أَبْتَلِيكَ﴾ [المائدة من الآية: ١٨] (أبناء) - ﴿جَزَأُوا﴾ [المائدة من الآية ٣٣] (جزاء) - ﴿شُرِكُوا﴾ [الأنعام من الآية: ٩٤] (شركاء) - ﴿نَشْتُوا﴾ [هود من الآية

[٨٧] (ما نشاء) - ﴿نَبَأُوا﴾ [إبراهيم من الآية: ٩] (نبأ) - ﴿أَضْعَفَتُوا﴾ [إبراهيم من الآية: ٢١] (الضعفاء) - ﴿يَنْفِيَتُوا﴾ [النحل من الآية: ٤٨] (ينفياً) - ﴿أَتَوْكُوا﴾ [طه من الآية: ١٨] (أتوكاً) - ﴿تَظْمُوا﴾ [طه من الآية: ١١٩] (لا نظماً) - ﴿أَلْمُوا﴾ [المؤمنون من الآية: ٢٤] (الملاً) - ﴿وَيَدْرُوا﴾ [النور من الآية: ٨] (ويدراً) - ﴿يَعْبُوا﴾ [الفرقان من الآية: ٧٧] (ما يعباً) - ﴿أَنْتُوا﴾ [الشعراء من الآية: ٦] (أنباء) - ﴿عَلَمُوا﴾ [الشعراء من الآية: ١٩٧] (العلماء) - ﴿أَلْمُوا﴾ [النمل من الآيات: ٢٩ و ٣٢ و ٣٨] (الملاً) - ﴿شَفَعَتُوا﴾ [الروم من الآية: ١٣] (شفعاء) - ﴿يَبْدُوا﴾ [الروم من الآية: ٢٧] (يبدأ) - ﴿الْعَلْمُوا﴾ [فاطر من الآية: ٣٧] (العماء) - ﴿الْبَلُوا﴾ [الصافات من الآية: ١٠٦] (البلاء) - ﴿نَبَأُوا﴾ [ص من الآية: ٢١] (نبأ) - ﴿وَحَزُوا﴾ [الشورى من الآية: ٤٠] (جزاء)، ﴿يُنْسُوا﴾ [الزخرف من الآية: ١٨] (ينشأ) - ﴿بَلُوا﴾ [الدخان من الآية: ٣٣] (بلاء) - ﴿جَزُوا﴾ [الحشر من الآية: ١٧] (جزاء) - ﴿بُرُوا﴾ [المتحنة من الآية: ٤] (برآء) - ﴿نَبَأُوا﴾ [التغابن من الآية: ٥] (نبأ) - ﴿يَبُوا﴾ [القيامة من الآية: ١٣] (ينبأ).

وثمة عشرات أخرى من الكلمات القرآنية المرسومة على خلاف الخط الإملائي، وليس فيها - مع ذلك - غير قراءة واحدة.

وإذا ما أردنا أن ندلل بمثال على ذلك فنقول: -على عجل- إن القراء السبعة أجمعوا في سورة قريش على قراءة «إلفهم» بالياء، مع كتابتها في المصاحف العثمانية بلا ياء، واختلفوا في قراءة «إيلاف» مع كتابتها بالياء.

وكذلك قد لا يدل رسم الكلمة على كل وجوه النطق بها، فكلمة «جبريل» تقرأ بعدة وجوه:

- ١ - جبريل بكسر الجيم، وجبريل بفتحها.
 - ٢ - جبرئيل، بفتح الجيم والراء وبعدها همزة مكسورة ممدودة.
 - ٣ - جبرئيل، بفتح الجيم والراء، وبعدها همزة مكسورة غير ممدودة.
- وكلمة «ميكال»، قرئت:
- ١ - ميكال، بلا همز.
 - ٢ - ميكائيل، بهمزة مكسورة ممدودة.
 - ٣ - ميكايل، بهمزة مكسورة غير ممدودة.

(ي) وثمة قراءات كثيرة لا يقرأ بها أبداً، مع أن الرسم يحتملها، واللغة تجيزها. وقد أشرنا إلى هذا من قبل:
والقراء أيضاً لا يقرأون كلمة «الرِّضَاعَة» في القرآن إلا بالفتح مع أنه يجوز فيها - لغة - الكسر أيضاً.

(ز) ومن ملزوم رأى القائلين بأن اختلاف القراءات هو وليد النقط والشكل: أن يكون القرآن قد ظل طوال عهد النبي ﷺ ثم طوال عهود الصحابة والتابعين غير محفوظ ولا مقطوع بكيفيات النطق به، حتى إذا جاء النقط والشكل، بعد زمن الوحي بأمد - حسبما قالوا آنفاً - بدأ الناس يقرءون القرآن على وفق ما يؤديه النقط والشكل إلى أفهامهم.

ولعل الرأي وملزومه أن يكونا واضحا البطلان، وأن يكونا أضعف من أن يواجهها الفهم المستقيم، والحقيقة الغير القابلة للنقض، فضلاً عما تهدي إليه بديهية العقل.

(ح) والمسلمون مجمعون على أن البشر لم يبدلوا في هذا القرآن ألبتة، حتى من ناحية قانون أدائه، وإجماع المسلمين حجة تقام لها الموازين، وكما يقول أبو حيان الأندلسي: «والأمة المجتمعة حجة على من شذ عنها».

(ط) والثابت تاريخياً أيضاً أن القراء المأخوذ برواياتهم كانوا لا يتعدون الأثر، مهما يكن مذهبهم النحوي، أو مذهبهم في فهم الكلام. وعلى سبيل المثال، نذكر: أن أبا عمرو البصري كان يقول: «لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ لقرأت كذا وكذا».

وحمزة لم يقرأ حرفاً إلا بأثر.

ويحيى بن سلام المتوفى سنة ٢٠٠هـ «كان له اختيار في القراءة من طريق الآثار».
والقاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤هـ «وافق اختياره العربية والآثر»^(١).
* حول رسم المصاحف العثمانية^(٢):

نحاول أن نجيب فيما يلي عن سؤال مهم مفاده: هل كان رسم المصحف توقيفياً أم اجتهادياً؟

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٢٠ - ١٢٦).

(٢) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٢٦ - ١٣٧).

وللإجابة على هذا السؤال نورد مقدمة مهمة حول الكتابة عند العرب وفي الإسلام
وكتابة القرآن الكريم، فنقول - وبالله التوفيق - :

* الكتابة عند العرب :

يكاد يجمع المؤرخون العرب القدامى، على أن الخط دخل إلى مكة بواسطة
حرب بن أمية بن عبد شمس، وإن كانوا اختلفوا في المصدر الذي تعلم منه حرب
الكتابة: ففي رواية ابن الكلبي: أن حرباً تعلمها من بشر بن عبد الملك: أخى أكيدر
ابن عبد الملك، صاحب «دومة الجندل»، وذلك أن حرباً تعرف به في أسفاره إلى
العراق، فتعلم منه الكتابة، ثم قدم معه بشر إلى مكة، وتزوج الصهباء بنت حرب،
أخت أبي سفيان بن حرب، وبذلك تيسر لجماعة من قريش، أن يتعلموا الكتابة
والقراءة.

وفى رواية أبي عمرو الداني، بسنده، عن ابن عباس: أن حرباً تعلم الخط من
عبد الله بن جدعان، وعبد الله تعلمها من أهل الأنبار.

وأما الخط في المدينة المنورة: فقد ذكر أصحاب السير: أن النبي ﷺ دخلها،
وكان فيها يهودى يعلم الصبيان القراءة والكتابة، وكان فيها بضعة عشر رجلاً يعرفون
الكتابة، منهم: زيد بن ثابت، الذى تعلم كتابة اليهود بعد الهجرة بأمر النبي ﷺ،
والمنذر بن عمرو، وأبى بن وهب، وعمرو بن سعيد، وغيرهم.

ومن ثم: نرى أن الكتابة وجدت في العرب قبل الإسلام، وكان الذين يحذقونها
قليلين جداً، أما الغالبية العظمى: فكانت أمية لا تقرأ، ولا تكتب؛ ولهذا سميت
الأمة العربية بالأمة الأمية.

وقد كان وجود الكتابة في العرب قبل الإسلام إرهاباً لبعثة خاتم الرسل: سيدنا
محمد ﷺ؛ ليجتمع للقرآن الكتابة فى الصحف وتقييده فى السطور، إلى الحفظ فى
الصدور، ولذلك تهيأ للقرآن من وسائل الحفظ ما لم يتهيأ لغيره.

وأيضاً، فقد كانت الكتابة وسيلة تبليغ الرسالة المحمدية إلى الملوك، والرؤساء،
والأمراء، بعد صلح الحديبية؛ وبذلك تعدت الرسالة حدود الجزيرة العربية، إلى
العالم المعروف كله، وقد عثر على كتاب من هذه الكتب، وهو كتاب رسول الله ﷺ
إلى المقوقس عظيم القبط، وهو أثر من الآثار النبوية القيمة.

* الإسلام والكتابة:

ولما جاء الإسلام، رفع من شأن الكتابة وتعلمها، وشأن العلم والمعرفة، وليس أدل على ذلك، من أول سورة نزلت منه، أشادت بالقلم؛ لأنه أداة العلم والمعرفة الكسبية، قال تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ . اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ . الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ . عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١ - ٥].

وأقسم - سبحانه وتعالى - بالقلم، فقال: ﴿تَوَالَّفَ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١] وفي القسم به إشادة بذكره، وتبنيه الناس إلى ما فيه من الفوائد، والمنافع. وفي الحديث الصحيح المروى عن النبي ﷺ قال: «أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ، ثُمَّ قَالَ: اكْتُبْ، فَجَرَى بِمَا هُوَ كَاتِبٌ، إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» رواه أحمد، والترمذي، وصححه.

والنبي ﷺ يتتهد أول فرصة لنشر الكتابة والقراءة؛ كى يتعلمها أكبر عدد من أبناء المسلمين وناشئتهم: فقد روى جامعو الأحاديث، وكتاب السير: أن المسلمين أسروا فى بدر سبعين رجلاً من المشركين، وأن النبى قبل الفداء ممن يقدر عليه، وكان أربعة آلاف درهم من الموسرين، أما من كان يحسن القراءة والكتابة: فكان فداؤه تعليم عشرة من صبيان المسلمين القراءة والكتابة؛ فقد كان تعليم الولد يقابل أربعمائة درهم، هى شىء كثير فى هذا العهد، وقد فعل ﷺ هذا فى وقت كان المسلمون فيه أحوج إلى درهم؛ ليزيلوا خصاصتهم، ويتفوقوا على أعدائهم، ولكن صاحب المواهب ﷺ أدرك أن تعليم الأمة الكتابة خير من المال. وبذلك كان النبى ﷺ أول من وضع لبنة فى إزالة الأمية، وأن الإسلام سبق إلى ذلك، منذ أربعة عشر قرناً، وأن المسلمين لم يلبثوا إلا قليلاً، حتى زالت منهم الأمية الكتابية والعلمية، وصار العلم والثقافة الأصيلة من أخص خصائص الحضارة الإسلامية.

* كتابة القرآن الكريم:

لقد كتب القرآن جميعه، بين يدى النبى ﷺ غير أنه كان مفرقاً فى العسب، واللخاف، والأكتاف، والرقاع، وقطع الفخار ونحوها، وكان النبى ﷺ إذا نزل عليه شىء من القرآن، دعا بعض من كان يكتب الوحى، فيأمره بكتابة ما نزل، ويرشده إلى موضعه، من سورته، والكيفية التى تكتب عليها الآية.

ثم كتب في عهد الصديق في صحف مجموعة، وقد كتب من عين ما كتب بين يدي النبي ﷺ، وبجميع حروفه السبعة، ثم كتب في عهد عثمان - رضى الله عنه - في المصاحف على ما هو عليه اليوم، وكانت كتابته من عين ما كتب في عهد الصديق ﷺ، إلا أنه اقتصر في رسمه على ما يوافق حرف قريش.

* كُتَابُ الْوَحْيِ :

لقد كان لكتابة القرآن الكريم بين يدي النبي ﷺ كتاب من الصحابة، معروفون بالدين الكامل، والأمانة الفائقة، والعقل الراجح، والثبت البالغ، كما كانوا معروفين بالحدق في الهجاء والكتابة، وقد اشتهر منهم السادة الأجلاء: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، ومعاوية بن أبي سفيان، وخالد وأبان ابنا سعيد بن العاص بن أمية، وأبى بن كعب، وزيد بن ثابت، وشرحبيل بن حسنة، وعبد الله بن رواحة، وعمرو ابن العاص، وعبد الله بن الأرقم الزهرى، وحنظلة بن الربيع الأسدى، وآخرون، وكان الواحد من هؤلاء يكتب ما يمليه عليه النبي ﷺ من غير زيادة، ولا نقصان، ولا تغيير، ولا تبديل، لما أملاه عليه النبي ﷺ، وأرشدته إلى كتابته.

رسم المصاحف العثمانية

* ما هو الرسم؟

رسم المصحف يراد به الوضع الذى ارتضاه سيدنا عثمان - رضى الله عنه - ومن كان معه من الصحابة فى كتابة القرآن، ورسم حروفه، والذى وجد فى المصاحف التى وجه بها إلى الآفاق والأمصار، والمصحف الإمام الذى احتفظ به لنفسه.

* التأليف فى علم الرسم:

وقد كان علم الرسم علمًا مستقلًا، عنى بالتأليف فيه علماء من المتقدمين والمتأخرين، منهم: الشيخ الإمام أبو عمرو الدانى، فى كتابه «المقنع». والشيخ العلامة: أبو العباس المراكشى، فقد ألف فى توجيه ما خالف قواعد الخط منه كتابًا سماه: «عنوان الدليل فى مرسوم خط التنزيل»، بين فيه أن هذه الأحرف إنما اختلف حالها فى الخط بحسب اختلاف أحوال معانى كلماتها، وأن فيها فوائد بلاغية، ولغوية، ونحوية. والعلامة: الشيخ محمد بن أحمد، الشهير

بالمتمولى؛ إذ نظم فى ذلك أرجوزة. ومنهم العلامة: الشيخ محمد على خلف الحسينى، شيخ المقارئ المصرية فى عهده، فشرح تلك المنظومة، وذيل الشرح له بكتاب سماه: «مرشد الحيران»، إلى معرفة ما يجب اتباعه فى رسم القرآن». وألف فيه أيضًا الأستاذ الشيخ محمد حبيب الله بن عبد الله بن أحمد الجكنى الشنقيطى - كتيبًا سماه: «إيقاظ الأعلام إلى اتباع رسم المصحف الإمام».

* * *

قواعد رسم المصحف

الأصل في المكتوب أن يكون موافقاً للمنطوق، من غير زيادة ولا نقص، ولا تغيير ولا تبديل، مع مراعاة الابتداء به، والوقوف عليه، والفصل، والوصل، وقد مهد له العلماء أصولاً، وقعدوا له قواعد، وقد خالفها في بعض الحروف خط المصحف الإمام.

وينحصر أمر الرسم في ستة قواعد:

- ١ - الحذف. ٢ - الزيادة. ٣ - الهمز. ٤ - البدل. ٥ - الفصل والوصل.
 - ٦ - ما فيه قراءتان ثابتان متواترتان، وكتب على إحداهما.
- وسأذكر لذلك أمثلة على سبيل الإيضاح، من غير استقراء وحصر لجميع ما ورد؛ فإن ذلك يحتاج إلى كتاب برأسه.

القاعدة الأولى: الحذف

وذلك مثل: حذف الألف من ياء النداء في: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ﴾، ومن هاء التنبيه، مثل: ﴿هَاءَ تَنْمُ هُوَ لَاءَ﴾.

ومن كل جمع تصحيح لمذكر أو مؤنث، مثل:

﴿سَكَّهُونَ لِلْكَذِبِ سَكَّهُونَ لِقَوْمٍ آخِرِينَ لَرَّ يَأْتُوكَ﴾ [المائدة: ٤٢] الْمُؤْمِنَاتِ، الْمُسْلِمَاتِ، الْقَانِتَاتِ

قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَنِينَ وَالْقَنَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّادِرِينَ وَالصَّادِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]

وتحذف الياء من كل منقوص منون رفعا وجرًا، مثل: ﴿غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [البقرة: ١٧٣].

والمضاف إلى الياء، إذا نودي، مثل:

﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، إلا ﴿قُلْ يَعْبادِي الَّذِينَ آمَنُوا...﴾ [الزمر: ٥٣] ﴿يَعْبادِي الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ﴾ [العنكبوت: ٥٦]

ومن مثل: «وَاحْشُونِ»، إلا في سورة «البقرة». وتحذف الواو إذا وقعت مع واو

أخرى، نحو: ﴿لَا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: ١٨] و﴿قَارُوا إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]، وكذلك حذفت من هذه الأفعال الأربعة: ﴿وَبَدَعَ الْإِنْسَانُ بِاللَّسْرِ دُعَاءَهُ بِالْغَيْثِ﴾ [الإسراء: ١١]

﴿وَسَمِعَ اللَّهُ الْبَطْلَ وَيَحْيَىٰ لَمَّا عَلَىٰ بِكَلِمَتِهِ﴾ [الشورى: ٢٤] ، ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعَ إِلَىٰ شَيْءٍ نَّكُرٍ﴾ [القمر: ٦] ، ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانَةَ﴾ [العلق: ١٨] فى اقراء، وسيأتى توجيه ذلك.

القاعدة الثانية: الزيادة

وذلك مثل: زيادة الألف بعد آخر اسم مجموع، أو ما فى حكمه، مثل: ﴿مُلَاقُوا رَبَّهُمْ﴾ ﴿أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ وفى ﴿مَائَةٍ﴾ ﴿مَائَتَيْنِ﴾ ﴿الظُّنُونِ﴾ و﴿الرُّسُولِ﴾ و﴿السِّيَلِ﴾ ﴿لَأَذْبَحَنَّهُ﴾ فى «النحل»، و﴿لَأَوْضِعُوا خَلَالَكُمْ﴾ فى التوبة، وفى نحو ﴿تَفْقِطُوا﴾ ﴿أَتَوْكُوا﴾ و﴿تَفْتُوا﴾ و﴿لَا تَظْمَئُوا﴾، وبين الجيم والياء فى: ﴿وَجَاءِ﴾، وفى «الزمر»، «والفجر»، وتزداد الياء فى: ﴿نَبَأِى الْمُرْسَلِينَ﴾ ﴿مَلَائِهِمْ﴾ و﴿مَلَائِهِ﴾ و﴿إِنِّي أَدْعِي ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ فى «النحل»، ﴿بِأَيِّكُمْ الْمُفْتُونَ﴾ و﴿السَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾

وتزداد الواو فى نحو: ﴿أُولُوا﴾ ﴿أُولَيْكَ﴾ ﴿سَأُورِيكُمْ﴾

وقد علل ذلك الكرمانى، فقال فى كتاب «العجائب»: كانت صورة الفتحة فى الخطوط، قبل الخط العربى ألفًا، وصورة الضمة واوًا، وصورة الكسرة ياء، فكتبت «لا أوضِعُوا»، ونحوه بالألف مكان الفتحة، «وَإِنِّي أَدْعِي ذِي الْقُرْبَىٰ» بالياء مكان الكسرة، و «أُولَيْكَ»، ونحوه بالواو، مكان الضمة؛ لقرب عهدهم بالخط الأول، وهذا التعليل يشعر بأنه يرى الرسم اجتهاديًا وسيأتى تعليل أمثال هذا التغيير.

ولو كان الأمر كما يزعم الكرمانى، فلماذا طبق فى هذه الآيات دون غيرها، وفى القرآن ألوف الفتحات والكسرات والضمات؟!

وقال الزمخشري فى «تفسيره»: فإن قلت: كيف خط فى المصحف «ولا أوضِعُوا» بزيادة ألف؟ قلت: كانت الفاتحة تكتب ألفًا، قبل الخط العربى، والخط العربى اخترع قريبًا من نزول القرآن، وقد بقى من ذلك الألف أثر فى الطباع، فكتبوا صورة الهمزة ألفًا، وفتحتها ألفًا أخرى، ونحوه ﴿أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ﴾ وهذا يشعر بأنه يرى ما يراه الكرمانى.

القاعدة الثالثة: الهمز

أما الهمزة الساكنة، فالأصل أن تكتب بحرف حركة ما قبلها، أو لا، أو وسطًا، أو آخرًا نحو: ﴿إِذْذَن لَى﴾، ﴿أَوْثَمِينَ﴾، ﴿الْبُأْسَاءِ﴾، ﴿اقْرَأْ﴾ إلا ما استثنى، مثل

﴿فَادَارَءْتُمْ﴾ و﴿وَرَعِيَا﴾، فحذف الحرف فيها. وكتبت الهمزة مفردة. أما الهمزة المتحركة: فإن كانت في أول الكلمة، أو اتصل بها حرف زائد، كتبت بالألف مطلقاً، أى سواء كانت فتحةً، أو ضمّاً، أو كسراً، نحو ﴿أَيُّوب﴾؛ ﴿إِذَا﴾؛ ﴿أُولُو﴾؛ ﴿سَأْصُرِف﴾، ﴿فَبِأَيِّ﴾ إلا فى مواضع مثل: ﴿قُلْ أَيُّكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾ [فصلت: ٩] ﴿أَيْنَا لَمُخْرَجُونَ﴾ [النمل: ٦٧]، ﴿أَيْنَ لَنَا﴾ [الشعراء: ٤١]، فإنها كتبت فيها بالياء، و﴿قُلْ أُوَيْبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥] و﴿هُؤُلَاءِ﴾ فقد كتبت بالواو.

فإن كانت الهمزة وسطاً فإنها تكتب بحرف من جنس حركته، نحو ﴿سَاءَل﴾، ﴿سُئِل﴾، ﴿تَفَرَّوْهُ﴾، إلا ما استثنى.

وإن كانت طرفاً، فإنها تكتب بحرف حركة ما قبلها، مثل: ﴿سَبَأ﴾ أو ﴿شَاطِئ﴾، ﴿لُؤْلُؤ﴾، ولقد وردت فى القرآن مخالفة لهذا الأصل، مثل ﴿تَفْتَثُوا﴾ ﴿تَفْتَثُوا﴾ و﴿لَا تَظْمَأُوا﴾ ﴿مَا يَعْبُوا﴾، فإنها رسمت فى المصحف بالواو، وزيدت ألف بعدها. فإن سكن ما قبل الهمزة حذف الحرف مثل: ﴿مِلءُ الْأَرْضِ﴾، ﴿دِفءُ الْخَبءِ﴾.

القاعدة الرابعة: البدل

كتبت فى الرسم الألف واواً، على لفظ التفضيم، فى مثل: ﴿الصَّلَوَة﴾، ﴿الزَّكوة﴾ ﴿الْحَيوة﴾، ﴿الرَّبو﴾ غير مضافة، فأما قوله: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ [الأنعام: ١٦٢] فقد كتبت بالألف، وقوله: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتَهُ مِنْ رَبِّا لِيَرْبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٩] فقد كتبت بالألف.

ويمكن أن يعلل ترك التفضيم فى قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ بأن صلاتهم غير معتد بها، وليست صلاة شرعية، فمن ثم: كانت لا تستأهل التفضيم، وفى قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، بأن المقام مقام تذليل، واستسلام لله؛ فليس التفضيم بلائق بالمقام، وقوله: ﴿وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [الأنعام: ٢٩] «بأن الدهريين

حياتهم ضائعة، فليست جديرة بالتفخيم»، وقوله: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِّن رِّبَا﴾ فلأن المراد به: المال الذي هو وسيلة الربا، أو المال الذي يهدى؛ ليأخذ المهدي أكثر مما أعطى، فلم يكن اللفظ مرادًا به الربا، بمعناه في الشرع، ولا سيما أن الآية مكية، وكانت قبل التحريم، فمن ثم: كتب بالألف، ولم يكتب بالواو: لأنه، لا تهويل فيه ولا تفخيم، و﴿كَمِشْكَاةٍ﴾، و﴿بِالْعُدُوَّةِ﴾ و﴿النَّجْوَةِ﴾، و﴿مَنَوَةَ﴾.

وكتبت ياء في كل ألف منقلبة عنها مثل: ﴿يَتَوَفِّيَكُمْ﴾ ﴿يَا حَسْرَتِي﴾ ﴿وَقَالَ يَتَأَسَفَى عَلَى يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤] إلا ما استثنى مثل: ﴿هَدَانِي﴾ و﴿مَنْ عَصَانِي﴾. وتكتب ألفا نون التوكيد الخفيفة، ونون إذن، وتكتب بالنون، نحو وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ.

وكتبت تاء التانيث هاء، وجاءت على خلاف الأصل تاء، في مواضع من القرآن، وذلك مثل ﴿رَحِمْتَ﴾ في «البقرة»، و«آل عمران»، وغيرهما، و﴿نعمت﴾ في «البقرة»، و«آل عمران»، و«المائدة»، وغيرها، و﴿سنت﴾ في «الأنفال»، و«فاطر»، وشجرت في ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الرَّقُودِ . طَعَامُ الْأَيْمِرِ﴾ [الدخان: ٤٤]، وقرت في ﴿قَرَّتْ عَيْنِي لِىَ وَلَكَ﴾ [القصص: ٩] إلى غير ذلك.

القاعدة الخامسة: الفصل والوصل

وردت بعض الألفاظ في رسم المصحف، تارة موصولة، وتارة مفصولة، وورد بعضها في الرسم على حالة واحدة، وذلك مثل وصل: «ألا» بفتح الهمزة وتشديد اللام، وفصلها في عشرة مواضع، منها ﴿أَنْ لَا تَقُولُوا﴾، في الأعراب و﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا﴾ في هود، ﴿أَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ﴾ في الدخان... إلخ.

ووصل ﴿ممن﴾ مطلقًا، ووصل (عما)، إلا ﴿عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ﴾ ووصل (عمن)، إلا قوله: ﴿وَيَضْرِبُهُ عَن مِّنْ يَشَاءُ﴾ في النور، و﴿عَنْ مَّنْ تَوَلَّى﴾ في «النجم»، و(أما) بفتح الهمزة مطلقًا... إلى غير ذلك، مما جاء في الرسم تارة موصولًا، وتارة مفصولة، مثل (إنما) (وإن لم) بالفتح والكسر، و(أن لن)، و(أينما)، و(لكي لا)، و(في ما)، ونحوها.

القاعدة السادسة

ما فيه قراءتان، وكتب على إحداهما ومرادنا غير القراءات الشاذة، ومن ذلك: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، ﴿يُخَدِّعُونَ﴾، ﴿وَوَعَدْنَا﴾، ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [الحج: ٤٠] ﴿سُكَّرِي وَمَا هُمْ بِسُكَّرِي﴾ [الحج: ٢] إلى غير ذلك، فقد كتبت كلها في المصاحف العثمانية بلا ألف، وقد قرئت بالألف، وبحذفها، فالقراءة بغير الألف توافق رسم المصحف تحقيقاً، والقراءة بالألف توافق تقديرًا؛ لحذفها اختصارًا، من قوله تعالى: ﴿مَلِكِ الْمَلِكِ﴾ [آل عمران: ٢٦]، ومثل ﴿غَيْبَتِ الْجَبِّ﴾ [يوسف: ١٠]، و﴿وَهُمْ فِي الْعُرْفَتِ أَعْمُونَ﴾ [سبا: ٣٧]، فقد كتبت كلها بالثاء المفتوحة، وبلا ألف، وقد قرئت بالجمع والإفراد، ومثل: ﴿الصراط﴾، فقد كتبت بالصاد لا غير، و﴿المصيطرون﴾، و﴿مصيطر﴾، وقد قرئت بالصاد والسين، وقد عللوا ذلك: بأن الأصل في هذه الألفاظ كتابتها بالسين، على ما هي اللغة الغالبة، ولكنها كتبت في المصاحف العثمانية بالصاد؛ لتتبادل القراءتان: القراءة التي يشهد لها الرسم، والقراءة التي يشهد لها الأصل، ولو كتبت هذه الكلمات بالسين لقات ذلك، ولاعتبرت الصاد مخالفة للأصل والرسم؛ ولذلك اختلفت القراء في ﴿بَصَطَةَ﴾ [الأعراف: ٦٩]، فقد قرئ بالصاد والسين، - ولم يقع اختلاف في ﴿بَسَطَةَ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، لكونها كتبت بالسين، فانظر - أيها - القارئ المنصف - كيف بلغ الصحابة في الدقة في رسم المصحف، وتحقيق العلم!!؟

وهذا من أقوى الأدلة للرد على المستشرقين، الذين يرجعون نشأة القراءات واختلافها إلى خلو المصحف أولاً من النقط والشكل؛ فالصراط، والمصيطرون، ومصيطر، كتبت كلها بالصاد، مع أنها قرئت بالصاد والسين، وهي لا ترجع قطعاً إلى نقط، ولا إلى شكل، فماذا يقولون في هذا؟!.

* القراءات المتواترة التي لا يحتملها الرسم:

وذلك مثل: ﴿وَأَوْصَى﴾ [البقرة: ١٣٢]، ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَيْنَهُ وَيَعْقُوبُ﴾ [البقرة: ١٣٢]، ومثل ﴿تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [التوبة: ٧٢]، ومثل ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٥] و﴿سَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾ [المؤمنون: ١٥].

ومثل ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]، و﴿مَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥].

فقد كانت تكتب في بعض المصاحف دون بعض، وقد كان هذا من الأسباب الحاملة لسيدنا عثمان والصحابة على تعدد المصاحف؛ لتكون مشتملة على جميع القراءات المتواترة عن النبي ﷺ.

وهذا أيضًا من الأدلة التي ترد على المستشرقين في رأيهم في نشأة القراءات واختلافها؛ إذ لا يمكن أن يرجع هذا إلى خلو المصحف من النقط والشكل. وبحسبنا هذا القدر، في هذا المقام، ومن أراد زيادة، فليرجع إلى الكتب التي عنت بضبط القراءات، وألفت في رسم المصاحف العثمانية.

ونأتى أخيرًا بعد هذه المقدمة المهمة لنجيب على السؤال السابق، هل كان رسم المصحف توقيفيًا أم اجتهاديًا؟
فتقول:

لقد ذهب جمهور علماء المسلمين سلفًا وخلفًا إلى أن رسم المصحف توقيفي، ولا تجوز مخالفته، واستدلوا على رأيهم ذلك بعدد من الأدلة هي:

أولاً: أن القرآن الكريم كتب كله بين يدي النبي ﷺ، وكان يملأ على كتاب الوحي، ويرشدهم في كتابته بوحي من جبريل عليه السلام.

ومما يروى في هذا: أن النبي ﷺ قال لمعاوية: «ألقى الدواة وحرف القلم، وانصب الباء، وفرق السين، ولا تعور الميم، وحسن الله، ومد الرحمن، وجود الرحيم، وضع قلمك في أذنك اليسرى؛ فإنه أذكر لك»، وهذا الحديث وإن اختلف فيه الحفاظ: فمنهم من يصححه، ومنهم من يضعفه، إلا أن مما لا شك فيه، أن القرآن كتب جميعه بين يديه ﷺ، وأقرهم عليه، والتقرير أحد وجوه السنن المعروفة، كما هو معلوم في علم: «أصول الفقه»، وعلم: «أصول الحديث».

ثانيًا: إطباق القراء على إثبات الباء في: ﴿وَآخِشُونَ﴾ [١٥٠]، في البقرة، وحذفها في الموضعين، في المائة، وغير ذلك، مما خولف فيه بعض نظائر كثيرة، بالحذف، والإثبات، والزيادة في الحرف، والتقص؛ على ما ذكرناه آنفًا، فلو كان الرسم بالاجتهاد، لما خولف فيه بين هذه النظائر والمتشابهات.

ولعل قائلًا يقول: إن هذا نتج من تعدد كتاب الوحي، ولكننا نقول: لو كان الأمر كذلك، لناقش بعضهم بعضًا، في هذا، ولا سيما أن الأمر يتعلق بالأصل الأول للإسلام، وتوفر الدواعي لحرية الرأي في هذا العصر، ولكن لم ينقل إلينا أنهم

تناقشوا في مثل هذا.

أو أن بعضهم أنكر على بعض شيئاً من هذا، على أن هذا الاحتمال يبعد غاية البعد، في مثل قوله تعالى:

﴿هَآؤُمْ أَقْرَبُوا كِنْيَةً . إِنْ ظَنَنْتُ أَنْ مَلَئْتُ حِسَابِيَةَ﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٠].

قد كتبت الأولى (كنييه) بغير ألف، في حين كتبت الثانية (حسابيه) بالألف.

ثالثاً : لما جاور الرسول الرفيق الأعلى، وجمع القرآن في المصحف، ثم في المصاحف، أجمع الصحابة على رسمه، ولا سيما الخلفاء الراشدون، ولم يخالف في ذلك أحد، مع ما كان يتسم به هذا العصر من التمتع بالحرية الفائقة في القول، وإجماعهم حجة، وقد حث الرسول الكريم على الاقتداء بالخليفين، من بعده، فقال: «اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر» رواه الإمام أحمد، والترمذي، وابن ماجه، وفي حديث العرباض بن سارية: «فعلَيْكُمْ بسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ» رواه أبو داود، والترمذي، وقال حديث حسن صحيح.

وقد أقر هذا الرسم الخلفاء الراشدون، ومعهم الصحابة؛ فكان لزاماً على الأمة الإسلامية من بعدهم، أن يقتدوا بهم، ويتمسكوا برسم المصحف، ولا يحدوا عنه، وقد قال الصحابي الجليل: عبد الله بن مسعود: «من كان منكم متأسياً، فليتأس بأصحاب رسول الله ﷺ؛ فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، وأقومها هدياً، وأحسنها حالاً، اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ وإقامة الدين، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم».

وروى الحافظ البيهقي أن الإمام الشافعي - وهو من هو ديناً وعقلاً والمعية - ذكر الصحابة في رسالته القديمة؛ وأثنى عليهم بما هم أهلهم، وقال: «وهم فوقنا، في كل علم واجتهاد، وورع، وعقل، وأمر استدرك به علم واستنبط، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا».

ومما ينبغي أن نعلم أن الصحابة لما كتبوا الصحف ثم المصاحف، بالغوا جداً في ألا يكتب فيها إلا ما هو قرآن، حتى إنهم جردوه من الشكل والنقط، بل ومن أسماء السور، فكيف يتساهلون في زيادة ألف أو واو أو ياء مثلاً؟!

وقد يقول قائل: إن مسألة الرسم وهيئة الكتابة لم تكن محل اعتبارهم وتدقيقهم.

ويرد هذا ماورد في الصحيح: أن الخليفة الثالث عثمان - رضى الله عنه - قال للرهط القرشيين، الذين عاونوا زيد بن ثابت في كتابة المصحف: «إذا اختلفتم أنتم وزيد في شيء من القرآن - أى فى كتابته - فاكتبوه بلسان قريش؛ فإنما أنزل بلسانهم»، يعنى: اكتبوه بالرسم الذى يوافق لغتهم، لقد روى: أنهم اختلفوا فى كتابة «التابوت»، من قوله تعالى فى سورة البقرة: ﴿يَأْتِيَكُمُْ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ...﴾ [البقرة: ٢٤٨] فقال زيد بن ثابت: إنما هو التابوه، بالهاء، وقال الرهط القرشيون: إنما هو التابوت، بالتاء، فرجعوا إلى سيدنا عثمان، فحسم الخلاف وقال اكتبوه بالتاء.

* أقوال الأئمة فى التزام الرسم العثمانى:

قال أشهب من أصحاب الإمام مالك: «سئل مالك: هل يكتب المصحف على ما أحدث الناس من الهجاء؟ قال: لا، إلا على الكتابة الأولى» رواه الدانى فى «المقنع»، قال: ولا مخالف له من علماء الأمة، وقال فى موضع آخر: سئل مالك عن الحروف فى القرآن مثل: الواو، والألف؛ أترى أن يغير من المصحف إذا وجد فيه كذلك؟ قال: لا، قال أبو عمرو الدانى: يعنى: الواو والألف المزيديتين فى الرسم، المعدومتين فى اللفظ نحو: (أولوا) و (أولات).

وقال إمام أهل السنة والجماعة أحمد: يحرم مخالفة خط مصحف عثمان فى واو، أو ياء، أو ألف، أو نحو ذلك. وفى حواشى «المنهج» فى فقه الشافعية ما نصه: «كلمة «الربا» تكتب بالواو، والألف؛ كما جاء فى الرسم العثمانى، ولا تكتب فى القرآن بالياء؛ أو الألف؛ لأن رسمه سنة متبعة».

وفى كتاب «المحيط البرهانى»، فى فقه الحنفية، ما نصه: «أنه ينبغى ألا يكتب المصحف بغير الرسم العثمانى».

وقال الإمام فى الحديث والفقه - البيهقى - فى كتاب «شعب الإيمان»: «من كتب مصحفًا ينبغى أن يحافظ على الهجاء الذى كتبوا به تلك المصاحف، ولا يخالفهم فيه، ولا يغير مما كتبه شيئًا؛ فإنهم كانوا أكثر علمًا، وأصدق قلبًا ولسانًا، وأعظم أمانة منا؛ فلا ينبغى أن نظن بأنفسنا استدراكًا عليهم».

ولا يعارض القول بالتوقيف ما هو معروف: من أن النبى ﷺ كان أميًا، لا يقرأ، ولا يكتب؛ لأنه إن كان تعلم الكتابة والقراءة بعد أن كان لا يعلمها - كما هو رأى

بعض العلماء المحققين - بعد أن قامت المعجزة بالقرآن، وظهر أمر الإسلام - فالأمر ظاهر. وإن قلنا - كما هو رأى الأكثر - : إنه استمر على أميته، حتى آخر حياته، فقد كان يرشد كتاب الوحي إلى هذا بتعليم وإرشاد من جبريل - عليه السلام- أو بإلهام له من الله - سبحانه وتعالى - والإلهام نوع من الوحي .
 وفي الحق: أنه في السنة الصحيحة ما يدل على أن النبي ﷺ تعلم الكتابة في آخر حياته، بعد أن كان لا يعلمها، وإن كان لا يجيدها، ففي أثناء ذكر صلح الحديبية ما نصه: «فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب، وليس يحسن يكتب، فكتب: هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله . . .» الحديث، وبحسبنا هذا القدر في هذا المقام. ومن أراد استيفاء هذه المسألة، فليرجع إلى ما كتبه ونقله الإمام الألوسى في تفسير قوله - تعالى - في سورة العنكبوت الآية ٤٨ :

﴿وَمَا كُنْتُمْ تَشْلُونَ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّونَ بِيَمِينِكُمْ إِذَا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ﴾.

* * *

فوائد الرسم العثماني

* لاتباع رسم المصحف العثماني فوائد، ومصالح، منها:

١ - اتصال السند بحفظ القرآن الكريم؛ فلا يجوز لأحد أن يقرأه، أو يقرئه غيره إلا بروايته، عن شيوخه، وهم عن شيوخهم . . . وهكذا، حتى يتصل السند بالنبي ﷺ فمن علم القواعد العربية، ولكن لا يأخذ القرآن بالتلقى عن أهله الضابطين له، لا يعرف قراءته على وجهها الصحيح؛ فإن بعض ألفاظه كتبت على غير النطق بها كما أسلفنا، وفواتح بعض سورة كتبت برسم الحروف، لا بهيئات النطق بها، وإلا فقل - بربك - : كيف يتوصل القارئ إلى قراءة ﴿كهيعص﴾ و ﴿حم عسق﴾ و ﴿طسم﴾ و ﴿المص﴾ وغيرها؟! فالذى يعلم العربية والهجاء، ولكنه لا يتلقى عن غيره كيفية قراءتها، قد يقرؤها على غير وجهها الصحيح؛ إذ النطق بها صحيحة يتوقف على التلقى والسماع من قراء القرآن وحفاظه المجيدين له. واتصال السند من خصائص القرآن الكريم بالنسبة لغيره من الكتب السماوية، وبه ظل محفوظاً كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] وليس من شك، في أن الرسم المخصوص له أعظم الأثر، في اتصال السند؛ إذ لو كانت جميع ألفاظه مكتوبة طبق النص بها لتجرأ الكثيرون على قراءته، بغير تلق، عن غيره؛ وحينئذ يفوتهم معرفة ما فيه من طرق الأداء من مد، وتخفيف، وإمالة، وإدغام، وإخفاء . . . إلى غير ذلك من طرق الأداء.

٢ - الدلالة على بعض اللغات الفصيحة: ككتابة هاء التانيث تاء، في لغة طيء، ومثل حذف آخر الفعل المضارع المعتل لغير جازم، مثل: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾، في لغة هزيل، و﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ﴾.

٣ - الدلالة على أصل الحركة: ككتابة الكسرة ياء، والضممة واوًا، نحو: ﴿وَيَاتِي ذِي الشَّرَفِ﴾ [النحل: ٩٠] و﴿سَأُورِيكَ دَارَ الْفَنَيْقِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٥]. أو الدلالة على أصل الحرف: ككتابة الصلاة، والزكاة، والحياة، والربا، بالواو بدل الألف.

٤ - الدلالة على معان خفية دقيقة، برسم الكلمة، ولذلك أمثلة نبه عليها العلماء، ولا سيما المراكشي، منها: زيادة الياء، في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا

بأيدي وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿ [الذاريات: ٤٧] بيايين، وذلك للإشارة إلى عظمة قدرة الخالق - جل وعلا - التي بنى بها السماء والعالم العلوى كله، وأنها لا تشبهها قوة، على حد القاعدة المشهورة: «زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى»، وهى قاعدة غالبية، ومثل زيادة الألف، فى قوله تعالى: ﴿وَجِئْتَهُ بِالْبَيْتِينَ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الزمر: ٧٠]، وقوله: ﴿وَجِئْتَهُ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ﴾ [الفجر: ٢٣]، للتهويل، والتفخيم، والوعيد، والتهديد، وأنه مجيء ليس على غير ما يعهد البشر؛ فجاء الرسم على غير ما يعهدون.

ومن هذا القبيل: كتابة هذه الأفعال بغير واو، مع أن القاعدة النحوية واللغوية على غير هذا، قال تعالى: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ﴾ [الإسراء: ١١] وقال: ﴿وَيَمْنَحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ [الشورى: ٢٤] وقال: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُّكْرٍ﴾ [القمر: ٦] وقال: ﴿سَتَدْعُ الزَّبَانَةَ﴾ [العلق: ١٨]

فإنها كتبت فى المصاحف العثمانية بغير واو؛ ولذلك سر دقيق، لمن أمعن النظر، وقد قال الشيخ العلامة أبو العباس المراكشى، ما معناه من التوضيح: السر فى ذلك التنبيه على سرعة وقوع الفعل، وسهولته على الفاعل، وشدة قبول المنفعل المتأثر به فى الوجود: أما الحذف فى الأول: فللإشارة إلى أن الإنسان يسارع إلى الدعاء بالشر، كما يسارع بالدعاء إلى الخير، بل إثبات الشر إليه من جهة ذاته أقرب إليه من الخير، ولا سيما عند الغضب، وثورة النفس. وأما السر فى حذفها فى الثانية: فالإشارة إلى سرعة ذهاب الباطل، واضمحلاله. وأما السر فى حذفها فى الثالثة: فالإشارة إلى سرعة الدعاء، وسرعة إجابة الداعين، حينما يطلب منهم ذلك. وأما السر فى حذفها فى الرابعة: فالإشارة إلى سرعة الفعل وإجابة الزبانية.

أقول: وفيه أيضًا تطابق فى اللفظ بين المتجاورين فقبلها ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾ [العلق: ١٧]

وإشارة إلى أن استجابة الزبانية أسرع من استجابة نادية. وعلل المراكشى أيضًا لزيادة الواو فى قوله تعالى: ﴿سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٥].

وقوله: ﴿سَأُورِيكُمْ آيَاتِي﴾ [الأنبياء: ٣٧].

للدلالة على معنى ظهور معنى الكلمة فى الوجود، مع أعظم رؤية للعيان، قال: ويدل على ذلك، أن الآيتين جاءتا للتهديد والوعيد.

وعلى هذا الغرار: يمكن القول فى زيادة الألف، فى قوله: ﴿وَلَا أَوْضَعُوا خِلَافَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٧].

السرفه: الإيماء إلى أن هؤلاء المعتذرين المتخلفين من المنافقين لو خرجوا معكم لأكثروا من الإيضاح فى الفتنة، والإيضاح هو الإسراع، ولجاوزوا الحد فى هذا، فتوافق الرسم والمعنى. وفى زيادة الياء فى «بأيكم» أى: المجنون، الإشارة إلى أن جنون المشركين بلغ الغاية وتجاوز الحد، وأنهم المجانين، لا أنت؛ لأن مثلك يا محمد فى رجاحة عقلك، وعظم أخلاقك، وسمو فضائلك، لا يصح أن يرمى بالجنون، فمن زماه به فقد رجع على نفسه بالجنون؛ وبذلك يتوافق الرسم والمعنى.

والكلام فى ظاهره ترديد بين أمرين، وهو فى الحقيقة يراد به ما ذكرت، وهو لون من ألوان الحجاج فى القرآن، يدل على غاية النصفة مع الخصوم، ومثله قوله - سبحانه -: ﴿وَلِيَّا أَوْ لِإِيَّاكُمْ لَعَلَّيْ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

مع اليقين أن النبى وأتباعه على الهدى، وهم الذين فى ضلال بين ظاهر. ويمكننا أن نقول أيضاً فى زيادة الألف آخرًا، فى قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذَكَّرُ يُوْسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]

والدلالة على كثرة ذلك، وأن سيدنا يعقوب - عليه السلام - ما كان ينفك عن ذكر يوسف عليه السلام.

وفى قوله: ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ يَنْفَعِيئُوا ظِلَلُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ﴾ [النحل: ٤٨].

الدلالة على كثرة تفيؤ الظلال، وعمومها لكل ذى جرم.

وقوله: ﴿وَأَنْتَ لَا تَنْظَرُ فِيهَا وَلَا تَنْصَحِنِي﴾ [طه: ١١٩]

الدلالة على دوام عدم الظمأ، واستمرار الرى لمن كان فى الجنة.

وقوله - سبحانه -: ﴿قُلْ مَا يَعْجَبُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾ [الفرقان: ٧٧].

المبالغة فى عدم اعتناء الله بمن لا يعبده، ولا يتضرع إليه، وكذلك زيادة الألف فى لفظ ﴿الربا﴾؛ لمتوافق الرسم والمعنى: فالربا زيادة بلا مقابل، وهذه الألف أيضاً

بلا مقابل فى التلفظ .

وكذلك زيادة فى الألف بعد الفعل المطروح المعتل الآخر، فى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصْبَحْكُمْ مِنْ مُصِيبِكُمْ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠] ففيه الإشارة إلى كثرة عفو الله واستمراره، وإلا فلو آخذنا الله بمعاصينا وآثامنا، لما ترك على ظهرها من دابة .

فإن قيل: إن بعد هذه بآيات، قوله:

﴿أَوَّارٌ يُؤَيِّقُهَا بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٤]

أما على قراءة: «ويعف» عطفًا على المجزوم قبله: فحذف الواو ظاهر، وأما قراءة (ويعفو) بالرفع على الاستئناف بغير ألف: فذلك لأنه لما كانت حالة الإهلاك بسبب تسلط الأعاصير على السفن قليلة، كان ما يترتب من العفو ليس كثيرًا كالأول؛ فلذلك لم يؤت فيها بالألف بعد الواو .

وكذلك قوله: ﴿وَيَذُرُّهَا عَنْهَا الْعَذَابُ﴾ [النور: ٨]، بالألف بعد الواو؛ للإشارة إلى

قوة الدرء والدفع، واستمراره؛ ما دامت الزوجة شهدت الشهادات الخمس:

وحذفت الألف من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعْجِزِينَ﴾ [سبأ: ٥]؛

للإشارة إلى أنه سعى فى الباطل، لا يصح له ثبات فى الوجود، ولن يحصلوا منه

على طائل، ومثل ذلك: ﴿وَجَاءَهُمْ بِسِحْرِ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: ١١٦]، وقوله: ﴿جَاءُوا

ظُلْمًا وَزُورًا﴾ [الفرقان: ٤] ﴿وَجَاءَهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦]؛ ﴿وَجَاءَهُمْ عَلَى

قَيْصِهِمْ بِدَمْرٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨]، لبيان أن مجيئهم ليس على وجه صحيح،

ويغلب عليه التصنع، والزور، وكذلك قوله: ﴿وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٢١]،

للإشارة إلى أنه باطل، ولا أثر له يذكر فى الوجود، وحذفوا الألف من معظم الألفاظ

الأعجمية: كإبراهيم، وإسماعيل، وإسحق، وهرون؛ لأنه حذفت منه الواو، فلم

يجحفوا به بحذف ألف أخرى .

كذلك زيدت الألف بعد الهمزة، فى قوله تعالى: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَمُوتَ أَيُّهَا النَّاسُ﴾

[المائدة: ٢٩]، وقوله: ﴿وَمَا آتَيْنَهُ مِنْ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوتُ بِالْمِثْقَالِ﴾

[القصص: ٧٦]، للإشارة فى الأول إلى أنه ييؤ بإثمين من فعل واحد، وللإشارة فى

الثانية إلى كثرة المفاتيح كثرة بها ثقلت، وأثقلتهم، فكانها ثقلان؛ فصار اللفظ موحياً

بهذا المعنى .

وكذلك يمكن أن نقول في زيادة الياء في قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي ذِي الْفُرْقَانِ﴾ [النحل: ٩٠]، للإشارة إلى أن إيتاء ذوى القربى ينبغى أن يكون ممدودًا موصولًا، غير منقطع؛ فيكون فيه تطابق بين اللفظ والمعنى، وفي زيادة الياء في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْأَنْعَامِ﴾ [الأنعام: ٣٤]؛ للإشارة إلى كثرة ما جاء من أخبار الأنبياء في القرآن: من تحمل الأذى البالغ، والصبر الصابر، حتى جاءهم نصر الله. وفي قوله: ﴿وَمِنْ آتَائِي أَلِيلٍ فَسَبَّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَمَلَكٌ رَضَى﴾ [طه: ١٣٠] للإشارة إلى أنه ينبغى أن يشغل معظم ساعات الليل بالقيام والتسبيح، فصارت صورة رسم اللفظ موحية بهذا المعنى، وفي قوله: ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٌ﴾ [الشورى: ٥١]؛ للإشارة إلى أنه كلام من وراء. فهو وراء فسيح ممدود لا حذله.

وهكذا لا يعدم المتأمل في الرسم بعقل واع وقلب مستضيء، من أن يقع على أسرار من أسرار الإعجاز في الرسم، فله عظمة هذا القرآن، ما أعظم بركاته!! وما أكثر أسرارها!! لفظًا، ومعنى، ورسمًا.

٥ - إفادة بعض المعانى المختلفة بطريقة واضحة لا خفاء فيها، وذلك مثل: قطع كلمة: (أم) في قوله تعالى: ﴿أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكَيْلًا﴾ [النساء: ١٠٩]، ووصلها في قوله: ﴿أَمْ مَنْ يَنْشِئُ سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الملك: ٢٢]: ففصل الأولى في الرسم؛ للدلالة على أنها (أم) المنقطعة، ووصل الثانية؛ للدلالة على أنها ليست المنقطعة.

القائلون بأن الرسم اجتهادى

ويرى بعض العلماء: أن رسم المصحف أمر اصطلاحى واجتهادى، لا توقيفى، وممن ذهب إلى هذا: القاضى أبو بكر الباقلانى، فى كتاب «الانتصار»، والعلامة المؤرخ أبو عبد الرحمن بن خلدون فى مقدمته؛ حيث قال: «إن رسم المصحف كان باصطلاح من الصحابة؛ لأنهم كانوا حديثى عهد بالكتابة».

وسأقتصر على نقل مقالة الإمام أبى بكر فى هذا، قال: «وأما الكتابة فلم يفرض الله على الأمة فيها شيئًا؛ إذ لم يأخذ على كتاب القرآن وخطاط المصاحف رسمًا بعينه دون غيره، أوجبه عليهم وترك ما عداه؛ إذ وجوب ذلك لا يدرك إلا بالسمع والتوقيت، وليس فى نصوص الكتاب، ولا مفهومه أن رسم القرآن وضبطه لا يجوز

إلا على وجه مخصوص، وحد محدود لا يجوز تجاوزه، ولا في نص السنة ما يوجب ذلك ويدل عليه، ولا في إجماع الأمة ما يوجب ذلك، ولا دلت عليه القياسات الشرعية، بل السنة دلت على جواز رسمه بأى وجه سهل؛ لأن الرسول ﷺ كان يأمر برسمه، ولم يبين لهم وجهًا معينًا، ولا نهى أحدًا عن كتابته؛ ولذلك اختلفت خطوط المصاحف، فمنهم من كان يكتب الكلمة على مخرج اللفظ، ومنهم من كان يزيد وينقص؛ لعلمه بأن ذلك اصطلاح وأن الناس لا يخفى عليهم الحال؛ ولأجل هذا بعينه جاز أن يكتب بالحروف الكوفية، والخط الأول، وأن يجعل اللام على صورة الكاف، وأن تعوج الألفات، وأن يكتب على غير هذه الوجوه، وجاز أن يكتب المصحف بالخط والهجاء القديمين، وجاز أن يكتب بالخطوط - والهجاء - المحدثة، وجاز أن يكتب بين ذلك».

* نقد هذا الرأي :

ولا يعدم الباحث في الرد على هذا الرأي أسسًا ذكرناها في أدلة الرأي الأول، رأى القائلين بالتوقيف، فقد قلنا: إن النبي ﷺ أقر الكتاب على ما كتبوا والتقرير سنة من السنن؛ كما هو معروف في الأصول، وعلوم الحديث، فكيف يقول: «لا توجد سنة في هذا؟!» وكذلك قوله: «ولا في إجماع الأئمة ما يوجب ذلك...» غير مسلم أيضًا؛ لقيام الإجماع على الرسم العثماني، وعدم وجود المخالف، وإلا لنقل هذا وأين هو؟ وقد تتابع الصحابة والتابعون ومن جاء بعدهم على ما جاء في هذه المصاحف، من غير تكبير له.

ومن ثم: يتبين لنا، أن قوله: «ولذلك اختلفت خطوط المصاحف...» إلخ - غير مسلم أيضًا؛ لأن المقدمات لم تسلم له، فلا تسلم له النتيجة.

(رأى صاحب الذهب الإبريز)

ولعل مما يستحسن ذكره في هذا المقام؛ لنفاسته وكفايته في الرد على القائلين بالاجتهاد في الرسم - ما ذكره العلامة ابن المبارك، عن شيخه العارف بالله: الشيخ عبد العزيز الدباغ، إذ يقول في كتابه: «الذهب الإبريز»: وذلك بعد أن سأله تلميذه: ابن المبارك عن الرسم، وذكر له قول من يرى أنه اجتهاد ما نصه: «ما للصحابة ولا لغيرهم في رسم القرآن ولا شعرة واحدة، وإنما هو توقيف من

النبي ﷺ، وهو الذى أمرهم أن يكتبوه على الهيئة المعروفة، بزيادة الألف ونقصانها؛ لأسرار لا تهتدى إليها العقول، وهو سر من الأسرار، خص بها الله كتابه العزيز، دون سائر الكتب السماوية. وكما أن نظم القرآن معجز، فرسمه أيضًا معجز...»، إلى أن قال: «أما من قال: إن الصحابة اصطلمحوا على أمر الرسم المذكور: فلا يخفى ما فى كلامه من البطلان؛ لأن القرآن كتب فى زمان النبي ﷺ، وبين يديه؛ وحيث فلا يخلو ما اصطلمح عليه الصحابة: إما أن يكون هو عين الهيئة، أو غيرها، فإن كان عينها بطل الاصطلمح؛ لأن سبىة النبي ﷺ تنافى ذلك، وتوجب الاتباع، وإن كان غير ذلك، فكيف يكون النبي ﷺ كتب على هيئة كهيئة الرسم القياسى مثلا، والصحابة خالفوه، وكتبوا على هيئة أخرى؟ فلا يصح ذلك لوجهين: أحدهما: نسبة المخالفة للصحابة، وذلك محال.

وثانيهما: أن سائر الأمة من الصحابة وغيرهم أجمعوا على أنه لا يجوز زيادة حرف فى القرآن، ولا نقصان حرف منه، وما بين الدفتين كلام الله - عز وجل - فإذا كان النبي ﷺ أثبت ألف «الرحمن» و «العلمين» مثلا، ولم يزد الألف فى «مائة»، ولا فى «ولا أوضعوا»، ونحو ذلك، والصحابة عاكسوه فى ذلك، وخالفوه - لزم أنهم - وحاشاهم من ذلك - تصرفوا فى القرآن بالزيادة والنقصان، ووقعوا فيما أجمعوا هم وغيرهم على ما لا يحل لأحد فعله، ولزم تطرق الشك إلى جميع ما بين الدفتين؛ لأنه مهما جوزنا أن تكون فيه حروف ناقصة أو زائدة على ما فى علم النبي ﷺ وعلى ما عنده، وأنها ليست بوحي، ولا من عند الله، ولا نعلمها بعينها - شككتنا فى الجميع. وإذا جوزنا للصحابة أن يزيد فى كتابته حرفًا ليس بوحي، لزمنا أن نجوز للصحابة آخر نقصان حرف من الوحي؛ إذ لا فرق بينهما؛ وحيث تنحل عروة الإسلام بالكلية...». ومن أراد استيفاء كلام العلامة الشيخ الدباغ، فليرجع إلى كتاب: «المدخل لدراسة القرآن الكريم» وكتاب «مناهل العرفان فى علوم القرآن».

رأى وسط

وهو أنه يجوز كتابة بعض المصاحف لعامة الناس على الاصطلمحات المعروفة الشائعة؛ لأنه أبعد عن اللبس، والخلط فى القرآن، ولكن يجب فى الوقت نفسه

المحافظة على الرسم العثماني في المصاحف الأمهات؛ لأنه أثر من الآثار الإسلامية النفيسة الموروثة عن السلف الصالح، فلا تهمل؛ مراعاة لحال الجاهلين، بل يجب أن تبقى؛ لأجل العلماء العارفين، الذين لا تخلو منهم الأرض، وإلى هذا الرأي ذهب الإمام عز الدين بن عبد السلام، وتابعه صاحب البرهان، قال صاحب التبيان: «وأما كتابته - أي: المصحف على ما أحدث الناس من الهجاء - فقد جرى عليها أهل المشرق؛ بناء على كونها أبعد عن اللبس، وتحاشاها أهل المغرب؛ بناء على قول الإمام مالك، وقد سئل: هل يكتب المصحف على ما أحدث الناس من الهجاء؟ فقال: «لا، إلا على الكتابة الأولى»، قال في البرهان: «قلت: وهذا كان في الصدر الأول، والعلم حى غض، وأما الآن فقد يخشى الالتباس؛ ولذلك قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: لا تجوز كتابة المصحف إلا على المرسوم الأول، باصطلاح الأئمة؛ لثلا يوقع في تغيير من الجهال، ولكن لا ينبغي إجراء هذا على إطلاقه؛ لثلا يؤدي إلى دروس العلم، وشيء أحكمه القدماء لا يترك؛ مراعاة لجهل الجاهلين، ولن تخلو الأرض من قائم لله بالحجة».

وهذا الرأي وسط بين الرأيين الأولين؛ لأنه يقوم على رعاية الاحتياط للقرآن، وتنزيه ساحته عن التغيير والتبديل، بالإبقاء على الرسم العثماني، الذي هو الأصل في المصاحف الأمهات، وعليها يعول المسلمون في كل قطر من جهة؛ ورعاية حال جمهور المسلمين الذين يتعذر عليهم قراءة القرآن من المصاحف المكتوبة على الرسم العثماني، والتيسير عليهم من جهة أخرى. والقائل بهذا الرأي الوسيط ليس رجلاً مغموراً بين العلماء، أو مطعوناً في دين أو خلق، وإنما هو الضليع، الأمر بالمعروف، والناهي عن المنكر، وصاحب المواقف المشهورة مع الملوك والسلاطين والأمراء، والذي لقب بحق، بسultan العلماء: العز بن عبد السلام.

وفي الحق: أن طلاب المعاهد والمدارس يجدون حرجاً في هذا؛ لأن معظمهم يتلقى القرآن من المصاحف، لا من أفواه المقرئين، كما هي السنة، بل كثير من المدرسين - غير العارفين بالرسم العثماني - قد يتعذر عليه قراءته من المصحف قراءة صحيحة، وكثيراً ما نسمع في هذا مضحكات مبكيات!!

شبه أثرت حول كتابة القرآن ورسمه

من دأب القساوسة والمستشرقين أن يتلمسوا المطاعن في القرآن الكريم، من ناحية جمعه، أو من ناحية كتابته ورسمه المجمع عليه في المصاحف العثمانية، التي نقل ما فيها بالتواتر المفيد للقطع واليقين. والذي يعنينا في هذا المقام: ما أوردوه من شبه حول كتابة القرآن ورسمه، وكل ما أوردوه يرجع إلى روايات باطلة مزورة، اختلقها أعداء الإسلام من قديم، ونسبوا إلى السلف الصالح كذبًا وزورًا؛ كي تحظى بالقبول عند من لا يعلمون؛ وإما إلى اعتراضات أوردها المؤلفون في علوم القرآن، وأجابوا عنها بما يقنع ويشفي، ويا ليتهم ما فعلوا؛ لأن المبشرين والمستشرقين اتخذوا منها مستندًا للظعن في القرآن، وكان همهم إيراد الشبه، وتعمد السكوت عن الجواب، بل صاروا ينفخون في هذه الروايات، ويزيدون فيها، ويعيدون؛ لأنها صادفت هوى في نفوسهم، حتى صيروا من الحجة قبة، وقد تابعهم بعض أبواقهم من المسلمين الذين ليس لهم من الثقافة الدينية والمعارف القرآنية، ما يحصنهم ضد هذه السموم التي نفضوها باسم العلم، والبحث الحر، وما هي من العلم، ولا البحث النزيه في شيء، وقد قيض الله لهذه الشبه والسموم من علماء المسلمين من زيفها، وبيّن بطلانها، ولن يخلى الله الأرض من علماء يقومون بالحق، ويدافعون عن هذا الدين، وينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ولا يتسع المقام لسرد كل هذه الشبه، والرد عليها، ولكن سنكتفى بالإشارة إلى بعضها:

١ - فمن ذلك: ما زعموا: أن سيدنا عثمان - رضى الله عنه - حين عرض عليه المصحف، قال: «أحسستم، وأجملتم، إن في القرآن لحنًا، ستقيمه العرب بألستها»، ونسب هذا القول إلى عكرمة، وغرضهم بهذا: التشكيك في الثقة بهذه المصاحف العثمانية.

والجواب: أن ما روى في هذا ضعيف الإسناد، وفيه انقطاع في السند، وغالبًا يكون البلاء من المحذوف؛ للتمويه والخداع، وعكرمة لم يسمع من عثمان أصلا. ثم إن فيما روى اضطرابًا وتناقضًا نُجِّلُ الخليفة الثالث عنه، وصدر الكلام يناقض آخره، وكيف يجوز في العقول أن يمدجهم على وجود اللحن؟ ثم إن سيرة عثمان

فى العناية بالمصحف، وطريقته فى التحوط البالغ عند كتابة المصاحف - ترد كل هذه الأباطيل، ولو فرضنا أن عثمان تساهل فى إصلاح اللحن، أفيدعه جمهور المسلمين، دون أن يصححوه، وهم الذين لا يخشون فى الحق لومة لائم؟! ولقد كانوا ينكرون على الخلفاء فيما دون هذا، فكيف يستكتون على مثل هذا؟! الحق أنها روايات متهافة، لا تعارض الثابت فى المصاحف، المتقول نقل الجماعة عن الجماعة، حتى وصل إلينا.

٢ - ومن ذلك، ما قيل: إن سعيد بن جبير كان يقرأ: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، ويقول: هو من لحن الكتاب.

والجواب: أن هذه الرواية إن صحت عن سعيد، فمراده باللحن اللغة، وهو أحد معانى اللحن؛ كما فى القاموس، وغيره: من كتب اللغة، ولو كان يريد باللحن الخطأ، لما قرأ به، وكيف يقرأ بحرف يرى أنه خطأ؟!

وقد قرئت هذه الكلمة بقراءتين سبعيتين: قرأ الجمهور بالنصب، وقرأ غير الجمهور بالرفع، أما الرفع فظاهر؛ لأنه معطوف على ما قبله، وأما النصب فعلى الاختصاص للمدح؛ لبيان فضل الصلاة ومنزلتها من شرائع الدين، أى: أخص أو أمدح المقيمين الصلاة، ولهذا الأسلوب فى لغة العرب شواهد، لا يحصيها العد، وقد عقد له سيبويه فى «الكتاب» باباً، ويعجبني فى هذا المقام، ما قاله إمام من أئمة العربية والتفسير، وهو الإمام الزمخشري، فى تفسيره قال: (ولا نلتفت إلى ما زعموا: من وقوعه لحنًا فى خط المصحف، وربما التفت إليه من لم ينظر فى الكتاب، ولم يعرف مذاهب العرب، وما لهم فى النصب على الاختصاص، وخفى عليه أن السابقين الأولين الذين مثلهم فى التوراة والإنجيل، كانوا أبعد همة فى الغيرة على الإسلام، وذبح المطاعن عنه، من أن يتركوا فى كتاب الله ثلمة؛ ليسدها من بعدهم، وخرقًا يرفوه من يلحق بهم. ونحو هذا ألفاظ أثير حولها الطعون، وهى مخرجة على لغات فصيحة من لغات العرب، وقد شاء الله أن يكون فى القرآن لغات من غير لغة قريش؛ لأن القرآن للعرب جميعًا، لا لقريش فحسب.

٣ - قالوا: روى عن ابن عباس فى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَنَا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتَسَلِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النور: ٢٧]، أنه قال: إن الكاتب أخطأ، إنما هو «تستأذنون»، وقالوا: إن هذا يدل على أن القرآن دخله بعض التحريف والتبديل؛ بسبب الكتابة.

والجواب: أن القول مدسوس على ابن عباس، دسه الملاحدة والزنادقة، ولا يصح هذا عنه قط، وقد تنبه أئمة التفسير إلى هذا، وزيفوه، منهم أبو حيان في «البحر المحيط»، حيث قال: «إن من روى عن ابن عباس أنه قال ذلك، فهو طاعن في الإسلام، ملحد في الدين، وابن عباس برىء من هذا القول»؛ والزمخشري في تفسيره، حيث قال: «إنه لا يعول على هذه الرواية». وقال القرطبي في تفسيره: «وهذا غير صحيح، عن ابن عباس وغيره؛ فإن مصاحف الإسلام كلها قد ثبت فيها: ﴿حَوَّانٌ تَسْتَأْنِسُوا﴾، وصح الإجماع فيها، لدى مدة عثمان؛ فهي التي لا يجوز خلافها، وإطلاق الخطأ والوهم على الكتاب في لفظ أجمع الصحابة عليه قول لا يصح عن ابن عباس...» وهذه الرواية الضعيفة رواها ابن جرير، ولا يخلو إسناده من مدلس أو مضعف، ولا يخلو تفسيره من الروايات الضعيفة، والباطلة؛ ورواها الحاكم وصححها، ولكن تصحيح الحاكم غير معتبر عند أئمة من المحدثين، وقد تعقبه الإمام الذهبي في نحو مائة حديث في «مستدرکه»، وهي موضوعة، فضلاً عما فيه من الضعيف والواهي الساقط عن الاحتجاج به.

ويرد هذه الرواية الضعيفة - الذي يغلب على ظني أنها مدسوسة عليه - أنه ورد عنه تفسير «تستأنسوا» بقوله: «تستأذنون ممن يملك الإذن من أصحابها»، فثبت هذا يرد ما ألصق به، ولعل الراوى عن ابن عباس - إن صحت روايته - وهم وغلط، حيث فهم من تفسير الاستئناس بالاستئذان أنه الصواب؛ فروى الخبر على ما ظن، وهو غلط.

وقد أجمع القراء السبعة على لفظ: «تستأنسوا»، ومن المستبعد جداً أن يقرأ ابن عباس بقراءة يكون الإجماع على خلافها، ولا سيما أنه أخذ القراءة عن زيد بن ثابت، وهو عمدة الذين جمعوا القرآن في المصاحف، بأمر سيدنا عثمان - رضى الله عنه - وأيضاً فالقراءة المتواترة: «تستأنسوا» متمكنة في باب الإعجاز، من القراءة المزعومة.

وأحب أن أنبه هنا: أن بعض الصحابة، كان يقرأ الكلمة على وجه التفسير والبيان؛ فيظن من لا يعرف الحقيقة أنها قراءة، ومن هنا دخل الخلط في بعض المرويات عنهم.

وكذلك كل ما روى عن ابن عباس، وغيره، في مخالفة النص القرآني الثابت

بالتواتر والمكتوب بإجماع من الصحابة - فاضرب به عرض الحائط، وألقه دبر أذنيك، فحقيقة هذه المرويات أنها ضعيفة، أو موضوعة، وعلى فرض التسليم بصحة بعضها، فالصحيح الأحادي، مهما بلغ، لا يعارض المتواتر الذي نقله جمع كثير، تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، وإفادة التواتر لليقين - قاعدة مقررة عند ذوى العقول، لا يختص بملة دون ملة.

وبحسبنا هذا القدر، ومن أراد استيفاء لكل ما روى فى هذا، ورده ردًا علميًا أصيلاً - فليرجع إلى كتاب: «المدخل لدراسة القرآن الكريم».

وبعد: فإن هذا القرآن الكريم، كما هو فى المصاحف العثمانية، وكما هو فى مصاحفنا التى هى صورة حقيقية لها - هو ما أنزله الله على نبينا، وسيدنا محمد - صلوات الله وسلامه عليه - وأن كل ما يخالف هذا الذى أجمع عليه الصحابة مردود باطل، وسيبقى هذا القرآن العظيم قطب الإسلام التى تدور عليه الثقافة الإسلامية الأصيلة، ما بقى مسلم على وجه الأرض، وسيستمر مشغلة الفكر الإنسانى، وأعظم الأسس فى بناء الثقافة الإنسانية الرفيعة، وقد ضمن له الله - سبحانه - البقاء والخلود؛ مصداقًا لقول الحق - تبارك، وتعالى - : ﴿إِنَّا مَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]

صدق الله العظيم، وبلغ رسوله الأمين^(١).

* * *

(١) ينظر بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٤٧-١٥٧).

كتاب الحججة

علم «القراءات القرآنية» أحد العلوم العظيمة الشأن التي نشأت لخدمة كتاب الله - جل وعز - إلى جانب العلوم الإسلامية الأخرى، التي تهدف إلى محاولة التعريف بأسرار كتاب الله المعجز من جوانبه كافة.

والمقصود بالاحتجاج للقراءة: توثيق هذه القراءة، وإزاحة ما قد يدور حولها من شبهات، وإثبات سلامتها، وذلك لا يتأتى إلا بدراسة متوفرة متعمقة لها. وقد مرت المؤلفات المعنية بالدراسات القرآنية بمراحل من حيث تطورها ونضوجها، وكان الإمام العالم أبو بكر بن مجاهد أحد الأوائل الذين عبدوا الطريق لغيرهم؛ حين جمع القراءات السبع في مصنف واحد؛ فاجتمعت لدى العلماء من بعده المادة الأصيلة للدراسات القرآنية.

ويعتبر كتاب «الحججة» لأبي علي الفارسي أحد أبرز الكتب المهمة في هذا المجال؛ لما له من أهمية في دراسة القراءات القرآنية بأسلوب متميز، يدل على سعة علم صاحبه، ومنهجيته، وإذا كان عنوان الكتاب: «الحججة» فلقد ورد بأسماء أخرى مختلفة، مثل: الحججة في شرح القراءات السبع، و: الحججة في علل القراءات السبع، وهي تسميات توضح مضمون الكتاب بصفة أكثر تحديداً لاسم: «الحججة»، الذي يدل على معنى الاحتجاج المطلق.

سبب تأليف الكتاب:

وقد أغرى صاحب الكتاب الإمام أبا علي الفارسي بالولوج في هذا الباب أن شيخه الإمام أبا محمد بن السري المعروف بـ «ابن السراج» كان قد شرع في تصنيف مؤلف في القراءات، فكتب فيه «الفاتحة» وآيتين من «البقرة»، ولم يكمله، فكان في ذلك حث لأبي علي ودفع له وتوجيه على تكمله ما بدأه شيخه، واقتفاء أثره فيه، لا سيما وأن أبا علي عالم وافر المعرفة بعلوم اللغة، على دراية بالقياس، وحسن التوجيه.

ونستطيع أن نستخلص من كلام الإمام أبي علي الفارسي نفسه أنه قد ألف كتابه لعضد الدولة؛ فقد ذكر الإمام في مقدمة كتابه:

«أما بعد، أطال الله بقاء الأمير الجليل عضد الدولة وتاج الملة، وأدام له العزة

والبسطة، وأمه بالتوفيق والتسديد، وأيده بالنصر والتمكين، فإن هذا الكتاب نذكر فيه من وجوه قراءات القراء الذين ثبتت قراءتهم في كتاب أبي أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد...».

سنة تأليف الكتاب:

وإذا كان الإمام أبو علي الفارسي قد ذكر في حديثه السابق عبارة: «تاج الملة»، فإن هذا يدلنا على أن تأليف كتاب «الحجة» قد تم بعد سنة ٣٦٧هـ، وهي السنة التي تم تلقيب عضد الدولة فيها بـ «تاج الملة».

فإذا علمنا أن عضد الدولة نفسه قد توفي سنة ٣٧٢هـ، ولا يمكن أن يكون المؤلف قد أهدى الكتاب لعضد الدولة بعد وفاته - أمكن أن نؤكد أن كتاب «الحجة» لأبي علي الفارسي قد تم تأليفه فيما بين سنتي ٣٦٧هـ-٣٧٢هـ.

منهج الإمام أبي علي الفارسي في كتاب «الحجة»:

نستطيع أن نلخص منهج الإمام أبي علي الفارسي في كتابه: «الحجة»، فيما يلي:

- ١- ذكر الآية المختلف في قراءتها.
- ٢- عرض خلاف القراء في تلك الآية.
- ٣- ذكر ما قاله شيخه ابن السراج فيما احتج له من القراءات، وذلك في سورة الفاتحة والآيتين الأوليين من سورة البقرة.
- ٤- الاحتجاج والتوجيه لما ورد في الآية من قراءات.
- ٥- قد يعرض في احتجاجه لهذه القراءات لبعض أمور منها:

تفسير ألفاظ الآية القرآنية الكريمة.

تصريف الألفاظ القرآنية التي تحتاج إلى تصريف في الآية.

الاستطراد في شرح بعض المسائل النحوية الأخرى التي تتضمنها الآية.

ثم إن أسلوب الإمام أبي علي الفارسي في عرضه لمادة الكتاب، يدلنا - من غير شك - على تميز منهجيته في العرض، وطريقته في التفكير، كما أن مادة الكتاب تدل - بالتأكيد - على غزارة علمه، وسعة معرفته، فهو يفصل القول في المسألة الواحدة، ويقلب النظر فيها من كل جانب، ويطيل فلا يمل، ويوجز فلا يخل.

مصادر المادة العلمية لأبي علي الفارسي:

يمكن من خلال اطلاعنا على كتاب «الحجة» أن نستخلص مصادر المادة العلمية

لأبى على الفارسي، فيما يلي:

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- الحديث الشريف .
- ٣- الشعر الجاهلي والإسلامي .
- ٤- لهجات القبائل .
- ٥- أقوال علماء اللغة والنحو .

شخصية أبى على الفارسي العلمية في كتاب «الحجة»:

رغم كثرة المصادر التي استقى منها الإمام أبو على الفارسي مادته العلمية، وتنوعها، فإننا نستطيع أن نؤكد أن شخصيته كانت حاضرة، غير غائبة عن كل مطلع على كتابه «الحجة»، بشكل قوى متميز، يترك بصمة في ذهن قارئه بحرية فكره، واستقلالية رأيه، في تحليله ومناقشته للمسائل، وآرائه التي خلص إليها.

وقد يكتنف بعض عبارات الكتاب غموض معين، لكنه غموض لا يعيب الكتاب أو صاحبه؛ لأنه غموض ناشئ عن دقة فكرة، أو غرابة استعمال لبعض الألفاظ. وقد يرى القارئ لكتاب «الحجة» كثيرًا من الجمل الاعتراضية التي تفصل بين صدر الكلام وعجزه بفاصل طويل، فلا ينبغي أن يشتت ذلك ذهن القارئ الكريم؛ لأن ذلك أسلوب قد اقتضته المادة العلمية الصعبة، وطبيعة الدراسة الدقيقة، وفرضه أسلوب الإمام أبى على، وهي سمة لا نستطيع إلا ذكرها، والتسليم بها، بل لعلها السبب في عدم إقبال جمهور كثير على هذا الكتاب الجليل؛ إذ لم يحسن فهمه إلا الخاصة الذين يطيقون اطلاعه، ويحسنون فهمه.

ويعد، فإن كتاب «الحجة» يعد - بحق - مصدرًا عظيم المنفعة، جليل الشأن بين المصادر التراثية الموسوعية التي صنفت في العلوم العربية والإسلامية بعامة، وعلم القراءات القرآنية بخاصة.



ترجمة المؤلف

اسمه ونسبه وعلمه:

أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان، الفارسي النحوي، وأمه سدوسية من سدوس شيبان من ربيعة الفرس.

ولد بمدينة فسّا من أرض فارس، وهي قرية من «شيراز» عاصمة فارس، وهي مدينة مفرشة البناء، واسعة الشوارع، ولها حصن وخندق ورياض، وأسواقها في رياضها، كما حكى ياقوت الحموي في «معجم البلدان».

أخذ النحو عن جماعة من أعيان أهل هذا الشأن: كأبي إسحاق الزجاج، وأبي بكر بن السراج، وأبي بكر مَبْرَمَانَ، وأبي بكر الخياط. وطوّف كثيراً في بلاد الشام، ومضى إلى طرابلس، فأقام بحلب مدة، وخدم سيف الدولة بن حمدان، ثم رجع إلى بغداد، فأقام بها إلى أن مات.

وتقدم عند عضد الدولة، فكان عضد الدولة يقول: أنا غلام أبي علي النحوي في النحو، وغلام أبي الحسين الرازي الصوفي في النجوم. وكان متهمًا بالاعتزال.

وذكر أبو الحسن طاهر بن أحمد النحوي في كتاب «شرح الجمل» للزجاج، في باب التصريف منه: يحكى عن أبي علي الفارسي: أنه حضر يوماً مجلس أبي بكر الخياط، فأقبل أصحابه على أبي بكر يكثرون عليه المسائل، وهو يجيبهم ويقيم عليها الدلائل، فلما أنفدوا أقبل على أكبرهم سناً، وأكبرهم عقلاً، وأوسعهم علماً عند نفسه، فقال له: كيف تبنى من «سفرجل» مثل: عنكبوت؟ فأجابه مسرعاً: «سَفَرُوتٌ». فحين سمعها قام من مجلسه وصفق بيديه، وخرج وهو يقول: «سفرروت». فأقبل أبو بكر على أصحابه، وقال: لا بارك الله فيكم، ولا أحسن جزاءكم؛ خجلاً مما جرى، واستحياء من أبي علي.

قال الأستاذ أبو العلاء الحسين بن محمد بن مهرويه في كتابه الذي سماه: «أجناس الجواهر»: كنت بمدينة السلام أختلف إلى أبي علي الفارسي النحوي - رحمه الله - وكان السلطان رسم له أن ينتصب لى كل أسبوع يومين؛ لتصحيح كتاب «التذكرة» لخزانة كافي الكفاة، فكنّا إذا قرأنا أوراقاً منه تجارينا في فنون الآداب، واجتينا من فوائده ثمار الألباب، ورتعنا في رياض ألفاظه ومعانيه، والتقطنا الدر المشور من سقاط فيه، فأجرى يوماً بعض الحاضرين ذكر الأصمعي، وأسرف في

الثناء عليه، وفضله على أعيان العلماء في أيامه، فرأيته - رحمه الله - كالمنكر لما كان يورده، وكان فيما ذكر من محاسنه، ونشر من فضائله أن قال: من ذا الذي يجسر أن يُخَطِّئَ الفحول من الشعراء غيره؟

فقال أبو علي: وما الذي رد عليهم؟

فقال الرجل: أنكر على ذي الرمة مع إحاطته بلغة العرب ومعانيها، وفضل معرفته بأغراضها ومراميتها، وأنه سلك نهج الأوائل في وصف المفاوز، إذا لعب السراب فيها، ورقص الآل في نواحيها، ونعت الجريال، وقد سح على جُدْلِهِ، والظلم وكيف ينفر من ظله، وذكر الركب وقد مالت طلاهم من غلبة المنام، حتى كأنهم صرعتهم كثوس المدام، فطبق مفصل الإصابة في كل باب، وساوى الصدر الأول من أرباب الفصاحة، وجارى القروم البزل من أصحاب البلاغة.

فقال له الشيخ أبو علي: وما الذي أنكر على ذي الرمة؟

فقال: قوله: [من الطويل]

وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم
لأنه كان يجب أن يتونه.

فقال: أما هذا فالأصمعي مخطئ فيه، وذو الرمة مصيب، والعجب أن يعقوب بن السكيت قد وقع عليه هذا السهو في بعض ما أنشده.

فقلت: إن رأى الشيخ أن يصدع لنا بجلية هذا الخطأ تفضل به. فأملى علينا:

أنشد ابن السكيت لأعرابي من بني أسد: [من والوافر]

وقائلةٍ أسيّت فقلت جَيرٍ أسئُ إننى من ذاك إنه
أصابهم الحمى وهم عوافٍ وكن عليهم نحساً لُعنة
فجئت قبورهم بدءاً ولما فناديت القبور فلم يُجِبْنَه
وكيف يجيب أصداءَ وهامٍ وأبدانٌ بُدِرْنَ وما نَخِرْنه
قال يعقوب: قوله: جَيرٍ، أى: حقاً، وهى مخفوضة غير منونة، فاحتاج إلى التنوين.

قال أبو علي: هذا سهو منه؛ لأن هذا يجرى منه مجرى الأصوات، وباب الأصوات كلها والمبنيات بأسرها لا ينون، إلا ما حُص منها؛ لعله الفرقان فيها بين نكرتها، ومعرفتها؛ فما كان منها معرفة جاء بغير تنوين، فإذا نكَّرْتَه نونته، ويكون من

ذلك أنك تقول في الأمر: صَهْ وَهَمْ، تريد: السكوت يا فتى. فإذا نكّرت، قلت: صِهْ وَهَمْ، تريد: سكوتًا.

وكذلك «قول الغراب: غاقٍ» أى: الصوت المعروف من صوته، «وقول الغراب: غاقٍ» أى: صوتًا. وكذلك «إيه يا رجل»، تريد: الحديث، و«إيه»، تريد: حديثًا.

وكان أبو علي - رحمه الله - محبًا للشعر، لكن يعجز عن قوله؛ جاء في معجم الأدباء عن أبي محمد القاسم بن أحمد الأندلسي - أيده الله تعالى - قال: وجدت في مسائل نحوية تنسب إلى ابن جنى قال: لم أسمع لأبي على شعرًا قط، إلى أن دخل إليه في بعض الأيام رجل من الشعراء، فجرى ذكر الشعر، فقال أبو علي: إنى لأغبطكم على قول هذا الشعر؛ فإن خاطرى لا يواتينى على قوله، مع تحققي للعلوم التي هي من موارده. فقال له ذلك الرجل: فما قلت - قط - شيئًا منه ألبتة؟ فقال: ما أعهد لى شعرًا إلا ثلاثة أبيات قلتها فى الشيب، وهى قولى: [من الوافر]

خضبت الشيب لما كان عيبًا وخضب الشيب أولى أن يعابا
ولم أخضب مخافة هجر خِلْ ولا عيبًا خشيت ولا عتابا
ولكن المشيب بدا ذميمًا فصيرت الخضاب له عقابا
فاستحسنّاها وكتبناها عنه، أو كما قال؛ لأنى كتبها عن المفاهوة، ولم أنقل ألفاظها.

وكان رحمه الله قليل الرواية في الشعر، مع عظيم فضله وتمكنه في النحو؛ جاء في معجم الأدباء:

قرأت بخط الشيخ أبي محمد بن الخشاب: كان شيخنا - يعنى: أبا منصور موهوب بن الخضر الجوالقي - قلما ينبل عنده ممارس للصناعة النحوية، ولو طال فيها باعه، ما لم يتمكن من علم الرواية، وما تشتمل عليه من ضروبها، ولا سيما رواية الأشعار العربية، وما يتعلق بمعرفتها من لغة وقصة؛ ولهذا كان مقدمًا لأبي سعيد السيرافي، على أبي على الفارسي - رحمهما الله - وأبو على أبو علي فى نحوه، وطريقة أبي سعيد فى النحو معلومة، ويقول: أبو سعيد أروى من أبي على، وأكثر تحقّقًا بالرواية، وأثرى منه فيها: وقد قال لى غير مرة. لعل أبا على لم يكن يرى ما يراه أبو سعيد، من معرفة هذه الإخباريات والأنساب، وما جرى فى هذا الأسلوب كبير أمر.

قال الشيخ أبو محمد: ولعمري إنه قد حُكي عنه - أعنى: أبا علي - أنه كان يقول: لأن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية، أحب إلي من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية. هذا كلامه أو معناه، علي أنه كان يقول: قد سمعت الكثير في أول الأمر، وكنت أستحي أن أقول: أثبتوا اسمي.

قال الشيخ أبو محمد: وكثيرًا ما تحصى السقطات على الحدائق من أهل الصناعة النحوية؛ لتقصيرهم في هذا الباب، فمته يذهبون، ومن جهته يؤتون. وقد بلغ أبو علي من المنزلة والفضل في العلم ما أثار حفيظة شائيه ومنافسيه، فجعلوا يقولون عليه؛ يدل على ذلك ما أورده صاحب معجم الأدباء قال:

قرأت في «المسائل الحلبية» نسخة كتاب كتبه أبو علي إلى سيف الدولة جوابًا عن كتاب ورد عليه منه، يرد فيه علي ابن خالويه في أشياء أبلغها سيف الدولة عن أبي علي، نسخته: قرأ - أطال الله بقاء سيدنا الأمير سيف الدولة - عبدُ سيدنا الرقعة النافذة من حضرة سيدنا، فوجد كثيرًا منها شيئًا لم تجر عادة عبده به، ولا سيما مع صاحب الرقعة، إلا أنه يذكر من ذلك ما يدل على قلة تحفظ هذا الرجل فيما يقوله، وهو قوله: «ولو بقى عمر نوح ما صلح أن يقرأ على السيرافي» مع علمه بأن ابن بهزاذ السيرافي يقرأ عليه الصبيان ومعلموهم، أفلا أصلح أن أقرأ على من يقرأ عليه الصبيان؟! هذا ما لا خفاء به، كيف، وهو قد خلط فيما حكاه عنى؟! وأنى قلت: «إن السيرافي قد قرأ على»، ولم أقل هذا؛ إنما قلت: «تعلم منى - أو: أخذ عنى - هو وغيره ممن ينظر اليوم في شيء من هذا العلم»، وليس قول القائل: «تعلم منى» مثل: «قرأ على»؛ لأنه قد يقرأ عليه من لا يتعلم منه، وقد يتعلم منه من لا يقرأ عليه. وتعلم ابن بهزاذ منى في أيام محمد بن السرى وبعده، لا يخفى على من كان يعرفني ويعرفه: كعلي بن عيسى الوراق، ومحمد بن أحمد ابن يونس، ومن كان يطلب هذا الشأن من بنى الأزرق الكُتَّاب وغيرهم، وكذلك كثير من الفرس الذين كانوا يروونه يغشاني في صف شونيز: كعبد الله بن جعفر بن درستويه النحوى؛ لأنه كان جارى بيت بيت قبل أن يموت الحسن بن جعفر أخوه، فينتقل إلى داره التي ورثها عنه في درب الزعفراني.

وأما قوله: «إنى قلت: إن ابن الخياط كان لا يعرف شيئًا» فغلط في الحكاية؛ كيف أستجيز هذا، وقد كلمت ابن الخياط في مجالس كثيرة؟! ولكنى قلت: إنه

لا لقاء له؛ لأنه دخل إلى بغداد بعد موت محمد بن يزيد، وصادف أحمد بن يحيى، وقد صم صممًا شديدًا، لا يخرق الكلام معه سمعه - فلم يمكن تعلم النحو منه، وإنما كان يعول فيما كان يؤخذ عنه على ما يُملّه دون ما كان يقرأ عليه، وهذا الأمر لا ينكره أهل هذا الشأن ومن يعرفهم.

ثناء العلماء عليه وصفاء ذهنه ومبلغ علمه

قال ياقوت: أبو علي الفارسي المشهور في العالم اسمه، المعروف بتصنيفه ورسمه، أوجد زمانه في علم العربية، كان كثير من تلامذته يقول: هو فوق المبرد. وقال صلاح الدين الصفدي: كان إمام وقته في النحو.

وقال البغدادي في تاريخه: قال لي التنوخي: ولد أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي الفارسي بـ«فَسَا»، وقدم بغداد فاستوطنها، وسمعنا منه في رجب سنة خمس وسبعين وثلاثمائة. وعلت منزلته في النحو، حتى قال قوم من تلامذته: هو فوق المبرد، وأعلم منه! وصنف كتبًا عجيبة حسنة لم يسبق إلى مثلها، واشتهر ذكره في الآفاق، وبرع له غلمان حذاق، مثل عثمان بن جنى، وعلي بن عيسى الشيرازي، وغيرهما.

وقال أبو طالب العبدى: ما كان بين سيبويه وأبي علي أفضل منه. وقال الطبرسي في «مجمع البيان»، عند قوله - تعالى - : ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ﴾ [المائدة: ١٠٦]، بعد أن نقل كلامًا في تفسير هذه الآية منقولاً عن أبي علي الفارسي - : هذا كله مأخوذ من كلام أبي علي الفارسي، وناهيك به فارسًا في هذا الميدان، نَقَابًا يخبر عن مكنون هذا العلم بواضح البيان!

وقال: أبو العلاء المعري: وكنت رأيت في المحشر شيخًا لنا كان يدرس النحو في الدار العاجلة يُعرف بأبي علي الفارسي وقد امترس به قوم يطالبونه ويقولون: تأولت علينا وظلمتنا؛ فلما رأني أشار إلى بيده فجئته، فإذا عنده طبقة منهم: يزيد بن الحكم الكلابي، وهو يقول: ويحك! أنشدت عنى هذا البيت برفع الماء، يعنى: قوله: [من الطويل]

فليت كفافًا كان شَرِكُ كلِّه وخيرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى

ولم أقل إلا «الماء» وكذلك زعمت أنى فتحت الميم فى قولى: [من الطويل]
تبدل خليلاً بى كشكلك شكله فإن خليلاً صالحاً بك مقتوى
وإنما قلت (مُقتو) بضم الميم:

وإذا رجل آخر يقول: ادعيت على أن الهاء راجعة على الدرس فى قولى:
[من البسيط]

هذا سراقاة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب
أفمجنون أنا حتى أعتقد ذلك؟

وإذا جماعة من هذا الجنس كلهم يلومونه على تأويله، فقلت: يا قوم، إن هذه
أمور هينة، فلا تُعنتوا هذا الشيخ، فإنه يمت بكتابه فى القرآن المعروف بكتاب
الحجة، وإنه ما سفك لكم دمًا ولا احتجن عنكم مالاً، فتفرقوا عنه.

ومما يشهد بصفاء ذهنه وخلوص فهمه: أنه سُئل - قبل أن ينظر فى العرُوض -
عن خرم مُتَفَاعِلُنْ، فنفكر وانتزع الجواب فيه من النحو فقال: لا يجوز؛ لأن
«مُتَفَاعِلُنْ» ينقل إلى «مُسْتَفْعِلُنْ» إذا أضمر، فلو خُرم لتعرض للابتداء بالساكن.
والخرم: حذف الحرف الأول من البيت، والإضمار: تسكين ثانيه.

ومما يشهد لذلك - أيضاً - ما بلغه من المنزلة لدى عضد الدولة؛ يدل على ذلك
الروايات الكثيرة التي تروى فى أحواله معه، منها: أنه كان معه يوماً فى الميدان فسأله:
بماذا ينتصب الاسم المستثنى، فى نحو: قام القوم إلا زيداً؟ فقال أبو على: ينتصب
بتقدير: أستثنى زيداً. فقال له عضد الدولة: لم قدرت: «أستثنى زيداً» فنصبت؟ هلا
قدرت: «امتنع زيد» فرفعت؟ فقال أبو على: هذا الذى ذكرته جواب ميدانى، فإذا
رجعت قلت لك الجواب الصحيح.

وقد ذكر أبو على فى كتاب «الإيضاح»: أنه انتصب بالفعل المتقدم بتقوية «إلا».
قالوا: ولما صنف أبو على كتاب «الإيضاح»، وحمله إلى عضد الدولة،
استقصره عضد الدولة، وقال له: ما زدت على ما أعرف شيئاً، وإنما يصلح هذا
للصبيان. فمضى أبو على، وصنف «التكملة»، وحملها إليه. فلما وقف عليها عضد
الدولة قال: غضب الشيخ، وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو.

قال أبو الفتح بن جنى: قال لى أبو على الفارسى: قرأ علىّ علوى بن عيسى
الرمانى كتاب «الجمل» وكتاب «الموجز» لابن السراج فى حياة ابن السراج.

وجاء في معجم الأدباء قرأت بخط سلامة بن عياض النحوى ما صورته: وقفت على نسخة من كتاب الحجة لأبى على الفارسى، فى صفر سنة اثنتين وعشرين وخمسمائة بالرى، فى دار كتبها التى وقفها الصاحب بن عباد - رحمه الله - وعلى ظهرها بخط أبى على ما حكايته: هذا - أطال الله بقاء سيدنا الصاحب الجليل، أدام الله عزه ونصره وتأييده وتمكينه - كتابى فى قراء الأمصار، الذين بينت قراءتهم فى كتاب أبى بكر أحمد بن موسى، المعروف بكتاب «السبعة»، فما تضمن من أثر وقراءة ولغة، فهو عن المشايخ الذين أخذت ذلك عنهم، وأسندته إليهم، فمتى آثر سيدنا الصاحب الجليل - أدام الله عزه ونصره وتأييده وتمكينه - حكاية شىء منه عنهم، أو عنى لهذه المكاتبة - فَعَل.

وفاته ومصنفاته

توفى - رحمه الله - ببغداد سنة سبع وسبعين وثلاثمائة؛ تاركًا مكتبة ضخمة من تصانيفه، منها:

- ١ - كتاب: الحجة.
- ٢ - كتاب: التذكرة.
- ٣ - كتاب: أبيات الإعراب.
- ٤ - كتاب: الإيضاح الشعرى.
- ٥ - كتاب الإيضاح النحوى.
- ٦ - كتاب: مختصر عوامل الإعراب.
- ٧ - كتاب: المسائل الحلبية.
- ٨ - كتاب: المسائل البغدادية.
- ٩ - كتاب: المسائل الشيرازية.
- ١٠ - كتاب: المسائل القصيرية.
- ١١ - كتاب: الأغفال، وهو مسائل أصلحها على الزجاج.
- ١٢ - كتاب: المقصور والممدود.
- ١٣ - كتاب: نقض الهاذور.
- ١٤ - كتاب: الترجمة.
- ١٥ - كتاب: المسائل المشورة.

- ١٦ - كتاب: المسائل الدمشقية .
 ١٧ - كتاب: أبيات المعانى .
 ١٨ - كتاب: التبع لكلام أبي على الجبائى فى التفسير - نحو مائة ورقة .
 ١٩ - كتاب: تفسير قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة﴾ .
 ٢٠ - كتاب: المسائل البصرية .
 ٢١ - كتاب: المسائل العسكرية .
 ٢٢ - كتاب: المسائل المصلحة من كتاب ابن السراج .
 ٢٣ - كتاب: المسائل المشكلة .
 ٢٤ - كتاب: المسائل الكرمانية .

هذا: وقد ذكر المعرى فى «رسالة الغفران»: أن أبا على الفارسى كان يذكر أن أبا بكر بن السراج عمل من «الموجز» النصف الأول لرجل بزاز، ثم تقدم إلى أبى على الفارسى بإتمامه .

قال: وهذا لا يقال: إنه من إنشاء أبى على؛ لأن الموضوع فى «الموجز» هو منقول من كلام ابن السراج فى «الأصول» وفى «الجمل»، فكأن أبا على جاء به على سبيل النسخ، لا أنه ابتدع شيئاً من عنده .

* * *

منهج التحقيق

اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب على نسخ مخطوطة ووصفها كالتالى :
النسخة الأولى : المحفوظة فى مكتبة مراد ملا باستانبول، وتقع فى أربعة مجلدات
ورمزنا لها بالرمز (أ).

النسخة الثانية : المحفوظة فى مكتبة بلدية الإسكندرية برقم (٣٥٧٠ع) ومصورة
بدار الكتب المصرية برقم (٤٦٢) قراءات وتقع فى سبعة مجلدات، يتقصها المجلد
الخامس، ورمزنا لها بالرمز (ب).

النسخة الثالثة : المحفوظة بمكتبة شهيد على باستانبول فى مجلدين، ومصورة فى
مكتبة جامعة القاهرة، وتقع فى أربع مجلدات، ورمزنا لها بالرمز (ج).
واستعنا بطبعة الجزء الأول والثانى من طبعة دار الكتب المصرية، وكذا طبعة دار
المأمون.

ثم قمنا فى التحقيق بعمل الآتى :

- ١- مقابلة النسخ لضبط النص وإثبات فروق النسخ.
- ٢- جعلنا القراءة الأصل والآيات التى استدلت بها فى غير موضع قراءة - قراءة
حفص.
- ٣- عزو الآيات الشعرية الواردة فى النص واستعنا فى ذلك بدواوين الشعراء
وكتب اللغة والأدب والمعجم المفصل.
- ٤- عزو الآيات القرآنية وتوثيق القراءات من كتبها ومطائنها، واستعنا فى ذلك
بمعجم القراءات القرآنية للأستاذين أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم.
- ٥- التعليق على بعض القراءات.
- ٦- تخريج الأحاديث النبوية.
- ٧- ترجمة لبعض الأعلام والقراء الواردين فى الكتاب.
- ٨- عمل مقدمة وفهارس.

الجزء الأول من كتاب الحجج

القرآنية تأليف أبي علي الحسن بن

إسحاق بن عبد الغفار الفاتح

النجف محرم سنة ١٠٤٤

ورضى عنه

عنه



صورة عنوان الجزء الأول من نسخة (ب)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَضِيَ اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَعَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ
 وَسَائِرِ عِبَادِ اللَّهِ الشَّاهِدِينَ وَسَلَّمَ أَمَّا بَعْدُ طَالَمَا لَلَّ اللَّهُ بِقَارِ مَوْلَانَا
 الْمَلِكِ السَّيِّدِ الْأَجَلِ الْمَنْصُورِ وَوَلِيِّ الْقَوْمِ عَضُدِ الدَّوْلَةِ
 وَتَبَاجِ الْمُلَّةِ وَوَادِعِ لِدَا الْعِزِّ وَالْبَسْطَةِ وَالسُّلْطَانِ وَوَايِدِهِ
 بِالْبُقُوعِ وَالسُّدُودِ وَعَضُدِهِ بِالْبَصْرِ وَالْتَمَكِينِ فَإِنَّ هَذَا كِتَابٌ
 نَذَرْتُهُ فِيهِ رُجُوعَ قُرْآنَاتِ الْقُرْآنِ الَّذِينَ شَبَّهْتُمْ قُرْآنَهُمْ فِي كِتَابِ
 الْحِجْرِ أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُحَمَّدِ الْمَتْرُجِمِ بِمَقَرِّ قُرْآنَاتِ
 أَهْلِ الْأَمْصَارِ وَالْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ بَعْدَ أَنْ تَقَدَّمَ ذَكَرَ كُلَّ حَرْفٍ
 مِنْ ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ مَا رَوَاهُ وَأَخَذَنَاهُ عِنْدَهُ وَقَدْ كَانَ أَبُو الْيَمِينِ
 السَّمَرِيُّ شَرَعَ فِي تَقْضِيهِ بِرُصْدِ مَنْ فِي ذَلِكَ فِي كِتَابِ كَانَ ابْتِدَاءً بِأَمْلَائِهِ
 وَأَرْفَعَهُ مِنْهُ سَبْضُ مَا فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ مِنْ رُجُوعِ الْأَخْبَارِ فِيهِمْ وَأَنَّ السُّدُودَ
 فَسَمَّيْتُ ذَلِكَ فِي كِتَابِي هَذَا وَاللَّهُ يَعْنِي فِي تَقْضِيهِ مَا قَصَدْتَهُ وَالْمَعْرُوفَةَ عَلَيْهِ

صورة الصفحة الأولى من نسخة (ب)

وَهُوَ حَسْبُنَا وَنَعْمَ الْوَكِيلُ

فَاتِحَةُ الْكِتَابِ

لِيُخَلِّقُوا فِي آيَاتِ الْآلِفِ وَأَسْفَاطِهَا مِنْ قَوْلِهِ مَلِكٌ
 نَوْمُ اللَّيْلِ فِي بَيْتِ الْكَاهِنِ وَالْكَاهِنِ بِاللَّيْلِ وَفِيهَا
 النَّافِذُونَ مَلِكٌ بَعْدَ الْآلِفِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ يَجْمَعُونَ مِنَ السُّورِ
 قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَفِي الْآلِفِ عَنِ الْبَيْتِ أَنَّ مَلِكٌ يَجْمَعُ
 مَا لِكُلِّ مَلِكٍ ذَلِكَ الْيَوْمَ مَا فِيهِ وَمَلِكٌ أَمَا يَكُونُ لِلشَّيْءِ حَقُّهُ
 تَفْوُكٌ هُوَ مَلِكٌ ذَلِكَ الشَّيْءُ وَقَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ قُلِ اللَّهُمَّ
 مَلِكُ الْمَلِكِ لِلشَّيْءِ بِحَيْثُ هُوَ مَلِكٌ يَجْمَعُ مَا لِكُلِّ مَلِكٍ لَا
 يَجْمَعُ مَلِكًا هُوَ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ مَلِكُ النَّاسِ وَالْمَلِكُ
 الْفَعْدُوسُ قَالَ وَجِدِّي أَنْ عَاصِمًا يَدْرِي فِيهَا مَا لِكُلِّ
 بَعْدَ الْآلِفِ فَقَالَ مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ مِنْ قَوْلِهِ وَاللَّيْلِ بِاللَّيْلِ
 أَنْ تَقْرَأَ فِي الْعُودِ رَبِّ النَّاسِ مَا لِكُلِّ مَلِكٍ قَالَ هَرُونَ فَذَكَرْتُ
 ذَلِكَ لِأَبِي حَسَنٍ وَقَالَ نَعَمْ أَوْلَا يَتَمَرَّدُونَ فَيَعَالِي اللَّهُ الْمَلِكُ
 الْجَبَلُ قَالَ وَقَالَ بَعْضُ مَنْ أَحْبَبَ الْفِتْرَةَ إِنَّ مَلِكًا إِنَّ اللَّهَ وَرَبُّ

مِنْ قَوْلِهِ وَاللَّيْلِ بِاللَّيْلِ

صورة الصفحة الثانية من نسخة (ب)

بِسْمِ اللَّهِ ذِكْرٌ اخْتِلاَفُهُ فِي سُورَةِ الْفَلَقِ
 بِرَأْسِ الْكَلِمَةِ نَافِعٌ وَعَاصِمٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَأَبُو عَامِرٍ وَحَمْرَةُ
 وَالثَّوْرِيُّ وَجَاسِدُ بْنُ جَابِرٍ حَدَّثَنَا أَبُو جَاهِدٍ قَالَ وَحَدَّثَنِي
 الْجَمَّالُ عَنْ جَمْدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ زَوْجِ بْنِ حَمْدَانَ مُوسَى
 أَبِي عَمْرٍو وَجَاسِدُ بْنُ جَابِرٍ حَدَّثَنَا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ النَّفَّيْسِيُّ
 وَالْإِمَامَةُ فِي هَذَا الْجَوْجِ حَسَنَانِ

بِسْمِ اللَّهِ ذِكْرٌ اخْتِلاَفُهُ فِي سُورَةِ النَّاسِ
 كَلِمَةٌ قُرَأَ النَّاسِ فِيهَا ثَلَاثَةٌ مِنَ الْكَلِمَاتِ وَهُوَ عِنْدَ أَبِي عَمْرٍو
 الثَّوْرِيُّ عَنْ الْكَسَاوِيِّ أَنَّ قِرَاءَتَهُ كَانَتْ بِوَالِدِ الْمُؤْمِنِ مِنَ النَّاسِ
 فِي مَوْضِعِ الْفَضْلِ كَالْمِيلِ فِي الرَّفْعِ وَالتَّصْبِيهِ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ
 الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ أَمَالَ النَّاسِ فِي الْآيَةِ لَا اشْتِكَالَ
 فِي جُزْئِهِ وَجَوَازِهِ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ النَّاسُ جَوْجًا
 الْهَائِلَ وَالْعَابِيبَ جَاوَزَتْ بِأَمَالِهِ الْآلِفَ فَبَدَّلَ لَمْ يَمْزُجْهُ بِالْمَعْرَابِ
 فَإِذَا كَانَ النَّاسُ كَانَ الْحُسْنَ لِأَنَّ هَذَا الْجَوْجُ قَدْ أُمِيلَ
 فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يُوجِبُ الْقِيَاسُ أَمَالَتهُ فِيهِ كَمَا أُمِيلَ
 الْجَوْجُ إِذَا كَانَ عَلِمًا لِأَنَّهُمَا كَثُرَا فِي الْكَلِمَةِ فَاسْتَجِيرَ

صورة الصفحة قبل الأخيرة من نسخة (ب)

ذَلِكَ بِمِثْلِ كَثْرَةِ قَادِ الْأُمَمِ الْمَنَاسِ وَيَكُنْ رِجَالُ
 شَيْءٍ يُوجِبُ الْأَمَالَهَ لِمَا كَثُرَ فَإِنْ كَمَالَ كَثْرَتُهُ الْإِعْرَابِ
 لِخِدْرِهِ وَالنَّاسُ ضَلُّوا الْأَنَاسُ خَدَفَتِ الْعَمْرَةَ الْهَمْرَةَ
 وَيَدَاكَ عَلَى لِكَ الْأَنَسِ وَالنَّاسِ فَأَمَّا قَوْلُهُمْ ^{أَخْبَرْتُ} خَفِيرُهُ
 نَوَيْسٍ فَإِنَّ الْأَلْفَ لِمَا كَانَتْ ثَابِتَةً زَائِدَةً أَسْتَبْهَتِ الْإِلْفَ
 فَحَلَّ وَكَمَا قَالَتْ وَأَوَّ الشَّبْهَةِ بِالْفِ وَحَلَّ كَذَلِكَ جَاءَتْ
 الْأَمَالَهَ فِيهِ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي أَمِيلُ الْأَسْمَاءُ فِيهَا لِذَلِكَ
 حَزَرَ كَاتِبُ الْحَرَمِ لِلْفَتْوَا وَبَلَغَ الْقَوْلُ مِنْهُ
 فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ لَيْسَ بِفَيْضٍ مِنْ رِي الْقَوْلِ سَنَهُ تَسْحِيرِ
 وَتَلْمِزِهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
 وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَالْمُسَلِّمِ
 تَسْلِيمًا وَحَسْبُ اللَّهُ وَنَحْمُ التَّوَكُّلُ

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (ب)

بقول
 اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ
 وَبَارِكْ وَسَلِّمْ وَتَقَبَّلْ مِنْهُمْ
 مَا يَرْضَى لَكَ يَا ذَا الْجَلَالِ
 وَالْإِكْرَامِ إِنَّكَ سَمِيعٌ
 عَلِيمٌ
 كَانَ خَدَّيْكَ مَلَأْتَهُ نَبِيًّا
 حَافِظًا كَمَا تَحْفَظُ الْوَالِدُ
 مِنْ الْخَاطِئِينَ كَمَا تَحْفَظُ
 الْوَالِدَةُ الْوَلَدَ مِنْ الْخَطِيئَةِ
 وَاللَّهُ مَسْتَعِينٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ
 قَالَ قَرَأْتُهُمْ فِي رِوَايَةِ
 الْإِسْلَامِ وَجَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ
 فَارْتَضَى رِوَايَتِي بِأَنَّهَا
 قَالَتْ رِوَايَتِي بِأَنَّهَا
 قَالَتْ رِوَايَتِي بِأَنَّهَا

صورة من النسخة (ج)

وَتِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ
 وَإِذْ أَخْبَرْنَا لُقْمَانَ إِذْ قَالَ لِقْمَانُ رَبِّ إِنِّي وَجَدْتُ الرَّسُولَ
 فِي ظَنُونٍ فَأَوْحَى إِلَيَّ أَنْ قُلْ فَطَنُوا آلَ رَأْسَدٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ
 أَيُّكُمْ أَزْكَى طَبَقًا فَاتُّخِذُوا مِنْ سَطْرِهِمْ أُحْشَاكُمْ يَوْمَ الْبُرْجِ
 فَاتُّخِذُوا مِنْ قُرْبَانِهِمْ ذُرِّيَّتًا مُبْرَأً لِقَوْمٍ أَعْيُنُهُمْ أَغْمِضْتُ
 لَكُمْ أَصْبَحًا فَأَلْهَمْنَا لُقْمَانَ الْقُرْآنَ وَاتَّخَذْتَهُ حِجَابًا وَتِلْكَ
 آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ
 وَإِذْ أَخْبَرْنَا لُقْمَانَ إِذْ قَالَ لِقْمَانُ رَبِّ إِنِّي وَجَدْتُ الرَّسُولَ
 فِي ظَنُونٍ فَأَوْحَى إِلَيَّ أَنْ قُلْ فَطَنُوا آلَ رَأْسَدٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ
 أَيُّكُمْ أَزْكَى طَبَقًا فَاتُّخِذُوا مِنْ سَطْرِهِمْ أُحْشَاكُمْ يَوْمَ الْبُرْجِ
 فَاتُّخِذُوا مِنْ قُرْبَانِهِمْ ذُرِّيَّتًا مُبْرَأً لِقَوْمٍ أَعْيُنُهُمْ أَغْمِضْتُ
 لَكُمْ أَصْبَحًا فَأَلْهَمْنَا لُقْمَانَ الْقُرْآنَ وَاتَّخَذْتَهُ حِجَابًا وَتِلْكَ
 آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ
 وَإِذْ أَخْبَرْنَا لُقْمَانَ إِذْ قَالَ لِقْمَانُ رَبِّ إِنِّي وَجَدْتُ الرَّسُولَ
 فِي ظَنُونٍ فَأَوْحَى إِلَيَّ أَنْ قُلْ فَطَنُوا آلَ رَأْسَدٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ
 أَيُّكُمْ أَزْكَى طَبَقًا فَاتُّخِذُوا مِنْ سَطْرِهِمْ أُحْشَاكُمْ يَوْمَ الْبُرْجِ
 فَاتُّخِذُوا مِنْ قُرْبَانِهِمْ ذُرِّيَّتًا مُبْرَأً لِقَوْمٍ أَعْيُنُهُمْ أَغْمِضْتُ
 لَكُمْ أَصْبَحًا فَأَلْهَمْنَا لُقْمَانَ الْقُرْآنَ وَاتَّخَذْتَهُ حِجَابًا وَتِلْكَ
 آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ

صورة من النسخة (ج)

مقدمة المؤلف

[الحمد لله رب العالمين] (١) وصلى الله على [سيدنا] (٢) محمد خاتم النبيين وعلى جميع الأنبياء، والمرسلين، وسائر عباد الله (٣) الصالحين [وسلم] (٤).
أما بعد:

أطال الله بقاء مولانا الملك السيد الأجل المنصور ولي النعم (٥)، عضد الدولة (٦)، وتاج الملة، وأدام له العزة (٧) والبسطة [والسلطان] (٨)، وأمدّه (٩) بالتوفيق والتسديد، وأيده (١٠) بالنصر والتمكين - فإن هذا كتاب نذكر فيه وجوه قراءات القراء الذين ثبتت قراءاتهم في كتاب (١١) أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: عباده.

(٤) سقط في أ.

(٥) في أ: أطال الله بقاء الأمير الجليل، عضد الدولة.

(٦) السلطان، عضد الدولة، أبو شجاع، فتاخسرو، صاحب العراق وفارس، ابن السلطان ركن الدين حسن بن بويه الدليمي.

تملك بفارس بعد عمّه عماد الدولة، ثم كثرت بلاده، واتسعت ممالكه، وسار إليه المتنبّي ومدحه، وأخذ صلاته.

قصد عضد الدولة العراق، والتقى ابن عمه عز الدولة وقتله، وتملك، ودانت له الأمم. وكان بطلاً شجاعاً مهيباً، نحويّاً، أديباً عالماً، جباراً، عسوقاً، شديد الوطأة.

وله صنف أبو على الفارسي، كتابي «الإيضاح» و«التكملة».

مات في شوال سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة، ببغداد، وعمل في تابوت، ونقل فدفن بمشهد النجف، وعاش ثمانياً وأربعين سنة، وقام بعده ابنه صمصام الدولة وحلفوا له، وقلده الطائع.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٦/٢٤٩ - ٢٥١)، يتيمة الدهر (٢/٢١٦ - ٢١٨)،

المنتظم: (٧/١١٣ - ١١٨)، وفيات الأعيان (٤/٥٠ - ٥٥)، المختصر في أخبار البشر

(٢/١٢٢ - ١٢٣)، العبر (٢/٣٦١ - ٣٦٢).

(٧) في ب: العز.

(٨) سقط في أ.

(٩) في ب: وأيده.

(١٠) في ب: وعضده.

(١١) هو كتاب السبعة في القراءات لأبي بكر بن مجاهد، الذي عني بإخراجه وتحقيقه العلامة الدكتور شوقي ضيف، وقامت دار المعارف بمصر بطبعه عام ألف وتسعمائة واثنين وسبعين (١٩٧٢).

مجاهد^(١) - رحمه الله - المترجم بـ «معرفة قراءات أهل الأمصار» بـ «الحجاز» و«العراق» و«الشام»، بعد أن تقدم ذكر كل حرف من ذلك على حسب ما رواه، وأخذناه عنه.

وقد كان أبو بكر محمد بن السرى^(٢) شرع في تفسير صدر من ذلك في كتاب كان ابتداءً بإملائه، وارتفع منه تبييض ما في سورة البقرة من وجوه الاختلاف عنهم، وأنا أسند إليه ما فسر من ذلك في كتابي هذا.

وإلى الله أرغب^(٣) في تيسير ما قصدته، والمعونة عليه، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

(١) الإمام المقرئ المحدث النحوى، شيخ المقرئين، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، مصنف «كتاب السبعة»، ولد سنة خمس وأربعين ومائتين.

وسمع من: سعدان بن نصر، والرمادي، ومحمد بن عبد الله المخرمي ومحمد بن إسحاق الصاغانى، وعبد الله بن محمد بن شاعر وطبقتهم.

تلا على قبيل، وأبى الزعراء بن عبدوس وأخذ الحروف - عرضاً - عن طائفة، وانتهى إليه علم هذا الشأن وتصدر مدة.

وقرأ عليه خلق كثير: منهم عبد الواحد بن أبى هاشم، وأبو عيسى بكار، والحسن المطوعى، وأبو بكر الشذائى، وأبو الفرج الشنبوذى، وأبو أحمد السامرى، وأبو على

ابن حبش، وأبو الحسين عبيد الله بن البواب، ومنصور بن محمد القزاز.

قال أبو عمرو الدانى: فاق «ابن مجاهد» سائر نظائره مع اتساع علمه، وبراعة فهمه، وصدق لهجته، وظهور نسكه.

تصدر في حياة محمد بن يحيى الكسائى.

وقيل: كان ابن مجاهد صاحب لطف وظرف يجيد معرفة الموسيقى.

وكان في حلقته من الذين يأخذون على الناس أربعة وثمانون مقرأً.

توفى في شعبان سنة أربع وعشرين وثلاثمائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٧٢/١٥، ٢٧٣) وزاد في أ: رحمه الله.

(٢) إمام النحو، أبو بكر، محمد بن السرى البغدادي النحوى، ابن السراج، صاحب المبرد،

انتهى إليه علم اللسان. أخذ عنه: أبو القاسم الزجاجى، وأبو سعيد السيرافى، وعلى بن

عيسى الرماني، وطائفة. وثقه الخطيب. وله كتاب: «أصول العربية» وما أحسنه! وكتاب:

«شرح سيبويه»، وكتاب: «احتجاج القراء»، وكتاب: «الهواء والنار»، وكتاب: «العجل»،

وكتاب: «الموجز»، وكتاب: «الاشتقاق»، وكتاب: «الشعر والشعراء».

وكان يقول الرّاء غيتاً. وله شعر رائق.

مات في الكهولة في شهر ذى الحجة سنة ست عشرة وثلاثمائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٤٨٣/١٤ - ٤٨٤).

(٣) فى أ: نرغب.

فاتحة الكتاب

اختلفوا في إثبات الألف، وإسقاطها من قوله [-عزَّ وجلَّ-] (١): ﴿مَلِكٍ (٢) يَوْمَ الدِّينِ﴾ [٤]:

فقرأ عاصم (٣)، والكسائي (٤): ﴿مَلِكٍ﴾ بألف.

(١) سقط في: ب.

(٢) في ب: ملك.

(٣) الإمام الكبير مقرئ العصر، أبو بكر الأسدي مولا هم الكوفي واسم أبيه: بهذلة، وقيل: بهذلة أمه. وليس بشيء؛ بل هو أبوه، مولده في إمرة معاوية بن أبي سفيان. وقرأ القرآن على أبي عبد الرحمن السلمى، وزر بن حبيش الأسدي، وحذث عنهما، وعن أبي وائل، ومصعب بن سعد، وطائفة من كبار التابعين، وروى فيما قيل عن الحارث بن حسان البكرى، ورفاعة بن يثربى التميمى أو التيمى، ولهما صحة. وهو معدود في صفار التابعين.

حذث عنه عطاء بن أبي رباح، وأبو صالح السمان، وهما من شيوخه، وسليمان التيمى، وأبو عمرو بن العلاء، وشعبة، والثورى، وحماد بن سلمة، وشيبان النحوى، وأبان بن يزيد، وأبو عوانة، وأبو بكر بن عياش، وسفيان بن عيينة وعدد كثير. وتصدر للإقراء مدة بالكوفة، فتلا عليه أبو بكر، وحفص بن سليمان، والمفضل بن محمد الضبى، وسليمان الأعمش وخلق كثير.

توفى عاصم في آخر سنة سبع وعشرين ومائة. وقال إسماعيل بن مجالد: توفى في سنة ثمان وعشرين ومائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٥٦/٥ - ٢٦٠).

(٤) الإمام، شيخ القراءة والعربية، أبو الحسن على بن حمزة، بن عبد الله، بن بهمن، بن فيروز الأسدي، مولا هم الكوفي؛ الملقب بالكسائي لكسائه أحرم فيه. تلا على ابن أبي ليلى عرضاً، وعلى حمزة. وحذث عن جعفر الصادق، والأعمش، وسليمان بن أرقم، وجماعة. وتلا - أيضاً - على عيسى بن عمر المقرئ، واختار قراءة اشتهرت، وصارت إحدى التسع.

قال الشافعى: من أراد أن يتبحر فى النحو، فهو عيال على الكسائى.

قال ابن الأثيرى: اجتمع فيه أنه كان أعلم الناس بالنحو، وواحدهم فى الغرب، وأوحد فى علم القرآن، كانوا يكثرون عليه حتى لا يضبط عليهم، فكان يجمعهم، ويجلس على كرسى، ويتلو وهم يضبطون عنه حتى الوقوف.

وله عدة تصانيف منها: معانى القرآن، وكتاب فى القراءات، وكتاب النوادر الكبير، ومختصر فى النحو، وغير ذلك.

كان الكسائى ذا منزلة رفيعة عند الرشيد، وأدب ولده الأمين، ونال جاهاً وأموراً، سار مع الرشيد، فمات بالرزي بقرية أرنبوية سنة تسع وثمانين ومائة عن سبعين سنة، وفى تاريخ موته أقوال، فهذا أصحها.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٣١/٩ - ١٣٤).

وقرأ الباقر: ﴿مَلِكٌ﴾ بغير ألف^(١).
ولم يُمل^(٢) أحد الألف من^(٣) ﴿مَلِكٌ﴾.
قال أبو بكر محمد بن السري: قال أبو عمرو^(٤) فيما أخذته عن اليزيديين^(٥): إن

(١) ينظر: الإملاء للعكبري (٣/١)، البحر المحيط (٢٠/١)، التبيان للطوسي (٣٣/١)، التيسير للداني (١٨)، تفسير الطبري (١٤٧/١)، تفسير القرطبي (١٣٩/١)، الحجة لابن خالويه (٦٢)، السبعة لابن مجاهد (١٠٤)، الغيث للصفاسي (٦٠)، الكشاف للزمخشري (٩/١)، المعجم للطبرسي (٢٣/١).

ينظر: معجم القراءات القرآنية (ص ٧).

(٢) ذكر أبو حيان في البحر المحيط: أن يحيى بن يعمر، وأيوب السختياني قد قرأ بإمالة الألف من: مالك إمالة بليغة، وقرأ قتيبة بن مهران عن الكسائي بالإمالة بين بين، ومن ثم فإنه - أى: أبو حيان - يرمى المصنف ههنا بجهل النقل في قراءة الإمالة، بسبب قوله: «ولم يمل أحد الألف من مالك». إلا أنه يمكن أن يجاب عن هذا بأن مراد المصنف بقوله: هو نفى قراءة الإمالة عن أحد من القراء السبعة، وهو كذلك بالفعل، فلم يمل أحد منهم الألف من مالك، وغير خاف أن يحيى بن يعمر وأيوب السختياني ليسا من القراء السبعة، كما أن رواية قتيبة عن الكسائي ليست هي قراءته السبعة، والله أعلم.

(٣) فى أ: فى.

(٤) أبو عمرو بن العلاء، ابن عمار، بن العريان التميمي، ثم المازني البصري شيخ القراء، والعربية. وأمه من بنى حنيفة.

اختلف فى اسمه على أقوال: أشهرها زيان، وقيل: العريان.

مولده فى نحو سنة سبعين.

برز فى الحروف، وفى النحو، وتصدر للإفادة مدة. واشتهر بالفصاحة والصدق وسعة العلم.

تلا عليه يحيى اليزيدى، والعباس بن الفضل، وعبد الوارث بن سعيد، وشجاع البلخي، وحسين الجعفى، ومعاذ بن معاذ، ويونس بن حبيب النحوى، وسهل بن يوسف، وأبو زيد الأنصارى سعيد بن أوس، وسلام الطويل وعدة.

انتصب للإقراء فى أيام الحسن البصرى.

قال أبو عبيدة: كان أعلم الناس بالقراءات والعربية، والشعر، وأيام العرب. وكانت دقاته ملاء بيت إلى السقف، ثم تنسك فأحرقها. وكان من أشرف العرب، مدحه الفرزدق وغيره.

قال يحيى بن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: ليس به بأس. وقال أبو عمرو الشيباني: ما رأيت مثل أبى عمرو.

قال الأصمعى: عاش أبو عمرو ستاً وثمانين سنة. وقال خليفة بن خياط وحده: مات أبو عمرو، وأبو سفيان ابنا العلاء سنة سبع وخمسين ومائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٤٠٧/٦ - ٤١٠).

(٥) شيخ القراء، أبو محمد، يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوى البصرى النحوى؛ وعرف =

﴿مَلِكٌ﴾ يَجْمَعُ مَالِكًا؛ أى: مَلِكٌ ذلك اليوم بما فيه، و «مَالِكٌ» إنما يكون للشئ وحده، تقول: هو ملك هذا^(١) الشئ.

وقال الله - سبحانه -: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ﴾ [آل عمران: ٢٦] للشئ بعينه، ف«ملك» يجمع مالكا، و«مالك» لا يجمع ملكا.

وقال الله - عز وجل - : ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ [الناس: ٢].

و: ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾ [الحشر: ٢٣].

قال: وحكى أن عاصمًا الجحدري قرأها: ﴿مَلِكٌ﴾^(٢) بغير ألف، فقال محتجًا على من قرأها^(٣): ﴿مَلِكِ﴾ بالألف^(٤): يلزمه أن يقرأ: ﴿قل أعوذ برب الناس مالك الناس﴾.

قال هارون^(٥): فذكرت ذلك لأبى عمرو، فقال: نعم، أفلا يقرءون: «فتعالى الله

= باليزيدى لاتصاله بالأمير يزيد بن منصور خال المهدي، يؤذّب ولده. جوّد القرآن على أبى عمرو المازنى.

وألف كتاب «النوادر»، وكتاب «المقصود والممدود»، وكتاب «الشكل»، وكتاب «نوادير اللغة»، وكتاب «التحو». وكان نظيرًا للكسائى، يجلس للناس فى مسجد مع الكسائى للإفادة، فكان يؤذّب المأمون، وكان الكسائى يؤذّب الأمين.

عاش أربعًا وسبعين سنة، وتوفى ببغداد سنة اثنتين ومائتين. وقيل: بل كانت وفاته بمرور فى صحابة المأمون.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/٥٦٢ - ٥٦٣).

(١) فى ب: ذلك.

(٢) ذكر هذه القراءة السمين الحلبي فى «الدر المصون»، فقال: «وقرى: «ملك» بسكون اللام، ومنه:

وأيام لنا غر طوال
عصينا الملك فيها أن ندينا
ينظر: الدر المصون (١/٧٠).

وقال ابن منظور: «وروى عبد الوارث عن أبى عمرو: «ملك يوم الدين» ساكنة اللام، وهذا من اختلاس أبى عمرو» ينظر لسان العرب: (ملك).

(٣) فى أ: قرأ.

(٤) فى ب: بألف.

(٥) هارون بن موسى بن شريك القارئ النحوى أبو عبد الله، يعرف بالأخفش، وهو خاتمة الأخفشين من أهل دمشق، ولد سنة إحدى ومائتين، وقرأ بقراءات كثيرة وروايات غريبة، وكان قديمًا بالقراءات السبع، عارفاً بالتفسير والتحو والمعانى والغريب والشعر، طيب الصوت، وعنه اشتهرت قراءة أهل الشام، ولولا ضبطه ارتفعت.

قرأ على عبد الله بن ذكوان وغيره، وعليه أبو الحسن بن الأثرم، وحذّث عن أبى مسهر =

المالك الحق؟».

قال: وقال بعض من اختار القراءة بـ «ملك»: إن الله قد وصف نفسه بأنه مالك كل شيء بقوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ فلا فائدة في تكريره ذكر ما قد مضى ذكره من غير فصل بينهما بذكر^(١) معنى غيره.

قال: وقال: وإن الخبر عن رسول الله ﷺ بقراءته: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ أصح إسناداً^(٢) من الخبر بقراءته: ﴿مالك﴾. وإن وصفه بالملك أبلغ في المدح. قال: وهى قراءة أبى جعفر^(٣)، [و] ^(٤) الأعرج^(٥)، وشيبة بن نصاح^(٦).

= الغسانى، وعنه أبو بكر بن فطيس، وكان من أهل الأدب والفضل. صنف كتباً كثيرة فى القراءات والعربية. ومات سنة إحدى- وقيل: ثنتين- وتسعين ومائتين. ينظر: بغية الوعاة (٢/٣٢٠).

(١) فى أ: بذكره.

(٢) هو من حديث أم سلمة، أخرجه أبو داود (٤٣٣/٢) فى كتاب الحروف والقراءات، باب (١) (٤٠٠١)، والترمذى (٤٧/٥) فى أبواب القراءات، باب فى فاتحة الكتاب (٢٩٢٧) وقال: غريب: وذكره السيوطى فى الدر (٣٨/١) وزاد نسبه لابن أبى الدنيا وابن الأنبارى كلاهما فى كتاب المصاحف عن أم سلمة.

- وبمثله عزاه السيوطى لابن الأنبارى عن أنس.

- وبمثله لابن أبى داود والخطيب عن سعيد بن المسيب والبراء بن عازب.

(٣) أحد الأئمة العشرة فى حروف القراءات، واسمه يزيد بن القعقاع المدنى. تلا على مولاه عبد الله بن عياش بن أبى ربيعة المخزومى، وذكر جماعة أنه قرأ أيضاً على أبى هريرة، وابن عباس عن أخذهم عن أبى بن كعب، وقد صلى بآبى عمر. وحدث عن أبى هريرة، وابن عباس، وهو نزر الرواية، لكنه فى الإقراء إمام. قيل: تصدر للأداء من قبل وقعة الحرة، ويقال: تلا على زيد بن ثابت ولم يدركه.

قرأ عليه نافع، وسليمان بن مسلم بن جَمَاز، وعيسى بن وردان، وطائفة، وحدث عنه مالك بن أنس، والذراوردى، وعبد العزيز بن أبى حازم، ووثقه ابن معين والنسائى، قال أبو عبيد: كان يقرئ قبل وقعة الحرة.

وعن يحيى بن عباد: سألت أبا جعفر: متى علمت القرآن؟ قال: زمن معاوية. وقيل: كان يتصدق حتى يإزاره، وكان من العباد. وروى زيد بن أسلم، عن سليمان بن مسلم، قال: رأيت أبا جعفر القارئ على الكعبة، فقال: أقرئ إخواتى السلام، وخبرهم أن الله جعلنى من الشهداء الأحياء المرزوقين. وروى إسحاق المسيبى، عن نافع، قال: لما غسل أبو جعفر، نظروا ما بين نحره إلى فؤاده كورقة المصحف، فما شك من حضره أنه نور القرآن.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/٢٨٧ - ٢٨٨).

(٤) سقط فى ب.

(٥) عبد الرحمن بن هرمز، أبو داود، من موالى بنى هاشم، عرف بالأعرج: حافظ، قارئ، من =

[و] (١) قال أحمد بن يحيى (٢): من حجة الكسائي أنه يقال: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾

= أهل المدينة. أدرك أبا هريرة وأخذ عنه. وهو أول من برز في القرآن والسنن. وكان خبيراً بأنساب العرب، وافر العلم، ثقة. رابط بئخر الإسكندرية مدة، ومات بها. وفي اسم أبيه خلاف. توفي: ١١٧ هـ.
ينظر: الأعلام (٣/٣٤٠).

(٦) شيبه بن نصاح بن سرجس بن يعقوب المدني المقرئ الإمام، مولى أم سلمة - رضى الله عنها - وأحد شيوخ نافع في القراءة، وقاضى المدينة ومقرئها مع أبي جعفر، أدرك أم المؤمنين عائشة وأم سلمة - رضى الله عنهما - وقرأ القرآن على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، ووهب من قال: إنه قرأ على أبي هريرة وابن عباس - رضى الله عنهما - فإنه لم يدرك ذلك.

قيل: كنيته أبو ميمونة، قال الدورى: حدثنا إسماعيل بن جعفر: قال: قرأت على شيبه بن نصاح مولى أم سلمة، فكان إمام أهل المدينة في القراءة قال إسماعيل وأخبرني سليمان بن مسلم، أن شيبه أخبره أنه أتى به إلى أم سلمة وهو صغير فمسحت رأسه وبركت عليه.

قلت: وكذا غلط من قال إن أبا جعفر وشيبه كانا يقومان في مسجد رسول الله ﷺ قبل الهجرة، قاله محمد بن سعدان عن يعقوب بن جعفر بن أبي كثير. بل قد نقل ذلك عن أبي جعفر وحده، وهو أسن من شيبه بكثير وهو والد ميمونة زوجة شيبه، وقال قالون: كان نافع أكثر اتباعاً لشيبه منه لأبي جعفر، وقال النسائي وغيره: شيبه ثقة.

ينظر: معرفة القراء الكبار (١/٦٤ - ٦٥).

(١) سقط في ب.

(٢) أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني مولاهم البغدادي الإمام أبو العباس ثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة. ولد سنة مائتين، وابتدأ النظر في العربية والشعر واللغة سنة ست عشرة، وحفظ كتب القراء فلم يشد منها حرف، وعنى بالنحو أكثر من غيره، فلما أتقنه أكب على الشعر والمعاني والغريب، ولازم ابن الأعرابي بضع عشرة سنة، وسمع من محمد بن سلام الجمحي وعلي بن المغيرة الأثرم، وسلمة بن عاصم وعبيد الله بن عمر القواريري وخلق، وروى عنه محمد بن العباس البيهقي والأخفش الأصغر ونفطويه وأبو عمر الزاهد وجمع قال بعضهم: إنما فضل أبو العباس أهل عصره بالحفظ للعلوم التي تضيق عنها الصدور.

صنف: المصون في النحو، اختلاف النحويين، معاني القرآن، معاني الشعر، القراءات، التصغير، الوقف والابتداء، الهجاء، الأمالي، غريب القرآن، الفصح - وقيل: هو للحسن بن داود الزرقني، وقيل: ليعقوب بن السكيت - وله أشياء أخرى.

وثقل سمعه بأخرة، ثم صم، فانصرف يوم الجمعة من الجامع بعد العصر وإذا بدواب من ورائه، فلم يسمع صوت حافرهما، فصدته فسقط على رأسه في هوة من الطريق، فلم يقدر على القيام، فحمل إلى منزله.

ومات منه ليوم السبت لعشر خلون - وقيل لثلاث عشرة بقيت - من جمادى الأولى سنة إحدى وتسعين ومائتين. ينظر: بغية الوعاة (١/٣٩٦ - ٣٩٧).

[الناس: ٢] مثل سيّد الناس، ورَبِّ الناس، ومالك يوم الدين، ولا يقال: سيد يوم الدين، فإذا كان مع الناس وما يُفْضَلُ عليهم كان «مَلِكًا» وإذا كان مع غير الناس كان «مالكًا». قال: وقال من احتجَّ لـ «مالك»، وكره «ملك»: إن أول من قرأ «مَلِكًا» مروان ابن الحكم^(١)؛ وإنه قد يدخل في الملك ما لا يجوز، ولا يصح دخوله في المُلْك. قالوا: وذلك أنه صحيح في الكلام أن يقال: فلان مالك الدراهم والطير، وغير صحيح أن يقال: فلان ملك الدراهم والدنانير.

قالوا: فالوصف بالمُلْك أعم من الوصف بالمَلِك، والله سبحانه مالك كل شيء. قالوا: والمعنى: أنه يملك الحكم يوم الدين بين خلقه دون سائر الخلق الذين كانوا يحكمون بينهم في الدنيا.

قالوا: وقد وصف الله عز وجل نفسه بأنه مالك المُلْك؛ فقال تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، ولا يقال: هو مَلِك المُلْك. قالوا: فوصفه بالمَلِك أبلغ في الثناء وأعم في المدح من وصفه بالمُلْك. وقرأها «مالك» من متقدمي القراء: قتادة^(٢)، والأعمش^(٣).

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤٣٣/١) في كتاب الحروف والقراءات، باب (١) (٤٠٠٠) عن سعيد بن المسيب مرسلًا، وذكره السيوطي في الدر (٣٨/١) وعزاه لابن أبي داود عن الزهري مرسلًا.

وهو مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، أبو عبد الملك: خليفة أموي، هو أول من ملك من بني الحكم بن أبي العاص، وإليه ينسب «بنو مروان» ودولتهم «المروانية». ولد بمكة سنة ٢هـ، ونشأ بالطائف، وسكن المدينة، فلما كانت أيام عثمان جعله في خاصته واتخذة كاتبًا له. ولما قتل عثمان خرج مروان إلى البصرة مع طلحة والزبير وعائشة، يطالبون بدمه. وقاتل مروان في وقعة «الجمل» قتالًا شديدًا، وانهزم أصحابه فتواری. وشهد «صفين» مع معاوية، ثم أئنه على، فاتاه فبايعه.

توفي في دمشق بالطاعون سنة ٦٥هـ. وقيل: غطته زوجته «أم خالد» بوسادة وهو نائم، فقتلته. ومدة حكمه تسعة أشهر و ١٨ يومًا. وهو أول من ضرب الدنانير الشامية وكتب عليها: «قل هو الله أحد».

ينظر: الأعلام (٢٠٧/٧).

(٢) قتادة بن دعامة بن قنادة بن عزيز، وقيل: قتادة بن دعامة بن عكابة، حافظ العصر، قدوة المفسرين والمحدثين أبو الخطاب السدوسي البصري الضرير الأكمه، وسدوس: هو ابن شيان بن ذهل بن ثعلبة من بكر بن وائل مولده في سنة ستين.

كان من أوعية العلم، وممن يضرب به المثل في قوة الحفظ. روى عنه أئمة الإسلام =

وقال أبو عبيد^(١) في قوله: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ مكعناه: المُلْكُ يومئذ ليس مُلْكٌ غيره. ومن قرأ: ﴿مَالِكٌ﴾ أراد: أنه يملك الدين والحساب لا يليه سواه.
قال: وكذلك يروى عن عمر^(٢).

= أيوب السخيتاني، وابن أبي عروبة، ومعمربن راشد، والأوزاعي، ومسعر بن كدام، وعمرو بن الحارث المصري، وشعبة بن الحجاج، وجريير بن حازم، وشيبان النحوي، وهمام بن يحيى، وحمام بن سلمة، وخلق كثير. توفي قتادة سنة ثمانى عشرة ومائة.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٨٣).

(٣) سليمان بن مهران، الإمام شيخ الإسلام، شيخ المقرئين والمحدثين، أبو محمد الأسدي، الكاهلي، مولا هم الكوفى الحافظ. أصله من نواحي الرى. فقيل: ولد بقرية أمه من أعمال طبرستان فى سنة إحدى وستين. وقدموا به إلى الكوفة طفلاً، وقيل: حملاً. قد رأى أنس ابن مالك وحكى عنه، وروى عنه، وعند عبد الله بن أبى أوفى على معنى التدليس؛ فإن الرجل مع إمامته كان مدلساً، وروى عن أبى وائل، وزيد بن وهب، وأبى عمرو الشيبانى، وإبراهيم النخعى، وسعيد بن جبير وأبى صالح السمان، ومجاهد.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/٢٢٦ - ٢٢٨).

(١) القاسم بن سلام - بتشديد اللام - أبو عبيد، كان أبوه مملوكاً رومياً، وكان أبو عبيد إمام أهل عصره فى كل فن من العلم، أخذ عن أبى زيد وأبى عبيدة والأصمعى وأبى محمد الزيدى وابن الأعرابى والكسائى والفراء وغيرهم، وروى الناس من كتبه ثماناً وعشرين كتاباً. وقال أبو الطيب: مصنف حسن التأليف إلا أنه قليل الرواية، يقتطع من اللغة علوماً افتن بها. كان أبو عبيد فاضلاً فى دينه وعلمه، ربانياً مفتياً فى القرآن والفقه والأخبار والعربية، حسن الزوايه، صحيح الثقل، سمع منه يحيى بن معين وغيره. وله من التصانيف: الغريب المصنف، غريب القرآن، غريب الحديث، معانى القرآن، المقصور والممدود، القراءات، المذكر والمؤث، الأمثال السائرة، وغير ذلك. مات بمكة سنة ثلاث - أو أربع - وعشرين ومائتين عن سبع وستين سنة، وقيل: سنة ثلاثين.
ينظر: بغية الوعاة (٢/٢٥٣ - ٢٥٤)

(٢) لعله عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموى القرشى، أبو حفص: الخليفة الصالح، والملك العادل، وربما قيل له خامس الخلفاء الراشدين تشبيهاً له بهم. وهو من ملوك الدولة المروانية الأموية بالشام. ولد ونشأ بالمدينة، وولى إمارتها للوليد. ثم استوزره سليمان بن عبد الملك بالشام. وولى الخلافة بعهد من سليمان سنة ٩٩هـ، فبوع فى مسجد دمشق. وسكن الناس فى أيامه، فمنع سب على بن أبى طالب (وكان من تقدمه من الأمويين يسبونه على المنابر) ولم تطل مدته، قيل: دس له السم وهو بدير سمعان من أرض المعرة، فتوفى به. ومدة خلافته ستان ونصف. وأخباره فى عدله وحسن سياسته كثيرة. وكان يدعى: «أشج بن أمية»، رمحته دابة وهو غلام فشجته. وقيل فى صفته: «كان نحيف الجسم، غائر العينين، بجبهته أثر الشجة، وخطه الشيب، أبيض، رقيق الوجه مليحاً». وفى كتاب الإسلام والحضارة العربية: «كانت طريقته فى إدارة ولايته إطلاق الحرية للعامل، لا يشاور الخليفة إلا فى أهم المهمات مما يشكل عليه أمره». توفي عام ١٠١هـ.
ينظر: الأعلام (٥/٥٠)

قال أبو بكر^(١) محمد بن السرى: الاختيار عندى: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾، والحجة فى ذلك: أن المَلِكَ والمُلْكَ يجمعهما معنى واحد، ويرجعان إلى أصل؛ وهو الربط والشد، كما قالوا: ملكت العجيين، أى: شدته. وقال الشاعر: [من الطويل]
 مَلَكْتُ بِهَا كَفَى فَأَنْهَزْتُ فَتَقَهَا يَرَى قَائِمٌ مِنْ دُونِهَا مَا وَرَاءَهَا^(٢)
 يصف طعنة؛ يقول: شدت بها كفى. والإملاك - من هذا - إنما هو رباط الرجل بالمرأة، وكلام العرب بعضه مأخوذ من بعض؛ فقد يكون الأصل واحدًا ثم يخالف بالأبنية، فيلزم كل بناء ضربًا من ذلك الجنس.
 مثال ذلك: العَدْلُ؛ يشتق منه: العِدْلُ والعَدِيلُ، فالعِدْلُ: ما كان متاعًا. والعديل: الإنسان، والأصل إنما هو العَدْلُ.

وكذلك^(٣): مَلِكٌ، ومَالِكٌ؛ فالْمَلِكُ الذى يملك الكثير من الأشياء، ويشارك غيره من الناس، بأنه يشاركه فى ملكه بالحكم عليه فيه، وأنه لا يتصرف فيه إلا بما يطلقه له المَلِكُ، ويسوسه به، ويجتمع مع ذلك أن المَلِكُ يملك على الناس أمورهم فى أنفسهم، وجميع متصرفاتهم، فلا يستحق اسم المَلِكِ حتى يجمع له مَلِكٌ هذا كله، فكل مَلِكٌ مالك، وليس كلُّ مالكٍ ملكًا.
 وأما قوله - عز وجل -: ﴿مَلِكٌ أَلْمَلِكِ﴾ [آل عمران: ٢٦]: فَإِنَّ اللَّهَ - عز وجل -

(١) فى أ: قال أبو على قال أبو بكر.

(٢) البيت لقيس بن الخطيم، وهو شاعر فارسى أنصارى، مات كافرًا. قال ابن حجر (فى الإصابة): قيس بن الخطيم الأنصارى، ذكره على بن سعد العسكرى فى الصحابة، وهو وهم فقد ذكر أهل المغازى أنه قدم مكة فدعاه النبى ﷺ إلى الإسلام وتلا عليه القرآن فقال: إني لأسمع كلامًا عجيبًا، فدعنى أنظر فى أمرى هذه السنة ثم أعود إليك. فمات قبل الحول. وهذا هو الشاعر المشهور، وهو من الأوس، وله فى وقعة بعثت التى كانت بين الأوس والخزرج قبل الهجرة أشعار كثيرة. انتهى.

ينظر: الخزانة (٣٤/٧ - ٣٥)، والبيت فى ديوانه ص (٤٦) (٨)، الحيوان (١٤٣/٦)، المعانى الكبير (٩٧٨ و ٩٨٣ و ١٠٦٢ و ١٠٨٠)، تأويل مشكل القرآن (١٣٢)، المؤلف والمختلف (١١٢)، الموشح (٧٩)، المختار من شعر بشر (٩١)، السمط (٨٩٥)، لباب الآداب (١٨٤)، عيار الشعر (٤٧)، التشبيهات (١٥٨)، ديوان المعانى (٥١/٢)، شرح العكبى (٣٧٩/١)، المثل السائر (٤٥٤)، الجامع الكبير فى صناعة المنظوم من الكلام والمشور (٢٢٩)، المخصص (١٥٧/١٧)، الصحاح واللسان والتاج (نهر) و (ملك).

(٣) فى أ: فكذلك.

يملك ملوك الدنيا، وما ملكوا، وإنما تأويل ذلك: أنه يملك مُلك الدنيا، فيؤتى الملك من يشاء.

فأما «يوم الدين» فليس إلا ملكه، وهو ملك الملوك - جلَّ وعزَّ - يملكهم كلهم، وقد يستعمل هذا في الناس؛ فيقال: فلان مَلِكُ الملوك وأمير الأمراء، يراد بذلك: أن من دونه ملوكًا وأمرًا؛ فيقال: ملك الملوك، وأمير الأمراء، ولا يقال: مَلِكُ المُلُكِ، ولا أمير الإمارة؛ لأنَّ أميرًا وملكًا صفة غير جارية على فِعْلٍ؛ فلا معنى لإضافتها إلى المصدر، وأما^(١) إضافة «ملك» إلى الزمان فكما يقال: مَلِكُ عام كذا، وملوكُ سنتي كذا، وملوكُ الدهر الأول، وملكُ زمانه، وسيدُ زمانه، وهو في المدح أبلغ.

والآية إنما نزلت بالثناء والمدح لله - تعالى - والصفة له، ألا ترى قوله [تعالى]^(٢): ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١ - ٢]؟ فالربوبية والملك متشابهان.

قال: وللمختار لـ «مالك» أن يقول: قرأت: ﴿مَلِكٍ﴾ لأنَّ المعنى: يملك يوم الدين، وهو يوم الجزاء، ولا يملك ذلك اليومَ أن يأتي به ولا سائر الأيام غيرُ الله [سبحانه]^(٣)، وهذا ما لا يشاركه فيه مخلوق في لفظ ولا معنى.

فيقال: هذا الذي قلت حسن، ولولا هذا المعنى وما يؤيده ما جازت القراءة به، ولا بدَّ للمعاني من أن تتقارب، والمُلُكُ في ذلك اليوم - أيضًا - لا يكون إلا لله [تعالى]^(٤)، فهو متفرد^(٥) بهذا الوصف.

ويقوى ذلك قوله: ﴿لَمِنَ الْمُلُكِ الْيَوْمِ﴾ [غافر: ١٦].

وقوله: ﴿وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٩].

فإن احتجَّ المختار لـ «مالك» بما زوى من أنَّ أوَّلَ من قرأ: ﴿ملك﴾ مروان بن الحكم^(٦)، احتجَّ عليه من الأخبار بما يبطل ذلك، ولعل القائل لذلك [أراد]^(٧):

(١) في ب: فأما.

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

(٥) في ب: متفرد.

(٦) تقدم.

(٧) سقط في أ.

[أَنَّ^(١) أول من قرأ في ذلك العصر، أو من صَرَّبِه؛ لَأَنَّ القراءة بذلك أعرَضُ وأوسَعُ من ذلك بحسب ما انتهى إلينا. انتهت الحكاية عن أبي بكر.

قال أبو علي، الحسنُ بن أحمد بن عبد الغفَّار -رضى الله عنه-: قال أبو الحسن الأَخفش^(٢) فيما روى محمد بن العباس^(٣) عن عمه عنه: يقال: مَلِكٌ بَيْنَ المَلِكِ، الميم مضمومة. وتقول: مالك بَيْنَ المَلِكِ والمَلِكِ، بفتح الميم وكسرها. وزعموا أن ضَمَّ الميم لغة في هذا المعنى.

وروى بعض رواة البغداديين: يقال: طَالَتْ مَمْلَكَتُهُمُ النَّاسَ، وَمَمْلِكَتُهُمْ، وطال ملكه، وملكه؛ إذا طال رِقَّةُ. وأعطاني من ملكه، وملكه، وهو ما يقدر عليه. ولى في هذا الوادي مُلْكٌ، ومَلِكٌ، ومِلِكٌ.

ويقال: نحن عبيد مَمْلَكَة، ولسنا بعبِيدِ قن؛ أى: سُبِينا، لم نُملِكْ في الأصل^(٤).

(١) سقط في ب.

(٢) سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأَخفش الأوسط وهو أحد الأَخفش الثلاثة المشهورين، كان مولى بنى مجاشع بن دارم من أهل بلخ. سكن البصرة، وكان أجلع لا تنطبق شفتاه على لسانه. قرأ النحو على سيبويه، وكان أسنَّ منه، ولم يأخذ عن الخليل، وكان معتزليًا، حدَّث عن الكلبيِّ والتخميِّ وهشام بن عروة، وروى عنه أبو حاتم السَّجستاني، ودخل بغداد وأقام بها مَدَّة، وروى وصتف بها. وقال المبرِّد: أحفظ من أخذ عن سيبويه الأَخفش، ثم الناسي، ثم قطرب. قال: وكان الأَخفش أعلم النَّاس بالكلام، وأحذقهم بالجدل. صنف: الأوساط في النحو، معاني القرآن، المقاييس في النحو، الاشتقاق، المسائل، الكبير الصغير، العروض، القوافي، الأصوات، وغير ذلك. ومات سنة عشر - وقيل: سنة خمس عشرة، وقيل إحدى وعشرين - وماتين.

ينظر: بغية الوعاة (١/ ٥٩٠ - ٥٩١)

(٣) محمد بن العباس بن محمد بن أبي محمد بن يحيى اليزيدي أبو عبد الله، قال ابن خَلِّكان: كان إمامًا في النحو والأدب، ونقل النوادر وأخبار العرب، حدَّث عن عمِّه عبيد الله، وعن أبي الفضل الرياشي وثعلب وغيرهم. وقال الخطيب: كان راويةً للأخبار والآداب، مصدِّقًا في حديثه، روى عنه أبو بكر الصُّولي في آخرين. واستدعى في آخر عمره لتعليم أولاد المقتدر، فلزمهم. وله من الكتب: مختصر النحو، الخيل، مناقب ابن العباس، أخبار اليزيديين، كما في ابن خَلِّكان. مات في جمادى الآخرة سنة عشر وثلاثمائة. وقال المرزبانى: سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة. وقال غيره: في جمادى الأولى سنة عشر، عن اثنتين وثمانين وثلاثة أشهر.

ينظر: بغية الوعاة (١/ ١٢٤).

(٤) حول هذه المعاني يقول ابن منظور:

وقال أبو عثمان^(١): شهدنا إملاك فلان، ومَلِكُه، ولا يقال: ملاكُه.

وقال غيره: [من الطويل]

مَلَكْتُ بِهَا كَفَى^(٢)

أى: شددت.

وملكت العجين، أى: شددت عَجْنَه.

قال أبو على: وإملاك المرأة إنما هو العقد عليها.

وقيل: إملاك؛ كما قيل: عُقْدَةُ النكاح. والمِلْكُ للشئ: اختصاص من المالك

به، وخروجه عن أن يكون مباحًا لغيره، ومعنى الإباحة فى الشئ كالاتساع فيه،

وخلاف الحصر له، والقصر على شئ؛ ألا تراهم قالوا: بَاحُ السُّرِّ، وباحة الدار؟

والمملوك: العبد. ويقال: هو عبد مملَكة ومملَكة ومملِكة (الأخيرة عن ابن الأعرابي):

إذا ملك ولم يملك أبواه. وفى التهذيب: الذى سبى ولم يملك أبواه. ابن سيده: ونحن

عبيد مملَكة لا قَنَ، أى: أننا سبينَا ولم نملك قبل. ويقال: هم عبيد مملَكة، وهو أن يغلب

عليهم ويستعبدوا وهم أحرار. والعبد القن: الذى ملك هو وأبواه، ويقال: القن المشتري.

وفى الحديث: أن الأشعث بن قيس خاصم أهل نجران إلى عمر فى رقابهم، وكان قد

استعبدهم فى الجاهلية، فلما أسلموا أبوا عليه، فقالوا: يا أمير المؤمنين إنا إنما كنا عبيد

مملَكة، ولم نكن عبيد قَنَ، المملَكة - بضم اللام وفتحها - أن يغلب عليهم فيستعبدهم،

وهم فى الأصل أحرار. وقال: مملكتهم الناس ومملكتهم إياهم: أى ملكهم إياهم،

الأخيرة نادرة؛ لأن "مفعلاً" ومفعلة قلما يكونان مصدرًا. وطال ملكه ومُلِكُه ومَلِكُه

ومَلِكْتُه (عن اللحياني): أى رَقَه. ويقال: إنه حسن المِلَكة والمِلْكَ (عنه أيضًا). وأقر

بالمِلَكة والمَلُوكَة: أى الملك. وفى الحديث: لا يدخل الجنة سبيء المملَكة، متحرك،

أى: الذى يسىء صحبة المماليك. ويقال: فلان حسن المملَكة: إذا كان حسن الصنع

إلى ممالِكِه. وفى الحديث: «حسن الملكة نماء»، هو من ذلك.

ينظر: لسان العرب (ملك).

(١) بكر بن محمد بن بقرية - وقيل: ابن عدى - ابن حبيب، الإمام أبو عثمان المازنى، مازن بنى

شيبان، ابن ذهل - وقيل: مولى بنى سدوس. نزل فى بنى مازن فنسب إليهم، وهو بصرى

روى عن أبى عبيدة والأصمعى وأبى زيد، وعنه المبرد والفضل بن محمد اليزيدى وجماعة.

وكان إمامًا فى العربية متسَعًا فى الرواية، يقول بالإرجاء، وكان لا يناظره أحد إلا قطعته

لقدرته على الكلام، وقد ناظر الأَخْفَش فى أشياء كثيرة فقطعه، وقال المبرد: لم يكن بعد

سبويه أعلم بالنحو من أبى عثمان. مات فى سنة تسع - أو ثمان - وأربعين ومائتين، كذا

قال الخطيب البغدادى، وقال غيره: سنة ثلاثين.

ينظر: بغية الوعاة (١/٤٦٣ - ٤٦٦).

(٢) تقدم.

وقال أوس بن حجر^(١): [من الطويل]

فَمَلَّكَ بِاللَّيْطِ الَّذِي تَحْتَ قَشْرِهَا كَغِرْقِي بَيِّضِ كَنَّهُ الْقَيْضُ مِنْ عَلٍ^(٢)
مَلَّكَ أَى: شَدَّدَ؛ أَى: تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الْقَشْرِ عَلَى قَلْبِهَا تَمَالِكُ^(٣) بِهِ. وَيُكْنَى؛ لِثَلَا
يبدو قلب القوس فتشقق.

قال [أبو على]^(٤): وينبغي أن يكون موضع «الذى»: نصبًا؛ بأنه مفعول به ل
«مَلَّكَ»، ولا يكون جرًّا على أنه وصف لـ «الليط» لأن «الليط» فوق القلب، ليس
تحتة، والمعنى: فَمَلَّكَ بالقشر الذى فوق القلب الذى تحت القشر^(٥)؛ ليصون القشر
القلب فلا ينشق؛ ألا ترى أنهم قالوا: إذا لم يكن عليها القشر صنعوها عَقَبَةً.
قال أبو على: فكأن العَقَبَ يصون القلب كما يصونها بترك القشر عليه، ويدل
على ذلك تشبيهه بالقيض والغرقى.

قال [أبو على]^(٦): وأما ما حكاه أبو بكر عن بعض من اختار القراءة بـ«ملك» من
أن الله - سبحانه - قد وصف نفسه بأنه مالك كل شيء بقوله: ﴿رَبِّ
الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] فلا فائدة في تكرير ذكر ما قد مضى؛ فإنه لا يرجح قراءة
ملك على مالك؛ لأن في التنزيل أشياء على هذه الصورة قد تقدّمها العام، وذكر بعد
العام الخاص؛ كقوله - عز وجل -: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، ثم قال:
﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾^(٧) [العلق: ٢]، فالذى: وَصَفَ للمضاف إليه دون الأول

(١) أوس بن حجر بن مالك التميمي، أبو شريح: شاعر تميم في الجاهلية، أو من كبار شعرائها.
في نسبه اختلاف بعد أبيه حجر. وهو زوج أم زهير بن أبي سلمى. كان كثير الأسفار، وأكثر
إقامته عند عمرو بن هند، في الحيرة. عمّر طويلاً، ولم يدرك الإسلام. في شعره حكمة
ورقة، وكانت تميم تقدمه على سائر شعراء العرب. وكان غزلاً مفرماً بالنساء. وهو صاحب
الآبيات المشهورة التي أولها:

أيتها النفس أجملى جزعا

له ديوان شعر - توفي نحو سنة ٢ قبل الهجرة.

ينظر: الأعلام (٣١/٢).

(٢) البيت في ديوانه ص ٩٧، اللسان (ملك) والمخصص (١٠٣/٢) التاج (قيض، لوط) تهذيب
اللغة (٢٧١/١٠) وبلا نسبة في ديوان الأدب (٥٣/٣).

(٣) في ب: يتمالك.

(٤) سقط في أ.

(٥) في ب: القشرة.

(٦) سقط في أ.

(٧) سقط في أ.

المضاف؛ لأنه كقوله: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤] ثم حُصَّ ذكر الإنسان تنبيهاً على تأمل ما فيه من إتقان الصنعة، ووجوه الحكمة؛ كما قال: ﴿وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١]، وقال: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ٢]. وكقوله: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] بعد قوله: -عز وجل-: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] والغيب يعُمُّ الآخرة، وغيرها، فحُصِّوا بالمدح بعلم ذلك والتيقن له؛ تفضيلاً لهم على الكفار المنكرين لها، في قولهم: ﴿لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [سبأ: ٣].

وكقولهم^(١): ﴿مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نُنظَّرُ إِلَّا نَعْلَمُ﴾ [الجاثية: ٣٢].

وكقولهم: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤].

وكذلك قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] «الرحمن» أبلغ من «الرحيم» بدلالة أنه لا يوصف به إلا الله عز وجل. وذكر «الرحيم» بعده لتخصيص المسلمين به في قوله -عز وجل-: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣].

فكما ذكرت هذه الأمور الخاصة بعد الأشياء العامة لها ولغيرها، كذلك يكون قوله: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، فيمن قرأها بالآلف بعد قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

ومما يشهد لمن قرأ: ﴿مَلِكِ﴾ من التنزيل قوله -تعالى-: ﴿وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٩]؛ لأن قولك: «الأمر له»، و«هو مالك الأمر» بمعنى.

ألا ترى أن لام الجرم معناها: المَلِكُ والاستحقاق.

وكذلك قوله -عز وجل-: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ سَيِّئًا﴾ [الانفطار: ١٩] يقوى ذلك.

والتقدير: مالك يوم الدين من الأحكام ما لا تملكه نفس لنفس. ففي هذا دلالة وتقوية لقراءة من قرأ: ﴿مَلِكِ﴾. وإن كان قوله: ﴿لمن الملك اليوم﴾ [غافر: ٦٦] أوضح دلالة على قراءة من قرأ: ﴿مَلِكِ﴾، من حيث كان اسم الفاعل من المَلِكِ: المَلِكِ.

(١) في أ: كقوله.

فإذا قال: المُلْكُ له ذلك اليوم، كان بمنزلة: هو مَلِكٌ ذلك اليوم. هذا مع قوله: ﴿فَتَعَلَى اللَّهِ الْمَلِكُ الْحَقُّ﴾ [طه: ١١٤]، و: ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾ [الحشر: ٢٣]، و: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ [الناس: ٢].

واعلم أن الإضافة إلى «يوم الدين» في كلتا القراءتين من باب: [من الرجز] يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ^(١)

أُتِيعَ فِي الظرفِ فَنُصِبَ نَصْبَ المفعولِ بهِ، ثم وقعت الإضافة إليه على هذا الحدِّ، وليس إضافة اسم الفاعل ههنا إلى اليوم كإضافة المصدر إلى الساعة في قوله: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٨٥]؛ لأن الساعة مفعول بها على الحقيقة؛ وليس على أن يُجْعَلَ الظرف مفعولاً [به]^(٢) على السعة.

ألا ترى أن الظرف إذا جُعِلَ مفعولاً على السعة فمعناه -متَّسَعًا فيه-: معنى الظرف؟ فلو جعلته ظرفاً لكان المعنى: يعلم في الساعة، فلم يكن بالسهل؛ لأنَّ القديم - سبحانه - يعلم في كل وقت، فإنَّما معنى يعلم الساعة: يعرفها، وهي حق، وليس الأمر على ما الكفار عليه من إنكارها وردّها.

(١) الرجز بلا نسبة في خزنة الأدب (٣/١٠٨، ٤/٢٣٤، ٢٣٥، ٢٥١، ٦/٥٣٤)، والدرر (٣/٩٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص(٦٥٥)، وشرح المفصل (٢/٤٥)، والكتاب (١/١٧٥، ١٧٧، ١٩٣)، والمحتسب (٢/٢٩٥)، وجمع الهوامع (١/٢٠٣).
واعلم أنَّ صاحب الكشاف قال: في ﴿مالك يوم الدين﴾ معنى الإضافة على الظرفية - بعد أن قال: إنَّ «يوم الدين» أضيف إليه «مالك» على الاتساع - فظاهره التناهي بينهما؛ لأنَّ الإضافة على الاتساع لفظية، وكون المعنى على الظرفية يقتضى أنَّ الإضافة معنوية. فدفعه السيد بقوله: يعني أنَّ الظرف - وإن قطع في الصورة عن تقدير في، وأوقع موقع المفعول به - إلا أنَّ المعنى المقصود الذي سيق الكلام لأجله، على الظرفية، لأنَّ كونه مالكاً ليوم الدين كناية عن كونه مالكاً فيه للأمر كله؛ فإنَّ تملك الزمان كتملك المكان يستلزم تملك جميع ما فيه. انتهى. وإضافة الوصف إلى الظرف المذكور، من قبيل المجاز اللغوي عند السيد، ومن باب المجاز الحكمي عند التفتازاني.

ورده السيد بقوله: «ومن قال: الإضافة في ﴿مالك يوم الدين﴾ مجاز حكمي، ثم زعم أن المفعول به محذوف عام يشهد لعمومه الحذف بلا قرينة - ورد عليه أن مثل هذا المحذوف مقدر في حكم الملفوظ، فلا مجاز حكمياً كما في: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾، إذ كان الأهل مقدراً». انتهى.

ينظر: خزنة الأدب (٣/١١٠).

(٢) سقط في أ.

وإذا كان كذلك فمن نصب: ﴿وَقِيلَهُ يُرَبُّ﴾ [الزخرف: ٨٨] جاز أن يكون حاملاً له على المعنى، وموضع الساعة؛ لأن الاسم منصوب في المعنى بأنه مفعول به.

وكذلك قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ وَيَسْأَلُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ [لقمان: ٣٤]، وهذا كقوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾ [البقرة: ٦٥] وإذا كان كذلك، فالظرف في قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا عَلِمَهَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٨٧] و: ﴿إِنَّمَا عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي﴾ [الأعراف: ١٨٧] لا يكون متعلقاً بمحذوف إلا أن تجعله في موضع حال.

ومما يمكن أن يكون انتصابه على أنه مفعول به على الاتساع وكان في الأصل ظرفاً- قوله [عز وجل] (١): ﴿أَيَّامًا﴾ في قوله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ. أَيَّامًا مَمْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ١٨٣-١٨٤] فالعامل في الأيام: ﴿كُتِبَ﴾، تقديره: كتب عليكم الصيام أياماً معدودات. أي: في أيام (٢).

وإن شئت اتسعت فنصبته نصب المفعول به فتقول على هذا: يا مكتوب أيام عليه، ولا يستقيم أن ينتصب «أيام» بالصيام على أن يكون المعنى: كتب عليكم الصيام في أيام؛ لأن ذلك - وإن كان مستقيماً في المعنى - فهو في اللفظ ليس كذلك. ألا ترى أنك إن حملته على ذلك فصلت بين الصلة والموصول بالأجنبي منهما؟ وذلك أن «أياماً» تصير من صلة الصيام، وقد فصلت بينهما بمصدر: «كتب»؛ لأن التقدير: كتب عليكم الصيام كتابةً مثل كتابته على من كان قبلكم، فالكاف في ﴿كَمَا﴾ متعلقة بـ «كتب»، وقد فصلت بها بين المصدر وصلته، وليست من واحد منهما.

فإن قلت: أضمّر ﴿الصِّيَامُ﴾ لتقدّم ذكر المتقدم عليه؛ كأنه: صيامٌ أيّاماً، فإن ذلك لا يستقيم؛ لأنك لا تحذف بعض الاسم؛ ألا ترى أنه قد قال (٣) في قوله: [من

(١) سقط في ب.

(٢) نرى أن المصنف قد جانبه الصواب في هذا الرأي، وأن الصحيح هو ما ذكره أبو حيان من تخطئة المصنف، وأن الصواب هو كون «أياماً» ظرفاً متعلقاً بمحذوف يدل عليه سياق الآية قبله، تقديره «صوموا». والله أعلم.

وزاد في أ: معدودات.

(٣) القائل المقصود ههنا هو سيبويه، ونص عبارته:

[الوافر]

... .. لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ^(١)
 إنه لا يكون على: إلا أن يكون الفرقدان؛ لحذفك الموصول، فكذلك الآية.
 فأما قوله -عز وجل-: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] فإنه يكون
 على: أشهر الحج أشهر معلومات؛ ليكون الثاني الأول في المعنى.
 ومعنى «معلومات»: أى أشهر مؤقتة معينة لا يجوز فيها ما كان يفعله أهل
 الجاهلية من التبديل بالتقديم والتأخير للذين كان يفعله النسأة الذين أنزل فيهم:
 ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحْلُونَ عَامًا﴾ إلى قوله:
 ﴿فِيحْلُوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٣٧].

أو يكون: الحج حج أشهر معلومات، أى: لا حج إلا فى هذه الأشهر،
 ولا يجوز فى غيرها، ولا يجزئ كما كان أهل الجاهلية يستجيزونه فى غيرها من
 الأشهر. فالأشهر على هذا متسع فيها، مُخْرَجَةٌ عن الظروف، والمعنى على ذلك.

= وقال عمرو بن معدى كرب:

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان
 كأنه قال: وكل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه، إذا وصفت به "كلا"، كما قال الشماخ:
 وكل خليل غير هاضم نفسه لوصل خليل صارم أو معارز
 ولا يجوز [رفع زيد] على "إلا أن يكون"؛ لأنك لا تضم الاسم الذى هذا من تمامه؛
 لأن «أن» يكون اسمًا.

ينظر: الكتاب (٢/ ٣٣٤-٣٣٥).

(١) عجز بيت وصدرة:

وكل أخ مفارقه أخوه
 وهو لعمرو بن معد يكرب فى ديوانه ص (١٧٨)، والكتاب (٢/ ٢٣٤)، ولسان العرب
 (ألا)، والممتع فى التصريف (١/ ٥١)، ولحضرى بن عامر فى تذكرة النحاة ص (٩٠)،
 وحماسة البحترى ص (١٥١)، والحماسة البصرية (٢/ ٤١٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢/
 ٤٦)، والمؤتلف والمختلف ص (٨٥)، و لعمرو أو لحضرى فى خزنة الأدب (٣/
 ٤٢١)، والدرر (٣/ ١٧٠)، وشرح شواهد المغنى (١/ ٢١٦)، وبلا نسبة فى الأشباه
 والنظائر (٨/ ١٨٠)، وأمالي المرتضى (٢/ ٨٨)، والإنصاف (١/ ٢٦٨)، والجنى الدانى
 ص (٥١٩)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٢١، ٣٢٢)، ووصف المبانى ص (٩٢)، وشرح
 الأشمونى (١/ ٢٣٤)، وشرح المفصل (٢/ ٨٩)، والعقد الفريد (٣/ ١٠٧، ١٣٣)،
 وفصل المقال ص (٢٥٧)، ومغنى اللبيب (١/ ٧٢)، والمقتضب (٤/ ٤٠٩)، وهمع
 الهوامع (١/ ٢٢٩).

ألا ترى أن الحجج في الأشهر كما أن الموعد في قوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾ [طه: ٥٩] في اليوم، إلا أنه أتسع فيه فجعل الأول لما كان فيه، كما فعل ذلك في قوله ﴿يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾ [طه: ٥٩].؟

وإن قلت: موعدكم موعد يوم الزينة، فقد أخرجته - أيضًا - على هذا التقدير عن أن يكون ظرفًا؛ لأنك قد أضفت إليه، والإضافة إليه تخرجه عن أن يكون ظرفًا، كما أن رفعه كذلك.

ويدللك على تأكد خروجه عن الظرف عطفك عليه ما لا يكون ظرفًا، وهو قوله: ﴿وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحَى﴾ [طه: ٥٩]، ولو نصبت اليوم على أنه ظرف وأضمرت مبتدأ يكون قوله: ﴿وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحَى﴾ خبرًا له كأنه قال: وموعدكم أن يحشر الناس ضحى، لكان ذلك مستقيمًا في قياس العربية.

وقد يجوز أن تجعل الحجج: الأشهر على الاتساع؛ لكونه فيها وكثرته من الفاعلين له، كما جعلتها الخنساء: الإقبال والإدبار لكثرتها منها.

وكما قال: [من الطويل]

لَعَمْرِي وَمَا دَهْرِي بِتَأْيِينِ هَالِكٍ وَلَا جَزَعٍ مِمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعًا^(١)
ألا ترى أنه جعل دهره الجزع.

فإن قلت: إن ذات الإقبال والإدبار فاعلة في المعنى، وليس الأشهر كذلك إنما هي مفعول فيها؛ فإن الأشهر بمنزلة الدهر، في قوله: «ولا جزع» أي: وما دهرى بجزع، فكما أجاز سيويه ذلك في الدهر، فكذلك يجوز في الأشهر في الآية، وإذا جاز ذلك في الفاعل جاز في المفعول به، وفي الظرف، إذا جعل في الاتساع مفعولًا به.

(١) البيت لمتعم بن نويرة في ديوانه ص(١٠٦)، وإنباه الرواة (٢٨٧/١)، وجمهرة اللغة ص (١٠٨٦)، وخرزاة الأدب (٢٧/٢)، وشرح شواهد المغنى (٥٦٦/٢)، والكتاب (١/٣٣٧)، ولسان العرب (دهر)، (أبن).

وأبوه: نويرة بن جمرة - بالجيم - ابن شداد بن عبيد بن ثعلبة بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مائة بن تميم. وكان متعم من الصحابة رضى الله عنهم. وأخوه مالك يقال له: «فارس ذى الخمار» - بكسر الخاء المعجمة - وذو الخمار: فرسه. قال ابن السيد في شرح كامل المبرد: قولهم: فتى ولا كمالك! هو مالك بن نويرة سيد بنى ربوع قتله خالد بن الوليد.

ينظر: الخزانة (٢٤/٢).

ألا ترى أن المصدر لما أضيف إلى الفاعل أضيف إلى المفعول به -أيضاً- في [نحو قوله] (١): ﴿مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] وبنى الفعل للمفعول به كما بنى للفاعل، واختص المفعول به بأبنية قصرت عليه، نحو: وُضِعَ في تجارته، كما كان للفاعل أفعال لا تتعدى إلى المفعول به، فكذلك إذا اتسع في هذا النحو في الفاعل يُتَّسَعُ في المفعول به، وما أجرى مجراه من الظروف؟.

فأما قوله: ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾ [الأنعام: ١٢٤] فالقول في العامل في: ﴿حَيْثُ﴾ أنه لا يخلو من أن يكون ﴿أَعْلَمُ﴾ هذه المذكورة أو غيرها. وإن عمل ﴿أَعْلَمُ﴾ فيه فلا يخلو من أن يكون ظرفاً، أو غير ظرف؛ فلا يجوز أن يكون العامل فيه ﴿أَعْلَمُ﴾، على حسب ما عمل «أحوج» في «ساعة» في قوله: [من الطويل] فَإِنَّا وَجَدْنَا الْعِرْضَ أَحْوَجَ سَاعَةً

(١) سقط في ب.

(٢) صدر بيت وعجزه:

..... إلى الصون من ربط يمان مسهم
وهو من قصيدة طويلة جداً لأوس بن حجر، وقبله:

ومستعجب مما يرى من أناتنا
فإننا وجدنا العرض ...
أرى حرب أقوام تدق وحرينا
ترى الأرض منا بالفضاء مريضة
معضلة منا بجمع عرمرم

وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص (١٢١)، وخزانة الأدب (٢٦٣/٨، ٢٦٤)، وشرح شواهد الإيضاح ص (١٦٧، ٣٥٣)، وشرح المفصل (٦١/٢)، ولسان العرب (سهم)، (صون)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص (١١٣)، وخزانة الأدب (٢٥٦/٨)، وشرح شذور الذهب ص (٥٣١)، وشرح المفصل (١٠٤/٦).

«أحوج»: اسم يراد به التفضيل، وهو مفعول ثانٍ لـ «وجدنا»، وساعة منصوب بـ: أحوج وإلى الصون متعلق به أيضاً، وكذلك «من ربط». وجاز أن يتعلق حرفا الجر بأفعل لأن معناه مختلف، و«من» هي التي يقتضيها أفعل. والأقوى أن يقدم «من» على «إلى»، لأن تعلق من بـ: أفعل يوجب معنى في أفعل وهو التخصيص، فإذا فصلت بينهما ضعفت علاقته به، ومع هذا فهو جائز ورد القرآن به. قال تعالى: ﴿ونحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾ [ق: ١٦]، وقال تعالى: ﴿ونحن أقرب إليه منكم﴾ [الواقعة: ٨٥]. وهو أكثر من أن أحصيه. وإنما ذكره أبو علي؛ ليبين لك أن عمل «أحوج» في ساعة ليس على حد عمله في من التي للمفاضلة، كما أن قوله: بـ: الأكثر منهم لا يتعلق من بالأكثر على هذا الحد، بل على حد تعلق ساعة بأحوج. وأما إلى، ومن ربط، فيتعلقان بأحوج لا محالة.

فإن قيل: لم لا تعلق ساعة بـ: «وجدنا»؟ قيل: يمتنع من وجهين:

لأنَّ المعنى يصير: أعلم في هذا الموضع أو هذا الوقت، ولا يوصف الله - عز وجل - بأنه أعلم في مواضع أو أوقات، كما تقول: زيد أعلم في مكان كذا منه في مكان كذا، أو زمان كذا، فإذا كان كذلك لم يجوز أن يكون العامل ﴿أَعْلَمُ﴾ هذه، وإذا لم يجوز أن يكون إياه كان فعلاً يدلُّ عليه ﴿أَعْلَمُ﴾، وإذا لم يجوز أن يكون ﴿حَيْثُ﴾ ظرفاً لما ذكرناه، كان اسماً، وكان انتصابه انتصاب المفعول به على الاتساع كما يكون ذلك في: كم [ومتى] (١) ونحوهما (٢)، ويقوى ذلك دخول الجار عليها.

وقد حكى بعض البصريين فيها الإعراب، وكان الأصل: الله أعلم بمواضع رسالاته، ثم حذف الحرف؛ كما قال: ﴿أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [النحل: ١٢٥] وفي موضع آخر: ﴿أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ﴾ [الأنعام: ١١٧] ف«من يضل» معمول فعل مضمّر دلَّ عليه ﴿أَعْلَمُ﴾، ولا يجوز أن يكون معمول ﴿أَعْلَمُ﴾، لأن المعاني لا تعمل في مواضع الاستفهام ونحوه، إنما تعمل فيها الأفعال التي تُلغى، فتعلّق كما تلغى. ومثل ذلك - في أنه لا يكون إلا محمولاً على فعلٍ - ما أنشده أبو زيد (٣): [من

الطويل]

... .. وأضربَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَائِيسَا (٤)

= أحدهما: أن المعنى ليس على هذا، بل المعنى على شدة حاجة العرض إلى الصون في أى ساعة كانت. والثاني: أنك لو نصبتها بـ «وجدنا» لفصلت بها بين أحوج وما يتعلّق به وهو أجنبي، فلم يجوز. انتهى من خزنة الأدب بتصرف يسير. ينظر: الخزنة (٢٦٣/٨ - ٢٦٤).

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: ونحوها.

(٣) سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد بن النعمان بن مالك بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج أبو زيد الأنصاري الإمام المشهور. كان إماماً نحويّاً، صاحب تصانيف أدبية ولغوية، وغلّبت عليه اللّغة والنوادر والغريب، روى عن أبي عمرو بن العلاء ورؤبة بن العجاج وعمرو بن عبيد وأبي حاتم السجستاني وأبي عبيد القاسم بن سلام وعمرو بن شبة، وطائفة. وروى له أبو داود والترمذي. وجدّه ثابت، شهد أحدًا والمشاهد بعدها، وهو أحد الستة الذين جمعوا القرآن في عهد رسول الله ﷺ. قال السيرافي: كان أبو زيد يقول: كلما قال سيويه: «أخبرني الثقة»، فأنا أخبرته به. ومن تصانيف أبي زيد: لغات القرآن، التلث، المقتضب، الغرائز، التضارب، المكتوم، المنطق لغة. وغير ذلك. توفّي سنة خمس عشرة ومائتين: وقيل أربع عشرة، وقيل: ست عشرة عن ثلاث وتسعين سنة بالبصرة. ينظر: البغية (١/٥٨٢ - ٥٨٣).

(٤) عجز بيت من قصيدة للعباس بن مرداس الصحابي، قالها في الجاهلية قبل إسلامه ومطلعها: =

ف «القوانس» على مضمَر دون «أضرب» الظاهر^(١)؛ لأنَّ المعاني لا تعمل في المفعول به، وكان القياس ألا تعمل في الحال.

ولا يجوز أن يكون موضع ﴿مَنْ﴾ في قوله: ﴿أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ﴾ [الأنعام: ١١٧] جزءًا؛ لأنَّ أَفْعَلَ لا يضاف إلا إلى ما هو بعض له، وليس ربُّنا من المضلِّين عن سبيله، فيضاف إليهم، فإذا لم يجر أن يكون جزءًا، كان نصبًا؛ كالقوانس في البيت. وممَّا يستقيم أن يكون انتصابه انتصاب المفعول به [على السعة]^(٢) قوله عز وجل: ﴿وَاتَّبَعْتَهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُورِينَ﴾ [القصص: ٤٤٢]:

يحتمل أن يكون: وأتبعناهم في هذه الدنيا لعنة، ولعنة يوم القيامة؛ فحذف المصدر وأقام يومًا مقامه؛ فانتصب انتصاب المفعول به؛ كما أنه لو لم يحذف المصدر وأضيف إلى اليوم كان كذلك.

= لأسماء رسم أصبح اليوم دارسًا وأقفر إلا رحرحان فراكسا واختار منها أبو تمام في الحماسة أربعة أبيات، وهي:

فلم أر مثل الحقِّ حيًّا نصبًا
وأضرب منها بالسيف القوانسا
أكثر وأحمى للحقيقة منهم
صدر المذاكى والزجاج المداعسا
إذا ما حملنا حملةً نصبوا لنا
عليهم فما يرجعن إلا عوابسا
إذا الخيل جالت عن صريح نكرها
وهو في ديوانه ص(٦٩)، والأصمعيات ص(٢٠٥)، وحماسة البحترى ص(٤٨)،
وخزانة الأدب (٣١٩/٨، ٣٢١)، وشرح التصريح (٣٣٩/١)، وشرح ديوان الحماسة
للمرزوقي ص(٤٤١، ١٧٠٠)، ولسان العرب (قنس)، ونوادير أبي زيد ص(٥٩)، وبلا
نسبة في الأشباه والنظائر (٣٤٤/١، ٧٩/٤)، وأمالى ابن الحاجب (٤٦٠/١)، وخزانة
الأدب (١٠/٧)، وشرح الأشموني (٢٩١/١)، ومعنى اللبيب (٦١٨/٢).

قال ابن جنى (في إعراب الحماسة): القوانس منصوب عندنا بفعل مضمَر يدلّ عليه أضرب، أى ضربنا أو: نضرب القوانس. فلا يجوز أن يتأوله «أضرب» هذه في البيت؛ لأنَّ أفعال هذه للمبالغة تجرى مجرى فعل التعجب. وأنت لا تقول: ما أضرب زيدًا عمرًا حتى تقول لعمره؛ وذلك لضعف هذا الفعل وقلة تصرفه. فإن تجشمت: ما أضرب زيدًا عمرًا فإنما نصبت «عمرًا» بفعل آخر، على ما تقدّم. انتهى.

وقال ابن الحاجب (في أماليه على المفضل): «القوانس» منصوب بفعل مقدّر؛ كأنه سئل: عمّا يضربون؟ فقال: نضرب القوانس. انتهى.

ينظر: خزانة الأدب (٣١٩/٨، ٣٢١، ٣٢٢).

(١) أى: فانتصاب «القوانس» محمول على مضمَر دون «أضرب» الظاهر.

(٢) سقط في أ.

ويجوز فيه ثلاثة أضرب آخر:

أحدها: أن يكون محمولاً على موضع: ﴿فِي هَذِهِ الدُّنْيَا﴾ كما قال: [من

الطويل]

... .. إذا مَا تَلَّاقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا^(١)

ويشهد لذلك وللوجه الذي قبله قوله في أخرى: ﴿لَمِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾

[النور: ٢٣]، وقوله: ﴿وَأْتِيعُوا فِي هَذِهِ لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْسُ الرِّفْدُ الرَّفُودُ﴾ [هود:

٩٩] ويكون قوله: ﴿هُم مِّنَ الْمَقْبُوحِينَ﴾ جملة استغنى عن حرف العطف فيها

بالذكر الذي تضمنت [مما]^(٢) في الأولى؛ كما استغنى عنه بذلك في قوله: ﴿ثَلَاثَةٌ

رَأَيْهِنَّ كَبِهَتْ﴾ [الكهف: ٢٢]، ولو كانت [فيها]^(٣) الواو لكان ذلك حسناً، كما

قال -تعالى-: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَمَانِيَةٌ﴾ [الكهف: ٢٢].

ويجوز أن يكون العامل فيه ﴿من المقبوحين﴾؛ لأن فيه معنى فعل، وإن كان

الظرف متقدماً كما أجاز: أكل^(٤) يوم لك ثوب؟.

ويجوز أن يكون العامل فيه مضمراً، يدل عليه قوله: ﴿مِنَ الْمَقْبُوحِينَ﴾ كقوله:

﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢].

ومن ذلك قوله: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ﴾ [الأعراف: ٨] إن جعلت الظرف من صلة

المصدر جاز أن تنصبه نصب المفعول به، كقولك: الوزن الدراهم حق، ويكون

«الحق» على هذا خبر المبتدأ، وإن جعلت «يومئذ» خبر المصدر؛ لأن «الوزن»

حدث؛ فيكون ظرف الزمان خبراً عنه تعلق بمحذوف.

[و]^(٥) جاز أن ينتصب انتصاب الظروف دون المفعول به.

(١) عجز بيت، وصدرة:

ألا حى ندمانى عمير بن عامر

وهو لكعب بن جعيل في شرح أبيات سيويه (١/٣٥٤)، والكتاب (١/٦٨)، وبلا نسبة

في الإنصاف (١/٢٣٥)، والمحاسب (٢/٣٦٢)، والمقتضب (٤/١١٢)، (١٥٤).

والشاهد فيه عطف «غدا» على محل «اليوم»، لأنه مسبوق بـ «من» الزائدة.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: كل.

(٥) سقط في أ.

ألا ترى أن المفعول به لا تعمل فيه المعاني؟ ويكون «الحق» على هذا صفة للوزن. ويجوز أن يكون بدلاً من الذكر المرفوع الذي في الخبر. ولو قدمت ﴿الْحَقُّ﴾ في الوجه الثاني على ﴿يَوْمِيذٍ﴾ لاستقام، ولو قدمته عليه في الوجه الأول لم يجز للفصل بين الصلة والموصول بصفة الموصول. وأما قوله [-تعالى-] (١): ﴿الْمَلِكُ يَوْمَ يَوْمِيذِ الْحَقِّ لِلرَّحْمَنِ﴾ [الفرقان: ٢٦] فيكون ﴿يَوْمِيذٍ﴾ من صلة المصدر كما كان في التي قبلها، و«الحق» صفة، والظرف الخبر. ويجوز أن يكون ﴿يَوْمِيذٍ﴾ معمول الظرف وإن تقدم عليه، فلا يتصل على هذا بالمصدر.

وكذلك قوله: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ [الكهف: ٤٤] يكون هنالك مستقراً، فيكون قولك: «الله» حالاً من «الولاية»، ومن الذكر الذي في «هنالك»، في قول سيبويه. وعلى (٢) قول أبي الحسن، ومن رفع بالظرف من «الولاية» فقط، ويكون «الله» مستقراً، و«هنالك» ظرفاً متعلقاً بالمستقر، ومعمولاً له.

فأما قول الشاعر: [من الكامل]

حَمِيثٌ عَلَيْهِ الدُّرْعُ حَتَّىٰ وَجْهُهُ مِنْ حَرِّهَا يَوْمَ الكَرِيهَةِ أَسْفَعُ (٣)
فإن جعلت: «يوم الكريهة» ظرفاً لـ «أسفع» لم [يكن] (٤) ينتصب انتصاب المفعول به.

وإن جعلته منتصباً بالمصدر جاز فيه ما جاز في قوله: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَ يَوْمِيذِ الْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٨] من الانتصاب على الظرف، على أنه مفعول به على الاتساع؛ ألا ترى أن الفعل المتعدى كالفعل غير المتعدى في جواز نصب الظرف بعده نصب المفعول به؟ فكذلك مصادرهما، وكذلك إن جعلت قوله: «يوم الكريهة»، ظرفاً لـ «حَمِيثٌ».

ومما لا يكون إلا ظرفاً قوله -تعالى-: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ [فصلت: ١٩]..

(١) سقط في أ.

(٢) زاد في أ: من.

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين (١/١٥ - ١٦).

(٤) سقط في ب.

ألا ترى أنه ليس في هذا الكلام فعل ظاهر يجوز أن يتعلّق الظرف به؟ وإذا^(١) كان كذلك تعلّق بما دلّ عليه قوله: ﴿فَهُمْ يُورَعُونَ﴾؛ كما أن قوله: ﴿أَوَدَا مِنَّا وَكُنَّا تَرَابًا وَعِظْمًا أَوْنًا لَمَعُوثُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٢] الظرف فيه كذلك، [فكذلك]^(٢) قوله: ﴿بُنَيْتُكُمْ إِذَا مُرِّقَتِ كُلُّ مُرْقٍ إِلَيْكُمْ لِيُحْلِقَ بَعْضُكُم مِّنَ بَعْضٍ﴾ [سبأ: ٧]؛ لأن الظرف من حيث كان مستقبلاً كان بمنزلة «إذا»؛ ومن ثم أجب بالفاء، كما يجاب «إذا» بها.
وأما قوله - سبحانه - : ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْبِهِمْ فَمَنْ أُوْفِيَ كِتَابُهُ بِسِينِهِ﴾ [الإسراء: ٧١]: فقد تكون^(٣) مثل [التي تقدمت]^(٤).

ألا ترى أن قوله: ﴿وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠] ماضٍ كما أن قوله: ﴿وَجَعَلْنَا الَّذِينَ آمَنُوا وَقَانُوا يَنْقُونَ﴾ [فصلت: ١٨] كذلك، و: ﴿نَدْعُوا﴾ مستقبل، كما أن ﴿يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ﴾ كذلك؟ فتجعل الظرف بمنزلة «إذا»، كما جعلته ثم بمنزلة؛ فيصير التقدير: إذا دعى كل أناس بإمامهم لم يظلموا أو عدل عليهم ونحوه.

فأما الباء في قوله: ﴿بِإِمْبِهِمْ﴾ فتكون على ضربين:

أحدهما: أن تكون متعلّقة بالفعل الذي هو: «ندعو» في موضع المفعول الثاني؛ كأنه: كل أناس بشيعة إمامهم.

يدلّ على هذا قوله: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦] وعلى هذا فسره ابن عباس فيما روى، فقال: برئيسهم.

أو تكون متعلّقة بمحذوف في موضع الحال؛ كأنه: ندعو كل أناس مختلطين بإمامهم، أي: يُدعون وإمامهم فيهم، نحو: ركب بثيابه، وجاء في جنوده؛ فيكون الدعاء على هذا الوجه متعدّياً إلى مفعول واحد خلاف الوجه الأول.

ويقوى هذا [قوله]^(٥): ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧١] وقوله: ﴿أَحْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ﴾ [الصافات: ٢٢].

(١) في أ: فإذا.

(٢) سقط في أ.

(٣) في ب: يكون ما أثبتناه على تقدير: تكون الآية.

(٤) في ب: التي تقدمت.

(٥) سقط في ب.

وروى عن الحسن^(١): ﴿يَأْمِنِيهِمْ﴾، أى: بكتابهم الذى فيه أعمالهم، فيكون التقدير على هذا فى قوله: ﴿يَأْمِنِيهِمْ﴾، أى: معهم كتابهم.

ومن ذلك قوله: ﴿إِذَا نَقَرَ فِي النَّاقُورِ . فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ [المدثر: ٨، ٩]. القول فيه: إن «ذلك» إشارة إلى النقر؛ كأنه قال: فذلك النقر يومئذ يوم عسير، أى: نقر يوم عسير، فقوله: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ على هذا متعلق بـ «ذلك»؛ لأنه فى المعنى مصدر، وفيه معنى الفعل، فلا يمتنع أن يعمل فى الظرف كما عمل فى الحال.

ويجوز أن يكون ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ ظرفاً لقوله ﴿يَوْمٌ﴾، ويكون يومئذ بمنزلة حينئذ، ولا يكون اليوم الذى يُعنى به وَضَحَ النهار، ويكون اليوم الموصوف بأنه عسير خلاف الليلة؛ فيكون التقدير: فذلك اليوم يوم عسير حينئذ؛ أى: ذلك اليوم يوم فى ذلك الحين؛ فيكون متعلقاً بمحذوف، ولا يتعلق بعسير؛ لأن ما قبل الموصوف لا تعمل فيه الصفة.

فأما «إذا» فى قوله: ﴿إِذَا نَقَرَ فِي النَّاقُورِ﴾ [المدثر: ٨] فالعامل فيه المعنى الذى دل عليه قوله: ﴿يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾، تقديره: إذا نقر فى الناكور عسر الأمر وصعب كما أن: ﴿لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾^(٢) [الفرقان: ٢٢] يدل على: يحزنون.

فأما من قرأ: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] فأضاف اسم الفاعل إلى الظرف، فإنه قد حذف المفعول به من الكلام للدلالة عليه، وإن هذا المحذوف قد جاء مثبتاً فى قوله: ﴿يَوْمَ لَا تَمَلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ سَيْتًا﴾ [الانفطار: ١٩]، فتقديره: مالك

(١) الحسن البصرى، الحسن بن يسار البصرى، أبو سعيد: تابعى، كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة فى زمنه. وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النساك. ولد بالمدينة، وشب فى كنف على بن أبى طالب، واستكتبه الربيع بن زياد والى خراسان فى عهد معاوية، وسكن البصرة. وعظمت هيته فى القلوب، فكان يدخل على الولاة فى أمرهم وينهاهم، لا يخاف فى الحق لومة. وكان أبوه من أهل ميسان، مولى لبعض الأنصار. قال الغزالي: كان الحسن البصرى أشبه الناس كلاماً بكلام الأنبياء، وأقربهم هدياً من الصحابة. وكان غاية فى الفصاحة، تنصب الحكمة من فيه. وله مع الحجاج بن يوسف مواقف. وقد سلم من أذاه. ولما ولى عمر بن عبد العزيز الخلافة كتب إليه: إني قد ابتليت بهذا الأمر فانظر لى أعواناً يعينونى عليه، فأجابته الحسن: أما أبناء الدنيا فلا تريد، وأما أبناء الآخرة فلا يريدونك، فاستعن بالله. أخباره كثيرة، وله كلمات سائرة وكتاب فى «فضائل مكة». توفى بالبصرة سنة ١١٠هـ.

ينظر: الأعلام (٢/٢٢٦).

(٢) فى ب: لا بشرى يومئذ.

يوم الدين الأحكام. وحسُن هذا الاختصاص؛ لتفرد القديم^(١) - سبحانه - في ذلك اليوم بالحكم.

فأما في الدنيا فإنه يحكم فيها^(٢): الولاية، والقضاة، والفقهاء.

وحذف المفعول على هذا النحو كثير واسع في التنزيل وغيره.

ومثل هذه الآية في حذف المفعول به مع الظرف قوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُصْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]:

فالشهر ينتصب على أنه ظرف، وليس بمفعول به؛ يدل ذلك على أنه لا يخلو من أن يكون ظرفاً، وليس بمفعول به، فلو كان مفعولاً به للزم الصيام المسافر، كما لزم المقيم من حيث شهد المسافر الشهر شهادة المقيم إياه، فلما لم يلزم المسافر علمت أن المعنى: فمن شهد منكم المضّر في الشهر، ولم يكن ﴿الشَّهْرَ﴾ مفعولاً به في الآية، كما كان يكون مفعولاً به لو قلت: أحببت شهر رمضان.

فإن قلت: فإذا كان الشهر في قوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ﴾ ظرفاً ولم يكن مفعولاً به؛ فكيف جاء ضميره متصلاً في قوله: ﴿فَلْيَصُصْهُ﴾، وهلا دل ذلك على أنه مفعول به؟ قيل: لا يدل ذلك على ما ذكرته^(٣)؛ لأن الاتساع إنما وقع فيه بعد أن استعمل ظرفاً، وذلك سائغ.

ويدلُّك^(٤) على أن: ﴿شَهِدَ﴾ متعدّ إلى مفعولٍ قوله: [من الطويل]

وَيَوْمَ شَهِدْتَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا^(٥)

ومما حذف من المفعول به في التنزيل قوله - عز وجل -: ﴿فَذُوقُوا يَمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ [السجدة: ١٤] والتقدير: ذوقوا العذاب؛ فاستغنى عن ذكره للعلم به،

(١) في أ: التقديم.

(٢) زاد في أ: أيضاً.

(٣) في أ: ذكرت.

(٤) في ب: ويدل.

(٥) صدر بيت، وعجزه:

... قليل سوى الطعن النهال نوافله

وهو لرجل من بني عامر في الدرر (٩٦/٣)، وشرح المفصل (٤٦/٢)، ولسان العرب (جزى)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣٨/١)، وخزانة الأدب (١٨١/٧)، ٢٠٢/٨، ١٠/١٧٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (٨٨)، ومعنى اللبيب (٥٠٣/٢)، والمقتضب (١٠٥/٣)، والمقرب (١٤٧/١)، وهمع الهوامع (٢٠٣/١).

وكثرة تردده في نحو: ﴿وَذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ﴾ [السجدة: ١٤] و: ﴿ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ﴾ [سبا: ٤٢].

ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بُوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ﴾ [إبراهيم: ٣٧] أي: ناساً أو فريقاً.

وقال: ﴿فَأَذِغْ لَنَا رَبِّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُثْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقِيلِهَا وَقَشَائِبِهَا﴾ [البقرة: ٦١] أي: شيئاً.

ومن ذلك قوله: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ﴾ [إبراهيم: ٤٨].
ومنه الحديث: «لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ»^(١) المعنى: ولا ذو عهد في عهده بكافر، كما كان التقدير في الآية: والسموات غير السموات، والمعنى: لا يقتل مؤمن بكافر حربياً، ولا ذو عهد في عهده بكافر.
قال أبو يوسف^(٢): ولو كان المعنى: لا يقتل مؤمن به، كان: ولا ذى عهد في عهده.

ومما جاء في الشعر من ذلك قوله: [من الطويل]

كَأَنَّ لَهَا فِي الْأَرْضِ نِسِيًا تَقْضُهُ عَلَى أُمَّهَا وَإِنْ تُحَدِّثُكَ تَبَلَّتِ^(٣)

(١) أخرجه البخارى (٢٧٥/١)، كتاب العلم، باب كتاب العلم (١١١)، وأطرافه في [١٨٧٠ و ٣٠٤٧ و ٣١٧٢ و ٣١٧٩ و ٦٧٥٥ و ٦٩٠٣ و ٦٩١٥ و ٧٣٠٠]، والبغوى في شرح السنة (٣٨٧/٥ - ٣٨٨) في كتاب القصاص، باب لا يقتل مؤمن بكافر (٢٥٢٤). وبمثله أخرج أبو داود (٦٦٦/٤ - ٦٦٨) كتاب الديات، باب إيقاد المسلم بالكافر (٤٥٣٠)، والنسائي (١٩/٨) كتاب القسامة، باب القود بين الأحرار، والحاكم في المستدرک (١٤١/٢) وقال: على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، وأحمد في المسند (١١٩/١).

(٢) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصارى الكوفى البغدادي، أبو يوسف: صاحب الإمام أبى حنيفة، وتلميذه، وأول من نشر مذهبه، كان فقيهاً علامة، من حفاظ الحديث. ولد بالكوفة سنة ١١٣هـ، وتفقه بالحديث والرواية، ثم لزم أبا حنيفة، فغلب عليه «الرأى» وولى القضاء ببغداد أيام المهدي والهادى والرشيد. ومات فى خلافته، ببغداد، وهو على القضاء. وهو أول من دعى: «قاضى القضاة»، ويقال له: قاضى قضاة الدنيا، وكان واسع العلم بالتفسير والمغازى وأيام العرب. من كتبه: «الخراج» و«الآثار» و«النوادر» و«اختلاف الأمصار» و«أدب القاضى» و«الأمالى فى الفقه» و«الرد على مالك بن أنس» و«الفرائض» و«الوصايا» و«الوكالة» و«البيوع» و«الصيد والذباح» و«الغصب والاستبراء» و«العوامع» فى أربعين فصلاً، ألفه ليحى بن خالد البرمكى. توفى سنة ١٨٢هـ. ينظر: الأعلام (١٩٣/٨).

(٣) وهو للشنفرى فى ديوانه ص (٣٣)، ولسان العرب (بلى، نسي)، وجمهرة اللغة ص (٢٥٦)، =

أى: تقطع الحديث.

ومثل ذلك فى المعنى والحذف: [من الوافر]

رَخِيْمَاتُ الْكَلَامِ مُبْتَلَاتٌ جَوَاعِلُ فِي الْبُرَى قَصَبًا خِدَالًا (١)

ومن ذلك قول الآخر: [من البسيط]

لَا يَعْدِلُنَّ أَتَاوِيُونَ تَضْرِبُهُمْ نَكْبَاءُ صَرٌّ بِأَصْحَابِ الْمُجَلَّاتِ (٢)

أى: لا يعدلنّ بهم أحدًا، والتقدير: لا يعدلنّ مجاورتهم بمجاورة أحد.

= ومقاييس اللغة (١/٢٩٥، ٥/٤٢٢)، ومجمل اللغة (١/٢٨٩)، والمخصص (١٤/٢٧)، وتهذيب اللغة (١٣/٨١، ١٤/٢٩٣، ٢٩٤)، وأدب الكاتب ص (٤٩٣)، والأغاني (٢١/٢١٠)، والخصائص (١/٢٨)، وديوان المفضلين ص (٢٠١)، وشرح اختيارات المفضل (١/٥١٧)، وشرح أدب الكاتب (ص٣٣٨)، والكامل ص (١٠١٨)، وتاج العروس (بنت، نسي)، وبلا نسبة فى ديوان الأدب (٢/١٤٦).

(١) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص ١٥١٥، واللسان (بتل خدل، بطن) وأساس البلاغة (خدل)، والتاج (خدل، بطن).

(٢) البيت بلا نسبة فى اللسان (حلل، أتى)، ومقاييس اللغة (١/٢، ٥/٤٧٤)، والمخصص (١٣/٢٢٥)، وأساس البلاغة (حلل)، والتاج (حلل، أتو).

وذكر ابن منظور هذا البيت فى مادة (حلل)، ونص كلامه:

والمحلّتان: القدر والزحى، فإذا قلت: المحلّات فهى القدر والرحى والدلو والقربة والجنفة والسكين والفأس والزند؛ لأن من كانت هذه معه حلّ حيث شاء، وإلا فلا بد له من أن يجاور الناس يستعير منهم بعض هذه الأشياء، قال:

لا يعدلنّ أتاويون تضربهم نكبء صرّ بأصحاب المحلّات

الأتايون: الغرياء، أى: لا يعدلنّ أتاويون أحدًا بأصحاب المحلّات، قال أبو على

الفارسى: هذا على حذف المفعول؛ كما قال -تعالى-: ﴿يوم تبدل الأرض غير الأرض والسّموات﴾، ويروى: لا يعدلنّ، على ما لم يسم فاعله، أى: لا ينبغي أن يعدل؛ فعلى هذا لا حذف فيه.

وهذه الرواية التى أشار إليها ابن منظور ههنا، قد ذكرها فى مادة (أتى)، فمما قاله هناك:

والأتى والإتاء: ما يقع فى النهر من خشب أو ورق، والجمع أتاء وأتى، وكل ذلك من الإتيان. وسيل أتى وأتوى: لا يدرى من أين أتى، وقال اللحيانى: أى أتى وليس مطره علينا، قال العجاج:

كأنه والهول عسكرى

سيل أتى مده أتى

ومنه قول المرأة التى هجت الأنصار، وحبذا هذا الهجاء:

أطعتم أتاوى من غيركم فلا من مراد ولا مذحج

أرادت بالأتاوى التى، فقتلها بعض الصحابة فأهدر دمه. وقيل: بل السيل مشبه

بالرجل؛ لأنه غريب مثله. قال الفارسى: ويروى: لا يعدلنّ أتاويون، فحذف المفعول

وأراد: لا يعدلنّ أتاويون شأنهم كذا أنفسهم.

ومن ذلك قوله: [من الطويل]
وَلَا يَتَحَسَّى الْفَحْلَ إِنْ أَعْرَضَتْ بِهِ وَلَا يَمْنَعُ الْمِرْبَاعَ مِنْهَا فَصِيلَهَا^(١)
روى: منها فصيلها، ومنه فصيلها؛ فمن روى «منها» كان من هذا الباب، وكان «منها»: حالاً أو ظرفاً.

فأما قول الهذلي^(٢): [من الطويل]
صَرُوبٌ لِهَامَاتِ الرَّجَالِ بِسَيْفِهِ إِذَا عَجَمَتْ وَسَطَ الشُّونِ شِفَارُهَا^(٣)
فإن شئت كان التقدير: إذا عَجَمَتْ وَسَطَ الشُّونِ شِفَارُهَا الشُّونَ، أو مجتمع الشُّونِ؛^(٤) كما قال المرارُ الفقعسي^(٥): [من الوافر]
فَلَا يَسْتَحْمِدُونَ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنْ ضَرَبُ مُجْتَمَعِ الشُّانِ^(٦)
فحذفت المفعول، وإن شئت جعلت «وسطاً» في الشعر اسماً، وجعلته المفعول به، كما جعله الفرزدق مبتدأ في قوله: [من الطويل]

- (١) البيت بلا نسبة في اللسان (حشا)، والتاج (حشا)، وتهذيب اللغة (١٤١/٥).
- (٢) خويلد بن خالد بن محرث، أبو ذؤيب، من بني هذيل بن مدركة، من مضر: شاعر فحل، مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام. وسكن المدينة. واشترك في الغزو والفتوح. وعاش إلى أيام عثمان فخرج في جند عبد الله بن سعد بن أبي سرح إلى إفريقية (سنة ٢٦هـ) غازياً، فشهد فتح إفريقية وعاد مع عبد الله بن الزبير وجماعة يحملون بشرى الفتح إلى عثمان - رضى الله عنه - فلما كانوا بمصر مات أبو ذؤيب فيها. وقيل مات بإفريقية. أشهر شعره عينية رثى بها خمسة أبناء له أصيبوا بالطاعون في عام واحد، مطلعها:
أمن المنون وربيه تتوجع
- قال البغدادي: هو أشعر هذيل من غير مدافعة. وقد على النبي ﷺ ليلة وفاته، فأدركه وهو مسجى وشهد دفنه. له «ديوان أبي ذؤيب». توفي نحو سنة ٢٧هـ.
- ينظر: الأعلام (٣٢٥/٢).
- (٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٨٣ وللهدلي في اللسان (وسط).
- (٤) زاد في أ: شفارها.
- (٥) المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسي، أبو حسان: شاعر إسلامي، من شعراء الدولة الأموية. وهو القائل من أبيات:
- إذا افتقر المرار لم ير فقره وإن أيسر المرار أيسر صاحبه
وكان مفرط القصر، ضئيلاً. نسبته إلى «فقس» من بني أسد بن خزيمة. كان يهاجى المساور بن هند. وقال المرزباني: كثير الشعر.
- ينظر: الأعلام (١٩٩/٧).
- (٦) ينظر: اللسان (وسط)، ويروى: «أمرًا»، بدلاً من «شيئًا».

أَتَتْهُ بِمَجْلُومٍ كَأَنَّ جَبِيئَهُ صَلَاةٌ وَزَسٍ وَسَطُهَا قَدْ تَفَلَّقَا^(١)
 فكما حذف المفعول به من هذه الآي، وهذه الآيات، وغير ذلك مما تركنا ذكره
 كراهة الإطالة - كذلك حذف من^(٢) قوله: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤].
 والدين: الجزء في هذا الموضع؛ بدلالة قوله: ﴿الْيَوْمَ نُجْزِي كُلَّ نَفْسٍ بِمَا
 كَسَبَتْ﴾ [غافر: ١٧]، و: ﴿الْيَوْمَ نُجْزُونَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٨]
 ولا يكون^(٣): الطاعة، ولا العادة.

وقيل في قول ابن مقبل^(٤): [من البسيط]

يَا ذَارَ سَلَمَى خَلَاءَ لَا أَكَلَّفُهَا إِلَّا الْمَرَاةَ حَتَّى تَعْرِفَ الدِّينَا^(٥)

(١) البيت في خزنة الأدب (٣/٩٢، ٩٦)، والخصائص (٢/٣٦٩)، والدرر (٣/٨٨)، ولسان
 العرب (وسط، جلم)، ونوادر أبي زيد ص (١٦٣)، وبلا نسبة في همع الهوامع (١/٢٠١).
 وهذا البيت من أبيات ثمانية للفرزدق، رواها أبو الحسن علي بن محمد المدائني، في
 كتاب النساء الناشزات، قال: زوج جرير بن الخطفي بته، عضيدة بن عضيدة ابن أخي امرأته
 وكان منقوص العضد، فخلعها منه، أي: طلقها بندية فقال الفرزدق:

ما كان ذنب التي أقبلت تعتلها حتى اقتحمت بها أسكفة الباب
 كلاهما حين جد الجزى بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي
 يا ابن المراغة، جهلاً حين تجعلها دون القلوص ودون البكر والناب
 وقال الفرزدق أيضاً:

لئن أم غيلان استحلت حرامها حمار الغضا من ثقل ما كان رثقا
 لما نال راق مثلها من كعابة علمناه ممن سار غرباً وشرقا
 حبه بمحلول كأن جبينه (صلاية ورس نصفها قد تفلقا)
 إذا بركت لابن الشغور ونوخت على ركبتيها للبروك وألحقا

أي خصصته بإعطاء فرج محلول. وروى: «أنته بمحلول». وهذا البيت في صفة الفرج.
 ينظر: الخزنة (٣/٩٥، ٩٦، ٩٩).

(٢) في ب: في.

(٣) في ب: تكون.

(٤) تميم بن أبي بن مقبل، من بني العجلان، من عامر بن صعصعة، أبو كعب: شاعر جاهلي،
 أدرك الإسلام وأسلم، فكان ييكي أهل الجاهلية. عاش نيفاً ومائة سنة. وعد في
 المخضرمين. وكان يهاجى النجاشي الشاعر. له «ديوان شعر» ورد فيه ذكر وقعة صفين سنة
 ٣٧هـ. توفي بعد سنة ٣٧ هـ.

ينظر: الأعلام (٢/٨٧).

(٥) ينظر البيت في ديوانه ص ٣١٧، اللسان (مرن)، تهذيب اللغة (١٥/٢١٧)، جمهرة اللغة
 ص ٨٠٢، وللبيد في التاج (مرن) وليس في ديوانه، وبلا نسبة في مقياس اللغة (٢/٣٢٠)،
 ومجمل اللغة (٢/٣٠٧).

حتى تقوم القيامة، وتأويل هذا: حتى تعرف يوم الدين، أى: يوم الجزاء.
والمرآة: اسم ناقة عن الأصمعي^(١).

وقال غيره: اسم موضع.

فأما قوله: «تعرف» فيستقيم أن يكون مسنداً إلى المتكلم المذكور فى «أكلف»،
ويستقيم أن يكون للمؤنث الغائب.

والإمالة فى ﴿مَلِكٍ﴾ فى القياس لا تمتنع؛ لأنه ليس فى هذا الاسم ممّا يمنع
الإمالة شىء، وليس كلّ ما جاز فى قياس العربية تسوغ التلاوة به، حتى ينضم إلى
ذلك الأثر المستفيض بقراءة السلف له، وأخذهم به؛ لأنّ القراءة سنة.

وأما^(٢) إعراب ﴿مَلِكٍ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]:

فالجَرَ فى القراءتين. وهو صفة لاسم مجرور، والصفات تجرى على موصوفها،
إذا لم تُقطع^(٣) عنهم لذمّ أو مدح.

فأما العامل فيها فزعم أبو الحسن: أن الوصف يجرى على ما قبله، وليس معه لفظ
عمل فيه؛ إنّما يعمل فيه أنّه نعت، فذلك هو الذى يرفعه، وينصبه، ويجزّه؛ كما أن
المبتدأ إنّما يرفعه^(٤) الابتداء، وإنّما الابتداء معنى عمل فيه وليس لفظاً؛ فكذلك هذا.

فإن قلت: فلم لا يكون العامل فى الوصف ما عمل فى الموصوف؟

(١) عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن عليّ بن أصمعيّ بن مظهر بن رياح بن عمرو بن عبد
شمس بن أعيان بن سعد بن عبد بن غنم بن قتيبة بن معن بن مالك بن أعصر بن سعد بن قيس
ابن عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان الباهليّ أبو سعيد الأصمعيّ البصرىّ اللغوىّ،
أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح والتوادى، روى عن أبى عمرو بن العلاء وقرّة بن
خالد ونافع بن أبى نعيم وشعبة وحمام بن سلمة وخلق. قال عمر بن شبة: سمعته يقول:
حفظت ستة عشر ألف أرجوزة. وقال الشافعيّ: ما عبّر أحد عن العرب بمثل عبارة
الأصمعيّ. قال ابن معين: ولم يكن ممن يكذب، وكان من أعلم الناس فى فنه. وقال
أبو داود: صدوق، وكان يتقى أن يفسّر الحديث، كما يتقى أن يفسر القرآن.
صنّف: غريب القرآن، خلق الإنسان، الأجناس، الأنواء، الهمز، المقصور والممدود،
الصفات، خلق الفرس، الإبل، الخيل، الشاء، الميسر والقداح، الأمثال، فعل وأفعل،
الاشتقاق، ما اتفق لفظه واختلف معناه، كتاب الفرق، كتاب الأخبية وغير ذلك كثير.
ومات سنة ستّ عشرة - وقيل: خمس عشرة - ومائتين، عن ثمان وثمانين سنة.
ينظر: البيهقيّ (١١٢/٢ - ١١٣).

(٢) فى ب: فأما.

(٣) فى ب: يقطع.

(٤) فى ب: رفعه.

قيل: ممّا يدل على أن العامل في الوصف لا يكون العامل في الموصوف: أن في هذه التوابع ما يتعرّب بإعراب ما يتبعه، ولا يصح أن يعمل فيه ما عمل في موصوفه. وذلك نحو: أجمع، وجمع، وجمعاء^(١)، وليست هذه الكلم ككلّ الذي قد جُوز فيه أن يلي العوامل على استكراره؛ فلما صحّ وجود هذا فيها، دلّ أنّ الذي يعمل في الموصوف غير عامل في الصفة في نحو: مررت برجل قائم، وما أشبهه؛ لاجتماعهما في أنّهما تابعان.

ويدلّ على ذلك -أيضاً-: أنّك قد تجد من الصفات ما إعرابه يخالف الموصوف، نحو: يا زيدُ العاقلُ، ف«زيد» مبني، وصفته مرتفعة ارتفاعاً صحيحاً. فلو كان العامل في الصفة العامل في الموصوف، لم تختلف حركتهما؛ فكانت إحداهما إعراباً، والأخرى بناءً، وكان مجيء هذا في النداء دلالة على ما ذكرناه: من أن الصفة ليست بمعمول لما يعمل في الموصوف.

فإن قال قائل: فليم لا تجعل الصفة - من حيث كانت كالجزء ممّا تجرى عليه - مع الموصوف بمنزلة شيء واحد؟ وتستجيز من أجل ذلك أن يعمل^(٢) فيها^(٣) ما عمل في الموصوف، وتستدل^(٤) على ذلك بأشياء من كلامهم تقوى^(٥) هذا المسلك؛ من ذلك: أنّهم جعلوه مع الموصوف كاسم واحد، في نحو: لا رجلَ ظريفَ، وكذلك قولهم: يا زَيْدَ بْنَ عمرو، وما أشبهه، [و]^(٦) قال الله - سبحانه - : ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨] فلما وصف المبتدأ بالاسم الموصول دخلت الفاء في الخبر؛ كما أنّه لما كان المبتدأ موصولاً دخلت الفاء فيه؟

قيل: إن ما أوردته من ذلك لا يدلّ شيء منه على كون الوصف معمولاً للعامل في الموصوف؛ لأنّه يلزم من ذلك أن يكون في اسم واحد إعرابان، وهذا قد رفضوه في كلامهم؛ يدلّك^(٧) على رفضهم إيّاه أنّهم إذا نسبوا إلى تشبيه أو جمع - على

(١) في ب: جمعاء.

(٢) في ب: تعمل.

(٣) في أ: فيه.

(٤) في أ: يستدل.

(٥) في ب: يقوى.

(٦) سقط في ب.

(٧) في ب: يدل.

حَدَّهَا- حذفوا علامتي التثنية أو الجمع من الاسم؛ لثلا يجتمع في الاسم دلالتا إعراب، فإذا كانوا قد كرهوا ذلك في التثنية والجمع -مع أن التثنية قد جرت مجرى غير المعرب في قولهم إذا عدُّوا: واحد، اثنان- فأنَّ يُكْرَهُ ذلك في الإعراب المحض الذي لم يجر مجرى البناء أجدُرُ.

ومن ثمَّ ذهبوا في قولهم: يا زَيْدَ بَنِ عمرو- لَمَا جعل [الموصوف مع الصفة]^(١) بمنزلة اسم مفرد - إلى أَنَّهُ بمنزلة «امرئ» و«ابن» ونحو ذلك من الأسماء التي يتبع ما قبل حرف الإعراب فيها حرف الإعراب، ولم يجر فيهما عندهم إِلَّا ذلك؛ لأنَّ حركة آخر الاسم الأول لو كانت إعرابًا لوجب أن يكون في [الاسم الواحد]^(٢) إعرابان، وذلك ممَّا قد أطرَّحوه في كلامهم فلم يستعملوه.

ومما بيّن ذلك أَنَّهُم حيث قالوا في المنفتي: لا رجلَ ظريفَ لك، جعلوا الأول منهما بمنزلة صدور الأشياء التي يضم إليها ما يكون معها شيئًا واحدًا. وإذا كان الأمر كذلك كان قول من قال في «امرئ» ونحوه: إِنَّهُ معرب من مكانين - غير مستقيم؛ لما أريته من حذفهم علامة التثنية والجمع في النسب.

و أما قوله: ﴿قُلْ إِنَّ أَلَمَوْتَ الَّذِي تَفْرُوتُ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨] فقد جَوَّز أبو الحسن فيه: أن تكون الفاء فيه زائدة. وحكى أبو يعلى عن أبي عثمان مثل ذلك. ووجه ذلك أن الفاء تدخل للعطف أو للجزاء أو زائدة^(٣).

فلمَّا لم يكن للعطف مذهب - من حيث لم يستقم عطف الخبر على مبتدئه - لم يصحَّ حمله على العطف.

ولم يُستجز حمله على أنها للجزاء؛ لبعد ذلك في اللفظ والمعنى: فأما اللفظ؛ فلأنَّ الجزاء -الذي هو في الأصل شرط لازم- غير مستغنى عنه ولا يستقلُّ الجزاء إلا به؛ فلمَّا كانت صورة الشرط على ما ذكرنا، ولم يكن الوصف كذلك - لأنَّك في أكثر الأمر مخيّر في ذكره وتركه - لم يكن موضعًا للجزاء كما يكون موضعًا له مع المبتدأ الموصول، والنكرة الموصوفة؛ كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ

(١) في أ: الصفة مع الموصوف.

(٢) في أ: اسم واحد.

(٣) في ب: وزيادة.

يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِأَيْتِلٍ وَالتَّهَارِ ﴿البقرة: ٢٧٤﴾ ثم قال: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤]. و: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ يَّعْتَمِرٍ فِيمَنَ اللّٰهِ﴾ [النحل: ٥٣] فلما لم يكن موضعاً له ولا للعطف حكم بزيادة الفاء؛ لأنها قد ثبتت زائدة^(١) حيث لا إشكال في زيادتها، وذلك قوله: [من الكامل]

لَا تَجْرَعِي إِنْ مُنِفَسَا أَهْلَكْتُهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْرَعِي^(٢)
ألا ترى أن إحدى الفاءين لا تكون إلا زائدة؛ لأنَّ «إذا» إنما تقتضى^(٣) جواباً واحداً؟!.

وأما بُعدُ الجزاء في المعنى؛ فلأن الجزاء ما كان بإثبات معنى أو نفيه، فأما ما كان واقعاً لا محالة، فإنه لا يكون من باب الجزاء، والموت ملاقي لهم، فرؤوا أو لم يفرؤا.

(١) في ب: زيادة.

(٢) للبيت روايتان: الرفع والنصب، فالرفع رواية الكوفيين حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط التي هي «إن» والأكثر أن يلي هذه الأداة الفعل، فأعرب الكوفيون المرفوع مبتدأ والجملة بعده خبره، واستدلوا به وبمثله على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد إن وإذا الشرطيتين ولهم فيها إعرابان: السابق، والثاني: جعل المرفوع فاعلاً لنفس الفعل المذكور بعده نحو: «إن زيد يزورك فأكرمه»، بناء على مذهبه من جواز تقديم الفاعل على الفعل الرفع له. فأما البصريون فلا يسلمون أولاً رواية الرفع، ثم يقولون: إن صححت هذه الرواية فإنها لا تدل على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد أداة الشرط، ولا تدل على جواز تقدم الفاعل على فعله لأن واحداً من هذين الوجهين غير متعين في إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط، بل هذا الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، ويقدر للمحذوف من لفظ المذكور إن كان الذي بعده قد رفع الضمير على الفاعلية، ومن معنى الفعل المتأخر إن كان قد نصب ضمير الاسم كما في هذا البيت المستشهد به، ومن الأول قوله تعالى: وإن أحد من المشركين استجارك، وهذا هو الراجح وهو الذي قدره ابن عقيل بعد إنشاد البيت. أما على رواية النصب - إن منفساً - نصب منفساً بإضمار فعل دل عليه ما بعده؛ لأن حرف الشرط يقتضى فعلاً مظهرًا أو مضمراً، ولا إشكال على هذه الرواية، لأن التقدير: إن أهلكت منفساً أهلكته، وهي رواية سيبويه والزمخشري.

والبيت للنمر بن تولب في ديوانه ص(٧٢)، سيبويه (٦٧/١)، العيني (٥٣٥/٢)، ابن الشجري (٣٣٣/١)، (٣٤٦/٢)، شرح شواهد المغنى للسيوطي (٤٧٢)، ابن يعيش (١/٢٢، ٨٣/٢)، المقتضب (٧٦/٢)، المغنى (١٦٦/١)، ابن عقيل (٤٤١/١)، (٥٢١)، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٤ معاني القرآن للأخفش ٤٧٦، شرح أبيات المغنى للبيدادي (٢٣٤/٦)، (٢٥١)، الكامل (٣٠٠/٣).

(٣) في ب: يقتضى.

فإن قلت: فقد تقول في الجزاء: لأضربنك إن سكت أو نطقت، ولأعطينك إن خرجت أو أقمت؟

فإن هذا كلام متسع فيه مُخرج عن أصله؛ وحكمه إذا استعمل حرف المجازة أن يفعل الإعطاء إذا وقع الخروج، ثم يبدو له أن يفعله في جميع الأحوال فيقول بعد: أو أقمت. وقد يصح أن يحمل هذا الكلام على المعنى؛ فيستقيم أن تكون الفاء جزاء؛ وذلك أن معنى^(١): ﴿إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾ [الجمعة: ٨] ومعنى: «إن الذي تفرون منه من الموت» - واحد؛ فكما يصح الجزاء في هذا الاسم كذلك يصح فيما كان بمعناه.

ألا ترى أنك قد جازيت - حيث كانت الصلة ظرفاً - لما كان الظرف متضمناً لمعنى الفعل، كقوله: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ قَمَرٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]؟ ودخلت الفاء في الخبر، كما دخلت في الصلة، والصلة فعل محض، وكل ذلك حمل على المعنى؛ لأن الجزاء المحض لا يكون بالظرف؛ ولذلك قال سيبويه: إن «عندك» ونحوه لا يُبنى على «إن».

فأما دخول معنى الجزاء في الآية وصحته، فعلى أن ينزل الكلام كأنه خوطب به من ظن أن فراره من الموت يُنجيه، وقد جاء الجزاء المحض في ذلك.

قال الشاعر: [من الطويل]

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنِيَّةِ - يَلْقَاهَا وَلَوْ رَامَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسَلْمٍ^(٢)
فإذا جاز في الجزاء المحض في البيت؛ فكذلك تكون الآية، والتصحيح لمعنى الجزاء في ذلك قول محمد بن يزيد^(٣).

(١) زاد في أ: الجزاء.

(٢) وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص(٣٠)، والخصائص (٣/٣٢٤، ٣٢٥)، وسر صناعة الإعراب (١/٢٦٧)، وشرح شواهد المغنى (١/٣٨٦)، ولسان العرب (سبب).
ويروى: «السما ينلن... وإن» بدلاً من «المنية يلقيها... ولو».

(٣) أبو العباس المبرد، من النحاة البصريين، إمام العربية ببغداد في زمانه، قال السيرافي: كان الناس بالبصرة يقولون: ما رأى المبرد مثل نفسه... مولده سنة عشر ومائتين، ومات سنة خمس وثمانين ومائتين ببغداد. من مصنفاته: الكامل، المقتضب، ضرورة الشعر، طبقات النحاة البصريين.

ينظر: البغية (١/٢٦٩ - ٢٧١).

فإن قلت: فهلاً استدلت بعمل «إن» في الاسم على أن معنى المجازة لا يصح في الآية؛ لأن «إن» لا تدخل^(١) على الجزاء المحض، فكذلك لا تدخل^(٢) على هذا الضرب؛ من حيث كان مثل المحض في كونه جزءاً.

قيل: لا يمتنع دخول «إن» على هذا الضرب وإن كان قد تضمن الاسم معنى الجزاء، كما امتنع من الدخول على الجزاء المحض؛ لأن الذي تدخله^(٣) اسم لم يقيم مقام الحرف، كما كان ذلك في الجزاء العاجز، والكلام خبر؛ فإن كان كذلك، لم يكن شيء يمنع من إعمال «إن».

ألا ترى أنها قد دخلت في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ فَمَا لَمْ يَبُوتُوا لَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ﴾ [البروج: ١٠] فعملت في الموصول الذي دخلت الفاء في خبره، كما تعمل فيما لم^(٤) تدخل الفاء [في]^(٥) خبره؟! فمما^(٦) دخلت عليه «إن» - مما في خبره الفاء من صحة معنى الجزاء فيه، كما لم تدخل عليه «إن» - قوله^(٧): ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ... فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤]، ولو ألحقت هذا الضرب من الأسماء: «ليت ولعل» لم يجز دخول الفاء؛ لأن الشرط والجزاء خبر، وما تدخل^(٨) عليه «إن» مثله.

فأما «ليت، ولعل» فإنهما إذا دخلتا أبطلتا معنى الخبر، وإذا بطل الخبر لم يكن موضع مجازة، وإذا لم يكن موضع مجازة لم يصح دخول الفاء؛ فصحة دخول معنى الجزاء مع دخول «إن» كصحته إذا لم تدخل^(٩)، ومن ثم قال [محمد بن الحسن^(١٠)] فيمن قال: المرأة التي أتزوجها فهي طالق - إنه من تزوج من النساء

(١) في ب: يدخل.

(٢) في ب: يدخل.

(٣) في ب: يدخله.

(٤) في ب: لا.

(٥) سقط في ب.

(٦) في ب: فما.

(٧) في ب: كقوله.

(٨) في ب: يدخل.

(٩) في ب: يدخل.

(١٠) محمد بن الحسن بن فرقد، من موالى بنى شيان، أبو عبد الله: إمام بالفقه والأصول، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة، وغلب عليه مذهبه وعرف به وانتقل إلى بغداد، فولاه الرشيد القضاء بالرقعة. قال الشافعي: «لو أشاء أن أقول: نزل القرآن بلغة محمد بن الحسن، لقلت؛ =

طَلَّقْ؛ لدخول معنى الجزاء الكلام ولحاق الفاء من أجله، والجزاء يوجب الشيع والإبهام واستغراق الجميع لذلك.

وإذا جاز هذا الذي ذكرناه في قوله -تعالى-: ﴿قُلْ إِنَّ أَلَمَوْتَ الَّتِي تَقْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلْفِقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨] لم يكن لمن زعم أن الصفة في حكم الموصوف - من أجل أن الفاء دخلت والفعل في صلة الصفة دون المبتدأ - دلالة على قوله؛ لاحتماله غير ذلك مما ذكرت^(١).

فأما قوله [-تعالى-]^(٢): ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّتِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ ثم جاء: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]:

فإن شئت جعلته مثل قوله: ﴿قُلْ إِنَّ أَلَمَوْتَ الَّتِي تَقْرُونَ مِنْهُ﴾ [الجمعة: ٨]. وإن شئت جعلته مبتدأ محذوف الخبر؛ كأنه لما تقدم: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣] قيل: فيما كتب عليكم من الصيام شهر رمضان، أي: صيامه؛ كما قال: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ [النور: ٢] أي: فيما فرض عليكم الزانية والزاني، أي: حكمهما. وكذلك ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ﴾ [محمد: ١٥].

وإن شئت جعلته مبتدأ^(٣) وجعلت خبره الموصول، كقولك: زيد الذي في الدار. فإن قلت: إذا جعلت: «الذي» وصفاً في قوله: ﴿الَّتِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥] فكيف لم يكن^(٤) عن الشهر؛ كقولك: شهر رمضان المبارك من شهده فليصمه؟

فإن ذلك يكون كقوله: ﴿الْحَاقَّةُ. مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١-٢]، و: ﴿الْقَارِعَةُ. مَا الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١]، ونحو ذلك.

وأما جواز دخول معنى الجزاء فيه؛ فلأن شهر رمضان - وإن كان معرفة - فليس

= لفصاحته. له كتب كثيرة في الفقه والأصول، منها «المبسوط» في فروع الفقه، و«الزيادات» و«الجامع الكبير» و«الجامع الصغير» و«الآثار» و«السير» وغير ذلك. توفي سنة ١٨٩ هـ. ينظر: الأعلام (٦/٨٠).

(١١) سقط في ب.

(١) في أ: ذكرته.

(٢) سقط في ب.

(٣) في ب: ابتداء.

(٤) في أ: تكن.

بمعرفة معيَّنة.

ألا ترى أنه شائع في جميع هذا القبيل لا يراد به واحد بعينه؟! فلا يمتنع من أجل ذلك من معنى الجزاء كما يمتنع ما يشار به إلى واحد مخصوص، ومن ثم لم يمتنع [ذلك]^(١) في صفة الموت في قوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾ [الجمعة: ٨] لأنَّ الموت ليس يراد به موت بعينه، إنَّما يراد به الشَّياع، ومعنى الجنس، وخلافُ الخصوص.

وأشبه الوجوه أن يكون «الذي» وصفاً؛ ليكون النصُّ قد وقع على الأمر بصيام الشهر.

ومن قال: إن الفاء في قوله: ﴿فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨] زيادة - فقياس قوله في هذه الفاء أن تكون زائدة أيضاً، وهو^(٢) قول أبي الحسن وأبي عثمان، فيما روى عنه أبو يعلى بن أبي زرعة.

اختلفوا في قوله عز وجل^(٣): ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [٦].

فروى عن ابن كثير: السين والصاد^(٤).

وروى عن أبي عمرو: السين، والصاد، والمضارعة بين الزاي والصاد، رواه عنه العريان بن أبي سفيان.

وزَوَى عنه الأصمعي: ﴿الزَّرَاطُ﴾ بالزاي^(٥).

والباقون بالصاد.

غير أن حمزة يلفظ بها بين الصاد والزاي.

قال أبو بكر: للقارئ بالسين أن يقول: هو أصل الكلمة، ولو لزم لغة من يجعلها صاداً مع الطاء لم يعلم ما أصلها.

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: وهذا.

(٣) في ب: تعالى.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٢٣)، الإعراب للنحاس (١/١٢٣)، الإملاء للعكبري (١/٤)، البحر المحيط (١/٢٥)، التبيان للطوسي (١/٤٠)، تفسير القرطبي (١/١٤٨)، الحجة لابن خالويه (٦٢)، الحجة لأبي زرعة (٨٠)، السبعة لابن مجاهد (١٠٥)، الغيث للصفاقسي (٦٢)، الكشف للزمخشري (١/١١)، المجمع للطبرسي (١/٢٧).

(٥) ينظر: البحر المحيط (١/٢٥)، تفسير القرطبي (١/١٤٨)، الحجة لأبي زرعة (٨٠)، السبعة (١٠٥).

ويقول من يقرأ بالصاد: إنها أخف على اللسان؛ لأن الصاد حرف مطبق كالطاء فتقاربان^(١)، وتحستان^(٢) في السمع، والسين حرف مهموس؛ فهو أبعد من الطاء، وهي قراءة أبي جعفر والأعرج وشيبة وقتادة.

ويقول من قرأ بالزاي: أبدلت منها حرفاً مجهوراً؛ حتى يشبه الطاء في الجهر، ورُمت الخفة، ويحتج بقول العرب: صقر، وسقر، وزقر.

ويقول من قرأ بالمضارعة التي بين [الزاي والصاد]^(٣): رمت الخفة، ولم يجعلها زايًا خالصة، ولا صادًا خالصة فتلتبس^(٤) بأحدهما.

قال أبو بكر: والاختيار عندى الصاد؛ للخفة والحسن في السمع، وهو غير مُلبس^(٥)؛ لأنَّ مَنْ لغته هذا إذا كان يتجنب السين مع الطاء لم يقع عليه لبس؛ لأنَّ السين كأنها مهملة في الاستعمال عنده مع الطاء، وإنما يقع الإلباس^(٦) لو التبست كلمة بالسين بكلمة بالصاد في معنيين مختلفين، ومع ذلك فهي قراءة الأكثر.

ألا ترى أنَّ مَنْ رُويت عنه القراءة بالسين منهم قد رويت عنه بالصاد؟! [و]^(٧) قال: وأما الزاي فأحسب الأصمعي لم يضبط عن أبي عمرو؛ لأنَّ الأصمعي كان غير نحوي، ولست أحب أن تُحمل القراءة على هذه اللغة، وأحسب أنه سمع أبا عمرو يقرأ بالمضارعة للزاي؛ فتوهمها زايًا.

وأما القراءة بالمضارعة التي بين [الزاي والصاد]^(٨) فعدلت عن القراءة بها؛ لأنه تكلف حرف بين حرفين، وذاك أصعب على اللسان؛ لأنه إنما استعمل في هذه الحال فقط، وليس هو بحرف يُبنى عليه الكلم، ولا هو من حروف المعجم، ولست أدفع أنه من كلام الفصحاء من العرب، إلا أن الصاد أفصح وأوسع وأكثر على ألسنتهم. والسين والصاد والزاي أخوات، والصاد أشبههن بالطاء؛ لأنها مطبقة

(١) في أ: فتقاربان.

(٢) في أ: يحستان.

(٣) في أ: الصاد والزاي.

(٤) في ب: فيلتبس.

(٥) في أ: ملتبس.

(٦) في أ: الالباس.

(٧) سقط في أ.

(٨) في أ: الصاد والزاي.

مثلها، والزاي أقرب -أيضاً- إلى الطاء من السين؛ لأن الزاي حرف مجهور.
قال أبو حاتم^(١): ليست الزاي الخالصة بمعروفة. انتهت الحكاية عن أبي بكر.
قال أبو علي: الحجة لمن قرأ بالصاد أن القراءة بالسين مضارعة لما أجمعوا على
رفضه من كلامهم.

ألا ترى أنهم تركوا إمالة «واقد» ونحوه؛ كراهة أن يُصعَّدوا بالمستعلى بعد التسفل
بالإمالة؟! فكذلك يكره على هذا أن يتسفل ثم يتصعد بالطاء في «سراط»، وإذا كانوا
قد أبدلوا من السين الصاد مع القاف في «صُقَّت»، و«صَوِّق»^(٢)؛ ليجعلوها في
استعلاء القاف مع بُعد القاف من السين وقرب الطاء منها - فأن يبدلوا منها الصاد مع
الطاء أجدز؛ من حيث كانت الصاد إلى الطاء أقرب.

ألا ترى أنهما جميعاً من حروف طرف اللسان، وأصول الثنايا، وأن الطاء تدغم
في الصاد؟!]

ويدلك على أن حُسْنَ إبدال [الصاد من السين]^(٣) في: «سراط»؛ لما ذكرت
[لك]^(٤) من كراهة التصعد بعد التسفل - أن من يقول: «صَوِّق»، و: «صُقَّت» إذا
قال: «قِسْتُ» و: «قسوت»، لم يبدل الصاد منها؛ لأنه الآن ينحدر بعد الإصعاد،
وهذا يُستخَف ولا يستثقل كما استثقل عكسه.

(١) سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم، أبو حاتم السجستاني من ساكني البصرة. كان إماماً في
علوم القرآن واللغة والشعر، قرأ كتاب سيويه على الأخفش مرتين، وروى عن أبي عبيدة
وأبي زيد والأصمعي وعمرو بن كركرة وروح بن عباد. وعنه ابن دريد وغيره.
وكان أعلم الناس بالعروض واستخراج المعنى، وكان يعدّ من الشعراء المتوسطين،
وكان يعنى باللغة، وترك النحو بعد اعتناؤه به، حتى كأنه نسيه، ولم يكن حاذقاً فيه،
وكان إذا اجتمع بالمازني في دار عيسى بن جعفر الهاشمي تشاغل، ويادر بالخروج،
خوف أن يسأله مسألة في النحو. وكان جماعاً للكتب يتجبر فيها، ذكره ابن حبان في
الثقات، وروى له الثنائ في سنته والبيزار في مسنده. صنّف: إعراب القرآن، لحن
العامية، المقصور والممدود، القراءات، الوحوش، الطير، النحلة، الفصاحة، الهجاء،
خلق الإنسان، الإدغام. وغير ذلك. توفي سنة خمسين - أو خمس وخمسين، أو أربع
وخمسين، أو ثمان وأربعين - ومائتين، وقد قارب التسعين.
ينظر: بغية الوعاة (١/٦٠٦).

(٢) الأصل: سقت، وسويق. والسويق: هو طعام يتخذ من مدقوق الحنطة والشعير. سمي
بذلك؛ لانسياقه في الحلق. والجمع: أسوقة.

(٣) في أ: السين من الصاد.

(٤) سقط في أ.

ألا ترى أنهم لم يميلوا: «نائق»، وأمالوا نحو: «قادر»، و: «قارب»؟! فإن قلت: إن السين الأصل؛ بدلالة قولهم: «سَرَطَم» و: «سَرَطْرَاط»، و«الأخذ سُرَيْط»^(١).

قيل: الألف -أيضاً- أصلها ألا تمال، ولكن لما وقعت مع الكسرة والياء، فأريد مجانسة الصوتين وملاءمتها -أميلت، وترك الأصل الذي هو التفيخيم والتحقيق لها. وكذلك في باب «صراط» و«صويق» و«صالخ»^(٢) و«صالغ»^(٣): لما أريد فيه^(٤) ذلك تُرِكَ الأصل إلى تشاكل الصوتين وتجانسهما، وقد تركوا في غير هذا -لما ذكرت لك- ما هو أصل في كلامهم إلى ما ليس بأصل؛ طلباً لاتفاق الصوتين. ألا تراهم قالوا: شمباء^(٥)، ومنم بك^(٦)، فلم يبينوا النون التي هي الأصل في الشَّبِّ، و«منم بك»^(٧)؛ لما أرادوا أن يوفقوا بين الصوتين. ولم يستجيزوا إدغام

(١) قوله: «الأخذ سريط» هو جزء من مثل تامه: «الأخذ سَرِيط والقضاء ضَرِيط»، ومعناه: أن الذي يأخذ بالدين يأخذ بسرعة وسهولة، وإذا جاء صاحب الدين يقتضيه شرط به وسخر منه. والسَرِيط: من السرط، وهو سرعة البلع. سرطت الشيء، إذا بلعته، ومنه سمي الفالوذ سطرطاطاً؛ لسرعة مروره في الحلق. ومثله قولهم: «الأخذ سلجان، والقضاء لِيَان» الليان: المطل، لواه يلويه لِيَاً ولياناً؛ إذا مطلقه، وفي الحديث: «لئى الواجد ظلم»، والواجد: الغنى والوجد: الغنى، وفي القرآن: ﴿مِنُ يُجِدُّكُمْ﴾ [الطلاق: ٦]، وقال ذو الرمة: تطيلين لِيَانِي وأنت مليئة وأحسن يا ذات الوشاح التَّقَاضِيَا والسَّلْجَان: سرعة الابتلاع أيضاً، سلج اللقمة سلجاً وسلجاناً؛ إذا بلعها بسرعة، ويروي: «الأخذ سريطي والقضاء ضَرِيطِي».

ينظر: جمهرة الأمثال (١/١٣٩).

(٢) الأصل: سالخ. والسالخ من الحيات: الأسود الشديد السواد -يقال: «أسود سالخ»، ولا يقال للأثني: «سالخة»، وإنما يقال: «أسودة» - وهو أقتل ما يكون من الحيات. سَمِي بذلك؛ لأنه يسليخ جلده كل عام. والجمع: سواخ، وسليخ. والسالخ - أيضاً - : جرب يسليخ جلود الجمال ونحوها.

ينظر: المعجم الوسيط (سليخ).

(٣) الأصل: سالغ، يقال لذي الحافر: سلغ سلغاً وسلوغاً، أى: صار قارحاً. وسلغ ولد الشاة أو البقرة، أى: طلع نابه وتمت أسنانه فهو وهى سالغ. والجمع: سلغ وسوالغ.

ينظر: المعجم الوسيط (سلغ).

(٤) فى أ: منه.

(٥) فى أ: شنباء.

(٦) فى أ: من بك.

(٧) فى أ، ب: «عامر». ولا معنى له؛ فلعل الصواب ما أثبتناه.

النون في الباء؛ من حيث كان متشابهاً [مع] ما لم يدغم في الباء وهو الميم؟! فكما تركوا الأصل ههنا طلباً للمشاكلة، كذلك يُترك الأصل في «سراط»، ويُختار إبدال الصاد من السين.

فأما القراءة بالزاي فليس بالوجه؛ وذلك أن من قال في «أصدرت»: «أزدرت»، وفي «القصْد»: «القرْد» - فإبدال من الصاد الزاي - فإنه إذا تحركت الصاد في نحو: «صدرت»، و«صدقت»، لم يبدل. فإذا لم يبدلوا الصاد زايًا إذا تحركت مع الدال، وكانت الطاء في «الصِرَاطِ» مثل الدال في «القصْد» في حكم الجهر - فكذلك ينبغي ألا تبدل من السين الزاي في «سراط» من أجل الطاء؛ لأنها قد تحركت كما تحركت في «صدقت»، مع أن بينهما في «سراط» حاجزين.

وقد قال سيويه: إذا قال: مصادر، فجعل بينهما حرفاً - ازداد التحقيق حسناً وكثرة. يريد: يزداد التحقيق للصاد كثرة - إذا وقع الفصل بالحرف على التحقيق - إذا وقع الفصل بحركة نحو: صَدَقَ.

وإنما لم تبدل^(١) في الموضعين لما فصلت الحركة أو الحرف؛ لأنَّ التبيين وتصحيح الصاد في «قصْد» و«أصدرت» قد كان يجوز ولا حاجز بينهما؛ فلما وقع الفصل وحجزت الحركة أو الحرف امتنع ما كان يجوز من قبل.

ألا ترى أن المتقاربين إذا وقعا في كلمة واحدة، ففصل بينهما الحركة - يبين، وذلك نحو: وَتَد. ومن أدغم قدر فيه الإسكان، مثل: فَخَذ، فأدغم على ذلك؟! فكما لم يَفُو الإدغام ولم يكثر مع حجز الحركة؛ كذلك لا يقوى البدل مع حجز الحركة؛ لاجتماع الموضعين في أن القصد فيهما تقريب حرف من حرف.

فأما القراءة بالمضارعة، فأحسن من القراءة بإبدال الزاي من السين؛ لأنَّ من لم يُبدل من الصاد الزاي إذا تحركت قد يضارع بنحو صاد «صدقت»، ويضارع بها إذا بعدت نحو: «مصادر»، و: «الصراط» كما قالوا: جِلْبَاب، فوفَّقوا بين الحرفين مع حجز ما حَجَزَ بينهما من الحروف، وكأنَّه أحبُّ أن يشاكل بهذه المضارعة؛ ليكثر بذلك تناسب أحد الحرفين إلى الآخر؛ فأشرب الصاد صوت الزاي لذلك.

ومما يقوى مضارعة الصاد في «الصراط» بالزاي، أنهم حيث وجدوا الشين مشبهة

(١) في أ: يبدل.

للصاد والسين - في الهمس والرخاوة والاستطالة إلى أعلى التَّيْتَيْنِ - ضارعوا بها الزاى لَمَّا وقع بعدها^(١) الدال؛ ليتفقا في الجهر، وذلك نحو قولهم: «أزدق»، في «الأشدق»، وكذلك فعلوا بالجيم قبل الدال؛ لقربها من الشين، وذلك قولهم: «أزدر»، في «الأجدر»، فإذا ضارعوا بهذين الحرفين الزاى؛ ليقربوها بذلك من الدال - مع تباعد مخرجهما من الزاى - فأن يضارعوا بها الصاد أجدر؛ لقربها منها واتفاقهما في المخرج.

ويؤكد هذه المضارعة أنهم قالوا: اجدرءوا، واجدمعوا، فأبدلوا من تاء «الافتعال» الدال لَمَّا أُشْرِبَ صوت الزاى؛ كما أبدلوا^(٢) في «مزدجر» ونحوه، ولا يجوز أن تُخْلَصَ [الشين والجيم]^(٣) زايا كما فعلت ذلك في الصاد والسين في: القصد، و: يَسُدُّل ثوبه؛ لأنهما لم تقربا^(٤) من الزاى قرب [الصاد والسين]^(٥) منها. ويقوى اتساع ذلك في الاستعمال أن سيويه قال: زعم هازون أنها قراءة الأعرج، قال: وقراءة أهل مكة اليوم ﴿حَقَّ يُصْدِرَ الرِّعَاةُ﴾ [القصص: ٢٣]: بين الصاد والزاى.

قال: والمضارعة في الصاد - يعنى إذا كانت مع الدال - أكثر وأعرف منها في السين. يعنى: في نحو: «يُزْدَل ثوبه».

وممَّا يحتج به مَنْ أخلص الصاد وحققها، على من ضارع بها الزاى - أن يقول: [إن]^(٦) الحرف قد أعل مرة بالقلب؛ فلا تستقيم المضارعة؛ لأنها إعلال آخر، وقد رأيتهم كرهوا الإعلال في الحرفين إذا تواليا؛ فإذا لم يوالوا بين إعلالين في حرفين مفترقين، فألا يوالوا بين إعلالين في حرف واحد أجدر.

ويقوى ذلك: أنهم حذفوا النون من نحو «بلعنبر»، و: «بلحارث»، ولم يحذفوا من: «بنى النجار»، مع توالى النونات؛ حيث كانت اللام قد أعلت^(٧) بالقلب؛ لثلا

(١) فى ب: بعده.

(٢) فى ب: أبدل.

(٣) فى أ: الجيم والشين.

(٤) فى أ: يقربا.

(٥) فى أ: السين والصاد.

(٦) سقط فى ب.

(٧) فى ب: اعتلت.

يتوالى إعلالان: الحذف والقلب، وإن كانا من كلمتين مفترقتين؛ فإذا كُره في هذا النحو كان توالى إعلالين في حرف واحد أبعد.

ومما يحتاجون به على من ضارح بها الزاى: أن هذه المضارعة تشبه الإدغام في أنه تقريب الحرف الأول من الثانى، فكما أن الصاد لا تدغم فى الطاء؛ لانتقاص صوتها بذلك، فكذلك^(١) لا ينبغى أن يضارح بها؛ لأن هذه المضارعة فى حكم الإبدال، بدلالة أنهم حيث ضارعوا بالجيـم الزاى فى قولهم: اجدرءوا واجدمعوا - أبدلوا من تاء الافتعال الدال كما أبدلوا فى: «مزدجر».

وقال سيبويه: لم تكن المضارعة هنا^(٢) الوجه، يعنى فى «الصراط».

اختلفوا فى ضمّ الهاء من: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [٧].

فقرأ حمزة وحده: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بضم الهاء^(٣). وكذلك: ﴿لَدَيْهِمْ﴾، و﴿إِلَيْهِمْ﴾ هذه الثلاثة الأحرف بالضم وإسكان الميم.

وقرأ الباقون: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ وأخواتها بكسر الهاء.

واختلفوا فى الميم:

فكان عبد الله بن كثير يصل الميم بواو، انضمت الهاء قبلها^(٤) أو انكسرت^(٥)، فيقول: ﴿عَلَيْهِمْوُ، غير المغضوب عَلَيْهِمْوُ ولا الضالين﴾ [الفاتحة: ٧]، و: ﴿على قُلُوبِهِمْوُ، وعلى سَمْعِهِمْوُ، وعلى أَبْصَارِهِمْوُ غشاوة﴾ [البقرة: ٧]. واختلفوا^(٦) عن نافع فى الميم:

(١) فى أ: كذلك.

(٢) فى أ: وهنا.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٢٣)، الإعراب للنحاس (١٢٤/١)، الإملاء للعكبرى (٥/١)، البحر المحيط (٢٦/١)، التبيان للطوسى (٤٣/١)، تفسير القرطبى (١٤٨/١)، الحجة لابن خالويه (٦٣)، الحجة لأبى زرعة (٨٠)، السبعة لابن مجاهد (١٠٨)، الغيث للصفاقسى (٦٣)، المجمع للطبرسى (٢٨/١)، المحتسب لابن جنى (٤٣/١، ٤٤).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٢٤)، الإعراب للنحاس (١٢٤/١)، الإملاء للعكبرى (٦/١)، البحر المحيط (٢٦/١)، التبيان للطوسى (٤٣/١)، التيسير للدانى (١٩)، تفسير القرطبى (١٤٨/١)، المجمع للطبرسى (٢٨/١)، المحتسب لابن جنى (٤٣/١، ٤٤).

(٥) ينظر: البحر المحيط (٢٦/١)، الحجة لأبى زرعة (٨٠)، السبعة لابن مجاهد (١٠٨)، الغيث للصفاقسى (٦٣)، المحتسب لابن جنى (٤٣/١، ٤٤).

(٦) فى ب: اختلف.

فقال إسماعيل بن جعفر^(١)، وابن جَمَاز^(٢)، وقالون^(٣)، والمسيبي^(٤): الهاء مكسورة، والميم مضمومة^(٥)، أو منجزمة، أنت فيها مخير.

وقال أحمد بن قالون عن أبيه: كان نافع لا يعيب ضمّ الميم. فهذا يدلّ على أن قراءته كانت بالإسكان.

(١) إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير، الإمام، الحافظ، الثقة، أبو إسحاق الأنصاري، مولا هم المدني. ولد سنة بضع ومائة. وسمع من: عبد الله بن دينار، وأبي طوالة عبد الله بن عبد الرحمن، والعلاء بن عبد الرحمن الحرقي، وحמיד الطويل، وعمرو بن أبي عمرو، وربيع بن أبي عبد الرحمن، وهشام بن عروة، وطقتهم. وقرأ القرآن على شيبه بن نصح، ثم عرض على نافع الإمام، وسليمان بن مسلم بن جمّاز، وبرع في الأداء، وتصدّر للحديث والإقراء، ومنهم من يكتبه أبا إبراهيم، وكان مقرئ المدينة في زمانه. وروى عنه: قتيبة بن سعيد، وعلي بن حجر، ومحمد بن سلام البيكندی، وإبراهيم بن عبد الله الهروي، وداود ابن عمرو الضبي، ومحمد بن الصباح الدولابي، وعيسى بن سليمان الشيزري، وأبو همام الوليد بن شجاع، ومحمد بن زبور، وخلق سواهم. قال يحيى بن معين: ثقة، مأمون. قلت: توفي سنة ثمانين ومائة.

ينظر: السير (٢٢٨/٨ - ٢٣٠).

(٢) سليمان بن مسلم بن جمّاز وقيل: سليمان بن سالم بن جمّاز - بالجيم والزاي مع تشديد الميم - أبو الربيع الزهري مولا هم المدني، مقرئ جليل ضابط، مات بعد السبعين ومائة فيما أحسب. ينظر: طبقات القراء (٣١٥/١).

(٣) مقرئ المدينة، وتلميذ نافع، هو الإمام المجرّد التحوي، أبو موسى عيسى بن مينا، مولى بني زريق. يقال: كان ريب نافع، فلقبه بقالون لجموده قراءته. روى عن شيخه، وعن محمد ابن جعفر بن أبي كثير، وابن أبي الزناد. وعنه: أبو زرعة، وابن ديزيل، وإسماعيل القاضي، وأحمد بن صالح، وأبو نسيط، وموسى بن إسحاق، وخلق. وتلا عليه ابنه أحمد، والحلواني، وأبو نسيط، وعدة. قال علي بن الحسن الهسجاني: كان شديد الصم، فكان ينظر إلى شفتي القارئ ويردّ. مات سنة عشرين ومائتين عن نيف وثمانين سنة. ينظر: السير (٣٢٦/١٠ - ٣٢٧).

(٤) إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن، أبو محمد المسيبي المخزومي، المدني المقرئ، قرأ على نافع بن أبي نعيم، وهو من جلة أصحابه المحققين، وقد روى عن ابن أبي ذئب وغيره، أخذ القراءة عنه ولده محمد، وأبو حمدون الطيب بن إسماعيل. وخلف بن هشام البزار، ومحمد بن سعدان، ومحمد بن جبير وطائفة كبيرة، وحدث عنه ابن ذكوان، وأحمد ابن حنبل، روى له أبو داود في سننه حديثاً.

وقال عبد الله بن الصقر السكري: حدثنا محمد بن إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن، ابن عبد الله بن المسيب المسيبي، عن أبيه. توفي سنة ست ومائتين.

ينظر: معرفة طبقات القراء (ص ١٢١ - ١٢٢).

(٥) ينظر: الإملاء للعكبري (٦١/١)، البحر المحيط (٢٧/١)، تفسير القرطبي (١٤٩/١)، المجمع للطبرسي (٢٨/١)، المحتسب لابن جنى (٤٣/١، ٤٤).

قال أحمد بن موسى: والذي قرأت به الإسكان.
وقال ورش^(١): الهاء مكسورة والميم موقوفة إلا أن تلقى الميم ألف أصلية، فإذا لقيتها ألف أصلية ألحق في اللفظ واوا، مثل قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

وكان أبو عمرو، وعاصم، وابن عامر^(٢)، والكسائي يكسرون الهاء، ويسكنون الميم، فإذا لقي الميم حرف ساكن اختلفوا:

فكان ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر يمضون على كسر الهاء، ويضمون الميم إذا لقيها ساكن، مثل قوله: ﴿عَلَيْهِمُ الدَّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١]، آل عمران: [١١٢]، و: ﴿مِنْ دُونِهِمْ أَمْرَاتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٣]، وما أشبه ذلك.

وكان أبو عمرو يكسر الهاء -أيضا- ويكسر الميم^(٣)، فيقول: ﴿عَلَيْهِمُ الدَّلَّةُ﴾

(١) شيخ الإقراء بالذيार المصرية، أبو سعيد، وأبو عمرو، عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو، وقيل: اسم جدّه عدى بن غزوان القبطى الإفريقى مولى آل الزبير. قيل: ولد سنة عشر ومائة. جود ختمات على نافع، ولقبه نافع بورش، لشدة بياضه، والورش لبن يصنع، وقيل: لقبه بطائر اسمه ورشان، ثم خفف، فكان لا يكرهه، ويقول: نافع أستاذى سمانى به. وكان فى شببته رؤاسا، وكان أشقر أزرق، ربعة سميتا، قصير الثياب، ماهرا بالعربية، انتهت إليه رئاسة الإقراء.

تلا عليه: أحمد بن صالح الحافظ، وداود بن أبى طيبة، ويوسف الأزرق، وعبد الصمد ابن عبد الرحمن بن القاسم، ويونس بن عبد الأعلى، وعدد كثير. وكان ثقة فى الحروف حجة. قال يونس: كان جيد القراءة، حسن الصوت، إذا قرأ يهمز، ويمد، ويشدد، ويبين الإعراب، لا يملأ سامعه. مات بمصر فى سنة سبع وتسعين ومائة.
ينظر: السير (٢٩٥/٩، ٢٩٦).

(٢) هو عبد الله بن عامر اليحصبى، ويخصب فخذ من حمير، وكنيته: أبو نعيم، وقيل: أبو عمران، وقيل: غير ذلك، كان إمام مسجد دمشق، وقاضيا. تابعى لقي واثلة بن الأسقع، والنعمان بن بشير، وقال يحيى بن الحارث الذمارى: إنه قرأ على عثمان -رضى الله عنه- وقرأ عثمان على رسول الله ﷺ. توفى بدمشق يوم عاشوراء سنة ثمانى عشرة ومائة، ومولده سنة إحدى وعشرين، وقيل: غير ذلك. وكان إمام المسلمين بالجامع الأموى فى أيام عمر ابن عبد العزيز، وقبله، وبعده، وكان يأتّم به وهو أمير المؤمنين، وناهيك بذلك منقبة، وجمع له بين الإمامة والقضاء، ومشيخة الإقراء بدمشق، ودمشق - إذ ذاك - دار الخلافة، ومحط رحال العلماء والتابعين. ورواياه عن أصحابه: هما: هشام، وابن ذكوان.

ينظر: السير (٢٩٢/٥)، طبقات خليفة (ص ٢٣٥)، الجرح والتعديل (١٢٢/٥)، تاريخ الإسلام (٢٦٧/٣)، ميزان الاعتدال (٤٤٩/٢)، طبقات القراء (٤٢٣/١).

(٣) ينظر: التيسير: ١٦، الحجة لابن خالويه ٨٠، الغيث ١١٧.

و: ﴿إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾ [يس: ١٤] وما أشبهه.

وكان حمزة والكسائي يَضْمَانُ الهاء والميم معاً، فيقولان: ﴿عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ﴾^(١) و: ﴿مَنْ دُونَهُمْ أَمْرَاتَيْنِ﴾ وما أشبه ذلك.

[و]^(٢) قال أبو بكر أحمد بن موسى: وكل^(٣) هذا الاختلاف في كسر الهاء وضمها إنما هو في الهاء التي قبلها كسرة، أو ياء ساكنة، فإذا جاوزت هذين لم يكن في الهاء إلا الضم.

وإذا لم يكن قبل الميم هاء - قبلها كسرة أو ياء ساكنة - لم يجز في الميم إلا الضم أو التسكين، مثل قوله: ﴿مَنْكُمُ﴾، و ﴿أَنْتُمْ﴾.

قال أبو بكر: [في حجة من]^(٤) قرأ: ﴿عَلَيْهِمُو﴾ بكسر^(٥) الهاء ووصل الميم بالواو - وهو قول ابن كثير ونافع في أحد قوليه - قال سيويه: قال بعضهم: ﴿عَلَيْهِمُو﴾ أتبع الياء ما أشبهها، وترك ما لا يشبه الياء ولا الألف على الوصل. وقال أبو حاتم: هي قراءة الأعرج.

قال [أبو بكر]^(٦): وقال بعض من احتج لذلك: إن الهاء من جنس الياء؛ لأنَّ الهاء تنقطع إلى مخرج الياء؛ فوجب لذلك إتباع الهاء الياء.

وحجّة من قرأ: ﴿عَلَيْهِمُ﴾ - بكسر^(٧) الهاء وإسكان^(٨) الميم، وهو قول عاصم، وأبي عمرو، [والكسائي، وابن عامر]^(٩) - أن يقول: إنَّه أُنْ أَمْنُ اللبْسِ؛ إذ كانت الألف في الثنية قد دلّت على الاثنتين، ولا ميم في الواحد، فلما لزمت الميم الجمع حذفوا الواو، وأسكنوا الميم؛ طلباً للتخفيف إذ كان لا يشكل.

قال: وقال: لَمَّا كَانَتْ الهاء في: ﴿عَلَيْهِمُ﴾ هي الهاء التي [كانت]^(١٠) في:

(١) ينظر المصادر السابقة.

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: كل.

(٤) في ب: فيمن.

(٥) في أ: فكسر.

(٦) سقط في أ.

(٧) في ب: فكسر.

(٨) في ب: أسكن.

(٩) في أ: وابن عامر والكسائي.

(١٠) سقط في أ.

﴿عَلَيْهِ﴾ وجب إقرارها^(١) على ما كانت عليه من الكسر قبل دخول الميم^(٢)؛ إذ كانت العلة واحدة.

وحجة من قرأ: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ - وهو قول حمزة - : أنهم قالوا: ضمّ الهاء هو الأصل؛ وذلك أنها إذا انفردت من حروف تتصل بها، قيل: هم فعلوا. والواو هي القراءة القديمة، ولغة قريش، وأهل الحجاز، ومن حولهم من فصحاء اليمن. قالوا: وإنما خصّ حمزة هذه الحروف الثلاثة بالضم - وهي: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و: ﴿إِلَيْهِمْ﴾ و: ﴿لَدَيْهِمْ﴾ - لأنهنّ إن أولاهنّ ظاهرًا صارت ياءاتهنّ ألفات، مثل: على القوم، ولدى القوم، وإلى القوم، ولا يجوز كسر الهاء إذا كان قبلها ألف. وحجة من ضمّ الميم إذا لقيها ساكن بعد الهاء المكسورة، أن يقول: إني لما احتجت إلى الحركة رددت الحرف إلى أصله؛ فضممت، وتركت الهاء على كسرها؛ لأنّه لم تأت ضرورةٌ تُخرج إلى ردها إلى الأصل؛ ولأنّ الهاء إنّما تبعت الياء؛ لأنها شُبّهت بها، ولم تتبعها الميم، لبعدها منها. قال أبو حاتم: وهي لغة فاشية بالحرمين.

وحجة من كسر الميم للساكن الذي لقيها - والهاء مكسورة - أن يقول: أتبع الكسر الكسر؛ لثقل الضم بعد الكسر؛ كما استقلوا ضمّ الهاء بعد الكسرة، وكذلك استقلوا ضمّة الميم بعد [كسر]^(٣) الهاء. ألا ترى أنه ليس في كلامهم مثل: فعل، وأنهم يضمون ألف الوصل في مثل: اقتل؛ فرازا من الضم بعد الكسر؟!.

وحجة من كسر الهاء إذا لم يلقِ الميم ساكن، وضمّها إذا لقي الميم ساكن - وهو قول الكسائي - أنه يقول: إذا ردّ الميم إلى أصلها ردّ الهاء - أيضًا - إلى أصلها، وأتبع الضمّ الضمّ؛ استئقلاً للخروج من الكسر إلى الضمّ. قال: والاختيار ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بالكسر؛ لأنها أخفّ على اللسان، وهي قراءة الأكثر. قال سيويه^(٤): الهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة؛ لأنها خفيفة، كما أن الياء

(١) في أ: إقرارهما.

(٢) زاد في ب: عليه.

(٣) سقط في ب.

(٤) عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام البصريين سيويه أبو بشر، ويقال: أبو الحسن، مولى بني =

خفّية، وهي من حروف الزيادة؛ كما أن الياء من حروف الزيادة، وهي من موضع الألف، وهي أشبه الحروف بالياء؛ فكما أمالوا الألف في مواضع استخفافاً، كذلك كسروا هذه الهاء وقلبوا الواو ياء؛ لأنه لا تثبت واو ساكنة وقبلها كسرة. وذلك قولك: مررت بهى [قبل]، و: لديهي مال، و: مررت بدارهي قبيل. وأهل الحجاز يقولون: مررت بهو قبيل، و: لذيهُو مال، ويقراءون: ﴿فَحَسَفْنَا بِهِوً وَبِدَارِهِوً﴾ (١) الأرض ﴿[القصص: ٨١]، فإن ألحقت (٢) الهاء الميم في علامة الجمع كسرتها؛ كراهية (٣) الضمة بعد الكسرة.

ألا ترى أنهما لا يلزمان (٤) حرفاً أبداً - يعني أنه ليس في الكلام مثل: فعل - فإذا كسرت الميم قلبت الواو ياء كما فعلت ذلك في الهاء؟! ومن قال: ﴿وَبِدَارِهِوً الْأَرْضَ﴾ قال: «عليهْمو مال».

قال: والاختيار - إذا لقيها ساكن - كسُر الميم؛ وذلك أنه أخف، وهذه الكسرة ليست بالكسرة التي تأتي لالتقاء الساكنين ولا أصل لها في الكلمة؛ لأن هذا الحرف له حركة في الأصل فحقه أن يُردّ - متى احتيج إلى حركته - إلى الأصل؛ وكأن من

= الحارث بن كعب، ثم مولى آل الربيع بن زياد الحارثي، ولقب سيبويه، ومعناه: رائحة التفاح، فقيل: كانت أمه ترقصه بذلك في صغره - وقيل: كان من يلقاه لا يزال يشم منه رائحة الطيب، فسمي بذلك. وقيل: كان يعتاد شم التفاح. وقيل: لقب بذلك للطافته؛ لأن التفاح من أطيب الفواكه. كان أصله من البيضاء من أرض فارس، ونشأ بالبصرة، وأخذ عن الخليل ويونس وأبي الخطاب الأحمش وعيسى بن عمر. وقال أبو عبيدة: قيل ليونس بعد موت سيبويه: إن سيبويه صنف كتاباً في ألف ورقة من علم الخليل، فقال: ومتى سمع سيبويه هذا كله من الخليل! جيئوني بكتابه، فلما رآه قال: يجب أن يكون صدق فيما حكاه عن الخليل، كما صدق فيما حكاه عنى. وقال الأزهرى: كان سيبويه علامة، حسن التصنيف، جالس الخليل وأخذ عنه، وما علمت أحداً سمع منه كتابه هذا؛ لأنه احتضر، وقد نظرت في كتابه، فرأيت فيه علماً جماً. ومات بالبيضاء. وقيل: بشيراز، وقيل: غماً بالذرب سنة ثمانين ومائة. قال الخطيب: وعمره اثنان وثلاثون سنة. وقيل: تيف على الأربعين. وقيل: مات بالبصرة سنة إحدى وستين، وقيل: سنة ثمان وثمانين. وقال ابن الجوزي: مات بساوة سنة أربع وتسعين.

ينظر: البغية (٢/ ٢٢٩ - ٢٣٠).

(١) في أ: بداره.

(٢) في ب: لحقت.

(٣) في أ: كراهة.

(٤) في أ: يلزمان.

يكسر يقدر أن أصل الحرف: ﴿عَلَيْهِمْ﴾.

روى عن الحسن أنه كان يقرأ: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بكسرتين ويثبت الياء في الوصل. وقال أبو حاتم: لم أسمع أحدًا يقرأ بكسر الميم إلا ألحق الياء في الوصل، ولا أحدًا يضم الميم إلا ألحق واوًا في الوصل، والواو والياء تسقطان في الوقف. انتهت الحكاية عن أبي بكر.

قال أبو علي: الحجّة لمن قرأ: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بكسر الهاء: أن الهاء من مخرج الألف، وهي في الخفاء نحوها؛ فكما أنّ الكسرة أو الياء إذا وقعت إحداهما قبل الألف أميلت الألف نحوها، وقربت منها- كذلك إذا وقعت قبل الهاء قربت الهاء منها بإبدال ضمّتها كسرة؛ كما ملتهم الألف نحو الياء.

ومما يؤكد شبهها بالألف، أنهم قد قالوا: أخذت أخذه، و: ضربت ضربه، فأمالوا الفتحة التي قبلها نحو الكسرة، كما أمالوها إذا كانت قبل الألف نحو الكسرة؛ لتميل الألف نحو الياء.

فإن قلت: إنّه لا شيء في قولهم: «ضربت ضربه»، يوجب الإمالة^(١) من كسرة ولا ياء ولا غيرهما مما يوجب الإمالة؛ فكيف استدلت بقولهم: ضربت ضربه، على ما يوجب كسر الهاء في ﴿عَلَيْهِمْ﴾، وليس في «ضربه» شيء يوجب الإمالة؟! قيل: إنّ ذلك يُشبه من الإمالة ما أميل لغير سبب [يوجب الإمالة]^(٢)؛ كقولهم في العَلَم: «الحجاج»، و«الناس»، وكقولهم: «طلبنا»، و«رأيت عتنا». فعلى هذا الحد أمالوا في قولهم: «ضربت ضربه».

ألا ترى أنهم لم يميلوا إذا جاورت الياء والكسرة حرفًا سوى الهاء. وكان إمالة الفتحة مع الهاء ساكنة أكثر في الاستعمال من باب «طلبنا» وأقيس؛ لأنّ الهاء قد أُجريت متحركة مُجْرَى الألف- فيما ستره بعد، إنّ شاء الله- فإذا كانت ساكنة كانت أن تُجْرَى مُجْرَى الألف أجدر وأسهل.

ومما يؤكد شبه الهاء بالألف اجتماعهما في تبيين الحركة نحو: «أنا» و: «حتى هلا» كتيبتهما إياها بالهاء في: ﴿كُنِّيَّة﴾ [الحاقة: ١٩] و: ﴿حِسَابِيَّة﴾. [الحاقة: ٢٠] ولو لفظت بالياء من «ضرب»، لقلت في قول الخليل إن شئت: به، وإن شئت: با.

(١) في أ: إمالة الألف.

(٢) في ب: موجب للإمالة.

فكما جرّتا مجرّى واحدًا في هذا، كذلك جعل في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بمنزلة الألف في أن أُبدل من ضمّتها كسرة؛ ليوّفّق بين الصوتين فيكونا من جهة واحدة.

فإن قلت: ما وجه استجازة الخليل التخيير بين الهاء والألف في إلحاق الحرف المملووظ [به] ^(١)، وهلا ألحق الهاء دون الألف؛ لقلة إلحاق الألف في الوقف، وكثرة إلحاقهم الهاء فيه؟

قيل: جَمَعَ بينهما؛ لمشابهة كل واحد منهما الآخر فيما ذكرنا، ولقيام كل واحد منهما مقام الآخر، ولأنّهم قد ألحقوا هذه الحروف الألف في قولهم: با، تا، ثا، ونحوه؛ فكثرت في هذا الباب وإن لم يكثر في غيره.

فإن قلت: فإنّ الهاء لا يجرى فيها الصوت كما يجرى في الألف وأختيها. فإنّها وإن كانت كذلك، فإنّها توافقها في الخفاء، والضعف، واتفاق المخرج؛ فلا ينكر - وإن اختلفا من حيث ذكرت - أن يتفقا في تقريب إحداهما من الأخرى، كما قربت الباء من الميم في قولهم: اصحب مطرًا؛ لاتفاقهما في المخرج، وإن كانتا قد اختلفتا في غير ذلك.

ومما بيّن شبه الهاء بالألف: أنّهم قد غيروا بها بعض الحروف في الوقف، وأبدلوها منه كما فعلوا ذلك بالألف في: رأيت رجلاً.

ومما يدلّ على خفاء الهاء ومشابهتها الألف والياء: أنّها إذا كانت إضمار مذكّر بعد حرف ساكن أو مجزوم، حرّكوا الساكنَ أو المجزوم بالضمّ، وذلك قولهم في الوقف: «لم يضربهُ، وقده، ومِنهُ» وقد كسروا - أيضاً - قبله التاء التي للتأنيث؛ وذلك قولهم: «ضَرَبْتَهُ». ومثل هذا في قول أبي الحسن قول بعضهم: اذِعه، فكسروا العين للساكن الثاني الذي هو هاء الوقف، فإذا وصلتْ أسكنتْ كل ذلك؛ لأنك تحرك هاء الضمير فتبيّن الحركة ^(٢).

قال أبو زيد: قال -يعني رجلاً غريباً-: لم أضربهما، فكسر الهاء مع الباء. قال أبو علي: فهذا على أنه أجرى الوصل مجرى الوقف نحو: «سببًا» ^(٣).

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: بالحركة.

(٣) قالت العرب في الشعر في القوافي: «سببًا» تريد: السبب، و«عهيل» يريد: العهيل؛ لأنّ التضعيف لما كان في كلامهم في الوقف أتبعوه الباء في الوصل والواو على ذلك. كما =

ولا تحمله على [باب] (١) «أَجْوَاءُكَ» ونحوه؛ لأنَّ سكون الإعراب مثلُ حركته، فلا يتبع (٢) غيره، كما أن حركة [الإعراب] (٣) لا يُبدل (٤) منها للإتباع، كما لا تسكن في حال السعة والاختيار.

ألا ترى أن من قال: ﴿لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ [البقرة: ٣٤] لم يكن مصيباً، ولم يجز كما جاز «مِثْنَيْنِ» وكما جاز: ﴿وَعَذَابُنَّ أَرْكَضُ﴾ (٥) [ص: ٤١-٤٢].
وليس قوله: لم أضربهما مثل: [من الطويل]

... .. لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٍ (٦)

= يلحقون الواو والياء في القوافي فيما لا يدخله ياء ولا واو في الكلام، وأجروا الألف مجراها؛ لأنها شريكتهما في القوافي، ويمدّ بها في غير موضع التنوين، ويلحقونها في غير التنوين، فألحقوها بهما فيما يتوّن في الكلام، وجعلوا سبب كأنه مما لا تلحقه الألف في النصب إذا وقفت، قال رجل من بني أسد:

ببازل وجنء أو عيهل

وقال رؤبة:

لقد خشيت أن أرى جدباً في عامنا ذا بعد ما أخصبنا
أراد: جدباً. وقال رؤبة:

بدء يحب الخلق الأضحما

فعلوا هذا، إذ كان من كلامهم أن يضاعفوا.

ينظر: الكتاب (٤/ ١٦٩ : ١٧١).

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: تتبع.

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: لا تبدل.

(٥) في ب: بعذابن اركض.

(٦) جزء من عجز بيت، وقوله:

ألا رب مولود وليس له أب وذى ولد

والبيت لرجل من أزد السراة في شرح التصريح (١٨/٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٥٧)، وشرح شواهد الشافية ص (٢٢)، والكتاب (٢/ ٢٦٦، ٤/ ١١٥)، وله أو لعمرو الجنبى في خزانة الأدب (٢/ ٣٨١)، والدرر (١/ ١٧٣، ١٧٤)، وشرح شواهد المغنى (١/ ٣٩٨)، والمقاصد النحوية (٣/ ٣٥٤)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ١٩)، وأوضح المسالك (٣/ ٥١)، والجنى الدانى ص (٤٤١)، والخصائص (٢/ ٣٣٣)، والدرر (٤/ ١١٩)، ووصف المباني ص (١٨٩)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٨)، وشرح المفصل (٤/ ٤٨، ٩/ ١٢٦)، والمقرب (١/ ١٩٩)، ومغنى اللبيب (١/ ١٣٥)، وجمع الهوامع (١/ ٥٤، ٢/ ٢٦).

لأنَّ التحريك لالتقاء الساكنين؛ وذلك أنه لما أسكن العين التي وليت حرف المضارعة - حيث كان مثل «كيد»، كما أسكن «تَفْحًا» من قوله: أراك منتفخاً - التقى ساكنان؛ فحرَّكَ لذلك، ومثل ذلك قوله - سبحانه -: ﴿وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقُوهُ﴾ [النور: ٥٢].

ومثل: «لَمْ يَلِدْهُ»: ما أنشده أبو زيد: [من الرجز]

أَجِرُّهُ الرُّمَحَ وَلَا تُهَالَهُ^(١)

ألا تراه حرَّك اللام المنجزة بالفتح؛ لالتقاء الساكنين، كما فعل ذلك في «لم يلدَه»!؟ إلا أن اللام في «تهاله» حرَّكت للساكن الثاني؛ فكان القياس ألا ترد الألف التي هي رذف، كما لم ترد فيما حكاه سيويه من قولهم: لم أبُلِه. وليس قول من قال: ﴿وَيَتَّقُوهُ﴾؛ كما أنشده أبو زيد: [من الرجز]

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرِ لَنَا سَوِيْقًا^(٢)

لأنَّ هذا: إمَّا أن يكون على: سببًا.

أو على: لم يك.

ووجه ثالث: وهو أن يُجرى الوصل في قوله: اشتر لنا، مُجرى الوقف. ومن ذلك: أنَّهم حذفوها لأمَّا كما حذفوا الياء وأختها، وذلك نحو: شاة، وشفة، وسنة، فيمن^(٣) قال: سنهاء، وفم. فبحسب كثرة الشبه يحسن إجراؤها مجرى ما قام فيها الشبه منه. ألا ترى أن الشيء إذا أشبه في كلامهم شيئاً من وجهين فقد تجرى^(٤) عليه - أيضاً - أشياء من أحكامه، نحو: أبواب ما لا ينصرف، ونحو شبه «ما» بـ «ليس»!؟ فإذا زاد على ذلك كان تشبيهه - بالمشابهة له من جهات كثيرة - أجدر.

(١) الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص (٨٨)، وسر صناعة الإعراب ص (٨١)، وشرح المفصل (٧٢/٤، ٢٩/٩)، ولسان العرب (هول، يه، خطا، فدى)، والمقتضب (١٦٨/٣)، ونوادر أبي زيد ص (١٣).

(٢) للعدافر الكندي في شرح شواهد الإيضاح ص (٢٥٨)، وشرح شواهد الشافية ص (٢٠٤)، (٢٠٥)، وملحق نوادر أبي زيد ص (٣٠٦)، وتاج العروس (بخس)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٦٦/١)، وجمهرة اللغة ص (١٣٢٧)، والخصائص (٢/٢٤٠، ٣/٩٦)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/٢٩٨)، والمجتبى (١/٣٦١)، والمنصف (٢/٢٣٦).

(٣) في ب: فمّن.

(٤) زاد في ب: أيضاً.

[ومن ذلك]^(١): أنهم أبدلوها من الياء، كما أبدلوا منها الألف في: «طائي»، ونحوه. وذلك قولهم: ذِهْ أُمَّةُ اللَّهِ - في «ذى»^(٢) - تُسَكِّنُ في الوصل كما أسكنت ميم: ﴿عليهم﴾ و: ﴿عليكم﴾ فيه من حيث لزم ما قبلها ضرب واحد من الحركة، وتلحق هذه الهاء التي هي بدل من الياء في الوصل الياء، وذلك قوله -تعالى-: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾ [يوسف: ١٠٨] فإذا وقفت قلت: هذه، تحذفها كما حذفها في «عليه» و«به» في الوقف، وهذا على لغة أهل الحجاز، فأما بنو تميم [فإنهم يقولون في الوقف]^(٣): هذه، فإذا وصلوا قالوا: هذى فلانة.

ومن ذلك: أنهم أبدلوا الياء منها في التضعيف؛ كما أبدلوا الألف من الياء في: حاحيت، وذلك قولهم [في]^(٤) دهدهت: دهديت، وقالوا: دهدهوة كـ «دحروجة». وقالوا: دُهدِيَّة، فأبدلوا.

ومن ذلك: أنهم أبدلوا الهمزة منها لآماً؛ كما يُبدلونَها من حروف اللين وذلك قولهم: ماء.

قال أبو زيد: قالوا: ماهت الركبة، تموه، وتميه، وأماها صاحبها إماهة.

وأشد أحمد بن يحيى: [من الرجز]

إِنَّكَ يَا جَهْضَمُ مَاءُ الْقَلْبِ ضَخْمٌ عَرِيضٌ مُخْرِشُ الْجَنْبِ^(٥)
ومما يقوى شَبَّهَها بالألف: أَنْ نَاسًا كَسَرُوهَا مَعَ حِجْزِ الحَرْفِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الكِسْرَةِ؛ فقالوا: منهم؛ كَأَنَّهُمْ لَمَّا رَأَوْهَا جَارِيَةٌ مَجْرَى الألف جعلوها بمنزلة «جلباب» و«جلباب»، فإذا كانوا قد كسروا مع هذا الحاجز فأن يكسروا إذا لم يحجز بين الكسرة والياء شيء أجدر، وهذه اللغة - وإن كان سببها قد سماها: اللغة الرديئة - فلها من وجه القياس ما ذكرته.

ويَقْوِيه - أيضاً - من جهة القياس، قول الجميع: هو ابن عمي دِنْيَا؛ فقلب من

(١) في أ: كما.

(٢) زاد في أ: أمه.

(٣) في أ: فإنهم في الوقف يقولون.

(٤) سقط في ب.

(٥) الرجز للأزرق الباهلي في التاج (موه)، وبلا نسبة في اللسان (جرش، موه)، والتاج (جرش)، ومقاييس اللغة (٢٨٧/٥)، ومجمل اللغة ٣٠٢/٤، والمخصص ١٥/١٠٦. وروى «ما هي» بدلاً من «ماء» وروى - أيضاً - «جاف» بدلاً من «ضخم».

أجل الكسرة، وإن كانت العين قد حُجرت، وقولهم: قِئمة، و: زَيْدٌ من العِلية. ويقويه -أيضاً- ما حكاه أبو زيد من أن رجلاً من [بنى] (١) بكر بن وائل قال: أخذت هذا منه، ومنهما، ومنهمي.

قال زيد: فكسّر الاسم المضمّر في الإدراج والوقف.

قال أبو زيد: وقال -يعنى: هذا الرجل-: عليكم، فضمّ الكاف.

ومما يؤكد كسر الهاء: أن ناساً من بكر بن وائل قالوا: بكم، و: [من الطويل] فضل أحلامكم (٢)

فكسروا تشبيهاً لها بالهاء من حيث اجتماعا في الهمس وعلامة الضمير، فإذا أجروا هذا مُجَرَى الهاء - لقيام شبيهين من الهاء فيه - فإتباع الهاء الكسرة للمشابهات التي فيها من حروف اللين وكثرتها أولى، واستجازة غيره أبعد.

ومن ثمّ أَلْحَقَ الكافَ حرفَ اللين مَن أَلْحَقَ، فقال: «أعطيتهاه» للمذكّر، و: «أعطيتهيه» للمؤنث، كما ألحقه الهاء في «أعطيتهاه»، و«أعطيتهوه»؛ لاجتماعهما فيما ذكرت [لك] (٣)، فكسرهم للكاف في [نحو] (٤): بكم، يدلّ على استحكام الكسرة في الهاء، وكثرتها فيها.

فإن قال قائل: إنّ الضمة هي الأصل في «عليهم»، و«بهم»، ونحو ذلك؛ بدلالة أن علامة المضمّر المجرور كعلامة المضمّر المنصوب المتصل، وأنّ ما جاز فيه الكسر جاز فيه الضمّ نحو: ﴿بهو وبيدارهُو الأرض﴾، وليس كل ما جاز فيه الضمّ يجوز فيه الكسر.

تقول: هذا لهُ، و: سكنت دارهُ، ولا يجوز كسر الهاء في شيء من ذلك.

وإذا كان استعمال الضمّ فيه أعمّ وكان الأصل: وجب أن يكون أوجه من الكسر.

(١) سقط في أ.

(٢) جزء من عجز بيت، وتام البيت:

وإن قال مولاهم على جل حادث من الدهر ردوا ردوا
وهو للحطّية في ديوانه ص (٤١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٣٤٢)، والكتاب (٤/١٩٧)، وبلا نسبة في المقتضب (١/٢٧٠). والشاهد فيه قوله: «أحلامكم»؛ حيث كسر الكاف تشبيهاً بهاء «أحلامهم»؛ لأنها أختها في الإضمار، ومناسبة لها في الهمس، وهي لغة ضعيفة؛ لأن أصل الهاء الضم، والكسر عارض عليها بخلاف الكاف.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ب.

قيل: إن كون الضمّ الأصل ليس ممّا يجب من أجله أن يُختار على الكسر مع مجاورة الكسرة أو الياء؛ لأنّه قد تحدّث أشياء توجب تقديم غير الأصل على الأصل؛ طلباً للتشاكل وما يوجب الموافقة.

ألا ترى أنّ الأصل، الذي هو السين في ﴿الصِّرَاطِ﴾ الصاد أحسن منه، وأنّ النون، التي هي الأصل في: «شبناء»، قد رُفضت وتُرك استعمالها، وكذلك: الأصل في: «شَقِيْرَة» و: «نَمِيْرَة»^(١)، في باب الإضافة قد رُفض، وكذلك: الأصل في: «حنيفة»، و: «جديلة» فيها^(٢) قد رُفض، ولم يستعمل إلا في أحرف يسيرة. والأصل في: «يرى» قد رُفض مع جميع حروف المضارعة في حال السعة والاختيار.

والأصل في: «عيد» كذلك -أيضاً- ومن ثمّ كُسر على «أعياد»، ولم يكن كـ «الأرواح».

والأصل في: «الدنيا» قد رفض في جميع بابه إلا في «القُضوى» كما رفض الأصل في: «تَقْوَى»، و: «شَرْوَى»، والأصل في: فاء «آدم» و: «آخر» أن تكون^(٣) همزة، وقد ترك ذلك بدلالة: «أوادم» و: «أواخر»، وإجرائهم إياه مجرى: «ضوارب». وكذلك جاء في قول^(٤) الخليل والنحويين.

والأصل في: «قيسى» أن يكون على: «فُعول»، وأن يكون في الفاء الضم والكسر مثل: «حَقِي» و«عِصِي»، «حِقِي» و«عِصِي». ولم نعلم أحداً -ممن يوثق بروايته- حَكَى الضمّ في فاء هذه الكلمة.

والأصل: تقديم حرف العلة على السين التي هي لام، وأن تكون الواو مصحّحة كما صحت في: «العُتُو» ونحوه من المصادر، فترك ذلك إلا في نحو: «نُحُو» و«نُحُو». فهذه كلمة قد تُرك الأصل فيها في ثلاثة مواضع.

وهذا ممّا يقوّى قراءة حمزة في ﴿بيوت﴾ [النور: ٣٦] ونحوه^(٥).

على أن سيبويه حَكَى في تحقير «بيت»: بيّنت؛ فإذا جاز إبدال الضمة الكسرة في التحقير لمكان الياء، فكذلك يجوز أن تبدل من ضمة فاء «فُعول» -في الجمع-

(١) في ب: نمر.

(٢) في أ: فهذا.

(٣) في أ: يكون.

(٤) في ب: قولي.

(٥) في ب: نحو ذلك.

الكسرة من أجل الياء.

ألا ترى أنه قد قال: إنَّ التحقير والتكسير من واد واحد؟! فإذا رأيت هذه الأشياء وغيرها قد تُركت فيها الأصول، وأُطرحَت في كثير منها، واختير عليها غيرها لمشابهات تعرض، أو تخفيف يُطلب أو غير ذلك - لم يُنكر أن يُترك الأصل الذي هو الضم في: ﴿عليهم﴾، ويؤثر عليه الكسر؛ ليشابه الصوتان ويتفقا ويكون مع ذلك أخف في اللفظ.

فإن قال: إنَّ الألف التي شُبِّهت بها الهاء في ﴿عليهم﴾، و: «دارهم» لا تكون إلا ساكنة، وهذه الهاء متحركة؛ فكيف وقفت بينهما مع اختلافهما من حيث ذكرنا؟ قيل: إنَّ هذا الذي ذكرت من الخلاف بينهما لا يوجب لهما اختلاف حكم بينها وبين الألف فيما ذكرنا؛ لأنَّهم قد جعلوا الهاء متحركة بمنزلة الألف الساكنة.

ألا ترى أن قول الأعشى^(١): [من الكامل]

رَحَلْتُ سُمَيَّةَ غُدْوَةَ أَجْمَالِهَا (٢)

اللام فيه حرف الروي، والهاء وصل، فجعلت الهاء مع تحركها بمنزلة الألف والواو والياء والهاء والسواكن في نحو: [من الوافر]

. عَاذِلَ وَالْعِتَابَا (٣)

(١) ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، ويقال له: أعشى بكر بن وائل، والأعشى الكبير: من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقات. كان كثير الوفود على الملوك من العرب والفرس، غزير الشعر، يسلك فيه كل مسلح، وليس أحد ممن عرف قبله أكثر شعراً منه. وكان يغنى بشعره؛ فسمى «صنّاجة العرب». لقب بالأعشى لضعف بصره. وعمى في أواخر عمره. مولده ووفاته في قرية «منفوحة» باليمامة قرب مدينة «الرياض» وفيها داره، وبها قبره. توفي سنة ٧ هـ.

ينظر: الأعلام (٧/٣٤١).

(٢) صدر بيت وعجزه:

..... غَضِبِي عَلَيْكَ فَمَا تَقُولُ بَدَا لَهَا
ينظر ديوانه ص(٧٧)، واللسان (رحل)، روى، والتاج (رحل) وبلا نسبة في اللسان (نقد)، والتاج (نقد).

(٣) جزء من صدر بيت لجريز، وتمام البيت:

أَقْلَى السُّلُومِ وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتَ لَقَدْ أَصَابَا
والبيت في ديوانه ص ٦٤، الكتاب (٤/٢٠٥، ٢٠٨)، النوادر (١٢٧)، المقتضب =

ونحو: [من الطويل]

(١) حَبِيبٍ وَمَنْزِلِي

[ومن الطويل]:

(٢) وَإِنْ لَأَمَ لَأَتُمُو

والهاء في: [من الهزج]

(٣) أَعَارَتْكِهِمَا الظَّبِيَّه

[، ومن المتقارب]:

(٤) وَيَكِي النَّسَاءَ عَلَى حَمَزَةٍ

فكما جرت وهي وصل متحركة مجرى السواكن؛ بدلالة أنه لا شيء في هذه الحروف يكون متحركاً وصلّاً إلا إياها، وما كان منها متحركاً غيرها كان رويّاً، ولم

= (٢٤٠)، الأصول (٤٠٩/٢)، المحلى لابن شقير (٦١) الخصائص (١٧١/١)، (٩٦/٢)، والمنصف (١/٢٢٤، ٧٩/٢)، والهمع (١٥٧/٢)، ابن الشجري (٣٩/٢)، وابن يعيش (٤/١١٥، ٧/٥، ٢٩/٩). الوافي (٢٢٤، ٢٣١)، والدرر (٢١٤/٢).
(١) جزء من صدر بيت لامرئ القيس، وتمام البيت:

قفنا نيك من ذكرى بسقط اللوى بين الدخول فحومل

ينظر: ديوانه ص (٨)، والأزهيّة ص (٢٤٤، ٢٤٥)، وجمهرة اللغة ص (٥٦٧)، والجنى الدانى ص (٦٣، ٦٤)، وخزانة الأدب (١/٣٣٢، ٣/٢٢٤)، والدرر (٦/٧١)، وسر صناعة الإعراب (٢/٥٠١)، وشرح شواهد الشافية ص (٢٤٢)، وشرح شواهد المغنى (١/٤٦٣)، والكتاب (٤/٢٠٥)، ولسان العرب (قوا)، ومجالس ثعلب ص (١٢٧)، وهمع الهوامع (٢/١٢٩)، وبلا نسبة في الإنصاف (٢/٦٥٦)، وأوضح المسالك (٣/٣٥٩)، وجمهرة اللغة ص (٥٨٠)، وخزانة الأدب (٦/١١)، والدرر (٦/٨٢)، ورسف المبانى ص (٣٥٣)، وشرح الأشموني (٢/٤١٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/٣١٦)، وشرح قطر الندى ص (٨٠)، والصاحبي في فقه اللغة ص (١١٠)، ومعنى اللبيب (١/١٦١، ٢/٢٦٦)، والمنصف (١/٢٢٤)، وهمع الهوامع (٢/١٣١).

(٢) جزء من صدر بيت، وهو بتمامه:

هريرة ودعها وإن لام لائمُ غداة غد أم أنت للبين واجمُ

وهو للأعشى في ديوانه ص (١٢٧)، والرد على النحاة ص (١٠٣)، وشرح أبيات سيويه (٢/٣٤٨)، والكتاب (٤/٢٠٥)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص (٤٩٥).

(٣) عجز بيت وصدرة:

بسهمين أملحين

ينظر الخزانة (٢/٤٠١).

(٤) عجز بيت لكعب بن مالك، وصدرة:

صفية قومي ولا تقعدى

يكن وصلًا كالواو في قوله: [من الطويل]

... .. وَعَيْنَيْكَ تُبْدِي أَنَّ قَلْبَكَ لِي دَوِي^(١)

والياء في: [من الرجز]

وَأِنَّمَا يَبْكِي الصَّبَا الصَّبِي^(٢)

وكقوله^(٣): [من الطويل]

... .. فَقَدْ كَانَ مَأْتُوسًا فَأَصْبَحَ خَالِيَا

كذلك يكون في قولهم^(٤): بهي، و: عليها، وإن كانت متحركة بمنزلة الألف تتبع الياء أو الكسرة كما تتبعها الألف.

وليست الهاء في قول القائل: [من الرجز]

شَلَّتْ يَدَا قَارِيَةٍ قَرَّتْهَا^(٥)

وَفَقِئَتْ عَيْنُ التِّي أَرَّتْهَا

كالتى في قوله: [من الكامل]

... .. عُذْوَةٌ أَجْمَالُهَا^(٦)

وإنما هي بمنزلة التاء فيما أنشده أبو زيد: [من الطويل]

أَلَا أَدَنْتَنِي بِالتَّفْرِقِ جَارَتِي وَأَضَعَدَ أَهْلِي مُنْجِدِينَ وَعَارَتِ^(٧)

= ينظر: ديوانه ص (٢١٦)، وبلا نسبة في اللسان (بكي).

(١) عجز بيت ليزيد بن الحكم وصدرة:

تكاشرنى كرها كأنك ناصح

ينظر: الأمالي (٦٨/١)، شرح المفصل (١١٩/٣)، شرح أبيات المغنى (١٨١/٥)،

ويروى: «صدرك» بدلًا من «قلبك».

(٢) من أرجوزة للعجاج ويروى مع بيت قبله وهو أول القصيدة:

بكييت والمحتزنن البكى وإنما يأتى الصبا الصبى

ينظر: ديوانه (٤٨٠/١)، ولسان العرب (حزن)، ومقاييس اللغة (٣٣٢/٢)، وديوان

الأدب (٤١٩/٢)، وأساس البلاغة (حزن)، وتاج العروس (حزن)، وبلا نسبة في لسان

العرب (صبا)، وتهذيب اللغة (٢٥٦/١٢).

(٣) فى أ: ونحو.

(٤) فى أ: قوله.

(٥) ينظر: الخصائص (٢٤٦/٢)، اللسان (صغر، فرى)، التاج (صغر، فرى).

(٦) تقدم.

(٧) ينظر: نوادر أبي زيد ص (٣٨).

فالألف في الآيات تأسيس، وليست^(١) بِرَدْف، وإن كان قد لزم الراء التي لا تلزمه^(٢).

ألا ترى أنه لو قال: «عاجت» مع «غارت» كان مستقيماً؟!.

ومما يدل على أن الهاء - وإن كانت متحركة - لم تخرج بحركتها عن الخفاء ومشابهة الألف والياء الساكنة: أنهم لم يعتدوا بها وهي متحركة، فصلاً، بل جعلوا ثباتها كسقوطها. وذلك قولهم: يريد أن يضربها وينزعها، و: بينى وبينها، فأمالوا الفتحة التي قبل الهاء كما يميلها إذا قال: يريد أن ينزعا.

وعلى هذا قالوا: «مهارا» فأمالوا فتحة الميم كما يميل إذا قال: ماري، فإذا لم يُعتد بها متحركة في هذا الموضع، فإن تُجرى مُجرى الألف في: دارهم^(٣)، و: عليهم، و: بهم، فتقرب من الياء أو الكسرة بأن تكسر بعد كل واحد منهما - أسهل من ذلك.

ويدلك^(٤) على ذلك أيضاً: أن من قال: رُدُّ، أو: رُدُّ، إذا قال: رذها - اجتمعوا على فتح الدال فيما حكى من يوثق به، كما يُجمعون على فتحها إذا لم يحل بينها وبين الألف شيء في «رُدُّ»، فإذا صُنِع بها هذا وما ذكرته قبل، علمت أن إجراءها مجرى الألف في السكون أسهل.

ومن ههنا كان الوجه في القراءة: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢]، و: ﴿حُدُودٌ فَعْلُوهُ. تُرُّ﴾ [الحاقة: ٣٠-٣١] أن يحذف^(٥) الحرف اللين اللاحق للهاء؛ لأن الاعتداد في هذين الموضعين لم يقع بها متحركة، وفي: «أجمالها» لم يقع الاعتداد بحركتها؛ فيحصل من اعتبار كلا الموضعين أنك كأنك جمعت بين ساكنين.

فإن قال: فما وجه حذف حرف اللين بعد الميم واختياره على وصلها بحرف اللين؟

فإن وجه ذلك أن هذه الحروف قد تُستثقل فتحذف في مواضع لا يحذف فيها غيرها.

ألا ترى أنهم حذفوا اللام من قولهم: ما باليت به بالة، وحانة. ولا تجد هذا

الحذف إلا فيه وفيما جانسه.

(١) في أ: وليس.

(٢) زاد في أ: في الآيات.

(٣) في أ: دراهم.

(٤) في ب: يدل.

(٥) زاد في أ: معه.

وأجمعوا على حذف ما انقلب عن اللام في نحو: «مُرَامِي» في الإضافة.

وحذفوا الياء عندنا من نحو: «جَوَارِي» و: ﴿غَوَاشِرٌ﴾ [الأعراف: ٤١].

وحذفوا الياء والواو من نحو: «حنيفة»، و: «شئونة» في الإضافة، وجعلوا الأصل

في «تَحِيَّة» فيها بمنزلة، ورفضوا فيها الإتمام الذي هو في الأصل فيمن قلب فقالوا: أُسَيْدِي، وحذفوهما في الفواصل والقوافي. ولما استمر ذلك فيها وكثر، جعلوا ما كان اسماً بمنزلة غيره في استجازة حذفها.

قال: [من البسيط]

لَا يُبْعِدُ اللَّهُ أَصْحَابًا تَرَكْتُهُمْ لَمْ أَذِرْ بَعْدَ عَدَاةِ الْأَمْسِ مَا صَنَعُ (١)

وقال: [من البسيط]

لَوْ سَاوَفْتَنَا بِسَوْفٍ مِنْ تَحِيَّتِهَا سَوْفَ الْعَيْوِفِ لِرَاحِ الرُّكْبِ قَدْ فَنِعُ (٢)

رواية الكتاب: ساوفتنا، وقد روى: لو ساعفتنا.

السَّوْفُ: الشَّم، والعيوف تسوف ولا تشرب. يريد: صنعوا فنعوا.

وقال: [من الكامل]

يَا دَارَ عِبِلَّةَ بِالْجَوَاءِ تَكَلَّمُ (٣)

(١) وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ص(١٦٨)، وشرح أبيات سيبويه (٣٨٣/٢)، وشرح شواهد الشافية ص(٢٣٦)، والكتاب (٢١١/٤). ويلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب (٢/٣٠٦)، وشرح المفصل (٧٨/٩). والشاهد فيه قوله: «ما صنع» يريد: ما صنعوا، فحذف واو الجماعة كما تحذف الواو الزائدة إذا لم يرد الترتيم، وذلك على لغة قيس وأسد. وفي الديوان: «صنعوا»، ولا شاهد فيه.

(٢) هو لابن مقبل في ديوانه ص(١٧٢)، وشرح أبيات سيبويه (٣٨٤/٢)، ولسان العرب (سوف)، ويلا نسبة في الخصائص (٣٤/٢)، والكتاب (٢١٢/٤)، والمحتسب (٢٩٨/١).

(٣) صدر بيت لعنترة، وعجزه:

وَعَجَى صَبَاحًا دَارَ عِبِلَّةِ وَاسْلَمَ

وفي ديوانه ص(١٨٧)، والأغاني (٢١٢/٩)، وخرزانه الأدب (٦٠/١، ١٦٩/٦)،

وشرح أبيات سيبويه (٥١٧/١)، وشرح شواهد الشافية ص(٢٣٨)، وشرح شواهد

المغنى (٤٨٠/١)، والكتاب (٢٦٩/٢، ٢١٣/٤)، ويلا نسبة في شرح التصريح (٢/١٨٥)،

وشرح شافية ابن الحاجب (٣٠٦/٢). والشاهد فيه أَنَّ الحِكَايَةَ لَا تَرُخَّمُ، ولو

رُخِّمَتْ لِرُخْمِ رَجُلٍ يَسْمَى بِقَوْلِ عَنْتَرَةَ: «يَا دَارَ عِبِلَّةَ بِالْجَوَاءِ تَكَلَّمِي». ويروي: «تَكَلَّمْ»

و «اسلم» بحذف ضمير المخاطبة منهما، وهو الياء؛ للوقف، والشاهد في هذه الرواية هو هذا الحذف.

فكما حذفوها في هذه المواضع ، كذلك حذفوها في : ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ونحوه؛ للخفة في اللفظ وأمن اللبس .

ألا ترى أن هذه الميم إنما تلحقها الألف أو الواو أو الياء المنقلبة عنها، [و] (١) الألف لا تحذف كما تحذفان؛ لأن من قال: «ما صنع» يريد: صنعوا. قالوا: ومن قال: «تكلم» يريد: تكلمى .

يقول : [من الطويل]

خَلِيلِي طَيْرًا بِالتَّفْرِقِ أَوْ قَعًا (٢)

فلا يحذف الألف كما حذف الواو والياء .

ومن قال: ﴿وَأَلَيْلَ إِذَا بَسَّرَ﴾ [الفجر: ٤] و: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ﴾ [الكهف: ٦٤] قال: و: ﴿وَأَلَيْلَ إِذَا بَسَّئْتِ . وَأَلْتَهَارَ إِذَا تَجَلَّى﴾ [الليل: ١-٢] فلا يحذف الألف من الفواصل كما يحذف الياء .

وكذلك لا يحذفها من القوافي في نحو: [من الرجز]

ذَائِنْتُ أَرْوَى، وَالذُّيُونُ تُقْضَى فَمَطَلْتُ بَعْضًا، وَأَدْتُ بَعْضًا (٣)
فكما لا تحذف ألف «بعضًا» (٤)؛ كذلك لا تحذف ألف «تقضى» (٥).

فأما ما حذفه من قوله: [من الرمل]

- (١) سقط في ب .
(٢) ينظر: الكتاب (٢١٤/٤)، وشرح شواهد الشافية (٢٣٩).
(٣) الرجز لرؤية في ديوانه ص(٧٩)، ولسان العرب (أضض، دين)، والأغاني (٣٣١/٢٠)، والخصائص (٩٦/٢)، وسمط اللآلي ص(٢٣١)، وشرح أبيات سيبويه (٣٥٥/٢)، وشرح شواهد الشافية ص(٢٣٣)، والمقاصد النحوية (١٣٩/٣)، وتهذيب اللغة (٩٨/١٢)، ٩٨/١٤ / ١٨٥، وتاج العروس (أضض، معض، دين، روى)، وكتاب العين (٢٨٨/١)، ٢٨٨/٧ / ٤٣٤، ومجمل اللغة (١٤٨/١)، ومقاييس اللغة (١٥/١)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٥٧)، ٩٠٤، وروصف المباني ص(٣٥٤)، وسر صناعة الإعراب (٤٩٣/٢)، ٥٠٢، ٥١٣، ٥١٤، وشرح شافية ابن الحاجب (٣٠٥/٢)، وشرح المفصل (٢٥/١)، ٣٣/٩، والكتاب (٢١٠/٤)، ومجمل اللغة (٣٠٥/٢)، ومقاييس اللغة (٣٢٠/٢)، والمخصص (٣٠٠/١٢)، ١٥٥/١٧، وديوان الأدب (٢٣٤/٤).

(٤) في أ: تقضى .

(٥) في أ: بعضًا .

..... (١) رَهْطٌ (٢) مَرْجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ (٢)

فللضرورة، والتشبيه بالياء لإقامة القافية، وليس ذلك ولا ما أشبهه مما يستقيم الاعتراض به. فإذا كانت هذه الميم لا تلحقها إلا الألف، أو الواو، أو الياء - والألف لا تحذف - علم أن الذي يلحقه الحذف: الواو أو الياء المنقلبة عنها من أجل الكسرة؛ فلم يقع لبس، وحصل التخفيف في اللفظ، ولم تتحل هذه الواو أو الياء في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ونحوه من أن تكون بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، أو مما لحق لمعنى، فإذا كانوا قد حذفوا القبيلين جميعاً، وحذفوا التي للضمير، ولم يبق في لفظ الكلمة المحذوف منها شيء يدل عليها - كان أن يحذف من نحو: ﴿عَلَيْهِمْ﴾؛ للدلالة عليه، أحسن وأولى.

فإن قلت: فإذا حُذِفَت الواو والياء اللتان كانتا متصلان بالميم، فلم تحذف حركة الميم في الوصل من نحو: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و: «بهم»؟
 قيل: لما حذفت الواو و(٣)الياء للتخفيف، ولما قام على لزوم حذفهما من الدلالة - كره أن تبقى الكسرة أو الضمة؛ لأنهما قد يكونان بمنزلة الياء والواو، في باب الدلالة عليهما.

ألا ترى أنك تقول في النداء: يا غلام أقبل؛ فيكون ثبات الكسرة كثبات الياء؟!
 وتقول: أنت تغزّين يا هذه، فتشتم الزاى؛ ليكون ذلك دلالة على الواو المحذوفة، فكما كانتا في هذه المواضع بمنزلة الياء والواو؛ فكذلك لو لم تحذفا مع الميم

(١) في أ: من رهط.

(٢) عجز بيت، وصدرة:

وقبيل من لكيز شاهد

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص(١٩٩)، والأشياء والنظائر (١/٢٧٢)، والخصائص (٢/٢٩٣)، والدرر (٦/٢٤٥)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٣٢٠)، وشرح شواهد الشافية ص(٢٠٧)، والكتاب (٤/١٨٨)، ولسان العرب (رجم)، والمقاصد النحوية (٤/٥٤٨)، والممتع في التصريف (٢/٦٢٢)، وبلا نسية في جمهرة اللغة ص(٤٦٦)، والدرر (٦/٢٩٨)، ووصف المباني ص(٣٦)، وسر صناعة الإعراب (٢/٥٢٢)، (٧٢٨)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/٢٨٥، ٣٠٣، ٣٠٨)، والمحتسب (١/٣٤٢)، والمقرب (٢/٢٩)، وجمع الهوامع (٢/١٥٧).

(٣) في أ: أو.

من^(١): ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و﴿عَلَيْهِمْو﴾ كان إثباتهما بمنزلة إثباتهما، ودالاً عليهما؛ فيصير بإثباتهما كأنه لم يحذف الحرفين، كما كان إثباتهما حين ذكرتا بمنزلة إثبات الحرفين.

ويدلّ على وجوب إسكان الميم: أنّ الحركة لو أثبتت ولم تحذف، كان فيها استجلاب بإثباتهما للمحذوف.

ألا ترى أن الضمة والكسرة إذا أثبتتا^(٢) قد تشبعان^(٣) وتلحقهما^(٤) الواو والياء؟!]

فمن إشباع الضمة قول الشاعر - أنشده أحمد بن يحيى -: [من البسيط]
وَأُنِّي حَوْتُمَا يَسْرِي الْهَوَى بَصْرِي مِنْ حَوْتُمَا سَلَكُوا أَثْنِي فَأَنْظُرُ^(٥)

ومن إشباع الكسرة: [من البسيط]
لَمَّا نَزَلْنَا نَصَبْنَا ظِلَّ أُخْيِيَّةٍ وَفَارَ لِلْقَوْمِ بِاللَّحْمِ الْمَرَاجِيلُ^(٦)

فلو آتيت ما يجلبهما في بعض الأحوال كان ذلك كالتقص لما قصّد من التخفيف بحذفهما. وقد جرت الفتحة في ذلك مجرى أختيها.

(١) في أ: في.

(٢) في ب: ثبتا.

(٣) في ب: يشبعان.

(٤) في ب: فيلحقهما.

(٥) والبيت لابن هرمة في ملحق ديوانه ص(٢٣٩)، الخصائص (٤٢/١، ٣١٦/٢، ١٢٤/٣)،
سر صناعة الإعراب (٢٩/١)، المخصص (١٠٣/١٢)، شروح سقط الزند (٧٤٥/٢)،
شرح شواهد المغنى للسيوطي (٢٦٦)، تاج العروس (٣٤٣/٣، ٥٧٥)، والتاج (١٠/
١٩٧)، والفرق بين الحروف الخمسة للسيد البطليوسي (٥٣١)، شواهد السيرافي (٣/
٢٧٥)، الصحابي (٥٠)، المحتسب (٢٥٩/١)، الأملئ الشجرية (٢٢١/١)، الإنصاف
ص(٢٣، ٢٤)، المفصل لابن يعيش (١٠٦/١٠)، المغنى (٣٦٨)، والهمع (١٥٦/١)،
ارتشاف الضرب (٢٦١/٢)، أسرار العربية للأبّاري (٤٥)، المغنى (٣٦٨/٢) رقم
(٥٩٢).

(٦) ويروى عجزه هكذا:

والبيت لعبد بن الطيب في ديوانه ص(٧٣)، وبلا نسبة في الإنصاف (٢٩/١)،
ويروى: «أردية» بدلاً من «أخوية».

قال ابن هرمة: [من الوافر]

وَأَنْتَ مِنَ الْعَوَائِلِ جِيئَ ثُرْمَى وَمِنْ دَمِّ الرَّجَالِ بِمُنْتَزَاحٍ (١)
وإذا أُسْكِنَ أَمِنْ هَذَا.

ألا ترى أنهم لم يصلوا القوافي الساكنة؛ ومن ثم كانت الهاء رَوِيًّا في: «فَرْتَهَا»
ولم تكن وصلًا كما كانت إِيَّاه في: «أَجْمَالَهَا»!.

فإن قلت: فهلَّا أُبْنِتْ حركتها؛ كما أُبْنِتْ حركة الهاء في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ونحوه بعد
حذف [حرف] (٢) اللين؛ ليتفقا في التحرك، كما اتفقا في حذف حرف اللين منهما،
وكما اتفقا في الحذف في الوقف.

قيل: الفصل بينهما أن الميم في: ﴿عَلَيْهِمْ﴾، و: ﴿عَلَيْكُمْ﴾، و: ﴿ذَاهِمٌ﴾، و:
﴿بِهِمْ﴾، لا يخلو ما قبلها من أن يكون ضمًّا أو كسرًا؛ فما يستقل لازم له، والهاء
في الأفراد لا تكون كذلك؛ لأن ما قبلها قد يكون مفتوحًا في نحو: رَفَعْتُ حَجْرَهُ،
وَقُدَّتْ جَمَلَهُ. وقد يكون ساكنًا في نحو: عصاه، وعليه، واضربه، فهذه الهاء إذا
تصرف ما قبلها هذا التصرف، علمت أنها لا تكون بمنزلة هاء الجميع التي لا تخلو
من الضمة والكسرة، وهما يُسْتَقْلَانِ فحذف بحذف الحركة وإلزامها ذلك كما حَفَفَ
نحو: عضد، وكف، ولم يخفَّفَ نحو: جمل.

فأما اتفاقهما في الحذف في الوقف؛ فلائهما قد حذف في الوصل في: ﴿عَلَيْهِمْ﴾
و: ﴿عَلَيْكُمْ﴾، فلما اتفقا في الحذف في الوصل وكان الوقف يحذف فيه ما لا
يحذف في الوصل نحو الحركات - وجب أن يُلْزَمَ فيه الحذف ما يحذف في الوصل؛
لأنَّ الوقف موضع تغيير.

ومما يقوى حذف هذه الحركة من الميم في: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ونحوه: أنها لو أُبْنِتْ
ولم تحذف لأذى ذلك إلى اجتماع أربع متحركات وخمس، وذلك مما قد كرهوه
حتى لم يأخذوا به في أصول أبيتهم، إلا أن يكون قد حُذِفَ منه شيء، ولا في

(١) البيت في ديوانه ص (٩٢)، والأشباه والنظائر (٣٠/٢)، والخصائص (١٠٦/٢، ١٢١/٣)،
وسر صناعة الإعراب (٢٥/١)، وشرح شواهد الشافية ص (٢٥)، واللسان (نرح)،
والمحتسب (٣٤٠/١)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص (٤٥)، والإنصاف (٢٥/١)،
وخزانة الأدب (٥٥٧/٧)، واللسان (نجد)، (علم)، (حتن)، والمحتسب (١٦٦/١).
(٢) سقط في أ.

أوزان الشعر إلا أن يلحقه ذلك أيضًا، وقد رفضوا أن تجتمع خمس متحركات في شيء من أوزان الشعر. ومن ثم تعاقبت السين والفاء في «مستفعلن» التي هي عَرُوض البيت الأول من المنسرح؛ لأنهما لو حُدِفا جميعًا وقبلها تاء «مفعولات» لاجتمع خمس متحركات؛ فلما كان يؤدي إلى ما قد تركوه واطرحوه، حذفوا الحركة فيه. ألا ترى أنهم تركوا الابتداء بـ «أن» الثقيلة المفتوحة؛ لما كان يؤدي إليه من اجتماع حرفين لمعنى، وتركوا أن يخرموا من أول «الكامل» كما خرموا من أول «الطويل» و«الوافر» ونحوهما لما كان الخرم فيه يؤدي إلى الابتداء بالساكن؟! وكذلك حذف الحركة في الميم من ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ونحوه لما كان يؤدي إلى ما قد رفضوه في كلامهم من توالي المتحركات، وجعل غير اللازم في هذا كاللازم، كما جعل مثله في: فَعَلَ لَبِيدٌ، و: «لَا تَنَاجِرًا» و: مررت بمال لك، ونحو ذلك. الحجة لحمزة في قراءته: ﴿عَلَيْهِمْ﴾:

فأما قراءة حمزة: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ وأختها بالضم فليس على أنه لم يُتبع الهاء الياء مع المتشابهات التي بينهما؛ ولكنه لما وجد هذه الياءات غير لازمة، وما كان غير لازم من الحروف فقد لا يقع الاعتداد به في الحكم وإن ثبت في اللفظ، وكانت الياء بمنزلة الألف في قرب المخرج والاجتماع في اللين وإبدال إحداهما من الأخرى في نحو: [من الرجز]

لَتَضْرِبَنَّ بِسَيْفِنَا قَفْنِكَ^(١)

أجری الياء مُجْرَى الألف، فضمَّ الهاء بعد الياء، كما يضمُّها بعد الألف. وقوى ما رآه من ذلك عندنا: أن سيبويه حكى^(٢) عن الخليل: أن قومًا يجرونها مع المضممر مُجْرَاهَا مع المظهر، فيقولون: عَلَاكَ، و: إلَاكَ. فهذا يقوى أن الياء لما لم تلزم لم يكن لها حكم اللازم؛ كما أن الواو في: «ضوء» - إذا حُففت الهمزة فلم

(١) الرجز لرجل من حمير في خزنة الأدب (٤/٤٢٨، ٤٣٠)، وشرح شواهد الشافية ص(٤٢٥)، وشرح شواهد المغنى (٤٤٦)، ولسان العرب (تا)، والمقاصد النحوية (٤/٥٩١)، ونوادر أبي زيد ص(١٠٥)، وبلا نسبة في الجنى الداني ص(٤٦٨)، وسر صناعة الإعراب (١/٢٨٠)، وشرح الأشموني (١/١٣٣، ٣/٨٢٣)، شرح شافية ابن الحاجب (٣/٢٠٢)، ولسان العرب (قفا)، ومغنى اللبيب (١/١٥٣)، والمقرب (٢/١٨٣)، والممتع في التصريف (١/٤١٤).

(٢) في أ: يحكى.

تلزم- لم يلزمه القلب، [و] (١) كما أن التاء في «قائمة» و«طويلة» لما لم تلزم لم يكن لها (٢) حكم اللازم، والياء لما كانت أقرب مخرجاً إلى الألف من الواو إليها (٣) أبدلت هي من الألف، كما أبدلت الألف منها، ولم تبدل الألف من الواو على هذا الحد.
ألا ترى أنهم قالوا: حاحيت، وعاعيت، وقالوا في النسب إلى «طبيح»: طائتي
وفي «الحيرة»: حارتي، وفي «زينة»: زباني.

وذهب سيبويه [إلى أن الألف في: «آية» و«غاية»] (٤) بدل من الياء الساكنة التي [كانت] (٥) في «آية»، ولم نعلم الألف أبدلت من الواو على هذه الصورة إلا قليلاً
ك «يأجل» في بعض اللغات.

فأما ما يقوله بعض البغداديين من أن الألف في: «داوية» بدل من الواو في «دوية» فقد يمكن أن يكون الأمر على خلاف ما ذهب إليه؛ وذلك أنه يجوز أن يكون بتي من «الدو» فاعلاً ك «الكاهل» و«الغارب»، ثم أضاف إليه؛ على من قال: حانتي.

ويقوى ذلك أن أبا زيد أنشد: [من السريع]
وَالْحَيْلُ قَدْ تُجْشِمُ أَرْبَابَهَا الشَّدَّ شِقُّ وَقَدْ تَعْتَسِفُ الدَّأْوِيَّةُ (٦)
فإن قلت: إنه قد يمكن أن يكون خفف ياء النسب في «الدأوية»؛ لأنها قد تخفف في الشعر، كما أنشده أبو زيد: [من الكامل]

بَكَّى بِعَيْنِكَ وَكَيْفَ الْقَطْرِ ابْنَ الْحَوَارِي الْعَالِي الذُّكْرِ (٧)
فإن الحمل على القياس والأمر العام أولى، حتى يُخَوِّجَ إِلَى الْخُرُوجِ عَنْهُ أَمْرٌ
يَضْطَرُّ إِلَى خِلافِهِ، ويخرج عن الشائع الواسع.

ومما يؤكد ذلك: أن أبا الحسن قال: زعم أبو زيد أنه لقي أعرابياً فصيحاً: يقول:

(١) سقط في ب.

(٢) في أ: له.

(٣) في ب: والهاء.

(٤) في ب: في «آية» و«غاية» إلى أن الألف.

(٥) سقط في أ.

(٦) البيت لعمر بن ملقط في اللسان (شقق، دوا)، ونوادر أبي زيد ص (٦٣)، وبلا نسبة في المخصص (١١٤/١٠).

(٧) وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ص (١٨٣)، ونوادر أبي زيد ص (٢٠٥)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب (٦٧٢/٢)، ولسان العرب (حور، دوا، أيا)، والمحتسب (١٦٣/١، ٣٢٣).

ضربت يدها، ووضعتة علاه.

وحكى^(١) أبو عثمان عن أبي زيد: أنه سأل الخليل^(٢) عن قال: رأيت يداك، فحملة على هذا الوجه.

ومن الدلالة على صحّة ما اعتبره حمزة في ذلك: أنّ الياء في الأواخر في غير هذا الموضع، وقعت موضع الألف في الوصل والوقف، وذلك لغة طبع فيما حكاه عن أبي الخطاب^(٣) وغيره من العرب، وذلك قولهم في «أفعا»: أفعى؛ فكما جرت الياء مجرى الألف في هذا عندهم؛ كذلك أجرى الياء في: ﴿عليهم﴾ مجرى الألف معها كما ضمها مع الألف؛ إذ كانت الياء في حكمها، وإن لم تكن^(٤) من لفظها. وتوافق هذه اللغة في إبدال الياء من الألف قول ناس في الإضافة إلى الياء: ﴿يا بشرى﴾.

و: [من الكامل]

سَبَقُوا هَوَىٰ وَأَعْتَقُوا (٥)

(١) في أ: يحكى.

(٢) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، أبو عبد الرحمن صاحب العربية والعروض. قال السيرافي: كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه، وهو أول من استخرج العروض، وحصر أشعار العرب بها، وعمل أول كتاب العين المعروف المشهور الذي به يتهى ضبط اللغة. وكان من الزهاد في الدنيا، والمنقطعين إلى العلم، ويروى عنه أنه قال: إن لم تكن هذه الطائفة أولياء فليس لله ولي. وهو أستاذ سيبويه، وعمامة الحكاية في كتابه عنه، وكلما قال سيبويه: «وسألته» أو «قال» - من غير أن يذكر قائله - فهو الخليل. وهو أول من جمع حروف المعجم في بيت واحد وهو:

صف خلق خود كمثل الشمس إذ بزغت يحظى الضجيج بها نجلاء معطار
ينظر: البغية (١/٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩).

(٣) عبد الحميد بن عبد المجيد أبو الخطاب الأخفش الأكبر مولى قيس بن ثعلبة. أحد الأخافشة الثلاثة المشهورين، كان إماماً في العربية قديماً، لقي الأعراب وأخذ عنهم، وعن أبي عمرو ابن العلاء وطبقته. أخذ عنه سيبويه والكسائي ويونس وأبو عبيدة، وكان ديناً ورعاً ثقة، وهو أول من فسّر الشعر تحت كل بيت، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله؛ وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها. ينظر: البغية (٢/٧٤).

(٤) سقط في أ.

(٥) جزء من صدر بيت لأبي ذؤيب الهذلي، وبعده:

..... لهوهم فتخرموا ولكل جنب مصرع

ينظر: إنباه الرواة (١/٥٢)، والدرر (٥/٥١)، وسر صناعة الإعراب (٢/٧٠٠)،

وشرح أشعار الهذليين (١/٧)، شرح شواهد المغنى (١/٢٦٢)، وشرح قطر الندى =

ومما يثبت اللغة التي استشهدنا له بها من القياس: أنها على قياس ما اجتمع عليه أهل الحجاز وغيرهم من قيس، وذلك أن بني تميم يبدلون من الياء الهاء في الوقف في: «هذه»؛ فإذا وصلوا قالوا: [من الطويل]

فَهَذِي شُهُورُ الصَّيْفِ (١)
كما أن ناسًا يقولون: «أفَعَى» في الوقف، فإذا وصلوا قالوا: رأيت الأفعأ، فاعلم.

وجعلت طيئ الحرف في الوصل والوقف ياء؛ كما جعل أهل الحجاز وغيرهم من قيس آخر الكلمة في الوصل والوقف هاء، فقالوا: هذه، و: هذى أمة الله، وقالوا في الوقف: هذه، فاجتمعوا على إبدال الياء هاء؛ كما فعلت طيئ ذلك بالألف فيهما. فإذا عَضِدَ ما ذكرنا من السماع الذي وصفناه من القياس، ثبت بذلك توجه هذه اللغة وتقدمها، وساغ من أجل ذلك التشبيه بها والترجيح لها على غيرها. فإن قلت: فقد قال بعضهم: أفَعَوُ، فأبدل الواو من الألف، كما أبدل الياء منها. فالقول: إن إبدال الواو منها ليس بقوى - من جهة القياس - قوة إبدال الياء؛ لما تقدم ذكره، وليس هو - أيضًا - من طريق السماع في كثرة إبدال الياء منها؛ لأن الياء يبدلها (٢) من الألف في الوقف - فيما حكاه عن الخليل وأبي الخطاب - فزاره وناس من قيس، وفي الوقف والوصل يبدلها (٣) منها طيئ، والواو يبدلها منها بعض طيئ؛ فما كثر في الاستعمال وعَضِدَه قياس لم يكن كما كان بخلاف هذا الوصف. على أن مشابهة بعض هذه الحروف لبعض لا تنكّر (٤)، وإن كانت الألف أقرب

= ص (١٩١)، وشرح المفصل (٣/٣٣)، وكتاب اللامات ص (٩٨)، ولسان العرب (هوا)، والمحتسب (٧٦/١)، والمقاصد النحوية (٣/٤٩٣)، وهمع الهوامع (٢/٥٣)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/١٩٩)، وجواهر الأدب ص (١٧٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (٥٢)، وشرح الأشموني (٢/٣٣١)، وشرح ابن عقيل ص (٤٠٨)، والمقرب (١/٢١٧).

(١) جزء من صدر بيت لمجنون بنى عامر، وبعده:

..... عنا قد انقضت
فما للنوى ترمى بليلى المراميا

ينظر: ديوانه ص ٣٠٠، الأغاني (٢/١٠).

(٢) في أ: تبدلها.

(٣) في أ: تبدلها.

(٤) في أ: ينكر.

إلى الياء منها إلى الواو.

فإن قلت: فإن الياء قد اجتمعت مع الواو في أشياء لم تجتمع الألف فيها معها: كوقوعها في الردف - في نحو: صدود، و: عميد - وامتناع الألف من مشاركتها^(١)، وكاجتماعهما في الإدغام في «سيد» ونحو ذلك. فالقول في ذلك: إن الشعر يعتبر فيه التعديل في الأجزاء؛ لِمَا يدخله من الغناء والخداء؛ فلَمَّا كان المد في الألف أكثر من المد في كل واحد منهما لم تجتمع معهما الألف في الردف، كما لم تقع واحدة منهما مع الألف في التأسيس. ويدلُّك على أن امتناع الألف في الاجتماع معهما في الردف لذلك: أن الفتحة لَمَّا لم تكن في مد الألف، لم [يُمتنع أن]^(٢) تقع قبل حرف الروى مع الضمة والكسرة في نحو: [من الرجز]

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرِقِ
تَفْلِيلِ مَا قَارَعَنَ مِنْ سُمْرِ الطُّرُقِ
إِذَا الدَّلِيلُ اسْتَنَافَ أَخْلَاقَ الطُّرُقِ
أَلْفَ شَتَّى لَيْسَ بِالرَّاعِي الْحَمِيقِ^(٣)

ألا ترى أن الفتحة لَمَّا خالفت الألف فيما ذكرنا [لم تمتنع]^(٤) - في قول أبي الحسن - من أن تجتمع مع الضمة والكسرة؟! ومما يدلُّك على زيادة المد في الألف: استجازتهم تخفيف الهمزة بعدها في: هباءة، و: المسائل، و: جزاء أمه، ولم يفعلوا ذلك بها مع [الواو والياء]^(٥). ولكن قلبوها إلى لفظها في: «مَقْرُوءٌ» و: «النسيء». ومن ثم استجاز يونس إيقاع الخفيفة بعدها في فعل الاثنين، وجماعة النساء.

(١) في أ: مشاركتها.

(٢) في أ: تمتنع من أن.

(٣) ينظر الرجز في: ديوانه ص(١٠٤ - ١٠٥)، ولسان العرب (قبض، حمق، لبق، وهوه)، وتهذيب اللغة (٤٨٦/٦، ١٧٨/٩)، وتاج العروس (قبض، وهوه)، وكتاب العين (٥/٥٤)، ومقاييس اللغة (٥٠/٥)، ومجمل اللغة (١٣٩/٤، ٤٩٧)، ولدى الرمة في تاج العروس (حمق) وليس في ديوانه، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (٣٥٠/٨)، وكتاب العين (١٠٨/٤)، ومقاييس اللغة (٧٧/٦).

(٤) في ب: بل يمتنع.

(٥) في أ: الياء والواو.

وقرأ بعضهم - فيما روى لنا-: ﴿ومحياى ومماتى﴾ [الأنعام: ١٦٢].

وأما امتناعها من الإدغام وجوازه فيهما فإن إدغامها لم يجز في واحدة منهما؛ لما فيها من زيادة المد.

ألا ترى أن الصاد [والسين والزاي]^(١) لم يدغمن في الطاء والثاء والذال، ولا في الظاء والثاء والذال؛ لما فيهن من زيادة الصوت [الذى ليس]^(٢) في هذه الستة، وهو الصفير، وأدغمن فيهن؟! ولم يجز إدغام الياء والواو في الألف؛ لأنها لا تكون إلا ساكنة والمدغم فيه تلزمه الحركة، ولأن الحروف المجانسة لها يكره فيها الإدغام؟! ومما يقوى قراءته بالضم في هذه الحروف: أنه قد اعتبر في بعض الحروف المنقلبة حكم المنقلب عنه.

ألا ترى أن الألف إذا كانت منقلبة عن الياء قُرِبَتْ منها؛ فصارت مشابهة لها، ولا يُفعل بها ذلك في الأمر العام إذا كانت منقلبة عن غيرها؟! وكذلك هذه الياء في «عليهم» إذا كانت منقلبة عن الألف جعلت بمنزلة الألف فضُمَّت معها الهاء ضمك إياها مع الألف؛ كما قُرِبَتْ الألف من الياء؛ لما كانت منقلبة عنها.

وقد أريتكم فيما تقدم أن المقرب من الحروف قد يكون في حكم الحرف المقرب منه عندهم؛ بدلالة قولهم: اجدرءوا واجدمعوا، وإبدالهم تاء «الافتعال» مع المقرب إبدالهم إياها مع الحرف المقرب منه.

ومما يؤكد ذلك: أنهم قالوا: رُويَا، و: رُويَة، و: نُوي؛ فجعلوا [حكم الواو]^(٣) حكم الحرف المنقلب عنه؛ فلم يدغموه في الأمر العام الشائع؛ كما لم يدغموا في هذه الياء ما الواو بدل منه؛ فكذلك يكون حكم الياء في: «عليهم» حكم الحرف المنقلب عنه.

ومن ذلك: أنهم قالوا: ييس، فلم يحقق الهمزة، وأقرَّ مع ذلك كسرة الباء فيها، كما كان يكسرها لو حقق الهمزة.

أفلا ترى أنه جعل حكم الحرف المغير حكمه قبل أن يغيره؟! فكذلك يضم الهاء مع الياء المنقلبة عن الألف، كما يضمها مع الألف.

(١) في أ: والزاي والسين.

(٢) في ب: التي يبست.

(٣) سقط في أ.

ومن تشابه الياء والألف: أن الياء قد أجريت مجرى الألف؛ فأسكنت في موضع النصب؛ فصارت في الأحوال الثلاث على صورة واحدة؛ كما أن [الألف في]:^(١) «مُنْتَى» و: «مُعَلَى» كذلك؛ وقد كثر هذا في الشعر، وجاء في الكلام منه أيضًا. وذلك قولهم: أَيَادِي سَبَأ، و: أَيَدِي سَبَأ، و: بَادِي بَدَا، و: بَادِي بَدِي، و: قَالِي قَلَا، و: معدني كرب:

فالأول من هذه الأشياء في موضع فتح؛ لأنه لا يخلو من أن يكون ك: «كَفَّة» كَفَّة، أو: كَفَّة كَفَّة.

فأما قولهم: لا أكلمك جِيزِي دهر:

فإن شئت قلت: إن الياء للإضافة فلما حذف المدغم فيها^(٢) بقيت الأولى على السكون؛ كقوله: [من الطويل]

..... أَيُهُمَا عَلَيَّ مِنَ الْعَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ^(٣)

وإن شئت قلت: إنه لما حذف الثانية جعل الأولى كالتى فى: أيدى سبأ، ولم يجعله مثل: رأيت يمانيا^(٤).

وإن شئت [قلت]^(٥): جعله فعلى، وكان فى موضع نصب.

فإن قلت: إنه قد قال: إن هذا البناء لا يكون إلا بالهاء:

فإن شئت^(٦) جعلته مثل: إنقُحَل.

وإن شئت قلت: إن الهاء حذفت للإضافة؛ كما حذفت معها حيث لم تحذف مع غيرها، وأن تجعلها للنسب أولى؛ لأنهم قد شددوها.

وكما شبّهت الياء بالألف فى هذا؛ كذلك شبّهت الألف بالياء فى نحو ما أنشده

(١) فى أ: ألف.

(٢) فى أ: منها.

(٣) وتمام صدره:

تنظرت نصرًا والسماكين.....

والبيت للفرزدق فى ديوانه (٢٨١/١)، وشرح عمدة الحفاظ ص(٣٩٣)، ولسان العرب

(حير، أيا)، والمحاسب (٤١/١، ١٠٨)، وبلانسية فى الأشباه والنظائر (٩٣/١، ٦٥/٥)،

والجنى الدانى ص(٢٣٤)، وشرح شواهد المغنى (٢٣٦/١)، ومغنى اللبيب (٧٧/١).

(٤) فى أ: ثمانيا.

(٥) سقط فى ب.

(٦) زاد فى أ: قلت.

أبو زيد: [من الرجز]

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقُ^(١)
فهذا إنما هو على تشبيه الألف بالياء.

ألا ترى ما قدّر من إثبات الحركة فى: [من الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ
(٢)

وحذفها للجزم لا يستقيم وهنا؛ لمنع اللام بانقلابها ألفاً من ذلك؛ من حيث لو لم يقدر ثبات الحركة لصح الحرف ولم يتقلب كما لم يتقلب فى نحو: كى، و: أى، و: لو، و: أو.

فأما قول الشاعر: [من الطويل]

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةً عَبْشِمِيَّةً كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسَيْرًا يَمَانِيًا^(٣)
فإنه يُنشد: تَرَى، وَتَرَى.

فمن أنشده: تَرَى - بالياء - كان مثل قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤] بعد ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢].

وقد يكون على هذا قول الأعشى: [من الطويل]

..... حَتَّى تُتَلَقَى مُحَمَّدًا

بعد قوله: [من الطويل]

فَأَلَيْتُ لَا أَرَى لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ^(٤).....

(١) الرجز لرؤية فى ملحق ديوانه ص(١٧٩)، وخزانة الأدب (٣٥٩/٨، ٣٦٠)، والدرر (١/١٦١)، والمقاصد النحوية (٢٣٦/١)، وبلا نسية فى لسان العرب (رضى)، والأشباه والنظائر (١٢٩/٢)، والإنصاف ص(٢٦)، والخصائص (٣٠٧/١)، وسر صناعة الإعراب ص(٧٨)، وشرح التصريح (٨٧/١)، وشرح شافية ابن الحاجب (١٨٥/٣)، وشرح شواهد الشافية ص(٤٠٩)، وشرح المفصل (١٠٦/١٠)، والممتع فى التصريف (٢/٥٣٨)، والمنصف (٧٨/٢، ١١٥)، وهمع الهوامع (٥٢/١)، والمخصص (٢٥٨/١٣)، (٩/١٤)، وتاج العروس (رضى).

(٢) سيأتى.

(٣) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثى فى الأغاني (٢٥٨/١٦)، وسر صناعة الإعراب (١/٧٦)، وشرح اختيارات المفضل ص(٧٦٨)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٤١٤)، وشرح شواهد المغنى (٢/٦٧٥)، ولسان العرب (هذذ، قدر، شمس)، ومغنى اللبيب (١/٢٧٧)، وبلا نسية فى الأشباه والنظائر (١٥/٢)، وشرح الأشموني (٤٦/١)، وشرح المفصل (٥/٩٧، ١٠٧/١٠)، والمحتسب (٦٩/١).

(٤) وتام البيت:

وقد تكون على: هي تفعل، إلا أنه أسكن اللام في موضع النصب^(١).
ومن أنشد: كأن لم ترى، كان مثل: لا ترضاها.
فإن قلت: فلم^(٢) لا يكون على التخفيف؛ على قياس من قال: المرأة،
و: الكماة.

قيل: إن التخفيف على ضربين:

تخفيف قياس.

وتخفيف قلب على غير قياس^(٣)، وهذا الضرب حكم الحرف فيه حكم حروف
اللين التي ليست أصولهن الهمز.

ألا ترى أن من قال: أرجيت، قال: ﴿وَأَخْرُوكَ مُرَجُونَ﴾ [التوبة: ١٠٦] مثل:
«مُعْطُونَ»، ومن لم يقلب جعلها بين بين؟ فكذلك: «لم ترى» إذا لم يكن تخفيفه
تخفيف قياس كان كما قلنا؛ فلا يجوز لتوالي الإعلالين.

ألا ترى أنهم قالوا: طويت، و: قويت، و: حييت، فأجزوا الأول في جميع ذلك
مجرى العين من: «أخشوا»، وقالوا: نوا، و: حيا، فجعلوه بمنزلة «قطا»، وقالوا:
آية.

فإن قلت: فقد قالوا: اسْتَحَيْتُ.

فإن ذلك من النادر الذي لا يحمل عليه.

فإن قلت: فلم لا تجعله مثل: لم يك، ولم أبل؛ كأنه حذف أولاً اللام للجزم،
كما حذف الحركة من^(٤): يكون، ثم خفف على تخفيف «الكماة» و«المرأة»، وأقرّ
الألف؛ كما أقرّ في: «لا ترضاها»!

فإن ذلك يعرض فيه ما ذكرنا من توالي الإعلالين، ويدخل فيه شيء آخر لا نظير
له، وهو: أنه إذا حذف الألف من: «لم ترى» على هذا الحد، فقد حذف للجزم

= فآليت لا أرى لها من كلاله ولا من حقى حتى تلاقى محمدا
والبيت في ديوانه ص(١٨٥)، والأشياء والنظائر (٩٠/٦)، وخرانة الأدب (١٧٧/١)،
٣٨/٣، وشرح شواهد المغنى (٥٧٧/٢)، وشرح المفصل (١٠٠/١٠).

(١) في ب: نصب.

(٢) في ب: لم.

(٣) في ب: القياس.

(٤) في أ: في.

حرفين، وليس: «لم يك»، و: «لم أبل» كذلك؛ لأنه إنَّما حُذِفَ منه^(١) حركة وحرف.

وممَّا يُبَعَدُ التَّخْفِيفَ فِي: «تري» على حد «الكماة» و«المراة»: أنَّهم قد حذفوا الألف من هذه الكلمة في قولهم: «ولو ترَ أهل مكَّة»، لكثرة الاستعمال، كما حذفوها^(٢) في قول من قرأ: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١، ٥١]. فإذا حُذِفَ الألف كما حذف من «حاش لله»^(٣) وجب أن تكون العين في حكم الصحيح والتخفيف القياسي؛ ليكون ك: «حاش لله».

الحجة لابن كثير في قراءته: ﴿عَلَيْهِمْ وَلَا﴾^(٤): وأما قول ابن كثير^(٥): ﴿عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فوجهه: أنه أتبع الياء ما أشبهها، والذي يشبهها الهاء، وترك ما لا يشبه الياء والألف - وهو الميم - على أصله وهو الضم؛ كما أن الذين قالوا: شعيرٌ، و: رغيفٌ؛ و: رجل جيزٌ، و: ماضعٌ لهم، و: شهيدٌ. و: لعبٌ - أتبعوا الفتحة الكسرة في جميع ذلك؛ لقربها منها كقرب الألف من الياء، وشبهها بها. ولم يُتبعوا الفتحة الضمَّة فيقلبوها^(٦) ضمَّة في رءوف ورؤف^(٧) كما أتبعوا الفتحة الكسرة

(١) في ب: فيه.

(٢) في ب: حذفوا الهاء.

(٣) سقط في أ.

(٤) زاد في أ: ولا الضالين.

(٥) عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان بن هرمز: الإمام العلم مقرئ مكة، وأحد القراء السبعة، أبو معبد الكنانى الذارى المكى مولى عمرو بن علقمة الكنانى، وقيل: يكنى أبا عباد، وقيل: أبا بكر، فارسي الأصل. وكان دارياً وهو العطار.

قيل: قرأ على عبد الله بن السائب المخزومي، وذلك محتمل، والمشهور تلاوته على مجاهد ودرباس مولى ابن عباس. تلا عليه أبو عمرو بن العلاء، ومعرفة بن مشكان، وإسماعيل بن قسطنطين وعدة. وقد حدث عن ابن الزبير، وأبي المنهال عبد الرحمن بن مطعم، وعكرمة، ومجاهد وغيرهم. وهو قليل الحديث. روى عنه أيوب، وابن جريج، وإسماعيل بن أمية، وزمعة بن صالح، وعمر بن حبيب المكى، وليث بن أبي سليم، وعبد الله بن عثمان بن خثيم، وجريير بن حازم، وحسين بن واقد، وعبد الله بن أبي نجيح، وحماد بن سلمة وآخرون. وثقه على بن المدينى وغيره. قال ابن سعد: كان ابن كثير المقرئ ثقةً، له أحاديث صالحة، مات سنة اثنتين وعشرين ومائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/٣١٨، ٣١٩).

(٦) في ب: فقلبوها.

(٧) في أ: رؤف، ورءوف.

فى: جِئْز، و: شِعِير؛ حيث لم تُقْرَب الواو من الألف قُرْب الياء منها؛ فكذلك أتبع الهاء الياء لما قربت^(١) منها، ولم يتبعها الميم لما لم تقرب منها؛ كما لم يتبع الفتحة فى «رءوف» الضمة؛ حيث لم تقرب الفتحة من الضمة قربها من الكسرة.

فأما قولهم: مِغْيِرَة، و: مِغْيِر - فليس على حد «شِعِير» و«رِغِيْف»، ولكن على قولهم: «مِئْتَن» فى «مِئْتَن»، و«أجوءك» فى «أجِيئك».

ومما يقوى قوله فى ذلك: أَنَّهُمْ قَالُوا: قرأ يقرأ، وجار يجار، فأتبعوا الهمزة وأخواتها ما جانسها من الحركات، وما كان من حيزها، وهى الفتحة، ولم يفعلوا ذلك مع الحروف المرتفعة عن الحلق؛ حيث لم يقربن من الفتحة قرب الحلقية منها.

فكذلك أتبع فى قوله: ﴿عَلَيْهِمْوَلَا﴾ الياء ما قرب [منها]^(٢)، وهو الهاء، ولم يتبعه ما لم يقرب منها وهو الميم.

ومثل قوله: ﴿عَلَيْهِمْوَلَا﴾ - فى أَنَّهُ أَتَبَعَ الْيَاءَ مَا يَشْبُهَهَا، وَتَرَكَ مَا لَا يَشْبُهَهَا عَلَى أَسْلِهِ - قولهم ﴿يُصَدِّرُ﴾ [القصص: ٢٣] فقرب الصاد من أشبه الحروف من موضعها بالدال، وهو الزاى.

ألا ترى أنهما يجتمعان فى الجهر؟! فلما أراد تقريب الأول من الثانى - ولم يجز ذلك بالإدغام؛ لِمَا يَدْخُلُ الْحَرْفَ مِنْ انْتِقَاصِ صَوْتِهِ - قَرَّبَهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ الَّذِى قَرَّبَ مِنْهُ دُونَ الْإِدْغَامِ.

ولو كان موضع الدال فى: «يصدر» حرف آخر لا يقرب من الصاد قرب الدال منها - ك«اللام» والراء ونحوهما - لم تغير الصاد له كما غيرت من أجل الدال لقربها منها، فكذلك قرب الهاء فى: ﴿عَلَيْهِمْوَلَا﴾ من الياء؛ لقربها منها، ولم يغير الميم لبعدها منها، كما لم تقرب الصاد من الزاى مع اللام ونحوها؛ لِمَا لَمْ يَقْرَبْنَ مِنْهَا قُرْبَهَا مِنَ الدَّالِ.

فإن قلت: هلا رغب عن ذلك لِمَا يَعْتَرِضُ فِي قِرَائَتِهِ مِنْ ضَمِّ بَعْدَ كَسْرٍ، وَالضَّمُّ بَعْدَ الْكَسْرِ فِي كَلَامِهِمْ مَكْرُوهٌ؟

(١) فى ب: قرب.

(٢) فى ب: من الياء.

قيل^(١): إن الضم بعد الكسر على ضربين:

أحدهما: أن يكون في بناء الكلمة وأصلها؛ كالضم بعد الفتح في: «عضد».
والآخر: أن يكون عارضاً في الكلمة غير لازم لها.

فما كان من الضرب الأول فهو مرفوض في أبنية الأسماء والأفعال؛ كما كان «فَعِل» في أبنية الأسماء مرفوضاً.

وما كان من الضرب الثاني فمستعمل، نحو قولهم: فَرَّقَ، وَنَزَّقَ، في الرفع، وقالوا في الوقف على «الرُّدء» في الرفع في قوله: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ [القصص: ٣٤]-: هو الرُّدؤُ، مثل: الرُّدُعُ؛ كما قالوا في «البطء»: من البَطِيءِ؛ فحرَّكوه - كراهة لالتقاء الساكنين - بالحركة التي كانت تكون للإعراب^(٢).

كما قال: [من الرجز]

.... إِذْ جَسَدَ النَّقْزِ^(٣)

وقد أعلمتك فيما تقدّم أن كثيراً ممّا لا يلزم الكلمة لا يقع الاعتداد به.
فإذا كان الأمر في وقوع الضمة بعد الكسرة على ما ذكرنا لم يصحّ أن يرغب عن قراءته: ﴿عَلَيْهِمْ وَلَا﴾ من حيث لحقت فيها ضمة بعد كسرة؛ لأن هذه الضمة تشبه ما ذكرنا من ضمة الإعراب، وما استعملوه في الوقف؛ وذلك أنّها غير لازمة.

(١) زاد في ب: له.

(٢) قال سيبويه: هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرّك؛ لكراهيتهم التقاء الساكنين وذلك قول بعض العرب: هذا بَكْرٌ، ومن بَكِر. ولم يقولوا: رأيت البكر؛ لأنه في موضع التنوين، وقد يلحق ما يبين حركته. والمجرور والمرفوع لا يلحقهما ذلك في كلامهم.

ينظر: الكتاب (٤/١٧٣).

(٣) وتمام الرجز:

أنا ابن ماوية

وهو لعبيد الله بن ماوية في لسان العرب (٥/٢٣١)، وله أو لبعض السعديين أو لفدكي ابن عبدالله في الدرر (٦/٣٠٠)، وله أو لفدكي بن أعبد المنقري أو لبعض السعديين في المقاصد النحوية (٤/٥٥٩)، ولبعض السعديين في شرح شواهد الإيضاح ص (٢٥٩)، والكتاب (٤/١٧٣)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص (٤١٤)، والإنصاف (٢/٧٣٢)، وأوضح المسالك (٤/٣٤٦)، وشرح التصريح (٢/٣٤١)، ولسان العرب (حلق)، ومعنى اللبيب (٢/٤٣٤)، وهمع الهوامع (٢/١٠٧، ١٠٨).

ألا ترى أن الكسرة في الهاء إنما تكون إذا جاورت الكسرة أو الياء؛ فإذا زالت هذه المجاورة زالت الكسرة؛ كما أن ضمة الإعراب في قولهم: «هذا نزق يا فتى^(١)»، إذا زال عاملها زالت؛ وكما أن «الرُدُؤُ» إذا زال الوقف فيه في الرفع زالت الضمة؟!

فإن قلت: فإن قوماً كرهوا أن يقولوا: هو الرُدُؤُ، في الوقف على المرفوع؛ فقالوا: هو الرُدِي، وقالوا: هذا عدل؛ لكرامة الضمة بعد الكسرة. فهلّا كره **﴿عَلَيْهِمْو﴾** كما كره هؤلاء ما ذكرت.

قيل^(٢): إن هؤلاء إنما عدلوا عن الضمة إلى الكسرة؛ حيث وجدوا عنها مندوحة؛ بأن أتبعوا الساكن الحركة التي قبله؛ كما أتبعوه الحركة التي قبله في: «مُد» ونحوه. والذي يقرأ: **﴿عَلَيْهِمْو﴾** لو لم يكسر الهاء ههنا لم يشاكل بها الياء، والمشاكله بها واجبة؛ لِمَا تقدم من الحجة في ذلك. ولو لم يضم الميم لأتبع الياء والكسرة^(٣) في «عَلَيْهِمْ» ما لا يشبهها من كسرة الميم لو كسرهما، وكأن ذلك إنما يجوز على نحو: «مِغْيِرَة» و: «أجواءك»، ونحو ذلك مما ليس بالكثير في الاستعمال، ولا المتّجه في القياس.

ألا ترى أن القياس تقرير هذه الحركات على أصولها؛ ومن ثم لم يجز في: «مُدِير» و: «مُغْيِر» ما جاز في «مِغْيِرَة» من كسر الأول؟!

على أن ما ذكرته من^(٤) قولهم: هو الرُدِي؛ يشبه ألا يكون الأكثر؛ لأنه قال: وأما ناس من بني تميم فيقولون: هو الرُدِي، كرهوا الضمة بعد الكسرة؛ لأنه ليس في الكلام «فُعَل»؛ فتنكبوه لذلك، واستنكروه.

قال أبو علي: والقياس قول الأكثر؛ لأن هذه الحركة في أنها لا تلزم كقولهم: نَزُقُ، في الرفع؛ فكما لا مذهب عن ذلك في الرفع، فكذلك ينبغي أن يكون الوقف؛ لاجتماع الوقف مع الإعراب في أنه لا يلزم الكلمة؛ فلا ينبغي أن يُسام ترك القياس على الأكثر في الاستعمال، والأصح في القياس - إلى ما كان بخلاف هذه الصفة.

(١) في أ: يا هذا.

(٢) زاد في ب: له.

(٣) في أ: والكسر.

(٤) في أ: في.

وكأن هؤلاء الذين قالوا: هذا الرديء -كراهة الضمة بعد الكسرة- شبّهوا الحركة التي تشبه حركات الإعراب بحركة البناء التي لا تفارق، وليس هذا بالمستقيم. ألا ترى أنهم قالوا: يا زيدُ العاقلُ، و: لا رجل صاحب امرأة عندك؟ فجعلوا الحركة المشابهة للإعراب بمنزلة الإعراب؟! فكذلك^(١) ينبغي أن تجعل الحركة المشابهة للإعراب في الوقف بمنزلة الإعراب؛ فلا يكره فيه: هو الرُدُّ؛ كما لم يكره: فَرُقٌ، و: لا يُتَّبِعُ الأولُ؛ لأن إتياع الحركة ليس بمستمّر استمراز حركة الإعراب التي الحركة في: «الرُدُّ» في قياسها، ومشابهة لها من حيث وصفنا. على أنهم قالوا في الوقف: رأيت الرديء، و: من البَطُّ، و: رأيت العيكم، و: رأيت الحُجْرُ؛ فأتبعوا الأوسط تحريك الأول؛ فكذلك يكون قولهم: هذا الرُدُّ، على هذا الحد، لا لكراهة الضمة بعد الكسرة؛ فكما لا يكون في: رأيت الحُجْرُ، إلا على الإتياع لما قبله؛ كذلك لا يكون في هذا عدل إلا كذلك، لا لكراهة الضمة بعد الكسرة.

ومثل قوله: ﴿عَلَيْهِمْو وَلَا الضَّالِّينَ﴾ في أنه جعل حركة البناء بمنزلة الإعراب في وقوع الضمة بعد الكسرة؛ لمشابهتها حركة الإعراب -في أنها لا تلزم، ويتعاقب على الموضع غيرها- قول العرب من غير أهل الحجاز في: رُدُّ، [وَعَضُّ، وَفِرٌّ]^(٢)، واستعدّ.

ألا ترى أنهم أذغموا في الساكن المبنى كما أذغموا في المعرب؛ نحو: هو يرُدُّ، و: يستعدُّ؛ لما كان المبنى تتعاقب عليه الحركات^(٣) -وإن كن لغير الإعراب- كالتحريك لالتقاء الساكنين، وإلقاء حركة الهمزة عليه في التخفيف، وإلحاقهم الثقيلة أو الخفيفة به، والتحريك للإطلاق- أذغموا كما أذغموا المعرب؛ لمشابهته له في تعاقب هذه الحركات عليه، فكما صار غير المعرب بمنزلة المعرب لاجتماعهما في الشبّه الذي ذكرنا، كذلك استجاز أن يوقع الضمة بعد الكسرة في: ﴿عَلَيْهِمْو﴾ كما وقعت بعدها في المعرب؛ لمشابهته المعرب لتعاقب الحركات عليه، وإن لم يكن لاختلاف عامل.

(١) في ب: وكذلك.

(٢) في أ: وفر وعض.

(٣) في أ: حركات.

﴿وَيَدَارُهُو﴾ [القصص: ٨١] قال: ﴿عَلَيْهِمُو﴾، ومن قال: ﴿عَلَيْهِمُو﴾ ضَمَّ إِذَا عدا الباء^(١) والكسرة؟!

ومما يقوى ذلك، أنهم قد اعتبروا الحركات التي هي أصول في غير هذا الموضع، وإن لم تكن في اللفظ مستعملة؛ فجعلوا الحُكْم لها. وذلك قولهم: عدتُ المريض، و: قلتُ الحقُّ؛ فعدَّوه إلى المفعول، وإن كان اللفظ على «فَعَلْتُ»؛ لأن الأصل: «فَعَلْتُ». ولولا أن تلك الحركة مراعاة معتبرة لم يتعدَّ هذا النحو.

ألا ترى أنا لم نعلم شيئاً على: «فَعُلْ» جاء متعدياً إلى المفعول [به]^(٢)؟! ومما يؤكد ذلك أن النقل وقع بالزيادة^(٣)، وذلك نحو: أقلته: إذا جعلته يقول، وأبعت الفرس، وأخفت زيداً.

ومما يدلُّ على ذلك أنهم قالوا: يسع، و: يظأ؛ فحذفوا الواو التي هي فاء كما يحذفونها في باب: «يَعُدُّ» و«يَزِنُّ»؛ لما كان الأصل الكسر، وإنما فتح لحرف الحلق؛ فكما أن الفتحة ههنا في حكم الكسر لما لم تكن الأصل، كذلك تكون الكسرة في: ﴿عَلَيْهِمُو﴾ في حكم الضمِّ؛ فلا يكون مكروهاً من حيث لم يجزِ «فَعُلْ» ونحوه في أصول الأبنية؛ إذ كان الأصل الضمِّ، كما كان الأصل الكسر في «يظأ» و«يسع» ونحوه.

ومما يبيِّن ذلك: أن ما كان على: «فَعِلْ» لم يذكر سيبويه منه^(٤) إلا: «إِبِلًا»^(٥). وإذا جمعت^(٦): «قَرِيْبَةٌ» و«سِدْرَةٌ» ونحوهما^(٧): قلت: قَرِيْبَات، وَسِدْرَات، فاستمرَّ فيه توالي الكسرتين من أجل الجمع، ولم يُرْفَضْ ذلك، ولم يكره كما كره في أصل المقرر قبل الجمع. فكذلك: ﴿عَلَيْهِمُو﴾ لا تكره فيه الكسرة قبل الضمة من أجل إعلال الإِتْبَاع، وإن كان قد كره في بناء الآحاد، كما لم يكره توالي الكسرتين في: «سِدْرَات» من [أجل]^(٨) الجمع، وإن كان كره ذلك في الآحاد؛ لأن الضمة بعد

(١) في ب: الباء.

(٢) سقط في ب.

(٣) زاد في ب: منه.

(٤) في أ: فيه.

(٥) في ب: إبيل.

(٦) زاد في أ: نحو.

(٧) في ب: نحوها.

(٨) سقط في أ.

الكسرة ليس من أصل الكلمة؛ وإنما اجتلبه الاعتلال، كما اجتلب توالي الكسرتين الجمع.

ويؤكد ذلك: أنهم قالوا في «شِقْرَة»: شَقْرَى، وفي «نَمْر»: نَمْرَى. ولم يجئ في شيء من هذا النحو إلا فتح العين.

وقالوا: صِعَقَى، فكسروا الفاء مع العين؛ لما كان للاعتلال، ولم يكن من أصل البناء.

فأما وصل ابن كثير الميم بالواو في: «عَلَيْهِمْو»؛ فلأن الأصل الواو، وإنما أتبع الياء ما يشبهها وترك ما لا يشبهها على الأصل، وكان تقرير الأصل [عنده أولى]^(١) من إتباع الكسرة الكسرة؛ لأنَّ إتباع الحركة الحركة على^(٢) هذا النحو ليس بالمستمر.

فإن قلت: فقد جاء في: ظُلُمَات، و: سِدْرَات، و: حَفَنَات.

قيل: هذا التحريك ليس الغرض فيه الإتيان فقط.

ألا ترى أنه [قد]^(٣) يُفَصَّل به بين الاسم والصفة، وكذلك: عَصِي، و: حِلِي، يفصل به بين الواحد والجمع، ولا يلزم الكسر. ومع ذلك فقد أبدل فيه ناس الفتحة من الضمة، والكسرة، فقالوا: رُكَبَات، و: سِدْرَات.

وقد أسكن المفتوح في الشعر، قال لييد: [من الوافر]

رُحِلْنَ لِشُقَّةٍ وَنُصِبْنَ نَضْبًا لَوُغْرَاتِ الْهَوَاجِرِ وَالسَّمُومِ^(٤)
وقال ذو الرمة^(٥): [من الطويل]

(١) في ب: أولى عنده.

(٢) في أ: في.

(٣) سقط في ب.

(٤) ينظر ديوانه ص (١٨٥).

(٥) غيلان بن عقبة بن نهيي بن مسعود العدوي، من مضر، أبو الحارث، ذو الرمة: شاعر، من فحول الطبقة الثانية في عصره. قال أبو عمرو بن العلاء: فتح الشعر بامرئ القيس وختم بذى الرمة. وكان شديد القصر، دميماً، يضرب لونه إلى السواد. أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال، يذهب في ذلك مذهب الجاهليين. وكان مقيماً بالبادية، يحضر إلى الإمامة والبصرة كثيراً. وامتاز بإجادة التشبيه. قال جرير: لو خرس ذو الرمة بعد قصيدته: «ما بال عينك منها الماء ينسكب» لكان أشعر الناس. وقال الأصمعي: لو أدركت ذا الرمة لأشرت عليه أن يدع كثيراً من شعره، فكان ذلك خيراً له. وعشق «مئة» المنقرية واشتهر بها. له «ديوان شعر» في =

أَبَتْ ذِكْرَ عَوْدِنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خُفُوًا وَرَفْضَاتِ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ (١)
فكأنه رأى ترك الحرف على أصله أولى من أن يصير به إلى ما لا يطرد.
فإن قلت: فقد حُكي عن الخليل وهارون: أَنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: ﴿مُرْدُفِينَ﴾ [الأنفال: ٩]. وقال: فهؤلاء يقولون: مُقْتَلِينَ، فقياس على قولهم.
قيل (٢): قد يمكن أن يقال: إن ذلك من قوله لا يدل على أنه يرى القياس عليه؛
وإنما أراد أن القياس (٣) على ما ذَكَرَ لو قيس.
فأما اطّراده فلا يستقيم بدلالة أن نحو: «مِغِيرَة»، و«مِئْتِن» لا يطرد، وإنما يقتصر
به على ما جاء؛ فكَذَلِكَ ﴿مُرْدُفِينَ﴾.
وإن شئت قلت: إن هذا تحريك (٤) لالتقاء الساكنين؛ كما أن قولهم: «مُدُّ»
كذلك، فيكون هذا مستمرًا على لغتهم؛ كما أن: «رُدُّ» كذلك، وإن كان الساكن
في: «مُرْدُفِينَ» متقدمًا. وقد قال: إنها أقل اللغات.
ولم يحذف الواو في ﴿عليهم﴾ في الوصل كما حذفها غيره؛ لأنها الأصل،
وليس إثباتها من الأصول المرفوضة المطرحة عندهم، كالواو إذا وقعت طرفًا في
الأسماء وقبلها ضمة؛ لكنه مراد في التقدير وإن كان محذوفًا من (٥) اللفظ عند قوم.
والدليل على ذلك اتفاق الجمهور على إثباتها إذا اتصل الضمير بها، وبذلك جاء
التنزيل في قوله: ﴿أَنْزَلْنَاهُ لَكُمْ هَا﴾ [هود: ٢٨]. وهذا أقوى في القياس، وأشيع في
الاستعمال مما حكاه عن يونس: من أنه يقول: أعطيتكمه؛ لأن مواضع الضمير وما
يتصل به قد رُدَّت فيها أشياء إلى أصولها في غير هذا؛ كقولهم: والله، وحقك. فإذا
وصلوه بالضمير (٦) قالوا: بِكَ لِأَفْعَلْنَ.

= مجلد ضخيم. توفي بأصبهان سنة ١١٧هـ، وقيل: بالبادية.

ينظر: الأعلام (١٢٤/٥).

(١) ينظر ديوانه ص (١٣٣٧)، وخزانة الأدب (٨٧/٨، ٨٨)، وشرح شواهد الإيضاح
ص (٢٤٧)، وشرح المفصل (٢٨/٥)، ولسان العرب (شنب)، والمحتسب (١/٥٦، ٢/١٧١)،
والمقتضب (١٩٢/٢).

(٢) زاد في أ: له.

(٣) في أ: قياسه.

(٤) في أ: تحرك.

(٥) في أ: في.

(٦) زاد في ب: و.

أنشد أبو زيد: [من الوافر]

رَأَى بَرْقًا فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرٍ فَلَا بِكَ مَا أَسَالَ وَلَا أَعَامَا^(١)
ويدلك^(٢) على ذلك -أيضاً-: أَنَّ ضمير المؤنث الذي يإزائه على حرفين، وذلك
نحو: عليكن، و: بكن:

فالأول من التضعيف بإزاء الميم.

والثاني بإزاء حرف اللين.

فهذا مما يقوى أنه لم يحذفه على وجه الاطراح والرفض؛ إنما حذفه للتخفيف
معتداً به في الحكم وإن كان محذوفاً في اللفظ.

فأما ما انفرد به ورش في روايته عن نافع: من أن الهاء مكسورة، والميم موقوفة،
إلا أن تلقى^(٣) الميم ألف أصلية مثل: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا
يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] فالقياس فيها إذا لقيت الألف الأصلية وإذا لقيت غيرها سواء.
وكانه أحب الأخذ باللغتين مثل: ﴿لَا يَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، و: ﴿لَا يَلْتَكُمُ﴾.

فإن قلت: إنه لما أمن سقوطها لالتقاء الساكنين، كما تسقط إذا كانت بعدها همزة
وصل، وكان المد قبل الهمزة مستحباً؛ بدلالة أن القراء قد مدوا نحو: ﴿كَمَا ءَامَنَ
النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٣] أكثر مما مدوا: ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بِأَقْبُ﴾ [النحل: ٩٦] -ويقوى
ذلك اجتلاب من اجتلب الألف بين الهمزتين في نحو: ﴿أَأَنْتَ﴾ [الأنبياء: ٦٢] -
فهو قول.

[و]٤^(٤) قال أبو الحسن: إنما وقعت^(٥) [هذه]^(٦) القراءة، بالمد؛ ليفهموا
المتعلمين فيمدوا الهمزة إذا كانت قبلها ألف أو ياء أو واو^(٧) نحو: ﴿حَتَّىٰ إِذَا﴾

(١) البيت لعمر بن يربوع في جمهرة اللغة ص(٩٦٣)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٢٥)،
ونوادر أبي زيد ص(١٤٦)، ويلا نسبة في الحيوان (١/١٨٦، ٦/١٩٧)، والخصائص (٢/
١٩)، ووصف المباني ص(١٤٦)، وسر صناعة الإعراب (١/١٠٤، ١٤٤)، وشرح
المفصل (٨/٣٤، ٩/١٠١)، ولسان العرب (أهل).

(٢) في ب: يدل.

(٣) في أ: يلقي.

(٤) سقط في أ.

(٥) في أ: وضعت.

(٦) سقط في أ.

(٧) سقط في ب.

[الزمر: ٧٣]، ونحو: ﴿قَالُوا ءَأَنْتَ﴾ [الأنبياء: ٦٢].

قال: والعرب تفعل هذا في حال التطريب، وإذا أراد أحدهم الرقة والترتيل. القول في اختلافهم^(١) إذا حركوا الميم لساكن يلقاها: كان ابن كثير، ونافع^(٢)، وعاصم، وابن عامر يضمون الميم إذا لقيها ساكن؛ مثل قوله -تعالى-: ﴿عَلَيْهِمُ الذُّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١]، و: ﴿مِنْ دُونِهِمْ أُمَّرَاتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٣]:

فأما ضم ابن كثير ونافع^(٣) فهو على قولهما بين؛ لأن ابن كثير في ذلك يتبع الميم وأوأتبت في اللفظ إذا لم تلق ساكناً، وكذلك نافع في رواية الأكثر عنه؛ لأن من روى عنه أن الميم مضمومة؛ فكأنه قد روى عنه إثبات الواو. ألا ترى أنه ليس أحد يضمّ الميم ولا يتبعه الواو في نحو^(٤): ﴿عَلَيْهِمُ﴾ و﴿عَلَيْهِمُ﴾، فإذا لقي الواو ساكن حُذفت وبقيت الميم على ضمها.

وأما عاصم وابن عامر فكأنهما يريان أن حرف اللين الذي يتبع الميم - الواو دون الياء، وإن كانا قد حذفاه في اللفظ؛ طلباً للخفة^(٥)، فإذا لزم التحريك لالتقاء الساكنين زدا حركة الأصل عندهما، وإن كانا قد حذفوا الواو من اللفظ، وأثبتها

(١) في ب: الحجة لاختلافهم.

(٢) إمام المدينة الشريفة ومقرئها: أبو رويم، ويقال: أبو الحسن نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي مولاهم المدني، قرأ على سبعين من التابعين. قال سعيد بن منصور: سمعت مالك بن أنس يقول: قراءة أهل المدينة سنة، قيل له: قراءة نافع؟ قال: نعم. وقال عبد الله ابن أحمد بن حنبل: سألت أبي: أي القراءة أحب إليك؟ قال: قراءة أهل المدينة، قلت: فإن لم يكن؟ قال: قراءة ابن عامر. وكان نافع إذا تكلم يشم من فيه رائحة المسك، فقيل له: أنتطيب؟ قال: لا، ولكني رأيت فيما - يرى النائم النبي ﷺ - وهو يقرأ في فن، فمن ذلك الوقت أشم من في هذه الرائحة. فأصله من أصبهان، وكان أسود اللون حالكاً، وكان إمام الناس في القراءة بالمدينة، انتهت إليه رئاسة الإقراء بها، وأجمع الناس عليه بعد التابعين، أقرأ بها أكثر من سبعين سنة، فمولده في حدود سنة سبعين، وتوفى سنة تسع وستين ومائة، على الصحيح. فممن قرأ عليه: قالون، وورش.

تنظر ترجمته في: أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار ص (٢٢)، (٢٤)، طبقات القراء (١/٨٩)، سير أعلام النبلاء (٧/٣٣٦)، تهذيب التهذيب (١٠/٤٠٧، ٤٠٨)، العبر للذهبي (١/٢٥٧).

(٣) زاد في ب: لذلك.

(٤) زاد في أ: قوله.

(٥) في أ: للتخفيف.

ابن كثير ونافع؛ لأن حذف مَنْ حذفها ليس على جهة الرفض - بدلالة أن كثيراً منهم يقولون: ﴿كُنْتُمْو فَاعِلِينَ﴾ [يوسف: ١٠] و: عَلَيْنِهِم مال - فإذا احتاجا إلى التحريك رذا حركة الأصل كما رد الجميع حركة الأصل - التي هي الضم - في قولهم: «مُدُّ اليوم»؛ لِمَا احتيج [إلى التحريك] ^(١) لالتقاء الساكنين.

ويدل على أن حركة الساكن المحرك في التقاء الساكنين إذا كانت أصلاً كانت أولى من الحركة المجتلبة لالتقاء الساكنين - أن أحداً ^(٢) لم يقل: «إِلَيْهِمِ اثْنِينَ» ^(٣)، فيكسر بعد الضمّ لما لم يقل أحد: «عَلَيْهِمِ». فلولا أن حركة الأصل أولى من المجتلبة لجاز تحريك هذا النحو بالكسر، كما حرّك غيره مما ^(٤) لا حركة له في الأصل.

ومما يقوى تحريكهم إياه بالضم: أنه حرف ضمير كما أن الواو في: «اخشَوْا» كذلك، وكما اتفق الجمهور على تحريك الواو في: «اخشَوْا» بالضم، وجعلوا «مُضْطَفِّقُوا اللَّه» مثله؛ من حيث كان مثل: «اخشَوْا» فيمن قال: أكلوني البراغيث، مع أن المحرك واو، كذلك حرّكوا الميم بالضم ^(٥)؛ لأنها مع الميم أسهل منها مع الواو. ومن زعم أن تحريك ذلك بالضم؛ لأنه فاعل - دخل عليه قول من كسر فقال: «اخشوا القوم»، وقولهم: اخشي القوم، وفي غير التقاء الساكنين: ذهبّت وذهبت. ومما يقوى تحريك الواو بالضم: أن قوماً شبهوا التي لغير الضمير بها، فقالوا: ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾ [التوبة: ٤٢]، فحرّكوها بالضمّ.

فأما: ﴿أَوْ اخْرَجُوا﴾ [النساء: ٦٦] و: ﴿أَوْ انْقَصْ﴾ [المزمل: ٣]، فعلى حدّ: ﴿وَقَالَتْ اخْرَجِي﴾ [يوسف: ٣١]؛ فدلّ قولهم ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾ [التوبة: ٤٢]، وتشبيهه غير الضمير بالضمير على استحكام الضمة في الواو؛ كما دلّ قول من قال: منهم و: عليكم، و: أحلامكم - على استحكام الكسرة في: عليهم، و: بهم، وما أشبه ذلك. الحجة لأبي عمرو في قراءته: ﴿عَلَيْهِمِ الذَّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١] ونحوه بكسر الميم: فأما قول أبي عمرو: ﴿عَلَيْهِمِ الذَّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١] و: ﴿إِلَيْهِمِ اثْنِينَ﴾

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: أحداً منهم.

(٣) إشارة إلى الآية الرابعة عشرة من سورة يس.

(٤) في ب: ما.

(٥) في أ: بالضمّة.

[يس: ١٤]، فتحريكه بالكسر ليس على حدّ قوله: ﴿وَرَأَيْتَ لَئِلَ﴾ [المزمل: ٢] و: ﴿أَحَدٌ . اللَّهُ﴾ [الإخلاص: ١ - ٢]، ولكن كأن الأصل عنده في الوصل ﴿عَلَيْهِمْ﴾، فحذف الياء استخفافاً، كما حذف عاصم وابن عامر ونافع في إحدى الروایتين لذلك، فلما حَرَّكَ لالتقاء الساكنين، أتى بحركة الأصل التي هي الكسرة^(١)، كما أتى أولئك بالضم؛ لأنّ الكسر في قوله: ﴿عَلَيْهِمُ الدَّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١] و ﴿إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾ [يس: ١٤] على قوله في أنه أصل، نظير الضم في قول ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر؛ فكانت^(٢) حركة الأصل أولى من أن تجتلب حركة؛ كما أنّ^(٣) تحريك «مُدُّ» بالضم أولى. وعلى هذا قال سيويه: في ترخيم: «رَادٌّ»-اسم رجل على قول من قال: يا حارِ- يا رادِ أقبل؛ فحرَّكَ لالتقاء الساكنين بالحركة التي كانت للحرف في الأصل، ولم يجعله بمنزلة ترخيم: «إِسْحَارٌ»؛ لأنّ الراء الأولى فيه لا حركة لها في الأصل كحركة عين «رَادٌّ» فأتبع الحركة ما قبلها؛ لأنّ حركة التقاء الساكنين تتبع كثيراً ما قبلها؛ كقولهم: رُدُّ، و: عَضُّ، و: فِرٌّ، وكقولهم: انطلق.

فإن قلت: فقد قدّمت أن حركة الإتياع لا تطرد، ولا يقاس عليها.

قيل له: ليس هذا بقياس، ولكنه مسموع؛ كما أن: «مَغِيرَةٌ» مسموع، وكما أن «جِلِيٌّ» و: «عِصِيٌّ» و: «مُرْدُفِين» كذلك، ومع ذلك فقد اطّردت هذه الحَرَكة في^(٤) قول من قال: رُدُّ، [و: عَضُّ، و: فِرٌّ]^(٥) والأظهر في: «مُرْدُفِين» أنه مطّرد في بابه. ومما يقوى تحريك هذه الميم بالكسر من جهة القياس: أنّهم قد أتبعوا حركة الميم الدالة على اسم الفاعل الكسر، مع أنّ ذلك يزيل صورة دلالتها على ما أريد فيها. فإذا جاز في ذلك كان في حركة علامة الضمير التي لا تتعلق بها دلالة على معنى أجوز. ومما يقوى إتياع الميم -في الكسر- الهاء: أنّ حركة الإتياع قد جاءت^(٦) عنهم مع حجز حرف بين الحركتين، وذلك قولهم: «أَجْوُوكُ» في «أَجِيثُكُ»، ومثن.

(١) في ب: الكسر.

(٢) في أ: فكان.

(٣) في أ: كان.

(٤) في أ: على.

(٥) في أ: وفر وعض.

(٦) في أ: جاء.

وأما قولهم: **أَنْبُوكُ**، ومُنْحَدِرٌ من الجبل -فإن قولهم: **مُنْحَدِرٌ**، تبعت الضمة فيه ضمة الإعراب، كقولهم: **ابْنُكُمْ**، وامرؤٌ، وأخوك، وفوك، وذو مال.
فأما قولهم: **أَنْبُوكُ**، فإن شئت أتبعت ضمة العين ضمة الإعراب مثل: «مُنْحَدِرٌ»، وإن شئت أتبعتها ضمة همزة المضارعة، وإن كان الحرف قد حُجِزَ مثل «متن».

ومما يقوى ذلك، أن أبا عثمان قال: حدثني محبوب بن الحسن القرشي^(١) عن عيسى^(٢)، قال: كان عبد الله بن أبي إسحاق يقرأ: ﴿بين الجزء وقلبه﴾ [الأنفال: ٢٤]، ويقول: رأيت مرءًا، و: هذا مرء.

ومن ذلك: أنهم قد احتملوا من أجل إتباع الحركات ما رفضوه في غيره، وذلك قولهم: **يَخْطَفُ**، و**يَكْتَبُ**؛ فكسروا الياء في المضارعة إتباعًا لما بعدها، ولولا ذلك لم تُكسر الياء؛ لأن من يقول: أنت تعلم، لا يقول: هو يعلم.
فأما ما حكاه من قولهم: هو يئتي، فليس مما يعترض به؛ لشذوذه: فأما الكسرة في «يَخْطَفُ» لاستحباب قائله للإتباع^(٣)، كما أن من قال: «يبجل»، استجاز الكسر

(١) محمد بن الحسن بن هلال بن محبوب، أبو بكر محبوب وهو لقبه البصري، مولى قريش، مشهور كبير، روى القراءة عن شبيل بن عباد ومسلم بن خالد وأبي عمرو بن العلاء، روى القراءة عنه محمد بن يحيى القطعي وخلف بن هشام وروح بن عبد المؤمن وخليفة بن خياط وحدث عنه: أحمد بن حنبل ومحمد بن سنان القزاز وأخرج له البخاري، وقال ابن معين: ليس به بأس.

ينظر: طبقات القراء (١٢٣/٢).

(٢) عيسى بن عمر الثقفي أبو عمر مولى خالد بن الوليد، نزل في ثقف، فنسب إليهم. إمام في النحو والعربية والقراءة، مشهور، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق، وروى عن الحسن البصري والعجاج بن رؤبة وجماعة، وعنه الأصمعي وغيره. وصنف في النحو: الإكمال، والجامع، وفيهما يقول تلميذه الخليل:

بطل النَّحو جميعًا كله غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر

قال السيرافي: ولم يبقا إلينا ولا رأينا أحدًا ذكر أنه رآهما. ويقال: إن له نيقًا وسبعين مصنفًا ذهب كلها. وكان يتقعر في كلامه، حكى عنه الجوهري في الصحاح وغيره أنه سقط عن حمار، فاجتمع إليه الناس، فقال: ما لي أراكم تكأكتم علي تكأكتكم على ذي جنة، افرنقوا عني. مات سنة تسع وأربعين - وقيل سنة خمس - ومائة.

ينظر: البغية (٢٣٧/٢ - ٢٣٨).

(٣) في ب: للإتباع.

فى الياء مع امتناعه فى: «يعلم»؛ ليتوصل بذلك إلى قلب الواو ياء؛ فكذلك^(١) كسر فيما ذكرنا ليتوصل^(٢) به إلى الإبتاع.

قال أبو الحسن: من قال: «يخطف» كسر الخاء؛ لاجتماع الساكنين ثم كسر الياء، أتبع الكسرة الكسرة وهى قبلها، كما أتبعها إياها وهى بعدها. وإتباع الآخر الأول فى كلام العرب كثير، ويتبعون الكسرة الكسرة فى هذا الباب؛ يقولون: قتلوا، وفتّحوا يريدون: افتتحوا.

ومما يؤكد ذلك: أن أبا الحسن قال: روى عيسى بن عمر أن بعض العرب يثقل كل اسم أوله مضموم إذا كان على ثلاثة أحرف؛ نحو: العُسر، واليسر، والحُكم، والرُحم.

ومن الإبتاع قولهم: هذا فوك، ورأيت فاك، ومررت بفيك. ومثله قولهم: ذو مال، إلا أن «ذو» لا يضاف إلى المضمر، لما حُذفت اللام من «فم» تبعث الفاء العين التى هى حرف الإعراب عندنا. فإن أضفته إلى المتكلم، قلت: هذا فيّ، و: رأيت فيّ، و: فى فيّ. ولا يجوز فى موضع النصب: فى.

وإنما اتفقت الألفاظ الثلاثة على لفظ واحد إذا أضاف المتكلم إلى نفسه؛ لأن حرف الإعراب ينقلب إلى الحرف المجانس للحركة التى تجب له.

ألا ترى أنه يكون فى موضع الرفع واوا، وفى [موضع]^(٣) الجرّ ياء، وفى [موضع]^(٤) النصب ألفاء، ثم تتبعه الفاء؟! فكذلك إذا أضافه إلى نفسه انقلبت ياء؛ لأن حركة الحرف الذى يلي الياء فى جميع [أحواله الكسر]^(٥)، فإذا كان كذلك وجب أن يكون ياء فى الأحوال الثلاث إذا أضفته إلى نفسك كما يكون فى الجرّ؛ لاجتماع الحركتين على لفظ واحد، وليس هذا فى موضع النصب إذا أضفته إلى نفسك بمنزلة: «عصاي»؛ لأن حرف اللين فى: «عصاي» لا ينقلب بحسب الحركة التى تجب له كما ينقلب فى: «فيك».

(١) فى أ: قال: فكذلك.

(٢) فى ب: ليصل.

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى أ: أحوال الاسم.

فأما^(١) افتراق الحركتين بأن إحداهما حركة إعراب، والأخرى حركة بناء - فليس مما يوجب اختلافاً فيما ذكرنا؛ كما لم يوجب في قولهم: ابْنُم.

ألا ترى أنهم أتبعوا النون فتحة الثنية في قولهم: [من الطويل]

وَمِنَّا لَقَيْطٌ وَابْنَمَاهُ وَحَاجِبٌ مُؤَرِّثٌ نَيْرَانَ الْمَكَارِمِ لَا الْمُخْبَى^(٢)

كما أتبعوها فتحة النصب فيما أنشده أبو زيد: [من الطويل]

تَبْرُ عَضَارِيْطُ الْخَمِيْسِ ثِيَابَهَا فَأَبَاسَتْ رَبًّا يَوْمَ ذَلِكَ وَابْنَمَا^(٣)

وقد قال قائل في قولهم: ابْنُم: إن النون إنما جعلت حركتها^(٤) تابعة لحركة

الميم؛ لأنها قد كانت تتحرك بهذه الحركات، فزيدت الميم فتبعته لذلك. وليس هذا بمستقيم؛ لأنهم قد فعلوا ذلك بـ «امرئ»، ولم يحذف منه شيء.

ألا ترى أن الهمزة في تخفيف: «امرئ» المسكّن الفاء تكون^(٥) بين بين،

ولا تحذف لتحرك ما قبلها، فيقول: إن العين قد تحركت لحذف^(٦) الهمزة، وجرى الإعراب عليها كما جرى على الباء من: «الْحَبِّ».

ويدلّ على بُعد اعتبار ذلك: أنهم أتبعوها الفاء فيما حكيناه عن ابن أبي إسحاق،

مع أنها لا يجوز أن تتحرك بحركة إعراب؛ فتحريك النون من «ابنم» على حدّ تحريك الفاء من «المرء».

على أنهم قد قالوا: «عَدَّ» فحذفوا، و«عَدَّوْ» فأتّموا، ولم يفعلوا به ما فعلوا بـ

«فم»، وهو مثله في الزنة، وفي أن تُقَصَّ مرّة وأتمّ أخرى.

وما^(٧) ثبت مما ذكرناه من قولهم^(٨): فيّ - يدلّ على فساد قول من قال: إن هذه

الكلمة^(٩) معرّبة من مكانين.

(١) في أ: فإنما.

(٢) وهو للكُميت بن زيد في ديوانه (١/١٢٥)، والأزمية ص (٢٤)، ولسان العرب (حبا)، والمقتضب (٢/٩٣)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص (١٣٠٨).

(٣) البيت بلا نسبة في اللسان (بأس).

(٤) في ب: حركته.

(٥) في ب: يكون.

(٦) في أ: يحذف.

(٧) في أ: مما.

(٨) زاد في ب: في.

(٩) في ب: الكلم.

ألا ترى أنهم أتبعوا حركة البناء، كما أتبعوا حركة الإعراب في هذا وفي تثنية: «ابنم» في قوله: وابنماه؟!!

والحركة التي تتبع الحركة على ضريين:

أحدهما: إتباع حركة ليست للإعراب [حركة ليست للإعراب]^(١) نحو: مغيرة، وممتن، ويُعْفَر، وظُلَمَات.

والآخر: إتباع حركة ليست للإعراب حركة إعراب، وذلك مثل: امرؤ، وابنم، وفوك، وأجوءك، وأنبؤك، والحرف المذكور في الكتاب بعكس هذه القسمة، من النادر الذي لا حكم له. وهو مثل تشبيههم حركة الإعراب بحركة البناء في نحو: [من السريع]

... أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ (٢)

شبهه ب: عضد.

فأما ما قيل من قولهم: ﴿فَلِإِمَّه﴾ [النساء: ١١]، فإنه يذكر في هذا الكتاب في موضعه، إن شاء الله.

الحجة لحمزة والكسائي في قراءتهما: ﴿عَلَيْهُمُ الدَّلَّة﴾ [البقرة: ٦١] و: ﴿من دونهمُ امرأتين﴾ [القصص: ٢٣]:

فأما قول حمزة والكسائي: ﴿عَلَيْهُمُ الدَّلَّة﴾، و: ﴿من دونهمُ امرأتين﴾، فإن

(١) سقط في ب.

(٢) وتمام البيت:

فاليوم إثمًا من الله ولا واغل
والبيت لامرئ القيس في ديوانه ص(١٢٢)، وإصلاح المنطق ص(٢٤٥، ٣٢٢)،
والأصمعيات ص(١٣٠)، وجمهرة اللغة ص(٩٦٢)، وحماسة البحتري ص(٣٦)،
وخزانة الأدب (٤/١٠٦، ٨/٣٥٠، ٣٥٤، ٣٥٥)، والدرر (١/١٧٥)، ووصف المباني
ص(٣٢٧)، وشرح التصريح (١/٨٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص(٦١٢)،
(١١٧٦)، وشرح شذور الذهب ص(٢٧٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٥٦)، وشرح
المفصل (١/٤٨)، والشعر والشعراء (١/١٢٢)، والكتاب (٤/٢٠٤)، ولسان العرب
(حقب، ذلك، وغل)، والمحتسب (١/١٥، ١١٠)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر
(١/٦٦)، والاشتقاق ص(٣٣٧)، وخزانة الأدب (١/١٥٢، ٣/٤٦٣، ٤/٤٨٤، ٨/٣٣٩)،
والخصائص (١/٧٤، ٢/٣١٧، ٣/٣٤٠، ٣/٩٦)، والمقرب (٢/٢٠٥)، وهمع
..... الهوامع (١/٥٤).

تحريك حمزة الميم، في: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و﴿لَدَيْهِمْ﴾، و﴿إِلَيْهِمْ﴾، خاصة بالضم مستقيم حسن؛ وذلك أنه يضم الهاء في هذه الأحرف ولا يكسرهما، فإذا ضمها لم يكن في تحريك الميم إلا الضم، ولم يجز الكسر.

ألا ترى أنه لم يكسر الميم أحد ممن ضم الهاء نحو: عَلَيْهِم الذلّة، وإنما يكسر هذه الميم لالتقاء الساكنين من يكسر الهاء فيسبعا حركة الميم؟ واجتماعهم على ذلك يدل على أن المحرك لالتقاء الساكنين إذا كانت له حركة أسكن عنها - كان تحريكه بتلك الحركة التي كانت له (١) أولى من اجتلاب حركة لالتقاء الساكنين لم يتحرك الحرف بها في غير التقتائهما؛ وعلى هذا قالوا: مُدُّ اليَوْمِ، فحركوا الذال بالضم؛ فكَذَلِكَ تحريك حمزة هذه الميم في: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ والحرفين الآخرين بالضم.

وأما موافقة الكسائي له في: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و: ﴿لَدَيْهِمْ﴾، واتفاقهما على تحريك الهاء من ضمير المجرور أو (٢) المنصوب المجموع بالضم إذا لقيت الميم ساكناً - مع كسرهما هذه الهاء في غير هذه المواضع إلا ما انفرد به حمزة في: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و﴿إِلَيْهِمْ﴾ و: ﴿لَدَيْهِمْ﴾ (٣) - فوجهه: أن ذلك لغة، كما أن الكسر لغة؛ فكأنهما أحببنا أن يأخذا باللغتين جميعاً، كما قرأ (٤) غيرهما: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً﴾ [الأنعام: ٣٧] وكما قرئ ﴿وَلْيُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ [البقرة: ١٨٥]: ﴿وَلْيُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ وكما قال: ﴿لَا يَأْتِيكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾، وأكثر، نحو قوله: ﴿فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفِي﴾ [الإسراء: ٢٣]. وفي ذلك توسعة وتسهيل وأخذ بظاهر الخبر المأثور: «نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ». ومثل قولهما في هذا من الأخذ باللغتين، ما روى عن نافع من قراءته مرة: ﴿عَلَيْهِمْوُ﴾ وأخرى: ﴿عليهم﴾.

فإن قلت: إن (٥) حركة التقاء الساكنين حركة غير معتد به؛ إلا الأدلة قامت على

(١) في ب: لها.

(٢) في أ: و.

(٣) في أ: ولديهم وإليهم.

(٤) في ب: قال.

(٥) في ب: فإن.

ذلك، وإذا لم يعتد بها وجب ألا تُتبع غيرها؛ فيلزمُ ألا تُضمَّ الهاء معها كما لا تضمها^(١) إذا لم تكن الميم متحركة؛ فإذا ضمَّ الهاء في هذا الموضع دون غيره فكأنه أتبع حركة الهاء التحريك للقاء الساكنين.

قيل: إنَّ هذا الكلام مما يجوز أن يرجح به قول من خالفهما في ذلك، وإذا^(٢) تؤول قولهما على ما قدمناه لم يدخل هذا السؤال [عليه]^(٣).

فأما الأدلة على أنَّ التحريك للقاء الساكنين غير معتد به، فمنها أنهم [قد]^(٤) قالوا: رَمَت المرأة، وبعَت الأمة. فحذفوا الألف المنقلبة عن اللام؛ لسكونها وسكون تاء التانيث؛ ولما حُركت التاء للقاء الساكنين لم تردَّ^(٥) الألف ولم تثبت^(٦) كما لا تثبت^(٧) في حال سكون التاء. وكذلك: لم يَحْف الرجل، ولم يَقل القوم، ولم يَبع الناس، و ﴿قُرَّ أَلْبَلَّ﴾ [المزمل: ٢].

ولو كانت الحركة معتدًا بها لثبتت العين كما ثبتت في: لَم يقولوا، ولم يخافا. ومن ثم ثبتت العين مع الخفيفة والثقيلة^(٨)، إذا قال: قولن ذلك، وبيعن هذا. فدلَّ أن التحريك ليس للقاء الساكنين.

فإن قلت: فقد جاء: [من الرجز]

أَجِرُهُ الرُّمَحَ وَلَا تُهَالِهَ^(٩)

فردَّ الألف التي كانت حُذفت للجزم، واللام التي بعدها متحركة للقاء الساكنين؛ فهلَّا دلَّ ذلك على الاعتداد بحركة التقاء الساكنين، وقوى ذلك قول من قال: ﴿عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١]، و ﴿من دونهُم امرأتين﴾ [البقرة: ٢٣]، فضمَّ الهاء لما انضمت الميم؟!

(١) في ب: يضمها.

(٢) في ب: فإذا.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ب.

(٥) في ب: يرد.

(٦) في ب: يثبت.

(٧) في ب: يثبت.

(٨) في أ: الشديدة.

(٩) تقدم.

فالقول: إِنَّ ذَلِكَ مِنَ الْقَلَّةِ^(١) بحيث إن لم يعتبر به المعبر كان المذهب على أن الألف يجوز أن تكون على حدها في: «منتزح».

فإن قلت: فقد اعتد بحركة^(٢) التقاء الساكنين في موضع آخر، وذلك قوله^(٣):
﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١].

ألا ترى أن من يقول: لم يك زيد منطلقاً، إذا تحرك لالتقاء الساكنين، لم يحذف، كما أنه إذا تحرك بحركة الإعراب لم يحذف؟

فالقول: إن ذلك أوجه من الأول؛ من حيث كثر في الاستعمال، وجاء به التنزيل؛ فالاحتجاج به أقوى.

فأما حذف الشاعر له مع تحركها بهذه الحركة كما يحذفها إذا كانت ساكنة، فإن هذه الضرورة من رد الشيء إلى أصله، نحو: [من البسيط]

... .. ضَبْتُوا^(٤)

لأن الاستعمال فيه الإثبات [كما أعلمتك]^(٥). فهذا يجري مجرى: ﴿أَسْتَحْذِ﴾ [المجادلة: ١٩] في أن القياس كان على نظائره أن يُعَلَّ، كما كان القياس في النون أن يستعمل حذفها في حال السعة إذا كانت الحركة غير لازمة، ولكن الاستعمال جاء بغيره.

ومن ذلك قولهم: «اضرب الاثنين»، و «اكتب الاسم». فحركت اللام من: «افعل» بالكسر؛ لالتقاء الساكنين. ثم لما حركت لام المعرفة من «الائنين» و«الاسم»^(٦) لم تسكن اللام من: «افعل» كما لم تسكنها في نحو: «اضرب القوم»؛

(١) في أ: في.

(٢) في أ: بتحريك.

(٣) في أ: قولهم.

(٤) جزء من عجز بيت لقعب بن أم صاحب وقيله:

مهلاً أعاذل قد جريت من خلقى أنسى أجود لأقوام وإن ...

ينظر: الخصائص (١/١٦٠، ٢٥٧)، وسمط اللآلي ص(٥٧٦)، وشرح أبيات سيبويه

(١/٣١٨)، والكتاب (١/٢٩، ٣/٥٣٥)، ولسان العرب (ظلل، ضنن)، والمنصف (١/

٣٣٩، ٢/٣٠٣)، ونوادر أبي زيد ص(٤٤)، وبلا نسبة في خزنة الأدب (١/٢٤٥)،

وشرح شافية ابن الحاجب (٣/٢٤١)، وشرح المفصل (٣/١٢)، ولسان العرب

(حمم)، والمقتضب (١/١٤٢، ٣/٢٥٣، ٣/٣٥٤)، والمنصف (٢/٦٩).

(٥) سقط في أ.

(٦) في أ: الاسم والائنين.

لأن تحريك اللام لالتقاء الساكنين؛ فهي في تقدير السكون، فكما أن لام: «افعل» إذا وقع بعدها ساكن تحرك^(١) ولا تسكن^(٢)؛ فكذلك إذا وقعت بعدها حركة لالتقاء الساكنين، تُحرك من حيث كانت الحركة غير معتد بها؛ فصارت من أجل ذلك في حكم السكون.

فإن قلت: كيف^(٣) حُرِّكت لام المعرفة في: «اضرب الاثنين» لالتقاء الساكنين، وهَلَّا حُرِّكتَ التاء^(٤)؛ لأنهما في كلمة واحدة، والساكنان إذا التقيا في كلمة واحدة حُرِّكَ الثاني منهما، نحو: أين، وكيف؟!.

فالقول في ذلك: إنَّ لام المعرفة - وإن كانت بمنزلة ما هو من نفس الحرف لدخول العامل عليها، وأنها أشدَّ اتصالاً بالكلمة التي هي فيها من حرف التنبيه في قولهم: «هذا»، ونحوه؛ لاكتساب^(٥) الكلمة بها معنى لم يكن لها إذا لم تدخلها^(٦) - فالقول: إنها قد جرت مجرى المنفصل منها؛ لما لم تكن أصلاً فيها كما كان في التذكُّر كذلك، وذلك قولهم: ألى، إذا تذكروا، نحو: الخليل، والقوم؛ ولذلك كررت في قوله: [من الرجز]

بِالشَّخْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاكَ بَجَلٍ^(٧)

ويدل على أن التحريك للساكنين^(٨) غير معتد به: أنهم قالوا في الجزم: لم يضربا، ولم يضربوا، فحذفوا النون في هذه المواضع، كما حذفوا الألف [والواو والياء]^(٩) السواكن إذا كُنَّ لاماتٍ، من حيث عُوْدِلن بالحركة، ولو كانت حركة النون

(١) في ب: يحرك.

(٢) في ب: يسكن.

(٣) في ب: فكيف.

(٤) في ب: التاء.

(٥) في أ: لاكتساء.

(٦) في ب: يدخلها.

(٧) الرجز لغيلان بن حريث في الدرر (١/٢٤٥)، والكتاب (٤/١٤٧)، والمقاصد النحوية (١/٥١٠).

ولحكيم بن معية في شرح أبيات سيويه (٢/٣٦٩)، وبلا نسبة في رصف المباني (٤١، ٧٠، ١٥٣)، وشرح الأشموني (١/٨٣)، والكتاب (٣/٣٢٥)، واللامات

ص (٤١)، ولسان العرب (طرا)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص (١٢١)، والمقتضب (١/٨٤، ٨٤، ٩٤/٢)، والمنصف (١/٦٦)، وجمع الهوامع (١/٧٩).

(٨) في أ: للساكن.

(٩) في ب: والياء والواو.

معتداً بها لحذفت هي من دون الحرف، كما فُعل ذلك بسائر الحروف المتحركة إذا لحقها^(١) الجزم.

ويدلّ على ذلك - أيضاً - اتفاقهم على أن المثلين إذا تحركا ولم يكونا للإلحاق، أو شاذاً عن الجمهور - أدغموا الأوّل في الآخر، وقالوا: اذُدِّ ابنك، واشمّم الرياحان، فلم يدغموا في الثاني إذا تحرك لالتقاء الساكنين، كما لم يدغموه قبل هذا التحريك؛ فدلّ ذلك على أنّ التحريك لالتقاء الساكنين لا اعتداد به عندهم.

ويدلّ على ذلك أيضاً: أنّ الواوات إذا تحركت بالضمّ، جاز أن-تبدل منها الهمزة. نحو: أقتت، و: أذُور، و: الثُور^(٢).

و: [من الرجز]

كَأَنَّ عَيْنَيْهِ مَنَّ الْعُثُورِ^(٣)

ولم يبدلوا الهمزة منها إذا تحركت بالضم لالتقاء الساكنين، كما لم يبدلوا منها إذا كانت ساكنة لما لم يكن بتحريك الساكنين اعتداد.

والذي حُكي من همز بعضهم لذلك يَجْرى مجرى الغلط.

وقد جعلوا ما لم يلزم من الحركات كما لم يلزم من حركة التقاء الساكنين في أن لم يعتدّ به، كما لم يعتدّ بالتحريك لالتقائهما؛ وذلك لاجتماع الصنفين في أنّ الحركة فيهما غير لازمة.

فمن ذلك قولهم: رَمَتَا، و: غَزَتَا، لما لم تلزم حركة التاء وإنما هي لمجاورة الألف، لم يعتدّ بها؛ فلم تُردّ الألف المنقلبة عن اللام في «فَعَلَّ» كما لم تُردّ في «رمت المرأة»؛ لما كانت حركة التاء غير لازمة؛ كما كانت في «رمت المرأة» كذلك.

فإن قلت: فقد وقع الاعتداد بها في قوله: [من المتقارب]

لَهَا مَشْتَتَانِ خَطَّاتَا [من المتقارب] (٤)

(١) في أ: لحقه.

(٢) الثور: دخان الشحم. ينظر: المعجم الوسيط (نار).

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه (١/٣٤٦ - ٣٤٧)، ولسان العرب (حجل، صل)، ومجمل اللغة

(٢/١٤٢)، وديوان الأدب (٢/٣٩، ٣/٣٩٣)، وكتاب العين (٧/٨٤)، وتاج العروس

(حجل، صل)، وبلانسة في مقاييس اللغة (٢/١٤٠)، وتهذيب اللغة (٤/١٤٦، ٤٢١)،

والمخصص (١/٥٣، ١٢٢)، وجمهرة اللغة ص (٤٤٠، ١١٧٧، ١٢٠٦).

(٤) جزء من صدر بيت، وبعده:

..... كما أكبر على ساعديه النمر =

فالقول فيه: إنه بمنزلة ما تقدم من قوله: ولا تُهاله.

وقد قيل: إنه حذف منها نون الثنية، وليس ذلك عندنا بأوجه القولين؛ لأن

حذف نون الثنية إنما جاء في الموصولة نحو: [من الكامل]

..... إِنَّ عَمِي اللَّذَّا قَتَلَا (١).....

ونحو: [من المنسرح]

..... الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ (٢).....

والحذوف تخصّص ولا تقاس.

وكذلك قول من ذهب إلى الحذف في قوله: [من الرجز]

= وهو لامرئ القيس في ديوانه ص (١٦٤)، والأشباه والنظائر (٤٦/٥)، وإنباه الرواة (١/١٨٠)، والحيوان (٢٧٣/١)، وخزانة الأدب (٥٠٠/٧)، و٥٧٣، ٥٧٦، ١٧٦/٩، ١٧٨، (١٧٨) وسر صناعة الإعراب (٤٨٤/٢)، وشرح اختيارات المفضل (٩٢٣/٢)، وشرح شواهد الشافية ص ١٥٦، ولسان العرب (متن، خطا)، وبلا نسبة في رصف المباني ص (٣٤٢)، ومعنى الليب (١٩٧/١)، والمقرب (١٨٧/٢)، (١٩٣)، والممتع في التصريف (٥٢٦/٢). (١) وتمام البيت:

أبْنِي كَلِيب الملوك وفككا الأغلالا

وهو للأخطل في ديوانه ص (٣٨٧)، والأزهية ص (٢٩٦)، والاشتقاق ص (٣٣٨)، وخزانة الأدب (١٨٥/٣)، ٦/٦، والدرر (١٤٥/١)، وسر صناعة الإعراب (٥٣٦/٢)، وشرح التصريح (١٣٢/١)، وشرح المفصل (١٥٤/٣)، (١٥٥)، والكتاب (١٨٦/١)، ولسان العرب (فلج، خطا، لذى)، والمقتضب (١٤٦/٤)، وتاج العروس (لذى)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣٦٢/٢)، وأوضح المسالك (١٤٠/١)، وخزانة الأدب (٨/٢١٠)، ورصف المباني ص (٣٤١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (٧٩)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص (٨٤)، والمحتسب (١٨٥/١)، والمنصف (٦٧/١). (٢) جزء من صدر بيت، وبعده:

..... لا يأتِيهم من ورائنا نطف

وهو لعمر بن امرئ القيس في خزانة الأدب (٢٧٢/٤)، ٢٧٤، ٢٧٦، والدرر (١/١٤٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص (١٢٧)، ولقيس بن الخطيم في ديوانه ص (١١٥)، وملحق ديوانه ص (٢٣٨)، ولعمر بن امرئ القيس أو لقيس بن الخطيم في لسان العرب (وكف)، ولشريح بن عمران، أو لمالك بن العجلان في شرح أبيات سيبويه (١/٢٠٥)، ولرجل من الأنصار في خزانة الأدب (٦/٦)، والكتاب (١٨٦/١)، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص (٣٢٤)، وإصلاح المنطق ص (٦٣)، وجواهر الأدب ص (١٥٥)، وخزانة الأدب (١٢٢/٥)، ٤٦٩، ٢٩/٨، (٢٠٩)، ورصف المباني ص (٣٤١)، وسر صناعة الإعراب (٥٣٨/٢)، والكتاب (٢٠٢/١)، والمحتسب (٨٠/٢)، والمقتضب (١٤٥/٤)، والمنصف (٦٧/١)، وهمع الهوامع (٤٩/١).

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا^(١)

ولا^(٢) يَقْوَى ما ذهبوا إليه [من]^(٣) قول أبي دُوَاد^(٤): [من الهزج]

وَمَثْنَانِ خَطَّاتَانِ كَزُخْلُوفٍ مِنَ الْهَضْبِ^(٥)

لأنَّ هذا يكون ثنائية، والأول مثال ماض كـ «غزا» أو^(٦): «رمى».

ومن ذلك قولهم: اضربِ الاجل، لما كانت حركة اللام حركة الهمزة، ولم تكن لازمة في قول من حقق؛ كما لم تلزم حركة التقاء الساكنين - أقررت الكسرة على الباء؛ كما أقررتها في «اضربِ الاثنين»؛ لاجتماع الحركتين في أنهما لا تلزمان.

وعلى هذا تقول: مِلَان، [من الطويل]

وَمَا أَنْسَمِ الْأَشْيَاءِ (٧)

فلا ترد النون التي حذفها لالتقاء الساكنين؛ لأنَّ اللام في تقدير السكون من حيث كانت متحركة بحركة الهمزة. وعلى هذا تقول: «قَالَ لَأَنَّ جِئْتُ بِالْحَقِّ» [البقرة: ٧١] فلا ترذ الواو؛ كما لم تسكن الباء في قولهم: اضربِ الاجل.

(١) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه (٣٣٣/٢)، وجمهرة اللغة ص (١١٣٩) لمساور بن هند العبسي في لسان العرب (ضمز، ضرزم)، وللعجاج أو لمساور بن هند العبسي أو للديبيري أو لعبيد بن عيسى أو لأبي حيان الفقعسي في خزائن الأدب (٤١١/١١)، وللديبيري أو لعبيد ابن علس في تاج العروس (ضرزم)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (٣٣١/١)، (٣١١/٣)، وجمهرة اللغة ص (١١٣٩)، والمخصص (١٠٦/١٦)، وتاج العروس (شجعم).

(٢) في أ: ومما.

(٣) سقط في أ.

(٤) جارية بن الحجاج الإيادي، المعروف بأبي دُوَاد: شاعر جاهلي. كان من وُصَّاف الخيل المجيدين. له «ديوان شعر». ينظر: الأعلام (١٠٦/٢).

(٥) وهو في ديوانه ص (٢٨٨)، والحماسة البصرية (٣٢٧/٢)، وسر صناعة الإعراب ص (٤٨٤، ٤٨٧)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٤٩٩)، ولسان العرب (خطا)، والمعاني الكبير (١٤٥/١)، ولقبة بن سابق في الأصمعيات ص (٤١)، وبلا نسبة في الممتع في التصريف ص (٥٢٦).

(٦) في ب: أو.

(٧) جزء من صدر بيت، وبعده:

..... لا أنسى قولها لجارتها: ما إن يعيش بأحورا

وهو لهديبة بن خشرم في ملحق ديوانه ص (١٣٩)، وتهذيب اللغة (٢٢٧/٥)، ولا بن أحمر في ملحق ديوانه ص (١٨٠)، ولهديبة أو لابن أحمر في لسان العرب (حور)، وتاج العروس (حور)، والمعروة بن الورد في ديوانه ص (٦٣)، وكتاب الجيم (٢١٧/١)، =

ومن قال: ﴿قالوا لَآن جئتَ بالحق﴾ فردّ الواو لحركة اللام - فإنّ هذا على قياس قولهم: لَحْمَر، لَمَّا جعلت الحركة بمنزلة اللازمة حُذفت همزة الوصل التي إنّما تُجتلب لسكون اللام. وقياس هذا: أن يسكن الباء في «اضربْ لَاجِل» ولا تكسرهما^(١) كما كسرهما^(٢) من لم يعتدّ بالحركة. وهذا مما يقوى قراءة حمزة والكسائي.

ألا ترى أن الحركة التي ليست بلازمة جُعلت بمنزلة اللازمة في أن حُذفت همزة الوصل قبلها؟!

فكذلك يجعلان الحركة التي لالتقاء الساكنين - وإن كانت غير لازمة - بمنزلة اللازمة؛ فيختاران أن يُتبعها المضمومة في: ﴿عليهْمُ الذِّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١] و: ﴿من دونهُم امرأتين﴾ [القصص: ٢٢]، وإن لم يختارها في غير هذا الموضع؛ ليكون الصوت من جنس واحد، وضرباً واحداً.

وقد أخذ أبو عمرو بمثل^(٣) ذلك - أيضاً - معهما. وذلك في قراءته: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادَ لُؤْلَى﴾ [النجم: ٥٠].

ألا ترى أن حكم المدغم فيه أن يكون متحركاً ولا يكون ساكناً؟! فإنما تجعله على لغة من قال: لَحْمَر، كما تأوله أبو عثمان.

فإن قلت: فلم لا تحمله على قول من قال: أَلْحَمَر، فلم يسقط همزة الوصل؛ لأن الحركة غير لازمة، فلما أدغمت النون في اللام الساكنة حَرَكْتَهَا، كما حركت: غُض، ونحوه، وإن كان [الحرف]^(٤) المدغم فيه ساكناً؟

فالقول: إن ذلك لا يمتنع أن تُقدر القراءة عليه وتُتأوَّل، إلا أنّه مثل الأول في أن المدغم فيه ساكن، وأن الحركة التي هي بمنزلة المجتلبّة لالتقاء الساكنين تنزّلت^(٥) منزلة الثابتة غير المجتلبّة.

ومما يقوى قولهما، أنّهم قالوا: «سَلْ وَرَ رَأَيْكَ»؛ فأسقطوا همزة الوصل لما

= وأساس البلاغة (حور)، وبلا نسبة في المخصص (٤٩/٣).

(١) في أ: يكسرهما.

(٢) في أ: يكسرهما.

(٣) في ب: مثل.

(٤) سقط في ب.

(٥) في أ: نزلت.

تحركت الفاء، فكما شبهوها ههنا^(١) بالحركة اللازمة فحذفت همزة الوصل، كذلك تكون^(٢) في قولهما الحركة غير اللازمة بمنزلة اللازمة؛ فيحسُن أن تضم^(٣) لذلك الهاء التي كانا يكسرانها لتتبع حركة الميم التي قد تنزلت منزلة اللازمة في هذه المواضع.

وقد قال أبو الحسن: إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: إِسْلَنْ، فهؤلاء لم يسقطوا همزة الوصل لما كانت السين في تقدير السكون، إلا أن إسقاط الهمزة مع «سَلَنْ» أكثر، وإثباتها في قولهم: أَلْخَمَرُ، وقولهم: ﴿أَلَا أَلَانَ جِئْتُ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] أكثر، والقياس على ما ذكرت لك.

قال أبو عثمان: ولا يجوز عندي: إِسْلَنْ، وإنما جاز في الألف واللام: أَلْخَمَرُ؛ لأنَّ الألف واللام بمنزلة حرف واحد.

ألا ترى أن أَلْفَ الاستفهام تلحق أَلْفَ اللام فتمدّ ولا تحذف في قولك: أَلْرَجُلُ قال ذاك؟! ويقولون: أَلْخَمَرُ، وليس كذا جميع أَلْفَاتِ الوصل؛ لأنَّ الألف واللام بمنزلة «قد»، كما ذكر سيبويه. قال: ومن أثبت أَلْفَ «الآن» -وقبلها كلام- فقد أخطأ في كل مذهب.

ومما لم يعتد فيه بالحركة لما لم تلزم، قولهم: قعدتا، وضربتا، لما كانت الحركة من أجل الألف، والألف غير لازمة -استجازوا الجمع بين أربع متحركات، ولم يستجيزوا ذلك في: «ضَرَبْتُ» ونحوه، وإنما استجازوا الموالاة بين هذه الحركات في: «ضَرَبْتَا» كما قالوا: رَمَتَا، و: قَضَتَا، فلم يردوا الألف، فكما لم يردوا الألف -حيث كانت الحركة غير لازمة- كذلك لم يكرهوا الموالاة بين أربع متحركات من حيث لم تكن الحركة في التاء لازمة؛ فكانت من أجل ذلك في تقدير السكون كما كان في تقديره في: رمتا.

ومن الحجّة لمن خالفهما ممن تقدم ذكر قوله، أن يقال: إنَّ التحريك لالتقاء الساكنين لا ينبغي أن يُتبع غيره؛ لأنَّهم قد جعلوه تابعاً لغيره متقدماً ومتأخراً، ولم يجعلوا غيره يتبعه من حيث كان في تقدير السكون بالأدلة التي تقدمت.

(١) في أ: هنا.

(٢) في أ: يكون.

(٣) في ب: يضم.

فِيمَا أُتْبِعَ مَا قَبْلَهُ: انطَلَقَ، و: لَمْ يَلِدْهُ^(١). لما لزم تحريك اللامين لالتقاء الساكنين أُتْبِعَا الفتحه التي قبلهما، ومن ثم قال سيويه في ترخيم [اسم]^(٢) رجل يسمى «إسحاز» -على من قال: يا حار-: يا إسحاز، أقبل. وكذلك قالوا: لا تضار يا فتى. ومن ذلك: مد، وفر، وعض.

ومما أُتْبِعَ ما بعده قول من قال: ﴿وَقَالَتْ اخْرُجْ﴾ [يوسف: ٣١]، [و] ﴿وَعَذَابُنْ أَرْكَضُ﴾ [ص: ٤١ - ٤٢]، [و] ﴿أَوْ انْقُصْ﴾ [المزمل: ٣]، و ﴿عَيُونِنِ ادْخُلُوها﴾ [الحجر: ٤٥ - ٤٦]. وإذا^(٣) كان على ذلك بعد أن يُتْبِعَ غيره؛ لِمَا تقدم من أنه في تقدير السكون.

فأما ما ذكره أبو بكر عن بعض من احتج لكسر الهاء في: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ أن الهاء من جنس الياء؛ لأنَّ الهاء تنقطع إلى مخرج الياء - فليس بمستقيم؛ وذلك أن قوله: لأنَّ الهاء تنقطع إلى مخرج الياء، لا يخلو من أن يريد به أنه ينقطع إلى الجهة التي تخرج منها الياء، أو يريد بذلك أن الصوت بها يتصل بمخرج الياء؛ كما أن صوت الشين استطال حتى خالط أعلى الثنيتين، وكذلك صوت الهاء استطال حتى اتصل بمخرج الياء؛ فصار من أجل ذلك بمنزلة الحروف الخارجة من مخرج الياء، كما صارت الشين بمنزلة الحروف التي تخرج من الموضع الذي بلغه استطالة صوته حتى أدمج فيها كثير من حروف ذلك الموضع: كالطاء وأختيها، والظاء وأختيها.

فإن كان أراد المعنى الأول فليس للهاء به اختصاص ليس لغيره؛ لمساواتها غيرها مما يخرج من مخرجها في ذلك.

وإن كان أراد أن الصوت^(٤) يستطيل حتى يتصل بمخرج الياء؛ كما استطال الصوت بالشين حتى خالط أعلى الثنيتين -فأنت إذا اعتبرت الهاء في مخرجها لم تجد لها هذه الاستطالة، ولم تجدها تتصل بمخرج الياء على حد ما اتصل صوت الشين بالموضع الذي اتصل به.

ولعل الذي حمل هذا القائل على ما قاله من ذلك: كون الهاء مهموسة رخوة،

(١) زاد في ب: فاعلم.

(٢) سقط في أ.

(٣) في ب: فإذا.

(٤) زاد في أ: بالهاء.

والحروف المهموسة إذا وقف عليها كان الوقف مع نفخ؛ لأنها لما لم تعترض على النفس اعتراض المجهورة، فتمنعها من أن يجرى معها كما منعت المجهورة حين خرجت مع النفس^(١) وانسلت معه، وهي -أيضاً- حرف رخو، والحروف الرخوة يجوز أن يجرى فيها الصوت^(٢)، وليست الشديدة كذلك؛ لأنك لو قلت: ألد، والحج، لم يجر فيهما الصوت إذا مددته كما يجرى الصوت في الرخو، نحو: أنقص وأيسس. فلعل هذا الذي يتبع الصوت في بعض الأحوال من النفخ في المهموسة، وإمكان إجراء الصوت في الرخوة، جعله بمنزلة استطالة الشين، وليس هذا من ذلك في شيء؛ وإنما المشابهة المعتبرة بين الهاء والياء ما ذكرنا من مشابقتها الألف لخفائها، وأنها قد جعلت متحركة بمنزلة هذه الحروف ساكنة. والألف تُقرب من الياء بالإمالة؛ فكذلك قُرِبَت الهاء منها بأن أبدلت من حركتها الكسرة. وهذه المناسبات التي تكون بين الحروف توفق بينها، كما يوفق تقارب المخارج، أو هو أكد في ذلك من تقارب المخارج.

ألا ترى أن الواو والياء قد جرّتا مجرى المثلين في جواز إدغام كل واحدة^(٣) منهما في الأخرى؛ لما اجتمعا فيه من اللين، وأن النون أدغمت في الياء على بعدٍ بين مخارجهما لما ذكرنا؟!

وأما ما ذكره عن بعض من احتج لحمزة من أنهم قالوا: ضمّ الهاء هو الأصل - وذلك أنها إذا انفردت من حروف تتصل بها، قيل: هم فعلوا- فليس بمستقيم أيضاً، وليست الدلالة على أن ضمير الجميع المجرور أو المنصوب أصله الضمّ انضمام الهاء في [قولهم]^(٤): هم فعلوا؛ وذلك أن العلامتين وإن اتفقتا^(٥) في اللفظ في الجمع، فهما مختلفتان، وليس اتفاقهما في اللفظ بموجب اتفاقهما في التقدير والمعنى.

ألا ترى أن التاء في «أنت» وإن كانت على لفظ التاء في «فعلت»، فليست إياها ولا مثلها في المعنى؟! وكذلك الكاف في: ذلك، و«أرايتك»، و«التجاءك»، ونحو

(١) في ب: التنفس.

(٢) في ب: الصوت فيها.

(٣) في أ: واحد.

(٤) سقط في ب.

(٥) في أ: اتفقا.

ذلك ممَّا لحقه الكاف للخطاب مجردة من معنى الاسم - ليست كالکاف في: «أكرمك»، و«صادقتك»، ولا هو التي للفصل كالتى في قولك للغائب: هو فعل، ولا الواو والألف والنون في: قاما أخواك، وقاموا إخوتك.

و: [من الطويل]

..... يَغْصِرُونَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ (١)

بمنزلتها في قولك: أخواك قاما، وإخوتك قاموا، و: الهندات قمن، فليس الاتفاق في اللفظ بموجب الاتفاق في المعنى.

ألا ترى أن الهمزة في الاستفهام على لفظ الهمزة في النداء، وأن «هل» التي للاستفهام على لفظ «هل» التي بمنزلة قد؟ وإنما الدلالة على أن أصل الهاء في ﴿عَلَيْهِمْ﴾، [و: هذه دارهم] (٢) ونحو ذلك: الضم - أنها إذا لم تجاورها الكسرة ولا الياء لم تكن إلا مضمومة، وإذا جاورتها الكسرة أو الياء جاز الكسر فيها؛ للإتباع والتقريب، وجاز الضم على الأصل؛ كقول أهل الحجاز في ذلك، فكل موضع جاز فيه الكسر فالضم فيه جائز. والمواضع التي تختص باستعمال الضم فيها لا يجوز الكسر معها؛ فهذا يُعلم أنه الأصل، لا بما ذكره من اتفاق اللفظ.

فأمَّا ضمُّ الهاء من «هم» في قوله: هم فعلوا - فلا يدل على أن أصل الهاء في عليهم الضم؛ لأنها ليس بها.

ومما يدل ذلك (٣) على اختلافهما: أنك تقول في واحدٍ «هُم» - من [قولك: هم] (٤) فعلوا ذلك - هو، قال: كما تقول في واحدة «هنّ فعلن»: هي فعلت، فالواو والياء

(١) جزء من عجز بيت للفرزدق، وقيله:

ولكن ديافى أبوه وأمه بحوران

ينظر: ديوانه (٤٦/١)، والاشتقاق ص (٢٤٢)، وتخليص الشواهد ص (٤٧٤)، وخزانة الأدب (١٦٣/٥)، ٢٣٤/٥، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٩، (٣٤٦/٧)، والدرر (٢/٢٨٥)، وشرح أبيات سيبويه (٤٩١/١)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٣٣٦، ٦٢٦)، وشرح المفصل (٣/٨٩، ٧/٧)، والكتاب (٤٠/٢)، ولسان العرب (سلط، دوف)، وبلا نسبة في الجنى الدانى ص (١٥٠)، والخزانة (٤٤٦/٧)، (٣٧٣/١١)، والخصائص (١٩٤/٢)، ووصف المباني ص (١٩، ٣٣٢)، وسر صناعة الإعراب ص (٤٤٦)، وهمع الهوامع (١/١٦٠).

(٢) في أ: وإلهم ولديهم.

(٣) في أ: يدل.

(٤) سقط في أ.

من نفس الكلمة. فأما الواو التي تلحق علامة المضمرة المجرور أو المنصوب في نحو: هذا له، و: ضربه، فزيادة لاحقة للكلمة؛ بدلالة سقوطها في نحو: عليه، و: منه، وإن لم نقف على شيء من ذلك، وأنه في الغائب نظير الكاف للمخاطب والياء للمتكلم، وبدلالة ما جاء في الشعر عند سيبويه نحو: [من الطويل]

.....
..... له أرقان^(١)

وحكى أبو الحسن أنها لغة.

ومما بين أن كل واحد من هذه الأسماء التي للضمير ليس الآخر في اللفظ - وإن اتفقا في بعض الحروف - تحريك الواو والياء من «هو» و«هي»، وحرف المد اللاحق في «عليه» فيمن أثبت ولم يحذف، وفي: داره، و: به، لم يحرك في موضع.

فإن قلت: فقد أسكنت الياء من: «هي» و«هو» في الشعر، كقوله: [من الرمل]

.....
..... فإذا هي بعظام ودم^(٢)

فإن ذلك لا يؤخذ به في التنزيل وحال السعة والاختيار، وإنما هذا تشبيه لفظي يستعمله الشاعر للضرورة من وجه بعيد؛ كأنه يقول ضمير وضمير، حرف لين وحرف لين.

وعلى هذا استجاز: [من الرجز]

... إذ هو من هواكا^(٣)

(١) جزء من عجز بيت، وقبلة:

فظلت لدى البيت العتيق أريغه
وهو ليعلى بن الأحول الأزدي في خزنة الأدب (٢٦٩/٥، ٢٧٥)، ولسان العرب (مطا، ها)، وبلا نسبة في الخصائص (١٢٨/١، ٣٧٠)، ووصف المباني ص (١٦)، وسر صناعة الإعراب (٧٢٧/٢)، والمحاسب (٢٤٤/١)، والمقتضب (٣٩/١، ٢٦٧)، والمنصف (٨٤/٣).

(٢) عجز بيت، وصدرة:

فقدته فأتت تطليه
وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ص (١٣٠٧)، والأشياء والأنظائر (٩٧/٥)، وتخليص الشواهد ص (٧٧)، وخزنة الأدب (٤٩١/٧، ٤٩٣)، والدرر (١١١/١)، ووصف المباني ص (١٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٧٧)، وشرح المفصل (٨٤/٥)، ولسان العرب (برغز، أطم)، والمنصف (١٤٨/٢)، وهمع الهوامع (٣٩/١).

(٣) جزء من رجز، وقبلة:

و: [من الطويل]

...بَيْنَاهُ يَشْرِي (١)

كأنه حذفه من: «هو» و«هي» المسكتتين في الشعر للضرورة، ولا يكون محذوفاً من المتحركة؛ لأن التشبيه في ذلك لفظي، والتحريك يرتفع معه التشبيه الذي يقصده؛ فلا يصح له معه حذف الحرف لتحركه.

ألا ترى أن الياء إذا كانت لاماً أو غيرها فتحركت صارت بمنزلة الحروف الصحيحة، ولم يَجْزُ فيها الحذف الذي كان يجوز حيث يسكن الحرف؟!!

وهذا الشَّبَه (٢) اللفظي الذي أعمله الشاعر في اضطارره مرفوض في الكلام، غير مأخوذ به، ومن ثم قال سيبويه: ولم يفعلوا هذا بـ «ذاهي» و«من هي» ونحوهما. يريد: لم يفعلوه في الكلام؛ لأنه قد جاء: [من الطويل]

... .. قَبَيْنَاهُ يَشْرِي (٣)

كما قال: ﴿فَأَلْقَى عَصَاهُ﴾ [الأعراف: ١٠٧].

وجاء: [من الرجز]

... .. إِذِهِ مِنْ هَوَاكَا (٤)

وجاء الاتفاق بين بعض حروف هذين الاسمين المضميرين، كما جاء ذلك في

دار لسعدى

وهو بلا نسبة في الإنصاف ص (٦٨٠)، وخزانة الأدب (٦/٢)، و١٣٨/٨، ٤٨٣/٩، ٥/٦٤، والخصائص (١/٨٩)، والدرر (١/١٨٨)، وورصف المباني ص (١٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/٣٤٧)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٨٣)، ولسان العرب (ها)، وهمع الهوامع (١/٦١).

(١) جزء من صدر بيت للعجير السلولي وتمام البيت:

فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب

وهو للعجير السلولي في خزانة الأدب (٥/٢٥٧، ٢٦٠، ٩/٤٧٣)، والدرر (١/١٨٨)، وشرح أبيات سيبويه (١/٣٣٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٨٤)، والكتاب ص (١٤١)، ولسان العرب (هدبد، ها)، وبلا نسبة في الإنصاف ص (٥١٢)، وخزانة الأدب (١/١٥٠، ٥/٢٦٥)، والخصائص (١/٦٩)، وورصف المباني ص (١٦)، وشرح المفصل (١/٦٨، ٣/٩٦).

(٢) في أ: التشبيه.

(٣) تقدم قريباً.

(٤) تقدم قريباً.

المظهرة؛ كقولهم: الضَّيَّاطُ^(١) والضَّيَّاطَارُ^(٢)، والغوغاء، فيمن لم يصرف وفيمن صرف^(٣)، وقاعِ قَرِقِ^(٤) وقَرُقُوسِ^(٥)، ودَمِثٌ ودِمْتُرٌ^(٦)، وما أشبه ذلك.

(١) الضيائط: المتمايل في مشيته، وقيل: الضخم الجنين، العظيم الاست كالضيطان، قال نقادة الأسدي:

حتى ترى البجاجة الضيائطاً
بالحرف من ساعده المخاطا
والضيائط: المتبختر. والضيائط: التاجر، والمعروف الضفَّاط.
ينظر: لسان العرب (ضيط).

(٢) الضيطار: العظيم، وقيل: هو الضخم اللثيم، وقيل: غير ذلك، قال في لسان العرب: الضُّوطر: العظيم، وكذلك الضُّيَطر والضُّيَّطار، وقيل: هو الضخم اللثيم، وقيل: الضُّيَطر والضُّيَطرى: الضخم الجنين العظيم الاست، وقيل: الضُّيَطر العظيم من الرجال، والجمع: ضياطر وضياطرة وضيطارون، وأنشد أبو عمرو لعوف بن مالك:

تعرض ضيطارو فعالة دوننا
وما خير ضيطار يقلب مسطحاً؟

يقول: تعرض لنا هؤلاء القوم ليقاتلونا وليسوا بشيء؛ لأنه لا سلاح معهم سوى المسطح، وقال ابن بَرِي: البيت لمالك بن عوف النصرى؛ وفعالة: كناية عن خزاعة؛ وإنما كنى هو وغيره عنهم بفعالة لكونهم حلفاء للنبي ﷺ يقول: ليس فيهم شيء مما ينبغي أن يكون في الرجال إلا عظم أجسامهم، وليس لهم مع ذلك صبر ولا جلد، وأى خير عند ضيطار سلاحه مسطح يقلبه في يده؟ وقيل: الضُّيَطر اللثيم، قال الراجز:

صاح ألم تعجب لذلك الضُّيَطر؟

الجوهري: الضُّيَطر الرَّجُل الضَّخْم الَّذِي لا غناء عنده، وكذلك الضُّوطر والضُّوطرى، وفي حديث علي - عليه السلام - «من يعدلني من هؤلاء الضياطرة» هم الضخام الذين لا غناء عندهم، الواحد ضيطار، والياء زائدة، وقالوا: ضياطرون، كأنهم جمعوا ضيطرًا على ضياطر جمع السلامة، وقول خداح بن زهير:

وتركب خيلاً لا هوادة بينها
وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر

قال ابن سيده: يجوز أن يكون عنى أن الرماح تشقى بهم، أى أنهم لا يحسنون حملها ولا الطعن بها، ويجوز أن يكون على القلب أى: تشقى الضياطرة الحمر بالرماح، يعنى: أنهم يقتلون بها. والهوادة: المصالحة والموادعة. والضيطار: التاجر لا يبرح مكانه.
ينظر: اللسان (ضطر).

(٣) للعرب فى تعاملهم مع «غوغاء» مسلكان: منهم من جعلها مؤنثة، ومنعها من الصرف كعوراء. ومنهم من جعلها مذكراً مصروفًا، كقضاض، قال سيويه فى الكتاب: وأما غوغاء، فمن العرب من يجعلها بمنزلة عوراء، فيؤنث ولا يصرف، ومنهم من يجعلها بمنزلة قضاض، فيذكر ويصرف، ويجعل الغين والواو مضاعفتين، بمنزلة القاف والضاد. ولا يجيء على هذا البناء إلا ما كان مردداً. والواحدة غوغاء.
ينظر: الكتاب (٢١٥/٣).

(٤) قال فى اللسان: القرق- بكسر الراء- المكان المستوى، يقال: قاع قرق: مستو، قال يصف
إبلًا بالسرعة:

فإن قلت: فلم لا تستدلّ بثبات الألف في المؤنث في نحو: «عليها» و«ضربها» [على] أن الواو و^(١) الياء في: «لَهُو»، و: «بِهِي» ليسا بزائدين^(٢) وإن سقطا في بعض المواضع، لأنّ الأصول قد تسقط أيضًا فيه^(٣)، نحو: [من الكامل] كَنُوحٍ رِيشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ (٤) و: [من الوافر]

..... دَوَامِي الأَيْدِي يَخْبِطُنَ السَّرِيحَا^(٥)

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرْقِ =

أَيْدِي نِسَاءٍ يَتَعَاطِينَ الْوَرَقِ

قال ابن بري: ويقال فيه أيضًا: القرق، بكسر القاف، قال المرار:

وأحلّ أقوام بيوت بينهم قرقا مدافعها بعداد الأروس

والقرق والقرق: القاع الطيب لا حجارة فيه. التهذيب: واد قرق وقرقر وقرقوس، أي:

أملس، والقرق المصدر، وأنشد:

تربعت من صلب رهبي أنقا

ظواهرًا مرًا ومرًا غدقا

ومن قياقي الصوّتين قيقا

صهبا وقربانا تناصي قرقا

ينظر: اللسان (قرق).

(٥) قال في اللسان: قاع قرقوس، مثال: قربوس، أي: واسع أملس مستو لا نبت فيه.

ينظر: اللسان (قرمس).

(٦) أرض دمر: سهلة. ينظر: اللسان (دمر). وفي أ: دمثرة.

(١) في ب: أو.

(٢) في أ: زائدين.

(٣) زاد في أ: في.

(٤) صدر بيت لمخفاف بن ندبة، وعجزه:

..... ومسحت بالثنتين عصف الإثم

ينظر: ديوانه ص(٥١٤)، والإنصاف (٥٤٦/٢)، وشرح شواهد المغنى (٣٢٤/١)،

والكتاب (٢٧/١)، ولسان العرب (تيز)، (يدي)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب

(٧٧٢/٢)، وشرح أبيات سيويه (٤١٦/١)، وشرح المفصل (١٤٠/٣)، ومغنى اللبيب

(١٠٥/١)، والمنصف (٢٢٩/٢).

(٥) عجز بيت لمضر بن ربعي، وصدرة:

..... فطرت بمنصلي في يعملات

ينظر: شرح أبيات سيويه (٦٢/١)، وشرح شواهد الشافية ص(٤٨١)، ولسان العرب

(ثمن)، (يدي)، وله أو ليزيد بن الطثرية في شرح شواهد المغنى ص(٥٩٨)، ولسان العرب

(جزز)، والمقاصد النحوية (٥٩١/٤)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٦٠/٢)، والإنصاف =

وإذا كان كذلك لم يكن فيما ذكرت من سقوط حرف اللين دلالة على زيادته، وثبات الألف في علامة المؤنث، وأنها لا تحذف دلالة على أنّ الواو والياء في ضمير المذكر في حكم الألف.

قيل: لم يُستدلّ على زيادتها بالسقوط فقط؛ فيتجه هذا الكلام، فأما ثبات الألف في ضمير المؤنث المفرد فليس بدالّ على أنه من نفس الكلم؛ وإنما ألحقت للفصل بين التأنيث والتذكير كما ألحقت السين أو الشين في الوقف في [نحو] (١) قولهم: «أَكْرِمُكس (٢)»، و«أَكْرِمُكش» (٣) في بعض اللغات لذلك، فكما أنّهما ليسا مع الكاف كلمة واحدة، وأما الأصل الكاف، ولحق هذان الحرفان للفصل بين التأنيث والتذكير - كذلك الألف اللاحقة لهاء الضمير في التأنيث. وقد يكون من الزوائد ما يلزم فلا يحذف نحو نون «منطلق»، ونحو «ما» في: آثراً ما، ونحو الألف المبدلة من التنوين في النصب في أكثر اللغات.

على أنّ ناساً أجازوا حذف هذه الألف في الوقف. قال أبو عثمان: أخبرني أبو محمد التّوزي قال: أخبرني الفراء قال: قوله: [من الطويل]

..... ونَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ (٤)

أراد: بعد ما كدت أفعلها - يعني: الحَصْلة - فحذف الألف، وطرح حركة الهاء

= (٢/٥٤٥)، وجمهرة اللغة ص (٥١٢)، وخزانة الأدب (١/٢٤٢)، والخصائص (٢/٢٦٩)، وسر صناعة الإعراب ص (٥١٩، ٧٧٢)، والكتاب (١/٢٧، ٤/١٩٠)، ولسان العرب (خبط)، ومغنى اللبيب (١/٢٢٥)، والمنصف (٢/٧٣).

- (١) سقط في ب.
- (٢) هي لغة هوازن، وتسمى: الكسكسة.
- (٣) هي لغة ربيعة، وتسمى: الكشكشة.
- (٤) عجز بيت، وصدرة:

فلم أر مثلها خباسة واحد
والبيت لامرئ القيس في ملحق ديوانه ص (٤٧١)، وله أو لعمر بن جؤين في لسان العرب (خبس)، ولعامر بن جؤين في الأغاني (٩/٩٣)، وشرح أبيات سيبويه (١/٣٣٧)، والكتاب (١/٣٠٧)، والمقاصد النحوية (٤/٤٠١)، ولعامر بن جؤين أو لبعض الطائيين في شرح شواهد المغنى (٢/٩٣١)، ولعامر بن الطفيل في الإنصاف (٢/٥٦١)، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص (١٤٨)، وجمهرة اللغة ص (٢٨٩)، والدرر (١/١٧٧)، ووصف المباني ص (١١٣)، وشرح الأشموني (١/١٢٩)، ومغنى اللبيب (٢/٦٤٠)، والمقرب (١/٢٧٠)، وهمع الهوامع (١/٥٨).

على اللام. قال: ومن كلام أهل بغداد -الكسائي والفراء-: نحن جنناك به، طَرَح حركة الهاء على الباء، وهو يريد: نحن جنناك بها.

[قال أبو علي^(١)]: وهذا الذي حكاه أبو عثمان عن الكسائي والفراء ليس بالشائع^(٢) في الاستعمال، ولا المتَّجه في القياس؛ وذلك أن حركة الحرف التي هي له أولى من المجتَلَبَة، يدلّ على ذلك أنّ من ألقى حركة الحرف المدغم على الساكن الذي قبله في نحو: استَعِدَّ، إذا أمر فقال: امتدّ واعتدّ وانقُدَّ -أقر الحركة التي [هي]^(٣) للحرف فيه، ولم يحذفها، ويُلْقَى على الحرف حركة الحرف المدغم؛ فكَذَلِكَ الحركة التي هي الكسر في: «به» أولى به من نقل حركة الموقوف عليه^(٤).

ولا يشبه هذا قول الشاعر: [من الرجز]

..... إذ جَدَّ التَّفْرُ^(٥)

ولا قولهم: هذا عِدِلٌ؛ لأنّ هذا التحريك إنّما هو لكراهة التقاء الساكنين. يدلّ على ذلك أنّ الساكن قبل الحرف الموقوف عليه إذا كان ياء أو واوًا نحو: «عَوْن» و«زَيْد»، لم يحرك لكون ما فيه من المدد بدلًا من الحركة، فاحتمل ذلك كما احتمل الإدغام في نحو: عَوْن تَهْشَل، و: زيد داود، وما أشبه ذلك. فإن قلت: فقد قال بعضهم: رِدٌّ، فألقى حركة الحرف المدغم على الفاء وحذف حركتها التي هي الضمة.

فأقول: إن الذي فعل ذلك إنّما شبهه بباب: قِيلَ، وبيِع، حيث وافقه في اعتلال العين بالسكون، فجعله^(٦) مثلها في نقل الحركة إلى الفاء، كما جعلوها مثلها في الحذف في قولهم: ظَلَّت، ومِئْسَتْ. فكما استجازوا فيه الحذف في العين كما حذف من^(٧) بنات الياء والواو؛ كذلك استجازوا نقل حركة العين إلى الفاء. والأكثر الأشيع في: «رِدٌّ» غير ذلك.

- (١) سقط في أ.
- (٢) في ب: بالمتسع.
- (٣) سقط في ب.
- (٤) زاد في أ: إليه.
- (٥) تقدم.
- (٦) في أ: فجعلوه.
- (٧) في أ: في.

ومما يدل على أن حركة الحرف - التي له في الأصل أولى به من الحركة المجتلبة، أن «مُدَّ» لما حُرِكت لالتقاء الساكنين حركت بالضمّة التي هي حركته في الأصل ولم تكسر، وكذلك: ﴿عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ﴾.

ومما يُبعد ما حكاه أبو عثمان عنهم، من القول في أن الألف لا تحذف في الوقف كأختيها، حذفهم الألف من علامة الضمير، والألف لا تحذف في الوقف كما تحذف الياء والواو.

فإن قلت: فقد قال بعضهم في الوقف: رأيت زيد، فلم يبدل^(١) من التنوين الألف.

وقال الأعشى: [من المتقارب]

..... وأَخَذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عِضْمٌ^(٢)

وقال^(٣) لبيد^(٤): [من الرمل]

..... وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ^(٥)

(١) في ب: تبدل.

(٢) عجز بيت، وصدرة:

إلى المرء قيس أطيل السرى
ينظر: ديوانه ص(٨٧)، والخصائص ص(٩٧/٢)، وسر صناعة الإعراب (٤٧٧/٢)،
وشرح شواهد الشافية ص(١٩١)، وبلا نسبة في رصف المبانى ص(٣٥)، وسر صناعة
الإعراب (٦٧٦/٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢٧٢/٢، ٢٧٥، ٢٧٩)، وشرح
المفصل (٧٠/٩)، ولسان العرب (رأف).

والشاهد فيه قوله: «عصم»، والأصل: عصمًا، فوقف الشاعر عليه بالسكون على لغة
ربيعة الذين يجيزون تسكين المنصوب المنون في الوقف.

(٣) في ب: وقد قال.

(٤) لبيد العامري: لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري: أحد الشعراء الفرسان الأشراف
في الجاهلية. من أهل عالية نجد. أدرك الإسلام، ووفد على النبي ﷺ ويعد من الصحابة،
ومن المؤلفة قلوبهم. وترك الشعر، فلم يقل في الإسلام إلا بيتًا واحدًا، قيل: هو:

ما عاتب المرء الكريم كنفسه والمرء يصلحه المجلس الصالح

وسكن الكوفة، وعاش عمرًا طويلًا. وهو أحد أصحاب المعلقات ومطلع معلقته:

عفت الديار محلها فمقامها بمنى، تأبد غولها فرجامها

وكان كريمًا: نذر ألا تهب الصبا إلا نحر وأطعم. جمع بعض شعره في ديوان.

ينظر: الأعلام (٢٤٠/٥).

(٥) تقدم.

وقالوا: ولو تر ما أهل مكة، وقرئ: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١، ٥١] وهو فاعل، فإذا^(١) حُذفت الألف في هذه الأشياء، فلم لا يجوز أن يُحذف في قوله: «أَنْ أفعله» و: «نحن جئناك به».

قيل: لا يشبه هذا قولهم: لو^(٢) تر ما، و«حاش لله»؛ لأن ذلك^(٣) إنما حذف كما حذف «لا أبال»، و«لا أذر»، بدلالة أنّهما قد حُذفا في الوصل أيضًا. وأما «المعلل» فحذفه؛ لإقامة القافية، وترك إبدال الألف من النون في «عُصم» ليس بالمتسع.

ألا ترى أن سيبويه لم يحكه؟ وحذف الأعشى له لإقامة القافية- أيضًا- كحذف^(٤) ألف «معلّى»؛ فحُذفت الألف من هاء الضمير ليس بالمتجّه. قوله -عز وجل-: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [٧] قرأ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ -بخفض الراء-: نافع، وعاصم، وأبو عمرو، وابن عامر، وحزمة والكسائي.

واختلف عن ابن كثير: فرؤى عنه النصب والجر^(٥).

قال أبو بكر في الحجّة في العجر: إنهم قالوا: ينخفض على ضربين: على البدل من ل «الذين»؛ ويستقيم أن يكون صفة للنكرة. تقول: مررت برجل غيرك، وإنما وقع «غير» ههنا صفة ل «الذين»؛ لأن «الذين» ههنا ليس بمقصود قُصدهم؛ فهو بمنزلة قولك: إنّي لأمر بالرجل مثلك فأكرمه.

قال: وقالوا: يجوز النصب على ضربين: على الحال، والاستثناء.

فأما الاستثناء فكأنك قلت: إلا المغضوب عليهم.

وأما الحال فكأنك قلت: صراط الذين أنعمت عليهم لا مغضوبًا عليهم.

قال: ويجوز عندى النصب - أيضًا - على: أعنى. وقد حُكى عن الخليل نحو

(١) في أ: وإذا.

(٢) في أ: ولو.

(٣) في أ: ذاك.

(٤) في أ: كحذفه.

(٥) ينظر: التبيان للطوسي ٤٤/١، تفسير الطبري ١٨٢/١، تفسير القرطبي ١٥٠/١، السبعة لابن مجاهد ١١١، ١١٢، الكشاف للزمخشري ١١/١، المجمع للطبرسي ٢٨/١، المعاني للأخفش (١٨/١).

هذا، أنه أجازته على وجه الصفة والقطع من الأول؛ كما يجيء المدح. ومما يُخْتَجُّ به لمن يفتح أن [يقول: «غير» نكرة، فكرهت أن أصف المعرفة] (١).
قال: والاختيار الذي لا خفاء به الكسر.

ألا ترى أن ابن كثير قد اختلف عنه. وإذا كان كذلك فأولى القولين (٢) به ما لم يخرج به عن إجماع قراء الأمصار.

ولعل الذي تنكب الجزر، إنما تنكبه فراؤًا من أن ينعت «الذين أنعمت عليهم» بـ «غير»، وغير إذا أضيفت إلى المعرفة قد توصف به النكرة.

[قال أبو بكر] (٣) والذي عندي أن «غير» في هذا الموضع مع ما أضيفت إليه معرفة، وهذا شيء فيه نظر وليس. فليفهم عنى ما أقول:

«اعلم أن حكم كل مضاف إلى معرفة أن يكون معرفة، وإنما تنكرت غير، ومثل، مع إضافتهما إلى المعارف من أجل معنهما، وذلك أنك إذا قلت: رأيت غيرك، فكل شيء تراه (٤) سوى المخاطب فهو (٥) غيره، وكذلك إذا قال: رأيت مثلك، فما هو مثله لا يُخصى، يجوز أن يكون مثله في خَلْقِهِ، وفي خُلُقِهِ، وفي جاهه، وفي علمه، وفي نسبه. فإثما صار (٦) نكرتين من أجل المعنى. فأما إذا كان شيء معرفة له ضد واحد، وأردت إثباته ونفى ضده، وعلم ذلك السامع، فوصفته بـ: «غير»، وأضفت: غيرًا إلى ضده فهو معرفة، وذلك [أنحو] (٧) قولك: عليك بالحركة غير السكون، فغير السكون معرفة، وهي الحركة، فكأنك كررت الحركة تأكيدًا، فكذلك قوله: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]؛ فالذين أنعم عليهم لا عقيب لهم إلا المغضوب عليهم، فكل من أنعم عليه بالإيمان فهو غير مغضوب عليه، وكل من لم يغضب عليه فقد أنعم عليه. فغير المغضوب عليهم هم الذين أنعم عليهم، فهو مساوٍ له في معرفته. هذا الذي يسبق إلى أفئدة الناس وعليه

(١) في ب: يقال: غير نكرة؛ فكره أن يوصف به المعرفة.

(٢) في أ: القراءتين.

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: ترى.

(٥) في أ: هو.

(٦) في أ: صار.

(٧) سقط في أ.

كلامهم. فمتى كانت ﴿غَيْرِ﴾ بهذه الصفة وقصد بها هذا القصد، فهي معرفة. وكذلك لو عرف إنسان بأنه مثلك في ضرب من الضروب، فقليل فيه: قد جاء مثلك، لكان معرفة إذا أردت المعروف بشبهك، والمعرفة والنكرة بمعانيهما، فكل شيء حَلَّصَ لك بعينه من سائر أمته فهو معرفة.

ومن جعل ﴿غَيْرِ﴾ بدلاً فقد استغنى عن هذا الاحتجاج؛ لأن النكرة قد تبدل من المعرفة. انتهت الحكاية عن أبي بكر.

قال أبو علي: قوله: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] قيل: إن المعنى بقوله: المغضوب عليهم اليهود؛ ويدل على ذلك قوله -تعالى-: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَعَضِبَ عَلَيْهِ وَجَمَلَ مِنْهُمُ الْقُرَدَّ وَالْخَنَازِيرَ﴾ [المائدة: ٦٠] فهؤلاء اليهود؛ بدلالة قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ أُعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي النَّسَبِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٥] والضالون: النصارى؛ لقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧].

فأما الخفض في: ﴿غَيْرِ﴾، فعلى ما تقدم ذكره: من البدل أو الصفة. والفصل بين البدل والصفة أن البدل في تقدير تكرير العامل، وليس كالصفة، ولكن كأنه في التقدير من جملتين بدلالة تكرير حرف الجر في قوله: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥] وبدلالة بدل النكرة من المعرفة، والمظهر من المضمهر. وهذا مما لا يجوز في الصفة؛ فكما أعيدت اللام الجارة في الاسم، فكذلك يكون العامل الرافع أو الناصب في تقدير التكرير. وهو وإن كان كذلك فليس يخرج عن أن يكون فيه تبيين للأول؛ كما أن الصفة كذلك؛ ولهذا لم يجز سيبويه: بي المسكين كان الأمر، ولا بك المسكين. كما أجاز ذلك في الغائب نحو: مررت به المسكين.

فأما ما ذهب إليه بعض البغداديين في قول الشاعر: [من مجزوء الكامل]
فَلَاخْشَانُكَ مِشْقَصًا أَوْسًا أَوْسًا مِنْ هَبَالِهِ^(١)
من أن «أوسًا» بدل من كاف الخطاب، فليس الأمر فيه كما ذهب إليه؛ لأن أوسًا

(١) البيت لأسماء بن خارجة في لسان العرب (حشأ)، (أوس)، (هبل)، وتاج العروس (حشأ)، (صيق)، (هبل)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (١٣٨/٥)، (٣٠٧/٦)، (١٣٨/١٣)، ومقاييس اللغة (٦٥/٢)، وديوان الأدب (٣٨٦/١)، والمخصص (٦٦/٨).

مصدر، من قولك: أسته إذا أعطيته، وانتصب^(١) أوس؛ لأن ما ذكر من قوله: «فأحشأنك» يدل على: لأؤسنتك فانتصب المصدر عنه، فإن جعلت الجار متعلقًا بالمصدر كان بمنزلة قوله: [من الطويل]

..... فَنَدَلًا - زُرَيْقُ - الْمَالَ نَدَلَ الثَّعَالِبِ^(٢)

وإنما لم يجز البديل من ضمير المتكلم والمخاطب؛ لأن ذلك من المواضع التي [لا يحتاج]^(٣) فيها عن التبيين؛ لوضوحه؛ وأنه لا يعرض [فيه]^(٤) التباس كما يعرض في علامة الغيبة.

ولما كان البديل قد حصل فيه شبهة من الأجنبي من حيث كان في التقدير من كلامين، وحصل فيه شبهة من الصفة من حيث بُيِّنَ به كما بُيِّنَ بالصفة، ولم يُستعمل ما يكون به من كلامين - أجزاهما أبو الحسن مجرى واحدًا، فقال - فيما روى عنه أبو إسحاق الزيادي^(٥) - في قولهم: زيد ذهب عمرو أخوه، وقد سأله: أبدل هو أم صفة؟ فقال: ما أبالي أيهما قلت.

(١) في أ: فانتصب.

(٢) عجز بيت، وصدرة:

..... على حين ألهى الناس جل أمورهم

والبيت لأعشى همدان في الحماسة البصرية (٢/٢٦٢، ٢٦٣)، ولشاعر من همدان في شرح أبيات سيبويه (١/٣٧١، ٣٧٢)، ولأعشى همدان أو للأحوص أو لجريير في المقاصد النحوية (٣/٤٦)، وهو في ملحق ديوان الأحوص ص (٢١٥)، وملحق ديوان جريير ص (١٠٢١)، وبلا نسبة في الإنصاف ص (٢٩٣)، وأوضح المسالك (٢/٢١٨)، وجمهرة اللغة ص (٦٨٢)، والخصائص (١/١٢٠)، وسر صناعة الإعراب ص (٥٠٧)، وشرح الأشموني (١/٢٠٤)، وشرح التصريح (١/٣٣١)، وشرح ابن عقيل ص (٢٨٩)، والكتاب (١/١١٥)، ولسان العرب (خشف)، (ندل).

والشاهد فيه: مجيء «ندلاً» مصدرًا نائبًا عن فعله، والمعنى: اندل ندلاً، بمعنى اخطف خطفًا.

(٣) في ب: يستغنى.

(٤) سقط في ب.

(٥) إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه: أبو إسحاق الزيادي. قال ياقوت: كان نحوياً لغوياً راوية. قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي، وكان يشبهه به في معرفة الشعر ومعانيه، وكان شاعراً ذا دعابة ومزح. صنف: النقط والشكل، الأمثال، شرح نكت سيبويه، تميم الأخبار، أسماء السحاب والرياح والأمطار. ومات سنة تسع وأربعين ومائتين. ينظر: البغية (١/٤١٤).

قال أبو إسحاق قلت: أو كذا تقول في المعطوف؟ قال: نعم. أقول: زيد ذهب عمرو وأخوه.

وقال أبو الحسن في هذه المسألة في بعض كتبه: إن جعلت قولك: «أخوه» بدلاً لم يجز، وإن جعلته صفة جاز، وإنما لم يُجزَّه في البدل لما كان على ما ذكرنا من أنه في تقدير جملتين؛ فكأنه قد انقضى الكلام ولم يعد إلى الأول ذكر. وإذا كان صفة جاز ذلك؛ لأن الصفة بمنزلة الجزء من الاسم الموصوف.

ألا ترى أنهم [قد] ^(١) قالوا: لا رجل ظريف، وهذا زيد بن عمرو. فتزلت الصفة مع الموصوف بمنزلة اسم مضاف نحو: امرئ [القيس] ^(٢)، وقد جعل يونس صفة المندوب بمنزلة المندوب في استجازته إلحاق علامة التثنية بها، وقد تزلت ^(٣) الصفة عندهم جميعاً منزلة الجزء من الاسم، وذلك إذا كان الموصوف لا يُعرف إلا بالصفة، فإذا كان كذلك لم يُستغن بالاسم ^(٤) الموصوف دون صفته. ومن ثم جعله سيويه بمنزلة بعض الاسم في قوله: [من الطويل]

..... إذا كان يوم ذو كواكب أشنعاً ^(٥)

فجعل: «أشنعاً» حالاً، ولم يجعله خبراً؛ لأن فيما تقدم من صفة الاسم ما يدل على الخبر، فيصير الخبر لا يفيد زيادة معنى. فهذا مما تزلت ^(٦) فيه الصفة منزلة جزء من الاسم عنده؛ كما ذكرنا.

ومما يدل على مفارقة الصفة للبدل ^(٧) أنك تصف بما لا يجوز فيه البدل؛ نحو

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في ب.

(٣) في أ: نزلت.

(٤) في أ: الاسم.

(٥) عجز بيت، وصدده:

بنى أسد هل تعلمون بلاءنا

وهو لعمرو بن شأس في الأزهية ص (١٨٦)، وخزانة الأدب (٥٢١/٨)، وشرح أبيات

سيويه (٦٣/١)، والكتاب (٤٧/١)، ولحصين بن حمام في المعاني الكبير ص (٩٧٣)،

وبلا نسبة في لسان العرب (شهب)، والمقتضب (٩٦/٤)، ويروى: «أشهب» مكان

«أشنعاً».

(٦) في أ: تنزل.

(٧) في أ: البدل.

الفعل والفاعل، والابتداء والخبر، نحو: مررت برجل قام أخوه، وبرجل أبوه منطلق.

ولو جعلت شيئاً من ذلك بدلاً لم يجز؛ من حيث لا يستقيم تكرير العامل، وجاز الوصف به، من حيث كان مشابهاً للوصل، فلم يكن في تقدير تكرير العامل. فمن جعل ﴿غَيْرِ﴾ في الآية بدلاً، كان تأويله بيّناً، وذلك أنه لا يخلو من أن يجعل غيراً معرفة أو نكرة.

فإن جعله معرفة فبدل المعرفة من المعرفة سائغ مستقيم؛ كقوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦-٧] [و] ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

وإن جعله نكرة فبدل النكرة من المعرفة في الجواز كذلك؛ كقوله: ﴿كَلَّا لَئِن لُّزِمْتَ لَلتَشَفَعَا بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٥ - ١٦].

فإن قلت: إن النكرة التي هي بدل في الآية على لفظ المعرفة الذي أبدل منه، وليس ﴿غَيْرِ﴾ على لفظ الموصول المبدل منه؛ فهلا امتنع البديل لذلك؛ كما امتنع عند قوم له؟

قيل: إذا جاز بدل النكرة من المعرفة فيما كان على لفظ الأول، فلا فصل بين ما وافق الأول في لفظه وبين ما خالفه؛ لاجتماع الضريين في التنكير.

ويدل على جواز ذلك قوله: [من البسيط]

إِنَّا وَجَدْنَا بَنِي جَلَانَ كُلَّهُمْ كَسَاعِدِ الضَّبِّ لَا طُولٍ وَلَا قِصْرٍ^(١)
وأشده أبو زيد: [من الوافر]

فَلَا وَأَبِيكَ خَيْرٍ مِنْكَ إِنِّي لِيُؤْذِنُنِي التَّحْمُحُمُ وَالصَّهِيلُ^(٢)

(١) وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٥/١٨٣)، ولسان العرب (جلل). وهو في الحيوان (٦/١١٢) برواية: «ولا عظم».

وفي البيت شاهدان:

أولهما: ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البديل ما ليس في المبدل

منه كما هنا، فإن قوله: «طول» المتفق بدل من «ساعد الضب». ومعنى الطول وما عطف

عليه موجود في «ساعد الضب».

وثانيهما: إبدال النكرة من المعرفة، والنكرة بغير لفظ المعرفة.

(٢) البيت لشمير بن الحارث في خزانة الأدب (٥/١٧٩، ١٨٠، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧)، ولسان =

[وليؤذنتي. يقال: آذنته وأذنته إذا رددته^(١)]. فالبديل [كثير شائع]^(٢)، وهو الذي يختاره أبو الحسن في الآية؛ وذلك لأن^(٣) «الذي» إنما صيغ لأن يتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل، فإذا كان كذلك لم يحسن أن يُذهب بها مذهب الأسماء الشائعة التي ليست بمخصوصة.

فإن قلت: فقد جاء: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾، ثم قال: ﴿فَلَمَّا أَصَابَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧] فدل أنه يراد به الكثرة، وقال: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ [الزمر: ٣٣]، ثم قال ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣]. وقد قيل في قوله: [من الطويل]

إِنَّ الَّذِي حَاتَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ^(٤)
إنه أفرد، والمراد به الكثرة، ليس أن النون حُذفت كما حُذفت من قوله: [من الكامل]

.... اللِّدَا قَتَلَا الْمُلُوكَ^(٥)

= العرب (أذن)، ونوادير أبي زيد ص(١٢٤)، وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص(٥٨١)، والمقرب (١/٢٤٥).

والشاهد فيه قوله: «خير» -بالجر- حيث أبدله من المعرفة، وهو قوله: «أبيك»، ويتقدير الموصوف: أي: رجل خير منك، وهذا البديل بدل كل من كل، ومع اعتبار الموصوف يكون الإبدال جاريًا على القاعدة، وهي أنه إذا كان البديل نكرة من معرفة يجب وصفها. ويروى برفع «خير»، كأنه قال: هو خير منك.

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: شائع كثير.

(٣) في أ: أن.

(٤) صدر بيت، وعجزه:

..... هم القوم كل القوم يا أم خالد

وهو للأشهب بن رميلة في خزانة الأدب (٧/٦، ٢٥ - ٢٨)، وشرح شواهد المغني (٢/٥١٧)، والكتاب (١/١٨٧)، ولسان العرب (فلج)، (لذا)، والمؤتلف والمختلف ص(٣٣)، والمحتسب (١/١٥٨)، ومعجم ما استعجم ص(١٠٢٨)، والمقاصد النحوية (١/٤٨٢)، والمقتضب (٤/١٤٦)، والمنصف (١/٦٧)، وللأشهب أو لحرث ابن مخفض في الدرر (١/١٤٨)، وبلا نسبة في الأزهية ص(٢٩٩)، وخزانة الأدب (٢/٣١٥، ٦/١٣٣، ٨/٢١٠)، والدرر (٥/١٣١)، ورفض المباني ص(٣٤٢)، وسر صناعة الإعراب (٢/٥٣٧)، وشرح المفصل (٣/١٥٥)، ومغني اللبيب (١/١٩٤، ٢/٥٥٢).

(٥) تقدم.

فجاءت في هذه المواضع شائعة دالة على الكثرة، فهلاً جاز أن يكون كالرَّجُل ونحوه ممّا يجوز وصفه بما توصف^(١) به الأسماء الشائعة نحو: مثلك وخير منك؟

قيل: إن هذا قد جاء فيه كما جاء في اسم الفاعل نحو قوله: [من مشطور الرجز]

إِنْ تَبَخَّلِي بِأَجْمَلٍ أَوْ تَعْتَلِي
أَوْ تُصْبِحِي فِي الظَّاعِنِ الْمُؤَلَّى^(٢)

ونحو ما أنشده أبو زيد: [من الرجز]

بَاكَرَنِي بِسُحْرَةِ عَوَاذِلِي وَتَوَمُّهُنَّ حَبْلٌ مِنَ الخَبْلِ^(٣)

ونحو: نعم القائم أخوك، وبس الذاهبان صاحبك، إلّا أنّ مجيئه للتخصيص أكثر. وإنّما جاءت في الآي شائعة لمشابتها «مَنْ» و«مَا» واجتماعها معهما في الصلة.

ألا ترى أنّ تعرف «الذي» بالصلة لا بالألف واللام؟! وإذا كان كذلك، كان المعنى المتعرّف به لازماً له لا يجوز^(٤) إلقاؤه، كما جاز عند أبي الحسن إلقاء لام التعريف من^(٥) قولهم: قد أمر بالرجل غيرك فيكرمني، والقوم فيها الجماء الغفير، والخمسة العشر درهماً ونحو ذلك، وإذا لم يجز ذلك في الذي للزوم المعنى المعرّف للذي، لم يحسن وصفه بما يوصف^(٦) به الرجل ونحوه، ممّا قد يتنكر فيتنزل^(٧) لذلك منزلة الأسماء الشائعة، ويقدر إلقاء الألف واللام منه؛ ليحسن بذلك

(١) في ب: يوصف.

(٢) الرجز لمنظور بن مرثد في خزانة الأدب (٦/١٣٢، ١٣٣، ١٣٥)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٦٧، ٣٤٥)، وشرح شواهد الشافية ص(٢٤٩)، ونوادير أبي زيد ص(٥٣).

والشاهد فيه: أنّ «أل» الموصولة المستعملة في الجمع إذا لم تصحب موصوفها يجوز مراعاة لفظها، كما هنا، إذ المراد في الظاعنين: المولين. ويجوز أن يكون الأفراد باعتبار أن موصوفها المقدر مفرد اللفظ، أي: في الجمع الظاعن، وإنما حمل «أل» في الوصفين على الجمع؛ لأن المعنى دل على أن المراد: إن تصبى راحلة مع الظاعنين.

(٣) البيت لعبد بن الطيب في نوادر أبي زيد ص(٤٠).

(٤) زاد في ط: له.

(٥) في أ: في.

(٦) في ب: وصف.

(٧) في أ: فينزل.

وصفه بما توصف^(١) به النكرة، أو تقدّر^(٢) في الصفة الألف واللام، كما يقدره^(٣) الخليل وسيبويه؛ ليصح بذلك كونه وصفًا لما فيه الألف واللام.

قال أبو عثمان: يجوز عندي: زيد هو يقول ذاك، وهو فصل، ولا أجزى: زيد هو قال ذاك؛ لأنني^(٤) أجزى الفصل بين الأسماء والأفعال، ولا يجوز في الماضية كما جاز في المضارعة؛ وذلك أن سيبويه قد قال: إني لأمر بالرجل خير منك فيكرمني، وبالرجل يكرمني، وهما صفة على توهم الألف واللام؛ فكذلك في الفصل أتوهم الألف واللام في الفعل، ويكون^(٥) بمنزلة إلغائه بين المعرفتين؛ كما أقول: كان زيد هو خيرًا منك، على توهم الألف واللام في خير منك، ولا يجوز: كان زيد هو منطلقًا؛ لأنني أقدر على الألف واللام، وإنما يجوز هذا فيما لا يُقدّر فيه على الألف واللام.

وأما من قدر: ﴿غَيْرِ﴾ صفة للذنين، وقدره معرفة كما^(٦) ذكره أبو بكر، فإن وصفه للذنين ب: غير كوصفه له بالصفات المخصوصة، وقد حمله سيبويه على أنه وصف. ومن لم يذهب بغير هذا المذهب، ولم يجعله مخصوصًا، استجاز أن يصف ﴿الذنين﴾ ب: «غير» من حيث لم يكن الذين مقصودًا قصدهم، فصار مشابهًا للنكرة، من حيث اجتمع معه في أنه لم يُرد به شيء معين.

ونظير ذلك ممّا دخله الألف واللام فلم يختصّ بدخولهما عليه لما لم يكن مقصودًا قصده قولهم: قد أمر بالرجل مثلك فيكرمني، عند سيبويه، فوصف الرجل بمثلك لما لم يكن معيّنًا، وكذلك أجاز: مررت بأبي العشرة أبوه، فترفع أبوه بأبي العشرة، إذا لم تكن العشرة شيئًا بعينه؛ لأنّ هذا موضع يُحتاج فيه إلى خلاف التخصيص؛ لعمل الاسم عمل الفعل.

ألا ترى أن اسم الفاعل إذا كان لما مضى لم يعمل، وكذلك قال في قوله: أما العبيد فدو عبيد: إذا لم يجعلهم عبيدًا بأعيانهم، جاز أن يقع موقع المصدر، وكذلك

(١) في أ: وصف.

(٢) في أ: يقدر.

(٣) في أ: يقدر.

(٤) زاد في أ: لا.

(٥) في ب: تكون.

(٦) في ب: لما.

قولهم: سير عليه الأبد، والليل والنهار، والشهر والدهر؛ فلذلك وقعت في جواب كم دون متى في قولهم: سير عليه الليل والنهار، والدهر والأبد؛ فكما أن هذه الأشياء التي فيها الألف واللام لم يرد به شيء معين، جرت (١) مجرى النكرات؛ كذلك ﴿الذين﴾ إذا لم يرد به شيء معين، جاز أن يوصف بما يوصف به ما كان غير معين.

ويقوى هذا الوجه: قول من رأى أنه إذا نصب كان منتصبًا على الحال، وهذا النحو إذا انتصب على الحال، كان شائعًا غير مخصوص؛ إذا (٢) لم يكن كالعراك وجهك وطاقتك. وحكم الحال وما انتصب عليها أن يكون نكرة؛ كما أن ما انتصب على التمييز كذلك، ويكون العامل في الحال ﴿أُنعمت﴾، كأنه قال: أنعمت عليهم لا مغضوبًا عليهم، أي: في حال انتفاء الغضب عنهم، كما أن قولهم: جاءني زيد راكبًا تقديره: جاءني زيد في حال الركوب، وهكذا يمثلونه.

فإن قلت: كيف جاز هذا التقدير و«راكب» عبارة عن «زيد»، وهو [هو] (٣) في المعنى، وأنت لو قلت: جاءني زيد (٤) في حال نفسه، لم يستقم؟ فالقول: إن ترجمة راكب - وإن كان زيدًا في المعنى - لا يمتنع أن يكون ما (٥) ذكرنا، وإن لم يحسن جاءني زيد في حال نفسه؛ لأن راكبًا يدل على الركوب، وزيد لا يدل عليه.

ألا ترى أنهم قد قالوا: [من الوافر]

إِذَا نُهِى السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ (٦)

(١) في أ: جرین .

(٢) في ب: إذ .

(٣) سقط في أ .

(٤) في أ: زيد جاءني .

(٥) في ب: بما .

(٦) صدر بيت، وعجزه:

..... وخالف والسفيه إلى خلاف

وهو لأبي قيس الأسلت الأنصاري في إعراب القرآن ص (٩٠٢)، والأشياء والنظائر (٥/

١٧٩)، وأمالى المرتضى (٢٠٣/١)، والإنصاف (١٤٠/١)، وخزانة الأدب (٣/٣٦٤،

٢٢٦/٤، ٢٢٧، ٢٢٨)، والخصائص (٤٩/٣)، والدرر (٢١٦/١)، وشرح ديوان

الحماسة للمرزوقي ص (٢٤٤)، ومجالس ثعلب ص (٧٥)، والمحتسب (١/١٧٠، ٢/

٣٧٠)، وهمع الهوامع (١/٦٥).

أى: إلى السَّفَه، فأضمره لَمَّا كان قد تقدَّم ما يدل عليه؟ فإذا كان فى ذكر «راكب» دلالة على الركوب؛ لم يمتنع أن تقول فى ترجمة جئنى زيد ركبًا: جئنى زيد فى حال ركوبه، فيجعل^(١) الركوب وقتًا لفعله؛ لأنَّ المصادر تكون ظروفًا نحو: مقدَّم الحاج.

ومن هنا^(٢) قال أبو الحسن وغيره فيها: إنَّها وقت، ولمَّا كان هذا معناها أجراها^(٣) العرب مُجرى الظرف، وإن كانت عبارة عن زيد ونحوه، فاستجازت أن تُعمل فيها المعانى، كما أعملتها فى الظروف، ولم تجعله^(٤) بمنزلة الظروف من حيث كان مفعولًا مختصًا، فلم تعمل فيها المعانى متقدِّمة.

ويؤكد أنَّها عندهم بمنزلة الظروف: إخلاؤهم إيَّها من الذَّكر العائد إلى ذى الحال؛ كإخلائهم الظروف من ذلك؛ وذلك نحو قولهم: أتيتك وزيد قائم، ولقيتك والجيش قادم، فخلا من ذكر عائد، واستغنى بالواو عن ذلك؛ لما فيها من دلالة الاجتماع.

ومن ثمَّ مثله سيبويه ب: إذ فى قوله: إذ «طَائِفَةٌ»^(٥)؛ حيث لم يُعد من الجملة التى بعد الواو ذُكر إلى من هذه الجملة حال لهم، وإذا كان الأمر على ما ذكرنا فى أمر الحال من أنَّه أشبه الظرف والمفعول به، فلم يكن بمنزلة المفعول به على حدِّته، ولا الظرف على انفراده - وجب أن يكون انتصابها على ضرب آخر غيرهما؛ كما أن حكمها غير حكم كل واحد [منهما]^(٦) على انفراده.

وكثيرًا ما يجتمع فى الشئ الواحد الشَّبَه من وجهين وأصلين:

فمن ذلك حروف الجر فى: مررت بزيد ونحوه هو من جهة بمنزلة جزء من الفعل، ومن أخرى بمنزلة جزء من الاسم: أما الجهة التى كان منها بمنزلة جزء من الفعل: فلأنَّه قد أنفذ الفعل إلى المفعول، وأوصله؛ كما أنَّ الهمزة فى نحو:

(١) فى أ: فتجعل.

(٢) فى ب: ههنا.

(٣) فى أ: أجرته.

(٤) فى ب: يجعله.

(٥) فى توجيه قوله تعالى: ﴿يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]،

انظر الكتاب (٤٧/١).

(٦) سقط فى أ.

أذهبتَه، قد فَعَلْتُ ذلك، وكما أنّ تضعيف العين في خَرَجْتَه وفرحته، قد فعل ذلك .
وأما كونه بمنزلة جزء من الاسم: فهو أنّك قد عطفت عليه بالنصب في نحو: مررت
بزيد وعمراً، لما كان موضعُ الجازِّ والمجرور نصباً؛ ومن ثم قُدِّمت على الاسم في
نحو: بمن تمرر أمرر به، وبمن تمر. وكذلك قولهم: لا أبالك، هو من وجه
منفصل، ومن وجه متصل، فكذلك الحال: من وجه بمنزلة المفعول به، ومن وجه
بمنزلة الظرف الذي هو مفعول فيه .

وفيما ذكرناه - من جواز خُلُو الحال من ذكر يعود منها إلى ذى الحال - ما يدلُّ
على جواز وقوع الأسماء التي ليست بصفات أحوالاً، نحو البُسْر والرُّطْبُ والقفيز،
وما أشبه ذلك من الأسماء التي لا تناسب الفعل؛ وفي التنزيل: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ
لَكُمْ آيَةٌ﴾ [هود: ٦٤].

وأما من ذهب إلى أن «غيراً» منتصب بالاستثناء: فإن الاسم المنتصب في
الاستثناء ينتصب بالفعل الذي قبله أو بمعناه بتوسطٍ إلّا .

ومما يدل على انتصابه بذلك - بتوسط هذا الحرف - أنّ حروف الجر قد وقعت
هذا الموقع في نحو: جاءني القوم حاشا زيد وخلا زيد، فكما أنّ حرف الجر قد
أوصل الفعل أو معناه إلى المستثنى، فكذلك: «إلا» قد أوصلت ذلك إلى ما بعدها .
ونظير: «إلا» في الاستثناء - في إيصالها الفعل إلى ما بعدها، وانتصاب الاسم
بذلك - الواو في قولهم: جاء البرد والطيالسة، واستوى الماء والخشبة؛ فانتصاب
الاسم بعد «إلا» كانتصابه بعد الواو .

ألا ترى أنه لولا الواو، لم يصل الفعل إلى الاسم المنتصب على أنه مفعول معه،
كما أنّ «إلا» في الاستثناء لولا هي لم يصل الفعل ولا معناه إلى الاسم المستثنى .
وقد يعمل^(١) بواسطة الحروف عوامل؛ لولا توسطها لم تعمل فيما تعمل^(٢) فيه
مع دخول الحرف .

ألا ترى أنّ اسم الفاعل إذا كان لما مضى لم يعمل عمل الفعل عند عامة
النحويين، وقد أجازوا جميعاً: هذا ماز يزيد أمس، لمكان حرف الجر، وتقول:

(١) في أ: تعمل .

(٢) في ب: يعمل .

أنت أعلم بزيد منك بعمر، وفي التنزيل: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [النجم: ٣٠].

فأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر: [من الطويل]

أَكْرَ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا^(١)
فعلى إضمار فعل يدلُّ عليه «أضرب»، كما أن قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ
عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١١٧] على ذلك.

يدلُّك على هذا أن: ﴿مَنْ﴾ لا يخلو من أن تكون موصولة أو استفهامًا: فإن كان صلة كان مختصًا، والمفعول به إذا كان مختصًا لم تعمل فيه المعاني، وإن كان استفهامًا فالذي يُعَلَّقُ قبل الاستفهام - من الأفعال - ما جاز فيه الإلغاء وما شُبَّه به، وليست المعاني بواقعة موقع الأفعال في هذا الموضع، فعلمت بهذا أنه على إضمار فعل.

فإن قلت: فإنَّ الاسم في هذا الباب قد انتصب من غير [أن يتوسَّط]^(٢) حرف، وذلك نحو: «غير»، في قولهم: جاءني القوم غير زيد، فانتصب غير بالاستثناء من غير أن يتوسط الحرف، فهلا دلَّ ذلك على أن الفعل حيث ذكرت لم يصل بتوسط الحرف؟ قيل: لا يدل هذا على ما ذكرته، وإنما وصل الفعل إلى «غير» بغير حرف توسَّط، ولم يصل إلى زيد ونحوه إلا بالحرف؛ لأن: «غيرًا» مبهم، والأسماء المبهمة تعمل فيها عوامل لا تعمل في المخصوصة.

ألا ترى أن: خلقت وعندك ونحو ذلك قد عمل فيهما من المعاني ما لا يعمل في المختص غير المبهم، وكذلك الحال والتمييز قد عمل فيهما ما لا يعمل في غيرهما من الأسماء المختصة؛ فكما لم يُحتج إلى توسط الحرف في عمل ما قبل «غير» في «غير»، كذلك لم يُحتج إلى توسُّطه في عمل ما قبل «سوى» في الاستثناء في «سوى»؛ لأنها في الإبهام بمنزلة «غير» فانتصب بآته ظرف، والظروف تعمل فيها المعاني. فلما اجتمعت «غير» معها في ذلك، كان مثلها في الاستغناء عن توسط الحرف معها.

(١) تقدم.

(٢) في: أ. توسط.

ومما يدل على استغناء الفعل عن الحرف الذي يصل به مع «غير» أن: «غيرًا» في قولك: أتاني القومُ غيرَ زيد، هم الآتون، فإذا كان إياهم في [هذا]^(١) المعنى لم يكن بمنزلة المنصوب في باب المفعول معه، ولا بمنزلة الاسم المنتصب بعد «إلا» في الاستثناء، ولكنه مشابه للحال؛ من حيث كان المنصوبُ المرفوعُ في المعنى، ولم يكن مخصوصًا؛ كما أن الحال غير مخصوص^(٢)، فلم يُحتج فيه إلى توسط الحرف لإيصال الفعل، كما لم يُحتج إلى ذلك في الحال.

ومما جاء: ﴿غير﴾ فيه صفة قوله -عز وجل-: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الْقُرْبَى﴾ [النساء: ٩٥]:

فمن رَفَع: غير كان وصفًا للقاعدين. والقاعدون غير مقصود قضدهم؛ كما كان قوله -عز وجل-: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] كذلك. والتقدير: لا يستوى القاعدون من المؤمنين الأصحاء والمجاهدون.

ومن نصبه، كان استثناء من القاعدين، وإن شئت كان من المؤمنين؛ لأن غيرًا واقع بعد الاسم الموصولين، ولو وقع متقدمًا على المؤمنين، لم يكن استثناءه إلا من القاعدين؛ لأنَّ العامل في المستثنى ما في الصلة، فلا يجوز أن يتقدم على الموصول.

ومن جر «غيرًا»، كان وصفًا للمؤمنين، والتقدير: لا يستوى القاعدون من المؤمنين الأصحاء.

فأما قوله -[سبحانه]-^(٣): ﴿إِنِّي طَعَامٍ غَيْرٍ نَظِيرٍ إِنَّهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣] ف: ﴿غير﴾ حال من قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾، ولا يجوز أن يكون وصفًا للطعام؛ كما جاز أن يكون: ﴿غير﴾ في الأخرى وصفًا للقاعدين [مرة]^(٤)، وللمؤمنين [أخرى]^(٥)؛ لأنَّ الناظرين هم المخاطبُونَ، فهم غير الطعام. فكما أنك لو قلت: إلى طعام لا ناظرين إناه، لم يكن بُد من أن تقول: أنتم؛ لأن اسم الفاعل

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: مخصوصة.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

(٥) سقط في أ.

إذا جرى على غير من هو له فلا بد من إظهار الضمير فيه؛ فكذلك لو جعلت غيرًا صفة غير حال، للزم أن تظهر الضمير. وكذلك تقول: هذه شاة ذات حَمْلٍ مُثْقَلَةٍ به هي، فتظهر الضمير؛ لأنَّ اسم الفاعل للشاة، وقد جرى على الحمل. ولو رفعت لم تحتج إلى الإظهار.

وأصل هذا: أن الفعل، بما^(١) يتضمّنه من الضمير، أقوى من اسم الفاعل مع ما يتضمّنه^(٢) اسم الفاعل، فإذا أظهر الضمير في الفعل حيث أدى إلى الإلباس، فإن يظهر الضمير في اسم الفاعل أولى وأوجب.

فمن ثم قال أبو الحسن: إن هذا الضمير إذا لم يُظهر كان لحنًا. وليس قول من قال: إن إظهاره لا يلزم استدلالًا بقول الشاعر: [من الطويل]
أَمْسَلِمَتِي لِلْمَوْتِ أَنْتِ فَمَيِّتِ وَهَلْ لِلنُّفُوسِ الْمُسْلِمَاتِ بَقَاءُ^(٣)
بمستقيم؛ لأنَّ قوله: فميت يجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، كأنه قال: فأنا ميت.

وقال قوم: تقول: أنت غير القائم ولا القاعد، تريد: وغير القاعد، كما قال: ﴿غَيْرِ الْمَنْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾. قالوا: ولم يجر هذا في المعرفة العَلَمِ، فلا يجوز: أنت غير زيد ولا عمرو. وهذا إن لم يسمع كما قالوا، فإنه لا يمتنع أن يقاس فيجوز على ما سُمع؛ وذلك أنّ هذا إنّما جاء لِمَا في: «غير» من معنى النفي؛ فكما أجازوا أن زيدًا غير ضارب لِمَا كان المعنى معنى النفي؛ فجعلوه بمنزلة حرفه، ولم يجعل بمنزلة «مثل» وما كان نحوه من الأسماء المضافة، فكذلك يجوز أن يجعل [غير]^(٤) بمنزلة حرف النفي في المعرفة المؤقتة، فيكرّر معه لا كما كرّر مع غير العَلَمِ. فإن قلت: فإن من الناس من يحمل انتصاب زيد في: «أنا زيدًا غير ضارب» على مضمر، ولا يحمله على «ضارب» هذا كما لا يحمله عليه إذا قال: «أنا زيدًا مثل ضارب».

قيل: إن حملة على المعنى وعلى ما في اللفظ من هذا العامل الظاهر أبين؛ لأنهم قد

(١) في أ: لما.

(٢) زاد في ب: مما يتضمّنه.

(٣) البيت لمجنون ليلي في ديوانه ص (٤١)، الأغاني (٢/٤٤).

(٤) سقط في أ.

حملوا الكلام على المعنى فى النفى فى مواضع غير هذا.

ألا ترى أنهم قالوا: «قل رجل يقول ذلك إلا زيد؟ فجعلوا: «قل» - وإن كان فعلاً - بمنزلة الحرف النافى لما كان مثله؛ فكذلك «غير» إذا كان معناه النفى جعل بمنزلة حرف النفى؛ فلحقت: «لا» معه كما تلحق مع حرف النفى. وقالوا: إنما سرت حتى أدخلها، فلم يجرى الرفع بعد حتى؛ كما لم يجرى بعد^(١) حرف النفى إذا قال: ما سرت حتى أدخلها؛ وذلك إذا احتقر السير إلى الدخول. ويدل على أن هذا يجرى مجرى النفى قوله: [من الطويل]

... وَإِنَّمَا يَدْفِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي^(٢)

وقالوا: نشدتك الله إلا فعلت، فإذا جازت فى هذه الأشياء^(٣) أن تجرى مجرى النفى فكذلك ما ذكرناه.

ومن جعل: «غَيْرٌ» استثناء لم يمتنع على قوله دخول: «لا» بعد الحرف العاطف، كما لم يمتنع فى قولهم: «أنت غير [القاعد ولا القائم]^(٤)». وذلك أن الاستثناء يشبه النفى.

ألا ترى أن قولك: «جاءنى القوم إلا زيداً» بمنزلة قولك: «جاءنى القوم لا زيد»؛ فيجوز أن تدخل: «لا» حملاً على المعنى، ويجوز أن تجعلها زائدة^(٥) فى هذا الوجه، كما تجعلها^(٦) زائدة^(٧) فى قوله: «وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ» [فاطر: ٢٢].

(١) فى أ: مع.

(٢) عجز بيت، وتمام صدره:

أنا الذائد الحماسى الذمار... ..

وهو للفرزدق فى ديوانه (١٥٣/٢)، وتذكرة النحاة ص ٨٥، والجنى الدانى ص (٣٩٧)، وخرزانة الأدب (٤٦٥/٤)، والدرر (١٩٦/١)، وشرح شواهد المغنى (٧١٨/٢)، ولسان العرب (قلا)، والمحتسب (١٩٥/٢)، ومعاهد التنصيص (٢٦٠/١)، ومغنى اللبيب (١/٣٠٩)، والمقاصد النحوية (٢٧٧/١)، ولأمية بن أبى الصلت فى ديوانه ص (٤٨)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١١١/٢، ١١٤، ٢٤٢/٧)، وأوضح المسالك (١/٩٥)، ولسان العرب (أنن) وهمع الهوامع (٦٢/١).

(٣) فى أ: الثلاثة الأشياء.

(٤) فى أ: القائم ولا القاعد.

(٥) فى ب: زيادة.

(٦) فى أ: جعلتها.

(٧) فى ب: زيادة.

وإذا جاز دخول: «لا» مع الاستثناء في^(١) هذين الوجهين، فلا وجه لقول من أنكره. وكذلك يجوز زيادة: «لا» في قول من جعلها حالاً أو صفة أو بدلاً.
وقد دخلت: «لا» زائدة في مواضع كثيرة في التنزيل وغيره:
فمن ذلك قوله -[تعالى]-^(٢): ﴿كَأَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا يَفْضِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٩].

وقد أجاز سيبويه قياساً على هذا: «أَمَا أَنْ لَا يَكُونُ يَعْلَمُ فَهُوَ يَعْلَمُ» على زيادة «لا». وقد جاء زيادتها في الإيجاب كما جاء في النفي.

قال [الشاعر]^(٣): [من الكامل]

أَفَعُنْكَ لَا بَرَقَ كَأَنَّ وَمِيضَهُ غَابَ تَسْتَمَّهُ ضِرَامٌ مُثَقَّبٌ^(٤)
وَأُنْشِدُ أَبُو عَيْبِدَةَ^(٥): [من الطويل]
وَيَلْحَحِنِّي فِي اللَّهْوِ إِلَّا أَحْبَهُ
.....
.....^(٦)

(١) في ب: من.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في ب.

(٤) وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص(١١٠٣)، وأساس البلاغة (شيم)، ولسان العرب (شيم)، (لا)، وتهذيب اللغة (٤١٨/١٥)، وديوان الأدب (٣/٤٥٨)، وتاج العروس (شيم)، (لا)، وبلا نسبة في المخصص (٦٥/١٤).
ويروى «تَسْتَمَّهُ» بدلاً من «تَسْتَمَّهُ».

(٥) معمر بن المثنى اللغوي البصري: أبو عبيدة، مولى بنى تيم، -تيم قريش- رهط أبي بكر الصديق. أخذ عن يونس وأبي عمرو. وهو أول من صنف غريب الحديث. أخذ عنه أبو عبيد وأبو حاتم والمازني والأثرم وعمر بن شبة. وكان أعلم من الأصمعي وأبي زيد بالأنساب والأيام، وكان أبو نواس يتعلم منه ويصفه ويدم الأصمعي، سئل عن الأصمعي، فقال: بلبل في قفص، وعن أبي عبيدة فقال: أديم طوى على علم.
صنف: المجاز في غريب القرآن، الأمثال في غريب الحديث، المثالب، أيام العرب، معاني القرآن، طبقات الفرسان، نقاض جرير والفرزدق، الخيل، الإبل، السيف، اللغات، المصادر، خلق الإنسان، فعل وأفعال، ما تلحن فيه العامة، وغير ذلك.
ولد سنة اثنتي عشرة ومائة. ومات سنة تسع، وقيل: ثمان، وقيل: عشر، وقيل: إحدى عشرة ومائتين.

ينظر: البغية (٢/٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦).

(٦) صدر بيت للأحوص، وعجزه:

.....
.....
.....
وللهو داع دائب غير غافل
ينظر: ديوانه ص(١٧٩)، والأزهية ص(١٥٦)، وشرح شواهد المغنى (٢/٦٣٤)، وبلا =

وقال -تعالى-: ﴿مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، وفي الأخرى: ﴿مَا مَنَّكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾ [ص: ٧٥].

ومن ذلك قول جرير: [من السيط]

مَا بَالُ جَهْلِكَ بَعْدَ الْحِلْمِ وَالِدِينِ وَقَدْ عَلَاكَ مَشِيبُ حِينٍ لَا حِينٍ (١)
«لا» فيه زائدة، والتقدير: وقد علاك مشيب حين حين، وإنما كانت زائدة؛ لأنك إذا قلت: علاك مشيب حينًا، فقد أثبت حينًا علاه فيه المشيب.

فلو جعلت: (لا) غير زائدة، لوجب أن تكون نافية على حدها في قولهم: جئت بلا مال، وأبئت بلا غنيمة، فنفيت ما أثبتت، من حيث كان النفي بـ: «لا» عامًا متظمًا لجميع الجنس، فلما لم يستقم حملهُ على النفي؛ للتدافع العارض في ذلك، حكمت بزيادتها، فصار التقدير: حين حين.

وهذه الإضافة من باب: حلقة فضة، وخاتم حديد؛ لأنَّ الحين يقع على الزمان القليل كالساعة ونحوها.

يدل على ذلك قوله: [من الطويل]

... .. تَطَلَّقَهُ حِينًا وَحِينًا تُرَاجِعُ (٢)

ويقع على الزمان الطويل؛ كقوله -تعالى-: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١] وعلى ما هو أقصر من ذلك؛ كقوله: ﴿تُوَفِّي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ [إبراهيم: ٢٥]، فصار: حين حين.

كقول الآخر: [من الطويل]

= نسبة في تذكرة النحاة ص(٥٧٠)، والجنى الدانى ص(٣٠٢)، والصاحبي في فقه اللغة ص(١٦٧)، ومعنى الليب (٢٤٨/١).

والشاهد فيه قوله: «أن لا أحبه»؛ حيث يريد: أن أحبه، فجاءت «لا» زائدة.

(١) وهو في ديوانه ص(٥٥٧)، وخزانة الأدب (٣/٢٠٥، ٤/٤٧)، والدرر (٣/٨٣)، وشرح أبيات سيويه (٢/١٣٠)، والكتاب (٢/٣٠٥)، وبلا نسبة في همع الهوامع (١/١٩٧).

والشاهد فيه قوله: «حين لا حين»؛ حيث أضاف «حين» إلى «حين» مع اعتبار «لا» زائدة لفظًا ومعنى.

(٢) عجز بيت للنابعة الذيباني، وصدرة:

تتناذرهما الراقون من سوء سمها.....

ينظر: ديوانه ص(٣٤)، وجمهرة اللغة ص(٩٢٢)، وخزانة الأدب (٢/٤٥٩، ٤/٤٦)،

(٤٨)، وشرح شواهد الإيضاح ص(١٢٦، ١٥٢)، ولسان العرب (طور)، (نذر).

وَلَوْلَا يَوْمُ يَوْمٍ مَا أَرَدْنَا جَزَاءَكَ وَالْقُرُوضُ لَهَا جَزَاءٌ^(١)
وليس هذا كقوله: [من الرجز]

حَنْتُ قَلُوصِي حِينَ لَا حِينَ مَحَنٌ^(٢)

لأنه في قوله: لا حين مَحَنٍ. نافٍ حيناً مخصوصاً لا يتنفي بنفيه جميع الأحيان؛ كما كان يتنفي بالنفي العام جميعها، فلم يلزم أن تكون: «لا» زائدة^(٣) في هذا البيت، كما لزم زيادتها في [حين لا حين]^(٤).

فهذا الحرف يدخل في النكرة على وجهين:

أحدهما: أن يكون زائداً كما مر في بيت جرير.

والآخر: أن تكون غير زائدة، فإذا لم تكن زائدة كان على ضربين:

أحدهما: أن يكون: «لا» مع الاسم بمنزلة اسم واحد نحو: خمسة عشر؛ وذلك قولهم: غضبت من لا شيء، وجئت بلا مال. فـ «لا» مع الاسم المنكور في موضع جر بمنزلة: خمسة عشر.

ولا ينبغي أن يكون من هذا الباب قوله: [من الرجز]

حَنْتُ قَلُوصِي حِينَ لَا حِينَ مَحَنٌ

لأن (حين) ههنا منصوب نصباً صحيحاً لإضافته، ولا يجوز بناء المضاف مع: «لا» كما جاز بناء المفرد معها. وإنما «حين» في هذا البيت مضافة إلى جملة؛ كما أنها في قوله: ﴿حِينَ لَا يَكْفُرُونَ عَنْ وُجُوهِهِمُ النَّارَ﴾ [الأنبياء: ٣٩] كذلك، إلا أن الخبر محذوف وخبر «لا» يحذف كثيراً. ونظير هذا في حذف الخبر من الجملة المضاف إليها ظرف الزمان: قولهم: كان هذا إذ ذاك.

والآخر: ألا تعمل: «لا» في اللفظ، ويراد بها معنى النفي^(٥)، فتكون صورتها صورة

(١) وهو للفرزدق في خزانة الأدب (٤/٤٦، ٦/٤٤٠)، والكتاب (٣/٣٠٣)، ولم أقع عليه في ديوانه، وبلا نسبة في الدرر (٣/٨٣)، وشرح شذور الذهب ص(١٠٠)، وهمع الهوامع (١٩٧/١).

(٢) الرجز بلا نسبة في الخزانة (٤/٤٥، ٤٦، ٤٩)، والمقتضب (٤/٣٥٨).

(٣) في ب: زيادة.

(٤) في أ: لا حين محن.

(٥) زاد في أ: فيه.

الزيادة، ومعنى النفى [فيه] ^(١) مع هذا صحيح؛ وذلك كقول النابغة ^(٢): [من البسيط]

 أَمْسَى بِبِلْدَةٍ لَا عَمَّ وَلَا خَالٍ ^(٣)

وقال الشماخ ^(٤): [من الوافر]

إِذَا مَا أذْلَجَتْ وَصَفَتْ يَدَاهَا لَهَا إِذْلَاجٌ لَيْلَةٌ لَا هُجُوعٌ ^(٥)

وقال رؤبة: [من الرجز]

لَقَدْ عَرَفْتُ حِينَ لَا اغْتِرَافٍ ^(٦) ...

وبيت الكتاب: [من البسيط]

تَرَكْتَنِي حِينَ لَا مَالٍ أَعِيشُ بِهِ وَحِينَ جُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أَوْ كَلْبًا ^(٧)

(١) سقط في أ.

(٢) زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضرى، أبو أمامة: شاعر جاهلى، من الطبقة الأولى. من أهل الحجاز. كانت تضرب له قبة من جلد أحمر بسوق عكاظ فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها. وكان الأعشى وحسان والخنساء ممن يعرض شعره على النابغة. وكان أبو عمرو بن العلاء يفضلته على سائر الشعراء. وهو أحد الأشراف فى الجاهلية. وكان حظيًا عند النعمان بن المنذر، حتى شبب فى قصيدة له بالمتجردة (زوجة النعمان) فغضب النعمان؛ ففر النابغة ووفد على الغسانيين بالشام، وغاب زمنا. ثم رضى عنه النعمان، فعاد إليه، شعره كثير، جمع بعضه فى ديوان صغير. وكان أحسن شعراء العرب ديباجة، لا تكلف فى شعره ولا حشو. وغاش عمرا طويلا. وتوفى نحو سنة ١٨ق. هـ.
 ينظر: الأعلام (٥٤/٣، ٥٥).

(٣) عجز بيت، وصدده:

بعد ابن عاتكة الشاوى على أبوى

وهو فى ديوانه ص (١٨٨)، والأشباه والنظائر (١٦٦/٢)، وبغية الوعاة (٨٨/١، ٨٩)،
 وخرزاة الأدب (٥٠/٤)، وبلا نسبة فى لسان العرب (لا).

والشاهد فيه قوله: «لا عم ولا خال»؛ حيث جاءت «لا» زائدة فى اللفظ، أى: غير
 عاملة فيه، ومرادة فى المعنى، فصورتها صورة الزائدة.

(٤) الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازنى الذبياني الغطفاني: شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام. وهو من طبقة لييد والنابغة. كان شديد متون الشعر، ولييد أسهل منه منطقًا. وكان أرحم الناس على البيديه. جمع بعض شعره فى ديوان، شهد القادسية، وتوفى فى غزوة موقان سنة ٢٢هـ، وأخباره كثيرة. قال البغدادي وآخرون: اسمه معقل بن ضرار، والشماخ لقبه. ينظر: الأعلام (١٧٥/٣).

(٥) وهو فى ديوانه ص (٢٢٦)، ولسان العرب (وصف)، (لا)، وأساس البلاغة (وصف)، وتاج
 العروس (وصف)، (لا)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٤١٨/١٥).

(٦) الرجز فى ديوانه ص (١٠٠)، ولسان العرب (لا)، وتهذيب اللغة (٤١٩/١٥)، وتاج
 العروس (لا).

(٧) وهو لأبى الطفيل عامر بن وائلة فى خزانة الأدب (٣٩/٤، ٤٠، ٤١)، والدرر (١٤٨/٣)، =

وهذا الوجه عكس ما [جاء فيما]^(١) أنشده أبو الحسن من قول الشاعر: [من البسيط]

لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطْفَانًا لَا دُتُوبَ لَهَا إِلَى لَأَمَتْ دَوْرُ أَحْسَابِهَا عُمَرَا^(٢)
ألا ترى أن: «لا» في المعنى زائدة^(٣)، وقد عملت، وفي قوله: ليلة لا هجوع،
وبإيه معنى النفي فيه صحيح ولم تعمل.

ومما جاءت فيه «لا» زائدة: إنشاد من أنشد: [من الطويل]
أَبَى جُودُهُ لَا الْبُخْلَ وَاسْتَعَجَلَتْ بِهِ نَعْمٌ مِنْ قَتَى لَا يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلَهُ^(٤)
[قال أبو الحسن: فسرتة العرب: أبى جوده البخل، وجعلوا (لا) زائدة حشوًا
وصلوا بها الكلام]^(٥).

واختلفوا في قول الشماخ: [من الوافر]
أَعَائِشُ مَا لِأَهْلِكَ لَا أَرَاهُمْ يُضِيْعُونَ الْهَيْجَانَ مَعَ الْمُضِيْعِ^(٦)
فروى التوزي عن أبي عبيدة: أن «لا» زائدة، وذهب غيره إلى أنها ليست زائدة.
ومما يجوز أن تكون «لا» فيه زائدة^(٧) قول الشاعر: [من الطويل]

- = والكتاب (٢/٣٠٣)، وبلا نسبة في همع الهوامع (١/٢١٨).
- (١) والشاهد فيه قوله: «حين لا مال»؛ حيث أضاف «حين» إلى «مال» وألغى عمل «لا».
(٢) سقط في أ.
(٣) وهو للفرزدق في ديوانه (١/٢٣٠)، وخزانة الأدب (٤/٣٠ - ٣٢، ٥٠)، والدرر (٢/٢٢٦)، وشرح التصريح (١/٢٣٧)، والمقاصد النحوية (٢/٣٢٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٣)، والخصائص (٢/٣٦)، ولسان العرب (غطف)، وهمع الهوامع (١/١٤٧).
- (٣) في ب: زيادة.
- (٤) وهو بلا نسبة في الجني الداني ص (٣٠٢)، والخصائص (٢/٣٥، ٢٨٣)، وشرح شواهد المغنى (٢/٦٣٤)، ولسان العرب (نعم)، (لا)، ومغنى اللبيب (١/٢٤٨).
- والشاهد فيه قوله: «لا البخل» حيث جاءت «لا» زائدة دخولها كخروجها، وقيل: «لا» مفعولة، و «البخل» بدل منها، وقيل: غير ذلك.
- (٥) ما بين المعكوفين سقط في أ.
- (٦) وهو في ديوانه ص (٢١٩)، والأزهية ص (١٥٦)، والصاحبي في فقه اللغة ص (١٦٧)، (١٦٨)، ولسان العرب (ثبج).
- والشاهد فيه قوله: «أعائش ما لأهلك لا أراهم»، يريد: «أعائش ما لأهلك أراهم»، فزاد «لا». وقوله: «أعائش» مرخم «عائشة» في لغة من ينتظر.
- (٧) في ب: زيادة.

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا^(١)
فأما القول في «منا»، فإنه يجوز أن يتعلق بشيئين:

أحدهما: أن يكون: إذا جلسوا منا، أي: إذا جلسوا مخالطين لنا؛ لأن (منا) قد استعمل في هذا المعنى.

ألا ترى أنه قد قال: وتقول: أنت مني فرسخين، فالمعنى: أنت مخالطي في هذه المسافة، وملايسى، فيكون التقدير: إذا جلسوا مخالطين لنا ومخالطين سوانا، و(لا) زائدة كما زيدت في قوله: «أفَعَنِكَ لَا بَرَقَ».

والوجه الآخر^(٢): أن يكون «منا» متعلقًا بما قبل؛ كأنه، من كان منهم منا.

فإن قلت: كيف يصح أن يكون من كان منهم منا؟

قيل: هذا يكون على وجهين:

أحدهما: أن يكون «منا» في معنى المخالطة والملابسة - كما تقدم - فيكون «منهم» مستقرًا، و «منا» في موضع حال، ولا يكون «منا» مستقرًا و «منهم» [في موضع حال]^(٣) من قوله «منا»؛ لأن الحال لا تتقدم^(٤) على العامل إذا كان معنى، فإن جعلت العامل في الحال كان جاز ذلك.

ويجوز - أيضًا - في قوله: «من كان منهم منا» أن يكون بينهم مخالفة، فيجوز للحلف أن يقول: من كان منهم منا؛ لأنه يجوز - وإن كان من معشر آخرين - أن تقول: منا للحلف، أو للولاء. وقد جاء: «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ».

وعلى هذا قوله: «الْأَذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»^(٥) وقال - تعالى -: ﴿الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ

(١) وهو للمرار بن سلامة العجلي في خزانة الأدب (٤٣٨/٣)، وشرح أبيات سيبويه (١/٤٢٤)، والكتاب (٣١/١)، والمقاصد النحوية (١٢٦/٣)، ولرجل من الأنصار في الكتاب (٤٠٨/١)، وبلان نسبة في الإنصاف (٢٩٤/١)، وشرح الأشموني (٢٣٥/١)، وشرح ابن عقيل ص (٣١٥)، والمقتضب (٣٥٠/٤).

والشاهد فيه: وضع «سواء» موضع «غير»، وإدخال «من» عليها؛ لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفًا.

ويروي: «قعدوا» بدلًا من «جلسوا».

(٢) في أ: الثاني.

(٣) في أ: حالًا.

(٤) في أ: تقدم.

(٥) هو من حديث أبي أمامة: أخرجه أحمد في المسند (٢٥٨/٥)، وأبو داود (٨١/١) كتاب الطهارة باب صفة وضوء النبي ﷺ (١٣٤)، والترمذي في سننه (٨٦/١) كتاب الطهارة باب =

بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ﴿ [التوبة: ٦٧]، أى: بعضهم يلبس بعضًا ويوالى بعضًا. وليس المعنى على النسل والولادة؛ لأنه قد يكون من نسل المنافق مؤمن، ومن نسل المؤمن منافق، فهذا كقوله: ﴿الْمُتَّفِقُونَ وَالْمُتَّفِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧]. وكذلك قوله: ﴿ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾ [آل عمران: ٣٤] أى: بعضها يوالى بعضًا، ولا يتبرأ بعضهم من بعض.

ويجوز فى قوله: بعضها من بعض أن يكون المعنى: أنهم فى الآخرة متوالون، لا يتبرأ بعضهم من بعض؛ كما يتبرأ الكافرون والفاسقون؛ ألا تراه قال: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ [البقرة: ١٦٦]، و: ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٠] ونحو ذلك من الآى التى تدل على هذا المعنى؛ فقوله: ﴿ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾، أى: هم على خلاف صفة المنافقين والكافرين؛ لأنهم إخوان متوالون.

فأما قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢٥]:

فقد يكون المعنى -والله أعلم-: بإيمانكم بعضكم من بعض، أى: بعضكم يوالى بعضًا ويلبس بعضًا فى ظاهر الحكم؛ من حيث شملكم الإسلام، فاجتمعتم فيه، وصرتم متكافئين متماثلين؛ لجمع الإسلام لكم، واستوائكم فى حكمه فى الديات والقصاص، والمناكح والتوارث، ونحو هذا مما جمعهم الإيمان فيه.

وقال: [من الوافر]

إِذَا حَاوَلْتَ فِي أَسَدٍ فُجُورًا فَإِنِّي لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتُ مِنِّي^(١)

وقال جرير^(٢): [من الوافر]

عَرِيْنٌ مِنْ عَرِيْنَةٍ لَيْسَ مِنِّي بَرِئْتُ إِلَى عَرِيْنَةٍ مِنْ عَرِيْنِ^(٣)

= ما جاء أن الأذنين من الرأس (٣٧)، وقال: ليس إسناده بذلك القائم. وابن ماجه (٣٦٧/١) كتاب الطهارة باب الأذنان من الرأس (٤٤٤)، والدارقطنى (١٠٣/١)، كتاب الطهارة باب ما روى من قول النبى ﷺ: «الأذنان من الرأس».

(١) البيت للناطقة الذبياتى فى ديوانه ص ١٢٧، وشرح أبيات سيبويه (٢/٣٣٥)، والكتاب (١٨٦/٤).

(٢) جرير بن عطية بن حذيفة الخطفى بن بدر الكلبي اليربوعى، من تميم: أشعر أهل عصره. ولد ومات فى اليمامة. وعاش عمره كله يناضل شعراء زمنه ويساجلهم - وكان هجاء مرًا فلم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل. وكان عفيفًا، وهو من أغزل الناس شعراء. توفى سنة ١١٠هـ. ينظر: الأعلام (٢/١١٩).

(٣) وهو فى ديوانه ص (٤٢٩)، ولسان العرب (عرن)، وتهذيب اللغة (٢/٣٤٠)، وتاج العروس =

وقال آخر - أظنه الراعى - : [من البسيط]

فَقُلْتُ مَا أَنَا مِمَّنْ لَا يُوَاصِلُنِي وَلَا ثَوَائِي إِلَّا رَبِّكَ أَحْتَمِلُ^(١)
وأما قوله: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [الحديد: ٢٢]: فإن
موضع قوله: في الأرض يحتمل ضربين:
أحدهما: أن يكون مفعولاً فيه ظرفاً.
والآخر: أن يكون وصفاً.

فإن جعلته ظرفاً، احتمل أن يكون ظرفاً ل: أصاب، واحتمل أن يكون ل:
مصيبة، ولا ذُكر فيه على شيء من هذين التأويلين؛ كما أن قولك: بزيد، من:
مرت بزيد، كذلك؛ ويؤكد ذلك ويحسنه دخول «لا» في قوله: ﴿وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾
[الحديد: ٢٢]، فصار ذلك مثل: ما ضربت من رجل ولا امرأة.

والضرب الآخر: أن يكون صفة للنكرة، ويكون متعلقاً بمحذوف، وفيه ذكر يعود
إلى الموصوف. وقوله: ﴿وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [صفة^(٢)] معطوفة على صفة، فإذا كان
كذلك، احتمل موضعه ضربين:

أحدهما: أن يكون جرّاً على لفظ قوله: «من مصيبة».

والآخر: أن يكون رفعاً على موضع «من مصيبة».

فإن قلت: فإذا كان كذلك، فما وجه دخول «لا» في قوله: ﴿وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾،
وليس الكلام على هذا التأويل بنفى؟

فالقول في ذلك: إنّه لما كان معطوفاً على ما هو منفى في المعنى [وإن^(٣)] لم
يكن منفياً في اللفظ - جاز أن يُحمل الكلام على المعنى، فتدخل: «لا» كما حملته
على ذلك في قوله: [من المنسرح]

... .. يَخِيكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاقِبُهَا^(٤)

= (عرن)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٧٧٤).

(١) ورد عجز البيت هكذا:

وما ثوائى إلا ريث أرتحل

والبيت للراعى في ديوانه ص١٩٧، وأساس البلاغة (ريث).

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في أ.

(٤) عجز بيت لعدي بن زيد، وصدده:

ألا ترى أن الضمير في «يحكى» لما كان ل: أحد المنفى، أجرته مجرى المنفى^(١) في استجازتك البدل منه، كاستجازتك البدل من نفس المنفى؛ فكذلك قوله: «في الأرض»؛ لما كان صفة لمنفى أجرته مجرى المنفى^(٢) فاستجزت العطف عليه ب: «لا». وإن شئت قلت: إن «لا» زائدة، والأول أبين؛ لأن الحمل على المعنى في النفي قد جاء في غير شيء.

ألا ترى أنهم قد قالوا: إن أحدا لا يقول ذلك إلا زيد؛ لما كان في المعنى منفيا؟ ومن العمل على المعنى قولهم: قد علمتُ زيدَ أبو من هو، فكذلك يكون ما ذكرنا^(٣).

* * *

في ليلة لا ترى بها أحداً

والبيت في ملحق ديوانه ص (١٩٤)، والدرر (١٦٤/٣)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٧٧، ١٧٧)، والكتاب (٣١٢/٢)، ولعدى بن زيد أو لبعض الأنصار، وفي شرح شواهد المعنى ص (٤١٧)، ولأحيحة بن الجلاح في الأغاني (٣١/١٥)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٣)، وبلا نسبة في الكتاب (٣١٨/٢)، ومعنى اللبيب ص (١٤٣)، والمقتضب (٤/ ٤٠٢)، وهمع الهوامع (١/ ٢٢٥).

والشاهد فيه رفع «كواكبها» بدلا من الضمير في «يحكى»؛ لأنه في المعنى منفى. قال الشنتمري: «ولو نصب على البدل من «أحد» لكان أحسن؛ لأن «أحدا» منفى في اللفظ والمعنى، والبدل منه أقوى».

(١) في أ: النفي.

(٢) في ب: النفي.

(٣) في أ: ذكرناه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١)

[و] (٢) من السورة التي يذكر فيها البقرة: قوله -[عز وجل]- (٣): ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [٢٢].

قال أحمد بن موسى: قرأ نافع (٤): ﴿فِيهِ هُدًى﴾، و: ﴿عَلَيْهِ إِتَهُ﴾ [البقرة: ٣٧] ﴿وَمَا أُنْسَانِيهِ إِلَّا﴾ [الكهف: ٦٣]، وما أشبه ذلك إذا كان قبل الهاء ياء ساكنة حركها حركة مختلصة من غير أن يبلغ بها الياء.

واختلف عن نافع: فروى المسيبي، عن نافع أنه أثبت الياء بعد الهاء [في] (٥) قوله: ﴿عَلَيْهِ﴾، فيقول (٦) من ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ﴾ [الحج: ٤].

وروى الكسائي، عن إسماعيل، عن نافع: أنه قرأ: ﴿عَلَيْهِ﴾؛ يثبت الياء في كل القرآن؛ فإذا كان قبلها واو ساكنة مثل: ﴿نَدْعُوهُ إِتَهُ﴾ (٧) [الطور: ٢٨] أو ألف مثل: ﴿أَجَبْنَهُ وَهَدْنَهُ﴾ [النحل: ١٢١] ضم الهاء ضمًا من غير أن يبلغ بالضممة الواو. فإذا كان قبل الهاء حرف غير [الياء والواو] (٨) والألف وهو ساكن، حرك الهاء أيضًا حركة خفيفة من غير بلوغ واو؛ مثل: ﴿مِنَهُ﴾ و﴿عَنَهُ﴾، إلا في قوله: ﴿وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾ [طه: ٣٢] فإن المسيبي روى عنه الصلة بالواو في هذا الحرف وحده.

فإذا كان ما قبل الهاء متحركًا، وكانت الحركة كسرة كسرة الهاء ووصلها بياء في اللفظ؛ كقوله -[عز وجل]- (٩): ﴿وَأُمِّهِ﴾ (١٠) [عبس: ٣٥] و: ﴿صَاحِبَتَيْهِ﴾ [عبس: ٣٦]، ﴿وَكُتَيْبِهِ وَرُسُلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] و[النساء: ١٣٦] وما أشبه

(١) في ب: بسم الله.

(٢) سقط في أ.

(٣) في ب: تعالى.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٢٦)، الإعراب للنحاس (١٢٩/١)، البحر المحيط (٣٣/١)،

السبعة لابن مجاهد (١٣٠)، الغيث للصفاسي (٦٩)، المجمع للطبرسي (٣٤/١).

(٥) سقط في ب.

(٦) زاد في ب: من.

(٧) في ب: يدعوه.

(٨) في ب: الواو والياء.

(٩) سقط في ب.

(١٠) في أ: وأمه وأبيه.

ذلك. فإذا كانت الحركة قبل الهاء ضمة أو فتحة، ضم الهاء ووصلها^(١) بواو. فمثل ما تحرك ما قبل الهاء فيه بالضمه قوله -[عز وجل]-^(٢): ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٠]، ﴿فَهُوَ يَخْلِفُهُمْ﴾ [سبأ: ٣٩].

ومثل ما تحرك ما قبل الهاء فيه بالفتحة قوله: ﴿خَلَقَهُمْ فَقَدَّرَهُمْ﴾ [عبس: ١٩]، و: ﴿يَسِّرُهُمْ﴾ [عبس: ٢٠]، ﴿فَأَقْبِرْهُمْ﴾ [عبس: ٢١] وما أشبه ذلك، يصل ذلك كله بواو ويقف بغير واو.

وكذلك مذهب أبي عمرو وعاصم إلا في قوله: ﴿وَمَا أُنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾ [الكهف: ٦٣] فإن أبا بكر بن عيَّاش، وحفصًا اختلفا فيه عن عاصم: فروى أبو بكر^(٣) عن عاصم: ﴿وَمَا أُنْسَانِيهِ﴾ بكسر الهاء من غير بلوغ ياء، ومثله: ﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠]، [و] ﴿وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٩]، وروى عنه حفص^(٤) ﴿وَمَا أُنْسَانِيهِ إِلَّا﴾ بضم الهاء من غير واو.

(١) في ب: ووصل الهاء.

(٢) في ب: تعالى.

(٣) أبو بكر بن عيَّاش بن سالم الأسدي، مولاهم الكوفي الحنَّاط - بالنون - المقرئ، الفقيه، المحدث، شيخ الإسلام، وبقية الأعلام، مولى واصل الأحذب. وفي اسمه أقوال: أشهرها شعبة، فإن أبا هاشم الرِّفَاعِي، وحسين بن عبد الأول، سألاه عن اسمه، فقال: شعبة. وسأله يحيى بن آدم وغيره عن اسمه، فقال: اسمي كنيثي. وأما النسائي فقال: اسمه محمد.

قرأ أبو بكر القرآن، وجوَّده ثلاث مرات على عاصم بن أبي التَّجُود، وقال يحيى بن معين: ثقة. قال يوسف بن يعقوب الصَّفَّار وغيره، ويحيى بن آدم، وأحمد بن حنبل: مات أبو بكر في جمادى الأولى سنة ثلاث وتسعين ومائة. قلت: عاش ستا وتسعين سنة. ينظر: سير أعلام النبلاء (٨/٤٩٥ - ٤٩٧ - ٥٠٧).

(٤) حفص بن سليمان بن المغيرة أبو عمر بن أبي داود الأسدي الكوفي الغاضري البزاز ويعرف بحفص، أخذ القراءة عرضًا وتلقيًا عن عاصم وكان ربيبه ابن زوجته، ولد سنة تسعين، قال الداني: وهو الذي أخذ قراءة عاصم على الناس تلاوة، ونزل بغداد فأقرأ بها وجاور بمكة فأقرأ -أيضًا- بها، وقال يحيى بن معين: الرواية الصحيحة التي رويت عن قراءة عاصم رواية أبي عمر حفص بن سليمان. وقال أبو هشام الرِّفَاعِي: كان حفص أعلمهم بقراءة عاصم، وقال الذهبي: أما في القراءة ثقة ثبت ضابط لها بخلاف حاله في الحديث.

قلت: يشير إلى أنه تكلم فيه من جهة الحديث:

قال ابن المنادي: قرأ على عاصم مرارًا وكان الأولون يعدونه في الحفظ فوق أبي بكر بن عيَّاش، ويصفونه بضبط الحروف التي قرأ على عاصم، وأقرأ الناس دهرًا وكانت القراءة التي أخذها عن عاصم ترتفع إلى على، رضى الله عنه. توفي سنة ثمانين ومائة على الصحيح، =

وكذلك اختلفا في قوله: ﴿يَمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠] فضم حفصُ الهاء وكسرها أبو بكر في سائر القرآن. ومثله: ﴿وَيُخَلِّدُ فِيهِ مَهَانًا﴾؛ فإن حفصًا روى عن عاصم أنه يصل الهاء بياء، وحذفها أبو بكر عن عاصم. وهو مذهب حمزة، والكسائي، وابن عامر، إلا ما روى حفص عن عاصم في ﴿أَسْنَيْنِيَّةُ﴾، و﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ و﴿فِيهِ مَهَانًا﴾ يشبع الكسرة.

فأما ابن كثير: فإنه كان [يصل الهاء بياء في كل ذلك إذا كان قبلها ياء [وإبواو إذا كان قبلها] (١) واو أو ألف أو حرف ساكن أو متحرك؛ فيقول: ﴿فِيهِ هُدَى﴾، و﴿إِلَيْهِ﴾، و﴿لَدَيْهِ﴾، و﴿عَلَيْهِ﴾، و﴿اجْتَبَاهُ﴾، و﴿هَدَاهُ﴾، و﴿مَا أُنْسَانِيَهُوُ إِلَّا﴾، و﴿مِنْهُوُ﴾، و﴿عَنْهُوُ﴾ وكل ما كان مثله في القرآن.

قال أبو بكر محمد بن السري: الاختيار في: ﴿فيه﴾ الكسر بغير ياء ولا إدغام. وحكى عن أبي حاتم أن ذلك قراءة العامة.

قال أبو بكر: وهو الأخف، وخط المصحف بغير ياء. قال: وأكره الإدغام؛ لأن مَنْ كسر، فالياء يريد، ومن أثبت الياء، لم يجز له أن يدغم؛ لأنه لم يلتق حرفان، ومع ذلك فهي من الحروف التي يكره إدغام بعضها في بعض؛ لثقل ذلك.

قال: وقال أبو حاتم: يروى عن نافع أنه كان يدغم: ﴿فيه هدى﴾ ويُشْمُّهَا شَيْئًا من الضم. قال: وإدغامه وإدغام أبي عمرو يدل على أنَّهما لم يكونا يزيدان على ضمة الهاء بلا واو، وعلى كسرها بلا ياء كقراءة العوام.

قال أبو حاتم: والضَّم لغة مشهورة، وليس بعد الضم واو في اللفظ. قال: ومن كان من لغته إدخال الواو مع المضموم، والياء مع المكسور، فقال: فيهو، وفيهي، لم يجز له الإدغام؛ لأنَّ بين الهاءين في اللفظ حرفًا حاجزًا.

قال (٢) أبو بكر (٣): وقال بعض أصحابنا: قراءة من قرأ: ﴿فيه هدى﴾، بإدغام الهاء في الهاء، هو ثقيل في اللفظ وجائز في القياس؛ لأنَّ الحرفين من مخرج واحد، إلاَّ أنه يثقل في اللفظ؛ لأنَّ حروف الحلق ليست بأصل في الإدغام، والحرفان من كلمتين.

= وقيل: بين الثمانين والتسعين.

ينظر: طبقات القراء (١/٢٥٤ - ٢٥٥).

(١) سقط في ب، وهو أيضًا سقط في أ، إلا أنه مصوب في الهامش.

(٢) في أ: وقال.

(٣) زاد في أ: قال.

وَحَكَى الْأَخْفَشُ أَنَّهَا قِرَاءَةٌ.

قال أبو بكر - فى رواية مَن رَوَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَغَيْرِهِ أَنَّهُ كَانَ يَشْمُ وَيَدْعُمُ - :
هذا محال، لا يمكن الإدغام مع شيء من هذا؛ وذلك أنه لا فصل بين الحرفين إذا
أدغما بحال من الأحوال، لا بقطع ولا حركة ولا ضرب من الضروب، وإنما
يصيران كالحرف الواحد؛ للزوم اللسان لموضع واحد، وإنما كان أبو عمرو يختلس
ويخفى فيظن به الإدغام؛ وكيف يكون متحرك مدغم؛ فيجب أن يكون متحركاً ساكناً؟
قال: وقال أبو حاتم: أراد أبو عمرو ونافع الإخفاء؛ فلذلك أشما الضم والكسر،
ولو أدغما إدغاماً صحيحاً أسكنا الهاء الأولى.

قال: وكان من شأن أبي عمرو الإخفاء؛ لكراهية كثرة الحركات والإشباع. انتهت
الحكاية عن أبي بكر.

قال أبو على: قوله -[تعالى]-^(١): ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾. قال سيويه: قالوا: أراب
كما قالوا^(٢): ألام، أى: صار صاحب ريبية، كما قالوا: ألام، أى: استحق أن
يلام، وأما رابى فيقول: جَعَلَ فِى رَيْبَةٍ، كما تقول: قطعت النخل، أى: أوصلت
إليه القطع واستعملته فيه.

وقال أبو زيد: قد رابى من فلان أمرٌ رأيت منه ريباً: إذا كنت مستيقناً^(٣) منه
بالرؤية. فإذا أسأت به الظن، ولم تستيقن [بالرؤية منه]^(٤)؛ قلت: قد أرابى من فلان
أمر هو فيه، إرابةً وقد أربت فأنت مُريب، إذا بلغك عنه شيء أو ظنته من غير أن
تستيقنه.

وقال: [أنشدنا أبو على]^(٥): [من الرجز]

كَأَنَّي أَرَبُّهُ بِرَيْبٍ^(٦)

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: يقال.

(٣) فى أ: متيقناً.

(٤) فى ب: منه بالرؤية.

(٥) فى أ: وأنشد.

(٦) الرجز لخالد بن زهير الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص(٢٠٧)، ولسان العرب (ريب)،
(بزز)، (أتى)، وكتاب العين (٨/١٤٥)، والتنبيه والإيضاح (٨٨/١، ٨٩)، وجمهرة اللغة
ص(٣٣٢، ١٠٢١) وتاج العروس (ريب)، (بزز)، (أتو)، وللهمذلى فى ديوان الأدب (٣/ =

وقال أبو عُبيدة: لا زَيْب: لا شك.

وأما الهدى فقال سيويه: قلما يكون ما ضُمَّ أوله من المصدر منقوصًا؛ لأن فعل لا تكاد [تراه]^(١) مصدرًا من [غير]^(٢) بنات الياء والواو.

وقال -أيضًا-: قد جاء في هذا البيت - يعنى باب اعتلال اللام - المصدرُ على فُعَل؛ قالوا: هديته هُدَى. ولم يكن هذا في غير هُدَى؛ وذلك لأنَّ الفعل لا يكون مصدرًا في هديته؛ فصار هُدَى عوضًا منه.

قالوا: قريته قِرَى، وقليته قَلَى، فأشركوا بينهما في هذا؛ فصار عوضًا من الفعل في المصدر فدخل كلُّ واحد منهما على صاحبه؛ كما قالوا: كِسْوَةٌ وكَسَى، وجِدْوَةٌ وجَدَى، وِصْوَةٌ^(٣) وِصْوَى؛ لأنَّ [فُعَلًا وفِعَلًا]^(٤) أخوان. ومن العرب من يقول: رِشْوَةٌ ورِشًا، ومنهم من يقول: رِشْوَةٌ ورِشًا، وُحْبْوَةٌ^(٥) وِحْبًا، وأكثر العرب تقول: رِشًا وِكِسًا وِحْدًا.

قال أبو على: وقد يجوز أن يكون فُعَل مصدرًا اختصَّ به المعتل وإن لم يكن في الصحيح، كما كان كينونةً ونحوه مصادر، ولا يكون فيعلولة عنده ولا فَعْلولة عند من خالفه مصدرًا في الصحيح.

ويؤكد الأول ما قاله من أنه قد يُستغنى بفِعْلة نحو: الجِلْسَةُ والرُّكْبَةُ عن المصدر. ويقويه -أيضًا- أن ناسًا من النحويين يزعمون أنه قد يُجرى الأسماء التي ليست بمصادر مُجرى المصادر فيقولون: عجبت من دُهْنِكَ لِخَيْتِكَ.

= (٤١٨)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٢٣٠)، والمخصص (٣٠٣/١٢، ٢٤/١٤)، وكتاب العين (٣٥٤/٧).

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) الصَّوَّة: ما غلظ وارتفع من الأرض، و ما نصب من الحجارة؛ ليستدل به على الطريق. والجمع: صَوَى وأصواء. وفي الحديث: «إن للدين صوى ومنازا كمنار الطريق».

ينظر: المعجم الوسيط (صوه).

(٤) في ب: فُعَل وفِعَل.

(٥) الحبوَّة • مثلثة: الاحتباء، وهو أن يجلس الرجل على أليتيه، ويضم فخذه وساقه إلى بطنه بذراعيه، ليستند. ويقال: احتبى بالثوب: أداره على ساقه وظهره وهو جالس على نحو ما سبق، ليستند.

والحبوة، أيضًا -: ما يحتبى به من ثوب وغيره.

ينظر: المعجم الوسيط (حبو).

وينشدون: [من الوافر]

... وَيَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرِّتَاعَا^(١) ...

وقال لبيد: [من الكامل]

بَاكَرْتُ حَاجَتَهَا الدَّجَاجَ (٢)

وفسروه على: باكرت حاجتي إليها، فأضيف إلى المفعول؛ كما يضاف المصدر إليه، فكذلك يكون الهدى والسرى والثقى، وفي التنزيل: ﴿إِلَّا أَنْ تَكْتُمُوا مِنْهَ تَقْنَةً﴾ [آل عمران: ٢٨]. فكذلك يكون هذا النحو قد استغنى به عن المصدر؛ كما قالوا: هو يدعه تركًا شديدًا.

فإن قلت: فلم لا تجعل ﴿تقاة﴾ مثل رماة في الآية، فيكون حالاً مؤكدة؛ فإن المصدر أوجه؛ لأن القراءة الأخرى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكْتُمُوا مِنْهُمْ تَقِيَةً﴾ بهذا^(٣) أشبه، وإن كان هذا النحو من الحال قد جاء، وسنذكره في موضعه - إن شاء الله -.

وقال أبو عبيدة: ﴿هُدَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]: بياناً لهم.

وقال أبو الحسن: زعموا أن من العرب من يؤث الهدى.

وأما الفعل من الهدى: فمتعد^(٤) إلى مفعولين: يتعدى إلى الثانى منهما بأحد

حرفى جَر: إلى، واللام:

(١) عجز بيت للقطامي، وصدره:

أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي

ينظر: ديوانه ص(٣٧)، وتذكرة النحاة ص(٤٥٦)، وخزانة الأدب (١٣٦/٨، ١٣٧)، والدرر (٦٢/٣)، وشرح التصريح (٦٤/٢)، وشرح شواهد المغنى (٨٤٩/٢)، وشرح عمدة الحفاظ ص(٦٩٥)، ولسان العرب (عطا)، (رهف)، ومعاهد التنصيص (١/١٧٩)، والمقاصد النحوية (٥٠٥/٣)، وبلا نسية في الأشباه والنظائر (٤١١/٢)، وأوضح المسالك (٢١١/٣)، والدرر (٢٦٢/٥)، وشرح الأشموني (٣٣٦/٢)، وشرح شذور الذهب ص(٥٢٨)، وشرح ابن عقيل ص(٤١٤)، ولسان العرب (سمع)، (غنا)، وجمع الهوامع (١٨٨/١، ٩٥/٢).

(٢) جزء من صدر بيت، وبعده:

..... بسحرة لأعل منها حين هب نيامها

ينظر: ديوانه ص(٣١٥)، وخزانة الأدب (١٠٤/٣، ١٠٥)، والمعاني الكبير (٤٥٣/١).

(٣) فى أ: فهذا.

(٤) فى ب: فيتعدى.

فمن تعديبه ب: إلى: قوله - [عز وجل]- (١): ﴿فَأَهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ [الصفات: ٢٣]. ومنه [قوله] (٢): ﴿وَأَهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ﴾ [ص: ٢٢].
ومن تعديبه ب: اللام قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ [الأعراف: ٤٣]،
وقوله: ﴿قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ﴾ [يونس: ٣٥].

فهذا الفعل بتعديبه مرة ب: اللام وأخرى ب: إلى مثل «أوحى» في قوله: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨]؛ وقوله: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥].
وقد يحذف الحرف [من قولهم] (٣): هديته لكذا وإلى كذا، فيصل الفعل إلى المفعول الثاني؛ كما قال: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، أى: دلنا عليه واسلك بنا فيه؛ فكأنه (٤) سؤال واستنجاز لما وعدوا به في قوله: ﴿يَهْدِي بِإِذْنِ اللَّهِ مَنِ اتَّبَعَ بِضِرَاطِ رَبِّكَ سَبِيلَ الدَّارِ السَّلَامِ﴾ [المائدة: ١٦] أى: سبل دار السلام؛ بدلالة قوله: ﴿لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧].
وتكون إضافة الدار إلى السلام على أحد وجهين:

إما أن يراد به الإضافة إلى السلام الذى هو اسم من [أسماء] (٥) الله - عز وجل - على وجه التعظيم لها والرفع منها؛ كما قيل للكعبة: بيت الله، وللخليفة: عبد الله.
وإما أن يراد بالسلام جمع سلامة؛ كأنه: دار السلامة التى لا يلقون فى حلولها عتاً ولا تعذيباً؛ كما قال: ﴿الَّذِينَ أَحْلَأَ دَارَ الْقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا نُقُوبٌ﴾ [فاطر: ٣٥]. وسألوا ذلك؛ ليكونوا خلاف من قيل فيه: ﴿فَأَهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ [الصفات: ٢٣]، و: ﴿قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا﴾ [الحديد: ١٣].
وقد يكون قوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ سؤالاً لأن يُلطف لهم بالثبوت على الإيمان وطرق الهدى والدين؛ فلا يكونوا كمن وصّف بقوله: ﴿وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧]، وقوله: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [المتحة: ١].

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: فى قوله.

(٤) فى أ: وكأنه.

(٥) سقط فى أ.

ويقوى ذلك قوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقوله: ﴿وَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [البقرة: ١٩٨].

ويقوى الوجه الأول قوله: ﴿وَالَّذِينَ قَبِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ [البقرة: ١١٧-١١٨].

فأما قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِذْنِهِمْ﴾ [يونس: ٩] فإنه يكون؛ مثل قوله: ﴿سَيَهْدِيهِمْ وَيُصَلِّحُ بِالنَّمْلِ﴾ [محمد: ٥] بدلالة اتصال الحال به، وهو قوله: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ [يونس: ٩]، ويكون الظرف على هذا متعلقًا ب: يهديهم. ويجوز أن يكون يهديهم في دينهم كقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧]، ويكون الحال فيه كقوله: ﴿هَدَىٰ بَلَغَ الْكُتُبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥].

وكما أجاز سيبويه من ^(٢) قولهم: «مرت برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غداً»، ويكون الظرف على هذا متعلقًا ب: تجرى.

فأما قوله: ﴿وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ١٧٥]: فقوله: صراطًا مستقيمًا على فعل دلّ عليه يهديهم كأنه: يعرفهم صراطًا مستقيمًا، ويدلّهم عليه. وإن شئت قلت: إن معنى يهديهم إليه: يهديهم إلى صراطه، ويكون انتصاب صراط؛ كقولك: «مرت بزيد رجلًا صالحًا».

وقال أبو الحسن: يقال: «هديت العروس إلى بعلها»، وتقول -أيضًا-: أهديتها إليه، وهديت له. وتقول: أهديت له هديّة. وبنو تميم يقولون: هديت العروس إلى زوجها، جعلوه في معنى: دللتها. وقيسٌ تقول: أهديتها جعلوه بمنزلة الهدية.

ومما يدلّ على أن الهدى الدلالة - كما فسره أبو الحسن - أنه قد قوبل به الضلال في نحو قوله: ﴿وَأذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْنَاكُمْ وَإِن كُنْتُمْ مِن قَبْلِهِ لَئِن الضَّالِّينَ﴾ [البقرة: ١٩٨] أى: من قبل هداه، فلما دلّ الفعل على المصدر أضمر.

(١) فى أ: طرق.

(٢) فى أ: فى.

وقال ابن مقبل: [من البسيط]

قَدْ كُنْتُ أَهْدِي وَلَا أَهْدِي فَعَلَّمَنِي حُسْنَ الْمَقَادَةِ أَنِّي فَاتِنِي بَصْرِي^(١)

وقيل في قوله: [من البسيط]

حَتَّى اسْتَبْتُّ الْهَدَى وَالْبَيْدَ هَاجِمَةً يَخْشَعْنَ فِي الْآلِ غُلْفًا أَوْ يُصَلِّينَا^(٢)
إن معنى: استبتت الهدى: أضاء لى النهار. هاجمة: كأنها مطرقة من البعد،
وغلفًا: تلبس أغطية من السراب.

وقال أبو عمرو: غلفًا: ليس عليها شيء يسترها. وقوله: أو يصلينا^(٣)، كأنهن -
بما يرفعهن السراب ويضعهن - يصلين، وحكى أحمد بن يحيى عن بعض
البغداديين يقال: هدى بيت الله، وأهل الحجاز يخفنون، وتميم ثقله. وواحد
الهدى: هدية. وقد قرئ بالوجهين، ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦]، [و] ﴿وَالْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾.

ويقال: فلان هدى بنى فلان وهديهم^(٤)، أى: جارهم يحرم عليهم منه ما يحرم
من الهدى. وأهديت الهدى إهداءً، وأهديت الهدية إهداءً، وهديت العروس إلى
زوجها هداءً، ويقال: أهديتها بالألف. ويقال: نظر فلان هدية أمره، أى^(٥): جهة
أمره، وما أحسن هديه، أى: ستمته وسكونه^(٦)، وهديت الضالة أهديتها هدايةً،
وهديته الدين أهديه هدىً، ورجل مهذاء: كثير الهدايا، والمهدى^(٧): الطبق الذى
يُهدى عليه.

وقال أحمد هدى وأهدى واحد.

(١) ينظر الديوان ص (٧٤).

(٢) وهو لابن مقبل فى ديوانه ص(٣٢٣)، ولسان العرب (قمس)، (هجم)، (هدى)، وتاج
العروس (قمس)، (هجم)، (هدى)، والمخصص (١١٧/١٠، ١٧/٢، ٧٧/١٥، ١٧/١٧).

ويروى: «يقسم» بدلاً من «يخشع».

(٣) فى أ: يصلين.

(٤) فى أ: وهدى بنى فلان.

(٥) زاد فى أ: من.

(٦) فى أ: سكوته.

(٧) فى ب: المهذاء.

وَأُنشِدُ: [من الطويل]

لَقَدْ عَلِمْتِ أُمُّ الْأَدْنِيِّبِرِ أَنِّي أَقُولُ لَهَا هَدْيٌ وَلَا تَذَخِرِي لِحِمِّي^(١)
انتهت الحكاية عنه .

قال أبو علي: وواحد الهدي هدية، مثل مطي ومطية .

قال: [من الوافر]

حَلَفْتُ بِرَبِّ مَكَّةَ وَالْمُصَلَّى وَأَعْنَسَاقِ الْهَدْيِ مُقْلَدَاتِ^(٢)
وقال: [من الرجز]

مَتَى أَنَامُ لَا يُؤَزَّرُقِنِي الْكُرَى لَيْلًا وَلَا أَسْمَعُ أَجْرَاسَ الْمَطِيِّ^(٣)
ومن خفف الهدي فواحد هدية مثل شرية وشري، وقالوا: هدي للواحد، وقالوا: هدي للعروس .

قال: [من المتقارب]

بِرَقْمٍ وَوَشْمٍ كَمَا نَمَمْتُ بِمِشَمِهَا الْمُزْدَهَاءُ الْهَدْيِ^(٤)
قيل: إن ذلك من قوله: ﴿وَأَيُّ مُرْسَلَةٍ إِلَيْهِمْ بِهَدْيِهِ﴾ [النمل: ٣٥] .

فأما قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] فيجوز أن تجعل: ﴿فيه﴾ خبرًا، ويجوز أن تجعله صفة:

فإن جعلته صفة أضمرت الخبر، وإن جعلته خبرًا كان موضعه رفعًا في قياس قول سيبويه من حيث يرتفع خبر المبتدأ، وعلى قول أبي الحسن موضعه رفع من حيث كان خبرًا «إن» رفعًا، فإن جعلت: ﴿فيه﴾ صفة، ولم تجعله خبرًا كان موضعه نصبًا في قول من وصف على اللفظ؛ كما عطف على اللفظ في قوله: [من الطويل]

- (١) وهو لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص(١١٩٨)، وأساس البلاغة (هدى)، وبلا نسبة في لسان العرب (هدى)، وتهذيب اللغة (٦/٣٨٤)، وتاج العروس (هدى).
 - (٢) وهو للفردق في ديوانه (١/١٠٨)، ولسان العرب (قلد)، (هدى)، وكتاب العين (٤/٧٧)، وتاج العروس (قلد)، وبلا نسبة في المخصص (٤/١١٩، ١٣/٩٢).
 - (٣) وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٨٠١)، وجواهر الأدب ص(٨٦)، وخزانة الأدب (١٠/٣٢٣)، والخصائص (١/٧٣)، والدرر (٢/١٨٥)، والكتاب (٣/٩٥)، ولسان العرب (شمم)، (مطا)، والمنصف (٢/١٩١).
 - (٤) وهو لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ص(٩٨)، ولسان العرب (هدى)، والمخصص (٤/١٩)، وتاج العروس (هدى).
- ويروى: «ووشى» بدلًا من «ووشم».

لَا أَبَ وَابْتَأْ (١)

وَمَنْ وَصَفَ عَلَى الْمَوْضِعِ كَمَا عَطَفَ عَلَى الْمَوْضِعِ فِي قَوْلِهِ: [مَنْ الْكَامِلُ] ...
 ... لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبَ (٢)
 كَانَ مَوْضِعُهُ [عَلَى هَذَا رَفْعًا] (٣). وَالْمَوْضِعُ لِلظَّرْفِ نَفْسُهُ لَا لِمَا كَانَ يَتَعَلَّقُ بِهِ؛
 لِأَنَّ الْحَكْمَ لَهُ [مَنْ دُونَ] (٤) مَا كَانَ يَكُونُ الظَّرْفُ مُتَّصِبًا بِهِ فِي الْأَصْلِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ

(١) جزء من صدر بيت، وبعده:

..... مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
 وهو للربيع بن ضبع الفزاري في خزانة الأدب (٦٧/٤، ٦٨)، وشرح التصريح (١/٢٤٣)،
 وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٠٧)، والمقاصد النحوية (٣٥٥/٢)، وللفرزدي
 أو لرجل من عبد مناة في الدرر (١٧٢/٦)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/٤١٩،
 ٥٩٣/٢، ٨٤٧)، وأوضح المسالك (٢٢/٢)، وجواهر الأدب ص (٢٤١)،
 وشرح الأشموني (١/١٥٣)، وشرح قطر الندى ص (١٦٨)، وشرح المفصل (٢/١٠١)،
 والكتاب (٢/٢٨٥)، واللامات ص (١٠٥)، واللمع ص (١٣٠)، والمقتضب (٤/٣٧٢).

(٢) عجز بيت، وصدوره:

..... هذا لعمرم الصغار بعينه
 وهو من أكثر الشواهد النحوية المختلف عليها، فهو لرجل من مذحج في الكتاب (٢/٢٩٢)،
 وهو لضمرة بن جابر في خزانة الأدب (٣٨/٢، ٤٠)، وهو لرجل من مذحج أو
 لضمرة بن ضمرة، أو لهمام أخى جساس ابني مرة في تخلص الشواهد ص (٤٠٥)، وهو
 لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة في شرح شواهد الإيضاح ص (٢٠٩)، وهو لرجل من بني
 عبد مناف، أو لابن أحمر، أو لضمرة بن ضمرة أو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة، أو
 لرجل من بني عبد مناة في الدرر (٦/١٧٥)، وهو لهنين بن أحمر أو لزرافة الباهلي في لسان
 العرب (حيس)، وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة أو لرجل من بني عبد مناة أو لابن
 الأحمر، أو لضمرة بن ضمرة في شرح التصريح (١/٢٤١)، ولابن أحمر في المؤلف
 والمختلف ص (٣٨)، والمقاصد النحوية (٢/٣٣٩)، ولرجل من مذحج أو لهمام أخى
 حسان بن مرة أو لضمرة بن ضمرة أو لابن أحمر في شرح شواهد المغنى ص (٩٢١)،
 ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية (١/٢٥٦)، ولعامر بن جؤين الطائي أو منتقد بن
 مرة الكنانى في حماسة البحترى ص (٧٨)، ولرجل من بني عبد مناة بن كنانة في سمط
 اللآلى ص (٢٨٨)، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص (٢٤١، ٢٤٥)، والأشباه والنظائر
 (٤/١٦٢)، وأمالي ابن الحاجب ص (٥٩٣، ٨٤٧)، وأوضح المسالك (٢/١٦)،
 ووصف المباني ص (٢٦٧)، وشرح الأشموني ص (١٥١)، وشرح ابن عقيل
 ص (٢٠٢)، وشرح المفصل (٢/٢٩٢)، وكتاب اللامات ص (١٠٦)، واللمع في العربية
 ص (١٢٩)، ومغنى اللبيب ص (٥٩٣)، والمقتضب (٤/٣٧١).

(٣) في ب: رفعا على هذا.

(٤) سقط في ب.

الضمير قد صار في الظرف.

فأما قوله: ﴿لَا تُقْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢] فلا يخلو قوله: ﴿عَلَيْكُمْ﴾ و﴿اليوم﴾ من أن يكون تعلقهما بـ: ﴿تقريب﴾ الذي هو المصدر أو بغيره؛ فلا يجوز أن يتعلق بالمصدر؛ لأنه لو تعلق به؛ لكان صلة له.

ألا ترى أن ما يتعلق بالمصدر يكون من تمامه ومن صلته؛ وإذا كان من تمامه لم يجز بناؤه على الفتح من دونه؛ كما أن ما يتعلق باسم الفاعل في نحو: لا أمراً بالمعروف لك، إذا جعلت الباء من صلة الأمر، ولا ضارباً رجلاً عندك، لا يجوز أن يبنى الاسم دونه؛ لأن البناء إنما يكون في آخر الاسم؛ كما أن التثنية والجمع كذلك؛ فكما لا يثنى قبل أن يتم بصلته، كذلك لا يجعل مع الأول اسماً واحداً؛ كما أن: «لا خيراً من زيد» كذلك. فإذا لم يجز تعلقهما ولا تعلق واحد منهما بالمصدر تعلق بغيره^(١). فيمكن أن يكون: ﴿عَلَيْكُمْ﴾ صفة للمصدر؛ لأنه نكرة، والجار كان في الأصل متعلقاً بمضمر يكون في موضع الصفة، ويكون ﴿الْيَوْمَ﴾ في موضع الخبر؛ لأنه مصدر، فتكون أسماء الأحيان خبراً عنه.

ويجوز -أيضاً- أن يكون ﴿الْيَوْمَ﴾ متعلقاً بما هو في موضع الصفة، كما كان ﴿عَلَيْكُمْ﴾ كذلك، فإذا حملته على هذا، أضمرت خبراً، وجعلت ﴿عَلَيْكُمْ﴾ أيضاً مثله.

ويجوز أن يتعلق ﴿الْيَوْمَ﴾ بـ ﴿عَلَيْكُمْ﴾ على أن تكون ظرفاً له، فإذا حملته على هذا، أضمرت أيضاً خبراً.

ويجوز -أيضاً- أن يتعلق ﴿الْيَوْمَ﴾ بـ: ﴿عَلَيْكُمْ﴾ على أن يكون «عليكم» خبراً لا صفة؛ ومثل ذلك قوله: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَجَعَهُ﴾ [هود: ٤٣]، ﴿الْيَوْمَ﴾: معمول ﴿مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾، والجار متعلق بمحذوف.

وإن^(٢) شئت جعلته صفة وأضمرت الخبر. ولا يكون ﴿الْيَوْمَ﴾ ولا قوله ﴿مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ من صلة ﴿عَاصِمَ﴾ في قول سيويه.

والبغداديون - فيما حكى لنا عنهم - يجيزون في هذا ونحوه أن يكون الظرف من صلة المنفى المبني غير المنون.

(١) في ب: بغيرهما.

(٢) في أ: فإن.

فأما قوله -تعالى-: ﴿لَا بُرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢] فَإِنْ جَعَلْتَ ﴿بُشْرَىٰ﴾ فِي مَوْضِعِ تَنْوِينٍ، جَازَ أَنْ يَكُونَ يَوْمَئِذٍ مِنْ صَلْتِهِ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ فِي مَوْضِعِ الْفَتْحِ لِلنَّفْيِ - جَازَ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا؛ لِأَنَّ ﴿بُشْرَىٰ﴾ حَدَثٌ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ خَبْرَهُ ظَرْفًا مِنَ الزَّمَانِ؛ وَيَكُونُ ﴿لِلْمُجْرِمِينَ﴾ صِفَةً ل: ﴿بُشْرَىٰ﴾. وَقَدْ يَكُونُ تَبْيِينًا: مِثْلُ: «لَكَ» بَعْدَ «سُقْيَا». وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿لِلْمُجْرِمِينَ﴾ الْخَبْرَ، وَيَكُونُ ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ تَبْيِينًا؛ مِثْلُ: ﴿وَكَاثُرًا فِيهِ مِنَ الرَّهْدِيِّينَ﴾ [يوسف: ٢٠].

وأكثر ما يكون هذا التبيين بحروف الجر، ولا يمتنع ذلك في الظروف -أيضًا- لأن حرف الجر يقدر معها ويراد؛ فكأنه في حكم الثبات.

وقول أمية: [من الوافر]

فَلَا لَعُوَ وَلَا تَأْتِيْمٌ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمْ مُقِيمٌ (١)
فإن (٢) قلت: ما موضع «فيها» في هذا الموضع؟ وكيف القول فيه؟

فإن قياس قول سيبويه أن يكون «فيها» في موضع رفع؛ لكونها خبرًا عن الاسمين؛ كما أنك لو قلت: لا رجل ولا غلام فيها، كان «فيها» خبرًا عنهما. ألا ترى أن «لا» مع «رجل» في موضع اسم مرفوع على قول سيبويه، وخبره مرفوع؛ كما يرتفع خبر: لا رجل في الدار.

وقياس قول أبي الحسن ألا يكون «فيها» خبرًا عنهما جميعًا؛ لأن ارتفاع الخبرين مختلف في قولهما. وذلك أن خبر «لا تأتيم» يرتفع [عند أبي الحسن يرتفع] (٣)

(١) وهو في ديوانه ص (٥٤)، وتخليص الشواهد ص (٤٠٦، ٤١١)، والدرر (١٧٨/٦)، وشرح التصريح (٢٤١/١)، ولسان العرب (أثم)، والمقاصد النحوية (٣٤٦/٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٩/٢)، وجواهر الأدب ص (٩٣، ٢٤٥)، وخزانة الأدب (٤/٤٩٤)، وسر صناعة الإعراب (٤١٥/١)، وشرح الأشموني (١٥٢/١)، وشرح شذور الذهب ص (١١٥)، وشرح ابن عقيل ص (٢٠٣)، ولسان العرب (فوه)، واللمع ص (١٢٩)، وجمع الهواضع (١٤٤/٢).

والشاهد فيه قوله: «فلا لعو ولا تأتيم»؛ حيث أعمل «لا» الأولى عمل «ليس»، أو أبطل عملها، وأعمل «لا» الثانية عمل «لا» النافية للجنس. وهذا جائز. ويروى: «أبدأ» بدلًا من «لهم»، وزواية الديوان:

ولا لعو ولا تأتيم فيها ولا غول ولا فيها مليم
وفيه لحم ساهرة وبحر وما فاهوا به لهم مقيم

(٢) في ب: إن.

(٣) في ب: يرتفع عند أبي الحسن.

بـ «لا»، دون كونه خبرًا للابتداء، وخبر (لغو) مرتفع بالابتداء، فإذا^(١) اختلف إعراب خبريهما، لم يجز أن يكون قوله: (فيها) خبرًا عنهما؛ لأنه يجب من ذلك أن يعمل في «فيها» عاملان مختلفان؛ فإذا كان ذلك غير سائغ، علمت أن كونه خبرًا عنهما غير سائغ؛ وإذا لم يجز أن يكون خبرًا عنهما لاختلاف إعرابيهما^(٢)، وجب أن يكون لكل واحد خبر، فلك أن تجعل «فيها» خبرًا عن تأثيم، ويكون ذكره يدل على خبر الأول.

كما أن قوله: [من المنسرح]

... وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ... (٣)

دل على خبر: نحن بما عندنا.

ويجوز أن تجعل «فيها» خبرًا عن الأول، وتحذف خبر «لا تأثيم»، ويدل عليه ما تقدم من خبر الأول.

وقولهم: «لا خيرَ بخير بعده النار، ولا شرٌّ بشر بعده الجنة». يجوز أن يكون «بخير» متعلقًا بمحذوف في موضع رفع بأنه خبر «لا»، وقولك: «بعده النار» الجملة في موضع جر بكونه وصفًا لـ «خير» المجرور.

وقياس قول سيبويه: أن تكون «النار» و«الجنة» على هذا الوجه يرتفعان بالظرف؛ لكونهما صفتين^(٤) للنكرة.

ويجوز أن تجعل «لا» بمنزلة «ليس» على قوله: [من الرجز]

(١) في أ: وإذا.

(٢) في أ: إعرابيهما.

(٣) وتمام البيت:

نحن بما عندنا... والرأى مختلف

وهو لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص (٢٣٩)، وتخليص الشواهد ص (٢٠٥)، والدرر (٣١٤/٥)، والكتاب (٧٥/١)، والمقاصد النحوية (٥٥٧/١)، ولعمرو بن امرئ القيس الخزرجي في الدرر (١٤٧/١)، وشرح أبيات سيبويه (٢٧٩/١)، وشرح شواهد الإيضاح ص (١٢٨)، ولدرهم بن زيد الأنصاري في الإنصاف (٩٥/١)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٠٠/٣، ٦٥/٦، ١١٦/٧)، وأمالى ابن الحاجب (٧٢٦/٢)، وخزانة الأدب (٢٩٥/١٠، ٤٧٦)، وشرح الأشموني (٤٥٣/١)، وشرح ابن عقيل ص (١٢٥)، وأصاحبي في فقه اللغة ص (٢١٨)، ولسان العرب (قعد)، ومغنى اللبيب (٦٢٢/٢)، والمقتضب (١١٢/٣، ٧٣/٤)، وهمع الهوامع (١٠٩/٢).

(٤) في أ: صفة.

..... لا مستصرخ (١)

فتكون الباء حينئذ في القياس كالباء التي تزداد في خبر «ليس» (٢).
فإن لم تجعل «لا» بمنزلة «ليس» وجعلتها الناصبة (٣)، لم يجز أن تكون الباء في خبرها؛ لأن خبرها مرفوع كخبر المبتدأ.

ألا ترى أنه قد حُكي عن يونس؛ أنهم يقولون: لا رجلَ أفضلُ منك، فيرفعون «أفضل»؛ لأنه خبر، فكما لا تدخل الباء على خبر المبتدأ؛ كذلك لا تدخل على خبر «لا»؛ لأنها مع ما عملت فيه بمنزلة المبتدأ.

وإن شئت أجزت دخول الباء؛ لمضارعها «ليس»، وكون الكلام بها في النفي بمنزلة «ليس»، فكما دخلت على خبر «ليس»، وكانت هي مثلها في النفي، دخلت على خبرها -أيضاً- الباء.

ألا ترى أنه قد جاء: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَتَّخِذْ لِنَفْسِهِ يَفْقِيرًا﴾ [الأحقاف: ٣٣] فدخلت الباء حيث كان معنى الكلام النفي وكان المعنى: ليس الله بقادر.

وإن شئت أجزت دخول الباء على خبر المبتدأ على قياس قول أبي الحسن؛ لأنه قد أجاز في قوله: ﴿جَزَاءً سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا﴾ [يونس: ٢٧] أن تكون الباء داخلة على خبر المبتدأ؛ لأنه قد جاء: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] فيجوز على هذا أن تكون الباء داخلة على الخبر الذي هو في موضع رفع.

وإن جعلت الهاء في قوله: «بعده النار» لـ «خير» المنفي بـ «لا» كانت الجملة التي هي: «بعده النار» و«بعده الجنة» في موضع نصب بكونها صفة للاسم الذي عمل فيه «لا»؛ كآته: لا خير بعده النار بخير؛ فيجوز في الباء في قولك: «بخير» ما جاز فيها إذا جعلت قولهم «بعده النار» صفة لخير الذي دخلت عليه الباء. وتقديره في هذا

(١) وتمام الرجز:

بى الجحيم حيناً
.....

وهو للعجاج في ديوانه (١٧٣/٢)، واللسان (طبخ)، (فخخ)، (فنج)، (فنجخ)؛ ولرؤبة في اللسان (صدى)، (التاج (صدى)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في اللسان (طبخ)، (حشش).

(٢) قال سيويه: «والنصب أجود وأكثر من الرفع؛ لأنك إذا قلت: «لا غلام» فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة: ليس». ينظر: الكتاب (٣٠٤/٢).

(٣) في أ: النافية.

الوجه تقدير: لا رجل قام غلامه أفضل منك .

وأما ما ذهب إليه البغداديون من استجازتهم إعمال أسماء الفاعلين والمصادر إذا بنيا مع «لا» على الفتح، فمما يبين أنه لم يكن ينبغي أن يعملوه كما كان يُعمل قبلُ - أن ذلك بالبناء مع «لا» على الفتح قد فارق شَبَه الفعل؛ كما أن اسم الفاعل والمصدر^(١) بالتصغير والوصف قد فارقا^(٢) ذلك؛ فكما لا يعمل اسم الفاعل والمصدر مصغرين ولا موصوفين، كذلك اسم الفاعل والمصدر إذا بنى كل واحد منهما مع «لا» على الفتح .

فإن قلت: إن: «هَلُمُّ» في قول أهل الحجاز قد بنى الفعل فيه مع حرف قبله، وأعمل عمل الفعل، وحَقَّرُوا رُوَيْدًا وأعملوه عمل الفعل في نحو: رُوَيْدٌ عَلِيًّا، فكذلك ما تنكر أن يبنى^(٣) الاسم مع ما قبله على الفتح ويُعْمَل .

وأنشد بيت الهذلي: [من الطويل]

رُوَيْدٌ عَلِيًّا جُدُّ مَا تَدْنَى أُمَّهِمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ وَدُّهُمْ مُتَمَّاسِينَ^(٤)

قيل: إن ما ذكرته في «هَلُمُّ» على هذا القول قليل، وكذلك «رُوَيْدٌ»؛ ومع ذلك فإن «هَلُمُّ» إذا أعمل على قول أهل الحجاز، فإنه ليس يُعْمَل كما يُعْمَل الفعل، ولكن كما تُعْمَل الأسماء التي [سميت بها الأفعال]^(٥)؛ نحو: عليك وَرُوَيْد .

يدلُّك على أنه على هذا الحدِّ أعمل، ليس على ما أعمل الفعل: أنهم جعلوه للثنين والجمع، والمذكر والمؤنث على لفظ واحد .

فهذا مما يدلُّك أنه بالبناء عندهم على هذا الحدِّ الذي بُنى عليه خرج عندهم من حكم الفعل، ومن^(٦) عمله على حدِّ عمل الفعل؛ ففي هذا دلالة على أنهم إذا بنوه

(١) في ب: المصادر .

(٢) في أ: فارق .

(٣) في ب: بنى .

(٤) وهو لمالك بن خالد الهذلي في شرح أبيات سيوبه (١/١٠٠)، وللمعطل الهذلي في

معجم ما استعجم (٣/٧٣٧)، ولأحدهما في شرح أشعار الهذليين (١/٤٤٧)،

وللهذلي في الكتاب (١/٢٤٣)، ولسان العرب (مان)، وبلا نسبة في شرح الأشموني

(٢/٤٨٨)، وشرح المفصل (٤/٤٠)، ولسان العرب (رود)، (مين)، والمقتضب (٣/

٢٠٨، ٢٧٨).

(٥) في ب: سمي بها الفعل .

(٦) في ب: عن .

مع ما قبله، لم يُعملوه على حدّ ما يُعمل الفعل، كما أعمله بنو تميم لما لم يبنوه مع الحرف الذى قبله.

وإذا كان أهل الحجاز قد فعلوا ذلك بـ: «هَلَمْ» لمكان البناء الذى أحدثوه [فيه^(١)]، فكذلك ينبغي على قياس ما فعلوه من^(٢) ذلك ألا يجوز إعمال اسم الفاعل والمصدر عمل الفعل إذا بنيا مع «لا» لخروجه بذلك عن شبه الفعل. فأما إعمالهم الفعل إذا لحقه [النون]^(٣) الخفيفة أو الثقيلة، مع أنه يبنى مع كل واحد منهما: فإن ذلك ليس بمنزلة «هَلَمْ» المبنى مع ما قبله، ولكن بمنزلة البناء مع علامة الضمير، وبمنزلة التغيير الذى يلحق الآخر للإعراب؛ نحو لحاق النون للإعراب، وحذف اللامات للجزم.

ألا ترى أن الخفيفة تجرى مجرى التنوين فى: ﴿لَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] وفى «اضرباً^(٤) القوم» فليس ذلك إذن كـ: «هَلَمْ» المبنى على الفتح مع ما قبله. فأما ما أجازوه أحد شيوخنا - وهو أبو إسحاق الزجاج^(٥) - فى قوله: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢] من أنه بمنزلة: حُلُو حامض - أى: هو كتاب وهو هدى - فالقول فى إجازة هذا على الوجه الذى ذكره مشكل؛ وذلك^(٦) أن ارتفاعهما لا يخلو من أن يكون بأتهما خبر المبتدأ، أو يكون الثانى تابعاً للأول. فإن قيل: يرتفع الاسمان بأتهما خبر المبتدأ: قيل: لم نر شيئاً رافعاً يرفع اسمين على هذا الحدّ. وقد شبهوا ارتفاع خبر المبتدأ بارتفاع الفاعل، وزعموا أنه ارتفع لمشابهة الفاعل.

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: فى.

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى أ: اضرب.

(٥) إبراهيم بن السرى بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، قال الخطيب: كان من أهل الفضل والدين، حسن الاعتقاد، جميل المذهب. كان يخرط الزجاج، ثم مال إلى النحو، فلزم المبرّد. وله من التصانيف: معانى القرآن، الاشتقاق، خلق الإنسان، فعلت وأفعلت، مختصر النحو، خلق الفرس، شرح أبيات سيبويه، القوافى، العروض، النوادر، تفسير جامع المنطق، وغير ذلك. مات فى جمادى الآخرة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة. وسئل عن سنّه عند الوفاة، فعقد سبعين.

ينظر: بغية الوعاة (١/٤١١-٤١٣).

(٦) فى ب: ذاك.

فإن قلت: إنَّ الثاني تابع للأول؛ فليس يجوز أن يكون الثاني بدلاً من الأول؛ لأنَّ الأول مراد، كما أن الثاني كذلك؛ ومن ثمَّ لم يجوز أن يكون الثاني صفة للأول؛ والصفة أبعد أن تجوز؛ لأنَّك لا تصف الحلو بأنه حامض، وإما تخبر عن الأول أنه قد جمع الطعمين، ولا مدخل هنا^(١) لشيء من باقى التوابع. فإذا بُعد هذان ولم يخلُ منهما ثبت إشكال المسألة. ولا يستقيم أن يجعل «حامض» خبر مبتدأ محذوف، وأنت تريد هذا المعنى؛ لأن الكلام يصير جملتين، وإنما يراد فى المخبر عنه أنه قد جمع الطعمين فى^(٢) جملة واحدة؛ كأنك قلت: مَرَّ.

فإن قلت: أجعلُ الاسمين موضعهما رفع^(٣)؛ لوقوعهما موقع اسم مفرد يرتفع بأنَّه خبر مبتدأ؛ كما يُجعل موضعُ الجملة رفعًا إذا وقع موقع الخبر: فإنَّ فى ذلك بعدًا^(٤)؛ لأنَّ هذا - وإن كان مشبهًا للجملة فى أنَّهما اسمان - فليس بها. ألا ترى أنَّك إذا سميت رجلًا: «عاقلة لبيبة»، أعملت فيه العوامل، ولم تجعله بمنزلة أن تسميه ب: «زيدٌ منطلقٌ» وأنت تريد الجملة؛ فمما نقول فى ذلك: إن هذين الاسمين لا يمتنع أن يقعا جميعًا خبرًا لمبتدأ. وإذا جاز أن يقع خبر المبتدأ جملة، ولم يمتنع ذلك - وإن كان الفاعل يمتنع أن يكون جملة - كان هذا أيضًا جائزًا أن يكون فى موضع خبر المبتدأ.

وقد جاء أشدُّ من هذا، وهو أنَّ هذه الجُمَل قد وقعت موقع «خبر إن» فى مثل: «إن زيدًا أبوه منطلق»، و: «إن زيدًا قام أبوه». وإذا جاز هذا فى «إن» مع أنَّ فيه نصبًا ظاهرًا، وحكْمُ النصب ألا يكون إلا برفع لفاعل أو مشبه به، ووقعت الجملة موقع الرفع الفاعل - فهذا أجوز.

واختلفوا فى ضربٍ من هذا؛ وهو قولهم: «أقائم الزيدان»، و: «إنَّ قائمًا الزيدان». فأجازوا: «أقائم الزيدان»، على أن يرتفع «قائم» بالابتداء ويسدُّ «الزيدان» مسدُّ الخبر، فإذا ألحقت هذا الكلام «إنَّ»، ذهب أبو عثمان فيه إلى أنه لا يجوز، وقال: لأنَّ الكلام يبقى بلا رافع.

(١) فى ب: ههنا.

(٢) فى أ: وهو.

(٣) فى أ: رفعًا.

(٤) فى أ: فإن ذلك أبعد.

ألا ترى أن «الزيدان» يرتفعان بـ «قائم»، فلا يبقى شيء رافع يكون هذا النصب عنه. وأجاز أبو الحسن: «إنَّ قائمًا الزيدان»، ومن حجته أن يقول: «إنَّ» إذا جاز أن يقع في موضع المُرْتَفَعُ بها الجملة مع أن الجملة لا تكون في موضع الفاعل - وقد وقعت في موضع الفاعل في باب «إنَّ»، فأن يقع الاسم المرتفع بـ «قائم» هنا أشبه؛ لأنه قد ثبت أنه قد سَدَّ مَسَدَّ الخبر في الابتداء؛ فإذا سَدَّ مَسَدَّ الخبر في الابتداء فأن يسدَّ مسدَّه ههنا أشبه؛ لأنه مفرد، وقد سَدَّتْ الجملة مسدَّه. فسد ههنا^(١) مسدَّ فاعل «إنَّ» كما سَدَّ مَسَدَّ الخبر مع المبتدأ.

فأما ما يرجع من هذا الخبر الذي هو: «حُلُو حامض» ونحوه إلى المبتدأ: فالقول فيه أنه لا يخلو من أن يكون [الضمير]^(٢) في أحد الاسمين، أو في كل واحد منهما ضمير، أو يكون فيهما ضمير واحد، أو لا يكون في واحد منهما ضمير. فلا يجب أن يكون في أحد الاسمين دون الآخر؛ لأن كل واحد منهما إذا خَصَصْتَهُ بتحمُّله الضمير، لم يكن بأولى بذلك من صاحبه، ولا يستقيم أن يكون في كل واحد منهما ضمير؛ لأنك إن حمَّلت كل واحد منهما ضميرًا لم يكن ذلك الغرض في الإخبار.

ألا ترى أن الضمير إذا حمَّلت كل واحد منهما فالضمير فاعل؛ فتصير كأنك قد أخبرت عن المبتدأ بفعل كل واحد من اسمي الفاعل؛ كأنك قلت: حلا وحمض، وليس الغرض كذلك ولا المراد؛ إنما المراد: أن الأول قد جمع الطعمين. ألا ترى أن أبا عمر قال في تفسير ذلك: تُرْش شيرين، فإذا كان ذلك مؤدياً إلى خلاف المعنى المراد لم يستقم.

ولا يجوز أن يكون ضمير واحد فيهما جميعاً؛ لأنه يجب أن تعمل^(٣) الصفتان جميعاً فيه، وهذا ممنوع؛ كما يمنع أن يعمل فعلاً في فاعل، وإذا كانت هذه الوجوه غير مستقيمة، ثبت أنه لا ضمير في ذلك.

فإن قلت: فعلام يُحمل؟

قلنا: نحمله على المعنى، ونردّ الضمير [في ذلك]^(٤) إلى المبتدأ في المعنى؛

(١) في أ: هنا.

(٢) سقط في أ.

(٣) في ب: يعمل.

(٤) سقط في أ.

كما فَعِلَ ذلك في الصفة في قولك: مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين.
ألا ترى أنه لا عائد في لفظ^(١) هذه الصفة إلى الموصوف، وإنما يرجع إليه الذكر
في المعنى؛ كأنك قلت: لا قاعد أبواه.

ونظير ما قلنا -أيضاً- في المبتدأ قوله -[عز وجل]-^(٢): ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ
أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]:

ألا ترى أن الذكر يرجع إلى هذا المبتدأ -أيضاً- على المعنى؛ فكما أن الكلام
وتقديره محمول على المعنى، كذلك في قولنا: هذا حلو حامض، الذكر عائد في^(٣)
المعنى؛ كما أنه مما ذكرنا في الصفة وفي قولهم: «مررت برجل قائم وقاعد» يعود
الذكر على المعنى.

فإن قلت: فما تقديره في الإعراب؟

فالقول أنه: كما أن الاسمين وقعا موقع مفرد فيما ذكرنا من عود الذكر إلى
المبتدأ، كأنه قال في «حلو حامض»: مُزٌّ، وفي «زيد ظريف كاتب»: جامع، فكذلك
الاسمان وقعا موقع المفرد؛ كما تقع الجملة^(٤) موقع المفرد في هذا الموضع.
ونظير هذا -في أن الصفتين جرتا مجرى الجملة في بعض الوجوه- تسميتهم
ب: «عاقلة لبيبة» امرأة أو رجلاً.

ألا ترى أنهم لم يمتنعوا من الصرف، وحكوا حال النكرة كما فعلوا ذلك في
الجملة؛ فهذان الاسمان إذا وقعا موقع خبر الابتداء -وإن لم يَجُزْ أن يقع بعد الفعل
اسمان يسند^(٥) الفعل إليهما- فإن المبتدأ قد وقع موضع خبره الجملة؛ نحو
[قولهم]^(٦): زيد أبوه منطلق، وعمرو قام أبوه؛ فكما^(٧) جاز هذا وإن امتنع في
الفاعل، وجاز: إن زيداً أبوه منطلق، كذلك يجوز وقوع هاتين الصفتين موقع خبر

(١) في أ: لفظة.

(٢) سقط في ب.

(٣) في ب: من.

(٤) في أ: الجملة.

(٥) في أ: مسند.

(٦) سقط في أ.

(٧) في ب: وكما.

المبتدأ^(١) على حَدِّ ما وقعت^(٢) الجمل، وإن لم يكونا جملة.
وأما هاء الضمير في قوله: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢] فالهاء وحدها هي الاسم.
قال سيبويه: «الهاء التي هي هاء الإضمار الياء التي بعدها -أيضاً- مع هذا أضعف؛
لأنها ليست بحرف من نفس الكلمة ولا بمنزلة». فقد نصَّ أن الزيادة التي تلحق
الهاء ليست من نفس الكلمة؛ كما ترى.

ويدلُّ على ذلك أنه قد جاء في الشعر نحو: [من الطويل]

... .. لَهْ أَرْقَانِ^(٣)

فهذا يدلُّ على أن حرف المدِّ إنما لحقه في الوصل للخفاء؛ كما لحقت الواوُ
الهمزة في نحو: كِنْدَأُو^(٤) للخفاء الذي في الهمزة. ومن ثمَّ أبدلَ منها قَوْمَ الواو في
الوقف في الرفع فقالوا: الكَلُو.

ويدلُّ أيضاً على أنها على حرف واحد^(٥) في الأصل: أنها نظيرة الياء للمتكلم
والكاف للمخاطب؛ فكما أنَّ كل واحد من ذلك على حرف مفرد، فكذلك الهاء
ينبغي أن تكون الاسم وحدها بغير ياء أو واو لاحقة لها^(٦).

فإن قلت: فلم لا تستدلَّ بلحاق الألف للمؤنث أن الواو أو الياء بحذاء الألف؟
قيل: تكون الألف لاحقة لتبيين المؤنث من المذكر؛ كما لحقت في «أعطيتكاه»
لذلك، وكما أن السين في قول من قال: «أَكْرِمُكِس» لذلك؛ فكما أنَّ الكاف حرف
مفرد -وإنما لحقه حرف المدِّ وغيره للتبيين- فكذلك [يكون]^(٧) لحاق الألف الهاء
للمؤنث، إلا أنَّ الهاء لزمها الألف في سائر^(٨) اللغات - إلا فيما لا اعتداد به -
لخفائها وخفة الألف والتبيين للفصل.

(١) في ب: الابتداء.

(٢) في أ: وقع.

(٣) تقدم.

(٤) الكندأو: هو الجمل الغليظ الشديد، على وزن «فِنَعَلُو». ذكره سيبويه. ينظر: الكتاب (٤)
٢٦٩، ٢٧٠.

(٥) زاد في أ: في قوله.

(٦) في ب: له.

(٧) سقط في أ.

(٨) في ب: جميع.

فإن قلت: فما حكم الهاء أن تكون، أم متحركة أم ساكنة؟
 فالقول: أنها ينبغي أن تكون متحركة، على قياس الكاف والياء في «لك» و«لئى»
 فاعلم، ويكون ما جاء فى (١) الشعر من نحو: [من الوافر]
 كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ
 [ومن الطويل]:

وَمَا لَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ
 جاء على الأصل، وحذف حرف المد الزائد معه.
 والذين قالوا: [من الطويل]:

لَهُ أَرْقَانٍ (٤)
 فهى (٥) لغة قوم فيما زعم أبو الحسن وغيره، شَبَّهوه بالألف فى التثنية، وبالياء فى
 غلامى، فأسكنوه لذلك. وهو -أيضاً- على قياس إسكانهم الميم من: «عليكم»
 و: «عليهم» بعد حذف الواو منه.

ومما يقرئ أنها متحركة فى الأصل: لحاق حرف اللين له فى نحو: «ضربوه»،
 و: «مَرَّبَهُى»، ولو كان ساكناً لم يوصل بذلك؛ كما لم يوصل حرف الروى إذا كان

(١) فى أ: من.
 (٢) جزء من صدر بيت للشماخ، وتام البيت:
 لَهْ زَجَلٌ إذا طلب الوسيقة أو زمير
 ينظر: ديوانه ص(١٥٥)، والخصائص (٣٧١/١)، والدرر (١٨١/١)، وشرح أبيات
 سيبويه (٤٣٧/١)، والكتاب (٣٠/١)، ولسان العرب (ها)، وبلا نسبة فى الإنصاف
 (٥١٦/٢)، والأشباه والنظائر (٣٧٩/٢)، وخزانة الأدب (٣٨٨/٢)، (٢٧٠/٥)، (٢٧١)،
 ولسان العرب (زجل)، والمقتضب (٢٦٧/١)، وهمع الهوامع (٥٩/١).
 والشاهد فيه: قوله: «كأنه» حيث اختلس الضمة للضرورة الشعرية، والأصل: كأنهوا.
 (٣) جزء من صدر بيت للأعشى، وبعده:

وَمَا لَهُ
 ينظر: ديوانه ص(١٦٥)، وشرح أبيات سيبويه (١٣٥/١)، وشرح شواهد الإيضاح
 ص(٤٥٨)، والكتاب (٣٠/١)، وبلا نسبة فى الإنصاف ص(٥١٦)، وسر صناعة
 الإعراب ص(٦٣٠)، والمقتضب (٣٨/١)، (٢٦٦).
 والشاهد فيه قوله: «وما له من مجد» حيث اختلس ضمة الهاء اختلاصاً، ولم يشبعها
 حتى تشأ عنها الواو. ويروى: «وما عنده مجد تليد»، ولا شاهد على هذه الرواية.
 (٤) تقدم.
 (٥) فى أ: وهى.

سَاكِنًا، وَلَكَانَ إِذَا وُصِلَ بِحَرْفِ لَيْنٍ؛ وَجِبَ أَنْ يَكْسَرَ كَمَا كَسَرَ: [من الطويل]
 فَأَغْنَى وَازْدَدَى^(١)

وهذا مثل^(٢) المدّ في نحو «آمين»، ولزم في لغة الأكثر في الوصل؛ لخفاء الهاء.
 وقول الشاعر: [من الرجز]

أَجْزَهُ الرُّمْحَ وَلَا تُهَالَهُ^(٣)

إِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ أَلْفَ^(٤) الرُّدْفِ فِيهِ كَالْأَلْفِ فِي: [من الوافر]

..... مُنْتَزِحِ^(٥)

وإن شئت قلت: ردّ الألف المنقلبة من العين، وجعل حركة التقاء الساكنين بمنزلة الحركة اللازمة.

فأما حذفهم له في الوقف، فليس بدليل قاطع على زيادة هذه الحروف؛ لأنهم قد حذفوا في الوقف الواو في: ضربكم، وهذا لهم، والياء في: عليهم، مع أنها من نفس الكلمة، وليست بزيادة؛ بدلالة أن المؤنث الذي بحذائه ليس^(٦) النون الثانية فيه بزيادة، ولكن إنما حذفتا في الوقف؛ لأنهما حرفا علة قد حذفا في الوصل في: «عليه»، و«منه»، [ونحو ذلك]^(٧). والوقف موضع قد يحذف منه^(٨) ما يثبت في الوصل؛ نحو: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]، [و] ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرُّ﴾ [الفجر: ٤] فلما حذف فيه ما يثبت في الوصل - وهو من أصل الكلمة - وجب أن يلزم الحذف فيه ما قد استمر فيه الحذف في الوصل؛ لاختصاص الوقف بالتغيير، فجعل تغييره الحذف؛ كما ألزم الأكثر تاء التأنيث في النداء الحذف؛ إذ كان موضعاً قد يحذف فيه

(١) جزء من عجز بيت لطرفة بن العبد، وقبله:

متى تأتينا نصبحك كأسا روية وإن كنت عنها غانبا

ينظر: ديوانه ص(٣٠)، وشرح أبيات سيويه (٣٣٨/٢)، وشرح المفصل (٤٦/٧)،

والكتاب (٢١٥/٤)، ولسان العرب (غنا)، (صبح)، والمقتضب (٤٩/٢).

(٢) في أ: من.

(٣) تقدم.

(٤) في ب: الألف.

(٥) تقدم.

(٦) في أ: ليست.

(٧) في أ: ونحوه.

(٨) في أ: فيه.

ما لا يتغير؛ نحو: آخر، و حارث، ومالك، وعامر. فلما حذف فيه هذا الذي لا يتغير، أُلزم الحذف فيه ما يتغير، وهو التاء في طلحة، وسلمة، ونحو ذلك. الحجة لمن كسر الهاء من^(١): ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] ولم يلحقها الياء فيقول: ﴿فِيهِ هُدًى﴾^(٢).

أما كسر الهاء مع أن أصلها الضم؛ فمن أجل الياء أو الكسرة اللتين تقعان قبلها، والهاء تشبه الألف لموافقتها لها في المخرج من الحلق، ولما فيها من الخفاء؛ فكما نَحَوْنَا بالألف نحو الياء بالإمالة من أجل الكسرة أو الياء كذلك كسروا الهاء للكسرة والياء؛ وذلك حسن ليتجانس الصوتان ويتشاكلا.

ألا تراهم كيف اتفقوا في: «اصطبر»، و: «ازدجر»، و: «ازدان» على الإبدال من تاء الافتعال حرفاً مجانساً لما قبله من الحروف في الإطباق والجهر، فبحسب اتفاقهم في هذا الموضوع على ما ذكرت لك طلباً لتشاكل الحروف يحسن الكسر في الهاء في: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢]. والهاء - وإن كانت متحركة - والألف ساكنة فقد رأيتهم أجروها متحركة مُجْرَى الألف والياء والواو إذا كن سواكن في القوافي في نحو: خليلها، ومرامها. وقد تقدم ذكر كثير من ذلك في فاتحة الكتاب.

وأما ترك إتباع الهاء الياء في: ﴿فِيهِ هُدًى﴾. وما أشبهه في الوصل: فلكراهة اجتماع حروف فيه^(٣) متقاربة؛ وقد كرهوا من اجتماع المتقاربة ما كرهوا من اجتماع الأمثال.

ألا ترى أنهم يدغمون المتقاربة كما يدغمون الأمثال؛ فالقييلان من الأمثال والمتقاربة إذا اجتمعت خُفِّفَت تارة بالإدغام، وتارة بالقلب، وتارة بالحذف: فما خُفِّفَ بالإدغام فنحو: رَدَّ، ووَدَّ في: وَتَدَّ. وما خُفِّفَ بالقلب: فنحو: [تَقْصِيصٌ وَتَقْصِيصٌ]^(٤) ونحو: ظَلَّتْ وَمَسَّتْ ونحو: [من الطويل]

(١) في أ: في.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٢٦)، الإعراب للنحاس (١/١٢٩)، البحر المحيط (١/٣٣)، السبعة لابن مجاهد (١٣٠)، الغيث للصفاسي (٦٩)، المجمع للطبرسي (١/٣٤).

(٣) في ب: منه.

(٤) في ب: تقصيت وتقصيت.

... لا أملاءً حتّى يُقَارَفاً (١)
 ونحو: طَسَّتْ وَسَيْتٌ (٢).

وما خفف بالحذف: فنحو (٣): اسْطَاعَ، واسْتَحَدَّ فلان مآلاً - فيمن قدره استفعل من تخذت - واستحيت، وعَلَمَاءِ بنو فلان، وتَقَيَّتْ تَقَيُّ، وما أشبه ذلك. وجهُ التشابه في هذه الحروف أن الهاء من الحلق، والألف منه -أيضاً-، والياء قريبة من الألف وموافقة لها في اللين، فمن ثمَّ أبدلت من الياء في هذِي، فقالوا: هِذِي، فلَمَّا اجتمعت هذه الحروف المتقاربة، خففوا بالحذف كما خفف غيرها فيما (٤) أريتك بالحذف.

وممَّا يحسِّن الحذف ههنا - مع ما ذكرنا من اجتماع المشابهة - أن الهاء حرف خفي، فإذا اكتنفها ساكنان من حروف اللين، كان كأن الساكنين قد التقيا، لخفاء الهاء، وأنهم لم يعتدوا بها للخفاء في مواضع.

ألا ترى أنّ من قال: رُدُّ، فأتبع الضمّة الضمّة إذا وصل الفعل بضمير المؤنث، قال: رَدَّها، فلم يُتبع الضمّ الضمّ؛ كما كان يُتبع قبل، وجعله بمنزلة رُدَّا، فكما لم يعتد بها ههنا وجعلت الدال في حكم الملازقة للألف، كذلك إذا لم يعتد بها في نحو: فيهي، وعصاهو، وخذوهو، صار كأن الساكنين قد التقيا. ولهذا حَذَف حرف لين (٥) بعد الهاء من حَذَف من العرب، وإن كان الساكن الذي قبلها ليس من حروف اللين نحو: منه.

ويذهب سيبويه إلى أنّ الإتمام في نحو: منهو، أجود من الحذف، وأن الحذف إذا كان قبل الهاء حرف اللين أحسن.

ولمن لم يُتبع الهاء الياء ولا الواو في نحو: «منه» و«عنه» - وهو قراءة نافع إلا

(١) جزء من عجز بيت للأسود بن يعفر، وقبله:

فألكيت لا أشربه حتى أمله بشيء و

ينظر ديوانه ص(٥٣)، والأزمة والأمكنة (٢٥٧/١)، والمحتسب (١٥٧/١)، ونوادر

أبي زيد ص(٤٤)، وبلا نسبة في شرح شواهد الشافية ص(٤٤١).

(٢) في ب: مست.

(٣) زاد في ب: قوله.

(٤) في أ: فما.

(٥) في ب: اللين.

فيما روى عنه من قوله: ﴿وَأَشْرِكُهُو فِي أَمْرِي﴾ [طه: ٣٢] - أن يحتج في حذف حرف اللين بعد الهاء، وإن لم يكن قبلها حرف لين، بترك اعتدادهم بها في رذها، وبقولهم: يريد أن تضربها فيقول: كما لم يعتدوا بها في هذه المواضع كذلك لا أعتد بها في: منه، فإذا أتبعْتُ الهاء حرفَ اللين في: منه، فكأنى قد جمعتُ بين ساكنين؛ لأنَّ الهاء غير معتدَّ بها عندهم؛ حيث أريتكَ.

ومثل الهاء - في أنه لما كان حرفًا خفيًا لم يعتدوا به حاجزًا - النون، وذلك في قولهم: «هو ابن عمي دنيا»، وفي قنية، لما كانت النون خفية صارت الواو كأنها وليت الكسرة فقلبتها؛ كما قلبتها في: غازية ومخنية؛ ولو كان مكان النون حرف غيره، لم يكن فيما بعده القلب؛ نحو: جزو وعذوة، فهذا مثل الهاء في أنه للخفاء، لم يُعتدَّ به حاجزًا؛ كما لم يعتدَّ بالهاء.

الحجة لابن كثير في إتباعه هذه الهاء في الوصل الواو أو الياء، وتسويته بين حروف اللين وبين غيرها من الحروف إذا وقعت قبل الهاء:

من حجته: أن الهاء - وإن كانت خفية - فليس يخرجها ذلك من أن تكون غيرها من حروف المعجم التي لا خفاء فيها - نحو الراء والضاد - وأن الهاء والنون عند الجميع في وزن الشعر بمنزلة الراء والضاد - وإن كان في الراء تكرير وفي الضاد استطالة - وإذا^(١) كان كذلك، كان حجزها بين الساكنين كحجز غيرها من الحروف التي لا خفاء فيها.

وأما اجتماع الحروف المتشابهة، فلم يكرها في هذا الموضوع؛ كما لم يكره اجتماعها في غيره.

ألا ترى أن كثيرًا^(٢) قد قالوا: استطاع؛ فأتَمُوا ولم يحذفوا منه شيئًا؛ وفي التنزيل: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

وقالوا جميعًا: استدار واستثار، فلم يحذفوا، وقالوا: سُدُسٌ وَعُتْدٌ وَعُتْدَانٌ، وَوَطْدٌ يَطْدُ. والهاء - وإن كانت جرت متحركة في القوافي مجرى غيرها ساكنًا^(٣) في نحو: خليلها - فقد جرت في القوافي - أيضًا - مجرى غيرها من الحروف متحركة وساكنة:

(١) في أ: فإذا.

(٢) زاد في أ: منهم.

(٣) في أ: ساكنة.

فالمتحركة نحو قوله: [من البسيط]

... .. سُوْدٌ قَوَادِمُهَا ضُهَبٌ خَوَافِيهَا^(١)

فهى حرف الروى؛ كالكاف فى: جوارىكا.

والساكنة نحو قوله: [من المتقارب]

... .. وَبِكِّى النُّسَاءِ عَلَى حَمْرَةٍ^(٢)

[من الكامل]

... .. وَتَقُولُ سُوْدَى وَأَرْزِيَّتِي^(٣)

فهى ههنا كالياء والواو والألف.

وأما الإدغام فى ﴿فيه هدى﴾: فلم يذكره أبو بكر أحمد بن موسى عن أحد منهم فى هذا الموضع من كتابه، فنقول فيه:

وما ذكره محمد بن السرى فى رواية من روى عن أبى عمرو وغيره أنه كان يُشتم ويدغم - من^(٤) أن ذلك محال لا يمكن - فإنَّ الإشمام لا يمتنع مع الإدغام، وذلك أنَّ الإشمام عند النحويين ليس بصوت فيفصل بين المدغم والمدغم فيه، وإنما هو تهيئة العضو لإخراج الصوت الذى هو الضم ليدلَّ عليه، وليس بخارج إلى اللفظ؛ كما أن تبقية الإطباق مع الإدغام كما ذكرنا فى الضم؛ وإذا كان كذلك، لم يمتنع مع الإدغام كما لم يمتنع تبقية الإطباق معه.

ألا ترى أنه لا يمتنع أن يُدغم ويهئ^(٥) العضو لإخراج الضمة إلى اللفظ، فلا

(١) عجز بيت، وصدرة:

سكاء مخطومة فى ريشها طرق

وهو بلا نسبة فى لسان العرب (طرق)، وكتاب العين (٧٣/٢، ٢٧٢/٥)، وديوان الأدب (٢٤٥/٢).

(٢) تقدم.

(٣) عجز بيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، وصدرة:

تبكيهم دهماء معولة

ينظر: ديوانه ص(٩٩)، وشرح أبيات سيبويه (٥٤٩/١)، وشرح التصريح (١٨١/٢)،

والكتاب (٢٢١/٢)، والمقاصد النحوية (٢٧٤/٤)، وبلا نسبة فى المقتضب (٢٧٢/٤).

والشاهد فيه قوله: «وا رزيتيه»؛ حيث ألحق هاء السكت بالمندوب لبيان الحركة فى الوقف.

(٤) فى أ: فى.

(٥) فى أ: يهياً.

يخرجها؛ كما لم يمتنع ذلك في الوقف إذا قلت: هذا مَعْنٍ وعلى هذا قرءوا: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١] فأشُمُوا النون المدغمة؛ لأنها كانت مرفوعة؛ ليدلوا بالإشمام على الرِّفْعَة التي كانت في الحرف؛ كما دَلَّوا بإبقاء الإطباق على أن الحرف المدغم كان مطبَّقًا. ولو كان مكان الإشمام رُوم الحركة، لامتنع الرُّوم مع الإدغام؛ لأنه صوت يحجز.

ألا ترى أنهم يزعمون أنه يفصل بروم الحركة بين خطاب المذكر والمؤنث؛ نحو: ضربتك وضربتك، فهذا لا يمكن الإدغام معه؛ لأنَّ هذا الصوت يفصل وإن كان مُخْفَى غير مُشْبِع؛ كما تفصل الحركة المشبعة الممطَّطة.

ولعل أبا بكر ظنَّ أن القراء ليس يعنون بالإشمام ما يعنى به النحويون في أنه تهيئة العضو للصوت وهَمَّ به، وليس بخروج إلى اللفظ. والذي أحسب أنه من أجله ظنَّ ذلك حكايته عن أبي حاتم أنه: أراد أبو عمرو ونافع الإخفاء، فلذلك أشمَّ الضم والكسر، والإشمام إنما يكون عند النحويين في الضم؛ فأما الكسر فلا إشمام فيه. وذلك أن الإشمام إنما هو تحريك الشفتين يراه البصير دون الأعمى؛ فيستدلُّ بذلك على إرادة الفاعل لذلك الضم، وليس هذا في الكسر؛ لأنه لا فائدة فيه لبصير ولا لأعمى من حيث لا يظهر للرائي، فلما رأى أبو حاتم حكى ذلك في الجر كما حكاه في الضم؛ قدَّر أنهم يعنون به الحركة دون ما يعنى [به] ^(١) النحويون ممَّا ذكرنا.

اختلفوا في الهمز ^(٢) من قوله -تعالى-: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [٣]:

فكان ^(٣) ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي يهزون ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ وما أشبه ذلك؛ مثل: ﴿يَأْكُلُونَ﴾ [البقرة: ١٧٤] و: ﴿يَأْمُرُونَ﴾ [آل عمران: ٢١] و: ﴿يُؤْتُونَ﴾ [المائدة: ٥٥]، ساكنة [كانت الهمزة] ^(٤) أو متحركة؛ مثل ﴿يُؤْخِرْكُمْ﴾ [نوح: ٤] و: ﴿يُؤْذِهِ﴾ [آل عمران: ٧٥]. إلا أن حمزة كان يستحب ترك الهمز في كل القرآن إذا أراد أن يقف ^(٥).

(١) سقط في ب.

(٢) في أ: الهمزة.

(٣) في أ: كان.

(٤) في ب: الهمزة كانت.

(٥) ينظر: السبعة (١٣٠)، الغيث (٧٠).

والباقون يقفون بالهمز^(١).

وَزَوَى وَزَش عن نافع: ترك الهمز الساكن؛ في مثل: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ وما أشبهه، وكذلك المتحرك مثل ﴿يُؤَدُّهُ﴾ [آل عمران: ٧٥] ﴿وَيُؤَخِّرْكُمْ﴾ [نوح: ٤] و: ﴿لَا يَأْخُذْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] وما كان مثله.

وأما أبو عمرو فكان إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلاة، لم يهزم كل همزة ساكنة؛ مثل: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ و: ﴿يُؤْمِنُ﴾ و: ﴿يَأْخُذُونَ﴾ وما أشبه ذلك.

وقال أبو شعيب السوسي^(٢) عن الزيدى، عن أبي عمرو: إنه كان إذا قرأ في الصلاة لم يهزم كل همزة ساكنة إلا أنه كان يهزم حروفًا من السواكن بأعيانها، أذكرها إذا مررت بها، - إن شاء الله -.

فإذا كان سكون الهمزة علامة للجزم، لم يترك همزها؛ مثل: ﴿نَسَأَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، و: ﴿تَسْؤُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]، [و] ﴿وَهِيَ لَنَا﴾ [الكهف: ١٠] [و] ﴿وَيَهِيءُ لَكُمْ﴾ [الكهف: ١٦]، و: ﴿أَقْرَأْ كِتَابَكَ﴾ [الإسراء: ١٤]، [و] ﴿وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ﴾ [الأنعام: ٣٩] و: ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣] وما أشبه ذلك. وروى الشمونى محمد بن حبيب^(٣)، عن الأعشى^(٤)، عن أبي بكر، عن عاصم:

(١) ينظر: الحجة لأبي زرعة ٨٤، السبعة لابن مجاهد ١٣٠، الغيث للصفاسى ٧٠، المجمع للطبرسى (٣٧/١).

(٢) الإمام المقرئ المحدث، شيخ الرقة، أبو شعيب، صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود بن مسرح، الرستبي السوسى الرقى. ولد سنة نيف وسبعين ومائة. وجود القرآن على يحيى الزيدى، وأحكم عليه حرف أبي عمرو. وسمع سفيان بن عيينة، وعبد الله بن نمير، وأساطب بن محمد، وجماعة. تلا عليه طائفة، منهم: أبو عمران موسى ابن جرير، وعلنى بن الحسين، وحدث عنه: أبو بكر بن أبي عاصم، وأبو عروبة الحرانى، والحافظ أبو على محمد بن سعيد. قال أبو حاتم: صدوق. مات فى أول سنة إحدى وستين ومائتين، وقد قارب التسعين. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٣٨٠، ٣٨١).

(٣) محمد بن حبيب، أبو جعفر الشمونى الكوفى مقرئ ضابط مشهور، أخذ القراءة عرضًا عن أبي يوسف الأعشى وهو أجل أصحابه وأحدثهم، روى القراءة عنه عرضًا إدريس بن عبد الكريم والفاسم بن أحمد الخياط و محمد بن عبد الله الحرى وحماد بن محمد بن حماد، تلقن القرآن من الأعشى، تلقينًا وكان يلقنه بالكوفة، وعبد الله بن محمد بن هاشم الزعفرانى قال قرأت عليه سنة أربعين ومائتين. ينظر: طبقات القراء (٢/١١٤، ١١٥).

(٤) يعقوب بن محمد بن خليفة بن سعيد بن هلال أبو يوسف الأعشى التيمى الكوفى، أخذ القراءة عرضًا عن أبي بكر شعبة وهو أجل أصحابه، روى القراءة عنه عرضًا وسماعًا محمد ابن حبيب الشمونى ومحمد بن غالب الصيرفى وأحمد بن جبير، وقرأ -أيضًا- على الأعشى =

أنه لم يكن يهزم الهمزة الساكنة؛ مثل ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ وما أشبهه.

أخبرنا أحمد بن موسى قال: حدثنا محمد بن عيسى بن حيان المقرئ^(١)، قال: حدثنا أبو هشام^(٢) قال: سمعت أبا يوسف الأعشى يقرأ على أبي بكر فهزم: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾.

قال [ابن مجاهد]^(٣): وحدثني محمد بن عيسى بن حيان المقرئ، قال: حدثنا أبو هشام، عن سليم^(٤)، عن حمزة؛ أنه كان إذا قرأ في الصلاة، لم يكن يهزم. أخبرنا أحمد بن موسى، قال: حدثنا جعفر بن محمد الفريابي^(٥) قال: حدثنا

= عبد الحميد بن صالح ومحمد بن إبراهيم الخواص وعبيد بن نعيم ومحمد بن الجنيد وخلف بن هشام وعمرو بن الصباح، قال أبو بكر النقاش: كان الأعشى صاحب قرآن وفرائض ولست أقدم عليه أحدًا في القراءة على أبي بكر، ولا أقدم على يحيى بن آدم أحدًا في الرواية عن أبي بكر في الحروف. قلت: لم أر أحدًا أرخ وفاته، وعندى أنه توفي في حدود المائتين. ينظر: طبقات القراء (٢/٣٩٠).

(١) محمد بن عيسى بن حيان، أبو جعفر البغدادي، شيخ، قال الداني: مقرئ متصدر مشهور أخذ القراءة عن محمد بن يحيى القطعي وأبي هشام الرفاعي، روى القراءة عنه ابن مجاهد وأحمد بن محمد الدجاجي وأبو أحمد السامري. ينظر: طبقات القراء (٢/٢٢٤).

(٢) محمد بن يزيد بن رفاعة بن سماعة، وقال الخطيب البغدادي: محمد بن يزيد بن محمد بن كثير بن رفاعة بن سماعة، أبو هشام الرفاعي الكوفي القاضي، إمام مشهور. قال العجلي: لا بأس به صاحب قرآن، وقال صالح جزرة: كوفي لا بأس به صاحب قرآن. مات آخر يوم من شعبان ببغداد، وكان قاضيًا عليها سنة ثمان وأربعين ومائتين، وقال البخاري: يوم الأربعاء منسوخ شعبان. ينظر: طبقات القراء (٢/٢٨٠، ٢٨١). (٣) سقط في أ.

(٤) سليم بن عيسى بن سليم بن عامر بن غالب بن سعيد بن سليم بن داود، أبو عيسى، ويقال: أبو محمد الحنفي مولا هم، الكوفي المقرئ، ضابط محرر حاذق، ولد سنة ثلاثين ومائة، وتوفي سنة ثمان وثمانين - وقيل سنة تسع وثمانين - ومائة، وقال ابن سعدان: سنة مائتين عن سبعين سنة وستة أشهر. ينظر: طبقات القراء (١/٣١٨ - ٣١٩).

(٥) جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض، الإمام الحافظ الثبت، شيخ الوقت، أبو بكر الفريابي القاضي. ولد سنة سبع ومائتين. وقال: أول ما كتبت الحديث سنة أربع وعشرين ومائتين. حدث عن: شيبان بن فروخ، ومحمد بن أبي بكر المقدمي، وهدي بن خالد، وقتيبة بن سعيد، وأبي مصعب الزهري، وإسحاق بن راهويه، وأبي الأصمغ عبد العزيز بن يحيى، ومنجاب بن الحارث، ومحمد بن مصفى، وخلق كثير. وصنف التصانيف النافعة. حدث عنه: أبو بكر النجاد، وأبو بكر الشافعي، وأبو علي بن الصواف، وأبو القاسم =

منجاب بن الحارث^(١) قال: حدثنا شريك بن عبد الله^(٢) قال: كان عاصم صاحب همز ومدّ وقراءة شديدة.

قال أبو زيد: الأمون: الناقة القوية الظهر^(٣). والأمانة: خلاف الخيانة، والأمن: خلاف الخوف. قال أحمد بن يحيى: أمّن فهو أمين؛ فهذا بمنزلة ظرف فهو ظريف. وقالوا: أمّنته فهو أمين؛ فهذا فعيل بمعنى مفعول؛ فتقول من هذا: امرأة أمين، ومن الأول: أمينة مثل: ظريفة.

وقال الشاعر: [من الوافر]

وَكُنْتُ أَمِيئَهُ لَوْ لَمْ تَخْئُهُ وَلَكِنْ لَا أَمَانَةَ لِلْيَمَانِي^(٤)
فهذا كأنه المأمون، أي: أمّنتك فخنته^(٥).

= الطبراني، وأبو الطاهر الذهلي، وأبو بكر القطيعي، وأبو أحمد بن عدي، وأبو بكر الإسماعيلي. وقال أبو أحمد بن عدي: كنا نشهد مجلس جعفر الفريابي، وفيه عشرة آلاف أو أكثر. قال أبو بكر الخطيب: الفريابي قاضي الدينور من أوعية العلم. وقال القاضي أبو الوليد الباجي: جعفر الفريابي ثقة متقن. قال الدارقطني: مات الفريابي في المحرم، سنة إحدى وثلاثمائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٩٦/١٤ - ١٠٠).

(١) منجاب - بكسر أوله وإسكان النون ثم الجيم - ابن الحارث التميمي، أبو محمد الكوفي. عن القاسم بن معن وابن المبارك وطائفة. وعنه: مسلم وأبو زرعة. موثق. مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين.

ينظر: الخلاصة (٨٥/٣).

(٢) شريك بن عبد الله، العلامة، الحافظ، القاضي، أبو عبد الله التخمي، أحد الأعلام - عليّ بن ما في حديثه. توقف بعض الأئمة عن الاحتجاج بمفاريده. قال أبو أحمد الحاكم: شريك بن عبد الله بن سنان بن أنس. ويقال: شريك بن عبد الله بن أبي شريك بن مالك بن التّخع، وجده قاتل الحسين - رضوان الله عليه - أدرك شريك عمر بن عبد العزيز، وسمع سلمة بن كهيل، ومنصور بن المعمر، وأبا إسحاق. ليس بالمتين عندهم.

قال التّسائي: ليس به بأس. قال عيسى بن يونس: ما رأيت أحدا أروع في علمه من شريك. قال خليفة بن خياط: شريك بن عبد الله بن أبي شريك، وهو الحارث بن أوس ابن الحارث بن الأذهل بن وهيب بن سعد بن مالك بن التّخع، يكنى أبا عبد الله. مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومائة. مات بالكوفة في أول شهر ذي القعدة سنة سبع. عاش اثنتين وثمانين سنة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٠٠/٨ - ٢١١).

(٣) في ب: الظهيرة.

(٤) البيت للناطقة في ديوانه ص ١١٣، ولسان العرب (يمن)، ومجمل اللغة (١/١٣٤).

(٥) في ب: فختت.

وقول حسان: [من الخفيف]

وَأَمِينٍ حَدَّثْتُهُ سِرًّا نَفْسِي فَوَعَاهُ حِفْظَ الْأَمِينِ الْأَمِينَا^(١)
قال بعضهم: كأنه قال: حِفْظَ الْمُؤْتَمَنِ الْمُؤْتَمِينَ: وقالوا: أَمَانَ فِي مَعْنَى الْأَمِينِ.

قال الأعشى: [من مجزوء الكامل]

وَلَقَدْ شَهِدْتُ الشَّاجِرَ أَلْ أَمَانَ مَوْزُودًا شَرَابُهُ^(٢)
فَأَمِينٌ وَأَمَانٌ ك: كَرِيمٌ وَكُرَامٌ، وَمِثْلُهُ: حُسَانٌ وَحُسَانَةٌ، وَرَجُلٌ قُرَاءٌ^(٣).

وأشدد غيره: [من الطويل]

وَعَنْسٍ أَمُونٍ قَدْ تَعَلَّلْتُ جُهْدَهَا عَلَى صِفَةٍ أَوْ لَمْ يَصِفْ لِي وَاصِفٌ^(٤)
فَأَمُونٌ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الَّذِي هُوَ خِلَافُ الْخَوْفِ، كَأَنَّهُ يُؤْمَنُ عِثَارَهَا فِي سِيرِهَا، أَوْ يُؤْمَنُ كِلَالِهَا وَوُثِيئِهَا فِيهِ. وَيَكُونُ أَمُونٌ فِي مَعْنَى مَأْمُونٌ، أَيْ: غَيْرُ مَخُوفٍ؛ كَقَوْلِهِمْ: طَرِيقٌ رَكُوبٌ، أَيْ يُرَكَّبُ، وَحَلُوبٌ وَقَتُوبٌ، أَيْ: تَحْلُبُ وَتُرَكَّبُ وَتُثَقَّبُ. وَيَكُونُ أَمُونٌ مِثْلَ أَمِينٍ؛ لِأَنَّكَ قَدْ تَقُولُ: خَانَتْ فِي سِيرِهَا: إِذَا قَصَّرَتْ عَمَّا أَرَادَ مِنْهَا رَاكِبُهَا فِي الْمَسِيرِ.

وقال [الله - تعالى] -^(٥): ﴿لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمْنَتِكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٧]؛ فيجوز أن يكون: لا تخونوا ذوى أماناتكم، وهو أشبه بما قبله، وذوو الأمانة نحو: المؤدع والمعير والموكل والشريك ومن يدك في ماله يد أمانة لا يد ضمان.
ومن هذا الباب: الكافر المودع؛ قال - تعالى -: ﴿وَأِيمًا تَخَافُونَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَأَيُّدٌ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨].

ويجوز أن تكون الأمانات لا يراد معها حذف المضاف؛ لأن «خنت» من باب «أعطيت» يتعدى إلى مفعولين، ويجوز أن يقتصر على أحدهما. فإذا قدرت حذف المضاف؛ كان بمنزلة: أعطيت زيذاً، وإذا لم تقدره؛ كان بمنزلة أعطيت درهماً.

(١) ينظر ديوانه (١/٢٣٧).

(٢) وهو في ديوانه ص (٣٣٩)، ولسان العرب (تجر)، (أمن)، ومقاييس اللغة (١/١٣٤)، ومجمل اللغة (١/٢٠٦)، وتاج العروس (تجر)، (أمن)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (١٥/٥١١)، والمخصص (١٥/٨٩)، وديوان الأدب (٤/١٧٦).

(٣) زاد في أ: «قال أبو زيد: الأمون: الناقة القوية الظهر. وقد سبق ذكرها؛ فهي ههنا تكرر».

(٤) البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص (٦٤)، مجالس ثعلب ص (٣٨٠).

(٥) في ب: جل من قائل.

- وعلى هذا قول كثير^(١): [من الطويل]
 فَأَخْلَفَنَ مِيعَادِي وَخُنَّ أَمَانَتِي وَلَيْسَ لِمَنْ حَانَ الْأَمَانَةُ دِينَ^(٢)
 ويدلّك على تعدّي «خنت» إلى مفعولين قول أوس: [من الكامل]
 خَانَتْكَ مِيَةٌ مَا عَلِمْتَ كَمَا حَانَ الْإِخَاءَ خَلِيلَهُ لُبْدُ^(٣)
 وأنشد أبو زيد: [من الطويل]
 فَقَالَ مُجِيبًا وَالَّذِي حَجَّ حَاتِمٍ أَخُونِكَ عَهْدًا إِنِّي غَيْرُ خَوَانٍ^(٤)
 والعهد كأنه الأمانة، ف: «أخونك»^(٥) عهدًا كقولك: أخونك أمانة.
 وقال أبو ذؤيب: [من الوافر]

(١) كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي، أبو صخر: شاعر، متيم مشهور. من أهل المدينة. أكثر إقامته بمصر. وفد على عبد الملك بن مروان، فازدرى منظره، ولما عرف أدبه رفع مجلسه، فاخص به وبني مروان، يعظمونه ويكرمونه. وكان مفرط القصر دميماً، في نفسه شمم وترفع. يقال له: «ابن أبي جمعة»، و: «كثير عزة»، و «الملحي»؛ نسبة إلى بني مليح، وهم قبيلته. قال المرزباني: كان شاعر أهل الحجاز في الإسلام، لا يقدمون عليه أحداً، وفي المؤرخين من يذكر أنه من غلاة الشيعة، وينسبون إليه القول بالناسخ، قيل: كان يرى أنه «يونس بن متى». أخباره مع عزة بنت حميل الضمرية كثيرة. وكان عفيفاً في حبه، قيل له: هل نلت من عزة شيئاً طول مدتك؟ فقال: لا، والله، إنما كنت إذا اشتد بي الأمر أخذت يدها فإذا وضعتها على جبينى وجدت لذلك راحة. توفي بالمدينة سنة ١٠٥هـ.
 ينظر: الأعلام (٢١٩/٥).

(٢) ينظر: الأغاني (٨٩/٥).

(٣) ينظر البيت: في ديوانه ص، ٢٠٨ وبلا نسبة في تاج العروس (وتد)، وجمهرة الأمثال (١/٩٠)، والدررة الفاخرة (١/٢٠٣)، ومجمع الأمثال (١/٢٨٣)، والمستقصى (١/١٣٣).

(٤) وهو للعريان بن سهلة في خزاعة الأدب (٦/٥٦، ٥٧)، ونوادر أبي زيد ص (٦٥)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص (٤٧٧)، وحاشية يس (١/١٤٧)، ولسان العرب (خون).

والشاهد فيه، قوله: «حج حاتم» يريد: حج حاتم إليه، فحذف «إليه». قال أبو علي: قوله: «لا، والذي حج حاتم» يحتمل «الذى» ضربين:

إن عني بـ «الذى» الكعبة، فذكر على إرادة البيت؛ كما يقولون: والكعبة، والبيت، والمسجد، فالضمير في «حج» محذوف؛ لأن هذا الفعل متعدّد، يدل على ذلك قوله: «فَمَنْ حَجَّ أَلَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ» [البقرة: ١٥٨] [البقرة: ١٥٨]؛ فالمعنى: الذى حجّه حاتم.

وإن عني بـ «الذى» الله - سبحانه - فالتقدير: لا، والذي حج له حاتم، فحذف «له» من الصلة. (خزاعة الأدب ٦/٥٦ - ٥٧).

(٥) فى أ: وأخونك.

فَسَوْفَ تَقُولُ إِنْ هِيَ لَمْ تَجِدْنِي أَخَانَ الْعَهْدَ أَمْ أَتَيْتُمُ الْحَلِيفَ^(١)
ومما يدل ذلك^(٢) على تقارب الكلمتين: استعمالهم إياهما في القسم؛ نحو: عهد
الله وأمانة الله. وتقول: أَمِنْتُ الرَّجُلَ: إذا لم تخفه، آمنه؛ قال: ﴿هَلْ ءَامَنَكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا
كَمَا ءَامَنْتُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ٦٤]. وَأَمِنْتَهُ وَاتَّمَنْتَهُ: إذا لم تخش
خيانته؛ قال [-عز وجل-]^(٣): ﴿فَإِنْ آمَنَ بِبَعْضِكُمْ بَعْضًا فُلْيُوذُ الَّذِي آوَيْتُمْ آمَنْتُمْ﴾
[البقرة: ٢٨٣]؛ فهذا كقوله [-تعالى-]^(٤): ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَيْكُمْ
أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

قال أبو عبيدة: وقالوا في مصدره: الأَمْنُ والأَمَنَةُ والأَمَانُ. وفي التنزيل: ﴿إِذْ
يُفْشِيكُمُ الْعَاسِ أَمَنَةً مِّنْهُ﴾ [الأنفال: ١١].
وقال -أيضاً-: ﴿أَمَنَةً مَّاسًا﴾ [آل عمران: ١٥٤].
وقولهم: آمَن زيد يحتمل غير وجه:

يجوز أن يكون أَمِنْتَهُ فآمن؛ فجاء المطاوع على أفعل؛ كقولك^(٥): كسبته فأكَب،
وفي التنزيل: ﴿فَكَبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ [النمل: ٩٠]، وفيه: ﴿أَمَّن يَمِشِي مُكِبًّا عَلَىٰ
وَجْهِهِ﴾ [الملك: ٢٢].

وقال: [من المتقارب]

... كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ الثَّمَرِ^(٦)
ومما يدل ذلك على ذلك تعدُّيه بالحرف.

وقال أبو عثمان: أجفل الغيم: إذا انقلع، وجفَلته الريح، ولا يقال: أجفلته.
ويجوز في: «آمن» أن يكون المعنى: صار ذا أمن، مثل: أَجْرَبَ وَأَقْطَفَ وَأَعَاةَ،
أى: صار ذا عاعة في ماله، فكذلك^(٧) آمن: صار ذا أمن في ماله ونفسه بإظهار
الشهادتين؛ كقولهم: أسلم، أى: صار ذا سَلَمٍ بذلك، وخرج عن أن يكون حَزْبًا

(١) ينظر: شرح أشعار الهذليين ص ١٨٤، واللسان (حلف)، والتاج (حلف).

(٢) فى أ: يدل.

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى أ: كقوله.

(٦) تقدم.

(٧) فى ب: فلذلك.

مستحلّ المال والنفس؛ فهذا كأنه الأصل في اللغة، ثم صار المؤمن والمسلم من أسماء المدح في الشرع.

وسوّت الشريعة بين التسمية بالمؤمن والمسلم؛ لقوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ. فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥-٣٦].

وقال أبو زيد: قالوا: ما آمنت أن أجد صحابة إيماناً، أى: ما وثقت أن أجد صحابة، والإيمان: الثقة.

وقال أبو الصقر^(١): ما آمنت أن أجد صحابة إيماناً، معناه: ما كدت أجد صحابة.

وقال أبو الحسن في قوله -تعالى-: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١] أى: يصدقهم، كما تقول: أما تؤمن لى بأن أقول كذا وكذا، أى: أما تصدقنى؟ وقال أحمد بن يحيى: قالوا: رجل أُمَّتُهُ: إذا كان يثق بكل ما^(٢) يسمعه^(٣).

قال أبو على: فنقته بما يسمعه إنما هو لأمنه الكذب فى المستمع، وإذا^(٤) أمين كذبه فقد صدّقه. فيجوز^(٥) فى آمن: أن يكون مما حكيناه عن أبى زيد وغيره من معنى الثقة والتصديق.

فأما قولهم: رجل أُمَّتُهُ؛ فَوُصِفَ^(٦) بالمصدر. وحكى: رجل أُمَّتُهُ، فهذا وَصِفَ مثل هُزَأَ وَنُكِحَ. وقال: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٢]، فهذا من أجل قوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ قَالُوا ءَامَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١].

فأما قوله: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي

(١) رحمة بن محمد بن أحمد بن سعيد بن القاسم، أبو الصقر الكفرتوشى، مرقى دمشق، أخذ القراءة عن على بن عبد الله الأزدي وإبراهيم بن حميد الكلابزى وإدريس بن عبد الكريم وأحمد بن الحسن بن عبد الله ومحمد بن أحمد بن عمر البابى وأحمد بن محمد الفيل، روى القراءة عنه أبو على الحسين بن على الرهاوى، قال الحافظ أبو العلاء: وأبو الصقر فى عداد المجهوليين.

ينظر: طبقات القراء (١/٢٨٣، ٢٨٤).

(٢) فى أ: من.

(٣) فى ب: سمعه.

(٤) فى أ: فإذا.

(٥) فى أ: وقد يجوز.

(٦) زاد فى أ: وصف.

قُلُوبِكُمْ ﴿ [الحجرات: ١٤]؛ فنفى عنهم الإيمان، وأثبت لهم الإسلام، فلأن الإيمان على التصديق والثقة؛ وكأن المعنى: أنهم، وإن صاروا ذوى سلم، وخرجوا من أن يكونوا حرباً بإظهار الشهادتين، فإنهم لم يصدّقوا ولم يثقوا بما دخلوا فيه، فلم يطابق اعتقاداتهم ما أظهره من الشهادتين، ولم يوافقه.

فهذا فى المعنى مثل قوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]، وإيمان المنافقين من هذا الضرب لإظهارهم بألسنتهم ما آمنوا به على دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، والباطن منهم خلاف الظاهر؛ ولذلك قرأ من قرأ: ﴿اتَّخَذُوا إِيمَانَهُمْ جُنَّةً﴾ [المنافقون: ٢]؛ فهؤلاء - وإن كانوا قد أظهروا الإسلام، وجرت عليهم أحكامه - فليسوا مسلمين مخلصين، ولا واثقين بما دخلوا فيه؛ كمن وُصِفَ فى قوله [-تعالى-] (١): ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨].

فأما جمع من جمع بين هذه الآية وبين الأخرى، وهى قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّت قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢] وقوله: إِنَّهُمَا متدافعتان - لأنَّ الوجل خلاف الطمأنينة - فجهل وذهاب عما عليه الآيتان وما أريد بهما؛ وذلك أن الاطمئنان إنما يكون عن ثلج القلب وشرح الصدر بمعرفة التوحيد والعلم به، وما يتبع ذلك من الدرجة الرفيعة والشواب الجزيل.

والوجل: إنما يكون عند خوف الزيغ والذهاب عن الهدى، وما يُستحقَّق به الوعيد فَتَوَجَّلَ الْقُلُوبَ لِدَلِكْ. فكل واحد من الحالين غير صاحبتهما، فليس هنا (٢) إذن تضاد ولا تدافع.

وهذان المعنيان المفترقان فى هاتين الآيتين قد اجتمعا فى آية واحدة، وهى قوله: ﴿نَفْسَعِرْ مِنْهُ جُلُودَ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِيْنَ جُلُودَهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [الزمر: ٢٣]؛ لأنَّ هؤلاء قد سكنت نفوسهم إلى معتقدتهم ووثقوا به، فانتمى عنهم الشك والارتياب الذى يعرض لمن كان خلافهم ممن أظهر الإسلام تعوذاً، فحصل له حكمه دون العلم الموجب لثلج الصدر (٣) وانتفاء الريب

(١) سقط فى ب.

(٢) فى ب: هما.

(٣) فى أ: الصدور.

والشك .

وقال -تعالى- : ﴿الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٦٩] كأنه صدقوا ووثقوا، ثم قال : ﴿وَكَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ ؛ لأن بعض من يعلم صدق ما أتى به النبي ﷺ (١) لم يدخلوا في دينه وسلمه ؛ كاليهود الذين علموا صدقه وجحدوه، وكفروا بما أتى به ؛ قال : ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٨٩] ، وقال : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ﴾ [البقرة: ١٥٩] فهؤلاء -وإن كانوا قد علموا واستيقنوا- فقد دخلوا في جملة من ذم بقوله : ﴿وَعَدُوا بِهَا وَأَسَافَتْنَاهَا أَنفُسَهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤] .

وقال : ﴿يَتَّيِبُهَا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَذْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨] .
وقال : ﴿يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ آسَلُوا قُلَّ لَا تَمُنُوا عَلَيَّ إِسْلَمَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧] .

فهذا يدل على أن الإيمان من الأمن، أي: هداكم لما تُحْرزون به أنفسكم وأموالكم في العاجلة، ولا تخسرون معه أنفسكم وأهلكم في الآجلة .
ويجوز أن يكون: هداكم للصدق وإن كان قد قال : ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ .
ألا ترى أنه ليس كل من هدى إلى الصدق يصدق ؛ كالمُعاند الجاحد لما عَرَفَ؟! .

وقال بعض المتأولين في قوله في صفة التابوت : ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٨] : [معنى] (٢) مؤمنين : مصدقين [لى] (٣) ؛ وذلك أنه لا يخلو من أن يراد به: أهل الإيمان بالله، أو يراد به: إن كنتم مصدقين [لى] (٤) .
فلا يجوز الأول ؛ لكفرهم بالله في تكذيبهم نبيهم ؛ لقوله : ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُ الْمَلِكُ عَلَيَّ﴾ [البقرة: ٢٤٧] ؛ فأنكروا أن يملكوا من ملكه نبيهم، قال : فإذا لم يُجز هذا الوجه، ثبت الوجه الآخر الذي هو التصديق به .

وأما قوله : ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦] ، فليس

(١) في أ: عليه السلام .

(٢) سقط في أ .

(٣) سقط في أ .

(٤) سقط في أ .

المؤمن هنا المطابقَ معتقده ما يظهره باللسان؛ ولكن المعنى: أن أكثرهم -مع إظهارهم الإيمان بالسنتهم- مشركون.

وقد يطلق على المظهر ذلك بلسانه اسم مؤمن، ولا يجوز أن يراد بذلك المدح، ولكن الاسم الجارى على الفعل؛ وعلى هذا قوله: ﴿إِنَّ عَلَّمْتُمْوهنَّ مَوْتِنِي فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [المتحنة: ١٠].

ألا ترى أن هذا على ما يظهره بالسنتهن من الشهادتين. ومثل قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦] قوله: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣]، ومثله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] فى قول من ذهب إلى أن الشرك: الظلم؛ واحتج بقوله: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]. والمعنى فيهما: أنهم إذا سئلوا: مَنْ خلقهم: قالوا: الله. ثم يجعلون له شريكاً، وقال السدى^(١) فى قوله: ﴿وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٤٦]: القليل قولهم: الله ربنا، والجنة حق، والنار حق. فهذا قليل من إيمانهم، والقليل ليس بشيء.

فهذا مثل ما تقدم من أنه عبارة عن الفعل، وليس بمدح؛ كقوله: ﴿وَيَثِّرِ الْمُؤْمِنِينَ يَأَنَّ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٧]؛ ف: ﴿قَلِيلًا﴾ على قول السدى وصف مصدر محذوف تقديره: فلا يؤمنون إلا إيماناً قليلاً، وهذا أوجه من أن يحمل القليل على أنهم ناس؛ لأن ﴿قَلِيلًا﴾ مفرد، وفى التنزيل: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾ [الشعراء: ٥٤] إلا أنه قد جاء فعيل مفرداً يراد به الكثرة؛ ك«فعلول»؛ نحو قوله: ﴿وَحَسِّنْ أَوْلِيَّكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩] وقال: ﴿وَلَا يَسْتَلْ حِمِيمٌ حِمِيمًا. يَصْرُوهُ﴾

(١) السدى: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبى كريمة الإمام المفسر، أبو محمد الحجازى ثم الكوفى الأعور السدى، أحد موالى قريش. حدث عن أنس بن مالك، وابن عباس، وعبد خير الهمداني، ومصعب بن مسعد، وأبى صالح باذام، ومرة الطيب، وأبى عبد الرحمن السلمى، وعدد كثير. حدث عنه شعبة، وسفيان الثورى، وزائدة، وإسرائيل، والحسن بن حن، وأبو عوانة، والمطلب بن زياد، وأسباط بن نصر، وأبو بكر بن عياش، وآخرون. وورد عنه أنه رأى أبا هريرة، والحسن بن على. قال النسائى: صالح الحديث. وقال يحيى ابن سعيد القطان: لا بأس به. وقال أحمد بن حنبل: ثقة، وقال مرة: مقارب الحديث. قال خليفة بن خياط: مات إسماعيل السدى فى سنة سبع وعشرين ومائة. ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٦٤ - ٢٦٥).

[المعارج: ١٠] فدلّ عود الذِّكْر مجموعًا إلى القبيلين على أنّه أريد بهما الكثرة.

وقال رؤية: [من الرجز]

دَعَهَا فَمَا النُّحُوّ مِنْ صَدِيقِهَا^(١)

فإن جعلت القليل ناسًا، وجب ألا يكونوا دخلوا في اللعن؛ فيكون: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾

استثناء من قوله: ﴿لَعْنَهُمُ اللَّهُ يَكْفُرُهُمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٤٦].

ويجوز أن يكون الاستثناء من قوله: ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ﴾، ويكون قوله: ﴿لَعْنَهُمُ اللَّهُ﴾

واقعا على الكفار منهم دون المُسْتَثْنَيْنِ.

وما قاله السدّي هو القول: لأنه [قد]^(٢) قال: ﴿فَقَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨]،

و«ما» زائدة، والمعنى^(٣): يؤمنون قليلا، أى: إيمانًا قليلا.

وأما قوله: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُصَدِّقٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧] فليس المعنى

على: ما أنت بمصدق لنا ولو كنا صادقين عندك؛ لأنّ الأنبياء لا تكذب الصادقين،

ولكن المعنى: ما أنت واثقا، ولا غير خائف الكذب فى قولنا؛ ولو كنا على الحقيقة

صادقين عندك، لما حللونا من ظنّة منك^(٤) وتهمّة لك آنا قد^(٥) كذبناك؛ لفرط

محبّتك ليوسف وإشفاقك عليه. وهذا المعنى متعلّم فى استعمال الناس. ف«مؤمن»

هنا من آمن، أى: صار ذا أمن، أو صار ذا ثقة، فنفى ذلك، أى: فلا تثق بأن الأمر

كما تُخبر ولا تسكن نفسك إليه.

وأما قوله: ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨] فإنّ قوله: ﴿فَلَا

يُؤْمِنُونَ﴾ فى موضع نصب بالعطف على قوله: ﴿ليضلوا عن سبيلك﴾ [يونس: ٨٨]

فلا يؤمنوا. ولم يعطوا الأموال ليضلوا ويكفروا، ولكن لما اختاروا ذلك، فصار إليه

(١) الرجز فى ملحق ديوانه ص(١٨٢)، والأغانى (٢٠/٣٢١)، وتخليص الشواهد ص(١٨٤)،

وجمهرة اللغة ص(٦٥٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٥٧٣)، وشرح شواهد الشافية

ص(١٣٩)، وبلا نسبة فى شرح شافية ابن الحاجب (٢/١٤٠)، وشرح المفصل (٥/٤٩)،

والمحتسب (١/٣١٧).

والشاهد فيه: أنّ «صديقا» جاء جمعا؛ لأنّ «من» للتبعية، ولا يصحّ أن يكون

«النحوى» بعض صديق واحد، بل يكون بعض الأصدقاء.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى ب: فالمعنى.

(٤) زاد فى أ: فى.

(٥) فى أ: بآنا.

عاقبة أمرهم، كان بمنزلة قوله - تعالى - : ﴿فَالْقَلْبَ أَلْفِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]؛ لَمَا أَدَى التَّقَاطُفَ إِتْيَاهُ إِلَى ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ الِاتِّقَاطُ لغيره. وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿هَاتَمْتُمْ أَزْوَاجًا تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾ [آل عمران: ١١٩]؛ [ففى قَوْلِهِ: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾] ^(١) إِنْ بَاءَ عَنِ كَوْنِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى خِلَافِ صِفَةِ مَنْ ذَكَرَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَيَقُولُونَ نُوْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ [النساء: ١٥٠]، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١].

وَأَمَّا قَوْلُنَا فِي صِفَةِ ^(٢) الْقَدِيمِ - سَبْحَانَهُ - : «الْمُؤْمِنُ الْمَهِيْمُنُ» فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ تَأْوِيلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مِنَ «أَمِنَ» الْمَتَعَدِي إِلَى مَفْعُولٍ، فَتَقْلُ بِالْهَمْزَةِ، فَتَعْدِي إِلَى ^(٣) مَفْعُولَيْنِ؛ فَصَارَ مِنْ: «أَمِنَ زَيْدَ الْعَذَابِ»، وَ: «أَمَّتَهُ الْعَذَابُ»، فَمَعْنَاهُ: الْمُؤْمِنُ عَذَابَهُ مِنْ لَا يَسْتَحِقُّهُ. وَفِي هَذِهِ الصِّفَةِ وَصَفَ الْقَدِيمَ - عَزَّ وَجَلَّ - ^(٤) [بِالْعَدْلِ] ^(٥)؛ كَمَا قَالَ: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨].

وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهَا الْمَصْدُقُ، أَيْ: الْمَصْدُقُ الْمَوْحِدِينَ لَهُ عَلَى تَوْحِيدِهِمْ إِبَاهُ؛ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]. أَلَا تَرَى أَنَّ الشَّاهِدَ مَصْدُقٌ لِمَا يَشْهَدُ بِهِ؛ كَمَا أَنَّهُ مَصْدُقٌ مَنْ يَشْهَدُ لَهُ، فَإِذَا شَهِدَ - سَبْحَانَهُ - بِالتَّوْحِيدِ، فَقَدْ صَدَّقَ الْمَوْحِدِينَ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ «الْمَهِيْمُنُ» فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَهِيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]: إِنَّهُ الشَّاهِدُ، وَقَدْ رَوَى فِي التَّفْسِيرِ: أَنَّهُ الْأَمِينُ.

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُؤْمِلُ ^(٦) قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ^(٧)،

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: وصف.

(٣) في ب: بالي.

(٤) في ب: سبحانه.

(٥) سقط في أ.

(٦) مؤتمل بن هشام الشكري البصري. عن ابن عليّة وأبي معاوية وطائفة. توفي سنة ثلاث وخمسين ومائتين.

ينظر: الخلاصة (٣/٧٣).

(٧) إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، الأسدي القرشي مولاهم، أبو بشر البصري ابن عليّة، وهي أمّه مولاة لبني أسد ابن خزيمة -أيضا- الحافظ أحد الأئمة الأعلام. عن أيوب وعبد العزيز ابن رفيع وروح بن القاسم ويحيى بن سعيد التيمي وخلق. وعنه: إبراهيم بن طهمان وأحمد =

عن أبي رجاء^(١)، قال: سألت الحسن [عن]^(٢): ﴿مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨] قال: مصدقاً بهذه الكتب وأميناً عليها. والمعنيان متقاربان.

ألا ترى أن الشاهد أمين فيما يشهد به؟! فهذا التأويل موافق لما جاء في التفسير من أنه الأمين.

وإن جعلت الشاهد خلاف الغيبة، كان بمنزلة قوله: ﴿لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾ [غافر: ١٦]، و: ﴿لَا يَغْرُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [سبأ: ٣]، وقال: ﴿وَكُنَّا لِكَيْفِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

وقالوا: إنه: مفاعل من الأمان، مثل: مبيطر^(٣)، وأبدلت من الفاء التي هي همزة الهاء؛ كما أبدلت منها في غير هذا الموضع.

وروى اليزيدي أبو عبد الله عن أبي عبيدة قال: لا يوجد [مثل]^(٤) هذا البناء إلا [في]^(٥) أربعة أشياء: مبيطر، ومصيطر، ومبيقر^(١)، ومهيمن.

= وابن راهويه وعلى بن حجر وخلق كثير. قال شعبة: ابن عليّة ربحانة الفقهاء. قال أحمد: إليه المنتهى في الثبوت. وقال ابن معين: كان ثقة مأموناً ورعاً تقياً. قال عمرو بن زرارة: صحبت ابن عليّة أربع عشرة سنة فما رأيته ضحك فيها. قال الفلاس: ولد ستة عشر ومائة، ومات سنة ثلاث وتسعين.

ينظر: الخلاصة (٨٣/١).

(١) محمد بن سيف الأزدي الحداني - بضم المهملة الأولى - أبو رجاء البصرى. عن الحسن وعكرمة وجماعة. وعنه: شعبة ويزيد بن زريع وجماعة. وثقه ابن معين. ينظر: الخلاصة (٤١٣/٢).

(٢) سقط في ب.

(٣) مبيطر: اسم فاعل من «بيطر»، يقال: بيطر الدابة، أى: شق حافرها؛ ليعالجها، ومن ثم فالمبيطر: هو الذى يقوم بعلاج الدواب.

(٤) سقط في أ.

(٥) سقط في ب.

(٦) مبيقر: اسم فاعل من بيقر، يقال: بيقر، أى: هاجر من أرض إلى أرض، وهجر البادية إلى الحضر، وتعب وكل، وهلك، وأفسد، ويقال: بيقر فى ماله، أى: أسرع فى إفساده، وحرص على جمع المال ومنعه. وبيقر، أى: شك فى الشيء وتحير. وبيقر الفرس، أى: قام على طرف حافر يده. وبيقر فى العدو، أى: أسرع فيه مطاطناً رأسه. وبيقر المكان: اتخذه منزلاً.

ينظر: المعجم الوسيط (بقر).

قال أبو علي: وليست الياء للتصغير، إنما هي التي لحقت فَعَلَ فألحقته^(١) بالأربعة، نحو: دحرج وإن كان اللفظ قد وافق اللفظ.

وأما قولهم: الأمان فإنه - وإن كان اسمَ حَدَثٍ، وكان بزنة الجَمال والذَّهاب والتَّمام - فقد صار كأنه لكثرتة في الاستعمال خارجًا عن أحكام المصادر.

ألا ترى أن قولهم: أعطيته أمانًا، ولك الأمان - صار بمنزلة الكف والمشاركة؛ فكأنه لما خرج بذلك عن بابه، صار بمنزلة قولهم: «الله درك» الذي زعم أنه بمنزلة قولهم: «الله بلادك»؛ فلذلك لا تكاد تجده مُعَمَّلًا إعمال المصادر.

قال بعض المتأولين في قوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، أى: يُؤْمِنُونَ إذا غابوا عنكم، ولم يكونوا كالمنافقين الذين يقولون: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: ١٤].

ويقوى ما ذهب إليه هذا المتأول قوله: ﴿الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ﴾ [الأنبياء: ٤٩] وقوله: ﴿وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ﴾ [يس: ١١].

وقال الهذلي: [من الطويل]

أَخَالِدُ مَا رَاعَيْتَ مِنْ ذِي قَرَابَةٍ فَتَحْفَظُنِي بِالْغَيْبِ أَوْ بَعْضِ مَا تُبْدَى^(٢)
فالجار والمجرور في موضع حال، أى: تحفظنى غائبًا، ويخشون ربهم غائبين عن مرأة الناس لا يريدون بإيمانهم تصنعًا لأحد، ولا تقريبًا إليه رجاء المنالة^(٣)، ولكن يخلصون إيمانهم لله تعالى.

ويجوز فيها وجه آخر، وهو أن هذه الآية كأنها إجمال ما فصل فى قوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِيَّتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، والموصوفون فيها خلاف من وصف فى قوله: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَكِيَّتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦]؛ فكفرهم بالملائكة ادعاؤهم إياهم بنات، كما وُبُخُوا فى قوله: ﴿أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف: ١٦].

وقوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ إِنْسًا﴾ [الزخرف: ١٩] وكفرهم بالكتب: إنكارهم لها فى قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّنْ

(١) فى ب: وألحقته.

(٢) ينظر ديوان الهذليين (١/١٥٩)، شرح أبيات المغنى (٧/١٣٥).

(٣) فى ب: لمنالة.

سَقَوْهُ ﴿[الأنعام: ٩١] وكفرهم بإرسال الرسل: [إنكارهم] ^(١) إرسالهم بنحو قوله - تعالى -: ﴿وَلَيْنَ أَطَعْتُمْ بَشْرًا مِّثْلَكُمُ﴾ [المؤمنون: ٣٤] وقوله ^(٢): ﴿أَهْلَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، وكفرهم بالآخرة: قولهم: ﴿لَا نَأْتِيَنَّكَ السَّاعَةَ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾ [سبأ: ٣].

فكل هذه الأمور غيب قد أنكروه ودفعوه فلم يؤمنوا به، ولم يستدلوا على صحتها؛ فقال - تعالى -: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] أى: بهذه الأشياء التي كفر بها هؤلاء الذين ذكر كفرهم بها عنهم، وخصهم بالإيقان بالآخرة فى قوله: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] وإن كان الإيمان بالغيب قد شملها لما كان من كفر المشركين [بها] ^(٣) وجحدهم إياها فى نحو ما حكى عنهم [من قولهم] ^(٤): ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤] فكان [فى] ^(٥) تخصيصهم بذلك مدح لهم.

ونظير ذلك - فى أنه خصَّ بعدما عم - قوله: ﴿أَقْرَأَ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١] فعم بقوله: «خلق» جميع مخلوقاته، ثم خص فقال: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ٢] ويقرَّب من هذا قوله: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمِ﴾ حيث أريد تخصيص المسلمين بالكرامة فى قوله: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣] فالباء على هذا الوجه ليست فى موضع الحال؛ كما كانت كذلك فى الوجه الأول؛ ولكنه فى موضع نصب بأنه مفعول [به] ^(٦)؛ كما أنها مفعول فى قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٨]، و﴿إِنِّي ءَامَنْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [يس: ٢٥] والغيب: ما غاب عنك فلم تشهده، وقال: ﴿عَنِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [التغابن: ١٨].

قال ^(٧) أبو زيد: «بدأ ^(٨) غيبان العود»، إذا بدت عروقه التى تغيبت منه، وذلك إذا

(١) سقط فى ب.

(٢) فى أ: وقولهم.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: فى قوله.

(٥) سقط فى أ.

(٦) سقط فى أ.

(٧) فى أ: وقال.

(٨) فى ب: بدأ.

أصابه البُعاق من المطر؛ فاشتد السيل، فحفر أصول الشجر حتى تظهر عروقه.
وقوله: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [هود: ١٢٣] مصدر مضاف إلى المفعول على
الاتساع؛ فحذف حرف الجر؛ لأنك تقول: غبت في الأرض، وغبت ببلد كذا؛
فتعديه بحرف الجر؛ فحذف الحرف وأضيف المصدر إلى المفعول به في المعنى نحو:
﴿مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، و: ﴿سُؤَالِ نَجِيكَ﴾ [ص: ٢٤]. ويحتمل
وجهين:

أحدهما: ذوو غيب السموات والأرض، أى: ما غاب فيهما^(١) من أولى
العلم^(٢) وغيرهم؛ كقوله: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].
والآخر: أن يكون المعنى: والله علم غيب السموات؛ ويدل على ذلك قوله:
﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦]، و: ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ
فَتَعَلَّى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٩٢].

وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَادَّوْا كُفْرًا﴾ [النساء:
١٣٧]، يعنى به: المنافقين. والإيمان^(٣) الأول: دخولهم في الإسلام وحقنهم الدماء
والأموال [به]^(٤)، وكفرهم بعد: نفاقهم، وأن باطنهم على غير ظاهرهم، وإيمانهم
بعد؛ يقينهم نفاقهم بقولهم: ﴿قَالُوا ءَامَنَّا﴾ في قوله: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا﴾
[البقرة: ١٤]؛ فهذا الإظهار منهم للإيمان^(٥) ثانية يدخلون به في حكم الإسلام بعد
الكفر؛ كما أن من جاء من المؤمنات مظهرات للإسلام داخلات في حكمه.

وقال: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [المتحنته: ١٠] فعلمن مؤمنات بما أظهرته من
ذلك؛ فكذاك هؤلاء يكونون مؤمنين بإظهارهم الإيمان بعد ما علم منهم من النفاق.
وكفرهم بعد هذا الإيمان الثاني قولهم: إذا خلوا إلى أصحابهم^(٦) ﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ
مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، فما ازدادوه من الكفر إنما هو بقولهم: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ
مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]؛ فهذا زيادة في الكفر.

(١) فى ب: فيها.

(٢) فى ب: الغيب.

(٣) فى أ: فالإيمان.

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى أ: الإيمان.

(٦) فى أ: شياطينهم.

ويدل على أن المستهزئ باستهزائه كافرٌ فيزداد به كفرًا إلى كفره قوله: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ﴾، وقال: ﴿إِن كُنتُمْ إِذَا مَثَلُهُمْ﴾ فإذا كان المُجَالِسُ^(١) مثلهم - وإن لم يظهر ذلك ولم يعتقد - فالقائل لذلك أشد ذهابًا في الكفر.

[بسم الله]^(٢)

الإعراب

لا تخلو الألف في «آمن» من أن تكون زائدة أو منقلبة، وليس في القسمة أن تكون أصلًا:

فلا يجوز أن تكون زائدة؛ لأنها لو كانت كذلك، لكانت^(٣) فاعل، ولو كانت^(٤) فاعل، لكان مضارعه: يفاعل، مثل: يقاتل ويضارب في مضارع قَاتَلَ وَضَارَبَ؛ فلما كان مضارع «آمن»: «يؤمن»؛ دل ذلك على أنها غير زائدة.

فإذا لم تكن زائدة، كانت منقلبة، وإذا كانت منقلبة، لم يخل انقلابها من أن يكون عن الواو أو عن الياء أو عن الهمزة:

فلا يجوز أن تكون منقلبة عن الواو؛ لأنها في موضع سكون، وإذا كانت في موضع سكون، وجب تصحيحها، ولم يجز انقلابها، وبمثل هذه الدلالة لا يجوز أن تكون منقلبة عن الياء، فإذا لم يجز انقلابها عن الواو ولا عن الياء، ثبت أنها منقلبة عن الهمزة؛ وإنما انقلبت عنها ألفًا؛ لوقوعها ساكنة بعد حرف مفتوح؛ فكما أنها إذا خففت في: رأس، وفأس، وبأس، انقلبت ألفًا؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، كذلك قلبت في نحو: آمن، وآجر، وآتى، وفي الأسماء: نحو: آدر^(٥) وآخر وأدم، إلا أن الانقلاب ههنا لزمها لاجتماع الهمزتين، والهمزتان إذا اجتمعتا في كلمة، لزم الثانية منهما القلب بحسب الحركة التي قبلها إذا كانت ساكنة؛ نحو: آمن، اوتمن، ايذن، ايتنا.

(١) في ب: المجانس.

(٢) سقط في أ.

(٣) في ب: لكان.

(٤) في ب: كان.

(٥) الأدر: المصاب بالأدره، وهي انتفاخ الخصية؛ لانسكاب سائل فيها.

ينظر: المعجم الوسيط (أدر).

ومن ثم قلنا في «أوى»: إن الفاء منها همزة.
 ألا ترى أنها لا تخلو من أن تكون أفعال أو فاعل أو فعلى:
 فلا يجوز أن تكون فاعل؛ لأنّ مثل: طابق، وتآبل مصروف في المعرفة، وقد
 منعوا: «أوى» الصرف؛ فعلم بذلك أنه ليس مثل: «طابق».
 ولا يجوز أن يكون: «فعلى»؛ لأنه لو كان إياها، لكانت الألف في موضع
 سكون، وإذا كانت في موضع سكون، وجب صحتها وانفتق انقلابها، فلو كانت
 العين واوا، لوجب إدغامها في الواو التي هي لام؛ كما وجب إدغام: حواء وحواء،
 ولا يجوز أن تكون الألف متقلبة عن الياء مع وقوع واو بعدها؛ لأنّ ذلك مرفوض
 في كلامهم غير موجود.

فإن قلت: فقد جاء خيوان في اسم هذا الموضع الذي باليمن^(١):
 فالقول في ذلك: أنه فيعال وليس ب: فعلان، وإنما منع الصرف؛ لأنه جعل^(٢)
 اسماً [للبقعة أو البلدة]^(٣)؛ فلا يجوز إذن أن يكون فعلى.
 فإذا لم يجز أن يكون فاعل ولا فعلى ثبت^(٤) أنه أفعال، وإنما لم يصرف؛ [لأنه
 على زنة]^(٥) الفعل، وأنه علم؛ فهو مثل: آمن، ولو نكر - كما نكروا عرساً في ابن
 عرس - لكان القياس صرفه.

فأما قراءة من قرأ: ﴿أَيْنَا بِهَا﴾ [الأنبياء: ٤٧] فإنما هو: «فَاعَلْنَا» وليس
 ب: «أُفَعَلْنَا»، ولو كان «أفعلنا» لم تدخل الباء.

ألا ترى أنك تقول: جئت به، فإذا عدت بالهمزة قلت: أجاته، ولم تقل: أجات
 به. وفي التنزيل: ﴿فَاجَاءَهَا الْمَخَاضُ﴾ [مريم: ٢٣]؛ فكذلك قوله: ﴿أَيْنَا بِهَا﴾
 [الأنبياء: ٤٧]. لو كان: «أفعل»، لم يحتج إلى الباء.
 [وكذلك]^(٦) تقول: أبا زيد شرب الماء، فإذا فعلت أنت به الإياء، قلت: آبيته،

(١) ينظر: معجم البلدان لياقوت (خيوان).

(٢) في ب: يجعل.

(٣) في ب: لبقعة أو بلدة.

(٤) زاد في أ: بهذا.

(٥) في ب: لوزن.

(٦) سقط في أ.

ولا تقول^(١): آتَيْتُ بِهِ.

قال: [من البسيط]

قَدْ أُوبِيتَ كُلُّ مَاءٍ فَهِيَ صَادِيَةٌ مَهْمَا تُصِبُ أَفْقًا مِنْ بَارِقِ تَشِيمٍ^(٢)
فإن قلت: فقد قرأ بعضهم: ﴿يُذْهِبُ بِالْأَبْصَارِ﴾ [النور: ٤٣]، فأثبت الباء مع
النقل بالهمزة، فهلا أجزت في: ﴿آتَيْنَا بِهَا﴾ أن تكون: «أفعلنا بها» ولا تكون:
«فأعلنا». فإن ما ذكرته هو قياس هذا القول، إلا أن الحمل عليه والرد إليه ينبغي ألا
يجوز ما وجد عنه مندوحة.

فأما آجَرَ فهو فاعل؛ لأنك تقول في المضارع: يؤاجر، مثل: يقاتل، ولو كان
أفعل، لكان يُؤجر. والذي جاء في التنزيل من ذلك على «فعل»؛ لأنَّ المضارع
«يفعل» في قوله: ﴿عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حِجَجًا﴾ [القصص: ٢٧].

فأما حجة من قرأ: ﴿يؤمنون﴾ بتحقيق الهمز؛ فلائه إنما كان ترك الهمز في
«أومن» لاجتماع الهمزتين؛ كما أن تركها في «أمن» كذلك، فلما زال اجتماعهما مع
سائر حروف المضارعة سوى الهمزة، رد الكلمة إلى الأصل فهمز؛ لأنَّ الهمزة من
الأمن والأمنة: فاء الفعل.

ومما يقوى الهمز في ذلك: أن من تركها إنما يقبلها واوًا ساكنة، وما قبلها،
متحرك بالضم، والواو الساكنة إذا انضم ما قبلها فقد استجازوا قلبها همزة.
قال محمد بن يزيد: أخبرني أبو عثمان قال: أخبرني الأخفش قال: كان أبو حية
الثميري يهزم كل واو ساكنة قبلها ضمة.

وينشد: [من الوافر]

لَحَبِّ الْمُؤَقِدَانِ إِلَيَّ مُؤَسَى
.....
.....
(٣)

(١) في أ: تقل.

(٢) البيت لساعدة بن جؤية في خزنة الأدب (١٦٣/٨ - ١٦٦)، والدرر (٧٠/٥)، وشرح
أشعار الهذليين (١١٢٨/٣)، وشرح شواهد الإيضاح ص (١٥٠)، وشرح شواهد المغنى
(١٥٧/١، ٧٤٣/٢)، ولسان العرب (أبي)، (صوى)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/
٢٦٢)، وخزنة الأدب (٢٦/٩)، ومغنى اللبيب (٣٣٠/١)، وهمع الهوامع (٥٧/٢).

(٣) صدر بيت لجريز، وعجزه:

.....
.....
.....
وجعمدة إذ إضاءهما الوقود

ينظر: ديوانه ص (٢٨٨)، والأشباه والنظائر (١٢/٢، ٧٤/٨)، والخصائص (١٧٥/٢)، =

وتقدير ذلك: أن الحركة لما كانت تلى الواو فى «مُؤَسَى» صارت كأنها عليها، والواو إذا تحركت بالضمّة، أبدلت منها الهمزة.

ومثل إبدالهم من الواو الساكنة المضموم ما قبلها الهمزة: استجازتُهُمُ الإمالة فى: مقلات، ومصباح؛ حيث كانت الكسرة كأنها على المستعلى، فصارت (١) مثل: قَفَافٌ وصِفَافٌ، فإذا جاز إبدال الهمزة من الواو التى ذكرنا واجتلابها، وإن لم تكن من الكلمة، فالهمزة التى هى أصل فى الكلمة أولى بالتقرير، وألا تبدل (٢) منها الواو.

وحجة من لم يهزم أن يقول: [إِنْ] (٣) هذه الهمزة قد لزمها البدل فى مثالين من الفعل الماضى والمضارع، فالماضى نحو: آمَنَ (٤)، والمضارع نحو: أوَمِنَ، ولم يجز تحقيقها فى هذه المواضع. وهذا القلب الذى لزمها فى المثالين إعلال لها، والإعلال إذا لزم مثلاً أتبع سائر الأمثلة العارية من الإعلال (٥)؛ كإعلالهم: يقوم ل: قام، وإعلالهم: يَكْرِمُ من أجل أَكْرَمَ، وأَعِدُّ ل: يَعِدُّ؛ فوجب على هذا أن يختار ترك الهمز فى: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾؛ اعتباراً لما أرينا من الإعلال ليتبع قولهم: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ فى الإعلال المثالين الآخرين لا على التخفيف القياسى فى نحو: جُؤنة فى جُؤنة، وبوس فى بؤس.

فإن قلت: فهلاً لم يجز غير القلب والتخفيف؛ كما لم يجز إلا الإعلال فيما شبهته به وإلزامه الحذف والقلب؟
فالقول: إن القياس على ما أريناك.
ولم يلزم ما شبهنا به [من] (٦) الحذف والقلب فى كل موضع.

= ٣/١٤٦، ١٤٩، ٣١٩)، وشرح شواهد الشافية ص(٤٢٩)، وشرح شواهد المغنى (٢/٩٦٢)، والمحتسب (١/٤٧)، وبلا نسبة فى سر صناعة الإعراب (١/٧٩)، وشرح شافية ابن الحاجب ص(٢٠٦)، ومغنى اللبيب (٢/٦٨٤)، والمقرب (٢/١٦٣)، والممتع فى التصريف (١/٩١، ٣٤٢، ٥٦٥).

والشاهد فيه: همز الواو فى «المؤقدين» و «مؤسى»؛ لأنه قدّر ضمّة الميم على الواو، وهذا غير قياسى.

- (١) فى ب: فصار.
- (٢) فى ب: يبدل.
- (٣) سقط فى أ.
- (٤) فى ب: آمن وأومن.
- (٥) فى أ: الاعتلال.
- (٦) سقط فى أ.

ألا ترى أنهم إذا قالوا: يُوعَد، و: ما أقولُهُ، و: أقولُ بزيد، و: يُؤكِّرُمُ في الشعر، وأهْرِيقُ - لم يلزم الحذف والقلب.

وحدثنا على بن سليمان أن أحمد بن يحيى أخبرهم: يقال: قد ائتمن فلانٌ فلانًا، وقد ائتمته^(١)، والأصل: ائتمن وائتمته، ثم أدغمت الياء في التاء، فشددت التاء. وفي الائتمام: قد ائتممت به مفتوح التاء.

هذا لفظ أحمد بن يحيى، واستثبت أبا الحسن في ذلك، فأثبتته وصحَّحه، ولم أعلم لأصحابنا في هذه المسألة نصًّا. وقياس قولهم عندي: أن الإدغام فيها لا يجوز؛ لأنَّ الياء غير لازمة؛ فلا يكون مثل اتسر واتعد.

ألا ترى أنهم قالوا: لو بنيت مثل: أفعل أو افعل من أويت، لقلت: إيًّا وإيى، فقلبت الفاء ياء وأدغمتها في الواو؛ كما تدغم فيها الياء التي من نفس الكلمة، وقالوا: لو بنيت مثل: افوعول من أويت، لقلت: ايووى وايويًا، على قول أبي الحسن، ولم تدغم الياء المنقلبة عن^(٢) الهمزة التي هي فاء في الواو التي هي عين؛ لأنها غير لازمة؛ فكذلك الياء في «ائتمته» غير لازمة؛ لأنك إذا أسقطت همزة الوصل في الدرج، نحو: قد ائتمن - رجعت الهمزة، وإذا لم يدغموا نحو: نُوى ورُويا، إذا خففوا الهمزة مع لزوم الواو في قول أهل التخفيف، فألا يدغم ائتمن ونحوه أجدر.

فإن قلت: فقد أدغم قوم «رويا» فقالوا: رُيَا:

فالقول: إن الإدغام في هذا أشبه؛ لما ذكرنا من لزومها، وتلك لما لم تلزم، كانت بمنزلة المنفصل؛ على أن أبا الحسن يحمل «رُيَا» فيمن أدغم على القلب؛ نحو: أخطيت في اللام.

ويقوى ذلك: أن بعضهم كسر الفاء منها فقال: «رِيَا»، كما قالوا في: «لُيى»: لِيى.

فإن قلت: فهل يجوز الإدغام في المصدر من قوله: ﴿ءَاوَيْتَ إِلَيْهِ أَخَاهُ﴾

[يوسف: ٦٩]؟

(١) في ب: ائتمته.

(٢) في أ: من.

فالقول إن ترك إدغام ذلك وامتناعه على قول الخليل^(١) بين .
 ألا ترى أنه لم يدغم: أُوَيَوْمَ وَلَا يُوَيَوْمَ [و] ^(٢) شبهه بسُوَيْرٍ، فألا يدغم هذا أجدر؛
 لأنها لما أبدلت ولزم إبدالها، صارت بمنزلة الألف الزائدة حتى أبدلت منها الواو في
 التكسير؛ كما أبدلت من أَلْفٍ: «ضارب»؛ فقالوا: أُوَادِمٌ ^(٣)؛ كما قالوا: ضوارب .
 ومن قال: أَيِّمٌ، وخالف الخليل، فينبغي ألا يدغم هذا؛ لما ذكرنا من مشابهتها
 الزيادة، ولأنه مثل ما تركت العرب إدغامه في ^(٤) قولهم: ديوان .
 ألا ترى أنها أبدلت لاجتماع الهمزتين ^(٥)؛ كما أبدلت في «ديوان»؛ لاجتماع
 المثلين، وكراهة ذلك لأن كل واحد من الأمرين يتوصل به إلى إزالة المثلين، كما
 يتوصل بالآخر .

فأما قول الشاعر: [من البسيط]

جَيْشِ الْمِحْمَيْنِ حَشَّ النَّارَ تَحْتَهُمَا عَزَّائُنَ أَمْسَى بِوَادٍ مُؤَهَّبِ النَّحْطِ ^(٦)
 فمن أخذه من الأهبة والتأهب، همز -إن شاء- ومن أخذه من وهب، وجعل
 الفاء واوًا ^(٧)، لم يهمز، إلا على قول من قال: مُؤَسَى، وقد تُؤَوَّلُ البيت على
 الأمرين جميعًا .

(١) قال سيبويه: وسألته - أى: الخليل - كيف يبنى له أن يقول: «أفعلت» في القياس من
 «اليوم» - على من قال: أطولت وأجودت: - فقال: أَيْمْتُ، فتقلب الواو ههنا كما قلبتها في
 «أيام». وكذلك تقلبها في كل موضع تصح فيه ياء «أيقنت». فإذا قلت: أفعل ومفعل،
 ويفعل، قلت: أُوَيَوْمَ وَيُوَيَوْمَ وَمُوَيَوْمَ؛ لأن الياء لا يلزمها أن تكون بعدها ياء ك«فعلت» من
 «بعث»، وقد تقع وحدها. فكما أجريت «فيعلت» و«فوعلت» مجرى «بيطرت»
 و«صومعت»، كذلك جرى هذا مجرى «أيقنت». وإذا قلت: «أفعل» من «اليوم»، قلت:
 أَيْمٌ؛ كما قلت: أيام. فإذا كسرت على الجمع همزت فقلت: أَيَّامٌ؛ لأنها اعتلت ههنا كما
 اعتلت في «سيد». والياء قد تستثقل مع الواو؛ فكما أجريت «سيدًا» مجرى «فوعل» من
 «قلت»، كذلك تجرى هذا مجرى «أول» .
 ينظر: الكتاب (٤/ ٣٧٤).

(٢) سقط في أ .

(٣) زاد في أ: وأواخر .

(٤) في أ: من .

(٥) زاد في أ: المثلين .

(٦) البيت بلا نسبة في أساس البلاغة (وهب) .

(٧) في ب: الواو .

اختلفوا في قوله -عز وجل- (١): ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [٦]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ بهمزة مطولة (٢)؛ وكذلك ما أشبه ذلك في كل القرآن، مثل: ﴿ءَأَنْتِ قُلْتِ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١٦]، و: ﴿ءَأَيُّ لُؤْلُؤَةٍ مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠]، و﴿أَأْتِيَكُمْ﴾، وما كان مثله، وكذلك كانت قراءة الكسائي إذا خفف.

غير أن مدّ أبي عمرو في: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ أطول من مدّ ابن كثير؛ لأن من قوله أنه يدخل بين الهمزتين ألفاً، وابن كثير لا يفعل ذلك.

واختلف عن نافع في إدخال الألف بين الهمزتين:

وأما عاصم، وحمزة، والكسائي - إذا حقق - وابن عامر فبالهمزتين ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ وما كان مثله في القرآن من الهمزتين في الكلمة الواحدة: فهو بتحقيق الهمزتين، وبتحفيف إحداهما، وبإدخال الألف بينهما.

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]: الكفر: خلاف الشكر؛ كما أن الذم خلاف الحمد؛ فالكفر (٣): ستر النعمة وإخفاؤها، والشكر: نشرها وإظهارها، وفي التنزيل: ﴿وَأَشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٢]، وفيه: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم: ٧].

وقال: [من الكامل]

... .. فِي لَيْلَةٍ كَفَرَ التُّجُومَ عَمَامَهَا (٤)
وقالوا: كَفَرَ كُفْرًا وكُفُورًا، كما قالوا: شكر شكرًا وشكورًا.

(١) في ب: جل وعز .

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٢٨)، الإعراب للنحاس (١٣٤/١)، البحر المحيط (٤٧/١)، التبيان للطوسي (٦١/١)، التيسير للداني (٣١، ٣٢)، تفسير القرطبي (١٨٥/١)، الحجة لابن خالويه (٦٥، ٦٦)، الحجة لأبي زرعة (٨٦)، السبعة لابن مجاهد (١٣٤)، الغيث للصفاقسي (٧٧)، الكشاف للزمخشري (٢٦/١)، المجموع للطبرسي (٤١/١).

(٣) في أ: والكفر.

(٤) عجز بيت للبيد، وصدرة:

يعلو طريقة متنها متواتر

ينظر: ديوانه ص (٣٠٩)، وجمهرة اللغة ص (٧٨٧)، وكتاب الجيم (١٦٨/٣)، وبلا نسبة في المخصص (٢٣٨/١٢).

وفى التنزيل: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَلْكَرَ أَوْ أَرَادَ سُكُورًا﴾ [الفرقان: ٦٢]، [وقال: (١)]
 ﴿اعْمَلُوا مَا لَكُمْ دَاوُدَ شُكْرًا﴾ [سبأ: ١٣]، وقال -تعالى-: ﴿فَأَنَّى أَكْذِبُ النَّاسَ إِلَّا كُفُورًا﴾
 [الإسراء: ٨٩]، وقالوا: الكفران، وقال: ﴿فَلَا كُفْرَانَ لِسَعِيدٍ﴾ [الأنبياء: ٩٤].

وقال الأعشى: [من المتقارب]

وَلَا بُدَّ مِنْ غَزْوَةٍ فِي الرَّبِيعِ حَجُّونٍ تُكِلُّ الْوَقَاحَ الشُّكُورًا (٢)

قال أحمد بن يحيى: الشُّكُور: السريع القبول للسمن.

قال أبو علي: فكان سرعة قبوله لذلك إظهار للإحسان إليه والقيام عليه.

وقالوا: أشكر من بزوفة (٣).

وأما قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾: فإن السواء والعدل والوسط والقصد والتصف:

ألفاظ يقرب بعضها من بعض في المعنى.

قالوا للعدل: السواء.

قال زهير: [من الوافر]

أرؤنا خُطَّةً لَا خَسْفَ فِيهَا يُسَوِّي بَيْنَنَا فِيهَا السَّوَاءُ (٤)

وأشد أبو زيد لعنترة: [من الطويل]

أَبِينَا فَلَا نُعْطَى السَّوَاءَ عَدُونًا قِيَامًا بِأَعْضَادِ السَّرَاءِ الْمُعْطَفِ (٥)

والسواء: وسط الشيء.

وفى التنزيل: ﴿فَرَّاهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ [الصفات: ٥٥].

وقال عيسى [بن عمر] (٦): ما زلت أكتب حتى انقطع سوائي. والسواء: ليلة

النصف من الشهر. وقالوا: سبي بمعنى سواء؛ كما قالوا: قبي وقواء، وقالوا: سيان

(١) سقط في ب.

(٢) وهو في ديوانه ص (١٤٩)، ولسان العرب (شكر)، (حجن)، (غزا)، وتهذيب اللغة (٦/

٢٩٣)، ومقاييس اللغة (٣/٢٠٨)، وتاج العروس (شكر)، (حجن)، وبلا نسبة في لسان

العرب (رهب). ويروى: «المصيف رهب» بدلاً من «الربيع جحون».

(٣) البروقة: شجرة تخضر بالسحاب إذا نشأ قبل أن يمطر. ينظر: جمهرة الأمثال (١/٤٦٢).

(٤) ينظر: ديوانه ص (٨٤)، ولسان العرب (سوا)، والمخصص (١٢/١٦٠)، وتهذيب اللغة

(١٣/١٢٦)، وتاج العروس (سوا). ويروى: «أروني» بدلاً من «أرونا».

(٥) ينظر: ديوانه ص (٢٣١)، والمخصص (١٢/١٦٠)، وديوان المعاني (٢/٦٤)، ونوادر أبي

زيد ص (١٢٢).

(٦) سقط في أ.

فَتَنُّوْا، كما قالوا: مِثْلَانِ. وقال [-عز وجل-] (١): ﴿سُوِّى يَوْمَ الْأَرْضِ﴾ [النساء: ٤٢] فالمعنى: يَوَدُّونَ لو جعلوا والأرض سواء؛ كما قال: ﴿وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَلْبِغُنِي كُتُّ ثُرَابٍ﴾ [النبأ: ٤٠]، وقال: ﴿فَدَمَدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذُنُوبِهِمْ فَسَوَّاهَا﴾ [الشمس: ١٤] أى: سوى بلادهم بالأرض، وقال: ﴿وَنَقَسَ وَمَا سَوَّاهَا﴾ [الشمس: ٧] أى: ونفس وتسويتها، أى: ورَبَّ تسويتها، أو يكون: والذي سواها، أى: ونفس وخالقها؛ كما قال: ﴿ثُمَّ سَوَّاهُ رَجُلًا﴾ [الكهف: ٣٧] وقال: ﴿خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ﴾ [الانفطار: ٧] وقال: ﴿بَلَى قَدِيرِينَ عَلَيَّ أَنْ سُوِّى بِنَاتِمٍ﴾ [القيامة: ٤] أى: نجعلها مع كفه صفحة (٢) مستوية لا شقوق فيها كخف البعير، فيعدم (٣) الارتفاق بالأعمال اللطيفة؛ كالكتابة والخياطة (٤) والخزز والصياغة، ونحو ذلك من لطيف الأعمال التى يستعان عليها بالأصابع.

قال أحمد بن يحيى: من أيمانهم: «لا والذي شقَّه خمسًا من واحدة». يريدون: الأصابع من الكف.

وقيل فى: ﴿سُوِّى بِنَاتِمٍ﴾ [القيامة: ٤]: نرذها كما كانت.

قالوا: ودُكرت البنان؛ لأنه قد ذكرت اليدان؛ فاخص منها أظفها.

وقالوا: قوم أسواء، أى: مستون.

وأنشد أبو زيد: [من البسيط]

هَلَّا كَوَضِلِ ابْنِ عَمَّارٍ تَوَاصِلُنِي لَيْسَ الرَّجَالُ وَإِنْ سُوُوا بِأَسْوَاءِ (٥)
فأسواء: ليس يخلو من أن يكون جمع سِيٍّ أو سواء، فإن كان جمع: سى فهو
مثل: مِثْلٌ وَأَمْثَالٌ، وَيَقْضُ وَأَنْقَاضٌ، وَجِلْفٌ وَأَجْلَافٌ. وإن كان جمع سواء، فهو
مِثْلٌ ما حكاه أبو زيد من قولهم جَوَادٌ وَأَجْوَادٌ. وحكى -أيضًا- فى الاسم: حَيَاءٌ
الناقة وأحياء، ولا يمتنع جمعه (٦)، وإن كانوا لم يثنوه كما لم يمتنعوا من جمعه على

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: صفحة مع كفه.

(٣) فى ب: ويعدم

(٤) فى أ: كالخياطة والكتابة.

(٥) البيت لرافع بن هريم فى لسان العرب (سوا)، وبلا نسبة فى المخصص (٦٠/١٢).

(٦) فى أ: وجمعه.

سواسية .

فأما قوله: ﴿وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سَوَى﴾ [طه: ٥٨]:

فقال أبو عبيدة: يضم أولها ويكسر، مثل: طوى وطوى، قال: وهو المكان التّصّف فيما بين الفريقين .

وأشّد لموسى بن جابر الحنفى^(١): [من الطويل]

وَإِنْ أَبَانَا كَانَ حَلًّا بِبَلَدَةٍ سَوَى بَيْنَ قَيْسِ قَيْسِ عَيْلَانَ وَالْفِزْرِ^(٢)

قال: الفزّر: سعد بن زيد مناة بن تميم .

ومثل «سوى» فى أنّه فعّل جاء وصفًا قولهم: قومٌ عدى للغرباء . فأما عدى للأعداء فزعم أحمد بن يحيى وغيره: أنّهم يقولون فيه: عدى وعدى؛ فهذا مثل سوى وسوى فى وصف المكان .

وقال أبو الحسن فى قوله: ﴿مَكَانًا سَوَى﴾: إنّها قد تضم فى هذا المعنى . قال: «والممدوتان فى ذا المعنى أيضًا» . يريد بالممدودتين: ما يذكره من أن فى سوى وسواء أربع لغات، منهم من يفتح أوله ويمده، ومنهم من يكسر أوله ويقصره . قال: وهاتان لغتان معروفتان . قال: ومنهم من يكسر أوله ويمده، ومنهم من يضم أوله ويقصره . وهاتان اللغتان أقل من تينك، والمضمومة الأولى أعرفهما، وقال: مكانًا سَوَى، أى: عدل^(٣) .

وأشّد: [من الطويل]

وَإِنْ أَبَانَا كَانَ حَلًّا بِبَلَدَةٍ سَوَى بَيْنَ قَيْسِ قَيْسِ عَيْلَانَ وَالْفِزْرِ

يقول: عدل .

(١) موسى بن جابر بن أرقم بن مسلمة (أو سلمة) بن عبيد، الحنفى: شاعر مكثّر، من مخضرمى الجاهلية والإسلام . من أهل «اليمامة»، كان نصرانيًا يقال له: «أزيرق اليمامة»، ويعرف بابن «الفريرة» أو بابن «ليلي» وهى أمه . وفى حماسة أبى تمام عدة مختارات من شعره . ينظر: الأعلام (٧/٣٢٠) .

(٢) وهو لموسى بن جابر فى الأغاني (١١/٣١٨)، ولسان العرب (سوا)، وليحيى بن منصور الحنفى فى جمهرة اللغة ص (٧٠٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص (٣٢٦)، وشرح ديوان الحماسة للتبريزى (١/١٧١)، وبلا نسبة فى المخصص (١٥/١٥١)، والاشتقاق ص (٢٤٥) .

ويروى: «وجدنا» بدلًا من «وإن» .

(٣) زاد فى أ: قال .

وقال في قول الشاعر: [من الخفيف]

لَوْ تَمَنَّتْ حَلِيلَتِي مَا عَدَّتْنِي أَوْ تَمَنَيْتُ مَا عَدَوْتُ سِوَاهَا^(١)
يقول: ما عدوت قصدها، قال: والقصد والعدل مشتبهان.

وأنشد: [من الكامل]

وَلَأَصْرِفَنَّ سِوَى حُدَيْفَةَ مِذْحَتِي لِفَتَى الْعَشِيِّ وَفَارِسِ الْأَجْرَافِ^(٢)
قال: يريد لأصرفن قصده، أى: عن قصده، أو لأصرفن إلى غيره، ولأن سواه غيره.

كما قال حسان: [من الطويل]

أَتَانَا فَلَمْ نَعْدِلْ سِوَاهُ بِنَعِيرِهِ نَبِيٌّ أَتَى مِنْ عِنْدِ ذِي الْعُرْشِ هَادِيًا^(٣)
قال: يقول: لم نعدل سوى النبي ﷺ^(٤) بغير سواه، وغير سواه هو هو.

فأما قوله: [من الطويل]

.....
.....
.....
وما قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَاتِكَا^(٥)
فإنه عدى «قصدت» باللام، وإن كان يعدى ب: «إلى»، كما عدوا «أوصيتُ» وهديت» بهما في نحو: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّعْلِ﴾ [النحل: ٦٨]، وفي أخرى: ﴿بِأَنَّ رَبُّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥] وقال: ﴿وَهَدَيْهِمْ إِبْرَاهِيمَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ١٧٥] وقال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ [الأعراف: ٤٣].

(١) ينظر: شرح أبيات المعنى (٢٢١/٣)، تفسير القرطبي (٢١٣/١١).

(٢) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص(٣٩٢)، وبلا نسبة في لسان العرب (سوا) ومجمل اللغة (٩٩/٣). ويروى: «الأحزاب» بدلاً من «الأجراف».

(٣) البيت في معنى الليب (١٦٠/١)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح شواهد المعنى (٤٦١/٢).

(٤) سقط في ب.

(٥) عجز بيت للأعشى، وصدرة:

تجانف عن جلّ اليمامة ناقتى

ينظر في: ديوانه ص(١٣٩)، والأشباه والنظائر (١٦٤/٥، ١٧٢)، والأضداد ص(٤٤)، (١٩٨)، وخزانة الأدب (٤٣٥/٣، ٤٣٨، ٤٤١)، والدرر (٩٤/٣)، وشرح أبيات سيبويه (١٣٧/١)، والكتاب (٣٢/١، ٤٠٨)، ولسان العرب (جنف)، (سوا)، وبلا نسبة في الإنصاف (٢٩٥/١)، وشرح المفصل (٨٤/٢)، والصاحبي في فقه اللغة ص(١٥٤)، والمحتسب (١٥٠/٢)، والمقتضب (٣٤٩/٤)، وهمع الهوامع (٢٠٢/١).

فأما سواء: فإنها تستعمل ظرفًا، تقول: إنَّ سِوَاكَ زَيْدًا، كما تقول: إن عندك زَيْدًا، فجعله الشاعر اسمًا في قوله: «لِسِوَايْكَ»، وجعله بمنزلة «غير»؛ إذ كانت بمعناها؛ وإذا كانت كذلك، أجمع عامة العرب - فيما زعم أبو الحسن - [على] (١)

أنهم يستعملونه ظرفًا، ولا يستعملونه اسمًا. ومثل ذلك قولهم: وَسَطٌ - السَّاكِنُ الْأَوْسَطُ - وهى تستعمل ظرفًا؛ فإذا اضطر الشاعر استعمله اسمًا؛ كقول الفرزدق (٢): [من الطويل]

... صَلَاةٌ وَزَسٍ وَسَطُهَا قَدْ تَفَلَّقَا (٣)

وقول القَتَّال الكلابى: [من الكامل]

مِنْ وَسَطِ جَمْعِ بَنِي قُرَيْظٍ بَعْدَ مَا هَتَفَتْ رَيْبِعَةٌ يَا بَنِي جَوَابِ (٤)

فكذلك سواء؛ ولذلك شبهه بالظرف في قولهم: «أتانى القوم سواءك»، (٥) فقال:

كانه قال: أتانى القوم مكانك. واستدل على كونه ظرفًا بوصلمهم «الذى» بها في (٦) نحو: «أتانى الذى سواءك». [قال أبو على: سواك أشبه] (٧).

وزعم أبو الحسن أن هذا الذى استعمل ظرفًا إذا تَكَلَّمَ به من يجعله ظرفًا فى موضع رفع، نصبوه استنكارًا منهم لرفعه؛ لأنه إنما يقع فى كلامهم ظرفًا، فيقولون:

(١) سقط فى ب.

(٢) همام بن غالب بن صعصعة التميمى الدارمى، أبو فراس، الشهير بالفرزدق: شاعر، من النبلاء، من أهل البصرة، عظيم الأثر فى اللغة، كان يقال: لولا شعر الفرزدق لذهب لث لغة العرب، ولولا شعره لذهب نصف أخبار الناس. يشبه بزهير بن أبى سلمى. وكلاهما من شعراء الطبقة الأولى، زهير فى الجاهليين، والفرزدق فى الإسلاميين. ولقب بالفرزدق، لهجامة وجهه وغلظه. وتوفى فى بادية البصرة سنة ١١٠هـ وقد قارب المائة. وأخباره كثيرة. وكان مشتهرًا بالنساء، زير غوان، وليس له بيت واحد فى النسيب مذكور. وقال المرتضى: كان يحسد على الشعر، ويفرط فى استحسان الجيد منه. ينظر: الأعلام (٩٣/٨).

(٣) تقدم.

(٤) وهو فى ديوانه ص (٦١)، ولسان العرب (وسط). ويروى أيضًا - كما فى ديوانه ص (٣٦)، والخصائص (٣٦٩/٢) - «يا بنى جَوَابِ». وانظر: «تحقيقات وتبسيحات فى لسان العرب» ص (١٧١).

ويروى: «خوار» بدلًا من «جواب».

(٥) فى ب: سواك.

(٦) فى أ: نحو.

(٧) سقط فى أ.

جاءنى سواءك، وفى الدار سواءك. وفى كتاب الله - تعالى - : ﴿وَأَنَا مِنَّا الضَّالِّحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١].

وقال: ﴿مِنْهُمْ الضَّالِّحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ﴾ [الأعراف: ١٦٨].

وقال: ﴿لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤].

وقال: ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ [الممتحنة: ٣].

قال: وتقول: معنى فوق الخماسى ودون السداسى، ولك السداسى وفوقه، وجثتك بسداسى أو فوقه، وهو بالبصرة أو دونها، فكل ذلك نصب.

قال أبو الحسن: وأخبرنى بعض النحويين أنه سمع العرب يقولون: ارقبى فى سوائه؛ فأجراه مجرى «غير»، وجعله اسماً.

قال أبو على: ولو تأول متأول ما حكاه أبو الحسن من قولهم: «ارقبى فى سوائه» على «سواء» الذى هو الوسط، لا الذى^(١) بمعنى «غير» - كما جاء فى التنزيل: ﴿فِي سَوَاءِ الْجَبَرِ﴾ [الصفات: ٥٥] - لكان مذهباً.

فيجوز على ما تأوله أبو الحسن فى الآى وفى سواء فى قول الشاعر: [من المتقارب]

فَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا سِوَى هَامِدٍ وَسُفْعِ الْخُدُودِ، وَغَيْرِ الثُّبَى^(٢)
أن يكون «سوى» فى موضع نصب، وإن كان فاعلاً؛ لأنه ظرف.

ويجوز أن يكون لما جعله اسماً للضرورة، رفعه كما رفع «وسطاً» فى قوله^(٣):
[من الطويل]

... .. وَسُطُّهَا قَدْ تَفَلَّقَا^(٤)

وجعله بمنزلة «غير» لما كان بمعناها.

ألا ترى أنه جعلها بمنزلة «غير» فى عطفها عليها فى قوله: «وغير الثبى»؛ كأنه قال: فلم يبق غير هامد وغير الثبى؟!.

وقولهم فى الاسم العلم: سُوءَة: ليس من هذا الباب.

(١) فى ب: التى.

(٢) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى ديوان الهذليين (٦٤/١).

(٣) فى ب: قولهم.

(٤) تقدم.

ألا ترى أن اللام منه همزة، وليست منقلبة؛ بدلالة قوله: [من الطويل]
فَأَبْلُغْ إِذَا دَا إِِنْ عَرَضْتَ وَطِيئًا وَأَبْلُغْ حَلِيفَيْنَا، وَمَنْ قَدْ تَسَوًّا
وأما الإنذار: فإعلام معه تخويف، فكل منذر معلم، وليس كل معلم منذرًا، ولم
يتمتع أن يوصف [به] ^(١) القديم - سبحانه - في نحو قوله: ﴿إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا﴾
[النبا: ٤٠]؛ لأن الإعلام على الانفراد قد ^(٢) جاز وصفه به. والتخويف - أيضًا -
كذلك في قوله: ﴿ذَلِكَ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ﴾ [الزمر: ١٦].

فإذا جاز الوصف بكل واحد منهما على الانفراد، لم يتمتع إذا دلّ لفظ على
المعنيين اللذين جاز الوصف بكل واحد منهما منفردًا أن يوصف - سبحانه - به.
وأندرت: فعل يتعدى إلى مفعولين؛ يدل ذلك على ذلك قوله: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ
أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١٣].
وقال: ﴿إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا﴾ [النبا: ٤٠].

وقال - تعالى - : ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنْذَرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥] فتعديته بالباء يحتمل
أمرين:

يجوز أن يكون لَمَّا دل على التخويف، أُجْرِي مجراه؛ فتقول ^(٣): أندرته بكذا؛
كما تقول: خوفته بكذا، ولذلك نظائر [كثيرة] ^(٤).

ويجوز أن يكون لَمَّا لم يتعد إلى مفعولين، الثاني فيه الأول، عُدِّي إلى مفعول
واحد؛ كما عدى «علمت» الذي بمعنى «عَرَفْتُ» إلى مفعول واحد؛ فلما أريد تعديته
إلى مفعولين، زيدت الباء؛ لأنَّ بناء الفعل على أفعال؛ فلا يجوز أن تدخل عليه همزة
أخرى للثقل؛ كما أنه إذا أريد تعدية «عَلِمْتُ» الذي بمعنى «عَرَفْتُ» إلى مفعولين -
زيدت عليه الهمزة أو ضَعُفَت العين. فإذا حذفت الباء تعدى الفعل إلى المفعول
الأخر؛ كما تعدى: أمرتك الخير واخترتك الرجال.

فأما قوله - عز وجل - : ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنْذَرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥] فيحتمل أمرين:
يجوز أن يكون الوحي الموحى؛ فسُمِّي بالمصدر مثل الخلق والصيد،

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: وقد.

(٣) في ب: فقلت.

(٤) سقط في ب.

والوحي^(١): هو العذاب؛ فيكون كقوله: ﴿إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا﴾ [النبا: ٤٠]. ويجوز أن يكون الوحي يراد به المَلَك؛ فيكون التقدير في قوله [-تعالى-]^(٢): ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنْذَرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥]: أنذركم بإنذار الملك أو^(٣) بإخباره. وقوله -تعالى-: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَّن يَخْتَلِهَا﴾ [النازعات: ٤٥] مثل: إنما أنت معطى زيد، إذا أردت بالإضافة الانفصال، أى: منذر من يخشى الساعة؛ كما قال: ﴿وَهُمْ مِّنَ السَّاعَةِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٩].

وقالوا: النذير والثُّدْر؛ كما قالوا: النكير والثُّكْر، فجاء المصدر على فعيل وعلى فُعل. وفي التنزيل: ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ [الحج: ٤٤]، وفيه: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾ [القمر: ١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩]. فأما قوله [-تعالى-]^(٤): ﴿نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٣٦] فقد قيل فيه قولان:

أحدهما: أن يكون حالاً من: ﴿قُرْ﴾ [المدثر: ٢] المذكورة في أول السورة. والآخر: أن يكون حالاً من قوله: ﴿إِنَّمَا لِإِحْدَى الْكُبْرِ﴾ [المدثر: ٣٥]. فإذا جعل «نذيراً» حالاً مما في «قُم»، فإن النذير اسم فاعل بمعنى المُنذِر؛ كما أن السميع كالمُسمِع والأليم كالمؤَلِم.

وإن جعلته حالاً من قوله: ﴿لِإِحْدَى الْكُبْرِ﴾ فليس يخلو^(٥) الحال من أن يكون^(٦) من المضاف أو من المضاف إليه: فإن كان من المضاف، كان العامل ما في «إحدى» من معنى التفرد. وإن جعلت الحال من المضاف إليه، كان العامل فيها ما في «الكبير» من معنى الفعل.

وفي كلا الوجهين ينبغي أن يكون «نذيراً» مصدرًا؛ لأن الأول المضاف مؤنث والمضاف إليه مؤنث مجموع، والمصدر قد يكون حالاً من الجميع؛ كما يكون حالاً من المفرد. تقول: جاءوا ركضًا؛ كما تقول: جاء ركضًا.

وأما قوله -تعالى-: ﴿وَجَاءَكُمْ النَّذِيرُ﴾ [فاطر: ٣٧]: فمن قال: «إن النذير

(١) في ب: والموحي.

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: و.

(٤) سقط في أ.

(٥) في أ: تخلو.

(٦) في أ: تكون.

النبي ﷺ كان اسم فاعل كالمُنذِر، ومن قال: «إنه الشيب» كان الأولى أن يكون مصدرًا كالإنذار.

وقال أبو زيد: نذر ينذر نذرًا، ووفى بنذره، وأوفى نذره.

وقال أبو الحسن: العرب تقول: نذر ينذر على نفسه نذرًا، ونذرت مالي فأنا أنذره؛ أخبرنا بذلك يونس عن العرب، قال: وفي كتاب الله - عز وجل -: ﴿نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُعْرَضًا﴾ [آل عمران: ٣٥].

وقال الشاعر: [من مجزوء الكامل]

هُم يَنْذُرُونَ دَمِي وَأَنْتَ نَذُرُ إِنْ لَقَيْتُ بِأَنْ أَشَدًّا^(١)

وقال عترة^(٢): [من الكامل]

الشَّائِمَى عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمَهُمَا وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَقْهُمَا دَمِي^(٣)

ومثل الإنذار في أنه ضرب من العلم قولهم: اليقين، فكل يقين علم، وليس كل علم يقينًا؛ وذلك أن اليقين كآته علم يحصل بعد استدلال ونظر؛ لغموض المعلوم المنظور فيه، أو لإشكال ذلك على الناظر.

يقوى ذلك قوله - عز وجل -: ﴿وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ [الأنعام: ٧٥]، ثم ذكر بعد ما كان من نظره واستدلاله؛ ولذلك لم يجوز أن يوصف القديم - سبحانه - به، فليس كل علم يقينًا؛ لأن من المعلومات ما يعلم من غير أن يعترض فيه توقف أو موضع نظر؛ نحو: ما يُعْلَمُ

(١) البيت لعمر بن معد يكرب في شرح التبريزي (١/١٧٤).

(٢) عترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن فراد العنبي: أشهر فرسان العرب في الجاهلية، ومن شعراء الطبقة الأولى. من أهل نجد. أمه حبشية اسمها زبيبة، سرى إليه السواد منها. وكان من أحسن العرب شيمة ومن أعزهم نفسًا، يوصف بالحلم على شدة بطشه، وفي شعره رقة وعدوية. وكان مفرمًا بابنة عمه «عبله» فقل أن تخلو له قصيدة من ذكرها. اجتمع في شبابه بامرئ القيس الشاعر، وشهد حرب داحس والغبراء، وعاش طويلًا، وقتله الأسد الرهيص أو جبار بن عمرو الطائي. ينسب إليه «ديوان شعر» أكثر ما فيه مصنوع. و «قصة عترة» خيالية بعدها الإفرنج من بدائع آداب العرب، وقد ترجموها إلى الألمانية والفرنسية، ولم يعرف واضعها.

ينظر: الأعلام (٥/٩١).

(٣) وهو في ديوانه ص (٢٢٢)، والأغاني (٩/٢١٢)، وشرح التصريح (٢/٦٩)، والشعر والشعراء (١/٢٥٩)، والمقاصد النحوية (٣/٥٥١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٢٢٥)، وشرح الأشموني (٢/٣٠٩).

بدياته العقول والحواس.

ويؤكد ما ذكرنا من ذلك قول رؤبة: [من الرجز]

يَا دَارَ عَفْرَاءَ وَدَارَ الْبُخْدِ
أَمَا جَزَاءُ الْعَارِفِ الْمُسْتَيْقِنِ
عِنْدَكَ إِلَّا حَاجَةُ التَّمَكُّنِ^(١)

فوصفه العالم بالمستيقن؛ يقوى أنه غيره.

ومما يبين ذلك ما تراه^(٢) في أشعارهم من توقُّفهم عند الوقوف في الديار؛ لطول العهد، وتعفى الرسوم، ودروسها حتى يشبثوا بالتأمل لها والاستدلال عليها.

كقوله: [من الطويل]

وَقَفْتُ بِهَا مِنْ بَعْدِ عِشْرِينَ حِجَّةً فَلَأَيًّا عَرَفْتُ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمِ^(٣)

وقال: [من الطويل]

تَوَهُمْتُ آيَاتِ لَهَا فَعَرَفْتُهَا ^(٤)

وقال: [من الكامل]

..... أَمْ هَلْ عَرَفْتُ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمِ^(٥)

(١) ينظر ديوانه ص(١٦١)، وشرح أبيات سيبويه (٤٦٩/١)، والكتاب (١٨٨/٢)، والمخصص (٢٩/٣، ٣٠)، وبلا نسبة في لسان العرب (بخدن) وجمهرة اللغة ص(١١١٩)، والمخصص (١٦١/٣).

وينظر البيت الثالث في: لسان العرب (فكن)، وتهذيب اللغة (٢٨٠/١٠)، تاج العروس (فكن)، وبلا نسبة في كتاب العين (٣٨٣/٥).

(٢) في أ: روى.

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص(٧)، ولسان العرب (وهم) (لأى)، وبلا نسبة في المخصص (٣٠/٣).

(٤) صدر بيت للناطقة، وعجزه:

..... لستة أعوام وذا العام سابع

ينظر: ديوانه ص(٣١)، وخزانة الأدب (٤٥٣/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٤٤٧/١)، والصاحبي في فقه اللغة ص(١١٣)، والكتاب (٨٦/٢)، ولسان العرب (عشر)، والمقاصد النحوية (٤٠٦/٣، ٤٨٢/٤)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٦١/٤)، وشرح التصريح (٢٧٦/٢)، وشرح شواهد الشافية ص(١٠٨)، والمقتضب (٣٢٢/٤)، والمقرب (١٤٧/١).

(٥) عجز بيت لعنترة، وصدده:

= هل غادر الشعراء من متردم

قال محمد بن السرى: قالوا فى قوله «بعد توهم»: توهمت الشيء: أنكرته. وعند التباس الأمر وإشكاله يُفزع إلى النظر، ويُرجع إلى الدليل.

فكذلك قول رؤبة: [من الرجز]

أما جزاء العارِفِ المُستَيِّقِينَ

أى: المتوقف المتبين لآثارك ورسومك إلى أن يبتك.

كقول عنترة فى ذلك.

ومن ذلك: الدراية، هى مثل ما تقدم فى أنها صُرِّب من العلم مخصوص، وكأنه من التلطف والاحتيال فى تفهم الشيء.

أنشد أبو زيد: [من الطويل]

فَإِنْ غَزَاكَ الَّذِي كُنْتَ تَدْرِي إِذَا شِئْتَ لَيْتَ خَادِرٍ بَيْنَ أَشْبِلِ (١)

قال أبو زيد: تدرى: تختل.

وقال آخر: [من الطويل]

فَإِنْ كُنْتَ لَا أَدْرِي الطَّبَاءَ فَإِنِّي أَدُسُّ لَهَا تَحْتَ الثَّرَابِ الدَّوَاهِيَا (٢)

وأنشد أحمد بن يحيى: [من الرجز]

إِذَا تَرَيْتَنِي أَدْرِي وَأَدْرِي غِرَاتِ جُمَلٍ وَتَدْرِي غِرَرِي (٣)

واختلفوا فى الدرّية، وهو البعير الذى يستتر به الصائد من الوحش حتى يمكنه

رميها:

فقال أبو زيد فيما حكى عنه: هى مهموزة؛ لأنها تُدْرَأ نحو الوحش، أى: تُدْفَع،

فأما من لم يهمز، فإنه يمكن أن يكون من الدرء الذى هو الدفع؛ فخفف.

= ينظر: ديوانه ص(١٨٦)، ولسان العرب (ردم)، وتهذيب اللغة (١١٧/١٤)، وجمهرة اللغة ص(٦٣٩)، ومقاييس اللغة (٥٠٤/٢، ١٩٤/٣)، وكتاب الجيم (١/٣٠٨)، وتاج العروس (ردم)، وأساس البلاغة (ردم)، (رمم)، وبلا نسبة فى المخصص (٣٠/٣).

(١) البيت بلا نسبة فى المخصص (٣١/٣).

(٢) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (درى)، وجمهرة اللغة ص(١٢٦٧)، والمخصص (٣١/٣)، (٤/١٤)، وتاج العروس (درى).

(٣) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (درى)، وتهذيب اللغة (١٥٦/١٤)، وأساس البلاغة (درى)، والمخصص (٣١/٣، ٤/١٤)، وتاج العروس (درى).

ويمكن أن يكون من الأذراء الذى هو الخنثل؛ لأنَّ معنى الخنثل لها والاحتيال عليها فى الاستتار به عنها حتى يَزيى ظاهراً.

فأما الدريئة للحلقة التى يُتعلَّم عليها الطعان: فرواها السكرى مهموزة فيما أشده عن أبى زيد: [من الوافر]

كَأَنَّ دَرِيئَةً لَمَّا اتَّقَيْنَا بِنَضْلِ السَّيْفِ مُجْتَمِعُ الصُّدَاعِ^(١)
بخط السكرى: الدريئة: الحلقة يُتعلَّم عليها الطعن، ومجتمع الصداع: الرأس؛
[كذا رواها السكرى فى نوادر أبى زيد عن الرياشى.

روى ابن دريد: ^(٢) «فكان دريئة»^(٣) وكذلك قول الجُهنية صاحبة المريئة.

أشده [مهموزاً]^(٤) [السكرى عن أبى حاتم]^(٥): [من الكامل]
أَجَعَلْتُ أَسْعَدَ لِلرَّمَا حَ دَرِيئَةً - هَيْلَتِكَ أُمُكْ - أَيَّ جَرْدٍ تَرَفُّعٍ^(٦)

(١) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (أنن)، والمخصص (٣/٣١). وثبت فى هامش ب: بخط السكرى: الدريئة: الحلقة يتعلم عليها الطعن، ومجتمع الصداع: الرأس.

(٢) الإمام أبو بكر الأزدي اللغوي الشافعي: مولده بالبصرة سنة ثلاث وعشرين ومائتين، وقرأ على علمائها، ثم صار إلى عمان فأقام بها إلى أن مات. روى عن عبد الرحمن بن أخى الأصمعي، وأبى حاتم السجستاني، وأبى الفضل الرياشي. وكان رأس أهل هذا العلم، وروى عنه خلق، منهم أبو سعيد السيرافي، والمرزبانتي. وله من التصانيف: الجمهرة فى اللغة، الأمالى، المجتنى، اشتقاق أسماء القبائل، الملاحن، المقتبس، المقصور والممدود، الوشاح، الخيل الكبير، الخيل الصغير، الأنواء، السلاح، غريب القرآن (لم يتم)، فعلت وأفعلت، أدب الكاتب، المطر، رواد العرب، السرج واللجام، تقويم اللسان (لم يبيض)، المقصورة (مدح بها الأمير أبا العباس إسماعيل بن عبد الله بن ميكال رئيس نيسابور). مات ليلة الأربعاء لثنتي عشرة ليلة بقيت من رمضان، سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة.

ينظر: بغية الوعاة (١/٧٦-٧٩).

(٣) ما بين المعكوفين سقط فى أ.

(٤) سقط فى ب.

(٥) سقط فى أ.

(٦) البيت لسعدى بنت الشمردل فى الأصمعيات ص(١٠٣)، والحامسة الشجرية (١/٣٠٦)، ونوادر أبى زيد ص(٧)، ولها أو لسلمى أو لتأبط شراً أو لبعض الهذليين فى شرح شواهد الإيضاح ص(٣٩٠)، ولتأبط شراً فى سمط اللآلى ص(٣٦)، ولسلمى الجهنية فى لسان العرب (حضر)، وبلا نسبة فى لسان العرب (جرد).

والشاهد فيه قولها: «الجرد» بمعنى: الثوب الخلق، وروى: أى جرد، بالحاء.

الجرد^(١): الثياب الخلقان^(٢).

ويقال: دَرَيْتَ الشَّيْءَ ودريت به، قال سيبويه: وتعديه بحرف الجر^(٣) أكثر في كلامهم.

وأشده أبو زيد: [من الطويل]

أَصْبَحَ مِنْ أَسْمَاءٍ قَيْسٌ كَقَابِضٍ عَلَى الْمَاءِ لَا يَدْرِي بِمَا هُوَ قَابِضٌ^(٤)
فإذا قال: دريت الشيء، فكأنَّ المعنى على ما عليه هذا الباب: تأتيت لفهمه وتلطفت، وهذا المعنى لا يجوز على العالم بنفسه.

وقد أجاز أحد أهل النظر ذلك؛ واستشهد عليه بقول بعضهم: [من الرجز]

لَا هُمْ لَا أَذْرِي وَأَنْتَ الدَّارِي^(٥)

وهذا لا بُدَّ فيه؛ لأنَّه يجوز أن يكون من غلط الأعراب؛ فكأنَّه سمع دَرَيْتَ وعلمت يستعمل كل واحد منهما موضع الآخر كثيرًا، فظَنَّ أنَّهما في كل المواضع كذلك.

ومثل هذا من جفاء الأعراب ما أنشده بعض البغداديين: [من الرجز]

لَا هُمْ إِنْ كُنْتَ الَّذِي بَعْهَدِي
وَلَمْ تُعَيِّرْكَ الْأُمُورُ بَعْغَدِي^(٦)

وقول العجاج^(٧): [من الرجز]

فَارْتَاخَ رَبِّي وَأَزَادَ رَحْمَتِي^(٨)

(١) في ب: بخره الجرد.

(٢) زاد في ب: ضربه مثلاً.

(٣) في أ: جر.

(٤) البيت بلا نسبة في المخصص (٣/٣١، ٨/١٦).

(٥) الرجز للعجاج في ديوانه (١/١٢٠)، ولسان العرب (لهم)، وبلا نسبة في المخصص (٣/٣١)، وتاج العروس (درى)، ولسان العرب (درى).

(٦) الرجز بلا نسبة في اللسان (روح)، والمخصص (٣/٤)، ويروى «بعهدى» بدل «بعهدى»، و«السنون» بدل «الأمر».

(٧) عبد الله بن روية بن لييد بن صخر السعدى التميمى، أبو الشعثاء، العجاج: راجز مجيد من الشعراء. ولد في الجاهلية وقال الشعر فيها. ثم أسلم، وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك، ففلج وأقعد. وهو أول من رفع الرجز، وشبهه بالقصيد. وكان لا يهجو. وهو والد «رؤية» الراجز المشهور أيضاً. له «ديوان» في مجلدين.

ينظر: الأعلام (٤/٨٦ - ٨٧).

(٨) الرجز في ديوانه (١/٤٢١)، ولسان العرب (ذا)، وتهذيب اللغة (١٥/٣٨)، ومقاييس اللغة (٢/٤٥٧)، ومجمل اللغة (٢/٤٤٠)، والمخصص (٣/٤)، وكتاب العين (٣/٢٩٣)،

وقول الآخر: [من الرجز]

يَا قَفَعَيْسِي لِمَ أَكَلْتَهُ لِمَ
لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَمَهُ^(١)

وقال أوس: [من الكامل]

أَبْنِي لُبَيْسِي لَا أُجِبُّكُمْ وَجَدَ الْإِلَهَ بِكُمْ كَمَا أَجِدُ^(٢)

وقالت امرأة من أسد: [من المتقارب]

أَشَارَ لَهَا أَمْرٌ فَوْقَهُ هَلُمَّ فَأَمَّ إِلَى مَا أَشَارَا
تعنى: الله سبحانه.

فَأَمَّا شَعْرَتْ فمصدره: شِعْرَةٌ بكسر الأول؛ كالفِطْنَةُ والذَّرِيَّةُ. وقالوا: ليت شعري، فحذفوا التاء مع الإضافة للكثرة.

وقد قالوا: ذهب بعُدْرَتِهَا، وهو أبو عُدْرِهَا، ويروى أن علياً -عليه السلام- لما قال له عدي بن حاتم: ما الذي لا يُنسى؟ قال: المرأة لا تُنسى أبا عُدْرِهَا، ولا قَاتِلَ واحداها.

وكان «شعرت» مأخوذ من الشعار، وهو ما يلي الجسد؛ فكأن شعرت به علمته علم حس. وقال الفرزدق: [من الطويل]

لِبِسْنِ الْفِرْنَدِ الْخُسْرَوَانِي فَوْقَهُ مَشَاعِرَ مِنْ خَزْ الْعِرَاقِ الْمُقَوَّفِ^(٣)
وفي الحديث: «أشعرتُهَا إِيَّاهُ»^(٤) أى: اجعلناها الشعار الذى يلي الجسد؛ كما أن

المعنى فى البيت: لبسن الفرند الخسروانى مشاعر، فوَقَهُ المَقَوَّفِ من خَزْ العِراقِ، أى: جعلته^(٥) الشعار.

= ولرؤية فى تهذيب اللغة (٥/٢٢٠)، وتاج العروس (روح)، ولسان العرب (روح)، وليس فى ديوانه.

(١) الرجز لسالم بن دارة فى الحيوان (١/٢٦٧)، واللسان (روح، لوم)، وبلا نسبة فى الإنصاف ص (٢٩٩)، واللسان (لوم)، والمقاصد النحوية (٤/٥٥٥)، والمخصص (٣/٤).

(٢) ينظر ديوانه ص (٢١).

(٣) البيت فى المخصص (٣/٣٢)، وليس فى ديوانه.

(٤) أخرجه البخارى فى الجنائز (٣/١٥٠) باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر (١٢٥٣)،

ومسلم فى الجنائز (٢/٦٤٦ - ٦٤٧) باب فى غسل الميت (٩٣٩/٣٦)، ومالك فى الموطأ

(١/٢٢٢) كتاب الجنائز، باب غسل الميت، والبيهقى فى شرح السنة (٣/٢٢١) كتاب

الجنائز، باب غسل الميت (١٤٦٦) من حديث أم عطية الأنصارية.

(٥) فى ب: جعلتها.

فقولهم: شعرت: ضرب من العلم مخصوص. فكل^(١) مشعور به معلوم، وليس كل معلوم مشعورًا به؛ ولهذا لم يجر في وصف الله - عز وجل - كما لم يجر في وصفه - سبحانه - ذرى، وكان قول الله - تعالى - في [وصف]^(٢) الكفار: ﴿وَلَكِنَّ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٢] أبلغ في الذم؛ للبعد عن الفهم من وصفهم بأنهم لا يعلمون؛ لأن البهيمة قد تشعر من حيث كانت تحس. فكأنهم وُصفوا بنهاية الذهاب عن الفهم. وعلى هذا قال - سبحانه -: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتَ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنَّ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٤] فقال: ﴿وَلَكِنَّ لَا يَشْعُرُونَ﴾ ولم يقل ولكن لا تعلمون؛ لأن المؤمنين إذا أخبرهم الله - عز وجل - بأنهم أحياء، علموا أنهم أحياء، فلا يجوز أن ينفي الله - تعالى - العلم عنهم بحياتهم؛ إذ كانوا قد علموا ذلك بإخباره إياهم وتيقنوه، ولكن يجوز أن يقال: ولكن لا تشعرون؛ لأنهم ليس كل ما علموه يشعرون؛ كما أنه ليس كل ما علموه يُحسونه بحواسهم، فلما كانوا لا يعلمون بحواسهم حياتهم - وإن كانوا قد علموه بإخبار الله إياهم - وجب أن يقال: لا تشعرون، ولم يجر أن يقال: ولكن لا تعلمون، على هذا الحد.

ومن ذلك الثَّقه:

قال أبو زيد: ثَقَّ عَنِّي الْقَوْلَ يَثْقُهُ نَقْفًا وَنَقْوَهَا: إِذَا فَهَمَ عَنكَ الْقَوْلَ، قَالَ: وَتَقُولُ: ثَقَّ الرَّجُلُ مِنْ مَرَضِهِ يَثْقُهُ نَقْوَهَا: إِذَا بَرِيَءٌ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ فِي وَصْفِ الْقَدِيمِ [سبحانه]^(٣) كما أن الفهم الذي فسّر أبو زيد به الثَّقه لا يجوز في وصفه.

[بِسْمِ اللَّهِ]^(٤)

الإعراب

قوله [-تعالى-]^(٥): ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]: لفظه لفظ الاستفهام، ومعناه الخبر. ومثل ذلك قولهم^(٦): ما أبالي أشهدت أم غبت، وما أدري أقبلت أم أدبرت.

(١) في أ: وكل.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في أ.

(٥) سقط أ.

(٦) في ب: قوله.

وإنما جرى عليه لفظ الاستفهام - وإن كان خيراً - لأن فيه التسوية التي في الاستفهام. ألا ترى أنك إذا استفهمت فقلت: أخرج زيد أم أقم؟ فقد استوى الأمران عندك في الاستفهام، وعدم علم أحدهما بعينه؛ كما أنك إذا أخبرت فقلت^(١): سواء عليّ أقعدت أم ذهبت، فقد سويت [بين]^(٢) الأمرين عليك؛ فلما عمّتهما التسوية، جرى على هذا الخبر لفظ الاستفهام؛ لمشاركته له في الإبهام. فكلّ استفهام تسوية، وإن لم يكن كل تسوية استفهاماً.

ومثّل التسوية - في هذا - الاختصاص في نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل، و: اللهم اغفر لنا أيّها العصابة؛ لما كنت مختصاً بنفسك والعصابة في هذا الكلام، جرى عليه لفظ النداء من حيث أردت الاختصاص الذي أردته في النداء؛ كما جرى الاستفهام على التسوية؛ فمن ثم صار كل منادى مختصاً، وإن لم يكن كل مختص منادى.

ولا يجوز في هذا الموضع (أو) مكان (أم)؛ لأن المعنى: سواء عليّ هذان.

ألا ترى أنك لو قلت: سواء عليّ القيام والعودة؛ لم يجز إلا الواو.

وكذلك لو أظهرت المصدرين اللذين دلّ عليهما لفظ الفعلين المذكورين في قوله - تعالى -: ﴿أَصْلَوْهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الطور: ١٦] لقلت: سواء عليكم الجزع والصبر، ولم تقله بـ «أو»؛ كما قال - تعالى -: ﴿سَوَاءٌ الْعَنَافُ فِيهِ وَالْبَادِي﴾ [الحج: ٢٥] ولو قلت: سواء عليّ العاكف أو البادي، أو سواء عليّ الجزع أو الصبر، لكان المعنى: سواء عليّ أحدهما، وسواء عليّ أحدهما كلام محال؛ لأن التسوية لا تكون إلا بين شيئين فصاعداً.

فإن قلت: فقد قال أبو عمرو: إن الأصمعي أنشدكم لرجل من هذيل: [من البسيط]

وَكَانَ سَيِّانٍ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعَمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاعْبَرَتِ السُّوحُ^(٣)

(١) في أ: قلت.

(٢) سقط في ب.

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب (١٣٤/٥، ١٣٧، ١٣٨)، وشرح أشعار الهذليين ص (١٢٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٤٥)، وشرح شواهد المغنى ص (١٩٨)، ولسان العرب (سوا)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٧٠/١١، ٨٩/٤)، والخصائص (٣٤٨/١، ٢/٤٦٥)، ووصف المباني ص (١٣٢، ٤٢٧)، وشرح المفصل (٩١/٨)، ومغنى اللبيب ص (٦٣).

فأنشدهموه ب: «أو»، و: «سيان» مثل سواء.

ألا ترى أنه لا يستقيم: زيد أو عمرو سيان؛ كما لا يستقيم مع سواء، ولا تكون «أو» بمنزلة الواو؟!!

فالقول في ذلك: إنَّ هذا على ظاهر الاستحالة التي ذكرنا، وإنما استجاز هذا الكلام بـ «أو»؛ لأنه يراه يقول: جالس الحسن أو ابن سيرين؛ فيجوز له أن يجالسهما، ويسمع: ﴿وَلَا تُطْعَمُنَّ مِنْهُمَ عَيْنًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] فلا يطيعهما؛ كما أنه إذا قيل له ذلك بالواو، كان كذلك. فلما رآها تجرى مجرى الواو في نحو هذه المواضع، أجراها مجراها مع سواء وسيان.

فهذا كلام حقيقته ما ذكرنا، والذي سوَّغَه عند قائله ما وصفنا؛ وكذلك قول المُحدِّث: [من مجزوء الكامل]

سَيِّانٍ كَسَّرُ رَغِيْفِهِ أَوْ كَسَّرُ عَظْمٍ مِنْ عِظَامِهِ^(١)
فأما قوله: مررت برجل سواء درهمه، وهذا درهم سواء، فمعناه تام - فهذا يجوز الاختصار به على اسم مفرد؛ وكذلك قوله - تعالى -: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى﴾ [القصص: ١٤] أى: كَمَّلَ وَتَمَّ. فهذا الفعل مثل هذا الاسم، ولو كان من التسوية بين الشيتين، لم يَسْتَعْنِ بفاعلٍ كما لم يستغن «سواء» عن اثنين في نحو: ﴿سَوَاءٌ أَلْعَكْفُ فِيهِ وَالْبَاءُ﴾ [الحج: ٢٥].

فأما قوله - تعالى -: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾ [النجم: ٥ - ٦].
فمعناه^(٢): استقام؛ كقوله: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى﴾ [القصص: ٦٤]. ولا تكون المقتضية لفاعلين؛ لأن الضمير المرفوع لم يؤكد في الآية؛ فقوله: ﴿وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾ [النجم: ٧] جملة في موضع الحال. ولم يشن «سواء» كما ثنى «سيان»، وإن كانوا قد كسروه في قولهم: سواسية.

وحكى السكرى عن أبي حاتم إجازة ثنية سواء، ولم يصب ابن السجستاني في ذلك؛ لأنَّ أبا الحسن وأبا عُمَرَ زعما أن ذلك لا يشن؛ كأنهم استغنوا بثنية «سَيِّ» عن ثنية «سواء»؛ كما استغنوا عن «وَدَع» بـ «ترك». وعلى ما قالوا جاء التنزيل في قوله:

(١) البيت لأبي محمد يحيى اليزيدى فى الخزانة (٤/٤٢٥)، وشرح أبيات المغنى (٢/٣١).

(٢) فى أ: معناه.

﴿سَوَاءٌ أَلَمَكِفُ فِيهِ وَالْبَاءُ﴾ [الحج: ٢٥] وقوله: ﴿أَصْلَوْهَا فَأَصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الطور: ١٦].

ف: «سَوَاءٌ» في الآية مرتفع بالابتداء، وما بعده مما دخل عليه حرف الاستفهام في موضع الخبر، والجملة في موضع رفع بأنها خبر إن.

فأما قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ :

فيستقيم أن يكون استئنافاً.

ويستقيم أن يكون حالاً من الضمير المنصوب على حَدِّ: معه صَفْرٌ صائداً به غداً،

و: ﴿يَلِغُ الْكُفْبَةُ﴾ [المائدة: ٩٥].

ويستقيم أن تجعله خبر «إن»؛ فيكون في موضع رفع، ولا يكون لقوله: ﴿سَوَاءٌ

عَلَيْهِمْ﴾ وما بعده موضع؛ من الإعراب، كما حكمنا على موضعه بالرفع فيما تقدم؛ لأنه الآن يصير اعتراضاً بين الخبر والاسم.

ألا ترى أنه [مما]^(١) يؤكد امتناعهم من الإيمان. وهذه الآية ينبغي أن تكون

خاصة لقوم بأعيانهم^(٢)؛ لأن كثيراً من الكفار قد آمنوا.

فإن قلت: لم زعمتم أن (سواء) مرتفع^(٣) بالابتداء على ما عليه التلاوة، وأنت إذا

قدّرت هذا الكلام على ما عليه المعنى، فقلت: سواء عليهم الإنذار وتركه، كان

(سواء) خبر ابتداء مقدّماً، فهلا قلت فيها ذلك -أيضاً- قبل تقدير الكلام بالمعنى؟

فالقول في هذا: أن (سواء) مرتفع^(٤) حيث ذكرنا بالابتداء، وإن كان في

قولهم^(٥): «سواء عليهم الإنذار وتركه» يرتفع بأنه خبر مقدم. وذلك أنه لا يخلو في

قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] من أن يرتفع بأنه مبتدأ أو

خبر مبتدأ:

فإن رفعته بأنه خبر، لم يجز؛ لأنه ليس في الكلام مخبر عنه؛ فإذا لم يكن مخبر

عنه بطل أن يكون خبراً؛ لأن الخبر إنما يكون عن مخبر عنه، فإذا فسد ذلك، ثبت

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: بعينهم.

(٣) في ب: يرتفع.

(٤) في ب: يرتفع.

(٥) في ب: قوله.

أته مبتدأ.

وأيضاً فإنه لا يجوز أن يكون خبراً؛ لأنه قبل الاستفهام؛ وما قبل الاستفهام لا يكون داخلاً في حيز الاستفهام، فلا يجوز إذن أن يكون الخبرُ عمّا في الاستفهام متقدماً على الاستفهام.

فإن قلت: كيف جاز أن تكون الجملة التي ذكرتها في (١) الاستفهام خبراً عن المبتدأ، وليست هي هو، ولا له ذُكر فيها؟

فالقول في ذلك: إنّه كما جاز أن يحمل المبتدأ على المعنى، فيجعل خبره ما لا يكون إياه في المعنى، ولا له فيه ذُكر، كذلك جاز في الخبر؛ لأنّ كلّ واحد منها يحتاج أن يكون صاحبه في المعنى. فما جاز في أحدهما من خلاف ذلك جاز في الآخر؛ وذلك قولهم: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»^(٢).

(١) في ب: من.

(٢) المثل رواه الأصمعي: «تسمع بالمعيدي لا أن تراه»، ورواه غيره: «أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه». وهو لشقة بن ضمرة، والمعيدي: تصغير معدي، والدال تخفف وتثقل في هذا المثل، والأصل التثقل، وقال بعضهم: هو منسوب إلى «معيد»، وهو اسم قبيلة، وأنشد: سيعلم ما يغنى معيد ومعرض إذا ما تميم غرقتك بحورها والمثال للنعمان بن المنذر. أخبرنا أبو أحمد قال: أخبرنا محمد بن سلم بن هارون قال: حدثنا القاسم بن يسار قال: حدثنا عكرمة الضبي قال: كان أصل قولهم: «تسمع بالمعيدي لا أن تراه» أن رجلاً من بني تميم - يقال له: ضمرة - كان يغير على مسالح النعمان بن المنذر، حتى إذا عيل صبر النعمان كتب إليه: أن ادخل في طاعتي، ولك مائة من الإبل، فقبلها وأتاه، فلما نظر إليه ازدراه، وكان ضمرة دميماً، فقال: «تسمع بالمعيدي لا أن تراه»؛ فقال ضمرة: مهلاً أيها الملك، إن الرجال لا يكالون بالصيعان؛ وإنما المرء بأصغريه: قلبه ولسانه، إن قاتل قاتل بجنان، وإن نطق نطق ببيان. قال: صدقت، لله درك! هل لك علم بالأمور وولوج فيها؟ قال: والله، إنى لأبرم منها المسحول، وأنقض منها المفتول، وأجبلها حتى تجول، ثم أنظر إلى ما تتول، وليس للأمور بصاحب، من لم ينظر في العواقب. قال: صدقت، لله درك! فأخبرني ما العجز الظاهر، والفقر الحاضر، والداء العياء، والسوءة السوءة؟ قال ضمرة: أما العجز الظاهر فهو الشاب القليل الحيلة، اللزوم للحليلة، الذي يحوم حولها، ويسمع قولها، إن غضبت ترضأها، وإن رضيت تفدأها. وأما الفقر الحاضر فالمرء لا تشيع نفسه، وإن كان من ذهب خلسه. وأما الداء العياء فجار السوء، إن كان فوقك قهرك، وإن كان دونك همزك، وإن أعطيته كفرك، وإن منعت شتمك، فإن كان ذاك جارك فأخل له دارك، وعجل منه فرارك، وإلا فأقم بذلّ وصغار، وكن ككلب هرار. وأما السوءة السوءة فالحليلة الصخابة، الخفيفة الوثابة، السليطة السبابة، التي تعجب من غير عجب، وتغضب من غير غضب، الظاهر عيبتها، المخوف غيبها، فزوجها لا تصلح له حال، =

ألا ترى أن «خير» خبر عن «تسمع»، وكما أخبر عنه كذلك عطف عليه في قولهم: تسمع بالمعدي لا أن تراه، والفعل لا يعطف عليه الاسم كما لا يخبر عنه؛ إلا أن المعنى لما كان على الاسم، استجيز فيه الإخبار عنه والعطف عليه. وجاز دخول «لا» على الاسم من غير تكرير؛ كما جاز في قولهم: هذان لا سواء؛ لأن الخبر لم يظهر في الموضعين جميعاً.

ونظير ما في الآية من أن خبر المبتدأ ليس المبتدأ ولا له فيه ذكر ما أنشده أبو زيد: [من الطويل]

فَإِنَّ حَرَامًا لَا أَرَى الدُّهْرَ بَاكِيًا عَلَى شَجْوِهِ إِلَّا بَكَيْتُ عَلَى عَمْرٍو^(١)
فإن قلت: أيجوز أن توقع الجملة التي من الابتداء والخبر موقع التي من الفعل والفاعل في نحو: سواء على أقمت أم قعدت؛ فتقول: سواء على أدرهم مالك أم دينار، وما أبالي أفانتم أنت أم قاعد؟

فالقول في ذلك: إن أبا الحسن يزعم أن ذلك لا يحسن؛ قال: وكذلك لو قلت: ما أبالي أتقوم أم تقعد؟ لم يحسن؛ لأنه ليس معه الحرف الذي يجزم.

ومما يدل على ما قال: أن ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء مع المثال الماضي؛ كقوله [-تعالى-] ^(٢): ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ سَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١] وقوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦] و: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]. وقال: [من الطويل]

سَوَاءٌ عَلَيْكَ الْيَوْمَ أَنْصَاعَتِ النَّوَى بِحَرْقَاءٍ أَمْ أَنْحَى لَكَ السَّيْفَ دَابِحُ^(٣)
وقال: [من الخفيف]

مَا أَبَالِي أَنْتَبَّ بِالحَزَنِ تَيْسُ أَمْ لِحَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَيْسُ^(٤)

= ولا ينعم له بال، إن كان غنياً لم ينعمه غناه، وإن كان فقيراً أبدت له قلاه، فأراح الله منها بعلها، ولا متع بها أهلها. فأعجب العمان حسن كلامه، وحضور جوابه؛ فأحسن جائزته، واحتبسه قبله.

ينظر: جمهرة الأمثال (١/ ٢١٥ : ٢١٦).

(١) البيت لعبد الرحمن بن جمانة المحاربي في: لسان العرب (حرم)، وتاج العروس (حرم).
(٢) سقط في أ.

(٣) البيت لدى الرمة في ديوانه ص (٨٧٣)، وخزانة الأدب (١١/ ١٥٢، ١٥٣)، وبلا نسبة في المقتضب (٣/ ٢٩٨). والشاهد فيه قوله: «أنصاعت» حيث جاءت الهمزة للتسوية.

(٤) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص (٨٩)، والأزهية ص (١٢٥)، والحيوان (١/ ١٣)، =

فهذا^(١) الكلام - وإن كان قد جرى عليه حرف الاستفهام للتسوية - فهو خير، فلما كانوا قد حذفوا حرف الجزاء، واستمر حذفه لطول الكلام؛ حيث لو أظهر لم يمتنع - وذلك نحو: لأضربنه ذهب أو مكث - لزم حذف الحرف ههنا^(٢)؛ لإغناء حرف الاستفهام عنه؛ لمقاربة الشرط الاستفهام في اجتماعهما في أنهما ليسا بخبر، وأنهما يقتضيان الجواب، وبعض الحروف قد يُغنى^(٣) عن بعض.

ألا ترى أن «أن»: لم تظهر في قولهم: ما كان زيد ليقوم، وأن «أن» قد أغنى عن اللام الجارة في نحو: أتيتك أن اجتز مودة زيد، ونحو ذلك، وكذلك حروف العطف إذا نُصِبَ بها؛ فكَذلك حروف المجازاة لما كانوا قد حذفوه في قولهم: «لأضربنه ذهب أو مكث»، واستمر حذفه مع أنه [لا حرف]^(٤) يكون بدلاً منه، كان حذفه في باب: سواء وما أبالي؛ للزوم ما ذكرنا من الحرف له أولى.

ولم يجوز أن يقع موقع التي من الفعل والفاعل التي من الابتداء والخبر؛ كما لم يجوز ذلك في قوله: «لأضربنه ذهب أو مكث»، وغير ذلك من المواضع التي يراد فيها الجزاء، ولم يقع إلا التي من الفعل والفاعل؛ لتدل على الجزاء، كما لم تقع^(٥) إلا التي من الفعل والفاعل في نحو: عسى زيد أن يقوم، وكاد يذهب، وبأيهما. ولم يستعملوا المصدر ليجري ذكر المثال الذي يدل على الزمان في الكلام لِمَا أرادوا من تقريبه؛ وإن كان المصدر غير ممتنع استعماله ههنا؛ كما قالوا:

«عسى الغوير أبوّسا»^(٦)

= وخزانة الأدب (١١/١٥٥، ١٥٧)، وشرح أبيات سيبويه (٢/١٤٧)، والكتاب (٣/١٨١)، والمقاصد النحوية (٤/١٣٥)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/٥٠)، وأمالى ابن الحاجب (١/٤٤٥، ٢/٧٤٦)، وجواهر الأدب ص (١٨٦)، وخزانة الأدب (١١/١٧٢)، والمقتضب (٣/٢٩٨).

- (١) في أ: وهذا
- (٢) في ب: هنا.
- (٣) في أ: تغنى.
- (٤) سقط في أ.
- (٥) في أ: يقع.
- (٦) قولهم: عسى الغوير أبوّسا، قال بعضهم: يضرب مثلاً للرجل يخبر بالشر فيتهم به. والغوير: تصغير غار، وقيل: «عسى» في هذا الموضع يعمل عمل «كان». والصحيح أنه على إضمار أن، أى: عسى الغوير أن يكون أبوّسا. وأصله أن قومًا حذروا عدوًا لهم؛ =

فإذا كانوا قد امتنعوا من استعمال الاسم والمصدر هنا، مع أن المعنى فى استعماله غير فاسد، فالأولى يستعمل حيث معناه الجزاء ولا يصح المعنى فى غير الفعل أجدر.

وأما (١) قوله: ﴿عَلَيْكُمْ أَدْعُوهُمْ أَمْ أَنْتَ صَمِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٩٣] فإنما وقع ﴿أَمْ أَنْتَ صَمِيمٌ﴾ فى موضع: أم صمئم: وجاز ذلك ههنا (٢) لتقدم التى من الفعل والفاعل، فحسن لتقدمها أن توقع بعدها التى من الابتداء والخبر؛ كما جاز ذلك فى الجزاء؛ لأنها ههنا (٣) بعد حرف؛ كما أنه ثم بعد الفاء أو (٤) إذا. ولو لم يتقدم ﴿أَدْعُوهُمْ﴾، لم يجوز، كما أنه لو لم يتقدم الشرط فى نحو: إن تأتى فلك درهم، أو: فعمرو مكرم، ونحو ذلك - لم يجوز وقوع التى من الابتداء والخبر موقع التى من الفعل والفاعل.

ومثل ذلك - فى وقوع التى من اسمين موقع الفعل والفاعل - قوله: ﴿هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتَ فِيهِ سَوَاءٌ﴾ [الروم: ٢٨] فقوله: ﴿فَأَنْتَ فِيهِ سَوَاءٌ﴾ واقعة موقع التى من الفعل والفاعل، كأنه قال: هل لكم مما ملكت أيمانكم شركاء فساووكم، أى: فكما لا يساويكم ممالئكم فى أموالكم فيكونون فيها أمثالكم؛ كذلك لا تسووا ما اتخذتموه آلهة بمن يملكهم، وبمن خلقهم وبرأهم.

وجاز ذلك لوقوعها بعد الحرف، وأن تقدم الاستفهام (٥) فى قوله: ﴿هَلْ لَكُمْ﴾

= فاستكنوا منه فى غار، فقال بعضهم: «عسى الغوير أبوسا» يقول: لعل البلاء يجيء من قبل الغار. فكان كذلك، احتال العدو حتى دخل عليهم من وهى كان فى قفا الغار فأسروهم. وقال آخرون: المثل لعمر بن الخطاب - رضى الله عنه - وأصله أن رجلاً وجد غلاماً منبواً، فقال له عمر: «عسى الغوير أبوسا»، أى: عسى أنك صاحبه، فشهد له بالصلاح والستر، فقال: رَبِّهِ فيكون ولاؤه لك. والأبوس: جمع بأس، مثل: فلس وأفلس، وكلب وأكلب، والصحيح أن عمر تمثل به، والمثل قديم. ينظر: جمهرة الأمثال (٤٥/٢).

(١) فى ب: فأما.

(٢) فى ب: هنا.

(٣) فى ب: هنا.

(٤) فى أ: و.

(٥) فى أ: حرف الاستفهام.

يضارع تقدم الشرط؛ فلذلك جاز هذا.

وإذا كان الموضع موضع جزاء، ثبت أن وقوع المضارع لا يحسن في نحو: سواء عليّ أتقوم أم تذهب؛ كما لا يحسن في قوله: لأضربنه يمكث أو يذهب، على حدّ: لأضربنه ذهب أو مكث.

وأما النقاء الهمزتين في: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] وتحقيقهما:

فمن حُجَّة من حقَّقهما أن يقول: إن الهمزة حرف من حروف الحلق، فكما اجتمع المثل مع مثله في^(١) سائر حروف الحلق؛ نحو فِهْ وفِهْت، وكَعَّ وكَعَمَت، كذلك حكم الهمزة.

وممَّا يجوز ذلك ويسوِّغه: أن سيبويه زعم أن ابن أبي إسحاق كان يحقّق الهمزتين وأناس معه. قال سيبويه: وقد تتكلم ببعضه العرب وهو ردىء.

ومما يقوى ذلك في^(٢) استعمالهم له [قولهم]^(٣): رأس وسأل وتذأبت الريح ورأيت الرجل. فكما جمّع الجميع بينهما إذا كانتا عينين، كذلك يجوز الجمع بينهما في غير هذا الموضع.

وممَّا يقوى ذلك أنهم قد أبدلوا منها غيرها في نحو: يُهريق وهِيَاك؛ كما أبدلوها من غيرها في نحو رأيت رجلاً، وهذه حُبلاً في الوقف^(٤). فكما جرت مجرى سائر الحروف المعجمة في إبدالها من غيرها وإبدال غيرها منها؛ كذلك تكون سيّلتها في اجتماعها [مع مثلها]^(٥)، كما اجتمع سائر الحروف مع أمثالها.

والحجّة [لقول من]^(٦) قال: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، فلم يجمع بين الهمزتين وخفف الثانية أن يقول: إن العرب قد رفضت جمعهما في مواضع من كلامهم:

(١) في ب: مع.

(٢) في ب: من.

(٣) سقط في أ.

(٤) قال سيبويه في باب الوقف في الواو والياء والألف: وزعم الخليل أن بعضهم يقول: رأيت رجلاً فيهمز، وهذه حُبلاً، وتقديرهما: رجلع وحبلع؛ فهمز لقرب الألف من الهمزة حيث علم أنه سبصير إلى موضع الهمزة، فأراد أن يجعلها همزة واحدة، وكان أخفّ عليهم. ينظر: الكتاب (٤/١٧٦، ١٧٧).

(٥) سقط في أ.

(٦) في ب: لمن.

من ذلك: أنهم لما اجتمعوا في آدم وآذر وآخر، أَلزَمُوا جميعًا الثانية البدل، ولم يحققوا الثانية، ولما كَسَرُوا وحَقَرُوا جعلوا هذه المبدلة بمنزلة ما لا أصل له في الهمز، فقالوا: أواخر وأواخر، فأبدلوا منها الواو؛ كما أبدلوا ما هو ألف لا يناسب الهمزة؛ نحو: ضوارب وضويرب.

ففي هذا دلالة بيّنة على رفضهم اجتماعهما.

ألا ترى أنهم لم يرجعوا في التحقير والتكسير؛ كما رجعوا الواو في ميقات وميعاد، والياء من مُوسر في قولهم: مواقيت ومياسير؟!
ففي ذلك دلالة بيّنة على رفضهم لجمعهما.

ومن ذلك أننا لم نجد كلمةً عينها همزة ولا مها كذلك؛ كما وجدنا ذلك في سائر أخوات الهمزة من الحلقية؛ كقولهم: مهاة^(١) وفه^(٢) ويدع^(٣) اليتيم

(١) المهاه - بالهاء - يقال: سير مهه ومهاه، أى: رفيق. وكل شيء مهه ومهاه ومهاهه ما النساء وذكرهن، أى: كل شيء يسير حسن إلا النساء، أى: إلا ذكر النساء، فنصب على هذا، والهاء من «مهه» و«مهاه» أصلية ثابتة كالهاء من «مياه» و«شفاه»، وقال اللحياني: معناه كل شيء قصد إلا النساء، قال: وقيل كل شيء باطل إلا النساء. وقال أبو عبيد في الأجناس: ما النساء وذكرهن، أى: دع النساء وذكرهن. والمهاه: الطراوة والحسن، قال:

كفى حزناً أن لا مهاه لعيشنا ولا عمل يرضى به الله صالح

وهذه الهاء إذا اتصلت بالكلام لم تصر تاء، وإنما تصير تاء إذا أردت بالمهاة البقرة. وفي المثل: كل شيء مهه ما النساء وذكرهن، أى: أن الرجل يحتمل كل شيء حتى يأتي ذكر حرمه؛ فيمتعض حينئذ، فلا يحتمله. وقوله مهه: أى يسير، ومهاه: أى حسن، ونصب «النساء» على الاستثناء، أى: ما خلا النساء، وإنما أظهروا التضعيف في «مهه»؛ فرقا بين «فَعَلَ» و«فَعَّلَ». قال ابن بري: الرواية بحذف «خلا»، وهو يريد بها، قال: وهو ظاهر كلام الجوهري. وروى: كل شيء مهه إلا حديث النساء. قال ابن الأثير: «المهه» و«المهاه»: الشيء الحقير اليسير، وقيل: المهاه: النضارة والحسن؛ فعلى الأول: أراد كل شيء يهون ويطرح إلا ذكر النساء، وعلى الثاني يكون الأمر بعكسه، أى: أن كل ذكر وحديث حسن إلا ذكر النساء. وفي حديث طلاق ابن عمر: قلت: فمه أرايت إن عجز واستحقم؟ أى: فماذا، للاستفهام، فأبدل الألف هاء؛ للوقف والسكت، وفي حديث آخر: ثم مه؟ وليس بعيشنا مهه ومهاه، أى: حسن، قال عمران بن حطان:

فليس لعيشنا هذا مهاه وليس دارنا هاتا بدار

قال ابن بري: الأصمعي يرويه: مهاة، وهو مقلوب من الماء، قال: ووزنه: فلعة، تقديره: مهوة، فلما تحركت الواو قلبت ألفاً، ومثله قوله:

ثم أمهاه على حجره

قال: وقال الأسود بن يعفر:

ومَحَّ (١) وأَلَحَّ وَضَعِيغَةً (٢) ومَخَّ.

فأن لم يجمعوا بين الهمزتين في الموضع الذي جُمع فيه بين أخواتها، وكُرِّرت، دلالة على رفضهم لجمعهما.

وإذا لم يتوال ذلك في بنات الثلاثة، فألا يتوالى ذلك في بنات الأربعة أولى. فأما نحو: نأنا (٣) وطاطأ وبأبا الصبي أباه (٤)، فقد حجز الحرف بينهما؛ وإنما الذي ينكر تواليهما من غير أن يحجز بينهما شيء؛ ومن ثم قال أبو الحسن في بناء مثل: قِمَطَر من قرأت: قِرَأَى، فلم يكرِّر الهمزة؛ كما تكرر سائر اللامات؛ نحو جَلَبَب (٥) وقَعْدُد (٦) وعُوْطَط (٧).

= فإذا وذلك لا مهاه لذكره والدهر يعقب صالحًا بفساد ابن بزرج: يقال ما في ذلك الأمر مهه، وهو الرجاء. ينظر: اللسان (مهه).

(٢) فة عن الشيء يفة فها: نسيه، وأفهه غيره: أنساه. والفة: الكليل اللسان، المعى عن حاجته، والأثنى: فهة. ينظر: اللسان (فهة).

(٣) يدع اليتيم: يدفعه دفعا عنيقا بجفوة. ينظر: المعجم الوسيط (دعم).
(١) مَحَّ الثوب - ك «مل» - مححا: خلق وبلى، فهو مَحَّ. ينظر: المعجم الوسيط (مصح).
(٢) الضغيفة: الروضة الناضرة المتخيلة. أبو عمرو: الروضة الضغيفة والمرعدة والمغمة والمحجلة والمرعة والحديقة، قال أبو حنيفة: يقال هم في ضغيفة من الضغائف: إذا كانوا في خصب وسعة وكلا كثير. وأقمنا عند فلان في ضغيف، أى: خصب. وقال أبو عمرو: الضغيفة الروضة. وقال أبو صاعد الكلابي: ضغيفة من بقل ومن عشب: إذا كانت الروضة ناضرة. وأقمت عنده في ضغيف دهره: أى قدر تمامه. ينظر: اللسان (ضغيف).

(٣) نأنا في الرأي نأناة: خلط فيه ولم يحكمه. ونأنا عنه: قصر وعجز. ونأنا الصبي: أحسن غذاءه. ونأنا فلانا عما يريد: كفه. ينظر: المعجم الوسيط (نأنا).

(٤) بأبا الصبي أباه: قال له: بابا. ينظر: المعجم الوسيط (بأبا).
(٥) جليبه: ألبسه الجلباب.

ينظر: المعجم الوسيط (جلبب).

(٦) القعدد: الجبان، والخامل يقعد عن المكارم. ينظر: المعجم الوسيط (تعدد).

(٧) عوطط: - قال في اللسان - قال الكسائي: إذا لم تحمل الناقة أول سنة يطرقتها الفحل فهي عائط وحائل، فإذا لم تحمل السنة المقبلة -أيضا- فهي عائط عوطط وعوطط، زاد الجوهري: وعائط عيط، قال: وجمعها عوطط، وعيط، وعيطط، وعوطط، وحول، وحولل، قال: ويقال: عاطت الناقة، تعوط، قال: وقال أبو عبيد: وبعضهم يقول: =

ومن ذلك أنهم ألزموا باب: رَزِيْثَةٌ وخطيئة القلب عمّا يؤدي إلى اجتماع همزتين فيه، فقالوا: خطايا ورزايا. فلو كان لاجتماعهما عندهم مَسَاغٌ، ما رفضوا ذلك الأصل؛ كما أنه [لو]^(١) كان لتحرك العَيْنَاتِ في نحو: قال وباع مجاز، ما ألزموهما القلب.

فإن قلت^(٢): فقد حُكِيَ عن بعضهم: خطائيء، بتحقيق الهمزتين؛ فذلك يجرى مجرى الأصول المرفوضة؛ نحو: [من البسيط]

..... صَنِئُوا^(٣)

والأظَلَّل^(٤)

ولو جاز الاعتداد بذلك، وبما^(٥) أشبهه، لجاز أن يقال في تكسير مطية: مطائيء؛ لقول^(٦) بعضهم: سَمَاءٌ، فإذا كانوا قد رفضوا ذلك في حال السعة والاختيار- مع أنه أسهل من اجتماع الهمزتين - فأن يُرْفَضَ^(٧) اجتماع الهمزتين أجدر.

ومن ذلك أنهم إذا بنّوا اسم فاعل من ناء وساء وشاء وجاء، قالوا: شاءٍ ونايء، فرفضوا الجمع بينهما في هذا الطرف - كما رفضوه أولاً في آدم وآخر - إما بالإبدال، وإما بالقلب؛ كما يقوله الخليل، وأخذوا - على قول النحويين غير

= «عوطط» مصدر، ولا يجعله جمعاً، وكذلك «حُوْلَلٌ». ينظر: اللسان (عوط).

- (١) سقط في أ.
- (٢) في ب: قال.
- (٣) تقدم.
- (٤) وتام الرجز:

تشكو الوجى من أظلل وأظلل

للعجاج في ديوانه (٢٣٦/١)، والخصائص (٨٧/٣، ١٦١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٣١٠)، وكتاب الصناعتين ص (١٥٠)، ولسان العرب (ظلل)، (ملل)، ونوادر أبي زيد ص (٤٤)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٥١/١)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/٢٤٤)، والكتاب (٥٣٥/٣)، والمقتضب (٢٥٢/١، ٣٥٤/٣)، والممتع في التصريف (٢/٦٥٠)، والمتصف (٣٣٩/١).

(٥) في أ: ما.

(٦) في أ: كقول.

(٧) في أ: يرفضوا.

الخليل - بما رفضوه في غيره من توالى الإعلالين؛ فلولا أن اجتماعهما عندهم أبعد من توالى الإعلالين، لم يأخذوا بتواليهما المرفوض من كلامهم في هذا الموضوع؛ كما أن إخلاء الفعل من الفاعل لولا أنه أبعد عندهم من الإضمار قبل الذكر، لم يأخذوا بالإضمار قبل الذكر في مثل: نعم رجلاً، وضربني وضربت زيداً لَمَا كان يلزمهم في هذه المواضع إخلاء الفعل من الفاعل.

ومن ذلك: أن مَنْ قال: هذا فرج، وهو يجعل، فضعف في الوقف حرصاً على البيان - لم يضاعف نحو النبأ والرשא؛ لكنه رفض هذا الضرب من الوقف، وما كان يحرص عليه من البيان؛ لَمَا كان يلزمه الأخذ بما تركوه، والاستعمال لما رفضوه من اجتماع الهمزتين.

ومن ذلك: أن الهمزة إذا كانت مفردة غير متكررة، كرهها^(١) أهل التخفيف حتى قلبوها أو حذفوها؛ لثلاث يلزمهم تحقيقها، وقد وافقهم في بعض ذلك أهل التحقيق؛ كموافقتهم لهم في يرى. فلَمَا كرهوا ذلك في الأفراد، وجب إذا تكررت ألا يجوز إلا التغيير.

ألا ترى أن الواو المفردة المضمومة لَمَا كنت مختيراً في تصحيحها وقلبها، ثم انضم إليها أخرى، لزم قلبها، وامتنع تصحيحها الذي كان يجوز فيها قبل التكرار؛ فكذلك الهمزة إذا انضمت إليها أخرى، لزم رفضها وامتنع جمعها؛ كما كان ذلك في الواوين؛ فكما لم يجمع أحد بين هاتين الواوين كذلك يجب ألا يُجمع بين الهمزتين. ومن ذلك: أن ناساً - إذا اجتمعتا من كلمتين - فصلوا بينهما بالألف في نحو: [من الطويل]

..... أنْت زَيْدُ الأَرَابِ^(٢)

كما فصلوا بين النونات في نحو: اخشِينَان.

فكما ألزموا [الفصل]^(٣) بين النونات بالألف؛ كذلك يلزم في «أنت»؛ لثلاث

(١) في أ: كرهه.

(٢) جزء من عجز بيت لذي الرمة، وقبلة:

تطاللت فاستشرفته فعرفته فقلت له:

وهو في ملحق ديوانه ١٨٤٩، واللسان (آ)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (١٥/٦٨٤).

(٣) سقط في ب.

تجتمع الهمزتان. بل ذلك في الهمزتين ينبغي أن يكون ألزم؛ لِمَا قَدَمْنَا؛ لرفضهم لهما وجمعهم في التضعيف بين أكثر من حرفين؛ نحو: رَدَّدَ وشَدَّدَ. فإذا كانوا قد ألزموا النون في «أخشيان» الفصل بين ما يجتمع مثله، فأن يلزموها بين ما رفضوا الجمع بينهما أجدر.

فهذه الأشياء تدلّ على رفض اجتماع الهمزتين في كلامهم.

فأما جمعها وتحقيقتها في ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [٦] فهو أقبح من تحقيقتها في (١) كلمتين منفصلتين؛ نحو: قرأ أبوك، ورشأ أخيك؛ لأنّ الهمزة الأولى من ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ تنزل منزلة ما هو من الكلمة نفسها؛ لكونها على حرف مفرد. ألا ترى أنهم قالوا: لهو وفهو، و: ﴿لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [الحج: ٥٨] ولهى، فحففوا ذلك كله؛ كما حففوا عضدا فقالوا: عضد؛ فكذلك الأولى في ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [٦] لما لم تنفصل من الكلمة، صارت بمنزلة التي في آخر، كما نزلت الحروف المفردة التي ذكرتها (٢) منزلة فاء الفعل في عضد وفخذ.

فأما إذا كانتا من كلمتين فاجتماعهما في القياس أحسن من هذا.

ألا ترى أن المثلين إذا كانا في كلمة نحو: يردّ ويعضّ، لا يكون فيهما إلا الإدغام؟ ولو كانا منفصلين نحو: يد داود، لكنك في الإدغام والبيان بالخيار؛ فعلى هذا تحقيق الهمزتين في: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ وما أشبهه أبعد منه في الكلمتين المنفصلتين. ومما يقوى ترك الجمع بين الهمزتين (٣): أنهم قد قالوا في جمع ذؤابة: ذؤائب؛ فأبدلوا من الهمزة التي هي عينٌ واوًا في التكسير؛ كراهية (٤) للهمزتين مع فصل حرف بينهما.

فإذا كرهوهما مع فصل حرف بينهما حتى أبدلوا الأولى منهما فأن يكرهوهما مجتمعتين غير مفصول بينهما بشيء أجدر.

وإذا كان الجمع بينهما في: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ من البعد ما أريتك فالجمع بينهما في «أئمة» أبعد؛ لأنّ الهمزتين لا تفارقان الكلمة، وهمزة الاستفهام قد تسقط في الإخبار

(١) في ب: من

(٢) في أ: ذكرناها.

(٣) زاد في أ: من أنذرتهم.

(٤) في ب: كراهية.

وغيره. فكلمًا كانتا أشد لزومًا للكلمة، كان التحقيق فيهما^(١) أبعد. وممَّا يدلُّ على ضَعْفِ جمع الهمزتين، وأن مذهب الجمهور من العرب رفضه: عَزَّتْهَا في باب أَجَأْ وآءْ، وإِنَّمَا قُلَّ ذلك من حيث لم يستجيزوا اجتماع الهمزتين، فَأَجَرُوا نحو أَجَأْ ذلك المُجْرَى؛ لَمَّا كان الفصل بحرف واحد قد جرى في كلامهم مَجْرَى غير الفصل. وذلك [نحو]^(٢) قولهم: هو ابن عمى دِنْيَا، وَقِنِيَّةٌ وَعِئِيَّةٌ وَعِليَان، وهما من علوت. وكذلك رفضوا «إِفْعَلُ» من حيث رفضوا «فِعْلُ»، وإن كان الفصل في «إِفْعَلُ» قد وقع بالحرف، فلما لم يعتد بالحرف الفاصل، وَقَلَّبَتْ الكسرة الواو ياء؛ كما قلبته في ثِيْرَة وسياط، ولم يكن بالفصل اعتداد، كذلك لم يكن الفصل بالحرف في نحو «أَجَأْ» فصلًا، فَرُفِضَ ذلك كما رفض التحقيق في جاءٍ ونحوه.

فأمَّا تحرك الجيم في: «أَجَأْ» وسكون الحرف في «دِنْيَا» فإن الحركة في هذا النحو قد لا يُعتدُّ بها لقلتها.

ألا ترى استجازتهم لحذفها في الزحاف؟

ومثل دِنْيَا - في أن الحرف الفاصل لم يُعتدَّ به - قولهم: مَعْدِيٌّ في معدو، وَمَرْضِيٌّ ومُسْنِيَّةٌ، ومثله: صِيْمٌ وَقِيْلٌ. ونحو ذلك، ومثله: قائل وبائع، جُعِلَ الحرفان كأنهما وقعا طَرَفًا حيث كان الفاصل بينهما وبين الطَّرَفِ حَرْفًا [واحدًا]^(٣). ومثله: أَوْلِيَاءٌ أَوْقَعَتِ الألف التي آخِرًا قبل الآخر بحرف، لَمَّا كان الفاصل بينه وبين الطَّرَفِ حَرْفًا واحدًا. ومثله: أَوَائِلٌ وَعِيَائِلٌ.

ولو كان الفاصل حرفين؛ كطواويس - لم يُعَلَّ^(٤). فكما أنَّ الحرف المفرد في هذه المواضع لم يَفْصَلْ؛ كذلك في باب: «أَجَأْ» لم يفصل، فقلَّ ذلك لَمَّا كان الحرف المفرد في هذه المواضع غير معتدَّ به.

وإذا لم يُعتدَّ به، صارت الهمزتان كأنهما قد التقتا^(٥)، والتقاؤهما مِمَّا قد رفضوه،

(١) في ب: منهما.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في ب.

(٤) في أ: ولم.

(٥) في ب: التقيا.

فكذلك رفضوا ما كان في حكم التقائهما.

فإن قلت: إن سيبويه قد ذهب في الألة وأشياء ونحوهما إلى أن اللام يجوز أن تكون همزة، وقد جاء من ذلك حروف.

قيل: لم يكن هذا مثل أجا؛ للفصل بالزيادة.

ألا ترى أن الفاصل الذي لم يُعتدّ [به] ^(١) في: «أوائل» لما انضم إليه حرف آخر في: «طاووس»، اعتدّ به فصلاً، وإن كان زائداً فلم يعمل الحرف، فكذلك الفصل ههنا ^(٢) لما وقع بالزيادة، لم يمتنع الحكم عنده بأن اللام همزة؛ كما امتنع حيث كان الفصل حرفاً واحداً. وقد وُجِدَت الزيادة تسوُّغ في تألف الحروف ما لولا مكانها لم يسُغ.

ألا ترى أنه ليس مثل «قنير» بلا فاصل بين النون والراء، وقد قالوا: شئير، وقالوا: الشئار، وقالوا: سنور وسنور، فأتلف لفصل الزيادة ما لم يكن يأتلف لولا فصلها؟ فكذلك فصل الزيادة بين الهمزتين في الألة وأشياء فيما ذهب إليه. وجاء ذلك في طأطأ ونأأأ ودأأأ؛ للفصل الواقع بينهما، ولأن ما يعرض في الثلاثة من كثرة التصرف لا يعرض في هذا الباب.

واعلم أن قول سيبويه: ليس من كلام العرب أن تلتقى همزتان فُتحَقَّقًا، وقوله في باب الإدغام ^(٣): إن ابن أبي إسحاق وناساً معه يحقّقون الهمزتين، وقد تكلم ببعضه العرب، وهو رديء - ليس على التدافع، ولكن لأنه لم يُعتدّ بالردىء، أو يكون لم يُعتدّ بالتقاء المحقّقتين لقلّة ذلك بالإضافة إلى ما خُفّف إذا اجتمعا. وقد عمل ذلك في أشياء، نحو: إنقَحَل ^(٤) فعلى هذا يحمل ذلك - أيضاً - من قوله.

(١) سقط في ب.

(٢) في أ: هنا.

(٣) نص عبارة سيبويه: «وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقّق الهمزتين وأناس معه. وقد تكلم ببعضه العرب، وهو رديء؛ فيجوز الإدغام في قول هؤلاء. وهو رديء. ينظر: الكتاب (٤٤٣/٤).

(٤) إنقحل: يقال: رجل إنقحل، وامرأة إنقحلة - بكسر الهمزة - مخلقان من الكبر والهرم، أنشد الأصمعي:

لما رأني خلقاً إنقحلاً

وقد يقال «الإنقحل» في البعير، قال ابن جنى: ينبغي أن تكون الهمزة في «إنقحل» للإلحاق بما اقترن بها من النون من باب «جردحل»، ومثله ما روى عنهم من قولهم: =

قالوا: فلَمَّا رأيناهم قد رفضوا اجتماع الهمزتين في هذه المواضع، لم نجمع بينهما، وخَفَّفْنَا الثانية؛ لِأَنَّ في تخفيفها تقريبًا من الألف.
ألا ترى أَنَّ الهمزة إذا كانت مبتدأة لم تخفف؛ لِأَنَّ في تخفيفها تقريبًا من الساكن؟
فكما أن الساكن لا يبتدأ به كذلك ما قُرِب من الساكن.

فكما جرت مجرى الساكن في تقريبهم إياها منه، كذلك تجرى مجراه إذا خففنا الثانية؛ فتصير بعد الأولى كالألف بعدها. فكما لم تكرر الألف بعدها في نحو آدم وأخر، كذلك المخففة بعدها في^(١): ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ لا تكرر بعدها، كما تكرر إذا حُققت لما أرينا، مما دلَّ على رفض العرب الجمع بينهما محققتين.

وحجة من فصل بين الهمزتين بألف، وخفف الهمزة الثانية مع الفصل بينهما بالألف. وهو الثبوت عن أبي عمرو عندنا؛ لِأَن سيبويه زعم أن ذلك هو الذي يختاره أبو عمرو.

وقد قال أحمد بن موسى: إن خلفًا^(٢) رَوَى عن أبي زيد ذلك في اختلاف الهمزتين؛ نحو ﴿آيَاتِكُمْ﴾ [الأنعام: ٩]، و: ﴿أَنْزَلَ﴾ [ص: ٨] أنه بألف بين الهمزتين وتلحين الثانية، ولم يَفْصِل سيبويه في حكايته عن أبي عمرو بين المتفقتين والمختلفتين.

= إنزَّهُو، وامرأة إنزهوة: إذا كانا ذوى زهو، ولم يحك سيبويه من هذا الوزن إلا «إنقحلاً» وحده.

ينظر: اللسان (قحل).

(١) زاد في أ: نحو.

(٢) خلف بن هشام بن ثعلب، وقيل: طالب بن غراب، الإمام الحافظ الحجة، شيخ الإسلام، أبو محمد البغدادي البزار، المقرئ. مولده سنة خمسين ومائة. وسمع مالك بن أنس، وحماد بن زيد، وأبا عوانة، وأبا شهاب الحناط عبد ربه، وشريك القاضي، وحماد بن يحيى الأبح، وأبا الأحوص، وعدة. وتلا على سليم، وعلى أبي يوسف الأعشى، وغيرهما، وحمل الحروف عن يحيى بن آدم، وإسحاق المصبي، وطائفة، وتصدر للإقراء والرواية. روى عنه القراءة عرضًا: أحمد بن يزيد الحلواني، وسلمة بن عاصم، ومحمد بن الجهم السمرى، وأحمد بن أبي خيثمة، ومحمد بن يحيى الكسائي، وأحمد بن إبراهيم الوراق، وإدريس الحداد، وآخرون. وحُدِّث عنه: مسلم في «صحيحه»، وأبو داود في «سننه» وأبو زرعة، وأبو حاتم. وله اختيار في الحروف صحيح ثابت ليس بشاذ أصلًا، ولا يكاد يخرج فيه عن القراءات السبع، وأخذ عنه خلق لا يحصون. توفي خلف في سابع شهر جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين ومائتين، وقد شارف الثمانين.
ينظر: سير أعلام النبلاء (١٠/٥٧٦-٥٨٠).

ألا ترى أنه قال: وأما أهل الحجاز فمنهم من يقول ﴿إِنَّكَ﴾، و﴿أَنْتَ﴾ [المائدة: ١١٦]، ثم قال: وهى التى يختار أبو عمرو؛ فلم يفصل بينهما. وسيبويه وأبو زيد أضبط لمثل هذا من غيرهما.

من حجته أن يقول: إئى أدخلت الألف بينهما، وإن جعلت الثانى بين بين؛ لأنها إذا كانت على هذه الصفة فهى فى حكم المتحرك^(١)، وتخفيفى إياها بأن جعلتها بين الألف والهمزة ليس يخرجها عن أن تكون همزة متحركة، وإن كان الصوت بها أضعف.

ألا ترى أنها إذا كانت مخففة فى الوزن مثلها إذا كانت محققة؟

ولولا ذلك لم يتزن قوله: [من البسيط]

أَنَّ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى
لأنه كان يجتمع فيه ساكنان. (٢)

وكذلك قول الآخر: [من الرمل]

كُلُّ عَرَاءٍ إِذَا مَا بَرَزَتْ
(٣)

ويدل على أن المخففة من الهمزتين فى حكم المحققة عند العرب: أنهم أبدلوا الهمزة الثانية إبدالاً فى المواضع التى اجتمعت فيها همزتان فى كلمة واحدة ولم يخففوا الثانية. وذلك نحو: آدم، وجاء، وخطايا.

ألا ترى أن: «آدم» لو كان قلبها فيه على حد القلب فى راسٍ وفاسٍ ورايٍ، لكنت

(١) فى أ: المتحركة.

(٢) جزء من صدر بيت للأعشى، وبعده:

..... أضرب به ريب المنون ودهر مفسد خبل

ينظر ديوانه ص (١٠٥)، والإنصاف (٧٢٧/٢)، وجمهرة اللغة ص (٨٧٢)، وشرح أبيات سيبويه (٧٥/٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (٤٥/٣)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٦٢)، وشرح شواهد الشافية ص (٣٣٢)، والكتاب (١٥٤/٣)، (٥٥٠)، ولسان العرب (قبيل)، (منز)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (٨٣/٣)، والمقتضب (١٥٥/١). والشاهد فيه قوله: «أن» يريد: «الأن»، فحذف حرف الجر (اللام).

(٣) صدر بيت، وعجزه:

..... ترهب العين عليها والحسد

وهو بلا نسبة فى شرح المفصل (١١٨/٩)، والكتاب (٥٤٩/٣)، (٥٥١) والشاهد فيه قوله: «إذا»؛ حيث خفت همزتها، فقرئت بين بين؛ لأنها مكسورة بعد همزة مفتوحة.

إذا كَسَّرته، رددت الهمزة في التكرير؛ كما أنك لو كسرت فاسًا ورأسًا ورأيًا لقلت: أَرؤُس وأزَاء. فلو كنت في رأيٍ إذا خَفَّفت إنَّما خففت على حد التخفيف في: «آدم»، لقلبت الهمزة في التكرير ياء أو واوًا، فقلت: أَرؤء أو أَرءاء، ولكنك تقول إذا جمعت: رأيا على فعول: رُئِي فتقلبها ياء، كما قلبوها في أَيْمَة ياء لَمَّا تحركت بالكسر. ألا ترى أنك إذا قلبتها في ذنُبٍ وبثِر ياء للكسرة التي قبلها، فكذلك تقلبها ياء في أَيْمَة للكسرة التي عليها. وقال أبو زيد في جمع رأى: أَرءاء ورئِي بتحقيق الهمز فيهما.

وأشُد غيره: [من البسيط]

وَلَا يُشَارِكُ فِي أَرَائِهِ أَحَدًا

وقال الراعي^(١) في جمع نُؤِي: [من الطويل]

وَأَنَاءٌ حَتَّى تَحْتَ عَيْنِ مَطِيرَةٍ عِظَامِ الْقَبَابِ يَنْزِلُونَ الرَّوَابِيَا^(٢)

وكذلك الهمزة في: «رأيت جائيًا» لم تقلبها كما تقلبها في تخفيف المِثْر إذا قلت:

مِثْر.

وإن اتفق اللفظتان كما اتفق اللفظ في برية وخطية، وإن كان برية قلبها للإبدال غير التخفيف، وقلب خطية للتخفيف، كما كان لفظها في رالٍ وباسٍ إذا خففت كلفظها في: آدم، فكذلك قولك: رأيت جائيًا وشائيًا وسائيًا ونائيًا، لا يكون القلب فيه على حد ميرة وذيب.

ولو كان كذلك، لجعلتها بين بينٍ إذا قلت مررت بجاء؛ كما أنك لو قلت: مررت برجلٍ جنز، لجعلتها بين بينٍ، وجعلتها كذلك في موضع الرفع إذا قلت: هذا جاء في قول سيبويه الذي زعم أنه قول العرب، والخليل، وقلبت ياء في قول أبي

(١) عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري، أبو جندل: شاعر من فحول المحدثين. كان من جلة قومه، ولقب بالراعي؛ لكثرة وصفه الإبل. عاصر جريرا والفرزدق. وكان يفضل الفرزدق، فهجاه جرير هجاء مرًا. وهو من أصحاب «الملحقات» وللمعاصر ناصر الجاني: «الراعي النميري: شعره وأخباره». توفي سنة ٩٠هـ.
ينظر: الأعلام (٤/١٨٨، ١٨٩).

(٢) البيت في ديوانه ص ٢٧٩، واللسان (عين)، والتاج (عين)، والمعاني الكبير ص ٤٠٩، والمذكر والمؤنث للأنباري ص (١٩٤)، وبلا نسبة في المخصص (٥/١٢٨، ١٦/١٨٥). ويروي: «البيوت» بدل «القباب».

الحسن؛ فقلت: جائئ، فتحرك الياء بالضم ولا تحذفها.

فلما لم يكن على واحد من هذين الأمرين، علمت أنهم قلبوها قلبًا، فلما لم يخففوا الهمزة في هذه المواضع التي ألزمت القلب فيها لاجتماع الهمزتين، ولكن قلبوها قلبًا، علمنا أن المخففة التخفيف القياسي في حكم المحققة عندهم إذ (١) رفضوا المخففة التي بين بين في المواضع التي أرينا، مع المحققة؛ كما رفضوا المحققتين. فإذا رفضوها رفضها، لم يجز أن يجتمعا؛ كما لم يجز أن يجتمع المحققتان، وإذا لم يجز اجتماعهما مخففة الآخر منهما كما لم يجز اجتماعهما محققتين في: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ لزم ألا يجمع بينهما، ولا سبيل إلى ترك الجمع بينهما إلا بأن تحذف إحدهما، أو تقلب، أو يفصل بينهما بالحاجز الذي هو الألف.

فلما لم يجز الحذف في واحد منهما، ولا القلب؛ لأنه ليس من المواضع التي تقلب فيها الهمزة، ثبت وجوب الفصل بينهما بالألف، ووجب إلزام الفصل بينهما بها؛ إذ كان الجميع قد ألزموا الفصل بها بين الأمثال في قولهم: اخشيتان، مع أن هذه الأمثال قد جمعوا بينهما في [نحو] (٢) ردّد وشدّد وقضض، وما أشبه ذلك. فإذا ألزموا الفصل بها بين الأمثال التي لم يرفضوا الجمع بينها في نحو ما ذكرنا، فإن يلزموا الفصل بها بين ما رفضوا الجمع بينه من الهمزتين والهمزات أولى.

وإذا كان كذلك ثبت أن أولى هذه الوجوه وأصحها في مقاييس العربية الفصل بينهما بالألف. وإذا (٣) لزم الفصل بها، ففصل، خفف الثانية على لغة أهل الحجاز؛ كما خففوها في نحو: هباء وقراءة.

ألا ترى أن الألف التي للفصل بمنزلة التي في هباء، وأنهم خففوا الهمزة المفتوحة بعدها؛ كما خففوا المكسورة والمضمومة بعدها في نحو المسائل وهذا جزاء زيد؟ وما رواه أبو زيد وسيبويه، والعباس بن الفضل، عن أبي عمرو من إلحاق الألف للفصل بين الهمزتين المختلفة حركتهما، نحو: ﴿أَنْزِلْ﴾ و﴿أَلْقِ﴾ كإلحاقها إياها بين الهمزتين المتفقة حركتهما؛ نحو: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ أثبت في القياس من رواية من حكى عنه الفصل.

(١) في أ: إذا.

(٢) سقط في ب.

(٣) في أ: فإذا.

ألا ترى أن هذه الألف إنما فُصل بها كراهةً لاجتماع الهمزتين، وأن الحركة الفاصلة بينهما، وهي حركة الهمزة الأولى، سواء كان فتحة أو ضمة أو كسرة: فأما حركة الهمزة الثانية فبعد التقاء الهمزتين؛ فإذا كان كذلك فلا فصل بين: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾، و: ﴿أَلَيْكَ الذِّكْرُ﴾ [القمر: ٢٥]، و: ﴿أَيْتَكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ [الأنعام: ١٩] من طريق القياس.

وإذا اختلفت الرواية وكان أحد الفريقين أضبط، وعضد الضبط والثبوت القياس، وموافقة الأشباه، كان الأخذ بما جمع هذين الوصفين أولى وأرجح. وما زوى عن أبي عمرو من قوله: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ إنما هو عندنا على الاستئناف دون الذرج. ولو أدرج القراءة فقال: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ﴾ لوجب في قياس قول أبي عمرو الذي حكاه عنه سيبويه أن يحذف الهمزة الأولى من: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ لسكون ما قبلها، ويُلقَى حركتها على الميم؛ فإذا فعل ذلك، لزم أن يحذف الألف التي كانت مجتلبة للفصل، ويخفف الثانية؛ كما كان خفها وقد فصل بينها وبين الأولى بالألف، فيجعلها بين بين فيقول: ﴿عليهم أنذرتهم﴾.

وكذلك قياس قوله في: ﴿أَيْتَكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ [الأنعام: ١٩] أن يقول: «قل إنكُم لَتَشْهَدُونَ».

ألا ترى أنك لو حذفت النون [الأولى] ^(١) من «اخشيتان» فقلت: اخشيتن يا هذه، أو اخشيتن يا هذا، لحذفت ^(٢) الألف؛ لزوال ما أردت الفصل بها ^(٣) بين النونات؟ فإن قلت: فكيف يستقيم له أن يحذف حرفاً قد كان أثبتته؛ فإن ذلك لا يمتنع فيما يلزم من حكم الوصل والوقف.

ألا ترى أنك إذا وصلت قوله: ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنُ أَمَانَتَهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣] قلت: ﴿فليؤد الذئمين أمانته؟﴾ وإن شئت همزت، فحذفت الياء من: «الذي» وهمزة الوصل، وقلبت الواو التي كانت في قولك: «أؤتمِن» ياءً أو همزة، فهذا أكثر في التغيير مما ذكرت لك من حذف الألف المجتلبة للفصل، ولا خلاف في ذلك بين الناس، فكذلك حكم حذف الألف المجتلبة للفصل بين النونات إذا وصلت الهمزة

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: فحذفت.

(٣) في أ: به.

الأولى بما قبلها من الساكن.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

قوله -تبارك وتعالى- (٢): ﴿غَشَاوَةٌ﴾ في سورة البقرة [٧]:
 قرءوا كلهم رفعا؛ إلا أن المفضل الضبي روى عن عاصم: ﴿وعلى أبصارهم
 غشاوة﴾ بالنصب (٣).

قال أبو علي: قالوا: ختم على كذا يختم؛ قال [-تعالى-] (٤): ﴿فَإِنْ يَشَأِ اللَّهُ يَخْتِمْ
 عَلَى قَلْبِكَ﴾ [الشورى: ٢٤]، وقال: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [يس: ٦٥] والمصدر
 الختم. وقالوا: طبع عليه، بمعنى: ختم عليه. وقد قالوا: طبعه، فعُدَى بلا حرف.
 ولا يمتنع ذلك في القياس في «ختم».

قال: [من الطويل]

كَأَنَّ قُرَادَى زَوْرِهِ طَبَعَتْهُمَا بِطِينٍ مِنَ الْجَوْلَانِ كُتَابٌ أَعْجَمًا (٥)
 وقد روى عن الحسن - في قوله -تعالى-: ﴿رَجِيحٍ مَّخْثُومٍ خِتْمُهُ مِسْكٌ﴾
 [المطففين: ٢٥، ٢٦]-: أَنَّهُ قَالَ: مَقْطَعُهُ مِسْكٌ. وَأُظِنُّ [أَن] (٦) أَبَا عبيدة اعتبر
 ما روى عن الحسن في تفسير [هذه] (٧) الآية؛ لأنه قال في قوله: ﴿يُسْقَوْنَ مِنْ رَجِيحٍ
 مَّخْثُومٍ خِتْمُهُ﴾: له ختام، أى: عاقبة ختامه مسك (٨)، أى: عاقبته.

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: عز وجل.

(٣) ينظر: الإعراب للنحاس (١/١٣٦)، الإملاء للعكبري (١/٩)، البحر المحيط (١/٤٩)،
 التبيان للطوسي (١/٦٣)، تفسير القرطبي (١/١٩١)، الحجة لابن خالويه (٦٧)، السبعة
 لابن مجاهد (١٣٩)، الكشاف للزمخشري (١/٢٩)، المجمع للطبرسي (١/٤٣)، المعاني
 للفراء (١/١٣)، تفسير الرازي (١/١٨٦).

(٤) سقط في أ.

(٥) وهو لملحة الجرمي في لسان العرب (بندك)، (عجم)، ولعدى بن الرقاع في ديوانه
 ص(٩٨)، والتنبية والإيضاح (٢/٤٧)، ولعدى بن الرقاع، أو لملحة الجرمي في تاج
 العروس (قرد)، ولسان العرب (قرد)، ولابن ميادة في ديوانه ص(٢٥٥)، وأساس البلاغة
 (قرد)، وجمهرة اللغة ص(٥٦٦)، وبلا نسبة في المخصص (٢/٢٢، ١٤٨).

ويروى: «أعجم» بدل «أعجمًا».

(٦) سقط في ب.

(٧) سقط في ب.

(٨) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٢/٤٩٨) (٣٦٦٨٧).

وأُشْدَ لَابِنِ مَقْبَلٍ: [من البسيط]

مِمَّا يُفْتَقُّ فِي الْحَاثُوتِ نَاطِقُهَا بِالْفُلْفُلِ الْجَوْنِ وَالرُّمَانَ مَخْتُومٌ^(١)
فتأول الختام على العاقبة ليس على الختم الذي هو الطبع، وهذا قول الحسن:
مقطعه مسك.

ولا يستقيم أن يتأول المختوم في الآية في صفة الرحيق على معنى الختم الذي هو
الطبع لقوله: ﴿وَأَنْهَرُ مِنْ حَمْرٍ لَذَوٍ لِلشَّرْبِ﴾ [محمد: ١٥]، وقال: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَلَدْنٌ
مُخَلَّدُونَ. يَا كُؤَابَ وَأَبَارِيْقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ﴾ [الواقعة: ١٧]، وقال [-عز وجل-]^(٢): ﴿يُطَافُ
عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ . بَيْضَاءَ لَذَوٍ لِلشَّرْبِ﴾ [الصفات: ٤٦] فقوله: ﴿بَيْضَاءَ﴾ مثل
قوله: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ وَأَكُؤَابَ كَانَتْ قَوَارِيرًا . قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ١٥ -
١٦] أى: قوارير كأنها فى بياضها من فضة.

فهذا على التشبيه لا على أن القوارير من فضة.

قال: [من الرجز]

حَلْبَانَةٌ رَكْبَانَةٌ صُفُوفٌ
تَخْلِطُ بَيْنَ وَرٍ وَصُوفٍ^(٣)

أى: كأن يديها فى إسراعها فى السير يدا خالطة وبرًا بصوف، فالمعنى على
التشبيه وإن لم يُذكر حرفه.
[و]^(٤) قال: [من الطويل]

فَهُنَّ إِضَاءٌ صَافِيَاتُ الْعَلَائِلِ^(٥)

(١) وهو فى ديوانه (٢٦٨)، ويروى الشطر الأول:

صرف ترقرق فى الناجود ناطلها

(٢) سقط فى ب.

(٣) الرجز بلا نسبة فى اللسان (حلب)، (صفف)، (صوف)، (ضفف)، والتثنية والإيضاح (١/٦٩)،
وتهذيب اللغة (٨٤/٥)، والتاج (حلب)، (صفف)، (صوف)، (ضفف)، وجمهرة
اللغة ص (٢٨٤، ٣٢٧). ويروى «ضفوف» بدل «صفوف».

(٤) سقط فى أ.

(٥) عجز بيت، وصدرة:

علين بكديون وأشعرن كرة

وهو للناطقة الذيبانى فى ديوانه ص (١٤٧)، وجمهرة اللغة ص (١٢٦، ١٢٤٥)، وخراتة
الأدب (١٦٧/٣)، ولسان العرب (وضاً)، (كرر)، (غلل)، (كدن)، (أضاً)، والمعانى
الكبير ص (١٠٣٦)، ويلا نسبة فى شرح المفصل (٢٢/٥)، والمعانى الكبير ص (١٠٣٣).

ومثل قوله -تعالى-: ﴿خَتَمْتُ مِسْكَ﴾ [المطففين: ٢٦]، قوله -تعالى-: ﴿كَانَ رِزْقَهَا رِزْجِيلاً﴾ [الإنسان: ٥] المعنى فيها: أنها فى طيب الرائحة وسطوعها، وأزجها كأزج المسك والكافور.

فأما قوله: ﴿كَانَ رِزْقَهَا رِزْجِيلاً﴾ [الإنسان: ١٧] فإنه يدل على لذادة المطعم؛ لأن الزنجبيل يَحْذَى اللسان.

وزعموا: أن ذلك من أجود الأوصاف للخمر عند العرب.

قال الأعشى: [من البسيط]

.... معتقة فهوة مُرَّة (١)

ومثل تشبيها بالزنجبيل فى الآية للذادة المطعم قوله: [من المتقارب]

كَأَنَّ الْقَرْنُفْلَ وَالرِّزْجِيَّ لَبَّ بَاتًا بِفِيهَا وَأَزْيَا مَشُورًا (٢)

فهذا يريد به طيب الطعم؛ لذكره مع ما يُطْعَم، ويدل على أنهم يقصدون ما

يَحْذَى اللسان بالوصف بطيب الطعم قول ابن مقبل: [من البسيط]

... نَاطِفُهَا بِالْقُلْفَلِ الْجَوْنِ وَالرُّمَانَ مَخْتُومًا (٣)

فأما قوله -تعالى-: ﴿رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَرَ أَلْتَيْسَنُ﴾ [الاحزاب: ٤٠]:

ف: «خَاتِم» اسم فاعل من خَتَمَهُم، أى: صار آخِرَهُم. والأحسن أن تجعله اسم

فاعل؛ ماض ليكون معرفة؛ لأن قبله معرفة، وحكم المعطوف أن يكون مشاكلاً للمعطوف عليه.

وقد يجوز أن يُنَوَى بالانفصال، وإن كان ذلك فيما مضى، على أن يحكى الحال

التي كان عليها، وإن كانت القصة فيما مضى؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بَسِطٌ

ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، فحكى ما كان.

(١) وتمام البيت:

نازعتهم قضب الريحان راووقها خضل

وهو فى ديوانه ص ١٠٩، واللسان (مزز)، وتهذيب اللغة (٢٨٦/٩، ١٧٧/١٣)،

والمختصص (٧٦/١١، ١٧٩/١٤)، والتاج (مزز). ويروى: «متكئا» بدل «معتقة».

(٢) وهو للأعشى فى ديوانه ص (١٤٣)، واللسان (شور)، (زنجبيل)، وتهذيب اللغة (١١/

٢٦٠، ٤٠٤)، وجمهرة اللغة ص (١٢٦٣)، وكتاب العين (٢٨٠/٦)، والمختصص (٥/

١٥)، (٢٤١/١٤)، والتاج (شور)، (زنجبيل)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (٧٣٥).

(٣) تقدم.

وروى أن الحسن قرأ: ﴿وَمَاتَرَ النَّبِيَّ ن﴾ كأنه جعل النبي ﷺ هو الذي خُتِمَ به (١).
فأما قول الشاعر: [من الوافر]

إِذَا فُضِّتْ خَوَاتِمُهَا وَفُكَّتْ يُقَالُ لَهَا دَمُ الْوَدَجِ الذَّبِيحِ (٢)
فليس تخلو الخواتم من أحد أمرين:

إما أن تكون جمع الخاتم الملبوس، أو تكون جمع المصدر:

فإن كان جمع الملبوس، فقد حذف المضاف من الكلام، والتقدير: إذا فض ختم خواتمها، وأضيفت الخواتم إليها لِمَا كان من الختم عليها بها، ولحقت علامة التانيث؛ لأنَّ القصد - وإن كان للختم في المعنى - فقد جرى في اللفظ على الخواتم، فلحقت العلامة لذلك.

وإن كان جمع المصدر، فليس يخلو من أن يكون للختم أو للختام:

فإن كان جمعاً للختام، كان بمنزلة قولهم للجزاء الجوازي.

قال الحطيطي: [من البسيط]

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ لَا يَغْدَمُ جَوَازِيَهُ لَا يَذْهَبُ الْعَرْفُ بَيْنَ اللَّهِ وَالنَّاسِ (٣)
وقالوا في جمع اليعار: اليواعر.

قال: [من الطويل]

لَهَا بَيْنَ جَرَسِ الرَّاعِيَيْنِ يَوَاعِرُ (٤)
وفي جمع الدخان: الدواخن؛ فكذاك تكون الخواتم إذا كان جمع الختام.

(١) انظر تفسير ابن جرير (٣٠٥/١٠).

(٢) وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٧٢، واللسان (ذبح)، والتاج (ذبح).
ويروى: «بجت» بدل «فكت».

(٣) وهو في ديوانه ص (١٠٩)، والخصائص (٤٨٩/٢)، وشرح الأشموني (٥٨٧/٣).
والشاهد فيه: أن «جوازيه» جمع «جاز»، ويجوز أن يكون جمع «جزاء»، وجاز أن يجمع «جزاء» على «جواز»؛ لمشابهة المصدر اسم الفاعل.
ويروى صدر البيت:

من يفعل الحسنات الله يشكرها

(٤) عجز بيت وصدرة:

لنا ثلة مقصورة حضنية

والبيت لرجل من بني سعد، جاهلي. ويروى: «الراغبين» مكان «الراعيين». ينظر:

النوادر (٣٤، ٣٥).

وإن كان جمع ختم، فقد قالوا: خرة وحرائر، وكثة وكثائن.
وقالوا: مشابه في جميع شبه، وملامح في جمع لمحة؛ فجمع «ختم» على
«خواتم» أسهل؛ لأن فواعل إنما هو جمع فاعل، وفاعل قد جاء في المصادر؛ مثل
العاقبة والعافية، و«ما باليت به بالة»، والفالج، وفي حروف آخر.

فإن كان الخواتم جمع المصدر، كان الكلام على ظاهره، وكان المفضوض هو
الخواتم أنفسها؛ من حيث كان جمع ختم، لا المضاف المحذوف.

فأما قوله: [من الوافر]

..... يُقَالُ لَهَا دَمٌ الْوَدِجِ الدَّبِيحِ (١)

فوصف الدم بالذبيح، فليس يزيد بالذبيح المذبوح الذي تفرى أوداجه وينهر دمه،
وإنما أراد بالذبيح: المذبوح، أي: المشقوق؛ كما قال: [من البسيط]

نَامَ الْخَلِيَّ وَبِئْتُ اللَّيْلَ مُشْتَجِرًا كَأَنَّ عَيْنِي فِيهَا الصَّابُ مَذْبُوحٌ (٢)
أي: مشقوق.

وكذلك قول الآخر: [من الرجز]

..... فَارَةٌ مِسْكٍ ذُبِحَتْ فِي سَكِّ (٣)

أي: سُقَّتْ وقالوا: أخذه الذباج، وهو - فيما زعموا - تشقق يكون في أظفار
الأحداث أو أصابعهم. فالذبح: الشق. وقيل لما يُدكَّى الذبيحة: ذبح؛ لأنه ضرب
من الشق؛ فقالوا: ذُبِحَتِ الشاة، وذُبِحَتِ البقرة.

وقالوا في الإبل: نُحِرَتْ؛ لما كانت توجأ في نحورها.

فوصف الدم بأنه ذبيح، والمعنى أن الدم مذبوح له؛ كما أن قوله: ﴿يَدْمٍ كَذِبٍ﴾

(١) تقدم

(٢) وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص(١٢٠)، ولسان العرب (صوب)،
(شجر)، (حرف)، والتنبية والإيضاح (١/١٠٦)، وتاج العروس (شجر)، ومجمل اللغة
(٣/٢٥٤)، وتهذيب اللغة (٤/٤٧١، ٤٧٤)، وأساس البلاغة (ذبح)، وللهدلي في تاج
العروس (صوب)، وبلا نسبة في لسان العرب (ذبح)، ومقاييس اللغة (٣/٢٤٧، ٣٢٧)،
وديوان الأدب (٢/٤٠٢)، وتاج العروس (ذبح).

(٣) الرجز لمنظور بن مرثد، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/٢٠١)، وأسرار العرية ص
(٤٧)، وجمهرة اللغة ص(١٣٥)، وشرح المفصل (٤/١٣٨، ٨/٩١).

[يوسف: ١٨] معناه: مكذوب فيه، وليل نائم، أى: يُنام فيه؛ وكذلك نهار صائم. وأما^(١) قول الفرزدق: [من الوافر]

فَبِشْنِ بِجَانِبِيْ مُصَرَّعَاتٍ وَبِثِّ أَفْضُ أَغْلَاقِ الْخِتَامِ^(٢)
فكأنه من المقلوب، أى: أفض ختام الأغلاق.

ألا ترى أن الأغلاق والأفقال المختوم عليها إنما يُفَضُّ الختم الذى عليها، والفضُّ إنما هو تفريق أجزاء الختم، وتفريق غيره، وفى التنزيل: ﴿حَتَّى يَنْفُضُوا﴾ [المنافقون: ٧] أى: يتفرقوا فيبقى رسول الله ﷺ بلا أنصار ولا أتباع.

والختام - فى بيت الفرزدق - لا يخلو من أن يكون واحداً أو جمعاً، فأما الذى^(٣) فى الآية فقد تأوله أبو عبيدة على أنه واحد.

فإن قلت: إنه فى البيت جمع ختم؛ لأن لكل غَلَقٍ خِتَمًا فجمع الختم، فهو قول؛ لأن المصادر قد تجمع؛ كقوله: [من البسيط]

هَلْ مِنْ حُلُومٍ لِأَقْوَامٍ فَتُنْذِرُهُمْ ...^(٤)

وتقول^(٥) إن الختام الذى تأوله أبو عبيدة على أنه مفرد إنما هو فى خاتمة الشئ الذى هو آخره وخلاف فاتحته، والختم الذى يعنى به الطبع معنى غيره، فليس يلزم إذا أفرد ذلك أن يفرد هذا -أيضا-.

وقال الأعشى: [من الطويل]

... .. وَتَشْرِكُ أَمْوَالَ عَلِيَّهَا الْحَوَاتِمُ^(٦)

(١) فى ب: فأما.

(٢) وهو فى ديوانه ص (٨٣٦)، واللسان (غلق)، (ختم)، وأساس البلاغة (فضض)، والتاج (غلق).

(٣) فى ب: التى.

(٤) صدر بيت، وعجزه:

..... ما جرب الناس من عض وتضريس
وهو لجزير فى ديوانه ص (١٢٨)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٥٠٨، ٥٥٩)، وشرح
شواهد المغنى (١/١٦٨)، واللسان (١٢/١٤٦).

(٥) فى ب: يقول.

(٦) عجز بيت، وصدره:

..... يقطن حرام ما أحل بريننا

فيجوز^(١) أن يكون [تقديره]^(٢) عليها نقش الخواتم، فحذف.
ويمكن^(٣) أن يكون جمع الختم^(٤) على الخواتم، كما جمع الهجر على
الهاجر.

وقال: [من الطويل]

... مَقِيمٌ عَلَى قَوْلِ الْخَنَّا وَالْهَوَاجِرِ^(٥) ...

وأما العِشَاوَةُ فلم أسمع منه فعلاً مصرِّفاً بالواو. فإذا لم نعلم منه ذلك، وكان
معناها معنى ما اللام منه الياء من غشى يغشى بدلالة قولهم: العِشْيَانُ، ومعناه ما
غَطَّى الشَّيْءَ وعلاه، فغمره وستره؛ كقوله تعالى: ﴿فَعَشِيَهُمْ مِّنَ اللَّيْلِ مَا عَاشَيْهِمْ﴾
[طه: ٧٨] و﴿إِذْ يَغْشَاكُمُ الثُّعَاسُ﴾ [الأنفال: ١١]، و﴿وَأَسْتَفْشَوْا ثِيَابَهُمْ﴾ [نوح: ٧]،
و﴿وَالْمُؤَنَّفَكَةُ هَوًى . فَغَشَّنَا مَا عَشَى﴾ [النجم: ٥٣ - ٥٤]، وقال الأعشى: [من
الطويل]

وَوَلَّى عُمَيْرٌ وَهُوَ كَابٍ كَأَنَّمَا يُطَلَّى بَوْرَسٍ أَوْ يُعَشَّى بِعِظْلِيمِ^(٦)

فالغِشَاوَةُ من العِشْيَانِ كالجَاوَةُ من جَبِيَّتٍ في أَنَّ الواو كَأَنَّهَا بدل من الياء؛ إِذْ^(٧)
لم يصرف منه فعل، كما لم يصرف من الجَاوَةُ.

قال سيبويه: قالوا: غَشِيْتَهُ غِشْيَانًا كالجِرْمَانِ. وَإِنْ شِئْتَ قلت: إِنْ غَشَى يغشى

= وهو في ديوانه ص (١٢٩)، وسر صناعة الإعراب (٥٨١/٢)، وبلا نسبة في الخصائص
(٤٩٠/٢)، وسر صناعة الإعراب (٦٦٦/٢، ٧٦٩)، وشرح المفصل (٢٩/١٠).

(١) في ب: هو على ضربين يجوز.

(٢) سقط في ب.

(٣) في ب: وعلى.

(٤) في ب: ختما.

(٥) عجز بيت، وصدرة:

..... وإنك يا عامر بن فارس قرزل

وهو لسلمة بن الخرشب في اللسان (هجر)، وبلا نسبة في اللسان (لقا)، والمحاسب

(٥٧/١).

ويروى: «معيد على قيل» بدل «مقيم على قول».

(٦) وهو في ديوانه ص (١٧٧)، واللسان (حصص)، وتهذيب اللغة (٤٠٠/٣)، والتاج
(حصص).

ويروى: «كأب كأنه» بدل «كأب كأنما»، و: «بحص» بدل «بورس».

(٧) في أ: وإن.

مثل رضى يرضى، ولام الكلمة الواو بدلالة غشاوة وَعَشْوَةٌ، ويكون الغشيان كعِلْيَانِ ودنيا ونحو ذلك. وقوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ عِشْوَةٌ﴾ [البقرة: ٧] فى المعنى مثل: ﴿صُمُّ بِكُمْ عُمَىٰ﴾ [البقرة: ١٨]، وكذلك قوله تعالى: ﴿صُوتٌ وَبِكُمْ فِي الظُّلُمَاتِ﴾ [الأنعام: ٣٩]؛ لأنَّ وصف البصر بالكون فى الظلمات بمنزلة الوصف بالعمى.

وكذلك وصفه بكون الغشاوة عليه؛ لأنَّه فى هذه الأحوال كلُّها لا يصحَّ به إِبْصَارٌ؛ فقوله^(١): «فى الظلمات» متعلق بمحذوف.

وروى لنا عن الكسائى: غِشَاوَةٌ وَعِشَاوَةٌ وَعِشَاوَةٌ، وعن غيره. ويذهب قوم من المتأولين إلى أنَّ معنى: ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]: حتم عليها بأن طبع عليها ووسمها سِمة تدل على أن فيها الكفر؛ ليعرفهم من يشاهدهم من الملائكة بهذه السمة، ويفرقوا بينهم وبين المؤمنين الذين فى قلوبهم الشرح والطمأنينة اللذان وُصفوا بهما فى قوله -تعالى-: ﴿أَفَمَن شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الزمر: ٢٢]، وقوله: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد: ٢٨].

والختم والطبع واحد، وهما سِمة وعلامة فى قلب المطبوع على قلبه. وكما حتم على قلب الكافر وطبع، فوسم بسمة تعرف بها الملائكة كفره؛ كذلك وسم قلوب المؤمنين بسمات تعرفهم الملائكة بها كما عرفوا بها الكفار؛ ومن ثمَّ قال بعض المتأولين فى قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمَنَ مِنْ أَغْفَلْنَا قَلْبُهُ عَن ذِكْرِنَا﴾ [الكهف: ٢٨] أى: لم نسم قلبه بما نسم به قلوب الذاكرين لله؛ لأنَّ الله تعالى وسم قلوب الذاكرين^(٢) بسمات تُبين لمن شاهدها من الملائكة أنهم مؤمنون؛ كما قال تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ [المجادلة: ٢٢] أى علامته؛ فإذا لم يسمهم بهذه السمة، فقد أغفلهم.

ومثل ما تأولوا فى هذا من أنَّه علامة يُعرف بها الكافر من المؤمن: مناولة الكتاب باليمين وبالشمال، فى أنَّ المناولة باليمين علامة أن المناول باليمين من أهل الجنة، والمناول بالشمال من أهل النار.

وقوله: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥] يحتمل أمرين: أى: طبع

(١) فى أ: وقوله.

(٢) فى أ: المؤمنين.

عليها وختم جزاءً للكفر وعقوبة عليه؛ كقوله: [من الطويل]
 نَزَائِعَ مَقْدُوفًا عَلَى سَرَواتِهَا بِمَا لَمْ تُخَالِسْهَا الْعَزَاءُ وَتُرَكَّبُ^(١)
 وكقولهم: «بما لا أخشى بالذئب» [فيمكن]^(٢) أن يكون قوله: بل طبع الله عليها
 بكفرهم، أي طبع عليها بعلامة كفرهم؛ كما تقول: طبع عليه بالطين، وختم عليه
 بالشمع.

ويجوز أن يكون قوله -تعالى-: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ غَشَاوَةً﴾ [البقرة: ٧] وصفًا للذي دُمَّ بهذا الكلام بأن قلبه ضاق عن قبول الحكمة
 والإسلام، والنظر والاستدلال على توحيد الله -تعالى- وقبول شرائع أنبيائه [عليهم
 السلام]^(٣) فلم ينشرح له ولم يتسع لقبوله؛ فهو خلاف من ذكر في قوله -تعالى-:
 ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ [الزمر: ٢٢].
 ومثل ذلك قوله -تعالى-: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْقَانَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَفْقَالُهَا﴾ [محمد:
 ٢٤].

ومثله: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكْتَةٍ مِمَّا نَدْعُونَكَ إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ [البقرة: ٨٨] إنما هو جمع أغلف،
 أي: في غلاف؛ كقوله: ﴿قُلُوبُنَا فِي أَكْتَةٍ﴾، ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ
 وَالْإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

ويقوى ذلك أن المطبوع على قلبه وُصف بقلة الفهم بما يسمع من أجل الطبع،
 فقال: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٥٥] وقال:
 ﴿وَطَبَعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: ٨٧].

ومما يبين ذلك قوله -تعالى-: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى
 قُلُوبِكُمْ﴾ [الأنعام: ٤٦] فعدل الختم على القلوب بأخذه السمع والبصر؛ فدل هذا

(١) وهو لطفيل الغنوي في ديوانه ص (٢٣)، واللسان (سهب)، وتهذيب اللغة (٦/١٣٧)،
 والتاج (سهب).

ويروى: «تسهب» بدل «تركب».

(٢) في أ: وقد يجوز.

(٣) سقط في أ.

على أن الختم على القلب هو أن يصير على وصف لا يُتَمَع به فيما يُحتَاج فيه إليه؛ كما لا يُتَمَع بالسمع والبصر مع أخذهما، وإنما يكون ضيقه بالأ يتسع لما يُحتَاج إليه من النظر والاستدلال الفاصل بين الحق والباطل.

ومن ذلك قوله [تعالى] (١): ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرِّمًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥] فهذا كلام كالمثل، أى: من يستحق الإضلال عن الثواب يجعل صدره ضيقًا فى نهاية الضيق؛ لما كان القلب محلًا للعلوم والاعتقادات؛ بدلالة قوله تعالى: ﴿لَمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٩]؛ فوصفه (٢) بالضيق، وأنه على خلاف الشرح والانفساح دل [على] (٣) أنه لا يعى علمًا، ولا يستدل على ما أريد له ودعى إليه؛ كما وصف الجبان بأنه لا قلب له، لما أريد به المبالغة فى وصفه بالجبن؛ لأن الشجاعة محلها القلب، فإذا لم يكن القلب الذى يكون محل الشجاعة لو كانت فألا تكون الشجاعة أولى.

ومن ثم قالوا فى النعامة (٤): جَوْجُوه هَوَاء، أى: ذو هواء؛ فهو فارغ من القلب؛ فهذا كما وصفوها بالشُّراد لجبنها؛ فقال: [من الوافر]

وَأَشْرَدَ بِالْوَقِيطِ مِنَ النَّعَامِ (٥)

وقال (٦): [من الكامل]

أَسَدٌ عَلَى وَفَى الْحُرُوبِ نَعَامَةٌ رَبْدَاءُ تَجْفَلُ مِنْ صَفِيرِ الصَّافِرِ (٧)

وقال: [من المديد]

- (١) سقط فى أ.
- (٢) فى ب: فوصف.
- (٣) سقط فى ب.
- (٤) فى أ: الظليم.
- (٥) عجز بيت، وصدره:

..... وهم تركوك أسلح من حبارى
وهو لأوس بن غلفاء فى اللسان (لفف)، (لقم)، والأصمعيات ص (٢٣٣)، ولدجاجة
ابن عتر فى جمهرة اللغة ص (٨٨٦)، وبلا نسبة فى التاج (حبر). ويروى عجزه هكذا:
رأت صقرًا، وأشرد من نعام

- (٦) زاد فى أ: أيضًا.
- (٧) وهو لرجل من الخوارج فى جمهرة اللغة ص (٩٢٣)، ولعمران بن حطان فى الأغاني (١٨/١٢٢).

ويروى: «فتخاء تفرق» بدل «ربداء تجفل».

قَالَ هَبِيتُ لَا فُؤَادَ لَهٗ وَأَنْشُدَ أَبُو زَيْدٍ: [من الوافر]

لَقَدْ أَعْجَبْتُ مَوْنِي مِنْ جُسُومٍ وَقَالَ: [من البسيط]

حَارِ بْنَ كَعْبٍ أَلَا أَخْلَامَ تَرْجُرُكُمْ وَأَنْشُدَ أَبُو زَيْدٍ: [من الوافر]

وَلَا وَقَافَةَ وَالْحَنْيْلُ تَزِيدِي وَقَالَ الرَّاعِي: [من الكامل]

وَعَدَدُوا بِصَكِّهِمْ وَأَخَذَبَ أَسَارَتْ مِنْهُ السَّيَاطُ يَرَاعَةَ إِجْفِيلاً^(٥) فكما وُصِفَ الجبان بأنه لا قلب له، وأنه مجوَّف، وأنه يراعه؛ لأنه إذا كان كذلك بَعُدَ من الشجاعة، ومن الفهم؛ لعدمه القلب، كذلك وصف مَنْ بَعُدَ عن قبول الإسلام بعد الدعاء إليه، وإقامة الحجَّة عليه بأنه مطبوع على قلبه، وضيق صدره، وقلبه في كنان، وفي غلاف.

قال أبو زيد: قالوا: رجل مفئود للجبان، وخلاف ما ذكره أبو زيد: رجل مُشِيع للشجاع. فهذا إما أن يكون أريد^(٦) [به]^(٧): يُشِيع^(٨) قلبه، أي: ليس بمصاب في

(١) وهو لطفة بن العبد في ديوانه ص(٨٦)، وتهذيب اللغة (٦/٢٤٠)، ومقاييس اللغة (١/٣٩٩، ٦/٢٨)، ومجمل اللغة (٤/٤٦٢)، وتاج العروس (ثبت)، وديوان الأدب (١/٤٠٠، ٢٧٢)، وبلا نسبة في المخصص (٣/٤٤).

(٢) لبرج بن مسهر الطائي. في النوادر ص(٧٨).

(٣) وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص(١٧٨)، وشرح أبيات سيويه (١/٥٥٤)، وشرح شواهد المغنى (١/٢١٠)، والكتاب (٢/٧٣، ٧٤)، والمقاصد النحوية (٢/٣٦٢)، وبلا نسبة في شرح شواهد الإيضاح ص(١٠٧)، واللسان (قوا). ويروى: «الأحلام» بدل «أحلام» و: «عنى» بدل «عنا».

(٤) لمرداس بن حصين، من بنى عبد الله بن كلاب، شاعر جاهلي، ينظر: النوادر (٥ - ٦).

(٥) وهو في ديوانه ص٢٣٧، واللسان (يرع)، (جفل)، ومقاييس اللغة (١/٢٢٦، ٢/٨٨، ٤/٤٦٥)، والتاج (يرع)، (جفل)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٧٧٧). ويروى: «السيباط» بدل «السياط».

(٦) في أ: أراد.

(٧) سقط في ب.

(٨) في أ: شيع.

فَوَادِهِ، وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ مِنْ نَفْسِهِ شَيْعَةً يَشْتَبُونَهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥] فَاَلْمَعْنَى: أَنَّ هَذَا الضِّيْقَ الصَّدْرِ عَنِ الْإِسْلَامِ نِهَآيَةَ الضِّيْقِ إِذَا دُعِيَ إِلَى الْإِسْلَامِ - مِنْ ضَيِّقِ صَدْرِهِ مِنْهُ، وَنَفْوَهِ عَنْهُ، وَعَنْ اسْتِمَاعِ الْحِكْمَةِ - كَأَنَّهُ يَرَادُ عَلَيَّ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ مَضْعَدٍ فِي السَّمَاءِ، أَوْ حَمَلٍ عَلَيَّ مَا يَشْبَهُهُ مِنْ (١) الْاِمْتِنَاعِ.

وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ (٢) أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ يَنْشَرِحُ الصَّدْرُ؟» (٣) فَقَالَ (٤): نَعَمْ، يَدْخُلُ الْقَلْبُ الثُّورُ. فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: وَهَلْ لَذَلِكَ عِلَامَةٌ؟ قَالَ: نَعَمْ. التَّجَافِي عَنِ دَارِ الْعُرُورِ، وَالْإِنَابَةُ إِلَى دَارِ الْحُلُودِ، وَالِاسْتِعْدَادُ لِلْمَوْتِ قَبْلَ الْمَوْتِ (٥). فَقَوْلُ (٦) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِابْنِ مَسْعُودٍ: «يَدْخُلُهُ الثُّورُ» كَمَا فِي الْآيَةِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّنْ رَبِّهِ﴾ [الزمر: ٢٢]. وَقَدْ رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ (٧)، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (٨) فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿اللَّهُ ثُورٌ

(١) فِي أ: فِي.

(٢) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودِ بْنِ عَاقِلٍ - بِمَعْجَمَةٍ ثُمَّ فَاءٌ مَكْسُورَةٌ بَعْدَ الْأَلْفِ - ابْنُ حَبِيبِ بْنِ شَمَخٍ - بَفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ الْأُولَى وَسُكُونِ الْمِيمِ - ابْنُ مَخْزُومِ بْنِ صَاهِلَةَ بْنِ كَاهِلِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ تَمِيمِ ابْنِ سَعْدِ بْنِ هَذِيلِ الْهَذَلِيِّ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيُّ، أَحَدُ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ، وَصَاحِبُ التَّعْلِينِ، شَهِدَ بَدْرًا وَالْمَشَاهِدَ، تَلَقَّنَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ سَبْعِينَ سُورَةً. قَالَ عُلُقَمَةَ: كَانَ يُشْبِهُ النَّبِيَّ ﷺ فِي هَدْيِهِ وَدَلِّهِ وَسَمْتِهِ. قَالَ أَبُو نَعِيمٍ: مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ عَنْ بَضْعِ وَسْتَيْنِ سَنَةً.

يَنْظُرُ: الْخِلَاصَةُ (٩٩/٢) (٣٨١٤).

(٣) فِي أ: تَنْشَرِحُ الصَّدْرُ.

(٤) فِي ب: قَالَ.

(٥) أَخْرَجَهُ بِمَثَلِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي الشَّعْبِ (٣٥٢/٧) (١٠٥٥٢)، وَذَكَرَهُ السِّيُوطِيُّ فِي الدَّرِّ، وَابْنُ جُرَيْرٍ فِي تَفْسِيرِهِ (٣٣٦/٥) (١٣٨٦١)، وَذَكَرَهُ السِّيُوطِيُّ فِي الدَّرِّ (٨٣/٣) وَعَزَاهُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنِ أَبِي الدُّنْيَا وَابْنِ جُرَيْرٍ وَأَبِي الشَّيْخِ وَابْنِ مَرْدُوَيْهِ وَالْحَاكِمِ وَابْنِ بَيْهَقٍ فِي الشَّعْبِ مِنْ طَرَفِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

(٦) فِي أ: فَقَالَ.

(٧) سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ الْوَالِبِيُّ مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ الْفَقِيهُ أَحَدُ الْأَعْلَامِ. رَوَى عَنْ: ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ وَعَدَى بْنِ حَاتِمٍ وَخَلْقٍ. وَعَنْهُ: الْحَكْمُ وَسَلْمَةُ بْنُ كَهِيلٍ وَسَلِيمُ الْأَحْوَلُ، وَسَلِيمَانُ الْأَعْمَشُ وَأَيُّوبُ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَخَلَاتِقٌ. وَقَالَ اللَّالِكَاثِيُّ: ثِقَةٌ إِمَامٌ حُجَّةٌ. قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ: كَانَ يَخْتَمُّ فِي كُلِّ لَيْلَتَيْنِ. قَالَ مِيمُونُ بْنُ مِهْرَانَ: مَاتَ سَعِيدٌ وَمَا عَلَيَّ ظَهْرُ الْأَرْضِ أَحَدٌ إِلَّا وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى عِلْمِهِ. قُتِلَ سَنَةَ خَمْسٍ وَتَسْعِينَ كَهْلًا، قُتِلَهُ الْحِجَابُ فَمَا أَمْهَلَ بَعْدَهُ. قَالَ خَلْفُ بْنُ خَلِيفَةَ عَنْ أَبِيهِ: شَهِدْتُ مَقْتَلَ ابْنِ جُبَيْرٍ، فَلَمَّا بَانَ =

الْمَسْمُوكَاتِ وَالْأَرْضِضِ مَثَلُ نُورِهِ ﴿ [النور: ٣٥] قال: مثل نوره الذي أعطاه المؤمن كمشكاة، والمشكاة كوة فيها مصباح^(١). وقوله: ﴿ نُورٌ عَلَى نُورٍ ﴾ [النور: ٣٥] قال: مثل قلب المؤمن نور على نور يشرح^(٢) صدره للإسلام.

وقال أبو الحسن: ﴿ خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾؛ لأن ذلك كان لعصيانهم [الله تعالى]^(٣)، فجاز ذلك اللفظ؛ كما يقال: أهلكته فلانة؛ إذا أعجب بها وهى لا تفعل به شيئاً؛ لأنه هلك فى اتباعها، أو يكون خَتَمَ: حَكَمَ أَنَّهَا مَخْتومٌ عليها. وكذلك: ﴿ فَرَزَاهُمْ اللهُ مَرَضًا ﴾ [البقرة: ١٠] على هذا^(٤) التفسير، والله أعلم.

الإعراب

حَجَّةٌ من رفع فقال: وعلى أبصارهم غشاوةً: أنه رأى الغشاوة لم تُحْمَلْ على «ختم».

ألا ترى أنه قد جاء فى الأخرى: ﴿ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً ﴾ [الجاثية: ٢٣] فكما لم تحمل فى هذه على ﴿ خَتَمَ ﴾ كذلك لا تحمل فى هذه التى فى مسألتنا. فإذا لم يحملها على (ختم)، قطعها عنه، وإذا قطعها عن (ختم)، كانت

= الرأس قال: لا إله إلا الله، لا إله إلا الله، فلما قالها الثالثة لم يتمها، رضى الله عنه. ينظر: الخلاصة (١/٣٧٤، ٣٧٥).

(٨) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف الهاشمى، أبو العباس المكى ثم المدنى ثم الطائفى، ابن عم النبى ﷺ وصاحبه وحبر الأمة وفقهها وترجمان القرآن، روى ألفاً وستمائة وستين حديثاً. اتفقاً على خمسة وسبعين، وانفرد البخارى بشماتية وعشرين، و مسلم بتسعة وأربعين، روى عنه أبو الشعثاء، وأبو العالية، وسعيد بن جبير، وابن المسيب، وعطاء بن يسار وأمم. قال موسى بن عبيدة: كان عمر يستشير ابن عباس، ويقول: غواص. وقال سعد: ما رأيت أحضر فهماً، ولا ألب لباً، ولا أكثر علماً، ولا أوسع حلماً من ابن عباس، ولقد رأيت عمر يدعوه للمعضلات. وقال عكرمة: كان ابن عباس إذا مر فى الطريق قالت النساء: أمر المسك أو ابن عباس؟ وقال مسروق: كنت إذا رأيت ابن عباس قلت: أجمل الناس، وإذا نظقت قلت: أفصح الناس، وإذا حدثت قلت: أعلم الناس. مناقبه جملة. قال أبو نعيم: مات سنة ثمان وستين. قال ابن بكير: بالطائف، وصلى عليه محمد ابن الحنفية.

ينظر: الخلاصة (٢/٦٩، ٧٠).

(١) أخرجه ابن جرير فى تفسيره (٩/٣٢٤) (٧/٢٦١٠٧).

(٢) فى أ: لشرح.

(٣) فى أ: لله.

(٤) فى ب: ذا.

مرفوعة: إمَّا بالظرف، وإمَّا بالابتداء.

وأما إذا نصب: فلا يخلو في نصبها من أن يحملها على (ختم) هذا الظاهر، أو على فعل آخر غيره.

فإن قال: أحملها على الظاهر؛ كأتى قلت: وختم على قلبه غشاوة، أى بغشاوة، فلما حذف الحرف، وصل الفعل، ومعنى: ختم عليه بغشاوة مثل: جعل على بصره غشاوة.

ألا ترى أنه إذا ختمها بالغشاوة، فقد جعلها فيها. واستدل على جواز حمل غشاوة على (ختم) هذا الظاهر؛ بقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ طَعَّ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَسَمِعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾ [النحل: ١٠٨] فقال: طبع في المعنى ك: «ختم»، وقد حملت الأبصار على «طبع»؛ فكذلك تحمل على «ختم».

قيل: لا يحسن ذلك؛ لأنك تفصل بين حرف العطف والمعطوف به؛ وهذا عندنا إنمَّا يجوز في الشعر؛ ولا يختلفون: أن ذلك في العطف^(١) على المجرور قبيح، والمنصوب والمرفوع بمنزلته في القياس.

ألا ترى أن حرف العطف في المجرور ليس هو الجار، إنمَّا هو يُشرك فيه؛ وكذلك في المرفوع والمنصوب ليس هو الرافع ولا الناصب، إنمَّا يُشرك فيهما. فإنمَّا قبح الفصل فيهما؛ لأن ما يقوم مقامهما لا يتسع فيه الاتساع الذي في الأصل. ألا ترى أنهم لم يتسعوا في «إن» وأخواتها اتساعهم في الفعل، ولم يتسع في الظروف، ولا في الأسماء المسمى بها الأفعال اتساعهم في الفعل، ولا في الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين اتساعهم في أسماء الفاعلين، ولا في عشرين اتساعهم في ضاربين وحسنين؛ فكذلك لا يتسع في حرف العطف الذي يُشرك فيما يُعطف عليه اتساعهم في نفس المعطوف عليه.

وقد ذهب إلى التسوية بين الجار وبين الناصب والرافع في العطف الكسائي والقراء. وقد جاء هذا الفصل في الشعر.

أنشد أبو زيد: [من الطويل]

أَتَعْرِفُ أُمَّ لَا رَسَمَ دَارٍ مُعْطَلًا مِنْ الْعَامِ تَعْشَاهُ وَمِنْ عَامٍ أَوْلَا

(١) في ب: المعطوف.

لا تكاد تجده في حال سعة واختيار، فإذا كان النصب تعترض فيه هذه الأشياء، فلا نظر في أن الرفع أحسن، والقراءة به أولى، وتكون الواو عاطفة جملة على جملة.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

اختلفوا في ضم الياء وفتحها وإدخال الألف في قوله -جل وعز-: ﴿يُخَادِعُونَ﴾ [٩]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو: ﴿يُخَادِعُونَ... وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ بالألف فيهما (٢).

وقرأ عاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿يُخَادِعُونَ... وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ بفتح الياء بغير ألف.

[قال أبو علي] (٣): قال أبو زيد: خَدَعْتُ الرجلَ أَخْدَعُهُ خِدْعًا، الخاء كسر، وخديعة، قال: وقالوا: «إِنَّكَ لَأَخْدَعُ مِنْ صَبِّ حَرَشْتَهُ».

وقال أبو زيد -أيضًا-: يقال: «لَأَنَا أَخْدَعُ مِنْ صَبِّ حَرَشْتَهُ»، وقد حَرَشَ الرجلَ الضَّبَّ يَحْرِشُهُ حَرَشًا: إِذَا مَسَحَ بِيَدِهِ عَلَى فَمِ جُحْرِهِ يَتَسَمَعُ (٤) الصوت، فربما أُقْبِلَ وهو يُرَى أَنَّ ذَلِكَ حَيَّةٌ، وَرَبَّمَا أَرُوْحَ رِيْحِ الْإِنْسَانِ، فَخَدَعُ فِي جُحْرِهِ يَخْدَعُ خِدْعًا: إِذَا رَجَعَ فِي الْجَحْرِ فَذَهَبَ وَلَمْ يَخْرُجْ.

حتى شئت همالة عينها

البيت مع هذا العجز من شواهد شرح آيات المغني (٣٢٣/٧)، والخصائص (٢/٤٣١)، والكشاف (٤٢٢/٣)، مغني اللبيب، (٦٣٢/٢)، واللسان (زجاج)، قلد، علف)، والتاج (علف)، قال الفراء في تفسيره (١٤/١): أنشدني بعض بني أسد يصف فرسه. وأنشد البيت.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٢٨)، الإملاء للعكبري (١٠/١)، البحر المحيط (٥٧/١)، التيسير للداني (٧٢)، تفسير الطبري (٢٧٧/١)، تفسير القرطبي (١٩٦/١)، الحجة لابن خالويه (٦٨)، الحجة لأبي زرعة (٨٧)، السبعة لابن مجاهد (١٣٩)، الغيث للصفاقسي (٨٢)، الكشاف للزمخشري (٣٢/١)، الكشف للقيسي (٢٢٤/١ - ٢٢٧)، المجمع للطبرسي (٤٦/١)، المعاني للأخفش (٣٨/١)، تفسير الرازي (١٩٢/١)، النشر لابن الجزري (٢٠٧/٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: فيسمع.

وقال أحمد بن يحيى، عن ابن الأعرابي: الخادع: الفاسد من الطعام ومن كل شيء؛ وأنشد: [من الرمل]

أَبْيَضُ اللَّوْنِ لَذِيذٌ ظَعْمُهُ طَيْبُ الرِّيقِ إِذَا الرِّيقُ خَدَعٌ (١)
خَدَعٌ: فَسَدٌ وَتَغَيَّرَ.

وقال أبو عبيدة: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٩] يخادعون، وأنشد أبو زيد: [من الوافر]

وَخَادَعْتُ الْمَنِيَّةَ عَنكَ سِرًّا فَلَا جَزَعَ الْأَوَانِ وَلَا رُوعَا (٢)
وقال أبو عبيدة أيضا: يخادعون الله والذين آمنوا فيما يُظهِرون مما يستخفون خلافه.

قال الله -تعالى-: ﴿وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩] إنما تقَعُ الخديعةُ بهم والهلَكَةُ.

والعربُ تقول (٣): خادعتُ فلانا إذا كنت تخادعه، وخدعته: إذا ظفرت به.
قال بعضُ المتأولين - أظنه الحسن - قال: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ وإن خادعوا نبيه؛ لأن الله تعالى بعث نبيه ﷺ بدينه، فمن أطاعه فقد أطاع الله -تعالى-؛ كما قال -تعالى-: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وقال: ﴿إِنَّ الْأَبْدَانَ يَأْمُرُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠]؛ فعلى هذا من خادعه فقد خادع الله.
فقد ذهب هذا المتأولُ إلى أن معنى ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾: يخادعون نبيه ﷺ، وفي تأويله تقوية لقول أبي عبيدة: يخادعون: يَخْدَعُونَ.

ألا ترى أنه قد جاء في الأخرى: ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢] فجاء المثالُ على «يفعل».

ومثل قوله: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ في إرادة مضافٍ محذوف - على قول من ذكرناه - قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأحزاب: ٥٧] التقدير: يؤذون أولياء

(١) وهو لسويد بن أبي كاهل في ديوانه ص (٢٤)، واللسان (خدع)، ومجمل اللغة (١٦٥/٢)، والتاج (خدع)، وشرح اختيارات المفضل ص (٨٦٨)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (١/١٥٩)، ومقاييس اللغة (١٦١/٢)، وديوان الأدب (٢٠٨/٢).

(٢) وهو لمنقذ بن عرفطة في التاج (أرب)، ومعجم البلدان (إراب). ويروى: «تلان» بدل «الأوان».

(٣) زاد في أ: قد.

الله؛ لأن الأذى لا يصل إلى الله - تعالى -؛ كما أن الخداع لا يجوز عليه؛ فهي مثل قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا﴾ [الأحزاب: ٥٨] وفيما أنشده أبو زيد دلالة على صحة تفسير أبي عبيدة أن «يخدعون»: «يخدعون».

ألا ترى أن المنية لا يكون منها خداع؛ كما لا يكون من الله - سبحانه - ولا من رسوله، [عليه السلام] ^(١)؟ فكذاك قوله: ﴿وما يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩] يكون على لفظ «فاعل» وإن لم يكن الفعل إلا من واحد؛ كما كان الأول كذلك. وإذا كانوا قد استجازوا لتشاكل الألفاظ وتشابهها أن يُجروا على الثاني طلباً للتشاكل ما لا يصح في المعنى على الحقيقة، فإن يلزم ذلك ويُحافظ عليه فيما يصح في المعنى أجدر وأولى.

وذلك نحو قوله: [من الوافر]

أَلَا لَا يَجْهَلُنَّ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَتَجْهَلَنَّ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِيَّاتِ ^(٢)
وفي التنزيل: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]
والثاني قصاص وليس بعدوان، وكذلك ﴿وَجَزَاءٌ سِوَىٰ سِوَىٰ مِثْلِهَا﴾ [الشورى: ٤٠]،
وقوله: ﴿فَيَسْحَرُونَ مِنْهُمْ سِحْرَ اللَّهِ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ٧٩] ونحو ذلك. فإن يلزم التشاكل في اللفظ مع صحة المعنى أولى.

ومما يؤكد ذلك قوله: [من الرجز]

مِنَ الْعَيْنِ الْجِنِزِ ^(٣)

وقول أم تائب شرًا: ليس بعلقوف تلقه هوف.

(١) سقط في ب.

(٢) وهو لعمر بن كلثوم في: ديوانه ص(٧٨)، ولسان العرب (رشد)، وأمالى المرتضى (١/ ٥٧، ٣٢٧، ١٤٧/٢٢)، والبصائر والذخائر (٢/٨٢٩)، وبهجة المجالس (٢/٦٢١)، وجمهرة أشعار العرب (١/٤١٤)، وخزانة الأدب (٦/٤٣٧)، وشرح ديوان امرئ القيس ص(٣٢٧)، وشرح شواهد المعنى (١/١٢٠)، وشرح القصائد السبع ص(٤٢٦)، وشرح القصائد العشر ص(٣٦٦)، وشرح المعلقة السبع ص(١٧٨)، وشرح المعلقة العشر ص(٩٢)، وعيون الأخبار (٢/٢١١)، وبلا نسبة في لسان العرب (خدع)، والمخصص (٣/٨١)، وأساس البلاغة (جهل).

(٣) الرجز بلا نسبة في أدب الكاتب ص (٦٠٠)، وشرح المفصل (٤/١١٤، ١٠/٧٩)، واللسان (حور)، والممتع في التصريف (٢/٤٥٦)، والمنصف (١/٢٨٨)، ونوادر أبي زيد ص(٢٣٦).

وقد جاء هذا المثال للفاعل الواحد نحو: عاقبت اللص، وطارقتُ النعل، وعافاه الله.

وحجة من قرأ: ﴿يُخَادِعُونَ﴾ أنّ «فاعل» هنا بمعنى «فعل» فيما فسره أهل اللغة، فإذا كانا جميعاً بمعنى، وكان «فعل» أولى بفعل الواحد من «فاعل» من حيث كان أخصّ به، كان الأولى أليقّ بالموضع من «فاعل» الذي هو في أكثر الأمر أن يكون لفاعلين؛ إذ كانوا قد استعملوهما جميعاً، ولم يكن «خادع» بمنزلة «عاقبت اللص» الذي لم يستعمل فيه إلا «فاعل» ورُفض معه «فعل».

ويدل على صحة ما ذهبنا إليه: قوله تعالى في الآية الأخرى في صفة المنافقين - أيضاً: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، فكما وقع الاتفاق هنا على «فاعل» الجارى على «فعل» كذلك يكون في قوله -تعالى-: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾.

ولمن قرأ ﴿يُخَادِعُونَ﴾ وجه آخر، وهو أن ينزل ما يخطر بباله ويهجس في نفسه من الخدع منزلة آخر يجازيه^(١) ذلك ويقاوضه^(٢) إياه؛ فعلى هذا: يكون الفعل كأنه من اثنين، فيلزم أن يقول: «فاعل»، وهذا في كلامهم غير ضيق.

ألا ترى الكميت أو غيره قال في ذكره حمازاً أراد الورد: [من الطويل] تَذَكَّرَ مِنْ أَنِّي وَمَنْ أَيْنَ شِزْبُهُ يُؤَامِرُ نَفْسِيهِ كَذِي الْهَجْمَةِ الْأَبْلِ^(٣) فجعل ما يكون منه من وروده الماء أو ترك الورد والتمثيل بينهما بمنزلة نفسين. وعلى هذا قوله: [من البسيط]

... .. وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعَا أَيُّهَا الرَّجُلُ!؟^(٤)

وقولهم: أنا أفعلُ كذا وكذا أيها الرجل.

وعلى هذا المذهب قرأ من قرأ: ﴿قَالَ اعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، فنزل نفسه - عند الخاطر الذي يخطر له عند نظره - منزلة مناظر له غيره.

(١) في ب: يجازيه.

(٢) في أ: يقاوضه.

(٣) البيت في ديوانه (٩٧/٢)، والتاج (أبل)، واللسان (أبل).

(٤) تقدم.

وأُشد الطوسي عن ابن الأعرابي^(١): [من المنسرح]

لَمْ تَذِرْ مَا لَا وَكُنْتَ قَائِلَهَا عَمْرَكَ مَا عِشْتَ آخِرَ الْأَبْدِ
وَلَمْ تُؤَامِرْ نَفْسِيكَ مُمْتَرِيًا فِيهَا وَفِي أُخْتِهَا وَلَمْ تَكْذِبْ^(٢)

وأُشد بعض البصريين لرجل من فزارة: [من الطويل]

يُؤَامِرُ نَفْسِيهِ وَفِي الْعَيْشِ فُسْحَةً أَيْسْتَرْجِعُ الذُّوبَانَ أَمْ لَا يَطُورُهَا^(٣)
قال: الذوبان: الأعداء.

وأُشد أحمد بن يحيى، عن ابن الأعرابي: [من الطويل]

وَكَُنْتَ كَذَاتِ الطَّنَاءِ لَمْ تَذِرْ إِذْ بَعَثَ تُؤَامِرُ نَفْسِيهَا أَتَسْرِقُ أَمْ تَزْنِي^(٤)
فهذه في المعنى كقوله: [من الطويل]

أَنْخَتْ قَلُوصِي وَآكْتَلَأْتُ بِعَيْنِيهَا وَأَمَرْتُ نَفْسِي أَيَّ أَمْرِي أَفْعَلُ^(٥)
[إِلَّا أَنْ مِنْ]^(٦) ثَنَى النفس، جعل ما يهجس في نفسه من الشيء وخلافه^(٧)

نفسين، ونزل الهاجس منزلة من يخاطبه ويتنازل في ذلك؛ فكذلك يكون قوله: ﴿وَمَا يُخَادِعُونَ﴾ على هذا.

(١) محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابي من موالى بنى هاشم. قال الجاحظ: كان نحوياً عالمًا باللغة والشعر، ناسياً كثير السماع من المفضل بن محمد الضبي، راوية للأشعار، حسن الحفظ لها، ولم يكن أحد من الكوفيين أشبهه رواية برواية البصريين منه. وكان يزعم أن الأصمعي وأبا عبيدة لا يحسان قليلاً ولا كثيراً. وكان أحول أعرج. قال ثعلب: شاهدت ابن الأعرابي، وكان يحضر مجلسه زهاء مائة إنسان، كل يسأله أو يقرأ عليه ويحجب من غير كتاب. وله من الكتب: النوادر، الأنواء، صفة المحل، صفة الدرع، الخيل، ملح القبائل، معاني الشعر. تفسير الأمثال، النبات، الألقاظ، نسب الخيل، نوادر الزبيريين، نوادر بنى فقعس، النبات والبقول. مات «سُرَّ من رأى» سنة ثلاثين - وقيل: سنة إحدى وثلاثين - ومائتين، وقيل: سنة ثلاث وثلاثين ومائتين. ومولده ليلة مات أبو حنيفة لإحدى عشرة خلت من جمادى الآخرة سنة خمسين ومائة.
ينظر: البغية (١/١٠٥، ١٠٦).

(٢) وهما بلا نسبة في اللسان (نفس)، والتنبيه والإيضاح (٣٠٨/٢).

(٣) وهو بلا نسبة في اللسان (نفس)، والتنبيه والإيضاح (٣٠٢/٢)، والتاج (نفس).

ويروى: «أيسترجع الذوبان» بدل «أيسترجع الذوبان».

(٤) ينظر البحر (١/٥٧)، اللسان (طناً).

(٥) وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص ٥٥، واللسان (كلاً)، وأساس البلاغة (كلاً)، والتاج

(كلاً)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة (٥/١٣٢)، ويروى «بعيرى» بدلاً من «قلوصى».

(٦) في أ: ألا ترى أنه.

(٧) زاد في أ: به.

بِسْمِ اللَّهِ

قوله -عز وجل-: ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [١٠]:

قرأ حمزة: ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ بكسر الزاي^(١).

وكذلك «شاء» و«جاء» و«طاب» و«ضاق» و«خاف»^(٢) و«ضاقت»، وفتح الزاي

من ﴿زَاغَتِ الْأَبْصَارُ﴾ [الأحزاب: ١٠].

وكسر الزاي من قوله: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا﴾ [الصف: ٥].

وفتح الزاي في ﴿أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥].

وكسر الراء من: ﴿بَلْ زَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [المطففين: ١٤].

وفتح الجيم من ﴿فَأَجَاءَهَا﴾ [مريم: ٢٣].

وكان ابن عامر يكسر من ذلك كله ثلاثة أحرف: «فَزَادَهُمُ»، و«شاء»، و«جاء».

وكان نافع يُشِمُّ الزاي من ﴿فزادهم﴾ الإضجاع في رواية خلف عن إسحاق، وابن

جماز، وإسماعيل بن جعفر، [عنه]^(٣)، وكذلك أخوات ﴿فزادهم﴾ لا مفتوح

ولا مكسور.

قال ابن سعدان، عن إسحاق: كل ذلك بالفتح.

قال ابن سعدان: وكان إسحاق إذا لفظ ﴿فزادهم﴾ كأنه يشير إلى الكسر قليلاً؛

فإذا قلت له: إنك تُشِيرُ إلى الكسر، قال: لا، وبأبي إلا الفتح.

وقال ابن جماز: كان نافع يُضْجَعُ من ذلك كله قوله: ﴿وخاب﴾ [طه: ٦١].

[و]^(٤) حدثنا ابن مجاهد قال: أخبرني عبد الله بن أحمد بن حنبل^(٥)، عن أبي

موسى الهزوي، عن عباس، عن خارجة^(٦)، عن نافع، مكسورة يعنى ﴿خاب﴾.

(١) إتحاف الفضلاء (١٢٨)، الإملاء (١٠/١)، البحر المحيط (٥٩/١) التبيان (٧١/١)،

الحجة لان خالويه (٦٨)، الحجة لأبي زرعه (٨٨)، المحتسب (٧٤/١).

(٢) في ب: وخاف وضاق.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ب.

(٥) عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الرحمن البغدادي الحافظ. عن أبيه

المسند والتفسير، وثقه الخطيب، مات سنة تسعين ومائتين.

ينظر: الخلاصة (٣٩/٢).

(٦) خارجة بن مصعب بن خارجة، الإمام العالم المحدث، شيخ خراسان مع إبراهيم بن طهمان، أبو الحجاج الضبي السرخسي. ارتحل، وأخذ عن: عمرو بن دينار، وزيد بن =

وقال خلف، وابن سعدان، عن إسحاق، عن نافع: ﴿بَل رَانَ﴾، الراء بين الفتح والكسر.

قال محمد بن إسحاق، عن أبيه، عن نافع: ﴿بَل رَانَ﴾ مفتوحة الراء. وكان عاصم لا يميل شيئاً من ذلك إلا قوله: ﴿بَل رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ في رواية أبي بكر عنه، وروى حفص عنه^(١) الفتح.

وكان الكسائي يقول في ذلك كله كقول عاصم ويميل: ﴿بَل رَانَ﴾. وروى أبو عُيَيْدٍ، عن الكسائي في: ﴿شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٠] و: ﴿جَاءَ﴾ [النساء: ٤٣] بين الفتح والكسر.

وقال نُصَيْرُ بْنُ يُوْسُفَ^(٢) وغيره عنه: إنه فتحها.

وكان ابنُ كثير، وأبو عمرو يفتحان ذلك كله.

قوله -تعالى-: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠]: قالوا: زاد يزيد زيادة وزيداً، وفي التنزيل: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]،

وقالوا: زِيدًا؛ أنشد أبو زيد: [من الطويل]

كَذَلِكَ زِيدُ الْمَرْءِ ثُمَّ^(٣) انْتِقَاصُهُ^(٤)
.....

= أسلم، وبكير بن الأشج، وعبد الملك بن عمير، وأيوب السخيتاني، وشريك بن أبي نمر، وعمرو بن يحيى المازني، ويونس بن عبيد، وطبقتهم. حدث عنه: عبد الرحمن بن مهدي، وعيسى بن موسى غنجار، ووكيع، وحفص بن عبد الله النيسابوري، ويحيى بن يحيى، ويزيد بن صالح القراء، ونعيم بن حماد، وجماعة. روى مسلم، عن يحيى بن يحيى، قال: هو مستقيم الحديث عندنا. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال الجوزجاني: يرمى بالإرجاء. قال ولده مصعب: توفي أبي سنة ثمان وستين ومائة، وله ثمان وسبعون سنة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٢٦ - ٣٢٨).

(١) في ب: عنه حفص.

(٢) نصير بن يوسف بن أبي نصر: أبو المنذر الرازي ثم البغدادي التحوي، أستاذ كامل ثقة. قال أبو عبد الله الحافظ: كان من الأئمة الحذاق لا سيما في رسم المصحف وله فيه تصنيف. قلت: مصنفه هذا رواه، وقال الأستاذ أبو محمد سبط الخياط: وكان ضابطاً عالماً بمعنى القراءات ونحوها ولغتها. انتهى، مات في حدود الأربعين ومائتين.

ينظر: طبقات القراء (٢/ ٣٤٠ - ٣٤١).

(٣) في أ: بعد.

(٤) صدر بيت وعجزه:

و«زدت» فعل يتعدى إلى مفعولين^(١)؛ قال: ﴿وَزِدْنَهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣]، وقال: ﴿زِدْنَهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨]، وقال: ﴿وَزَادُمْ بَسَطَةً فِي الْعَمَلِ وَالْجَسْمِ﴾ [البقرة: ٢٤٧].

وأما قوله تعالى: ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ [آل عمران: ١٧٣] فالمعنى: زادهم قول الناس لهم إيمانًا، أضيف المصدرُ في الفعل، وأسند الفعل إليه؛ وكذلك قوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ [فاطر: ٤٢] أى: ما زادهم مجيء النذير، وقال: ﴿وَصَدَّقَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا﴾ [الأحزاب: ٢٢] أى: ما زادهم نظرهم إليهم و^(٢) رؤيتهم لهم إلا إيمانًا.

ومثل ذلك من إضمار المصدر في الفعل لدلالة الفعل عليه قوله -تعالى-: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣] أى: إلا تفعلوا هذه الموالاته. ومثل ذلك كثير في التنزيل وغيره.

وقال تعالى: ﴿وَلَيْسُوا فِي كُفْرِهِمْ تَلَكَّ مِائَةٌ سِنِينَ وَازْدَادُوا تَسَعًا﴾ [الكهف: ٢٥] أى: ازدادوا بُتُّ تسع؛ فحذف المصدرُ وأقيم المضافُ إليه مقامه، فانتصاب «تسع» على هذا انتصاب المفعول به لا انتصاب الظرف؛ كما أن المضاف لو ظهر وأضيف إلى التسع كان كذلك.

وأما المرض: فقال أبو عبيدة في تأويله: شك ونفاق؛ كأنه جعل ما في قلوب المنافقين من ذلك خلاف ما في قلوب المؤمنين من اليقين والإيمان. وقيل: إن^(٣) قوله تعالى: ﴿فَيَطْمَعُ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢] أى: فجور.

وقال سيويه: أمرضته: جعلته مريضًا، ومرضته: قمت عليه ووليته. [و]^(٤) قال السدي: فزادهم الله مرضًا، أى: زادهم عداوة الله مرضًا. وهذا في حذف المضاف كقول من قال فى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾: إنَّ المعنى يخادعون

= وتكراره فى إثره بعدما مضى

وهو لحسان السعدي فى النوادر ص (١١٢).

(١) زاد فى أ: و.

(٢) فى ب: أو.

(٣) زاد فى أ: فى.

(٤) سقط فى أ.

رسول الله، ومثله في حذف المضاف قوله: ﴿فَوَيْلٌ لِلنَّفْسِيَّةِ قُلُوبُهُمْ مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٢] المعنى: من ترك ذكر الله؛ كما قال في صفة المنافقين: ﴿يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢].

ويجوز أن يكون المعنى: أنهم إذا ذكروا الله قست قلوبهم خلاف المؤمنين الذين قيل فيهم: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢].

الإعراب

قال: زادهم، فلم ينقل حركة العين التي هي الكسرة التي نقلت فتحة العين من «زاد» إليها إلى الفاء؛ كما نُقِلَتْ في «زدت»^(١)، وشذ ذلك في الاستعمال والقياس؛ لما كان يؤدي إليه من التباس «فعل» بـ «فعل»، ولأن الألف إذا ثبتت في زاد وباع - والذي يوجب قلبها ألفًا هو تقدير الحركة فيها - صارت الحركة بانقلاب الحرف إلى الألف بمنزلة الثابتة في الحرف، فلما كان كذلك، وكان الحرف -الذي هو متحرك بها- ثابتًا غير محذوف لم ينقل عنه؛ ولذلك لم تنقل الحركة التي تجب للام في «مصطفون» و«الأعلون» ونحوهما إلى ما قبلها؛ كما نقل في «قاضون» و«غازون» و«رامون».

وعلى هذا: لم يُقَدَّر حذف الحركة من الألف فيمن روى: [من الطويل]
 كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسَيْرًا يَمَاتِيًا^(٢)
 وقوله: [من الرجز]

... .. وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقُ^(٣)
 ونحو ذلك، كما قدرنا حذفها من قوله: [من الوافر]
 أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي ...^(٤)

(١) في أ: زيدت.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) صدر بيت، وعجزه:

بما لاقت لبون بنى زياد

وهو لقيس بن زهير في الأغاني (١٧/١٣١)، والدرر (١/١٦٢)، وشرح أبيات سيويه

(١/٣٤٠)، وشرح شواهد الشافية ص (٤٠٨)، وشرح شواهد المغنى ص (٣٢٨، ٨٠٨)،

والمقاصد النحوية (١/٢٣٠)، ولسان العرب (أتى)، وبلا نسبة في أسرار العربية =

و: [من البسيط]

..... لَمْ تَهْجُوا وَلَمْ تَدْعِ (١)

لأن الياء قد جاء متحركًا في نحو: [من الطويل]

... غَيْرَ مَاضِي (٢)

وليس الألف كذلك؛ لأنه في ثباتها ألقًا كأن الحركة ثابتة فيها؛ فلا يصح نقلها إلى غيرها من الحروف مع ثباتها في الموضع الذي هي ثابتة فيه. وليس كذلك: بَعَتْ وَقُلْتُ وَخِفْتُ؛ لأنك في هذه المواضع قد حذف الحروف، والحروف إذا حذف قد تنقل حركاتها إلى ما قبلها.

ألا ترى «الخَبَّ» في التخفيف، وَضَوًّا، وَمَوْلَةً، وَجَيْلًا، ونحو ذلك.

وقد تنقل حركة الحرف المتحرك^(٣) إلى ما قبله والحرف ثابت غير محذوف؛

= ص(١٠٣)، والأشباه والنظائر (٢٨٠/٥)، والإنصاف (٣٠/١)، وأوضح المسالك (١/٧٦)، والجنى الدانى ص(٥٠)، وجواهر الأدب ص(٥٠)، والخصائص (١/٣٣٣، ٣٣٧)، ووصف المباني ص(١٤٩)، وسر صناعة الإعراب (١/٨٧، ٢/٦٣١)، وشرح الأشموني (١/١٦٨)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/١٨٤)، وشرح المفصل (٨/٢٤، ١٠/١٠٤)، والكتاب (٣/٣١٦)، ولسان العرب (قدر)، (رضى)، (شظى)، (يا)، والمحتسب (١/٦٧، ٢/٢١٥)، ومغنى اللبيب (١/١٠٨، ٢/٣٨٧)، والممتع في التصريف (٢/٥٣٧)، والمنصف (٢/٨١، ١١٤، ١١٥)، وهمع الهوامع (١/٥٢).

(١) جزء من عجز بيت، وقيله:

هجوت زيان ثم جئت معتذرًا من هجو زيان

وهو بلا نسبة في الإنصاف (١/٢٤)، والدرر (١/١٦٢)، وسر صناعة الإعراب (٢/٦٣٠)، وشرح التصريح (١/٨٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/١٨٤)، وشرح شواهد الشافية ص(٤٠٦)، وشرح المفصل (١٠/١٠٤)، ولسان العرب (يا)، والمقاصد النحوية (١/٢٣٤)، والممتع في التصريف (٢/٥٣٧)، والمنصف (٢/١١٥)، وهمع الهوامع (١/٥٢).

(٢) جزء من صدر بيت، وتام البيت:

فيومًا يوافيني الهوى ويومًا ترى منهن غولًا تغول

وهو لجرير في ديوانه ص(١٤٠)، والخصائص (٣/١٥٩)، وشرح الأشموني (١/٤٤)، وشرح المفصل (١٠/١٠١)، والكتاب (٣/٣١٤)، ولسان العرب (غول)، (مضى)، والمقاصد النحوية (١/٢٢٧)، والمقتضب (١/١٤٤)، والمنصف (٢/١١٤)، ونوادر أبي زيد ص(٢٠٣)، وبلا نسبة في شرح المفصل (١٠/١٠٤)، والمقتضب (٣/٣٥٤)، والممتع في التصريف (٢/٥٥٦)، والمنصف (٢/٨٠).

(٣) في أ: المتحركة.

نحو قول من قال: قَتَلَ فِي اقْتَلَ، فَإِذَا حُذِفَ، كَانَ نَقْلُ حَرَكَتِهِ إِلَى مَا قَبْلَهُ أَوْلَى لِيَدُلَّ عَلَى الْمَحْذُوفِ؛ كَمَا أُجْمِعُ عَلَى ذَلِكَ فِي حَذْفِ الْهَمْزَةِ^(١) فِي التَّخْفِيفِ.

فَأَمَّا وَجْهُ قَوْلِ مَنْ أَمَالَ الْأَلْفَ مِنْ «زَادَ»، فَهُوَ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَدُلَّ بِالْإِمَالَةِ عَلَى أَنَّ الْعَيْنَ يَاءٌ؛ كَمَا أَمِيلُ الْأَلْفَ فِي «حِبَالِي»؛ لِيُعْلَمَ أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْ هَذَا الْجَمْعِ قَدْ كَانَتْ الْإِمَالَةُ جَائِزَةً فِيهِ، وَكَمَا أَبَدَلْتُ الْوَائِ مِنْ الْهَمْزَةِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنِ الْحَرْفِ الزَّائِدِ فِي «هَرَاءِي» وَ«أَدَائِي» وَ«عَلَائِي»^(٢)؛ لِيَعْلَمَ أَنَّ الْوَائِ كَانَتْ ظَاهِرَةً فِي الْوَاحِدِ، وَرَفَضُوا أَنْ يَدُلُّوا مِنْهَا الْيَاءُ؛ كَمَا أَبَدَلْتُ مِنْهَا فِي «خَطَايَا» وَ«مَطَايَا»؛ لِيَعْلَمَ أَنَّ الْوَائِ كَانَتْ ثَابِتَةً فِي أَحَادِ هَذِهِ الْجُمُوعِ.

وَكَذَا صَحَّحُوا الْوَائِ فِي «مَقَاتِيَّةٍ»؛ لِيُعْلَمَ أَنَّ الْوَائِ فِي وَاحِدِهِ، وَهُوَ «مَقْتَوِيٌّ»، قَدْ صَحَّتْ.

وَكَذَلِكَ صَحَّحُوا الْوَائِ فِي «سَوَاسِيَّةٍ» فِيمَا حَكَاهُ أَبُو عَمْرٍو، وَأَبُو عَثْمَانَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ؛ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ مِنْ مَضَاعِفِ الْأَرْبَعَةِ.

فَكَمَا حَافِظُوا عَلَى هَذِهِ الْحُرُوفِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، فَأَلْزَمُوا مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا؛ كَذَلِكَ أَمَالَ مَنْ أَمَالَ الْأَلْفَ؛ لِيَحْفَظَ عَلَى الْحَرْفِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ.

وَمِمَّا يَقْوَى قَوْلُ مَنْ أَمَالَ (زَادَ) وَنَحْوَهُ لِيَدُلَّ بِالْإِمَالَةِ عَلَى الْيَاءِ أَنَّ الْجَمِيعَ أَبَدَلُوا مِنَ الضَّمَّةِ كَسْرَةً فِي بِيضٍ وَعَيْنٍ وَجِدِيدٍ، جَمَعَ أَيْبَضٌ وَأَعْيَنٌ^(٤) وَجَيْدَاءٌ لَتَصَحَّحَ الْيَاءَ، وَلَا^(٥) تَنْقَلِبُ إِلَى الْوَائِ. فَكَمَا حَافِظُوا عَلَى تَصْحِيحِ الْيَاءِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، كَذَلِكَ حَافِظُوا عَلَيْهَا بِإِمَالَةِ الْأَلْفِ نَحْوَهَا؛ لِتَدُلَّ عَلَيْهَا. يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الَّذِينَ أَمَالُوا نَحْوَ: «زَادَ»، وَ«بَاعَ»، وَ«نَابَ»، وَ«عَابَ»، لَمْ يَمِيلُوا نَحْوَ: عَادَ، وَعَادَ، وَلَا بَابًا، وَمَالًا، وَلَا مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا الْعَيْنُ فِيهِ^(٦) وَأَوْ؛ حَيْثُ لَمْ تَكُنْ فِي الْكَلِمَةِ يَاءً وَلَا كَسْرَةً فَتُنْحَى الْأَلْفُ بِالْإِمَالَةِ نَحْوَهُمَا.

وَمِمَّا يَقْوَى الْإِمَالَةَ فِي «زَادَ» وَنَحْوَهُ: أَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ أَمْرَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُوجِبُ

(١) فِي ب: الْهَمْزِ.

(٢) فِي ب: فِي.

(٣) فِي أ: هَرَاوِي، وَأَدَاوِي، وَعَلَاوِي.

(٤) فِي ب: أَعْيَنٌ وَأَيْبَضٌ.

(٥) فِي أ: فَلَا.

(٦) فِي ب: مِنْهُ.

الإمالة:

وهو لَحَاقُ الكسرةِ أولَ «فَعَلْتُ».

والآخر: أن تمال الألف ليعلم أنها من الياء.

فإذا كان كل واحدة من هاتين الخلتين على الانفراد توجب الإمالة في هذا النحو، فإذا اجتمعتا، كان أجدر أن توجباها وتجلباها.

ومما يقوَى الإمالة في: زاد وباع وكال ونحو ذلك: أن الحروف المستعلية والراء إذا كانت مفتوحةً تمنعان^(١) الإمالة.

ألا ترى أن من أمال نحو: عالم، وسائل، لم يُعْمَلْ نحو ظالم، وغانم، وراشد، ولم يُعْمَلْ: رايياً في قوله: ﴿فَأَحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا﴾ [الرعد: ١٧]؛ لمكان المستعلى والراء المفتوحة، ولم يجعلوهما في هذا الموضع تمنعان^(٢) الإمالة كما منعتا في غيره. فلولا تأكد الإمالة في [ألفات]^(٣) هذه الأفعال، لَمَا أمالوها مع ما يَمْنَعُ من الإمالة في غير هذا الموضع.

قال سيويه: بلغنا عن ابن أبي إسحاق أنه سمع كثيرَ عزة يقول: صار مكان كذا. فإذا^(٤) لم يمنع المستعلى أولاً في «صار»، لم يمنع^(٥) آخرًا في «زاغ»، وإذا لم يمنعها المستعلى، لم تمنع الراء في نحو: ﴿يَلَّ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [المطففين: ١٤].

[بسم الله]^(٦)

اختلفوا في ضمِّ الياء والتشديد، وفتحها والتخفيف في قوله -تعالى-: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [١٠]:

فقرأ ابن كثير؛ ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾، بضم الياء وتشديد الذال^(٧).

(١) في أ: تمنع.

(٢) في أ: يمنعان.

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: وإذا.

(٥) في ب: يمتنع.

(٦) سقط في أ.

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٢٩)، البحر المحيط (٦٠/١)، التيسير للداني (٧٢)، تفسير الطبري (٢٨٤/١)، الحجة لابن خالويه (٦٨)، الحجة لأبي زرعة (٨٨)، السبعة لابن =

وقرأ [حمزة وعاصم]^(١)، والكسائي: ﴿يَكْذِبُونَ﴾ بفتح الياء وتخفيف الذال.
[قال أبو علي]^(٢): كذب يكذب كَذِبًا وَكِذَابًا؛ قال: ﴿أَفَرَأَيْتَ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾
[سبأ: ٨].

[و]^(٣) قال الأعشى: [من مجزوء الكامل]

... .. وَالْمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهُ^(٤)
فالكذب^(٥) كالضحك واللعب.

قال سيويه: والكِذَاب كالكِتَاب والحجاب. وفي التنزيل: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾
[النبأ: ٢٨]، فالكِذَاب على وزن الإكرام، ولم يجرى المصدر كمصادر دحرج
وصعرج؛ ليعلم أن الفعل ليس للإلحاق؛ كما لم يجرى أصمّ وأعدّ على وزن قردد
وجلبب.

وحكى أبو زيد بيتاً ذكر أنه لَجُرَيْبَةَ بن الأشيم، جاهلي وهو: [من الكامل]
فَإِذَا سَمِعْتَ بِأَتْنِي قَدْ بَعَثَهُ بِوَصَالٍ غَانِيَةٍ فَقُلْ كُذِّبْتُ^(٦)
قال أبو زيد: كُذِّبْتُ: كاذب.

وحكى عن أبي عمَرَ في تفسيره: كَذِب.

فالكلمة على تفسير أبي زيد: صفة، وعلى ما حكى من تفسير أبي عمر: اسم؛

= مجاهد (١٤١)، الغيث للصفاسي (٨٣)، الكشاف للزمخشري (٣٣/١)، الكشاف للقيسي
(٢٢٧/١، ٢٢٩)، المجمع للطبرسي (٤٧/١)، المعاني للأخفش (٤٠/١)، تفسير الرازي
(١٩٤/١)، النشر لابن الجزري (٢٠٧/٢، ٢٠٨).

(١) في ب: عاصم وحمزة.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في أ.

(٤) عجز بيت، وصدرة:

فصدقته وكذبتة

وهو في شرح شواهد الإيضاح ص (٦٠٦)، واللسان (صدق)، ولم أقع عليه في ديوانه،
وهو بلا نسبة في شرح المفصل (٤٤/٦).

(٥) في أ: والكذب.

(٦) البيت في اللسان (كذب)، والتنبيه والإيضاح (١٣٣/١)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (١٠/١٠)
١٧٣، والمخصص (٨٥/٣)، وجمهرة اللغة ص ٣٠٤، وإصلاح المنطق ص ١٨٩، والتاج
(كذب). ويروى: «بعتمكم» بدل «بعته».

فيكون المبتدأ المضمرة: القائل ذلك كاذب، وعلى القول الآخر ما سمعت كَذِبٌ. وهذه الكلمة تُحكى فيما شذ عن سيبويه من^(١) الأبنية، ولولا ثقة أبي زيد وسكون النفس إلى ما يرويه، لكان ردها مذهبا؛ لكونه على ما لا نظير له. ألا ترى أن العين إذا تكررت مع اللام في نحو: صَمَخَمَخَ وَجَلَعَلَعَ لا يكرَّر^(٢) إلا مرتين، وقد تكررت في هذه ثلاث مرات. ومع ذلك فقد قالوا: مَزْمَرِيسَ، فتكررت الفاء مع العين فيها ولم تتكرر في غيرها، ولم يلزم من أجل ذلك أن يُرَدَّ ولا يُقْبَلَ؛ فكذلك ما رواه أبو زيد من هذه الكلمة.

والكذب: ضرب من القول، وهو نُطْقٌ، كما أن القول نُطْقٌ. فإذا جاز في القول -الذي الكذبُ ضربٌ منه- أن يُتَسَّخَ فيه فيجعل غيرَ نطقٍ في نحو: [من الرجز]

قَدْ قَالَتْ الْأَنْسَاءُ لِلْبَطْنِ الْحَقِّ^(٣)

ونحو قوله في وصف الثور: [من الرجز]

فَكَرَّرَ ثُمَّ قَالَ فِي التَّفْكِيرِ^(٤)

وجاز^(٥) أن يُجعلَ في هذه المواضع وغيرها غيرَ نُطْقٍ، فكذلك يجوزُ في الكذب أن يُجعلَ غيرَ نطقٍ في نحو قوله: [من الوافر]

... كَذَبَ الْقَرَّاطِفُ وَالْقُرُوفُ^(٦)

فيكونُ في ذلك انتفاءٌ لها؛ كما أنه أُخْبِرَ عن الشيءِ على خلافِ ما هو به، كان انتفاءٌ للصدق فيه، وكذلك قولُ الآخر: [من المتقارب]

(١) في أ: في.

(٢) في أ: تكرر.

(٣) الرجز لرؤية في جمهرة اللغة ص(٩٤٥)، وليس في ديوانه، ولأبي النجم في أساس البلاغة (حقيق)، وبلا نسبة في لسان العرب (حقيق)، (قول)، (وحي)، وتهذيب اللغة (٦٧/٤)، وتاج العروس (حقيق)، والمخصص (٨٥/٣)، وأساس البلاغة (قول).

(٤) الرجز للعجاج في ديوانه (٣٦٦/١). ويروى: «مليين» بدل «فكر».

(٥) في أ: فجاز.

(٦) جزء من عجز بيت، وقبله:

وذبيانية أوصت بنيها بأن
وهو لمعقرب بن حمار البارقي في إصلاح المنطق ص١٥، ٦٦، ٢٩٣، وسمط اللاكلى ص٤٨٤، واللسان (كذب)، واللسان (شمس)، (قرطف).

إِذَا الْمُسِيءَاتُ كَذَبْنَ الصُّبُو حَ خَبَ جَرِيكَ بِالْمُخَصَّنِ^(١)
 أى: إذا انتفى الصبح منهن، فلم يوجد فيهن؛ أطمعت من مُدَّخِرِ الطعام وغير
 ألبان هذه الإبل التي يُظَنُّ أن فيها^(٢) الصبح، فجعلَ كَوْنَ الشيء على خلافٍ ما يُظَنُّ
 كَذِبًا وإن لم يكن قولًا، فعلى هذا قالوا: «كذب القراطف» أى: هو متنفٍ ليس له
 وجود؛ كما أن «كذب» فى الخير على ذلك، فكذلك «كذب الصُّبُوخ»، أى: ليس
 يوجد، و«كذب القراطف» أى: فأوجدوها بالغارة، وكذلك «كذب عليكم العسل»،
 و«حَمَل فلم يُكْذَب»، [أى: لم يجعل الحملَ فى حكم غير الحمل، ولكنه أوجدها
 وأوقعها، وقالوا: «حَمَل عليه ثم أكذب»، يعنون: كَذَب^(٣)]، وعلى هذا قالوا:
 حملة صادقة، وصدق القوم القتال.

وقال: [من الطويل]

فَإِنْ يَكُ ظَنِّي صَادِقِي وَهُوَ صَادِقِي ...
 فكما وصفوه بالكذب، وصفوه بخلافه الذى هو الصدق، وكذلك قوله: ﴿لَيْسَ
 لَوْعَبِيَا كَاذِبَةٌ﴾ [الواقعة: ٢] أى: هى الواقعة وغير متنفٍ كونها.

والكاذبة يشبه أن تكون^(٤) مصدرًا؛ كالعاقبة والعافية ونحو ذلك؛ فالفعل الذى هو
 «كذب» فى هذا النحو ينبغى أن يكون الفاعل مسندًا إليه، وعليك: مُعَلِّقَةٌ^(٥) به.
 فأما ما روى من قول مَنْ نظر إلى بعيرٍ نضوٍ فقال لصاحبه: «كذب، عليك البزْر»
 والثوى بنصب البزر، فإن «عليك» فيه لا يتعلق بـ «كذب»، ولكنه يكون اسم الفعل،
 وفيه ضمير المخاطب، فأما «كذب» ففيه ضمير الفاعل؛ كأنه قال: كَذَبَ السَّمَنُ،
 أى: انتفى من بعيرك فأوجده بالبزْر والثوى، وهما مفعولا «عليك» وأضمر السَّمَنُ؛
 لدلالة الحال عليه من مشاهدة عدمه.

(١) البيت بلا نسبة فى اللسان (جرا، عسا)، وتهذيب اللغة (٨٦/٣)، والتاج (جرا، عسا).
 ويروى: «منع» مكان «كذب».

(٢) فى ب: فيهن.

(٣) بدل ما بين المعكوفين فى أ: وقالوا: حمل عليه ثم أكذب، يعنون: كذب. أى: لم يجعل
 الحملة فى حكم غير الحملة، ولكنه أوجدها وأوقعها.

(٤) فى ب: يكون.

(٥) فى أ: وعليكم متعلقة.

فأما قوله: [من الطويل]

كَذَّبْتُ عَلَيْكُمْ أَوْعِدُونِي وَعَلَّلُوا بِي الْأَرْضَ وَالْأَقْوَامَ قِرْدَانَ مَوْظَبًا^(١)
فإن معنى (كذبت عليكم): لست لكم، وإذا لم أكن لكم ولم أعينكم، كنت منابذاً
لكم ومتنقياً نصرتي عنكم، وفي^(٢) ذلك إغراء منه لهم به، فهو مثل: «كذب
القراطف».

وقال أبو زيد: قد كع الرجل عن الأمر فهو يكع: إذا أراد أمراً ثم كف عنه مكذباً
عند قتالٍ أو غيره. قال: وتقول: احرنجم الرجل فهو محرنجم، وهو الذي يريد
الأمر ثم يكذب فيرجع، فقد استعمل أبو زيد هذه اللفظة كما ترى في الموضع الذي
يتنقى فيه ما كان أريد فلم يوقع.

وكذلك قول أبي ذؤاد: [من الرمل]

قُلْتُ لَمَّا فَصَلَا مِنْ قُنَّةٍ كَذَّبَ الْعَيْرُ وَإِنْ كَانَ بَرَحَ^(٣)
يقول: لما فصل الفرس والحمار، أخذ الحمار على يمين الفارس، وذلك أنه
يصعب الطعن من ناحية يمين الفارس، فقال: كذب العير، فإنه يطعن وإن برح،
فجعل تقديره انتفاء الطعن عنه كذباً منه.
فهذا الأصل في هذه الكلمة، وليس كما ذكر بعض رواة اللغة: أن «كذب» يجيء
زيادةً في الحديث.

فأما قول عنترة: [من الكامل]

كَذَّبَ الْعَيْتِقُ وَمَاءَ شَنْ بَارِدٍ إِنْ كُنْتُ سَائِلْتِي غُبُوقًا فَادْهَبِي^(٤)
فإن شئت قلت فيه: إن المعنى في «كذب» أنه لا وجود للعتيق الذي هو التمر،

(١) وهو لخداش بن زهير في اللسان (كذب)، (وظب)، (أرض)، وتهذيب اللغة (١٠/١٧٢)،
(٤٠١/١٤)، والتاج (كذب)، (وظب)، وإصلاح المنطق ص (٢٩٣)، ونوادر أبي زيد
ص (١٧)، وبلا نسبة في مقياس اللغة (٥/١٦٨).

(٢) في ب: ففى.

(٣) وهو في ديوانه ص (٣٠١)، واللسان (كذب)، ومقياس اللغة (٥/١٦٨)، وجمهرة الأمثال
(٢/١٦٦)، والميداني (٢/١٦٣)، وتهذيب اللغة (٤/٤٢٣)، والتاج (كذب).

ويروي: «نصلاً» بدل «فصلاً».

(٤) وهو في ديوانه ص (٢٧٣)، واللسان (كذب)، ولخز بن لوزان في الكتاب (٤/٢١٣)،
واللسان (نعم)، ولعنترة أو لخز في اللسان (عتق)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب (٢/
٥٢١)، والصاحبي في فقه اللغة ص (٦٨).

فاظلييه، وإذا لم تجدى التمّر فكيف تجدين العَبوق؟

وإن شئت قلت: إن الكلمة لما كثر استعمالها في الإغراء بالشيء والبحث على طلبه وإيجاده، صار كأنه قال بقوله لها: عليك العتيق، أي: الزميه^(١)، ولا يريد بها نفيه، ولكن إضرابها عما عداه؛ فيكون العتيق في المعنى مفعولاً به، وإن كان لفظه مرفوعاً مثل: سلامٌ عليك ونحوه مما يراد به الدعاء، واللفظ على الرفع.

وحكى محمد بن السري، عن بعض أهل اللغة - في «كذب العتيق» -: أن مُضمرَ تنصب به. وأن اليمن ترفع به، وقد تقدم ذكر وجه ذلك.

ومن الكذب الذي ليس في الإخبار؛ كقوله: كذب القراطف - قول ذي الرُّمة:

[من الطويل]

وَلِلشُّوْلِ أَتْبَاعٌ مَقَاحِيْمٌ بَرَّحَتْ بِهِ وَامْتِحَانُ الْمُبْرِقَاتِ الْكَوَاذِبِ^(٢)
ف «الكواذب»: النوق التي تُظهِرُ أنها قد لَقِحْنَ وليس كذلك^(٣)، فيردهن الفحل إلى الطروقة. وقريب من ذلك قوله: [من الطويل]

إِذَا قُلْتُ عَاجٍ أَوْ تَعْنَيْتُ^(٤) أَبْرَقْتُ بِمِثْلِ الْخَوَافِي لَاقِحًا أَوْ تَلْفَحُ^(٥)
ف «المتلفح»: التي تُرى أن بها لَقَاحًا، وليست كذلك، فهي مثل «الكواذب» في بيته الآخر.

ومما يبيّن أن الكذب في هذه الأشياء التي ليست من القول على ما تأولنا: قول

الأعشى: [من الوافر]

إِذَا مَا الْأَيْمَاتُ وَتَيْنَ حَطَّتْ عَلَى الْعِلَاتِ تَجْتَزِعُ الْإِكَامَا^(٦)
قالوا: الأيمات: البطاء اللواتي لا يصدّقن في السير.

فهذا يدل على صحة ما ذكرناه في قولهم: حَمَلْ فلم يُكذّب، وكذّب عليك

الحجج، وكذب عليكم العسل.

(١) في أ: بالعتيق فالزميه.

(٢) ينظر: ديوانه (٢١٠/١)، وروايته: (وفي الشول) بدل «وللشول».

(٣) في ب: كذاك.

(٤) في ب: تغيبت.

(٥) البيت لذي الرمة في ديوانه (١٢٢٠/٢).

(٦) انظر ديوانه ص (١٩٧).

ألا ترى أن الإثم كالكذب كما أن البرّ كالصدق؟

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] - بفتح الياء وتخفيف الذال: أن يقول: إن ذلك أشبه بما قبل الكلمة وبما بعدها، فالذى قبلها مما يدل على الكذب «ويكذبون» - قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَ الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]:

فقولهم: آمنا بالله كذب منهم، فلهم عذاب أليم بكذبهم؛ هذا الذى تقدم قولهم له وحكايتة عنهم.

وما بعدها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيْطَانِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]:

فقولهم إذا خلوا إلى شياطينهم: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ دلالة على كذبهم فيما ادعوه من إيمانهم، وإذا كان أشبه بما قبله وما بعده كان أولى.

ومما يدل على ترجيح ذلك أن يقال: إن قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ لا يخلو من أن يراد به المنافقون أو^(١) المشركون أو الفريقان جميعاً: فإن كان المعنيون بذلك المنافقين فقد قال الله فيهم: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١].

وإن كانوا المشركين فقد قال: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلِيٍّ﴾ [المؤمنون: ٩٠، ٩١]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ أَصْطَفَىٰ الْبَنَاتِ عَلَىٰ الْبَنِينَ﴾ [الصافات: ١٥٢، ١٥٣].

وإن كان [المعنى]^(٢) به الفريقين فقد أخبر عنهم جميعاً بالكذب الذى يلزم أن يكون فعله «يكذبون» دون «يُكذَّبون».

وحجة من قال: ﴿يَكْذِبُونَ﴾ أن يقول: يدل على التثنية قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبْرًا عَلَىٰ مَا كَذَّبُوا﴾ [الأنعام: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِطُوا بِعِلْمِهِ﴾ [يونس: ٣٩] ﴿وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلٍ وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ﴾ [يونس: ٤١]، ﴿وَإِن يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رَسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤١] ﴿وَالَّذِينَ

(١) فى أ: و.

(٢) فى ب: الذين عنوا.

كَفَرُوا وَكَذَّبُوا ﴿البقرة: ٣٩﴾ ونحو ذلك من الآي.

فإن قلت: فكيف جاء: ﴿فَأَنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، والمعنى^(١): لا يجدونك كاذبًا؛ لأنهم قد عرفوا أمانتك وصدقك، وعُرفت بذلك فيهم.

قال أبو طالب: [من الكامل]

إِنَّ ابْنَ أَمِيَّةَ الْأَمِينِ مُحَمَّدًا

يؤكد ذلك قوله: ﴿وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ يَتَابَتِ اللَّهُ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] أى برّد آيات الله، أو إنكار آيات الله يجحدون، أى: يجحدون ما عرفوه من صدقك وأمانتك.

ومثل ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَمَا آتَيْنَا مُوسَىٰ الْآثِقَةَ مُبْهِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا﴾ [الإسراء: ٥٩] أى: ظلموا برّدها أو الكفر بها؛ فكما أن الجاز في قوله: ﴿فَظَلَمُوا بِهَا﴾ من صلة ﴿ظلموا﴾ كذلك يكون من صلة الظلم في قوله: ﴿وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ يَتَابَتِ اللَّهُ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣].

و«يجحدون» محذوف المفعول للدلالة عليه، والتكذيب أكبر^(٢) من الكذب؛ لأن كل من كذب صادقًا فقد كذب؛ وليس كل من كذب كان مكذبًا لغيره.

[بسم الله]^(٣)

اختلفوا في [ضم]^(٤) أوائل هذه الحروف وأخواتها وكسرها:

فقرأ الكسائي: ﴿قِيلَ﴾ [١١] و﴿غِيضَ﴾ [هود: ٤٤] و﴿سِءَ﴾ [هود: ٧٧]، والعنكبوت: [٣٣] و﴿سِيئَتْ﴾ [الملك: ٢٧] و﴿حِيلَ﴾ [سبأ: ٥٤] و﴿سِقَ﴾ [الزمر: ٧١، ٧٣] و﴿جِئَ﴾ [الزمر: ٦٩، والفجر: ٢٣]، بضم أول ذلك كله^(٥).

(١) فى أ: فالمعنى.

(٢) فى أ: أكثر.

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى ب.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٢٩)، الإملاء للعكبرى (١١/١)، البحر المحيط (٦١/١)، التبيان للطوسى (٧٤/١)، التيسير للدانى (٧٢)، تفسير القرطوبى (٢٠١/١)، الحجة لابن خالويه (٦٩)، الحجة لأبى زرعة (٨٨)، السبعة لابن مجاهد (١٤١)، الغيث للصفاقسى (٨٣)، الكشف للقيسى (٢٢٩/١ - ٢٣٢)، المجمع للطبرسى (٤٨/١)، النشر لابن الجزرى (٢٠٨/٢).

وكان نافع يضم من ذلك حرفين: ﴿سِءٌ﴾، و﴿سِئْتٌ﴾، ويكسر ما بقى .
 وكان ابن عامر يضم أول: ﴿سِيقٌ﴾ و﴿سِءٌ﴾ و﴿سِئْتٌ﴾ و﴿حِيلٌ﴾، ويكسر
 ﴿غِيضٌ﴾ و﴿قِيلٌ﴾ و﴿جِئٌ﴾ فى كل القرآن: الغين والجيم والقاف، هذه رواية
 ابن ذكوان^(١) عنه .
 وقال الحلوانى،^(٢) عن هشام بن عمار^(٣)، بإسناده عنه فى كلهن مثل الكسائى .

(١) عبد الله بن أحمد بن بشر - ويقال: بشير - ابن ذكوان بن عمرو بن حسان بن داود بن
 حسنون بن سعد بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر، أبو عمرو وأبو محمد القرشى الفهرى
 الدمشقى، الإمام الأستاذ الشهير الراوى الثقة، شيخ الإقراء بالشام وإمام جامع دمشق، أخذ
 القراءة عرضاً عن أيوب بن تميم وهو الذى خلفه فى القيام بالقراءة بدمشق، قال أبو عمرو
 الحافظ: وقرأ على الكسائى حين قدم الشام، وروى الحروف سماعاً عن إسحاق بن
 المسيبى عن نافع، روى القراءة عنه ابنه أحمد وأحمد بن أنس. قال أبو زرعة الدمشقى: لم
 يكن بالعراق ولا بالحجاز ولا بالشام ولا بمصر ولا بخراسان فى زمان ابن ذكوان أقرأ عندى
 منه، وقال الوليد بن عتبة الدمشقى: ما بالعراق أقرأ من ابن ذكوان. ولد يوم عاشوراء سنة
 ثلاث وسبعين ومائة، وتوفى يوم الاثنين لليلتين بقيتا من شوال - وقيل: لسبع خلون منه -
 ستة اثنيتين وأربعين ومائتين .
 ينظر: طبقات القراءة (١/٤٠٤ - ٤٠٥).

(٢) أحمد بن يزيد بن أزداد - ويقال: يزاد - الصفار الأستاذ أبو الحسن الحلوانى، قال الدانى:
 يعرف بأزداد، إمام كبير عارف صدوق متقن ضابط خصوصاً فى قالون وهشام، قرأ بمكة
 على أحمد بن محمد القواس وبالمدينة على قالون، رحل إليه مرتين، وإسماعيل وأبى بكر
 ابنى أبى أويس، فيما ذكره الهدلى، وبالكوفة والعراق على خلف وخلاد وجعفر بن محمد
 الخشكنى وأبى شعيب القواس وحسين بن الأسود والدورى. توفى سنة نيف وخمسين
 ومائتين .
 ينظر: طبقات القراءة (١/١٤٩ - ١٥٠).

(٣) هشام بن عمار بن نصير بن مسرة: أبو الوليد السلمى - وقيل: الظفرى - الدمشقى، إمام
 أهل دمشق وخطيبهم ومقرئهم ومحدثهم ومفتيهم، ولد سنة ثلاث وخمسين ومائة، أخذ
 القراءة عرضاً عن أيوب بن تميم وعراك بن خالد وسويد بن عبد العزيز والوليد بن مسلم
 وصدقة بن خالد ومدرك بن أبى سعد وعمر بن عبد الواحد، وروى الحروف عن عتبة بن
 حماد وعن أبى دحية معلى بن دحية عن نافع، وروى عن مالك بن أنس وسفيان بن عيينة
 والداروردي ومسلم بن خالد الزنجى وخلق، وروى عن ابن لهيعة بالإجازة. روى القراءة
 عنه أبو عبيد القاسم بن سلام قبل وفاته بنحو أربعين سنة .
 وقال النسائى: لا بأس به، وقال الدارقطنى: صدوق كبير المحل، وكان فصيحاً علامة
 واسع الرواية. مات سنة خمس وأربعين ومائتين، وقيل: سنة أربع وأربعين .
 ينظر: طبقات القراءة (٢/٣٥٤ - ٣٥٦).

وروى عُبَيْدُ بن عَقِيلٍ،^(١) عن شَبِلِ بن عَبَّادٍ^(٢)، عن ابن كثير: ﴿سِئءٌ﴾ و ﴿سِئْتٌ﴾ بضم السين مثل نافع.

وكان ابن كثير، وعاصم، وأبو عمرو، وحزمة يكسرون أوائل هذه الحروف كلها. ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا﴾ [البقرة: ١١] قال: يقول قولاً وقيلاً، مثل ذكر يذكر ذكراً.

و«المَقُول»: الملك أو المعظم، قال العَجَّاجُ يصف الثور: [من الرجز]

كَأَنَّهُ مُتَوَجُّجٌ رُومِيٌّ

أَوْ مِقْوَلٌ تَوَجَّجَ جَمِيرِيٌّ^(٣)

وقالوا: قِيلٌ، وهو فِعْلٌ مخفف كَمَيْتٍ. يدلُّك^(٤) على ذلك ظهورُ الياء فيه، والعين أعلت بالحذف كما أعلت بالقلب. والقياس في جمع: قِيلِ أقوال؛ مثل: مَيْت وأموات.

وروى في الحديث: «إِلَى الْأَقْيَالِ الْعَبَاهِلَةِ»^(٥)، والقياس: الأقوال إذا كان جمع

(١) عبيد بن عقيل بن صبيح، أبو عمرو الهلالي البصري، راو ضابط صدوق، روى القراءة عن أبان بن يزيد العطار وأبي عمرو بن العلاء، وعن هارون الأعمور عنه، وعن شبيل بن عباد وعيسى بن عمر، ومسلم بن خالد. روى القراءة عنه خلف بن هشام وسليمان بن داود الزهراني وإبراهيم بن سعيد الزهراني ومحمد بن سعدان ومحمد بن يحيى القطعي، وأبو حاتم السجستاني في قول الهذلي، ولا يصح؛ بل على القطعي عنه، سئل عنه أبو حاتم الرازي فقال: صدوق. وقال البخاري: مات في رمضان سنة سبع ومائتين. ينظر: طبقات القراء (١/٤٩٦).

(٢) شبيل بن عباد، أبو داود المكي، مقرئ مكة، ثقة ضابط، هو أجل أصحاب ابن كثير، مولده - فيما ذكر الأهوازي - سنة سبعين، وعرض على ابن محيصة، وعبد الله بن كثير، وهو الذي خلفه في القراءة، روى القراءة عنه عرضاً إسماعيل القسطنطيني مع أنه عرض على ابن كثير - أيضاً -، وابنه داود بن شبيل وعكرمة بن سليمان، وعبد الله بن زياد، وحسن بن محمد، ووهب بن واضح ومحمد بن سبعون، وروى عنه القراءة من غير عرض عبيد بن عقيل، وعلى بن نصر، ومحمد بن صالح المري، وأبو حذيفة موسى بن مسعود، ويحيى بن سعيد المازني، قيل: إنه مات سنة ثمان وأربعين ومائة، قال الذهبي: وأظنه وهمًا؛ فإن أبا حذيفة إنما سمع منه سنة ثيف وخمسين، ثم قال: بقي إلى قريب سنة ستين ومائة بلا ريب. ينظر: طبقات القراء (١/٣٢٣ - ٣٢٤).

(٣) الرجز في ديوانه (١/٥١٦)، وبلا نسبة في المخصص (٣/١٣٥).

(٤) في أ: يدل.

(٥) أخرجه أبو عبيد في غريب الحديث (١/٢٦٨) من طريق ابن لهيعة عن أشياخه (من حضرموت) يرفعونه.

فيعمل من القول.

ويجوز أن يكون «الأقيال» جمع قَيْلِ الذي هو فيعمل؛ من قولهم: تَقِيلُ أباه: إذا أشبهه؛ كأنَّ كلَّ مَلِكٍ يشبه الآخرَ في ملكه، كما قيل له: «تَبِع»، لَمَّا كَانَ يَتَّبِعُ مَنْ قَبْلَهُ. وقال أبو زيد: اقْتَلَّ عَلَيَّ كَذَا، أَي: احْتَكَمَ.

وأُشد: [من الطويل]

قَلُّوْ أَنْ مَيِّتًا يُفْتَدَى لَقَدَيْتُهُ بِمَا اقْتَالَ مِنْ حُكْمٍ عَلَيَّ طَيِّبٌ^(١)
وقد اتسعوا في «القول»؛ فاستعملوه في غير اللفظ.

قال العجاج يصف ثورًا: [من الرجز]

فَكَّرَ ثُمَّ قَالَ فِي التَّفْكِيرِ
إِنَّ الْحَيَاةَ الْيَوْمَ فِي الْكُرُورِ^(٢)

وقد أُجْرِيَ الْقَوْلُ -أيضًا- مُجْرَى الْاِعْتِقَادِ وَالْمَذْهَبِ فِي نَحْوِ: هَذَا قَوْلُ أَهْلِ الْعَدْلِ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، يَعْنُونَ بِذَلِكَ رَأْيَهُمْ وَاعْتِقَادَاتِهِمْ، لَيْسَ الْلِغْظُ وَعَلَى هَذَا قَالُوا: قِيلَ فِي ذَلِكَ قَوْلٌ، فَأَسْنَدُوا إِلَيْهِ «قِيلَ».

ومعنى النهى فيما روى: «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَأَكُمُ عَنْ قِيلٍ وَقَالَ»^(٣): الْمَجَادَلَةُ بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضَ بِهِ الْحَقُّ، وَلَيْسَ عَلَى النَّهْيِ عَنِ الْخَوْصِ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَتَعَلُّمُهَا؛ لِأَنَّ الْحَضَّ عَلَى النَّظَرِ فِيهَا قَدْ كَثُرَتْ الرَّوَايَةُ بِهِ عَنِ السَّلَفِ، [رَحِمَهُمُ اللَّهُ].

حدثنا إسماعيل بن محمد، قال: حدثنا محمد بن عيسى العطار، قال: حدثنا كثير بن هشام^(٤)، قال: حدثنا عيسى بن إبراهيم^(٥)، عن الحكم بن عبد الله، عن

(١) وهو لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ص(٩٧)، واللسان (قول)، والتاج (قول)، وجمهرة أشعار العرب (٧١٠)، وبلا نسبة في المخصص (٣/١٣٥)، وديوان الأدب (٣/٤٤٥)، ومقاييس اللغة (٥/٤٥).

ويروى صدر البيت:

ومنزلة في دار صدق وغبطة

ويروى: «وما» بدل «بما».

(٢) تقدم.

(٣) هو من حديث المغيرة بن شعبة: أخرجه بنحوه البخاري (١٠٤/٤) كتاب الزكاة باب قول الله تعالى ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ (١٤٧٧) وأطرافه في (٤٤٤، ٢٤٠٨، ٥٩٧٥، ٦٣٣٠، ٦٤٧٣، ٦٦١٥، ٧٢٩٢)، ومسلم (١/٤١٤-٤١٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب الذكر بعد الصلاة (١٣٧/١٣٨، ٥٩٣).

(٤) كثير بن هشام بن سهل الكلابي الرقي. عن جعفر بن برقان وشعبة، وعنه أحمد وإسحاق =

الزهرى، (١) عن سالم، (٢) عن أبيه (٣) قال: مرَّ عُمَرُ بن الخطاب (٤) على قوم يرمون

= وعباس بن محمد وابن معين، ووثقه. مات سنة سبع ومائتين. ينظر: الخلاصة (٢/٣٦٤).
(٥) عيسى بن إبراهيم الشعمري - بفتح المعجمة، وكسر المهملة - البركي - بكسر الموحدة - أبو إسحاق البصرى مولى بنى هاشم. عن حماد بن سلمة وعبد العزيز بن مسلم. وعنه أبو داود، قال أبو حاتم: صدوق. قيل: توفي سنة ثمان وعشرين ومائتين. ينظر: الخلاصة (٢/٣١٦).

(١) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة القرشى الزهرى أبو بكر المدني، أحد الأئمة الأعلام وعالم الحجاز والشام. عن ابن عمر وسهل بن سعد، وأنس ومحمود بن الربيع وابن المسيب وخلق. وعنه أبان بن صالح وأيوب وإبراهيم ابن أبي عيلة وجعفر بن برقان وابن عيينة وابن جريج والليث ومالك وأمم. قال ابن المدينى: له نحو ألفى حديث. قال ابن شهاب: ما استودعت قلبى شيئاً فنسيته. وقال الليث: ما رأيت عالماً قط أجمع من ابن شهاب. وقال أيوب: ما رأيت أعلم من الزهرى. وقال مالك: كان ابن شهاب من أسخى الناس وتقياً، ما له فى الناس نظير. قال إبراهيم بن سعد: مات سنة أربع وعشرين ومائة. ينظر: الخلاصة (٢/٤٥٧).

(٢) سالم بن عبد الله بن عمر العدوى المدني الفقيه أحد السبعة - وقيل: السابع - أبو سليمان بن عبد الرحمن. وقيل: أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، قاله أبو الزناد. عن أبيه، وأبى هريرة ورافع بن خديج وعائشة. وعنه ابنه أبو بكر وعبيد الله بن عمر وحنظلة بن أبى سفيان. قال ابن إسحاق: أصح الأسانيد كلها الزهرى عن سالم عن أبيه. وقال مالك: كان يلبس الثوب بدرهمين. وعن نافع: كان ابن عمر يقبل سالمًا، ويقول: شيخ يقبل شيخًا. وقال البخارى: لم يسمع من عائشة. مات سنة ست ومائة على الأصح. ينظر: الخلاصة (١/٣٦١).

(٣) عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوى، أبو عبد الرحمن المكي، هاجر مع أبيه، وشهد الخندق وبيعة الرضوان. له ألف وستمائة حديث وثلاثون حديثًا، اتفقا على مائة وسبعين، وانفرد البخارى بأحد وثمانين، ومسلم بأحد وثلاثين. وعنه بنوه سالم وحمزة، وعبيد الله، وابن المسيب ومولاه نافع وخلق. فى الصحيح: عبد الله رجل صالح. قال شمس الدين ابن الذهبى: كان إمامًا متينًا واسع العلم كثير الاتباع وافر النسك كبير القدر متين الديانة عظيم الحرمة، ذكر للخلافة يوم التحكيم وخطب فى ذلك، فقال: على ألا يجرى فيها دم. قال أبو نعيم: مات سنة أربع وسبعين. ينظر: الخلاصة (٢/٨١).

(٤) عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى العدوى، أبو حفص المدني، أحد فقهاء الصحابة، ثانى الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وأول من سمى أمير المؤمنين، له خمسمائة وتسعة وثلاثون حديثًا، اتفقا على عشرة، وانفرد البخارى بتسعة، ومسلم بخمسة عشر. وعنه أبناؤه عبد الله وعاصم وعبيد الله وعلقمة بن وقاص وغيرهم. شهد بدرًا، والمشاهد إلا تبوك. وولى أمر الأمة بعد أبى بكر -رضى الله عنهما- وفتح فى أيامه عدة أمصار. أسلم بعد أربعين رجلًا. عن ابن عمر مرفوعًا: «إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه»، ولما دفن قال ابن مسعود: ذهب اليوم بتسعة أعمار العلم. استشهد فى آخر سنة ثلاث وعشرين، ودفن فى أول سنة أربع وعشرين، وهو ابن ثلاث وستين، وصلى عليه =

رِشْقًا فَقَالَ: بِسْ مَا رَمَيْتُمْ. قالوا: يا أمير المؤمنين، إنا قومٌ متعلمين. فقال: والله لَدَنَّبِكُمْ فِي لِحْنِكُمْ أَشَدُّ عَلَيَّ مِنْ ذَنْبِكُمْ فِي رَمِيكُمْ؛ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «رَجِمَ اللَّهُ رَجُلًا أَصْلَحَ مِنْ لِسَانِهِ»^(١).

وقد أجزوا: «أقول» مجرى «أظن»، فقالوا: أتقول زيدًا منطلقًا؟ ولم يُجِرْ أكثر العرب حروف المضارعة الآخر^(٢) مجرى التاء؛ قال: لأنَّ المخاطب لا يكاد يُسْتَفْهَمُ عن ظنِّ غيره.

فمن ذلك قوله: [من الكامل]

... .. فَمَا تَقُولُ بَدَالَهَا^(٣)

(ما) نَصَبٌ؛ لكونها في موضع المفعول الأول، والجملة في موضع المفعول الثاني.

قال: وبنو سُلَيْمٍ يجعلون جميع الأمثلة بمنزلة الظن.

والتَّوَلَّى: تَفَعَّلَ مِنَ الْقَوْلِ، وَقَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ الِاسْتِعْمَالُ فِيمَا كَانَ بَاطِلًا وَغَيْرِ صِدْقٍ؛ كَمَا أَنَّ الْاِخْتِلَاقَ كَذَلِكَ، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَابِلِ﴾ [الحاقة: ٤٤].

وزعم بعض المفسرين أنها نزلت لما قالوا: ﴿لَوْلَا أَجْتَبَيْتَهُمَا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِيَهُمْ بَيِّنَاتٌ قَالُوا لَوْلَا أَجْتَبَيْتَهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٠٣] وقال: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا أَنْخَلِقُ﴾ [ص: ٧].

فأما الإقالة في البيع: فليس من هذا الباب؛ لأنهم قد قالوا: قِلْتَهُ الْبَيْعَ [وأقلته]^(٤). حكاه سيويه وأبو زيد؛ فدل قولهم: قِلْتَهُ عَلَى أَنْ الْعَيْنُ يَاءٌ، وَلَكِنْ

= صهيب، ودفن في الحجرة النبوية، ومناقبه جمعة. ينظر: الخلاصة (٢/٢٦٨).

(١) أخرجه ابن عدى في الكامل (٥/٢٥٠) في ترجمة عيسى بن إبراهيم الهاشمي، وقال: هذا حديث منكر، لا أعلم رواه عن الزهري غير الحكم الأيلي، وهو منكر متروك الحديث ولا يروى عن الحكم غير عيسى هذا وعن عيسى كثير بن هشام. ثم قال: وعامة رواياته لا يتابع عليها، وكذا أخرجه العقيلي في الضعفاء (٤/٣٩٥) في ترجمة المذكور وقال: حديثه غير محفوظ ولا يعرف إلا به.

(٢) في أ: الأخرى.

(٣) تقدم.

(٤) سقط في أ.

الإقالة من قولهم: تَقِيلَ أباه: إذا نَزَعَ إليه في الشَّبَه؛ فكذلك الإقالة عَوْدُ الْمَلِكِ بَيْنَ المتقايِلين إلى ما كان قبل عقد البيع.

ألا ترى أنه فَسَخَ بَيْنَ المتعاقدين وإن كان بيعًا آخر في حق الثالث.

حجة من قال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ [١١]؛ فأشتم الضمة الكسرة وأمال بها نحوها: أن ذلك أدلُّ على «فُعِل».

ألا ترى أنَّهم قد قالوا: كِيدَ زيدٌ يفعل، وما زِيلَ يفعل، وهم يريدون «فَعَلَ». فإذا حَرَكُوا الفَاءَ هذه التحريكة، أَمِنَ بها التباسُ الفعلِ المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول، وانفصل بها، فدلَّت عليه، وكان أشدَّ إبانة للمعنى المراد.

ومن الحجة في ذلك: أنهم^(١) أَشَمَّوْا نحو: «رُدَّ» و«عُدَّ» وما أشبه ذلك من التضعيف المبني على «فُعِل»، مع أنَّ الضمة الخالصة تلحق فاءه؛ فإذا كانوا قد تركوا الضمة الصحيحة إلى هذه في الموضع، الذي تصح فيه^(٢) الضمة فإلزامها حيث يلزم الكسر فيه في أكثر اللغات أجدر. ودلَّ استعمالهم هذه الحركة في «رُدَّ» ونحوه من التضعيف على تمكُّنها في «قِيل» و«بُيع» وكونها أمانة للفعل المبني للمفعول به، ولولا ذلك، لم تُثَرِكِ الضمة المحضة إليها في قولهم: رُدَّ ونحوه.

ومن الحجة في ذلك: أنَّهم قالوا: أنتِ تغزِين، فألزموا الزاى إشمَامَ الضمة و«زين» من «تغزِين» بمنزلة «قِيل»، فكما ألزم الإشمَامَ هنا كذلك يلزم ذلك في «قِيل». ألا ترى [أن]^(٣) من قال: قِيلَ وبُيع، قال: اخْتِيبَ وانقِيد، فأشتم ما بعد الخاء والنون لَمَّا كان بمنزلة «قِيل» و«بُيع».

فكما ألزمَ الإشمَامَ نحو «تغزِين»؛ لينفصل من باب «ترمين»، كذلك ألزمَ «قِيل» و«بُيع» الإشمَامَ في الضمة؛ لينفصل من الفعل المبني للفاعل في «كِيد» و«زِيل»؛ وليكون أدلُّ على فُعِل.

فإن قلت: فهلَّا ألزمَ القاف في «قِيل» ونحوه إشمَامَ الضمة كما ألزم ذلك في

«تغزِين»؟

(١) زاد في ب: قد.

(٢) في أ: فيها.

(٣) سقط في أ.

فالقول: أن هذه الحركة لما لم تكن ضمةً خالصةً ولا كسرةً محضةً، ضُعفت في الابتداء؛ لخروجها عمًا عليه الحركات اللاحقة أوائل الكليم المبتدأ بها. ألا ترى أن أبا عمرو أخذ بذلك في الإدراج فيما حكاه عنه سيبويه في قوله - تعالى-: ﴿يا صالح اتتنا﴾^(١) ولم يأخذ به في الاستئناف.

فإن قلت: فهل يلزم أبا عمرو في قراءته: ﴿يا صالح اتتنا﴾ أن يقرأ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائذَنْ لِي﴾ [التوبة: ٤٩] فيشتم الضمة نحو الكسرة؟ فالقول: أن ذلك لا يلزم؛ لأن هذا الإشمام والإمالة بالضمة نحو الكسرة إنما جاء فيما ليس بحركة إعراب، والضمة في «يقول» ضمة إعراب، والتي في ﴿يا صالح اتتنا﴾ وإن كانت مشابهةً لحركة الإعراب، فهي حركة بناء، فلا يلزم ذلك في قوله [تعالى] ^(٢): ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْفُلُ ائذَنْ لِي﴾.

ومما يدلُّك على أن هذه التحريكة قد صارت أمانةً لبناء الفعل للمفعول به، وأنها مما يختصُّ به الفعل: أنك لو سميت بمثل «قيل» و«بيع» شيئًا، وخلعت منه الضمير إن كان فيه، لأخلصت الكسرة فقلت: «قِيلَ» و«بِيعَ»؛ فدلَّ هذا من مذهب سيبويه على أن هذه الحركة أمسُّ عنده بالفعل، وأشدُّ لزومًا له من الأمثلة التي تختصُّ بالفعل، ولا تكون في الاسم نحو: ضَرِبَ وضورِبَ وضَرْبَ.

ألا ترى أنك لو سميت بشيء من ذلك مجردًا من الضمير، لم تغيره عن بنائه إلى ما يختصُّ الاسم وقد رأى تغيير هذه الحركة وإخلاصها كسرة. ومما يقوى قول من قال: ﴿قِيلَ﴾ أن هذه الضمة المنحو بها نحو الكسرة قد جاءت في نحو قولهم: شربت من المثقَّر، وهذا ابن عور، وابن بُور، فأمالوا هذه الضمات نحو الكسرة، لتكون ^(٣) أشدَّ مشاكلة لما بعدها وأشبهه به وهو كسر الراء، فإذا أخذوا بهذا لِشاكل اللفظ، وحيث لا يميِّز معنى من معنى آخر فإن يلزموا ذلك حيث يزيلُ اللبس ويخلصُ معنى من معنى أجدُرُّ وأولى.

(١) نص عبارة سيبويه - كما في الكتاب (٤/٣٣٨) -: «وزعموا أن أبا عمرو قرأ: ﴿يا صالح اتتنا﴾ جعل الهمزة ياء، ثم لم يقلبها واوًا».

(٢) سقط في ب.

(٣) في أ: ليكون.

حجة من قال: ﴿قِيلَ﴾ [١١]، فأخلص الكسرة، ولم يحرك بضممة^(١) مماله نحو الكسرة:

الحروف التي تنقل حركاتها إلى ما قبلها على ضربين:

أحدهما: أن يكون نقلاً من حرف صحيح.

والآخر: أن يكون نقلاً من حرف علة.

فحروف الصحة التي تنقل حركاتها إلى ما قبلها على ضربين:

أحدهما: أن يكون في تضعيف.

والآخر: أن يكون في غير تضعيف.

فأما التضعيف، فنحو: أَعَدَّ، وَأَصَمَّ، وَاسْتَعَدَّ، وَمَقَرَّ، وَمَرَدَّ؛ فما قبل حرف التضعيف في هذه الأشياء إذا كان ساكناً ولم يك مدَّةً، أُلْقِيَتْ حركة المضاعف عليه، وإذا كان متحركاً حُذِفَت الحركة ولم تُلَقَّ على شيء، نحو: اعْتَدَّ واشتدَّ.

وأما غير التضعيف، فعلى ضروب:

منها نَقْلُ الحركة من الهمزة إلى الحرف الذي قبلها إذا لم يكن الحرف للمدِّ فقط.

ومنها نَقْلُ حركةِ افْتَعَلَ وَيَفْتَعَلُ نحو يَهْتَدِي وَيَقْتَدِي.

ومنها الحركة في الوقف، وهي^(٢) على ضربين:

أحدهما: أن يكون حركة إعراب.

كقوله: [من الرجز]

... إِذْ جَدَّ النَّقْرُ^(٣)

والآخر: أن يكون حركة البناء، نحو: اضْرِبْهُ وَقُدِّهِ، فهذا نقل الحركة من حروف

الصحة.

وأما نقل الحركة من حروف العلة، فنحو الفعل من القول والبيع.

والفعل فيه على ضربين:

أحدهما: أن يكون فاعله ضميراً يتصل بالفعل.

والآخر: أن يكون ظاهراً لا يتصل به.

(١) في ب: ضمة.

(٢) في أ: وهو.

(٣) تقدم.

فإذا بُنى الفعل للفاعل الظاهر، قيل: قام زيد، وباع عمرو، فلا تُنقل في هذا حركة العين عن موضعها.

وقد شدّ قولهم: كيدَ زيد يفعل، وما زيل، فلا تُنقل الحركة في (١) غير هذا إلى الفاء؛ كما تنقل إذا اتصلت (٢) بضمير المخاطب والمتكلم، نحو: قمت، وبعث، فنقلت الحركة التي كانت للعين إلى الفاء.

فأما حجة من قال: «قيل» - فحرك الفاء بالكسر - أنهم يزعمون أن هذه اللغة هي الأصل، وما عداها داخل عليها؛ يدلُّ على ذلك: أن الأصل فَعِلَ، فنقلت حركة العين إلى الفاء، كما نقلت حركة العين إلى الفاء إذا بنيت الفعل للفاعل من (٣) «قلت»؛ لأنَّ حركة العين من (٤) «فَعَلْتُ» الضمة في بناء الفعل للفاعل بعد نقل «فَعَلْتُ» إلى «فَعُلْتُ»، نقلت (٥) الضمة إلى الفاء، كما نقلت الحركة التي هي الكسرة إلى الفاء، إذا بنيت الفعل للمفعول؛ فلحق الإعلال العين بالقلب؛ لاجتماع المقاربة (٦) كما يلحق (٧) اللام في: غزا، ورمى؛ لتوالي ذلك.

ولو فصل السكون لصحَّ كما صحَّ نحو: «غَزَوْ»، و«رَمَى»، وأتبع المضارع الماضي، ولحق الإعلال في «قيل» العين وما قبلها.

أما الإعلال في العين فيقلبها إلى الألف، وما قبلها اعتلَّ بنقل حركة العين إليها وحذف حركتها، ولحق الإعلال في باب العين العين وما قبلها؛ كما لحق اللام وما قبلها في باب «غزا» و«رمى».

وإنما نُقلت الحركة في «قيل» إلى الفاء؛ ليعلم بذلك حركة العين.

ألا ترى أنك إذا سمعت الضمة في «قلت»؛ والكسرة في «بعت»، علمت أن حركة العين في «باع» كسرة؛ كما تعلم أنها في «قُلْتُ» ضمة، وإذا سمعت: «قيل»، و«بيع»، علمت أن حركة العين الكسرة إذا بُنى الفعل للمفعول به على «فَعِلَ»؛

(١) في ب: من.

(٢) في ب: اتصل.

(٣) في أ: في.

(٤) في أ: في.

(٥) في أ: فنقلت.

(٦) في أ: المتقاربة.

(٧) في أ: لحق.

فجعلت حركة العين إذا كانت واوًا الضمة، وإذا كانت ياء الكسرة؛ لأن الضمة من جنس الواو، كما أن الكسرة من جنس الياء؛ فلهذه المجانسة فِعْلٌ هذا ليس لأنَّ الضمة تدل [على] (١) أنَّ العين واو، ولا الكسرة تدلُّ على أنَّ العين ياء.

ألا ترى أنَّهم قد جمعوا بين خفت وهبت في الكسرة وإحداهما من الواو (٢)، والأخرى من الياء (٣) وقد قلنا في ذلك في غير هذا الموضع.

[بسم الله:

قال] (٤): [قوله -تعالى-: ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾] (٥) [١٤] حمزة يقف على: ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ بغير همز (٦)، وكأنه يريد الهمز، ويشير إلى الزاى بالكسر؛ كما كان يفعل في الوصل، وهذا لا يضبطه الكتاب.

وكذلك كان يفعل بقوله: ﴿لِيُؤَاظِمُوا﴾ [التوبة: ٣٧]، و: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ﴾ [يونس: ٥٣]، و: ﴿مُتَكِبُونَ﴾ [يس: ٥٦]، و: ﴿فَمَا لِيُونَ﴾ [الصفات: ٦٦]، و: ﴿الْحَاطِئُونَ﴾ [الحاقة: ٣٧]، و: ﴿الصَّابِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٢]، والحج: [١٧]، و: ﴿الصَّابِئُونَ﴾ [المائدة: ٦٩].

والباقون يصلون بالهمز، ويقفون -أيضًا- كما يصلون.

قال أبو زيد: هزئت به هُزْءًا ومَهْزَأَةً، وأنشد غيره: [من مجزوء الوافر]

أَلَا هَزَيْتَ بِنَا قُرَشِيَّةً يَهْتَزُّ مَوْكِبُهَا (٧)

وقالوا: هزئت منه.

أنشدنا على بن سليمان: [من الرجز]

- (١) سقط في ب.
- (٢) في ب: الياء.
- (٣) في ب: الواو.
- (٤) سقط في أ.
- (٥) سقط في ب.
- (٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٢٩، ١٣٠)، البحر المحيط (٦٩/١)، السبعة لابن مجاهد (١٤٢)، الغيث للصفاقسي (٨٦).
- (٧) وهو لابن قيس الرقيات في ديوانه ص (١٢١)، ولسان العرب (هز)، والمعاني الكبير ص (١١٧٥)، والأغانى (٢٠١/٢١)، والمؤتلف والمختلف ص (١٩٧)، والكمال ص (٨١٠، ٨١٢)، وبلا نسبة في لسان العرب (وكب)، وجمهرة اللغة ص (١٣٢، ٣٧٨)، والمعاني الكبير ص (٤٨٤).

وَهَزِزْتُ مِنْ ذَلِكَ أُمَّ مَوْءَلَةٍ^(١)

ومعنى يستهزئون: يهزءون؛ كما أن قوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾ [الصفات: ١٤] يسخرون، ومثل هذا: قرء، واستقر، وقالوا: علا قرءه واستعلاه، وقال أبو زيد: استعلى عليه.

وقال أوس: [من الطويل]

وَمُسْتَعْجِبٍ مِمَّا يَرَى مِنْ أَنَاتِنَا وَلَوْ زَيَّنْتُهُ الْحَرْبُ لَمْ يَتَرَمَّرَمِ^(٢)
وقد جاء استفعل فى معنى أفعل، كما جاء فى معنى فَعَل. قالوا: استجاب وأجاب.

وأشدد أبو زيد: [من الطويل]

... .. فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ^(٣)
أى: لم يجبه.

وقالوا: استخلف لأهله، وأخلف لأهله.

قال: [من الطويل]

وَمُسْتَخْلِفَاتٍ مِنْ بِلَادٍ تُنُوقِةٍ لِمُضَفَّرَةِ الْأَشْدَاقِ حُمْرِ الْحَوَاصِلِ^(٤)
وقال آخر: [من الطويل]

... .. سَقَّاهَا فَرَوَّاهَا مِنَ الْمَاءِ مُخْلِفٌ^(٥)

(١) ينظر: الأصمعيات ص ٢٣٤، ويروى: «منى بنت» بدلاً من «من ذلك».

(٢) وهو فى ديوانه ص (١٢١)، ولسان العرب (رمم)، وتاج العروس (عجب)، ومقاييس اللغة (٢/٣٨٠، ٤/٦٤٤)، وأساس البلاغة (زين)، (عجب)، وبلا نسبة فى لسان العرب (عجب)، ومجمل اللغة (٢/٣٦٣)، وجمهرة اللغة ص (١٩٩)، وتاج العروس (مصع)، وكتاب العين (١/٣١٨، ٧/٣٧٤).

(٣) عجز بيت، وصدرة:

وداع دعا يا من يجيب إلى الندى
وهو لكعب بن سعد الغنوى فى الأصمعيات ص (٦٩)، واللسان (جوب)، والتنبيه والإيضاح (١/٥٥)، وجمهرة أشعار العرب ص (٧٠٥)، والتاج (جوب)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (١١/٢١٩).

(٤) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص (١٣٤٥)، واللسان (خلف)، وتهذيب اللغة (٧/٣٩٥)، والتاج (خلف)، وبلا نسبة فى المخصص (٩/١٦١).

(٥) عجز بيت، وصدرة:

كأن دموعى سح واهية الكلى

وقال [عز وجل] (١): ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِينَ اسْتَوْفَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧].

وقال: ﴿كَلِمًا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ﴾ [المائدة: ٦٤].

قال أبو زيد: [و] (٢) قالوا: رجل هُرْأة: يهزأ بالناس، وهُرْأة: يهزأ به الناس.

اختلف النحويون في تخفيف الهمزة في: ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾:

فقال سيويه: تجعلها إذا خففتها بين بين، فتقول: ﴿يَسْتَهْزِوُونَ﴾؛ وزعم أن

جعلها بين بين، قول العرب والخليل؛ وكذلك قال في الهمزة المكسورة إذا كان

ما قبلها مضمومًا نحو: «مَرْتَعُ إِيْلِكَ» تجعلها بين بين.

ويذهب أبو الحسن في «يَسْتَهْزِئُونَ»: إلى أن يقلب الهمزة ياء قلبًا صحيحًا،

ولا يجعلها بين بين كما ذهب إليه سيويه والخليل.

فأما إذا كانت مكسورة وقبلها ضمة: فإنه لا يخلو من أن تكون (٣) في كلام متصل

أو منفصل:

فإن كان متصلًا: قلبها واوًا؛ مثل: «بِأَكْمُوكَ».

وإن كان منفصلًا: قلبها ياء مثل: «عَبْدُ يَحْوَتِكَ»، وسنذكر قوله بعد ذكر ما احتج

به لسيويه.

قال أبو عثمان: سأل مروان بن سعيد المهلبى (٤) أبا عمر الجرمى (٥) في مجلس

أبي الحسن الأخفش، فقال: كيف تخفف همزة «جُون»؟ فقال: «جُون»، فجعلها

= والبيت للحطية في ديوانه ص (٢٣٦)، واللسان (خلف).

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في أ.

(٣) في ب: يكون.

(٤) مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة المهلبى النحوى، أحد أصحاب الخليل المتقدمين في النحو، المبرزين. قال ياقوت: سمعت بعض النحويين ينسب إليه هذا البيت:

ألقي الضحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

ينظر: البغية (٢/٢٨٤).

(٥) صالح بن إسحاق، أبو عمر الجرمى البصرى مولى جرم بن زبان، من قبائل اليمن، وكان

يلقب بالكلب، وبالنباح؛ لصياحه حال مناظرة أبي زيد. قال الخطيب: كان فقيها عالمًا

بالنحو واللغة، دينًا ورعًا حسن المذهب، صحيح الاعتقاد. قدم بغداد، وأخذ النحو عن

الأخفش ويونس، واللغة عن الأصمعى وأبى عبيدة، وحدث عنه المبرد. وكان جليلاً فى

الحديث والأخبار، وناظر الفراء. وانتهى إليه علم النحو فى زمانه. ومات سنة خمس =

واوًا خالصة.

فقال له مروان: لم لا جعلتها بين بين، فنحوت بها نحو الألف؟
قال: فقال: من قيل أن الألف لا تقع بعد ضمة، فكذلك^(١) ما قرب منها.
فقال: فكيف تخفف همزة «مِرْ»؟.

فقال: «مِير»، فجعلها ياء خالصة مثل الأولى في العلة.

فقال له مروان: فكيف تخفف همزة «يستَهزُون»؟

فقال أبو عمر «يستَهزُون»، فجعلها بين بين، ونحا بها - لانضمامها - نحو الواو.
قال أبو عثمان: وهو قول سيويه.

فقال^(٢) له مروان: لم لا صيرتها ياء؛ لأن الواو المضمومة لا تقع بعد كسرة؟

قال أبو علي: يريد مروان أن الكسرة لا تقع بعدها الواو المضمومة، فكذلك
ينبغي ألا يقع بعدها ما قرب من الواو المضمومة بالتخفيف.

كما أن الضمة والكسرة، لما لم تقع بعدهما الألف، فكذلك لم يقع بعدهما
ما قَرَّبَ منهما^(٣) بالتخفيف، فقلبت الهمزة بعدهما قلبًا؛ فكذلك كان يلزم أن يُبدل
من الهمزة المضمومة بعد الكسرة ياء إذا لم تقع بعد الكسرة واو مضمومة في موضع،
فكذلك ما قرب من الواو المضمومة من الهمز بالتخفيف ينبغي ألا يقع^(٤) بعدها واو^(٥).

قال أبو عثمان: فقال أبو عمر وأجاد عندي: هي - وإن لم يكن مثلها في الكلام -
فأنا أقدر [على]^(٦) أن ألفظ بها، وتلك الأولى لا أقدر على أن ألفظ بها إذا نحوت
بها نحو الألف وقبلها كسرة أو ضمة.

قال أبو عثمان: وهذا قولي، وحجتي فيه هذه^(٧).

= وعشرين ومائتين. وله من التصانيف: التنبيه، وكتاب السير، وكتاب الأبنية، وكتاب
العروض، ومختصر في النحو، وغريب سيويه، وغير ذلك.
ينظر: البغية (٢/ ٨ - ٩).

(١) في أ: وكذلك.

(٢) في أ: قال: فقال.

(٣) في أ: منها.

(٤) في ب: تقع.

(٥) زاد في ب: رجع إلى كلام أبي عثمان.

(٦) سقط في ب.

(٧) في أ: ذلك.

وأما الأخفض فكان يقول: ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾ إذا خفف، فيجعلها ياء خالصة من أجل الكسرة التي قبلها. انتهت حكاية أبي عثمان.

قال أبو علي: إن قال قائل: إذا لم يجعلها بين بين، فلم قلبها ياء للكسرة التي قبلها، وهلاً قلبها واواً لتحركها بالضممة؟

قيل: إنه إذا ترك أن يجعلها بين بين، فلا يخلو من أن يقلبها ياء أو واواً، فلا يجوز أن يقلبها واواً [و] (١) قلبها كسرة؛ لخروجه [إلى ما] (٢) لا نظير له.

ألا ترى أنه ليس واو مضمومة قلبها كسرة؟

وإذا لم يجعلها بين بين؛ كما جعلها غيره؛ لكرهته تقريبها من واو مضمومة قلبها كسرة: فإن يُرْفَضَ قلبها إلى نفس الواو المضمومة المكسور ما قبلها أجدر، فإذا لم يجز قلبها واواً، صارت مثل (٣): «شيوخ»، و﴿فِي يَبُوتِ أَدْنَى اللَّهِ﴾ [النور: ٣٦] على أن ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾ أسوغ في (٤) هذا؛ لأن الضمة فيها إعراب، فليست بثابتة ثبات عين «فُعُول»، فهو مثل «فِخْذ» في الرفع ليس مثل «فِعْل» المرفوض من كلامهم.

ويقوى قلبها إلى الياء: أنها في [«جُون» و«مِير»] (٥) قد قلبت إلى الحرف المجانس لما قبلها من الحركة وهي متحركة؛ فكذا في ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾ تقلب إلى الحرف المجانس لما قبلها من الحركة مع كونها متحركة.

فإن قال قائل: فهلا قلبها إلى الحرف الذي منه حركتها؛ كما قلبها إلى الحرف الذي منه حركتها في «أَيْمَة»، ولم يقلبها إلى ما يجانس الحركة التي قبلها كما لم يقلبها (٦) في «أئمة» إلى ما يجانس الحركة التي قبلها.

ألا ترى أنك لم تقل «أئمة» [و] (٧) لكن قلبتها إلى الياء لما تحركت بالكسرة؟ قيل: لم يجز أن تقلب إلى ما ذكرت في «يستَهْزِئُونَ» (٨) لخروجها إلى ما لا مثل

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: عما.

(٣) في ب: نحو.

(٤) في أ: من.

(٥) في أ: جُون ومتر.

(٦) في ب: تقلبها.

(٧) سقط في أ.

(٨) في أ: يستَهْزِئُونَ.

له في كلامهم.

وجاز في «أئمة» أن تُقلب إلى الحرف الذي منه حركتها من حيث لزم إلقاء حركة المدغم فيه على ما قبله، ولولا ذلك، لقلبتا على ما قبلها من الحركة كما قلبتها في إناء وآية، ولكن لما لزم إلقاء حركة المدغم عليها كما لزم في «أخلة» ونحوه، وجب تحريكها^(١)، ولما وجب تحريكها^(٢)، وجب قلبها إلى الياء لتحركها بالكسرة؛ إذ لم يمكن قلبها إلى الحرف المجانس للحركة التي قبلها، ولم يجز إسكانها وقلبها ألفاً؛ لأنها فاء؛ كالفاء في «أخلة» ونحوه، وليس في «يستهنون» حركة لمدغم يلزم أن تلقى عليها، فتقلبها إلى ما يجانس حركتها دون ما يجانس الحركة التي قبلها.

فإن قلت: كيف استجاز أن يُقلبِ الهمزة ياء محضة في «يستهنون»، ويحركها بالضم، وليس ياء هي لام على هذا الوصف تتحرك بالضمّة؟
فإن ذلك فيما أصله الهمزة لا يمتنع، وإن لم يجز فيما أصله غير الهمز؛ لأنّ الهمزة لما كانت منويّة كانت في تقدير الثبات.

ألا ترى أنه - [وإن]^(٣) خففها تخفيفاً قياسياً - لم يقلبها قلباً إلى الياء، وإذا كان كذلك، لم يمتنع ثباتها وتحريكها، وإن لم يجز ذلك في الياءات التي ليس أصلها همزات، كما لم تمتنع الواو الساكنة من أن تقع قبل الياء مبيّنة^(٤) غير مدغمة^(٥) إذا كان أصلها الهمزة نحو نُؤى، ورؤيا وإن كان فيما يمتنع ذلك فيما أصله غير الهمز من الواوات.

ومما يدلُّك على صحة ذلك من قوله، أنها في قولهم جميعاً تثبت ساكنة في الجزم. فكما جاز أن تخالف^(٦) الياءات التي هي لامات عند الجميع في السكون للجزم؛ كذلك جاز عنده أن تخالفهن^(٧) في الحركة أيضاً.
وقال أبو الحسن في كتابه في القرآن: من زعم أن الهمزة المضمومة لا تتبع

(١) في ب: تحركها.

(٢) في ب: تحركها.

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: مبيّنة.

(٥) في ب: مدغم.

(٦) في ب: يخالف.

(٧) في ب: يخالفهن.

الكسرة إذا خَفَّت دخل عليه أن يقول: هذا قارٍو، وهؤلاء قارٍوون، ويستهبزون، قال: وليس هذا من كلام من خفف من العرب.

قال أبو علي: وجه دخول هذا عليه ولزومه له عنده أن الهمزة إذا كانت مفتوحة وكان ما قبلها مفتوحًا، فخففت، جاز تخفيفها؛ فكذاك إذا كانت مكسورة وما قبلها مفتوح.

وكذلك إذا كانت مضمومة وما قبلها مفتوح؛ وذلك أنها إذا كانت مفتوحة، وما قبلها مفتوح، أو مضمومة أو مكسورة وما قبلها مفتوح، فأئك في ذلك كله تقرب الهمزة من الحرف الذي منه حركتها، فتقرب المفتوحة من الألف، والمكسورة من الياء الساكنة، والمضمومة من الواو الساكنة.

فكما أن الألف والواو والياء الساكِنين يجوز أن تقع (١) كل واحدة (٢) منها بعد الفتحة نحو: دار، وبيت، وثوب؛ كذلك جاز أن تخفَّف الهمزة بعدها فتقربها بالتخفيف من هذه الحروف السواكن.

فإذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة أو كسرة، خففتها بالقلب إلى الحروف التي حركتها منها بلا خلاف. وذلك نحو التَّوَدَّة، وِجُون، ومِير، وذَيْب، وإنما قلبتها إليهما؛ لأنك [إذا] (٣) خففت المفتوحة بعد الكسرة في «مِير» قربتها من الألف، والألف لا تكون قبلها كسرة، وكذلك «جون» إذا خففتها، قربتها من الألف، والألف لا تكون (٤) قبلها ضمة، فلما لم تكن (٥) بعد الكسرة ألف ولا بعد الضمة كذلك، لم يكن بعدهما ما قربته منه، فقلبت قلبًا لذلك إلى الواو أو إلى الياء.

فإن كانت مضمومة وقبلها كسرة، فخففتها مثل «يستهبزون»، و«من عند أختك»، فلا يخلو إذا خففتها من أن تنحو بها نحو الحرف الذي منه حركتها. فإن قلت: أقربها منه.

فأقول: يَسْتَهْزِوون (٦) - لم يستقم؛ لأنك تقربها من واو ساكنة، والواو الساكنة

(١) في ب: يقع.

(٢) في ب: واحد.

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: يكون.

(٥) في أ: يكن.

(٦) في ب: يستهبزون.

لا تكون^(١) قبلها كسرة، فلا يجوز إذاً أن تقربها من الواو الساكنة فتجعلها بين بين؛ كما لم يجز ذلك في جُون، ومِير، ولزمت قلبها ياءً على حسب الحركة التي قبلها؛ كما قبلتها ياءً أو واوًا في جُون، ومِير؛ بحسب الحركة التي قبلها؛ إذ لم يجز أن تكون بين بين؛ لتقريبك إياها بالتخفيف من الواو الساكنة، والواو الساكنة لا تكون قبلها كسرة.

وإذا لم تكن قلبتها إلى الياء، فقلت: «يستَهزئون» حيث لم تكن بعد الكسرة واو ساكنة كما قبلتها بعد الكسرة أو الضمة إذا كانت مفتوحة إلى الياء أو إلى الواو؛ حيث لم يجز أن تكون^(٢) بعد الكسرة والضمة ألف؛ فقد بان أن جعلها بين بين غير مستقيم للكسرة التي قبلها مع كونها مضمومة.

فإن قلت: لا أقبلها ياءً ولا أتبعها الحركة التي قبلها، ولكن أتبعها الحركة التي عليها وهي الضمة، فأقبلها واوًا؛ إذ لم يجز أن أتبعها الكسرة التي قبلها. لزمت أن تقول: هذا قارِو، فتصح الواو بعد الكسرة؛ إذ لم يكن سبيلٌ إلى أن تجعلها بين بين.

وأنت قد قلت: لا أتبعها الكسرة التي قبلها فأقبلها إلى الياء.

فأقول: قارِى، ويستَهزئون؛ فبقى أن تقلبها واوًا؛ فتجعلها من جنس الحركة التي تحركت بها فتقول: قارِو؛ لتكون قد خففتها؛ إذ لا سبيل إلى أن تجعلها بين بين، ولا تنقلب ياءً عندك، فهذا وجه لزوم قلبه إياها واوًا، وهذا ليس عليه أحد ممن يخفف الهمز؛ فإن لم يقلبها ياءً، خرجت بترك قلبها ياءً عن قول العرب فيها إذا قلبتها واوًا فقلت: قارِوون ويستَهزؤون.

وكذلك إذا كانت الهمزة مكسورة وقبلها ضمةً عكس قولك: «قارى» و«يستَهزئون»، فإنك تقلبها واوًا، فتقول: مررت بأَكْمُوك، فقلبت الهمزة على الحركة التي قبلها كما أتبعتها في «يستَهزئون» الحركة التي قبلها بأن قلبتها ياءً؛ كذلك في «أَكْمُوك» تتبعها الحركة التي قبلها، بأن تقلبها واوًا فتجعلها من جنس الضمة التي قبلها، فتقول: بأَكْمُوك، ولا يجوز: بأَكْمِيك؛ فتجعلها على حركتها كما لم يقولوا:

(١) فى أ: يكون.

(٢) فى ب: يكون.

قَارَوْ؛ فَيَجْعَلُوهَا عَلَى حَرَكَتِهَا، وَلَا^(١) يَتَّبِعُوهَا مَا قَبْلَهَا.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ: «بَأَكْمُوكَ» بَيْنَ بَيْنٍ؛ لِأَنَّكَ تَقْرِبُهَا مِنَ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ، فَكَمَا لَا تَكُونُ الْيَاءُ السَّاكِنَةُ بَعْدَ الضَّمَّةِ كَذَلِكَ لَا تَكُونُ الْهَمْزَةُ الْمَكْسُورَةُ بَعْدَ الضَّمَّةِ بَيْنَ بَيْنٍ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِمْ: «جُونٌ»، و«مِيرٌ»، وَالْإِتْفَاقِ الْوَاقِعِ فِي ذَلِكَ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَإِذَا لَمْ تَجْعَلْهَا بَيْنَ بَيْنٍ لِمَا قُلْتَ مِنْ أَنَّهَا تُقْرَبُ مِنَ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ، وَالْيَاءُ السَّاكِنَةُ لَا تَكُونُ بَعْدَ الضَّمَّةِ فَهَلَّا قَلْبَتْهَا يَاءٌ وَلَمْ تَقْلِبْهَا وَأَوَّ؛ لِأَنَّكَ قَدْ تَجَدُّ الْيَاءُ الْمَكْسُورَةَ فِي كَلَامِهِمْ تَقَعُ بَعْدَ ضَمَّةٍ؟

أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: «صَيْدٌ فِي هَذَا الْمَكَانِ»، لَجَازَ كَمَا يَجُوزُ: «عُورٌ فِي هَذَا الْمَكَانِ»؟ فَمَا الَّذِي جَعَلَ قَلْبَهَا إِلَى الْوَاوِ عِنْدَهُ فِي «أَكْمُوكَ» مِنْ قَلْبِهَا إِلَى الْيَاءِ فِي «أَكْمِيكَ» لِمَا أَرَيْنَاكَ مِنْ «صَيْدٍ».

فَالْقَوْلُ: أَنْ قَلْبَهَا إِلَى الْوَاوِ أَوْلَى؛ لِأَنَّكَ قَدْ وَجَدْتَهُمْ فِي تَخْفِيفِ الْهَمْزِ يَتَّبِعُونَ الْهَمْزَةَ حَرَكَةً مَا قَبْلَهَا كَثِيرًا، وَقَدْ وَجَدْتَهُمْ قَلْبُوا عَكْسَ هَذَا عَلَى مَا قَبْلَهَا؛ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «يَسْتَهْزِئُونَ»، و«قَارِيٌّ»؛ فَكَمَا أَتَبَعُوا هَذِهِ الْهَمْزَةَ حَرَكَةً مَا قَبْلَهَا كَذَلِكَ يُتَّبِعُونَ الْهَمْزَةَ فِي «أَكْمُوكَ» حَرَكَةً مَا قَبْلَهَا وَيَقْلِبُونَهَا إِلَيْهِ، فَيَكُونُ لِذَلِكَ أَوْلَى وَأَقْوَى فِي الْقِيَاسِ مِنْ قَلْبِهَا إِلَى الْيَاءِ عَلَى حَرَكَةِ نَفْسِهَا.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنْ قَلْبَهَا إِلَى الْوَاوِ فِي الْمَتَّصِلِ أَقْوَى مِنْ قَلْبِهَا إِلَى الْيَاءِ: أَنْ مَا جَاءَ فِيهِ الْوَاوُ مِنَ الْمَتَّصِلِ مَصْحُوحَةً أَكْثَرَ مِمَّا جَاءَ فِيهِ الْيَاءُ؛ أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا: «عُورٌ فِي هَذَا الْمَكَانِ»، و«حُولٌ فِيهِ»، و«اجْتُورٌ»^(٢)، و«اعْتُورٌ»، وَالْيَاءُ إِنَّمَا جَاءَ فِي «صَيْدٍ فِيهِ»، و«حَيْبٍ بِهِ»، و«عَيْبٍ بِهِ» فَيَمُنُّ بَيْنَ، وَلَمْ يُدْغَمِ.

وَمَعَ ذَلِكَ: فَإِنَّ أَبَا الْحَسَنِ قَدْ جَوَّزَ عَلَى قِيَاسِ «أَكْمِيكَ» فِي الْمُنْفَصِلِ، فَقَالَ: إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَكْسُورَةُ مَفْصُولَةً، فَتَكُونُ عَلَى مَوْضِعِهَا؛ لِأَنَّهَا قَدْ بَعُدَتْ، يَرِيدُ بِقَوْلِهِ «عَلَى مَوْضِعِهَا» أَنَّهَا تَقْلِبُ إِلَى جِنْسِ حَرَكَتِهَا. وَالْوَاوُ قَدْ تَقْلِبُ إِلَى الْيَاءِ مَعَ هَذَا؛ وَذَلِكَ نَحْوُ: ^(٣) «غَلَامٌ يَخْوَانُكَ»، و«الْمَكْرُ السَّيِّئُ يَلَّا» [فَاطِرٌ: ٤٣] فَلَمَّا وَجَدَ لِقَلْبِهَا إِلَى الْيَاءِ طَرِيقًا -بِدَلَالَةِ «صَيْدٍ فِيهِ» كَمَا وَجَدَ لِقَلْبِهَا إِلَى الْوَاوِ طَرِيقًا- أَلْزَمَ الْوَاوُ

(١) فِي أ: فَلَا.

(٢) زَادَ فِي ب: اعْتُونَ.

(٣) زَادَ فِي أ: هَذَا.

المتصل؛ لتكون على ما قبلها مثل جُونٍ ومِيرٍ وقَارِي. فَإِنَّهَا قلبت على ما قبلها وجَعَلَ المنفصلَ بالياء وقال: لأنَّ الواو تقلب إلى الياء، فأخذ بالأميرين [جميعاً]^(١)، ورأى القلب إلى الواو في الاتصال أولى، وجعل المنفصلَ بالياء؛ لأنَّ الضمة بالانفصال قد بُعِثت، فجعلها على حركة نَفْسِهَا.

فإن قلت: أفليس قد أتبعوها حركةً نَفْسِهَا في المتصلِ في قولهم: «أَيِّمَةٌ»، ولم يُتبعوها حركة ما قبلها فيقلبوها أَلْفًا، ويقولوا: «أمة»، فهلا جاز في قولهم: بَأَكْمُوكِ، أن يتبعوها حركةً نَفْسِهَا، فيقولوا: بَأَكْمُوكِ كما فعلوا^(٢) في (أَيِّمَةٌ)؟
فالقول: أن هذا ليس كـ «أَيِّمَةٌ»؛ وذلك أنَّ التي في «أَيِّمَةٌ» لزم إلقاء حركة المدغم عليها، فلما لزم إلقاء حركة المدغم عليها، لم يجد^(٣) بدأ من تحريكها، ولما لم يجد بدأ من تحريكها، كانت حركتها أولى أن تقلب إليها من أن تُجَعَلَ على ما قبلها مع تراخي تلك عنها وُقُزِبَ الكسرة منها.

ألا ترى أنَّها لو قَلِبَتْ على ما قبلها من الفتحة، فقلبت أَلْفًا وحركة المدغم التي يلزم إلقاءها عليها الكسرة، لم يستقم؛ لأنَّ الألف لا تُحَرِّك؟
فقلبت الهمزة في «أَيِّمَةٌ» على حركتها لذلك

فأما ما حكاه محمد بن السرى في كتابه في القراءات، عن أبي الحسن من أنه قال: مَنْ زعم أن الهمزة المضمومة لا تتبع الكسرة إذا خففت، دخل عليه أن يقول: هذا قَارِي^(٤)، وهؤلاء [قاريون، ويستهبزون]^(٥).

وقال: قال: -يعنى: أبا الحسن-: وليس هذا من كلام من خفف من العرب إنَّما يقولون: يستهبزون؛ فخطأ في النقل، أترأه يُلْزَمُ الخليلَ وسيبويه أن يقولوا هذا في المتصل، وقد رأهم قالوا ذلك في المنفصل نحو: من عند أختك؟ ويسمعهم يقولون: إنَّه قول العرب، فيلزمهم قولهم؟ وما يقولون: إنَّه قول العرب! هذا ما لا يظن.

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: فعل.

(٣) في أ: تجد.

(٤) في أ: قارو.

(٥) في أ: قاروون ويستهبزون.

وأبو الحسن قد فصل بين المتصل والمنفصل في «أكموك» و«غلام يخوانك»، فقلب المتصل واوًا، والمنفصل ياءً. هذا الذي حكاه عنه غلط في النقل؛ وإنما هو دَخَلَ عليه أن يقول: هذا قارِؤٌ - بالواو - كما حكيناه عنه.

وكذلك رواه أبو عبد الله اليزيدي^(١) عنه في كتابه في «المعاني»، ثم ما حكاه عن أبي الحسن من قولهم: إنما يقولون «يستهبزون» على ماذا تحمله: على التحقيق أم على جعلها بين بين؟ فإن حملة على التحقيق، لم يَجْز؛ لأنَّ الكلامَ ليس فيه؛ إنما الكلامُ على التخفيف؛ فإن حملة على جعلها بين بين فقد أُثبِتَ إذن ما أنكره وما لم يقله أحد من أهل التخفيف عنه، هذا خطأ عليه فاحش في النقل.

وأما ما ذكره محمد بن يزيد في هذه المسألة في كتابه المترجم بالشرح من قوله: والأخفش لا يقول إلا كما يقول النحويون: هذا عبد ييلك، ولكن يخالف في «يستهبزون»؛ فهذا الإطلاق يوهم أنه لا يفصل بين [المتصل والمنفصل]^(٢)، وقد فصل أبو الحسن بين «أكموك» و«عبد يخوانك»، فينبغي إذا كان كذلك ألا ترسل الحكاية عنه حتى تقيد، ويفصل بين المتصل والمنفصل كما فصل هو.

اختلفوا في قوله - تعالى -: ﴿فِي طُعَيْنِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] و: ﴿فِي آذَانِهِمْ﴾ [١٩]: قال أبو عمر الدوري^(٣)، ونصير بن يوسف النحوي: كان الكسائي يُميل الألف

(١) ابن اليزيدي العلامة، شيخ العربية، أبو عبد الله، محمد بن العباس بن محمد بن أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي البغدادي. كان رأسًا في نقل النواذر وكلام العرب، إمامًا في النحو. له كتاب: «الخيال»، وكتاب: «مناقب بني العباس»، وكتاب: «أخبار اليزيديين»، ومصنف في النحو. أذب أولاد المقدر. توفي في جمادى الآخرة سنة عشر وثلاثمائة عن ثنتين وثمانين سنة وثلاثة أشهر.
ينظر: سير أعلام النبلاء (١٤/٣٦١).

(٢) في ب: المتصل والمنفصل.

(٣) الإمام العالم الكبير، شيخ المقرئين، أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان، ويقال: صهيب الأزدي، مولا هم الدوري الضرير، نزيل سامراء. ولد سنة بضع وخمسين ومائة في دولة المنصور. وتلا على إسماعيل بن جعفر، وسمع منه، وتلا على الكسائي بحرفه، وعلى يحيى اليزيدي بحرف أبي عمرو، وعلى سليم بحرف حمزة، وجمع القراءات وصنفها. وحدث أيضًا عن: أبي إسماعيل إبراهيم بن سليمان المؤدب، وإبراهيم بن أبي يحيى، وإسماعيل بن عياش، وسفيان بن عيينة، وأبي معاوية وطائفة. روى عنه: الإمام أحمد، وهو من أقرانه، ونصر بن علي الجهضمي، وروى هو عنهما. قال أبو حاتم: صدوق. توفي سنة ست وأربعين ومائتين. زاد بعضهم: في شوال.
ينظر: سير أعلام النبلاء (١١/٥٤١ - ٥٤٣).

فِي ﴿طُغْيَانِهِمْ﴾، و[فِي] (١) ﴿آذَانِهِمْ﴾ (٢).

وقال غيرهما: كان يفتح.

وقال أبو الحارث الليث بن خالد (٣)، وغيره: كان الكسائي لا يميل هذا وأشباهه. والباقون يفتحون.

قال أبو علي: «الطغيان»: مصدر طغى، كـ «الكُفْران، والغُدوان، والرضوان».

[قال أبو علي] (٤): وحكى أبو الحسن: طغا يطغو، وقالوا: يطغى فى المضارع،

وفى التنزيل: ﴿وَلَا تَطَّغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ﴾ [طه: ٨١]، فألف «طغا» تكون منقلبة عن (٥) الياء، فيمن قال: طغيت، وعن الواو فيمن قال: طغوت.

وقالوا: طغوت، وقالوا: تطغى، كما قالوا: صَغَوْتُ تَصْغَى، ومَحَوْتُ تَمْحَى؛

ففتحت العين فى المضارع للحلقى.

وحكى بعضهم طَغَيْتَ تَطْغَى؛ ف: «تطغى» على هذا مثل: يَفْرُقُ، لا مثل:

يَصْغَى، ويجوز على هذا أن تكسرَ حرف المضارعة منه فتقول: تَطْغَى، وإن جعلته مضارع طغوث أو طغيت، لم يجز ذلك فيه.

فأما قوله تعالى: ﴿فَأَقْصِبْ كَأُكُوفِ بِالطَّاغِيَةِ﴾ [الحاقة: ٥] فيحتمل ضربين:

أحدهما: أن يكون مصدراً كالعافية والعاقبة، أى: بطغيانهم.

والآخر: أن يكون صفة، أى (٦) بالريح الطاغية.

وقوله: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَنِهَا﴾ [الشمس: ١١] فالواو مبدلة من الياء؛ لأنه اسم

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٣٠)، الحجة لابن خالويه (٧٠)، السبعة (١٤٣)، الغيث (٩٠).

(٣) الليث بن خالد، أبو الحارث البغدادي، ثقة معروف، حاذق ضابط، عرض على الكسائي وهو من جلة أصحابه، وروى الحروف عن حمزة بن القاسم الأحول وعن اليزيدى، روى القراءة عنه عرضاً وسماعاً سلمة بن عاصم صاحب الفراء، ومحمد بن يحيى الكسائي الصغير، والفضل بن شاذان، ويعقوب بن أحمد التركمانى، وقد غلط الشذائى فى نسبة فقال: الليث بن خالد المروزى وكذا الأهوازى. فقال المروزى الحاجب: وذلك رجل آخر قديم محدث من أصحاب مالك يكنى أبا بكر، توفى سنة مائتين أو نحوها، ويقال له: البليخى - أيضاً - وهذا مات سنة أربعين ومائتين.

ينظر: طبقات القراء (٣٤/٢).

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى أ: من.

(٦) فى أ: كأنه.

مثلُ التَّقْوَى والرَّعْوَى والبَقْوَى؛ لأنَّ لغةً^(١) التنزِيلُ الياءُ بدلالةِ الطغيانِ المذكورِ فيه في مواضع.

فأما ﴿وَلَا تَطْفُوا﴾ فلا دلالة فيها على الياء ولا الواو. وإن جعلت «طَعْوَى» من لغة من قال: طَعَوْتُ، كان الواو فيها من نفس الكلمة كالدَعْوَى والعَدْوَى.

وحجة من أمال «الطغيان» هي أن الألف قد اكتنفها شيان، كلُّ واحد منهما يجلبُ الإمالة، وهما الياء التي قبلها، والكسرة التي بعدها، فإذا كان كلُّ واحد منهما على انفراده يُوجِبُ الإمالة في نحو «السَّيَال»، و«الضِّيَّاح»، و«مررت ببابه»، و«بداره»، فإذا اجتمعا كانا أوجب للإمالة.

فإن قلت: إنَّ أول الكلمة حرف مستغَلٍ مضموم، وكل^(٢) واحد من المستعلى والضم يمنع الإمالة، فهلا منعها هنا أيضًا؟

فالقول: أن المستعلى لما جاءت الياء بعده، وتراخى عن الألف بحرفين لم يمنع الإمالة.

ألا ترى أنَّ قومًا أمالوا نحو «المناشيط» لتراخى المستعلى عن الألف مع أن المستعلى بعد الألف، فإذا تراخى في «طغيان» عنها بحرفين مع أنَّه قبل الألف؛ كان أجدَرُ بالإمالة.

ألا ترى أنَّهم قد أمالوا نحو: صِفَاف، وقِبَاب، ولم يميلوا نحو: مِرَاض، وفِراض، لما كان المستعلى متأخرًا عن الألف. وقالوا: ﴿بطَارِدٍ﴾ [هود: ٢٩]، و﴿بقَادِرٍ﴾ [يس: ٨١] لما تقدم المستعلى الألف، ولم يميلوا «فَارِق» و«بَارِض»؟ وأما ﴿في آذانهم﴾: فجازت فيها الإمالة كما جازت في «مررت ببابه»؛ لمكان كثرة الإعراب، وهي حسنة جائزة. والإمالة في «طغيانهم» أحسن.

[بِسْمِ اللَّهِ]^(٣)

﴿أَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ﴾ [١٦]:

قال أحمد بن موسى: ضَمَّ الواو اتفاق.

قال أبو علي: الواو في ﴿أَشْتَرُوا﴾ ساكنة، فإذا سقطت همزة الوصل للدرج،

(١) في أ: اللغة.

(٢) في ب: فكل.

(٣) سقط في أ.

التَثُّت مع الساكن المبدل من لام المعرفة، فالتقى ساكنان، فحركت الأول منهما لالتقاءيهما، ولا يخلو التحريك فيها من أن يكون^(١) بالضم أو بالكسر، فصار الضم أولى بها ليفصل بالضم بينها وبين واو «أو» و«لو»، فحركت بالضم دون الكسر لذلك. ومما يدل ذلك^(٢) على تقدم التحرك بالضم على الكسر لالتقاءيهما: أنهم قد حرّكوا هذه الواو في غير هذا الموضع بالضم لالتقاء الساكنين، واتفق الجميع فيه على التحريك بالضم دون غيره؛ وذلك في قوله: ﴿تَتَّبِعُونَ فِي أَمْوَالِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، و﴿لَتَرُونَ الْجَحِيمَ﴾ [التكاثر: ٦] فدل اتفاقهم على تحريك هذه بالضم على أنها في ﴿أَشْرَوْا الضَّلَالَةَ﴾ محرّكة بالضم - أيضًا - لالتقاء الساكنين؛ كما حرّكت [به]^(٣) في ﴿تَتَّبِعُونَ﴾ و﴿لَتَرُونَ الْجَحِيمَ﴾.

ويدل على تقدّم ذلك على الكسر ما جاء من ضمهم لها في: «مُضْطَفُّوْا اللهُ»؛ فكما حرّكوا هذه الواو بالضم، كذلك ينبغي أن تحرك بالضم في: ﴿أَشْرَوْا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾؛ لالتفاقهما في الدلالة على الجمع.

ويدل على تقرر ذلك في هذه الواو أنهم شبهوا بها الواو التي في «أو»، و«لو»، فحرّكوها بالضم تشبيهاً بقوله: ﴿أَشْرَوْا الضَّلَالَةَ﴾.

وكما شبهوا التي في «أو» بالتي تدل على الجمع.

كذلك شبهوا التي للجمع بها؛ فأجازوا فيها الكسر، كما أجازوا في: ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾ [التوبة: ٤٢] الضم تشبيهاً بالتي للجمع، وليس هذا بالوجه؛ كما أن الكسر في: ﴿لَا تَسْوِ الْفُضْلَ﴾ [البقرة: ٢٣٧] ليس بالوجه.

ومثل هذا - في أنّ كل قبيل من الواوين شُبّه بالآخر -؛ إجازتهم الجر في «الضارب الرجل»؛ تشبيهاً بـ «الحسن الوجه»، وإجازتهم النصب في «الحسن الوجه» تشبيهاً بـ «الضارب الرجل»، والنصب في «الضارب الرجل» الوجه. والجر في «الحسن الوجه» الوجه؛ إلا أنّ الكسر في: ﴿وَلَا تَسْوِ الْفُضْلَ﴾ أقبح وأقل في الاستعمال من «الحسن الوجه».

ويدل على تقدّم التحريك بالضم في هذه الواو لالتقاء الساكنين: أنّ قوماً أبدلوا

(١) في ب: تكون.

(٢) في ب: يدل.

(٣) سقط في ب.

منها الهمزة، فقالوا: ﴿اشْتَرَعُوا الضَّلَالَةَ﴾ كما يبدلون من الواو المضمومة، فلو كان تحريكها بالكسر متعارفاً، لكان جديراً ألا يهمزوا؛ لأنها كانت تشبه حركة الإعراب لتعاقب الحركتين عليها، كما تعاقب حركة الإعراب على المعرب.

ألا ترى أن حركة [غير]^(١) الإعراب لَمَّا تعاقبت على ما كان مضاعفاً أدغم في قول عامة العرب غير أهل الحجاز؛ كما أن حركات الإعراب لَمَّا تعاقبت على المعرب أدغم.

فتحريك من حركتها بالضم دلالة على أنه جعلها بمنزلة سائر الواوات المضمومة التي تبدل الهمزة منها، ولا يدخلها غير الضم، نحو التي في العُور والثَّور وأسوق وأنزُر.

وليس إبدال هذه الواو همزة - وإن كان فيه ما استدللنا به من تمكن تحريكها بالضم - في هذا الموضع بالقياس؛ لأن تحريكها بالضم إنما هو لالتقاء الساكنين، والتحريك لالتقاء الساكنين في تقدير السكون؛ لما تقدّم من الدلالة على ذلك. فإذا كان كذلك، فكأنه قد أبدل الهمزة من واو ساكنة، والهمزة لا تبدل من الواو الساكنة. ولو استقام أن تبدل من هذه الواو الهمزة إذا تحركت بهذه الحركة، لاستقام أن تبدل منها إذا تحركت بحركة الإعراب، لأنها مثلها في أنها ليست بلازمة، إلا أن إبدال الحركة لالتقاء الساكنين همزة أوجه لموافقته نحو: «أدور»^(٢) في أن الحركتين فيهما حركتا بناء لا حركتا إعراب.

وقد شبهوا غير اللازم باللازم في مواضع؛ نحو إدغامهم الواو في «رُوبا» و«رُوية» وما أشبه ذلك، وليس قول من قال: إن هذه الواو إنما حركت بالضم لالتقاء الساكنين؛ لأنه فاعل في المعنى، فجعلت حركة التقاء الساكنين فيه كحركة الإعراب - بمستقيم.

ألا ترى أن الياء في: اخشَى القوم يا امرأة، فاعلة في المعنى، وانفقوا^(٣) على تحريكها بالكسر! وقد كسر ناس الواو في: ﴿اشْتَرَعُوا الضَّلَالَةَ﴾، ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ فلو كان كما ذهب إليه من ذكرنا قوله، لم يجز اختلاف الحركات فيه كما لم

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: وفي.

(٣) في أ: فانفقوا.

يجز ذلك في حركة الإعراب إذا كان معربًا.

وأما^(١) ما حكاه أحمد بن يحيى، عن الفراء من^(٢) أن قوله: ﴿اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ﴾ إنما حرّكها بالحركة التي كانت تجب لإلام الفعل من الضمة، فإنه ذهب في ذلك إلى أن الحركة فيها ليست لالتقاء الساكنين، كما يذهب إليه سيبويه وأصحابه. وهذا الذي ذهب إليه الفراء^(٣) لا يستقيم من غير جهة:

منها: أن «اشترى»، و«اصطفى» وما أشبه ذلك إنما انقلبت اللام فيه ألفًا لتقدير الحركة فيها، ولولا تقديرها لم تنقلب؛ كما لم تنقلبا في: «لَو»، و«كَي»، فإذا انقلبا لذلك، لم يستقم أن يُقدَّر نقل الحركة عنها؛ لأن ثباتها ألفًا بمنزلة كون الحركة معها، فكيف^(٤) يقدر نقلها إلى موضع وهي في حكم الثبات في الحرف المتحرك بها؟ ومن ثم لم ينقلوا الحركة في: قال، وباع، وهاب، وخاف، إلى الفاء، كما نقلوا في قلت، وطلت، وبعث، وخفت، وهبت.

ألا ترى أنها في تقدير الثبات مع الألف؟

ويمتنع ذلك من وجه آخر: وهو أننا رأينا الحركات إنما تُلقَى على الحروف التي تكون قبل الحروف التي تُنقل منها، ولا تُنقل إلى ما بعد الحروف المنقولة منها الحركة.

ألا ترى أن بعث، وقلت، وخفت، وهبت، ومست وظلت، فيمن نقل حركة عينيهما، وأحسّت كذلك، وكذلك أقام، وأقال، وأصمّ، وأيلّ، وأعدّ، وأمدّ، وأخلة، وأيمّة، وكذلك نقل حركات الهمز في التخفيف نحو جيل، وحوّبة، والمرة، والجيّة، والخب، والعب. وكذلك يمدّ، ويعفّ، ويسمّ، وكذلك من نقل في [قتل، وخطف]^(٥)، و«يهدي»، إنما ينقل إلى الحرف الذي قبل الحرف المنقولة منه الحركة. وكذلك قولهم: قاضون وغازون، ومشترون^(٦)، ونحو ذلك. فإذا كان

(١) في أ: فأما.

(٢) في ب: في.

(٣) زاد في أ: في ذلك.

(٤) في أ: وكيف.

(٥) في ب: خطف وقتل.

(٦) في أ: مستهزون.

الأمر في ذلك على ما وصفنا، ولم نجد في هذه الأصول شيئاً على ما ادّعاه - ثبت فساد ما ذهب إليه لدفع الأصول له وتعريبه من دلالة تدل عليه.

ووجه آخر، وهو: أن الحركة في: «اشتروا الضلالة»، و«مصطفو القوم»، و«اخشى القوم يا هذه»؛ لا تخلو من أن تكون منقولة من اللام كما قاله، أو حركة للالتقاء^(١) الساكنين كما ذهب إليه غيره:

فلو كانت حركة نقل كما قال، لوجب أن يتحرك الحرف الذي نُقِلَتْ إليه بها، التقى مع الساكن أو لم يلتق.

ألا ترى أن سائر ما نُقِلَتْ الحركة إليه؛ نحو ما ذكرنا قَبْلُ يتحرك بالحركة المنقولة إليه، وفي أن هذه الحروف: الواو في اشتروا، وفي مصطفو القوم، والياء في اخشى الله يا هذه، لا تتحرك حتى تلتقى مع ساكن منفصل منها دلالة على أنها تحركت من حيث تحركت الحروف الساكنة الملتقية^(٢) مع سواكن آخر منفصلة منها نحو: ﴿بِعَذَابٍ أَزْكُضْ﴾ [ص: ٤١، ٤٢] و﴿أَحَدُنِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢، ٣] ﴿أَوْ انْقُضْ﴾ [المزمل: ٣] و«اذهب اذهب»، وما أشبه ذلك مما تحرك للالتقاء الساكنين، فأما تحريكها بالضم، وتحريك هذه الحروف التي ذكرناها بغيره من الحركات فمسألة أخرى.

ولو لم يكن في ذلك إلا أن الياء التي هي مثل الألف في اللين نقل حركتها إلى ما قبلها في: «قاضون»، و﴿أُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ [المؤمنون: ٧] لكان كافيًا، فَعُلِمَ^(٣) منه أن حركة اللام المنقلبة ألقًا لا تنقل إلى ما بعدها؛ كما لم تنقل في «العادون» إلى ما بعده.

اختلفوا في قوله [عز وجل]^(٤): ﴿يَالْهُدَى﴾ [١٦] وما أشبه ذلك فكان نافع لا يفتح ذوات الياء، ولا يكسر مثل قوله: ﴿الْهُدَى﴾، و﴿الْهُوى﴾^(٥):

و﴿العمى﴾ [فصلت: ١٧]، و﴿استوى﴾ [البقرة: ٢٩] و﴿أعطى﴾، و﴿أكدى﴾

(١) في أ: للالتقاء.

(٢) في أ: المنقلبة.

(٣) في ب: تعلم.

(٤) في ب: تعالى.

(٥) سقط في أ.

[النجم: ٣٤]، وما أشبه ذلك، [كانت] ^(١) قراءته وسطاً في ^(٢) ذلك كله، وكذلك ﴿يَحْيَى﴾، و﴿مُوسَى﴾، و﴿عِيسَى﴾، و﴿الْأُنثَى﴾، و﴿الْبُرْجَى﴾، و﴿لُعَسْرَى﴾، و﴿زَأَى﴾، و﴿نَأَى﴾.

وقال المسيبي: كان «نافع» يفتح ذلك كله، والأول قول قالون، وورش عن نافع. وكان «ابن كثير» يفتح ذلك كله.

وأما أبو عمرو: فكان يقرأ من ذلك ما كان [من] ^(٣) رءوس الآي بين [الكسر والفتح] ^(٤) مثل آيات سورة: ﴿طه﴾، و﴿النجم﴾ و﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾، و﴿وَالصَّحَى﴾، و﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَبْتَثَى﴾، و﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾، و﴿وَدَحَاهَا﴾ ^(٥) و﴿طَحَاهَا﴾، فإذا لم يكن رأس آية، فتح؛ مثل: ﴿قَضَىٰ أَجَلًا﴾ [الأنعام: ٢] و﴿الْهُدَى﴾ ^(٦)، و﴿أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩] و﴿أَزْكَى﴾ و﴿فَسَوَّاهُنَّ﴾، و﴿أَحْيَا﴾ فإنه بالفتح كله.

فإذا كان الاسم مؤنثاً على فعلى أو فعلى أو فعلى مثل: ﴿ذِكْرَى﴾ [الأنعام: ٦٨] و﴿ضِيْرَى﴾ [النجم: ٢٢]، و﴿بِالْأُنثَى﴾ [النحل: ٥٨]، و﴿شَتَّى﴾ [طه: ٣]، وما أشبه ذلك: فهو بين الفتح والكسر، وإذا كانت راء بعدها همزة وبعد همزة ياء، كَسَرَ الهمزة وفتح الراء؛ مثل: ﴿رَبَّآ كَوَكَّبًا﴾ [الأنعام: ٧٦] و﴿رَبَّآ أَيْدِيَهُمْ﴾ [هود: ٧٠] وإذا ^(٧) جاءت راء بعدها ياء، كَسَرَ الراء مثل قوله: ﴿هَلْ تَرَى﴾ [الحاقة: ٨]، و﴿يَرَى﴾، و﴿النَّصَارَى﴾، و﴿أَرَى﴾. فإذا سقطت الياء في الوصل لساكن لقيها، لم يُمِلِ الراء؛ كقوله [تعالى] ^(٨): ﴿حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]، و﴿النَّصْرَى﴾ الْمَسِيحِ﴾ [التوبة: ٣٠]، و﴿تَرَىٰ الَّذِينَ﴾ [الزمر: ٦٠]؛ لأن الإمالة إنما كانت من أجل الياء فلما زالت الياء، زالت الإمالة.

وروى عبد الوارث ^(٩)، وعباس بن الفضل، عن أبي عمرو إمالة ذلك كله،

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: من.

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: الفتح والكسر.

(٥) سقط في أ.

(٦) سقط في أ.

(٧) في أ: فإذا.

(٨) سقط في أ.

(٩) عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان، الإمام، الثبت، الحافظ، أبو عبيدة العنبري، مولاهم =

استقبله ساكن^(١) أو لم يستقبله.

والمعروف عن أبي عمرو ترك الإمالة في مثل: ﴿نَزَى اللَّهُ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]. وكان عاصم يفتح في رواية أبي بكر ذلك كله إلّا: ﴿رَأَى﴾، ﴿وَرَمَى﴾، ﴿وَرَأَهُ﴾، و﴿نَأَى﴾ في سورة بنى إسرائيل [الآية: ٨٣] وفتح التي في السجدة [فصلت: ٥١] و﴿أَعَمَّنْ﴾ [الإسراء: ٧٢] فإذا سقطت الياء لساكن لقيها في الوصل، أمال الراء وفتح الهمزة مثل: ﴿رَوَا الْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧].

وَرَوَى خلف، عن يحيى بن آدم^(٢)، عن أبي بكر، عن عاصم: أنه كان يميل الراء والهمزة من^(٣) قوله تعالى: ﴿رَأَى الشَّمْسُ﴾ [الأنعام: ٧٨]، و﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧]، و﴿رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [النحل: ٨٥] وما كان مثله.

وكان غير خلف يروى عن يحيى، عن أبي بكر، عن عاصم في ذلك بفتح الهمزة بعد كسر الراء مثل حمزة. وأما حفص: فَرَوَى عن عاصم ذلك كله بالفتح، إلّا قوله: ﴿مَجْرَاهَا﴾ [هود: ٤١] فإنه أمالها.

وكان حمزة يُميل ذوات الياء، مثل: ﴿أَعْطَى﴾ و﴿اتَّقَى﴾ و﴿اسْتَوَى﴾. وما أشبه

= البصرى، التنورى، المقرئ. حدث عن: يزيد الزشك، وأيوب السختياني، وأيوب بن موسى، وشعيب بن الجحباب، والجعد أبي عثمان، وعمرو بن عبيد. وقرأ القرآن عرضاً على أبي عمرو، وأقرأه، وقرأ -أيضاً- على حميد بن قيس المكي. وكان مولد عبد الوارث في سنة اثنتين ومائة، تلا عليه محمد بن عمر القصبى، وأبو معمر المقعد، وعمران بن موسى القزّاز. وحدث عنه: ولده عبد الصمد، وأبو معمر عبد الله بن عمرو المقعد، وهو راوية كتبه، ومسدد بن مسرهد، وقتيبة بن سعيد، وبشر بن هلال، وعبيد الله بن عمر القواريرى، وعلى بن المديني، وخلق سواهم. وكان عالماً مجوداً، من فصحاء أهل زمانه، ومن أهل الدين والورع، إلا أنه قدرى مبتدع. مات في المحرم سنة ثمانين ومائة. ينظر: سير أعلام النبلاء (٨/٣٠٠ - ٣٠٣).

(١) في أ: الساكن.

(٢) يحيى بن آدم بن سليمان، العلامة، الحافظ، المجود، أبو زكريا الأموى، مولاهم الكوفى، صاحب التصانيف، من موالى خالد بن عقبة بن أبى معيط. ولد بعد الثلاثين ومائة، ولم يدرك والده، كأنه توفى وهذا حمل. روى عن: عيسى بن طهمان، ومالك بن مغول، وفطر ابن خليفة، ويونس بن أبى إسحاق، ومسعر بن كدام، وسفيان الثورى، وحمزة الزيات. وثقه يحيى بن معين والنسائى. وقال أبو حاتم: ثقة كان يتفقه. توفى غربياً ببلد «فم الصلح» في سنة ثلاث ومائتين، في شهر ربيع الأول، في النصف منه.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/٥٢٢ - ٥٢٧).

(٣) في أ: فى.

ذلك، و﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٤] و﴿يَحْيَىٰ مَنْ حَيٍّ﴾ [الأنفال: ٤٢]، ولا يُمِيلُ: ﴿أَحْيَاكُمْ﴾ و﴿أَحْيَا﴾ إلا إذا كان قبل الفعل واو. ويُمِيلُ ﴿موسى﴾، و﴿عيسى﴾، و﴿يحيى﴾، ولا يمِيل ذوات الواو مثل قوله: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَا﴾ [الضحى: ٢] و﴿دَحَاهَا﴾، و﴿طَحَاهَا﴾، و﴿تَلَاهَا﴾، ويمِيل ﴿ذَلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ﴾ [النور: ٣٠] و﴿الْأَعْلَىٰ﴾ [الأعلى: ١] وكلّ فعل من ذوات الواو زيدت في أوله ألف فإنه يميله. وكان الكسائي يُمِيل ذلك كله، ويمِيل: ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾ و﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾، ويمِيل ذوات الواو إذا كُنَّ مع ذوات الياء مثل: ﴿وَضَحَاهَا﴾ و﴿الضُّحَىٰ﴾، لا يفتح شيئاً من ذلك، وكذلك ﴿دَحَاهَا﴾.

واتفقا على^(١) ترك الإمالة في قوله [تعالى]^(٢): ﴿ثُمَّ دَنَا﴾ [النجم: ٨]، و﴿مَا زَكَا مِنْكُمْ﴾ [النور: ٢١]، و ﴿دَعَا﴾ [آل عمران: ٣٨] و﴿وَعَفَا﴾ [البقرة: ١٨٧]، وما أشبه ذلك.

وابن عامر يفتح ذلك كله.

أبو عمرو يمِيل الكاف من ﴿الْكَافِرِينَ﴾ في موضع الخفض والنصب إذا كان جمعاً، وإذا كان واحداً؛ كقوله [تعالى]^(٣): ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة: ٤١] أو جمعاً في موضع رفع مثل قوله: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] لم يمل. وكذلك روى أبو عمر الدُّورى، ونُصير بن يوسف النحوى - جميعاً - عن الكسائي ولم يرو ذلك عن الكسائي إلا أبو عمر ونصير. والباقون لا يميلون.

قال أبو على: أما إمالة نافع ﴿الهدى﴾، [والهوى]^(٤)، والعمى، واستوى، وأعطى، وأكدى، ويحيى، وموسى، وعيسى، والأنثى، واليسرى، والعسرى، ورأى، ونأى ﴿فحسنة﴾؛ لأنها ألفات منقلبة عن الياء، أو في حكم المنقلب عنها، فأمالوها؛ ليدلوا على أن أصلها الياء، أو في حكم ذلك. وإذا كانوا قد أمالوا شيئاً من الأسماء التي على ثلاثة أحرف، نحو: العشا والكبا والمكا مع أنها منقلبة عن الواو،

(١) في ب: في.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

فلا نظر في حسن إمالة ما كان انقلابه من هذه الألفات عن الياء، أو كان في حكم ذلك؛ لتدل الإمالة والانتحاء بالألف نحو الياء على الياء.

ومثل ذلك في إلزام الكلمة ما يدل على الحرف الذي وقع الانقلاب عنه: إبدالهم من الهمزة المعترضة في الجمع الواو؛ ونحو: هراوى وأداوى؛ ليدل ذلك على الواو التي كانت اللام في إداوة وهراوة.

ومثله -أيضًا- قول من قال: «قيل»^(١) فانتحى بالكسرة نحو الضمة؛ ليدل على أن الأصل فُعِلَ.

ومثل ذلك قولهم: أنت تغزين يا هذه؛ فأشمو الزاى الضمة؛ لتدل على الواو المحذوفة التي هي لام الفعل، فكذلك إمالة الألف نحو الياء لتدل على أن انقلابها عن الياء دون الواو.

ومما يؤكد ذلك: أن قومًا قالوا هذا ماش، وهذا جاذ، فأملوا؛ ليدلوا على الكسرة التي تكون في إظهار المثلين وفي عين الفعل في الدَّزَج.

وأما قصده في الإمالة بها نحو الياء وتوسطه في ذلك: فلائته كرهه أن يباليغ في الانتحاء نحو الياء، فيصير كأنه عائد إلى الياء التي كرهها حتى أبدلوا منها الألف؛ وهكذا ينبغي أن تكون الألف في الإمالة.

قال وكان ابن كثير يفتح ذلك كله. وحكى عن ابن عامر أنه كان يفتح ذلك كله. [قال أبو علي:]^(٢)؛ الحججة له أنه كرهه الإمالة في نحو: هدى، وعمى، واستوى؛ لأنه كرهه أن ينحو نحو الياء، وقد كان كرهها وفر منها حتى قلبها ألفًا، فكرهه أن يعود إلى مقاربة ما كان رفضه، وهو قول الأكثر فيما زعم سيبويه، أعنى ألا يميل ما كان انقلابه من الألفات عن الياء؛ كما أن الأكثر من يقول «رُدَّ»، فيصحح الضمة ولا ينحو بها نحو الكسرة؛ لأنه قد كان كرهها حتى أذهبها بالإدغام.

ومما يؤكد ترك الإمالة في هذا الضرب -لأن فيها انتحاء نحو ما كان كرهه-: تركهم الإمالة في جاذ ومجاد ونحوه من المضاعف؛ لأنه فر مما تحقَّق فيه الكسرة التي كانت تقع بعد الألف لو لم تدغم، فلم يعد إلى ما يدل عليها من الإمالة بعد

(١) زاد في أ: فيشم.

(٢) سقط في أ.

رفضه لها، ولم يميلوا في الجر فقالوا: مررت برجل جاداً.
فأما من أمال ذلك في الجر، فكما أمال: مررت بماله، لا على ما يمال من نحو:
عابد وعالم، وهذا قول الأكثر.

قال سيويبه: وكثير من العرب وأهل الحجاز لا يميلون هذه الألف.
قال: وأما أبو عمرو فكان يقرأ من ذلك ما كان من رءوس الآي بين الكسر
والفتح، مثل آيات سورة: ﴿طه﴾، و﴿النجم﴾، و﴿عبس وتولى﴾، و﴿الضحى
والليل﴾، و﴿الشمس وضحاها﴾، و﴿دحاها﴾، [و﴿طحاها﴾] ^(١)، فإذا لم تكن ^(٢)
رأس آية، فتح.

قال أبو علي: إنما أمال الألفات في رءوس الآي؛ لأنّ الفواصل بمنزلة القوافي
في أنّها مواضع وقوف؛ كما أنّ أواخر البيوت كذلك، وقد فصلوا بين الوصل
والوقف؛ فأمالوا إذا وقفوا، ولم يميلوا إذا وصلوا، وذلك قولهم في الوقف: يريد
أن يضربها، ومثا، [ومنها] ^(٣)، وبنا، ونحو ذلك، فإذا وصلوا، نصبوا، فقالوا:
يريد أن يضربها زيد، وأن يضربا زيداً، ومنا زيد.

وإنما حملهم على هذا الفصل بين الوقف والوصل: أنّهم أرادوا في الوقف تبيين
الألف، فكما يبينها بأن قلبوا من الألف الياء في نحو هذه أفعى، كذلك بينوها بأن
نحوها بها نحو الياء. فإذا وصلَ تَرَكَ الإمالة؛ كما يترك إبدال الياء منها فيقول: «هذه
أفعى فاعلم»؛ لأنّ الألف في الوصل أبين منها في الوقف، فعلى هذا فصل أبو عمرو
بين رءوس الآي وغيرها.

وأما تسويته بين «ضحهاها»، و«طحاها»: فليشاكل بينها في اللفظ؛ لأنّ الفواصل
كالقوافي، فاستحب الملاءمة بين بعض الفواصل وبعض، كما استحبوا ذلك في
القوافي، وأمال «طحاها» ونحوها لذلك ولأنّ الإمالة في نحو: «طحا» و«غزا» سائغة.
وأما إمالة ما كان آخره ألف التانيث نحو: ﴿ذكري، وأنثى، وشتى﴾: فلأنّ هذه
الألفات تبدل منها الياء، ولا تبدل منها الواو -أبداً- فصارت بمنزلة ما أصلها الياء؛

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: يكن.

(٣) سقط في أ.

فأمالها لذلك^(١). وإمالتها وترك إمالتها -جميعًا- كثيران.

قال: فإذا كانت الراء بعدها همزة وبعد الهمزة ياء، كسر الهمزة وفتح الراء؛ يريد بالياء الألف، ولعله سماها ياء؛ لأنَّ الكتاب يكتبونها ياء؛ وذلك نحو: ﴿رَأَى أَيَدِيَهُمْ﴾ [هود: ٧٠]؛ فأمال الفتحة التي على الهمزة من «رأى» نحو الياء؛ ليتميل الألف بإمالة الفتحة نحو الياء، وتَرَكَ الراء مفتوحة؛ لأنها لم تَلِ الألف، فتركها على فتحها ولم يغيرها.

قال: فإذا^(٢) جاءت راء بعدها ياء، كسر الراء مثل قوله: ﴿تَرَى، وَنَرَى، وَالنَّصَارَى، وَأَرَى﴾.

قوله: بعدها ياء، يريد بها الألف الممالة -أيضًا-.

فإن قلت: فهلاً لم يُمِلِ الألف ههنا^(٣)؛ لأنَّ الراء مفتوحة، والراء إذا كانت مفتوحة منعت الإمالة؛ كما تمنعها الحروف المستعلية؟

فالقول: أن فتح الراء هنا لا يمنع^(٤) الإمالة كما أن المستعلية أنفستها لم تمنع منها في نحو: سقى و صفا، وكذلك الراء في ﴿النَّصَارَى﴾.

قال: فإذا سقطت الياء في الوصل لساكن لقيها، لم يُمِلِ الراء؛ كقوله [تعالى]^(٥): ﴿حَقَّ نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]، و﴿النَّصَارَى الْمَسِيحُ﴾ [التوبة: ٣٠]، ﴿وَبَرَى الَّذِينَ﴾ [سبأ: ٦].

قال أبو علي: هذا الذي ذهب إليه أبو عمرو مذهب، وللعرب في هذا مذهبان: أحدهما: ألا يميلوا بالفتحة نحو الكسرة؛ لأنَّ إمالتها إنما كانت لتميل الألف نحو الياء، فلما سقطت الألف لالتقاء الساكنين صحح الفتحة ولم يملها^(٦)؛ لسقوط الألف التي كانت الفتحة تمال لتميلها.

قال سيبويه: قالوا: لم يضربها الذي تعلم، فلم يميلوا؛ لأنَّ الألف قد ذهبت.

(١) في ب: بذلك.

(٢) في أ: وإذا.

(٣) في ب: هنا.

(٤) في ب: لم تمنع.

(٥) سقط في أ.

(٦) في ب: يميلها.

والآخر: أن يُميل الفتحة نحو الكسرة وإن كانت الألف قد سقطت؛ لأنَّ الألف لما كان حذفها لالتقاء الساكنين - والتقاء الساكنين غير لازم - صارت الألف كأنها في اللفظ.

وقد رَوَى أحمد بن موسى هذا الوجه الثاني - أيضًا - عن أبي عمرو، فقال: رَوَى عبد الوارث، وعباس بن الفضل، عن أبي عمرو إمالةً ذلك كله، استقبله ساكن أو لم يستقبله.

قال أحمد: والمعروف عن أبي عمرو ترك الإمالة في مثل: ﴿زَرَى اللَّهُ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥].

وقد حَكَى هذا الوجه أبو الحسن، وحكى الأول الذى حكيناه عن سيويه، فقال: إن شئت تركت الإمالة على حالها؛ قال: وذلك نحو: ﴿فلما رأى القمر﴾ [الأنعام: ٧٧] و﴿فى القتلى الحر﴾ [البقرة: ١٧٨] و﴿هدى للمتقين﴾ [البقرة: ٢].

قال: وكان عاصم يفتح فى رواية أبى بكر ذلك كله، إلا رأى، ورمى، ورآه، ونأى فى سورة بنى إسرائيل، وفتح التى فى السجدة [فصلت: ٥١] و﴿أعمى﴾ [الإسراء: ٧٢]، فإذا سقطت الياء لساكن لقيها فى الوصل، أمال الرء وفتح الهمز مثل: ﴿رأى القمر﴾.

قال: وكان غير خلف يروى عن يحيى، عن أبى بكر، عن عاصم فى ذلك [كله]^(١) بفتح الهمزة بعد كسرة الرء مثل حمزة.

وأما حفص فروى عن عاصم ذلك كله بالفتح إلا قوله: ﴿مَجْرَاهَا﴾؛ فإنه أمالها. قال أبو على: الفتح فى ذلك هو الأصل، وأما الإمالة فى: ﴿رأى، ورآه، ونأى﴾ فإنه أمال فتحة الهمزة لتميل الألف المنقلبة عن الياء فى رأيت، ونأيت نحو الياء، فلما أمال فتحة الهمزة لما ذكرناه أمال فتحة الرء لإمالة فتحة الهمزة، وكما^(٢) أمالوا الألف لإمالة الألف فى نحو رأيت عمادا، كذلك أمالوا الفتحة فى [راء]^(٣): «رأى» لإمالة فتحة الهمزة؛ ألا تراهم أمالوا الفتحة فى الرء من نحو: من الضرر؛

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: فكما.

(٣) سقط فى أ.

لكسرة الراء، والفتحة في الطاء من نحو: رأيت حَبَطَ الريف؛ لكسرة الراء، فكذلك أمالوا الفتحة للفتحة الممالة؛ لأنَّ الفتحة الممالة متحى بها نحو الكسرة؛ كما أنَّ الألف الممالة متحى بها نحو الياء، فكما أمالوا الألف الآخرة في «رأيت عمادا» لإمالة الألف الأولى التي أميلت للكسرة، كذلك أميلت الفتحة في راء «رأى» لإمالة الفتحة من ^(١) همزتها.

فأما فتحه الهمزة إذا سقطت الألف لساكن لقيها، وتبقيته الإمالة في الراء مع فتحة الهمزة: فكان القياس أن يُخْلِصَ فتحة الراء ولا يميلها؛ لزوال ما كان ^(٢) أميلت له كما حكاه سيبويه في ^(٣) قولهم: لم يضربها الذي تعلم.

ولما فعله عاصم من إمالة فتحة الراء مع تفخيمه فتحة الهمزة: وجه ظاهر، وقياس صحيح؛ وذلك أنهم قد قالوا: رَحِمَهُ اللهُ، فكسروا الراء لكسرة حرف الحلق الذى هو العين، ثم أسكنوا الحاء فبقيت الراء على كسرتها، ولم يردوها إلى الفتحة التى كانت الأصل فى «فَعِلَ»، فكذلك بَقِيَ فى «رَأَى» إمالة فتحة الراء مع زوال الإمالة عن فتحة الهمزة.

ومما يثبت ذلك قوله: [من الطويل]

... .. وَإِنْ شِهِدَ أَجْدَى فَضْلُهُ وَجَدَاوِلُهُ ^(٤)

ومما يقوى ذلك قولهم: صَبِقَ، ثم نسبوا إليه فقالوا: صَبَقَى، فقررروا كسرة الصاد وإن كانت كسرة العين التى لها كُسِرَتِ الصاد قد زالت.

فأما إمالة فتحة الراء من قوله [تعالى] ^(٥): ﴿وَلَكِنَّ اللهُ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧]: فإنَّ إمالة الراء فى «رَأَى»، أحسن من إمالتها ^(٦) فى «رمى»؛ لأنَّ الراء فى «رَأَى» ^(٧)

(١) فى أ: فى .

(٢) فى ب: كانت .

(٣) فى أ: من .

(٤) عجز بيت، وصدرة:

إذا غاب عنا غاب عنا فراتنا

والبيت للأخطل فى ديوانه ص (٢٢٤)، والدرر (١٩٩/٥)، وشرح أبيات سيبويه (٢/

٣٤١)، والكتاب (١١٦/٤)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (٨٤/٢).

(٥) سقط فى أ.

(٦) فى ب: إمالة الراء .

(٧) زاد فى ب: و«نأى» .

بعدها^(١) همزة. والكسر [في الفاء إذا كانت بعدها همزة]^(٢) أو غيرها من حروف الحلق قد كثر.

قال أبو الحسن: وقد ذكروا أنها لغة، ووجهه ما تقدم من أنه لما أمال الميم، أمال الراء لإمالتها.

وليس اختلاف رواية الرواة في هذه الحروف عنه بتدافع؛ لأنه إذا كان لكل قراءة من ذلك وجه فقد يجوز أن يكون رأى أن يقرأ بكل واحدة منها، ويجوز أن يكون رأى القراءة ببعض ذلك، ثم انتقل عنه إلى وجه آخر.

ويَقْوَى الوجه الأول ما رواه أبو بكر عنه من إمالة «نأى» في سورة بنى إسرائيل، وفتح التى فى السجدة.

وأما^(٣) إمالة حمزة مثل: ﴿أعطى، وأتقى، واستوى، وأمات وأخيا﴾ إلا إذا كان قبل الفعل واو: فيمكن أن يكون لما رأى الإمالة وتركها سائغين جائزين أخذ بهما جميعاً؛ فقرأ بعض ذلك ممالاً، وبعضاً غير ممال على نحو ما زوى عن عاصم. وإمالته: موسى، وعيسى، ويحيى: قد تقدم القول فى ذكر وجهه.

وترك إمالته ذوات الواو مثل: ﴿والليل إذا سجا﴾، و﴿طحاها﴾، و﴿تلاها﴾ حسن جميل؛ لأنه لا ياء هنا ينحو بالألف نحوها؛ ليدل^(٤) عليها؛ فلم يمل الألف المنقلبة عن الواو؛ إذ كانت الإمالة فى الألف المنقلبة عن الياء قد تُترك، وفتح الألف فى نحو: رمى. فإذا جاء التضخيم فى بنات الياء، فبنات الواو أجدر. والذين أمالوا نحو: طحا، أمالوا؛ لأن اللام قد تنقلب ياء، والعدّة على ما هى عليه نحو: ﴿غزى﴾ [آل عمران: ١٥٦].

وأما إمالة^(٥) ﴿ذلكم أزكى لكم﴾ [البقرة: ٢٣٢] و﴿الأعلى﴾ [الأعلى: ١]. وكل فعل من ذوات الواو زيدت فى أوله الهمزة^(٦)، فحسنة؛ لأن الألف فى هذه العدة قد صارت فى حكم المنقلب عن الياء لموافقتها لها فى الثنية وغيرها.

(١) فى ب: بعدهما.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: فأما.

(٤) فى ب: لتدل.

(٥) فى ب: إمالته.

(٦) فى ب: همزة.

ألا ترى أنك تقول: الأزكيان، والأعليان، وتقول: أعليت زيدا، وزكيتَه؛ فلما صارت^(١) في حكم المنقلب عن الياء، أمالها كما يُميل ما انقلب عن الياء. وموافقة الكسائي له في ذلك، واختصاص الكسائي بإمالة ﴿وَأَحْيَا﴾ في ذلك حسن؛ لأنَّ الواو إذا لحقت أوَّلا في هذا النحو، فلا شيء فيه يمنع الإمالة؛ كما لا شيء فيه يمنع منها إذا لم تَلحق في قياس العربية. ولعل حمزة اتبع في ذلك أثرا؛ لأنَّ القراءة ليست موقوفة على مقاييس العربية دون اتباع الأثر فيها، أو أحب أن يجمع بين الأمرين الجائزين [فيها]^(٢).

وأما اختصاص الكسائي من دون حمزة بإمالة ذوات الواو إذا كنَّ مع ذوات الياء في مثل: ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾، ﴿وَالضُّحَى﴾، و ﴿ذَحَاهَا﴾، وأنه لا يفتح من ذلك شيئا؛ بل يسوى بين ذوات الياء وذوات الواو في هذه الفواصل - فهو في ذلك موافق لأبي عمرو، وقد تقدّم ذكر وجه ذلك عند ذكرنا لقول أبي عمرو.

قال: واتفقا في ترك الإمالة في قوله [تعالى]^(٣): ﴿ثُمَّ دَنَا﴾ [النجم: ٨]، و﴿مَا زَكَا مِنْكُمْ﴾ [النور: ٢١]، ودعا، وعفا، وقد تقدّم ذكر وجه^(٤) ذلك.

قال: أبو عمرو يُميل الكاف من «الكافرين» في موضع الخفض والنصب إذا كان جمعا، وإذا كان واحدا مثل: ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة: ٤١]، أو جمعا مرفوعا مثل ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] لم يميل، وكذلك رواه بعضهم عن الكسائي.

قال أبو على: إمالة «الكافرين» في موضع [الخفض والنصب]^(٥) إنما هي للزوم الكسرة الراء بعد الفاء المكسورة، والراء لما فيها من التكرير تجرى مجرى الحرفين المكسورين، وكلّما كثرت الكسرات، غلبت الإمالة وحسنت. فلما كانت الراء في «الكافرين» قد لزمتها الكسرة، والفاء قبلها مكسورة أيضا - حسنت الإمالة.

فأما الواحد المجرور نحو: ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة: ٤١] فإنما لم يمله كما أمال الجميع؛ لأنَّ كسرة الإعراب غير لازمة فيه لزوم الكسرة للراء في «الكافرين»؛ فلم

(١) في ب: صار.

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في ب.

(٤) في ب: نحو.

(٥) في ب: النصب والخفض.

يلزم أن يُميل الواحد من حيث أمال الجميع، ومع ذلك فإنّ الرء لما كانت مشبّهة بالمستعلى للتكرير الذي فيها، ولم يُمل قوم «كافراً» في الرفع والنصب، كما لم يميلوا - نافقاً، وشاحطاً - لم يميلوها في الجر - أيضاً - وأتبعوا الجرّ الرفع والنصب، فتركوا الإمالة فيه كما تركوها^(١) فيهما.

وأما تركه إمالة الألف في الرفع نحو: ﴿قُلْ يَتَّابِعُونَ﴾ فللزوم الرء فيه الضمة، والرء تمنع الإمالة إذا انضمت أو انفتحت كما تجلبها إذا انكسرت. حدثنا أحمد بن موسى: قال: اتفقوا على ﴿يَخْطَفُ﴾ [٢٠] أنّ طاء مفتوحة. واختلفوا في: ﴿فَتَخْطَفُهُ﴾ [الحج: ٣١]:

فقرأ نافع: ﴿فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ﴾ بفتح التاء والخاء والطاء مشددة.

قال أبو علي: أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن السري أنّ خِطْفَ يَخْطَفُ أعلى من خَطْفَ يَخْطَفُ.

[و]^(٢) قال أبو الحسن: زعم يونس أن خِطْفَ يَخْطَفُ أكثر في كلام العرب، وأنها قراءة أبي عمرو، قال: وكذلك [كان]^(٣) يقرأ: ﴿إِلَّا مَنْ خَطَفَ الْخَطْفَةَ﴾ [الصفات: ١٠].

قال: والقراء لم يقرءوا إلا يَخْطَفُ، وَخَطْفَ مثل عَلِمَ^(٤)، ولا نعلم أحدا قرأ الأخرى.

فأما قوله [تعالى]^(٥): ﴿فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ﴾ فنذكره في موضعه، إن شاء الله.

قوله تعالى: ﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]:

كان حمزة يسكت على الياء من ﴿شَيْءٍ﴾ قبل الهمزة سكتة خفيفة، ثم يهمز فيقول: ﴿شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، وكذلك يسكت على اللام من ﴿الْآخِرَةَ﴾ [البقرة: ٩٤] و ﴿الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٢] و ﴿الْأَسْمَاءِ﴾ [البقرة: ٣١] وما أشبه ذلك.

وغيره من هؤلاء القراء يصل الياء من ﴿شَيْءٍ﴾ بالهمز واللام من ﴿الْأَرْضِ﴾

(١) في ب: تركوه.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في أ.

(٤) زاد في ب: قال.

(٥) سقط في أ.

وأخواتها بالهمز بلا سكتة .

قال أبو علي: الحجة لحمزة في ذلك: أنه أراد بهذه الوُقَيْفَةِ التي وقفها تحقيقَ الهمزة وتبينها، فجعل الهمزة بهذه الوُقَيْفَةِ التي وقفها قبلها على صورة لا يجوز فيها معها إلا التحقيق؛ لأنَّ الهمزة قد صارت بالوُقَيْفَةِ مضارعة للمبتدأ بها، والمبتدأ بها لا يجوز تخفيفها.

ألا ترى أن أهل التخفيف لا يخففونها مبتدأه؛ فكذاك هذه الوُقَيْفَةُ أدت بتخفيفها لموافقتها بها صورة ما لا يُخَفَّفُ من الهمزات .

وقد زادوا مدَّ الألف إذا وقعت قبل الهمزة نحو: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [الحج: ٦٣].

ألا ترى أن المدَّ الذي في الألف قبل الهمزة أزيد من المدَّ الذي في الألف في (١) نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]؛ ليكون ذلك أبين للهمزة، فكذاك وقف حمزة هذه الوُقَيْفَةُ الخفيفة؛ ليكون أبين للهمزة؛ كما مدوا جميعاً الألف زيادة مدَّ؛ ليكون أبين للهمزة.

[و] (٢) روى ورش عن نافع أنه كان يُلقى حركة الهمزة على اللام التي قبلها مثل: ﴿الْأَرْضِ﴾، و﴿الْآخِرَةِ﴾ و﴿الْأَسْمَاءِ﴾ ويُسقط الهمزة؛ وكذلك إذا كان الساكن آخر كلمة والهمزة أول الأخرى ألقى حركتها على الساكن وأسقطها مثل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]، و﴿مَنْ أَلَهَ﴾ [القصص: ٧١]، ونحو ذلك؛ إلا أن يكون الساكن الأول واولاً قبلها ضمة مثل: ﴿قَالُوا أَنْصِتُوا﴾ [الأحقاف: ٢٩]، أو ياء قبلها كسرة مثل: ﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥] فإنه لم يكن يُلقى حركة الهمزة عليها، فإذا انفتح ما قبل الواو والياء وهي ساكنة، ولقيتها همزة، ألقى عليها حركة الهمزة، وأسقط الهمزة مثل: ﴿خَلَوْا إِلَىٰ شَيْاطِينِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤] و﴿بَنَىٰ ابْنَىٰ آدَمَ﴾ [المائدة: ٢٧] وما كان مثله .

قال أبو علي: أما إلقاء نافع حركة الهمزة المتحركة على لام المعرفة في نحو: ﴿الْأَرْضِ﴾، و﴿الْآخِرَةِ﴾، و﴿الْأَسْمَاءِ﴾ وحذف الهمزة، فذلك قياس مستمرٌّ في الهمزة المتحركة إذا خففت، وقبلها ساكن غير الألف، وسواء كان ذلك في كلمة واحدة؛

(١) في أ: من .

(٢) سقط في ب .

كقوله: ﴿الْحَبِّ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [النمل: ٢٥] أو في كلمتين منفصلتين مثل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾، و ﴿مَنْ آلَهُ﴾، فإذا حُفِّتْ الهَمْزَة، فحذفت، وألقيت حركتها على لام المعرفة الساكنة، كان فيها لغتان:

منهم: من يحذف همزة الوصل فيقول: لِحَمَرٍ.

ومنهم: من لا يحذفها وإن تحرك ما بعدها فيقول: أَلِحَمَرِ.

فأما وجه حذف هذه الهمزة في التخفيف، فإنها إذا أريد تخفيفها لم تَخُلْ من أن تُحذف، أو تُجعل بين بين، فلو جعلتها بين بين وقبلها ساكن لم يستقم، كما لا يستقيم أن يجتمع ساكنان.

ألا ترى أنهم لم يخففوا الهمزة مبتدأة، وأنهم رفضوا تخفيفها على هذه الحال، كما رفضوا الابتداء بالحرف الساكن؛ فكما كانت في حكم الساكن في الابتداء، كذلك إذا جعلتها بين بين بعد الساكن؟

ومما يبيِّن وجوب حذفها: أن الحركة في التقدير كأنها تلي الحرف المتحرك بها والحرف قبلها؛ يدلُّك على ذلك: أنها لا تخلو من أن تكون قبله أو بعده:

فلا يجوز أن تكون قبله؛ لأنها لو كانت كذلك لكانت الياء من اليسار لا تنقلب واواً، والواو من الوجد لا تنقلب ياء في ميعاد و^(١) موسر.

ألا ترى أنَّ الميم لا تنقلب هذين الحرفين؟ فلما انقلبا، علمت أن الموجب لقلبيهما ملازمتهم الياء أو الواو.

فإذا حُفِّتْ الهَمْزَة قبل ساكن لم تُحذف، نحو: رأيتُه؛ لأنَّ الحركة قد فَصَلتْ - وإنَّ أضعف الصوت بها - بين الهمزة المخففة والساكن.

فأما ترك نافع [أن يلقى]^(٢) حركة الهمزة في التخفيف على الواو إذا انضمَّ ما قبلها نحو: ﴿قَالُوا أَنْصَتُوا﴾ [الأحقاف: ٢٩] وعلى الياء إذا انكسر ما قبلها نحو: ﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥]: فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ فِي قِيَاسِ الْعَرَبِيَّةِ، وَقَدْ قَالَ أَهْلُ التَّخْفِيفِ فِي: اتَّبَعُوا أَمْرَهُ: اتَّبَعُوا مَرَّهُ، وَفِي: اتَّبَعِي أَمْرَهُ: اتَّبَعِي مَرَّهُ، فَلَمْ يَفْصَلُوا بَيْنَ هَذَا الْحَرْفِ اللَّيِّنِ إِذَا كَانَتْ حَرَكَةٌ مَا قَبْلَهُ مِنْهُ، وَبَيْنَهُ إِذَا لَمْ تَكُنْ حَرَكَةٌ مَا قَبْلَهُ مِنْهُ.

(١) في ب: أو.

(٢) في ب: لأن تلقى.

وقد فَصَّلَ نافع بينهما فحُفَّفَ بعدما لم تكن حركتها منها؛ نحو: ﴿خَلُولِي﴾ [البقرة: ١٤] و﴿نَبَأَ ابْنَى آدَمَ﴾ [المائدة: ٢٧] فألقى حركة الهمزة من «إلى» على الواو من ﴿خَلُوا﴾، وحركة الهمزة من ﴿نَبَأَ ابْنَى آدَمَ﴾ على ياء التثنية من «ابنى»، وليست حركة ما قبل كل واحد منهما منه، فيجوز أن يكون أراد الأخذ بالأمرين: بالتخفيف، والتحقيق، إلا أنه حقق الهمزة بعد الواو والياء إذا كانت حركة ما قبلهما منهما؛ لأنه لو خفف ولم يحقق في [نحو] (١) قوله: ﴿قَالُوا أَنْصِتُوا﴾ لاختل بالتخفيف زيادة المد الذي (٢) في الواو إذا ألقى عليها حركة الهمزة، فأحب أن يسلم المد ولا يُخَلَّ به.

وحُفَّفَ في: ﴿خَلُوا إِلَى﴾ و﴿ابْنَى آدَمَ﴾؛ لأنه لما لم تكن حركة ما قبلهما منهما، أمِن اختلال المد بالتخفيف. فأما إلقاء حركة الهمزة على ياءِ ﴿فِي﴾ من قوله: ﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥] فلا يمتنع في القياس؛ وذلك أنها ليست كالتى في «خطيئة»؛ لأنها من نفس الكلمة، فهو مثل: يرمى خاه.

فإن قلت: فهل يجوز أن تُدَعِّمَ في المنفصل؛ كما جاز إدغامها في المتصل؛ نحو: فئ خير فتجيز: فيدها سوار؟ فالقول: أن إدغامها في المنفصل لا ينبغي أن يجوز من حيث جاز في المتصل.

ألا ترى أنك تقول: هذا قاضى، [ووضعتة في] (٣) فئ، فتدغم فيما هو غير منفصل، ولا يجوز أن تدغم: هذا قاضى ياسر، ولا يغزو واقد؛ لما يخل من المد؟ وعلى هذا لم يجيزوا الإدغام في ظلما واقدًا، واطلمى ياسرًا، وكان الإدغام في هذا أبعد لمعاقة الألف الواو إذا قلت: ظلما، فصار بمنزلة سايرَ وسويرَ، ولا يكون تخفيف الهمزة بعد «فى»، [كما] (٤) قال أبو عثمان في ميثل: إنه يلزم أن تكون الهمزة فيها بعد الياء على قياس قول الخليل بين بين؛ وذلك أن الخليل لم يدغم «أووم»، فلما لم يدغمه، صار عنده بمنزلة سوير وقوول، والياء في «ميثل» هي التى

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: التى.

(٣) في أ: وسمعتة من.

(٤) سقط في أ.

لم يدغمها في مثلها ولا في مقاربيها، فصار بمنزلة الألف التي لم تدغم في شيء، ولم يَنْبَغِ أن تُلقَى عليها حركة الهمزة؛ كما لم تُلقَ على الألف، فلزم أن تجعل الهمزة بعدها بين بين كما كانت بعد الألف كذلك.

وهذه الياء التي في «في» وإن لم تُدغم في المنفصل، كما لم يدغموا: هو يرمى ياسراً، فقد أدغمت في المتصل كما أدغم قاضئاً، فلا يمتنع أن تخفف الهمزة بعدها. وتلقى حركتها عليها؛ كما أُلقيت على الياء من «يقضى» وما أشبهه.

وأما^(١) تخفيف الهمزة في^(٢) قوله: شيء، فإنه يكون بحذفها وإلقاء حركتها على الياء؛ كما كان في «ضوء وسوء»: ضَوْ وَسَوْءٌ؛ فكذلك تقول: شَيْءٌ.

وقد قال قوم في تخفيف الهمزة في المنفصل نحو: أبو أيوب: أبوَيُوب، فأبدلوا من الهمزة الواو لما كان قبلها واو، وفعلوا ذلك في المنفصل؛ لأنهم الالتباس بباب قوة وجو. وشبه قوم به المتصل فقالوا: ضَوْ وَسَوْءٌ، وهو ذَوْنَسِه في ذو أنسِه.

وقد حكى أن قوماً قالوا في الياء: أنا أرمى بك، في أنا أرمى أباك، فقياس هؤلاء أن يقولوا في تخفيف شيء: شَيْءٌ؛ كما قالوا في ضوء: ضَوْ، وسوء، ومولة.

وقد قال: إن من قال: سوء قال: سيء، يريد في^(٣) نحو قوله: ﴿سَيِّءٌ يَوْمَ﴾ [هود: ٧٧].

فأما ما قاله في^(٤): مَسُو، فينبغي أن يكون أبدل من الهمزة الواو، وأدغم الواو التي هي عين فيها؛ لأن المبقى عنده عين الفعل، وواو مفعول محذوفة.

وقياس قول أبي الحسن في «مسوء» بالتخفيف^(٥) القياس: مَسُو؛ كما يقول^(٦) في مقروءة: مقروءة، وفي [قياس]^(٧) قول سيبويه: مَسُو، [ومثرواً]^(٨)؛ لأن الواو العين وليست المدة التي في مثل الهدوء، فتقول في تخفيفه: الهدو. وإنما «مَسُو»

(١) في أ: فأما.

(٢) في أ: من.

(٣) في أ: من.

(٤) في ب: من نحو.

(٥) في ب: في التخفيف.

(٦) في أ: تقول.

(٧) سقط في ب.

(٨) سقط في أ.

الذى ذكره على قوله «سَوَّة» كما قالوا فى المنفصل: أَوُوتَتْ؛ فهذا التخفيف على القولين جميعًا.

فأمَّا القياس فعلى ما أعلمتك فى القولين.

فأمَّا قولهم: الكمأة والمرأة، فقياسهما الكمة والمرّة، وقد قالوا: الكمأة والمرأة. والقول فى وجه ذلك: أن الذى قال: الكمأة، قدّر أن حركة الكاف على الميم، كما أن الذى قال: مؤسى، قدرها على الواو، فلذلك استجاز همزها، فإذا قدرها عليها، صارت الميم فى تقدير الحركة، والهمزة بعدها مفتوحة، فكان ينبغى أن يجعلها بين بين، ولا يقلبها ألفًا، إلا أنه استجاز القلب لأنهم قد قالوا فى الكلام: مِسْأَة، فقلبوا.

وجاء فى الشعر: [من الكامل]

... لا هَئَاكِ المَرتَعُ (١)

ونحوه، وإن شئت قلت: إنّه قدر الحركة التى على الهمزة على العين، فلمّا انفتحت العين، صارت الهمزة فى تقدير السكون، فلمّا خففتها، قلبتها ألفًا كالتى فى راس وفاس.

والوجه الأول أقيس؛ لأنّ الحركة التى بعد الكاف فى «الكمأة» أقرب إلى الميم من التى على الهمزة.

ألا ترى أن الهمزة تحجز بينها وبين الميم، فحركة الكاف أقرب إليها. وهذا الوجه - أيضًا - لا يمتنع؛ لأنّ الحركة والحرف كأنهما معًا لقرّب ما بينهما، وإن كان فى الحقيقة أحدهما يلى الآخر بلا كبير فصل.

ذكر اختلافهم فى إمالة الألف التى تليها الراء

قال أحمد بن موسى: كان نافع لا يميل الألف التى تأتى بعدها راء مكسورة؛

(١) جزء من عجز بيت للفرزدق، وقبله:

راحت بمسلمة البغال عشية فارعى فزاره
ينظر: ديوانه (٤٠٨/١)، وشرح أبيات سيبويه (٢٩٤/٢)، وشرح شواهد الشافية ص (٣٣٥)، وشرح المفصل (١١١/٩)، والكتاب (١٨٤/١)، والمقتضب (١٦٧/١)، ولعبد الرحمن بن حسان فى ديوانه ص (٣١)، وبلا نسبة فى الخصائص (١٥٢/٣)، وسر صناعة الإعراب (٦٦٦/٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (٤٧/٣)، ولسان العرب (هنا)، والمحتسب (١٣٢/٢)، والمقرب (١٧٩/٢)، والممتع فى التصريف ص (٤٠٥).

مثل:

﴿مِنَ النَّارِ﴾ و﴿مِن قَرَارٍ﴾، و﴿الْأَبْرَارِ﴾ و﴿الْأَشْرَارِ﴾ و﴿دَارَ الْبُورِ﴾ و﴿الْأَبْصَارِ﴾ و﴿بِقَنْطَارٍ﴾، و﴿بِدِينَارٍ﴾ و﴿دِيَارِهِمْ﴾، و﴿عَلَى آثَارِهِمْ﴾؛ بل كان في ذلك كله بين الفتح والكسر، وهو إلى الفتح أقرب.

وكان ابن كثير، وابن عامر، وعاصم: يفتحون ذلك كله.

قال أبو علي: قد تقدم ذكر وجه قولهم في ترك الإمالة.

وقول أحمد [بن موسى] ^(١) في حكايته عن نافع: لا يميل الألف التي تأتي بعدها راء مكسورة، يريد به ^(٢) - إن شاء الله - لا يميل الفتحة نحو الكسرة إمالة شديدة فيميل ^(٣) الألف نحو الياء كثيرًا، ولكن لا يشبع إمالة الفتحة نحو الكسرة؛ فيخف لذلك إجناح الألف وإضعافها؛ لأن أحمد قد قال بعد: كان في ذلك كله بين الفتح والكسر، وهو إلى الفتح أقرب. وإذا زال عن الفتح الخالص، فهو إمالة، وإن كان بعض الإمالة أزيد من بعض.

ووجه حُسنِ إمالة الألف إذا كان بعدها راء مكسورة: أن الراء حرف فيه تكرير؛ وذلك يتبين فيها إذا وقف عليها؛ فكأن الكسر متكرر، وإذا تكرر الكسر، ازدادت الإمالة حُسْنًا؛ ليتجانس ^(٤) الصوت.

فكما أنها إذا انضمت أو انفتحت، منعت الإمالة؛ لأن كل واحد من الحرفين المضموم والمفتوح كأنه متكرر، والفتح والضم يمنعان الإمالة؛ كذلك إذا تكرر الكسر جلبها، كما أنه إذا انضم أو انفتح منعها؛ كما يمنعها الحرف المستعلي في نحو: طالب، وظالم، وناقذ، وناقق.

قال أحمد: وأما الكسائي فَرَوَى عنه أبو الحارث: أنه لم يُعمل من ذلك شيئًا، إلا إذا تَكَرَّرَتِ الراء في موضع الخفض مثل: ﴿الْأَشْرَارِ﴾، و﴿الْأَبْرَارِ﴾، و﴿مِن قَرَارٍ﴾. وكان أبو عمر الدُّورِيُّ يروى عنه: أنه كان يميلُ كلَّ ألفٍ بعدها راء مكسورة. قال أبو علي: ما رواه عن الكسائي في إمالة مثل ﴿الْأَبْرَارِ﴾ و﴿الْأَشْرَارِ﴾ ونحو

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: إن.

(٣) في ب: فتميل.

(٤) في أ: لتجانس.

ذلك مما تتكرر^(١) فيه الراء مستقيم^(٢) في قياس العربية ظاهر الوجه؛ وذلك أن الراء المكسورة إذا غَلَبَتِ المستعلى في نحو: قارب، وطارد؛ فجازت الإمالة مع المستعلى لمكانها، فأُنْ تغلب الراء المفتوحة في نحو: من ﴿الأشْرار﴾ أولى؛ لأنَّ الراء لا استعلاء فيها.

ورواية أبي عمر الدُّورِيِّ أنَّه كان يميل كلَّ ألف بعدها راء مكسورة أقيس؛ لأنَّ الإمالة إنَّما يجلبها ويحسنها التكرار الذي كأنَّه في الراء، فإذا كان كذلك، فسواء كانت قبل الألف التي تميلها الراء راء أو غيرها.

قال أحمد: وأما حمزة فكان لا يميل من ذلك شيئاً إلا قوله: ﴿الأشْرار﴾، و﴿القرار﴾، و﴿ذاتِ قرار﴾ و﴿القَهَّار﴾، و﴿البوار﴾، وكل ذلك بين الكسْرِ والتفخيم. ذكر ذلك خلف وأبو هشام عن سُلَيْمٍ عنه في هذين الحرفين.

قال أبو علي: ما^(٣) رواه من تخصيص حمزة بإمالة^(٤) ﴿الأشْرار﴾، و﴿القرار﴾ والحروف الأخر دون ما عداها من الكلم مما كان في قياسها [و] على صورتها - فالقياس في ذلك وفي غيرها واحد، ولعله تبع في ذلك أثراً تَرَكَ القياس إليه، أو أحبُّ أن يأخذ بالوجهين، وكره أن يرفض أحدهما، ويستعمل الآخر مع أن كل واحد مثل الآخر في الحسن والكثرة.

قال أحمد: وكان أبو عمرو يُميلُ كلَّ ألف بعدها راء في موضع اللام من الفعل، وهي مكسورة، والكلمة في موضع خفض إلا في أحرف يسيرة؛ مثل قوله تعالى: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَيْنِ﴾ [النساء: ٣٦] و﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢]؛ فإنه كان لا يميل في هذين الحرفين إلا ما رواه عنه عبيد الله بن معاذ^(٦)، عن أبيه، عن أبي

(١) في ب: تكرر.

(٢) في أ: فمستقيم.

(٣) في أ: فما.

(٤) في ب: بالإمالة.

(٥) سقط في ب.

(٦) عبيد الله بن معاذ بن نصر بن حسان، الحافظ الأوحى الثقة، أبو عمرو العنبري البصري. حدث عن: أبيه، ومعتمر بن سليمان، ويحيى بن سعيد القطان، وخالد بن الحارث، ووكيع ابن الجراح، وطبقتهم. حدث عنه: مسلم، وأبو داود، والبخاري والنسائي بواسطة، وأبو زرعة، وأبو حاتم. قال أبو داود: كان يحفظ نحواً من عشرة آلاف حديث: أحاديث أشعث بمسائله المعقدة، وأحاديث معتمر، وأحاديث خالد. ورأيت يدرس حديث سفيان الثوري =

عمرو: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [النساء: ٣٦] والجار مماله.

فإذا كانت الراء في موضع العين كعين «فاعل»، لم يمل ألف «فاعل»؛ كقوله - عز وجل -: ﴿بَارِدٌ وَشَرَابٌ﴾ [ص: ٤٢] و﴿الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤] و﴿بَارِئُكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، و﴿مِن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾ [الصفات: ٧] وما كان مثل ذلك.

وروى عنه محبوب بن الحسن، وعباس، والأصمعي: ﴿بِخَارِجِينَ﴾ [البقرة: ١٦٧] مماله، ولم يروها غيرهم؛ وهذا خلاف ما عليه العامة من أصحابه مع فتح الإمالة لاستعلاء الخاء.

على أنه قد روى اليزيدي عنه: ﴿كَالْفَخَّارِ﴾ [الرحمن: ١٤] مماله، وقرأ ﴿بِقَنْطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥].

قال أبو علي: أما ما روى عن أبي عمرو من إمالته - كل ألف بعدها راء في موضع اللام - فقد تقدم القول في حسن الإمالة في ذلك.

وأما ما روى عنه من أنه إذا كانت الراء في موضع العين كعين «فاعل» لم يمل ألف «فاعل»؛ كقوله تعالى: ﴿بَارِدٌ وَشَرَابٌ﴾ و﴿الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾، و﴿بَارِئُكُمْ﴾، و﴿من كل شيطان مارد﴾، ونحوه، فلعله تبع في ذلك أثرًا؛ وذلك أن الإمالة في ألف «فاعل» إذا كانت الراء عينًا أقوى من الإمالة في الألف إذا كانت الراء لامًا؛ لأن الكسرة في العين لازمة غير مفارقة، وكسرة اللام قد تتقل عنها للرفع والنصب، وبحسب لزوم ما يوجب الإمالة تحسن الإمالة، ولا يكون غير اللازم كاللازم.

ألا ترى أنه قد يكون من الأشياء أشياء لا تلزم فلا يعتد بها لانتفاء لزومها. وأما ما رواه عنه محبوب، وعباس، والأصمعي في قوله تعالى: ﴿بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ فإمالته حسنة؛ لمكان كسرة الراء. فأما الحرف المستعلى في قوله: ﴿بِخَارِجِينَ﴾ فلا يمنع الإمالة، وإمالته أقوى في قياس العربية من إمالة ﴿بِقَنْطَارٍ﴾ لما أعلمت من لزوم الراء الكسرة، وليست في قوله ﴿بِقَنْطَارٍ﴾ ولا قوله ﴿كَالْفَخَّارِ﴾ كذلك.

= على ابنه، وكان فصيحا. وقال أبو حاتم الرازي: ثقة. وقال البخاري: مات سنة سبع وثلاثين ومائتين.

ينظر السير: (٣٨٤/١١ - ٣٨٥).

قال سيوييه: مما تغلب فيه الرء قولك: [غارم وقارب]^(١)، وطارد، وكذلك جميع المستعلية إذا كانت الرء مكسورة بعد الألف التي تليها؛ وذلك أن الرء لما كانت تقوى على كسر الألف في «فَعَالٍ» في الجبر، و«فُعَالٍ» لما ذكرنا من التضعيف، قويت على هذه الإمالة.

وإنما قويت عليها؛ لأنك تضع لسانك في موضع استعلاء، ثم ينحدر، فصارت المستعلية ههنا، وجواز الإمالة فيها بمنزلتها في صِقَافٍ وِقَافٍ. ولو قلت: ناقة فارق، وإبل مفاريق، لم تُمل الألف ههنا مع المستعلي؛ لأنه عكس ما تقدم.

ألا ترى أنك لو أملت «فارقًا» لانحدرت بالإمالة، ثم أصعدت بالمستعلي^(٢)؟ فالإصعاد بعد الانحدار يثقل، ولا يثقل الانحدار بعد الاستعلاء؛ فلذلك أملت طاردًا، وقاربًا، وغارمًا، ولم تمل فارقًا، والذين يميلون «قاربًا» يفخمون الألف في «قادر»؛ لأن الرء بَعُدَتْ.

وزعم أن قومًا يقولون: مررت بقادر، فيميلون للرء.

قال: وسمعنا من نثق به من العرب يقول: [من الطويل]

عَسَى اللهُ يُعْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ (٣)

قال: وكان عبد الله بن كثير، وابن عامر، وعاصم: يفتحون الياء في هذا الباب كله:

﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، و﴿أَحْيَا﴾ [النجم: ٤٤]، و﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾، و﴿وَيَحْيِي مَنْ حَيٍّ عَنْ بَيْنَتِهِ﴾ [الأنفال: ٤٢]، و﴿فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾

(١) في ب: قارب وغارم.

(٢) في ب: المستعلي.

(٣) صدر بيت وعجزه:

..... بمنهم جون الرباب سكوب

وهو لهدي بن الخشرم في ديوانه ص(٧٦)، وخزانة الأدب (٣٢٨/٩)، والكتاب (٣/١٥٩، ١٣٩/٤)، ولسماعة النعامي في شرح أبيات سيوييه (١٤١/٢)، وشرح التصريح (٣٥١/٢)، ولسان العرب (عسا)، ولسماعة أو لرجل من باهلة في شرح شواهد الإيضاح ص(٦٢٠)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٥٨/٤)، وشرح الأشموني (٣/٧٧١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص(٦٧٨)، وشرح المفصل (١١٧/٧، ٩/٦٢)، واللمع ص(٣٣٣)، والمقتضب (٤٨/٣، ٦٩).

[النحل: ٦٥]، و﴿هُوَ الَّذِي أَحْيَاكُمْ﴾ [الحج: ٦٦]، وما كان مثله.

قال أبو علي: قد^(١) مضى ذكر الحجة لمن لم يُؤمَلْ بهذه الألفات.

قال: وكان نافع يقرأ ذلك كله بين الإمالة والتفخيم.

قال أبو علي: قد مضى ذكر الحجة في ذلك.

قال: وكان أبو عمرو لا يميل من ذلك إلا ما كان في رءوس الآي إذا كانت

السورة أواخر آياتها الياء؛ مثل: ﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ فإنه كان يلفظ بهذه الحروف في

هذه المواضع بين الإمالة والتفخيم، ويفتح سائر ذلك.

قال أبو علي: قد تقدّم ذكر الحجة لذلك، وهو أنّ أواخر الآي موضع وقوف،

والوقف رأيناه قد أوجب إعلالاً في الموقوف عليه، وتغييراً عمّا [كان]^(٢) عليه في

الوصل.

ألا ترى أنّهم قد أبدلوا من النون الساكنة الألف في الاسم والفعل، وأبدلوا من

التاء الهاء في نحو: رحمة، ومن الألف الياء أو^(٣) الواو [في]^(٤) نحو: أفعى وأفعو،

وزادوا فيه في نحو: هذا فرج وهو يجعل.

ونقصوا منه في نحو: [من الكامل]

..... وَيَغْضُ الْقَوْمَ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرُغُ^(٥)

فكما غيّر موضع الوقف بهذا النحو من التغيير، كذلك غيّرت الألف بأن نُجى بها

نحو الياء، وكان ذلك حسناً؛ إذ أبدلوا من الألف الياء في الوقف في نحو^(٦): أفعى،

(١) في أ: وقد.

(٢) سقط في ب.

(٣) في أ: و.

(٤) سقط في أ.

(٥) عجز بيت، وصدرة:

وأراك تفسرى ما خلقت... ..

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص(٩٤)، والدرر (٦/٢٩٧)، وسر صناعة الإعراب

(٢/٤٧١)، وشرح أبيات سيويه (٢/٣٤٤)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٧٠)، وشرح

المفصل (٩/٧٩)، والكتاب (٤/١٨٥، ٢٠٩)، ولسان العرب (خلق)، (فرا)، والمنصف

(٢/٤٧، ٢٣٢)، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب (٢/٣٠٢).

والشاهد فيه: حذف الياء من «يقرى»؛ لأجل القافية.

(٦) زاد في ب: قوله.

فلذلك^(١) قربوا الألف منها، فليست الإمالة ههنا لتدلَّ على انقلاب الألف عن الياء، ولكن لتقرب من الياء التي أبدلت من الألف للوقف؛ ولهذا أمال قوم من العرب نحو: لم يضربها، فإذا أدرج قال: لم يضربها زيد.

قال: وكان حمزة لا يُميلُ من ذلك إلا الفعل الذى فى أوله الواو؛ مثل: ﴿نموت ونحيا﴾ [المؤمنون: ٣٧] و﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٤] و﴿وَيَحْيَا مَن حَيَّ﴾ [الأنفال: ٤٢] ﴿وَلَا يَحْيَا﴾ [الأعلى: ١٣]، كان يُميل هذه الحروف أشدَّ من إمالة أبى عمرو ونافع.

[قال أبو على]^(٢): يشبه أن يكون بالغ فى إجناح الألف ليقربها من الياء؛ إذ كانوا قد أبدلوا من الألف الياء فى نحو: أفغى فى الوقف، فبالغ فى الإجناح؛ ليقربها من الياء التى أبدلوها من الألف فى الوقف.

قال: وكان الكسائى يُميلُ ذلك كله - كان قبل الفعل واو أو فاء - أو لم يكن قبله ذلك، مثل: ﴿أَحْيَاكُمْ﴾ [الحج: ٦٦] وما أشبهه.

قال أبو على: قد مضى ذكر الحجة لذلك، وما ذهب إليه الكسائى من ترك الفصل بين الفعل الذى قبله واو أو فاء، وبين ما ليس قبله من ذلك شىء، هو الوجه فى قياس العربية.

اختلفوا فى الهاء من قوله تعالى: ﴿فَهُوَ﴾، [النجم: ٣٥] ﴿وَهَى﴾ [هود: ٤٢] إذا كان قبلها [لام، أو واو]^(٣)، أو ثم، أو فاء:

فقرأ ابن كثير، وعاصم، وابن عامر، وحمزة: و﴿هُوَ﴾، و﴿فَهُوَ﴾ [٢٩]، و﴿لَهُوَ﴾ [الحج: ٥٨]، و﴿ثُمَّ هُوَ﴾، [فهي]، و﴿هَى﴾ بتثقيل^(٤) ذلك كله فى جميع القرآن.

وقرأ الكسائى بتخفيف ذلك كله وتسكين الهاء^(٥).

(١) فى ب: فكذلك.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: واو أو لام.

(٤) فى ب: وهى فهى يثقل.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٣٢)، الإملاء للعكبرى (٦١/١)، البحر المحيط (١٣٦/١)، التيسير للدانى (٧٢)، تفسير القرطبي (٢٦١/١)، الحجة لابن خالويه (٧٣)، الحجة لأبى زرعة (٩٣)، السبعة لابن مجاهد (١٥٠)، الغيث للصفاقسى (٩٩)، الكشف للقيسى (٢٣٤/١)، النشر لابن الجزرى (٢٠٩/٢).

وكان أبو عمرو يضم الهاء في قوله: ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ في سورة القصص [آية: ٦١] ويسكنها في كل القرآن.

واختلف عن نافع: فرُوى عنه التثقيب، ورُوى عنه التخفيف.

قال أبو علي: من قال: [وهو، فهو]^(١)، ولهو، وثم هو - فوجهه ظاهر؛ وذلك أن الهاء^(٢) كانت متحركة قبل دخول هذه الحروف عليها، فدخلت هذه الحروف، ولم تتغير عما كانت عليه [من]^(٣) قبل، كما لم تتغير سائر الحروف سوى ألف الوصل عما كان عليه في الابتداء به والاستئناف له.

ومثل الهاء في «هو» و«هي» في تغييره في الوصل عما كان عليه في الابتداء به - لامُ الأمر في نحو: ﴿وَلَيَطَّوَّفُنَّ﴾ [الحج: ٢٩].

وأما تسكين أبي عمرو هذه الهاء مع الواو، والفاء، واللام: فلأن هذه الكلم لما كنَّ على حرف واحد أشبهت في حال دخولها الكلمة ما كان من نفسها؛ وذلك لأنها لم تنفصل منها لكونها على حرف واحد كما لم تنفصل الباء من سَبْع ونحوه^(٤) منه - خَفَّفَ الهاءَ منها كما خَفَّفَت العِينات من سَبْع وعَضُد ونحوهما، ولم يستقم عنده أن يجعل «ثُمَّ» بمنزلة الفاء وما كان على حرف؛ لأنه قد يجوز أن تنفصل منها وتنفرد عنها، وليست الواو والفاء ونحوهما كذلك، فَمِنْ ثم قال: ثُمَّ هو.

وقد جعلوا في غير هذا ما كان من الحروف على حرف واحد إذا اتصل بكلمة بمنزلة ما هو منها؛ فاستجازوا في ذلك ما استجازوا في الحرف الذي هو منها؛ وذلك قولهم: لعمري، ورَعَمَلِي، فقلبوه كما قلبوا مسائية وقسيًا، ونحو ذلك. وكذلك قول من قال: كائن أبدال الألف من الياء كما أبدلها في^(٥): طائي ونحو ذلك.

وقرأ الكسائي بتخفيف ذلك كله، ولم يَفْصِل كما فَصَّل أبو عمرو؛ كأنه جعل الميم المتحركة من^(٦) «ثم هو» بمنزلة الواو، فخَفَّفَ الهاء معها كما خَفَّفَهَا مع الواو.

(١) في أ: فهو وهو.

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: وغيره.

(٥) في ب: من.

(٦) في أ: في.

[و] (١) مثل تخفيف «فهو» و«لهو» - لتنزيلهم ذلك منزلة ما ذكرناه - قولهم: «أراك منتفخًا» لَمَا كَانَ «تَفِيحًا» مثل كِتْفٍ خَفَفَ؛ فكذلك فهو.

ومثله قول العجاج: [من الرجز]

قَبَاتٌ مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّرَدَسَا (٢)

فيمن رواه هكذا.

ومثل ذلك قول من قرأ: ﴿وَيَخَشَّ اللَّهُ وَيَتَّقَهُ﴾ [النور: ٥٢] لَمَا كَانَ ﴿تَقَهُ﴾ مثل كتف.

ومثل ذلك ما حكاه الخليل من قولهم: انطَلَقَ، لما كان ﴿طَلِقَ﴾ من انطلق مثل: كتف، أسكن ثم حرك لالتقاء الساكنين.

ومثل ذلك ما أشده الخيل: [من الطويل]

أَلَا رَبُّ مَوْئُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ (٣)
فهذه الأشياء متصلة، وقوله: وهو، [و] (٤) فهو، ولهو، في حكمها، وليس كذلك «ثم هو».

ألا ترى أن «ثُمَّ» منفصل من «هو»؛ لإمكان الوقوف عليها وإفرادها مما بعدها، وليست الكلم التي على حرف واحد كذلك، وقد يُستخف في المنفصلة أشياء لا تستخف في المتصلة وما في حكمها، فكذلك يَحْتَمِلُ «ثم هو» للانفصال، ولا يكون «وهو» و«فهو» ونحو ذلك مثلها؛ لكونها في حكم الاتصال.

وللكسائي أن يقول: إن «ثُمَّ» مثل الفاء، والواو، واللام، في أنهنَّ لَسْنَ من الكلمة كما أنَّ «ثُمَّ» ليست (٥) منها، وقد جعلوا المنفصل بمنزلة المتصل في أشياء.

(١) سقط في ب.

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه (١/١٩٧)، والخصائص (٢/٣٣٨)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٥٩)، ولسان العرب (كردس)، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب (١/٤٥)، وشرح المفصل (٩/١٤٠)، ولسان العرب (نصب)، (نصص).

والشاهد فيه قوله: «منتضبا»؛ حيث سَكَنَ الصاد للضرورة. ويروى: «منتضا»، ولا شاهد في هذه الرواية.

(٣) تقدم.

(٤) سقط في أ.

(٥) في ب: ليس.

ألا ترى أنهم أَدغموا نحو: يد داود^(١)، وجعل لك، كما أَدغموا: رَدَّ وغلَّ.
وقالوا: لم يضربها مَلِقٌ، فامتنعوا من الإمالة لمكان المستعلى وإن كان منفصلاً،
كما امتنعوا من إمالة «نافق» ونحوه من المتصلة؟

ومما يقوى قوله في ذلك: أنه قد جاء من هذا النحو في المنفصل أشياء أجريت
مجرى المتصل؛ مثلُ قوله: [من السريع]

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ^(٢)

ف «رَبَّ عَ» مثل: سَبِعَ، وقد أُسْكِنَ.

وأُشد أبو زيد: [من الرجز]

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْنَا سَوِيْقًا^(٣)

وقول أبي عمرو أرجح عندنا.

فإن قلت: فلم لا تجعل قوله «اشتر لنا سويقاً» على أنه أجرى الوصل مجرى

الوقف؛ كما فعلوا ذلك في: [من الرجز]

سَبَسَبًا^(٤)

[من الرجز]

وَعَيْهَلًا^(٥)

ونحو ذلك مما قد أجرى الوصل فيه مجرى الوقف؟

(١) في ب: يداوون.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) وتام الرجز:

ببازل وجناء أو

الرجز لمنظور بن مرثد في خزانة الأدب (٦/١٣٥، ١٣٦)، وشرح أبيات سيويه (٢/٣٧٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٧٦)، وشرح شواهد الشافية ص (٢٤٦)، ولسان العرب (عهل)، ونوادير أبي زيد ص (٥٣)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/٣٨٠)، وجواهر الأدب ص (٩٤)، والإنصاف ص (٧٨٠)، وخزانة الأدب (٤/٤٩٤)، والخصائص (٢/٣٥٩)، ورفض المباني ص (١٦٢)، وسر صناعة الإعراب ص (١٦١)، (٤١٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/٣١٨)، وشرح المفصل (٩/٦٨)، والكتاب (٤/١٧٠)، ولسان العرب (جدب)، (ملظ)، (بدل)، (قندل)، (فوه)، (دمى)، والمحاسب (١٠٢/١)، والممتع في التصريف (١/١١١)، والمنصف (١/١١).

فالقول: أن ذلك، وإن أمكن أن يقال، فما ذكرناه أولى؛ لأننا رأيناهم قد أجروا المنفصل مجرى المتصل في الكلام كقولهم: «عَبْشَمْس»، فأجروه وإن كان منفصلاً مجرى المتصل؛ فكَذَلِكَ يُحْمَلُ قَوْلُهُ: «اشْتَرْنَا لَنَا سَوِيْقًا» عَلَى ذَلِكَ، لَا عَلَى مَذْهَبِ الضَّرُورَةِ إِذَا أَمَكَّنَ تَوَجُّيْهِ عَلَى غَيْرِهَا.

وَإِخْتَلَفُوا فِي تَحْرِيكِ الْيَاءِ الَّتِي تَكُونُ اسْمًا لِلْمُتَكَلِّمِ إِذَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا؛ مِثْلُ قَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾ [٣٠]، و﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، و﴿رَبِّكَ اللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨].

فَكَانَ أَبُو عَمْرٍو يَفْتَحُ يَاءَ الْإِضَافَةِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا عِنْدَ الْأَلْفِ الْمَهْمُوزَةِ الْمَفْتُوحَةِ وَالْمَكْسُورَةِ إِذَا كَانَتْ مُتَّصِلَةً بِاسْمٍ أَوْ بِفِعْلٍ مَا لَمْ يَطَّلِ الْحَرْفُ: فَالْخَفِيفُ ﴿إِنِّي أَرَى﴾ [الأنفال: ٤٨]، و﴿أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾ [يونس: ٧٢]، وَهُودٌ: [٢٩].

وَالثَّقِيلُ مِثْلُ: ﴿وَلَا تَفْتَنِي آلَا﴾ [التوبة: ٤٩]، و﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤]، و﴿ذُرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى﴾ [غافر: ٢٦]، و﴿فَأَنْظَرْنِي إِلَى الْحَجَرِ﴾ [٣٦]، و﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكَرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢] ﴿سَبِيلِي أَدْعُو﴾ [يوسف: ١٠٨] ﴿وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنْ رِبِّي﴾ [يوسف: ١٠٠] و﴿أَرْنِي أَنْظُرْ﴾ [الأعراف: ١٤٣] و﴿يَصْدُقْنِي إِنِّي﴾ [القصص: ٣٤] وَمَا كَانَ مِثْلَهُ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ، أَحْمَدُ [بْنُ مُوسَى] ^(١): وَقَدْ بَيَّنَّتْ آخِرُ كُلِّ سُورَةٍ مَا يَحْرُكُ مِنْهَا ^(٢) لِيَقْرَبَ مَا أَخَذَهُ.

قَالَ: وَلَا يَحْرُكُ الْيَاءُ الَّتِي ذَكَرْتُ لَكَ عِنْدَ الْأَلْفِ الْمَضْمُومَةِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿عَدَائِي أَصِيبُ﴾ [الأعراف: ١٥٦] ﴿فَأَيُّ أَعْدَابُهُ﴾ [المائدة: ١١٥]، ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾ [المائدة: ٢٩] وَمَا كَانَ مِثْلَهُ.

فَإِذَا اسْتَقْبَلَتْ يَاءُ الْإِضَافَةِ أَلْفٌ وَصَلَّ، حَرَكَهَا - طَالَتِ الْكَلِمَةُ الَّتِي الْيَاءُ مُتَّصِلَةٌ بِهَا أَوْ لَمْ تَطَّلْ - مِثْلُ: ﴿يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ﴾ [الفرقان: ٢٧]، وَمَا كَانَ مِثْلَهُ. وَكَانَ ابْنُ كَثِيرٍ لَا يَسْتَمِرُّ عَلَى قِيَاسِ وَاحِدٍ كَمَا فَعَلَ أَبُو عَمْرٍو.

(١) سقط في ب.

(٢) في أ: فيها.

قال أبو بكر، أحمد: فجعلت ما حَرَّكَ من الياءات مذكورًا في آخر كل سورة. وكان نافع يحرك ياء الإضافة المكسور ما قبلها عند الألف المكسورة والمفتوحة والمضمومة وألف الوصل إلا حروفًا قد ذكرتها لك.

فمما لم يحرك ياءه عند ألف الوصل ثلاثة أحرف في الأعراف: ﴿إِنِّي اضْطَفَيْتُكَ﴾ [الآية: ١٤٤] وفي طه: ﴿أَخِي اشْدُدْ﴾ [الآية: ٣٠، ٣١] وفي الفرقان: ﴿يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ﴾ [الآية: ٢٧].

وروى أبو خُليد^(١) عن نافع: ﴿يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ﴾ محرمة.

ومما تَرَكَ تحريك يائه عند الألف المقطوعة المتصلة بالفعل المجزوم قوله تعالى: ﴿فَادْكُرُونِي أَذْكَرُكُمْ﴾ و﴿أَنْظِرْنِي إِلَيَّ﴾، في الأعراف، والحجر [٣٦]، و ص [٧٩] وفي مريم: ﴿فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ﴾ [٤٣]، وفي النمل [١٩]، والأحقاف [١٥]: ﴿أَوْزَعْنِي أَنْ﴾، [غافر: ٢٦]: ﴿ذَرُونِي أَقْتُلْ﴾، و﴿اذْعُونِي أَسْتَجِبْ﴾ [غافر: ٦٠]، و﴿ولا تفتني ألا﴾ [التوبة: ٤٩] و﴿وتزحمني أكن﴾ [هود: ٤٧]، و﴿أرني أنظر﴾ [الأعراف: ١٤٣] و﴿يُصَدِّقُنِي إِنِّي﴾ [القصص: ٣٤]، ﴿آتوني أفرغ﴾ [الكهف: ٩٦].

وقد اختلف في بعض هذه الحروف عنه.

ومما لم يحرك ياءه عند الألف المقطوعة وهو مع فعل غير مجزوم فيما ذكر أحمد ابن جماز، وإسماعيل بن جعفر قوله: ﴿يَعْبُدِي أَوْف﴾ [البقرة: ٤٠]، و﴿أَنِّي أُوْفِي الْكَيْلِ﴾ [يوسف: ٥٩]، و﴿فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي﴾ [الأحقاف: ١٥]، و﴿وتدعونني إلى النار﴾ [غافر: ٤١]، و﴿أَنْ مَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [غافر: ٤٣].

قال أبو علي: حجة من فتح هذه الياء إذا تحرك ما قبلها أن أصل هذه الياء الحركة؛ لأنها ياء الكاف للمخاطب؛ فكما فتحت الكاف كذلك تفتح الياء. فإن قلت: إن الحركة في حروف اللين مكروهة.

(١) عتبة بن حماد، أبو خَليد الحكمي الدمشقي البلاطي القارئ المعروف، روى القراءة عن نافع وله عنه نسخة، روى عنه القراءة هشام بن عمار وأحمد بن عبد العزيز الصوري، وعبد الرحمن بن أحمد بن عبدة، حكى عنه عباس بن الوليد بن مرثد أنه قرأ الموطأ على مالك في أربعة أيام، قال هشام: اختلف هو وأيوب القاري في ﴿وما يشاءون﴾ فقال أبو خَليد لأيوب: إنك في هذا واهم - يعنى بالغيب - والله، إنى لأثبتها كما ثبت أنك عتبة ابن حماد.

ينظر: طبقات القراء (١/٤٩٨).

قيل: الفتحة من بينها لا تُكره فيها، وإن كُرِهَتِ الحركتان الأخريان.
ألا ترى أن «القاضي» ونحوه، يُحْرَكُ بالفتح؛ كما تحرك^(١) سائر الحروف التي لا
لين فيها؟

أو لا ترى أن الياء في ﴿عَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١] ونحوها ثبتت في النصب ولا
تحذف كما تحذف في الوجهين الآخرين، فتجری في النصب مجرى «مساجد»
ونحوها من الصحيح؛ فكذلك الياء. وإن^(٢) تحرك ما قبلها، يلزم أن تُحْرَكَ بالفتح
كما حركت الكاف بها؛ لأنها قد جرت مجراها، ومجری الحروف الصحيحة إذا
تحركت بالفتح؟

ومما يدل على استحقاقها التحرك بالفتح: أنها إذا سكن ما قبلها، اتفقوا على
تحريكها بالفتح، نحو: هذا بشرى، وغلماى، وهذا قاضى، ورأيت غلامى،
فاجتماعهم على تحريكها بالفتح فى هذا النحو يدل على أن ذلك أصلها إذا تحرك ما
قبلها.

ويدل على لزوم تحركها بالفتح: تحريكهم النون فى فَعَلْنَ، وَيَفْعَلْنَ، وهو حرف
ضمير كالياء، فكما اتفقوا على تحريك النون - وهى اسم كذلك - يلزم أن تُحْرَكَ الياء.
فإن قلت: ما تُنكر أن تكون النون فى «فَعَلْنَ» إنما حركت لالتقاء الساكنين فى
فَعَلْنَ وَيَفْعَلْنَ؟

ألا ترى أن ما قبلها لا يكون إلا ساكناً، فلما كان إسكانها يؤدي إلى التقاء
الساكنين حُرِكتَ لذلك، وحركة التقاء الساكنين غير معتد بها؟
قيل: الذى يدلُّ على أن تُحْرِكُهَا من حيث كانت اسماً أنها نظير الكاف، وقد
حركوا تاء المخاطب والمتكلم أيضاً.

فأما الألف فى «قاما»، و«يقومان»، والواو فى «فعلوا»، و«يفعلون»، فإنما
أسكنتها؛ لأنَّ الألف إذا حُرِكت انقلبت، والواو إذا انضم ما قبلها، كره أكثر الحركات
فيها، ومع ذلك فإنها جُعِلت فى السكون مثل الألف، كما جعلت الكسرة فى
«مسلمات» بمنزلة الياء فى «مسلمين»، ومع ذلك فما فيهما من المد قد صار عوضاً

(١) فى أ: يحرك.

(٢) فى أ: فإن.

فيهما من الحركة.

وحجة من أسكن أن الفتحة مع الياء قد كُرِهت في الكلام، كما كرهت الحركتان الأخريان فيها.

ألا ترى أنهم قد أسكنوها في الكلام في حال السعة إذا لزم تحريكها بالفتحة؛ كما أسكنوها إذا لزم تحريكها بالحركتين الأخريين؟ وذلك قولهم: قَالِي قَلَا، وبادى بَدَا، ومعد يَكْرِب، وَخَيْرِي دَهْر، فالياء في هذه المواضع في موضع الفتحة التي في آخر أول الاسمين، نحو حَضِرَ مَوْت، وَبَغَلَبْتُ، وقد أسكنت كما أسكنت في الجر والرفع. ومما يؤكد الإسكان فيها أنها مشابهة للألف، والألف تسكن في الأحوال الثلاث؛ فكما أسكنت الألف فيها، كذلك تُسكن الياء؛ والدليل على شبه الياء الألف^(١) قربها منها في المخرج، وإبدالهم إياها منها في نحو: طَائِيٌّ وَحَارِيٌّ فِي النَّسَبِ إِلَى: طَيْيٍّ وَالْجَيْرَةِ، وقولهم: حَاحِيَّتْ وَعَاعِيَّتْ.

و: [من الرجز]

لَتَضْرِبَنَّ بِسَيْفِنَا قَفَيْكَ^(٢)

فكما تسكن الألف في الأحوال الثلاث كذلك تسكن [الياء]^(٣) فيها.

والدليل على صحة هذه الطريقة أن العرب قد فعلت ذلك بها في الكلام وحال السعة فيما أريناكه^(٤).

وأسكنوها -أيضاً- في الشعر في موضع النصب لهذه المشابهة، وكثر ذلك في الشعر حتى ذهب بعضهم إلى استجازته^(٥) في الكلام.

فأما حجة أبي عمرو في فتحه الياء مما رآه خفيفاً مع الهمزة، فهي أن الهمزة قد

(١) في أ: للألف.

(٢) الرجز لرجل من حمير في خزاعة الأدب (٤/٤٢٨، ٤٣٠)، وشرح شواهد الشافية (ص٤٢٥)، وشرح شواهد المغنى (٤٤٦)، ولسان العرب (تا)، والمقاصد النحوية (٤/٥٩١)، ونوادير أبي زيد ص(١٠٥)، وبلا نسبة في الجنى الدانى ص(٤٦٨)، وسر صناعة الإعراب (١/٢٨٠)، وشرح الأشموني (١/١٣٣، ٣/٨٢٣)، شرح شافية ابن الحاجب (٣/٢٠٢)، ولسان العرب (قفا)، ومغنى اللبيب (١/١٥٣)، والمقرب (٢/١٨٣)، والممتع في التصريف (١/٤١٤).

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: أرينا.

(٥) في أ: استجاده.

فُتِحَ^(١) لها ما لم يكن يُفْتَحُ لو لم يجاور الهمزة.
 ألا ترى أنهم فتحوا نحو: يقرأ، ويرأ، ولولا الهمزة، لم يفتح شيء من ذلك.
 فإذا فتح لها ما لا يفتح إذا لم يجاور الهمزة فأن يفتح لها ما قد يفتح^(٢) مع غيرها
 أخرى.

والمفتوحة والمكسورة سيان في إبتاع الياء لها في التحريك بالفتح.
 ألا ترى أنهم قد غيروا للهمزة المكسورة الحرف الذي قبلها، فقالوا: الضئين،
 وصأى صئياً، ورجل جئز، وشهد، ولم يفعلوا ذلك في رءوف، فكذلك لم تفتح
 الياء [قبل]^(٣) الهمزة المضمومة في نحو: ﴿عَدَابِي أُصِيبُ﴾، كما فتحت قبل
 المفتوحة والمكسورة في نحو: ﴿سَبِيلِي أَدْعُو﴾ [يوسف: ١٠٨] و ﴿إِخْوَتِي إِنْ
 رَبِّي﴾ [يوسف: ١٠٠]؟

فإن قلت: إن ما ذكرته من التغيير للهمزة المفتوحة والمكسورة إنما جاء في
 المتصل، نحو: يقرأ، ويرأ، والضئين، والضئى، وجئز، وما فعله أبو عمرو من
 فتح الياء مع المفتوحة والمكسورة منفصل.

قيل: يشبه المنفصل بالمتصل هنا؛ كما شبهه به في: ﴿يَا صَالِحُ بُنْيَانًا﴾ [الأعراف:
 ٧] لما فعلته العرب من تشبيه المنفصل بالمتصل في مواضع كثيرة، قد ذكرنا منها
 أشياء في هذا الكتاب.

ومن قال: إنه إنما فتح الياء مع الهمزة لتبين الياء معها؛ لأنها خفية، كما بينوا النون
 مع حروف الحلق، وأخفوها مع غيرها؛ فإننا لا نرى أن أبا عمرو اعتبر هذا الذي سلكه
 هذا القائل، ولو كان كذلك، لحرك الياء مع الهمزة إذا كانت مضمومة؛ لأن النون تُبَيَّن
 مع الهمزة، مضمومة كانت أو مكسورة أو مفتوحة، ومع ذلك فإن النون تُبَيَّن مع سائر
 حروف الحلق، ولسنا نعلم أبا عمرو يفتح الياء مع سائر حروف الحلق^(٤).

(١) في أ: فتحوا الهاء.

(٢) في أ: فتح.

(٣) سقط في ب.

(٤) ثبت ههنا في ب: يتلوه - إن شاء الله، وبه القوة - في الجزء الثاني: «فإن قلت: فإن الهمزة
 قد تفتح لها ما قبلها وإن كانت مضمومة».

والحمد لله رب العالمين؛ كما هو أهله ومستحقه، وصلى الله على محمد النبي وآله
 وسلم تسليمًا.

فإن قلت: فإن الهمزة قد يُفْتَحُ^(١) لها ما قبلها وإن كانت مضمومة نحو: يقرأ في موضع الرفع؛ فهلا فتح الياء في ﴿عَدَائِيَّ أُصِيبُ﴾ [الأعراف: ١٥٦] كما فتح قبل المفتوحة والمكسورة في نحو: ﴿سَبِيلِي أَدْعُو﴾ [يوسف: ١٠٨]، و: ﴿إِخْوَتِي إِنَّ رَبِّي﴾ [يوسف: ١٠٠].

فأقول^(٢): إن هذه الضمة إن كانت للإعراب، لم تكن في حكم الضمة عندهم. ألا ترى أنهم قد قالوا: نَمِرٌ، وَكَتِفٌ، ونحو ذلك في الرفع، ورفضوا الضمة بعد الكسرة في كلامهم، فلم يجئ فيه فِعْلٌ، فإذا كان كذلك، لم يلزمه أن يفتح الياء قبل الهمزة المضمومة لما ذكرت؛ لأنها عندهم لما لم تثبت، لم تكن في حكم الضم^(٣). وأما ما رآه^(٤) من ذلك غير مستخف؛ فأسكن الياء فيه، فهو حسن؛ وذلك أن هذه الياء إذا لم تحرك إذا كانت مع ما يستخف؛ فلأن^(٥) تكروه^(٦) حركتها مع ما لا يستخف أجدر، وقد كرهوا الحركة فيما تتوالى فيه الحركات، وإن كانت للإعراب، فزعم أبو الحسن: أن بعضهم قال: ﴿رُسُلُهُمْ﴾ [إبراهيم: ١٠].

ونحو هذا ما أنشده سيويه من قوله: [من الرجز]

إِذَا اغْوَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِبِ قَوْمٍ^(٧)

ونحوه قول جرير: [من البسيط]

سَيِّرُوا بَنِي الْعَمِّ فَلِأَهْوَاؤِ مَنَزِلِكُمْ وَنَهْرُ تَيْرِي وَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ^(٨)
فأما حد المستخف والمستثقل: فإن جعل ما زاد على الثلاثة غير مستخف، كان مذهبا.

(١) في ب: تفتح.

(٢) في أ: فالقول.

(٣) في أ: الضمة.

(٤) في ب: رواه.

(٥) في أ: فأن.

(٦) في ب: يكره.

(٧) الرجز لأبي تخيلة في شرح أبيات سيويه (٣٩٨/٢)، وشرح شواهد الشافية ص (٢٢٥)، وبلا نسبة في الكتاب (٢٠٣/٤)، ولسان العرب (عوم).

(٨) البيت في ديوانه ص (٤٤١)، والأعاني (٢٥٣/٣)، وجمهرة اللغة ص (٩٦٢)، وخزانة الأدب (٤/٤٨٤)، والخصائص (١/٧٤)، وسمط اللآلي ص (٥٢٧)، ولسان العرب (شتت، عبد)، ومعجم البلدان (نهر تيري)، والمعرب ص (٣٨)، وبلا نسبة في الخصائص (٣١٧/٢).

وإن جعل المستقل ما توالى فيه أربع حركات كان مذهباً؛ لأنك قد علمت استثقالهم له برفضهم إياه فى الشعر، إلا فى موضع الزحاف، وإذا لم يستخف الأربعة فالخمسة أجدر بالألا تستخف.

[بسم الله] ^(١)

كلهم قرأ: ﴿أُنْبِئْتُهُمْ﴾ [٣٣] بالهمز ^(٢).

وكذلك روى بعض رواة المكيين عن ابن كثير ﴿أُنْبِئْتُهُمْ﴾ بكسر الهاء والهمز ^(٣). قال أحمد: وهذا خطأ لا يجوز.

قال أبو على: النبأ: الخبر، ﴿عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ﴾ [النبأ: ٢] أى: الخبر. وقالوا منه: نَبَأَةٌ وَأَنْبَاءَةٌ. ﴿وَنَبِئْتُهُمْ عَنْ صَيفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الحجر: ٥١] أى: أخبرهم عن صيفه.

وضمَّ الهاء، إلا ما روى ^(٤) عن ابن عامر ﴿أُنْبِئْتُهُمْ﴾ بكسر الهاء مع الهمز، و ﴿بِنَبَأِ الْإِنْسَانِ يَوْمَئِذٍ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾ [القيامة: ١٣] أى يخبر به، فهذا كقوله - تعالى -: ﴿يَوْمَ نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النور: ٢٤]. وقال الله - تعالى -: ﴿وَقَالُوا لَاجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [فصلت: ٢١]، و: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يُنطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾ [الجاثية: ٢٩].

ومن ثم قرأ من قرأ: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يُنطِقُ كُلُّ نَفْسٍ مِمَّا أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠] بالتاء، [فهذه] ^(٥) الآى فى معنى إخبار الإنسان بأعماله، وتوقيفه عليها، و: ﴿أُنْبِئْتُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١]: أخبرونى بها، و: ﴿يَتَادَمُّ أُنْبِئْتُهُمْ بِأَسْمَاءِهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣]: أخبرهم، فلما كان النبأ مثل الخبر، كان «أنبأته عن كذا»، بمنزلة: أخبرته عنه، و«نبأته عنه»، مثل: خبرته [عنه] ^(٦)، و«نبأته به»، مثل: خبرته به.

وهذا مما يصحح ما ذهب إليه سيبويه من أن معنى «نبئت زيدا»: نبئت عن زيد،

(١) سقط فى أ.

(٢) زاد فى أ: قال.

(٣) ينظر: الدر المصون (١/١٨٤)، المحرر الوجيز (١/١٢٢)، والبحر المحيط (١/٢٩٨)، والمحتسب (١/٦٦).

(٤) فى ب: رواه.

(٥) سقط فى أ.

(٦) سقط فى ب.

فيحذف حرف الجر؛ لأن «نبأت» قد ثبت أن أصله «خبرت» بالآي التي تلونها^(١)، فلما حذف [حرف الجر]^(٢) وصل الفعل إلى المفعول الثاني؛ ف«نبأت» يتعدى إلى مفعولين: أحدهما يصل إليه بحرف جر، كما أن «أخبرته عن زيد» كذلك.

فأما المتعدى إلى ثلاثة مفعولين، نحو: «نبأت زيدا عمرا أبا فلان»، فهو هذا في الأصل، إلا أنه حمل على المعنى، فعدى إلى ثلاثة مفعولين، وذلك أن الإنباء الذي هو إخبارٌ؛ إعلامٌ؛ فلما كان إياه في المعنى، عدى إلى ثلاثة مفعولين، كما عدى الإعلام [إليهم]^(٣)، ودخول هذا المعنى فيه، وحصول مشابهته للإعلام، لم^(٤) يخرج عن الأصل الذي هو له من الإخبار، وعن أن يتعدى إلى مفعولين: أحدهما يتعدى^(٥) إليه بالباء، أو بـ «عن»، نحو: ﴿وَنَبَّيْتَهُمْ عَنْ ضَعْفِ إِتْرَاهِيمَ﴾ ونحو قوله: ﴿فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ﴾ [التحریم: ٣] كما أن دخول معنى أخبرني في «أرأيت» لم يخرج عن أن يتعدى إلى مفعولين، كما كان يتعدى إليهما إذا لم يدخله معنى أخبرني به، إلا أنه امتنع من أجل ذلك أن يرفع المفعول به بعده على الحمل على المعنى؛ من أجل دخوله في حيز الاستفهام؛ فلم يجز: «أرأيتك زيد أبو من هو؟» كما جاز: «علمت زيد أبو من هو؟»، «ورأيت زيد أبو من هو؟» حيث كان المعنى: علمت أبو من زيد؛ فكذلك دخول معنى الإعلام في الإنباء، والتنبؤ لم يخرجهما عن أصلهما وتعديهما إلى مفعولين:

أحدهما: يصل إليه الفعل بحرف الجر، ثم يتسع فيحذف [الحرف]^(٦)، ويصل الفعل إلى الثاني.

فأما من قال: إن الأصل في نبئت على خلاف ما ذكرنا، فإنه لم يأت على ما ادعاه بحجة ولا شبهة.

فأما قوله: ﴿نَبَّيْتِ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩] فيحتمل ضربين:

(١) في أ: تلوتها.

(٢) في أ: الحرف.

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: لمن.

(٥) في أ: تعدى.

(٦) سقط في أ.

أحدهما: أن يكون ﴿نَبِيٌّ﴾ بمنزلة أعلم، ويكون [قوله] (١): ﴿أَنَا الْعَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ قد سد مسد المفعولين، كما أنه في قولك: «علمت أن زيدًا منطلق»، قد سد مسدهما؛ فتكون ﴿نَبِيٌّ﴾ هذه المتعدية إلى ثلاثة مفعولين.
ويجوز أن يكون ﴿نَبِيٌّ﴾ بمنزلة: «خَبِرَ عِبَادِي بِأَنِي»، فحذف الحرف، ف«أن» في قول الخليل على هذا: في موضع جر، وعلى قول غيره: في موضع نصب.
فأما قوله: ﴿قُلْ أُوْنِيَتُكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَٰلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ﴾ [آل عمران: ١٥]:

فإن جعلت اللام متعلقة بـ ﴿أُوْنِيَتُكُمْ﴾؛ جاز الجر في «جنت» على البدل من «خير». وإن جعلته صفة لـ «خير»؛ لأنه نكرة، جاز الجر في «جنت» أيضًا.
وإن جعلتها متعلقة بمحذوف، لم يجر الجر في «جنت»، وصار مرتفعًا بالابتداء أو بالظرف، ولم يجر غير ذلك؛ لأن اللام - حينئذ - لا بد لها من شيء يكون خبرًا عنه.

فأما قوله: ﴿قَدْ بَيَّنَّا اللَّهُ مِنْ أٰخْبَارِكُمْ﴾ [التوبة: ٩٤] فلا يجوز أن تكون ﴿مِّنْ﴾ فيه زيادة على ما يتأوله أبو الحسن من زيادة ﴿مِّنْ﴾ في الجواب؛ لأنه يحتاج إلى مفعول ثالث.

ألا ترى أنه لا خلاف في أنه إذا تعدى إلى الثاني، وجب تعديه إلى المفعول الثالث، وإن قَدَّرتْ تَعْدِيَتَهُ (٢) إلى مفعول محذوف، كما تؤول قوله: ﴿يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُثِبتُ الْأَرْضُ مِنْ بَٰقِيهَا﴾ [البقرة: ٦١] - لزم تعديته إلى آخر، فإن جعلت ﴿مِّنْ﴾ زائدة (٣)، أمكن أن تضمّر مفعولا ثالثا، كأنه: نبأنا الله أخباركم مشروحة.

ويجوز أن تجعل ﴿مِّنْ﴾ ظرفًا غير مستقر، وتضمّر المفعول الثاني، والثالث كأنه: نبأنا الله من أخباركم ما كنتم تسرونه تنبيهاً، كما أضمرت في قوله - عز وجل -: ﴿أَيُّنْ شُرَكَاءُكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ رَٰعِيُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢].

أما قوله - عز وجل -: ﴿وَيَسْتَشِيرُونَكَ أَحَقُّ هُوَ﴾ [يونس: ٥٣] فيكون «يستشرونك»: يستشرونك، فيقولون: «أحق هو»؟ ويكون: «يستشرونك»: يستعلمونك،

(١) سقط في ب.

(٢) في أ: تعديه.

(٣) في ب: زيادة.

والاستفهام قد سد مسد المفعولين .

ومما يتجه على معنى الإخبار دون الإعلام قوله -عز وجل- : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنٰدِيكُمۡ إِذَا مَرَّكُمْۢ كُلَّ مَرۡجٍ ﴿٧﴾﴾ [سبأ: ٧] فالمعنى : يخبركم، فيقول لكم: إذا مرّقتم، وليس على الإعلام؛ ألا ترى أنهم قالوا: ﴿أَفَتَرَىٰ عَلَىٰ اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ ﴿٨﴾﴾ [سبأ: ٨].

[قال أبو علي] (١): فأما قوله -عز وجل- : ﴿أَنبِئِهِمْ﴾ [٣٣] فحجة من قرأ بضم الهاء ظاهرة؛ وذلك أن أصل هذا الضمير أن تكون الهاء مضمومة فيه .

ألا ترى أنك تقول: ضربهم وأنبأهم، وهذا لهم، وإنما تكسر الهاء إذا وليتها كسرة أو ياء، نحو: بهم وعليهم، وهذا -أيضاً- يضمه قوم؛ فلا يجانسون بكسرتها الكسرة التي قبلها، ولا الياء، ولكن يضمونها على الأصل، نحو: بهم، ويهو، وبدارهُو، وعليهم، وقد تقدم ذكر ذلك في أول الكتاب .

فأما وجه قراءة من قرأ: ﴿أَنبِئِهِمْ﴾ بكسر (٢) الهاء، والذي قبلها همزة مخففة، فإن لكسر (٣) الهاء وجهين من القياس على ما سمع منهم :

أحدهما: أنه أتبع كسرة (٤) الهاء الكسرة التي قبلها، والحركة للإتباع قد جاء مع حجز السكون وفصله بين المتحركين .

ألا ترى أن أبا عثمان قد حكى عن عيسى عن ابن أبي إسحاق: هذا المرء، ورأيت المرء، و[مررت] (٥) بالمرء، فأتبعوا مع هذا الفصل، كما أتبعوا في اللغة الأخرى: هذا امرؤ، ورأيت امرأ، وبامرئ، وكذلك: أخوك، وأخاك، وأخيك؛ فكذلك يكون قوله: ﴿أَنبِئِهِمْ﴾، أتبع كسرة الهاء الكسرة التي على الباء .

ومما يثبت ذلك: أن أبا زيد قال: قال رجل من بكر بن وائل: أخذت هذا منه يا فتى، ومنهما، ومنهمي، بكسر (٦) الاسم المضممر في الإدراج والوقف .

(١) سقط في ب .

(٢) في ب: فكسر .

(٣) في ب: لكسره .

(٤) في ب: كسر .

(٥) سقط في أ .

(٦) في أ: منهم فكسر .

قال: وحكى^(١) عنه، وقال: لم أعرفه، ولم أضربه، بكسر كل هذا.
قال أبو زيد: وقال: لم أضربهما، بكسر^(٢) الهاء مع الباء.
ففيما حكاه أبو زيد: ما يعلم منه أن الإتيان مع حجز الساكن بين الحركتين، مثله
إذا توالى الحركتان فلم يحجز بينهما شيء.

ألا ترى أنه قال: منه، ومثهما، ومنهجي، فأتبع الكسر الكسر مع حجز
السكون^(٣) بينهما، كما أتبع في: لم أضربه، ولم أضربهما، ولم أعرفه، وإن لم
يحجز بينهما شيء.

فكذلك قوله -تعالى-: ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾ أتبع الكسرة في الهاء الكسرة التي قبلها.
والوجه [الآخر]^(٤): أنه لم يعتد بالحاجز الذي بين الكسرة والهاء لسكونها، فكان
الكسرة وليت الهاء، والكسرة إذا وليت^(٥) الهاء كسرت نحو: به، ويكون تركهم
الاعتداد في ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾ بالسكون كتركهم الاعتداد به في قولهم: هو ابن عمي دُنْيَا،
وَقِيْنِيَّةٌ^(٦).

ألا ترى أنه من الدنو، وقالوا: قِنُوَّةٌ؛ فكما قلبت الواو ياء في عارية ومحنية؛
لانكسار ما قبلها، كذلك قلبوها مع حجز الساكن في دُنْيَا؛ فإذا رأيتهم لم يعتدوا

(١) في ب: وقال.

(٢) في أ: فكسر.

(٣) في أ: الساكن.

(٤) سقط في أ.

(٥) في أ: وليتها.

(٦) «هو ابن عمي دنيا» - قال في اللسان: وقالوا: هو ابن عمي دُنْيِيَّةٌ، ودُنْيَا: منون، ودُنْيَا: غير
منون، ودُنْيَا: مقصورٌ؛ إذا كان ابن عمه لَحًا. قال اللحياني: وتقال هذه الحروف -أيضًا-
في ابن الخال والخال، وتقال في ابن العم وابن الخال، وإنما انقلبت الواو في «دُنْيِيَّةٌ» و«دُنْيَا» ياء،
وأخته دُنْيَا، مثل: ما قيل في ابن العم وابن الخال، وإنما انقلبت الواو في «دُنْيِيَّةٌ» و«دُنْيَا» ياء،
لمجاورة الكسرة وضعف الحاجز، ونظيره: فَنِيَّةٌ وَعَلِيَّةٌ، وكان أصل ذلك كله: دُنْيَا، أي:
رحما أدنى إلى من غيرها. وإنما قلبوا؛ ليدل ذلك على أنه ياء تأنيث «الأدنى»، و«دُنْيَا» داخله
عليها. قال الجوهري: هو ابن عم دُنْيِي وِدُنْيَا ودُنْيِيَّة. التهذيب: قال أبو بكر: هو ابن
عم دُنْيِي وِدُنْيِيَّة وِدُنْيَا. وإذا قلت: دُنْيَا-إذا ضمنت الدال-لم يجز الإجراء. وإذا كسرت
الدال جاز الإجراء وترك الإجراء. فإذا أضفت «العم» إلى معرفة لم يجز الخفض في «دُنْيِي»،
كقولك: ابن عمك دُنْيِي وِدُنْيِيَّة، و: ابن عمك دُنْيَا، لأن «دُنْيَا» نكرة ولا يكون نعتًا لمعرفة.
ابن الأعرابي: والدُّنَا ما قرب من خير أو شر.
ينظر: اللسان (دنا).

بالحاجز إذا كان ساكناً؛ كذلك يجوز ألا يعتد به حاجزاً في قراءة ابن عامر، وما روى عن ابن كثير.

ولو ترك تارك الهمز في: ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾؛ فقال: ﴿أَنْبِئِهِمْ﴾ لكان لكسر الهاء وجهان: أحدهما: أنه لما خفف الهمزة لسكونها [وانكسار ما] (١) قبلها فقلبها ياء كذيب وميِّزة، أشبهت الياء التي هي غير منقلبة عن الهمزة؛ فكسر الهاء بعدها، كما تكسر «هم» بعد: ﴿تَرْمِيهِمْ﴾ و ﴿يَهْدِيهِمْ﴾.

ويقوى ذلك: أن منهم من أدغم الواو الساكنة المنقلبة عن الهمزة في الياء، كما تدغم الواو التي ليست منقلبة، وذلك في قولهم: رُبًّا، ورِيَّةً.

ويقوى ذلك إيقاعهم الألف المنقلبة عن الهمزة ردفاً؛ كإيقاعهم المنقلبة عن الياء أو (٢)

وذلك [نحو] (٣) قوله: [من الطويل]

... .. على رَالٍ (٤)

كما تقول: على بال. والوجه ألا تكسر الهاء على هذا المذهب، كما أن الوجه ألا تدغم.

والوجه الآخر: أن قلب الهمزة إلى الياء قلباً، وهذا وإن كان سيبويه لا يجيزه إلا في الشعر، فإن أبا زيد يرويه عن قوم من العرب، وإذا اتجهت له هذه الوجوه لم ينبغ أن يُخطأ، وإن أمكن أن يقال: إن غيره أبين وجهاً منه وأظهر.

فأما «آدم»: فقال بعض أهل اللغة: إن الآدم من الإبل والظباء: الأبيض، وما سوى ذلك، فالآدم الذي ليس بأبيض على ما يتكلم به الناس فيقولون: «رجل آدم» للذي ليس بأبيض، ورجلٌ أسمر، وهو أصفى من الآدم. قال: ولا تقول العرب للرجل: «أبيض»، من اللون، إنما يقولون: «أحمر»، قال: وقال رسول الله ﷺ:

(١) في ب: وانكسارها.

(٢) في أ: و.

(٣) سقط في ب.

(٤) جزء من عجز بيت لامرئ القيس، وقيله:

وصم صلاب ما يقين من الوجى كأن مكان الردف منه ...

ينظر: ديوانه ص (٣٦)، واللسان (رأل، قطا، وقى)، والتاج (رأل، قطا، وقى) وبلا

نسبة في المخصص (٥٦/٨).

«بُعِثْتُ إِلَى الْأَسْوَدِ وَالْأَحْمَرِ»^(١) وإنما «الأبيض»: البعيد من الدنس، النقى، قال: ويقال: طبى آدم، وظبية آدماء، وبعير آدم، وناقاة آدماء للأبيضين.

قال أبو الحسن: «أَثَبْتُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ» الهاء مضمومة إذا همزت، وبها نقرأ؛ لأن الهاء لا يكسرهما إلا ياء، أو كسرة، ومن العرب من يهمز ويكسر، وهي قراءة، وهي رديئة في القياس، فإذا خفت الهزمة فكسر الهاء أمثل شيئاً لشبهها بالياء.

اختلفوا في قوله -تعالى-: «فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا» [٣٦]:

فقرأ حمزة وحده: «فَأَزَلَّهُمَا» بألف خفيفة، وقرأ الباقون: «فَأَزَلَّهُمَا» مشدداً بغير ألف.

قال أبو بكر أحمد: وروى أبو عبيد: أن حمزة قرأ: «فَأَزَلَّهُمَا» بالإمالة، وهذا غلط^(٢).

[بِسْمِ اللَّهِ]^(٣)

حجة حمزة في قراءته «فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا»: أن قوله: «يَتَادَمُ أَشْكُنُ أَنْتَ وَرَوْحُكَ الْجَنَّةَ وَكَلَّا مِنْهَا» [البقرة: ٣٥] تأويله: اثْبَتْنَا فَثَبْنَا، فأزالهما الشيطان، فقابل الثبات بالزوال، الذي هو خلافه.

ومثل ذلك قوله [-عز وجل-]: «فَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَأَنْفَلَقْ» [الشعراء: ٦٣] تأويله: فضرب فانفلق.

(١) أخرجه مسلم (١/٣٧٠ - ٣٧١) كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٣/٥٢١)، وأحمد في المسند (٣/٣٠٤) بلفظ: [...] وبعثت إلى كل أحمر وأسود [...] من حديث جابر بن عبد الله، وفي الباب عن أبي موسى الأشعري، وابن عباس:
* حديث أبي موسى الأشعري: أخرجه أحمد في المسند (٤/٤١٦)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/٢٦١)، وقال: رواه أحمد متصلاً ومرسلاً والطبراني ورجاله رجال الصحيح.

* حديث ابن عباس: أخرجه أحمد (١/٣٠١)، وذكره الهيثمي في المجمع (٨/٢٦١)، وقال: رواه أحمد والبخاري والطبراني بنحوه، ورجال أحمد رجال الصحيح غير يزيد بن أبي زياد وهو حسن الحديث.

(٢) ينظر: السبعة (١٥٣)، والدر المصون (١/١٩٢)، وطيبة النشر (٤/١٨)، والعنوان (٦٩)، وإعراب القراءات السبع وعللها (١/٨١)، وحجة القراءات (٩٤)، وشرح شعلة (٢٦١)، وإتحاف الفضلاء (١/٣٨٨).

(٣) سقط في أ.

ومثله: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَذِيئَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] أى: فحلق، فعليه فدية.

ونسب الفعل إلى الشيطان؛ لأن زوالهما عنها إنما كان بتزيينه ووسوسته، وتسويله، فلما كان ذلك منه سبب زوالهما عنها أسند الفعل إليه.

ومثل هذا قوله - عز وجل - : ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧] فالرمى كان للنبي ﷺ حيث رمى فقال: «شاهت الوجوه»^(١) إلا أنه لما كان بقوة الله وإرادته نسب إليه.

ومما يقوى قراءته قوله - تعالى - : ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦] فقوله: فأخرجهما في المعنى قريب من: «أزالهما».

ألا ترى أن إخراجه إياهما منها، إزالةً منه لهما عما كانا فيه. فإن قال قائل: ما ننكر أن يكون فاعل «أخرجهما»، لا يكون ضمير الشيطان، ولكن المصدر الذى ذكر فعله كقولهم: من كذب كان شرا له، فالدلالة على أن [فاعل «أخرجهما»]^(٢) ضمير الشيطان - قوله فى الأخرى: ﴿يَتَّبِعْ آدَمَ لَا يَفْنَيْكُمْ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكَ مِّنَ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٧].

ففاعل «أخرجهما»: الشيطان؛ كما بين ذلك فى هذه [الآية]^(٣).

ويقوى قراءته - أيضاً - تأويل من تأول أن: ﴿أزَلَّهما﴾ من «زَلَّ»، الذى هو عشر. ألا ترى أن ذلك قريب من الإزالة فى المعنى.

فإن قال قائل: فإنه إذا قرأ: ﴿فأزالهما﴾ كان قوله بعد: ﴿فأخرجهما﴾ تكريراً، فالقراءة الأخرى أرجح؛ لأنها لا تكون على التكرير.

قيل: إن قوله - عز وجل - : ﴿فَأَخْرَجَهُمَا﴾ ليس بتكرير لا فائدة فيه، ألا ترى أنه قد يجوز أن يزيلهما عن مواضعهما، ولا يخرجهما مما كانا فيه من الدعة والرفاهية، وإذا كان كذلك لم يكن تكريراً غير مفيد، وعلى أن التكرير فى مثل هذا الموضع لتفخيم القصة وتعظيمها بألفاظ مختلفة ليس بمكروه ولا مجتنب، بل هو مستحب

(١) أخرجه مسلم فى صحيحه (٣/١٤٠٢) كتاب الجهاد والسير باب فى غزوة حنين (٨١/١٧٧٧) من حديث سلمة بن الأكوع، وفى الباب عن أبى عبد الرحمن الفهرى: أخرجه الدارمى فى سننه (٢/٢١٩ - ٢٢٠) فى كتاب السير، باب قول النبى ﷺ: «شاهت الوجوه».

(٢) فى ب: فاعله.

(٣) سقط فى ب.

مستعمل، كقول القائل: أزلت نعمته، وأخرجته من ملكه، وغلظت عقوبته. وقالوا: زال عن موضعه، وأزلته، وفي التنزيل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١]، ﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لِنَزُولِ مِنْهُ الْحِجَابِ﴾ [إبراهيم: ٤٦].

وقال الهذلي: [من الكامل]

فَأَزَالَ خَالِصَهَا بِأَبْيَضٍ نَاصِحٍ مِنْ مَاءِ أَلْهَابٍ بِهِنَّ التَّالِبُ^(١)

فهذا على ضربين:

أحدهما: أن يريد: أزال خلوص خالصها بماء أبيض شاب هذه العسل به، فحذف المضاف.

أو يكون: وضع «خالصها» موضع «خلوصها»، كقولهم: العاقبة والعافية، وقوله: [من الطويل]

... .. ولا خَارِجًا مِنْ فِئِ زُورٍ كَلَامٍ^(٢)

في قول من جعل: «لا أشتم» جوابًا للقسم. والخالص من الماء: الأبيض الصافي، فاستعاره للعسل؛ لأنهم يصفونها بالبياض في نحو: [من الطويل]

وَمَا ضَرَبَ بَيْضَاءُ يَأْوِي مَلِيكَهَا^(٣)

(١) البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص(١١١٢)، واللسان (نصح، فرط)، وتهذيب اللغة (٤/٢٥٠)، والتاج (نصح، فرط)، ونسب خطأ إلى أبي كبير الهذلي في التاج (لهب). ويروى: «مفرطها» بدلًا من «خالصها».

(٢) عجز بيت للفرزدق، وصدده:

على حلقة لا أشتم الدهر مسلمًا

والبيت في ديوانه (٢/٢١٢)، وأمالى المرتضى (١/٦٣ - ٦٤)، وتذكرة النحاة ص(٨٥)، وخزانة الأدب (١/٢٢٣، ٤/٤٦٣، ٤٦٥)، وشرح أبيات سيبويه (١/١٧٠)، وشرح المفصل (٢/٥٩، ٦/٥٠)، والكتاب (١/٣٤٦)، واللسان (خرج)، والمحتسب (١/٥٧)، والمقتضب (٤/٣١٣)، وبلا نسية في شرح شافية ابن الحاجب (١/١٧٧)، ومغنى اللبيب (٢/٤٠٥)، والمقتضب (٣/٢٦٩).

والشاهد فيه قوله: «ولا خَارِجًا»، حيث نصب «خارجًا»؛ لوقوعه موقع المصدر النائب عن فعله، أي: لا يخرج زور كلام خروجًا.

(٣) صدر بيت لأبي ذؤيب الهذلي، وعجزه:

..... إلى طننف أعياء براقٍ ونازل

والبيت في شرح أشعار الهذليين ص(١٤٢)، ولسان العرب (ضرب، طننف، ملك، =

وأُشدُّ السكرى للعجاج: [من الرجز]
 مِنْ خَالِصِ الْمَاءِ وَمَا قَدْ طَحَلَبَا^(١)
 حجة من قرأ: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ﴾ [٣٦] أن «أزلهما» يحتمل تأويلين:
 أحدهما: كسبهما الزلة.

والآخر: أن يكون «أزل» من «زل» الذي يراد به: عثر.
 فالدلالة^(٢) على الوجه الأول ما جاء في التنزيل من تزيينه لهما تناول ما حظر
 عليهما جنسه بقوله: ﴿مَا نَهَكْنَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةَ...﴾ [الأعراف: ٢٠] إلى
 قوله: ﴿لَئِنْ أَتَيْتُمَا هَاتِهِمَا الشَّجَرَةَ فَكُنَّا مِنْكُمْ لَمُخْرِبِينَ﴾ وقوله -عز وجل-: ﴿فَوَسَّوْا لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ
 عَنْهُمَا مِنْ سَوَاءٍ تَيْهَمَا﴾ [الأعراف: ٢٠].

وقد نسب كسب الإنسان الزلة إلى الشيطان في قوله -عز وجل-: ﴿إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ
 الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾ [آل عمران: ١٥٥]، واستزل وأزل كقولهم: استجاب
 وأجاب، واستخلف لأهله وأخلف؛ فكما أن «استزلهم» من «الزلة»، والمعنى فيه
 كسبهم الشيطان الزلة - كذلك قوله - تعالى - : ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ﴾.

والوجه الآخر: أن يكون: ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ من: زل عن المكان؛ إذا عثر فلم يثبت
 عليه؛ ويدل على هذا قوله -تعالى-: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦] فكما^(٣)
 أن خروجه عن الموضع الذي هو فيه انتقال منه^(٤) إلى غيره، كذلك: عثاره فيه
 وزليله^(٥).

فأما قوله -تعالى-: ﴿فَإِنْ زَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ فَأَعْلَمُوا﴾

= (عيا)، والتنبيه والإيضاح (١٠٧/١)، وتهذيب اللغة (٢٠/١٢، ٣٦٣/١٣)، وتاج
 العروس (ضرب، ظنف، ملك)، وأساس البلاغة (ظنف)، وبلا نسبة في المخصص
 (١٤/٥).

(١) ينظر: ملحق ديوانه (٢٦٨/٢)، واللسان (خلص).

(٢) في أ: الدلالة.

(٣) في أ: كما.

(٤) في أ: عنه.

(٥) في أ: «وزلته». وزلته وزليله كلاهما صواب؛ لأن مصدر «زل» يأتي «زلاً»، و«زليلاً»، و
 «مزلة».

ينظر: اللسان (زل).

[البقرة: ٢٠٩] فيحتمل وجهين:

أحدهما: «زللتم» من «الزلة»، كأن المعنى: فإن صرتم ذوى زلة. ويجوز أن يراد به: العثار؛ فشبه المعنى بالعين؛ فاستعمل الذى هو العثار، والمراد به: الخطأ وخلاف الصواب.

ومن هذا الباب قول ابن مقبل: [من البسيط]

يَكَادُ يَنْشُقُّ عَنْهُ سَلْحُ كَاهِلِهِ زَلَّ الْعَثَارِ وَثَبَّتُ الْوَعْثُ وَالْعَدْرُ (١)
السَّلْحُ: مصدر سلخته سلحًا، إلا أنه أريد به فى هذا المكان: المسلوخ.
ألا ترى أن المنشق إنما يكون الإهاب دون الحدث.

وقوله: «زل العثار»، أى: زل عند العثار، يريد: أنه لفظتته يزل عن الموضوع الذى يعثر فيه فلا يعثر، ويكون المصدر فى هذا الموضوع يراد به المفعول كأنه: المكان المعثور فيه.

ومثل ذلك قوله: [من الوافر]

عَلَى حَتِّ الْبُرَايَةِ
أى: عند البراية.

وقول النابغة: [من الكامل]

رَابِي الْمَجَسَّةِ ...
أى: عند المَجَسَّةِ.

(١) ينظر: ديوانه ص(١٠١).

(٢) جزء من صدر بيت للأعلم الهذلى، وبعده:

..... زَمْخَرَى السُّ سَوَاعِدَ ظِلِّ فِى شَرَى طَوَالِ
والبيت فى شرح أشعار الهذليين ص(٣٢٠)، ولسان العرب (حتت، سعد، زمخر)،
والتنبيه والإيضاح (١/١٦٦)، ومقاييس اللغة (١/٢٣٣، ٢/٢٨)، وتاج العروس (سعد،
زمخر، برى، شرا) وللهدلى فى جمهرة اللغة ص(١١٤٥، ١٢٠٩)، وبلا نسبة فى تهذيب
اللغة (٢/٧٣، ٧/٣٨، ٦٦٩)، وجمهرة اللغة ص(٧٧).

(٣) جزء من عجز بيت، وتمامه:

وإذا طعننت طعننت فى مستهدف بالعبير مقرمد
والبيت فى ديوانه ص(٩٧)، ولسان العرب (قرمد)، ومقاييس اللغة (٢/٧٦، ٤/٦)،
وتهذيب اللغة (٦/٢١٢، ٩/٤١٠)، وتاج العروس (قرمد، حزر، حصف، هدف)، وبلا
نسبة فى لسان العرب (هدف)، والمخصص (١١/٢١٢).

ومثله: [من الكامل]

.... ..
بَضَّةُ الْمُتَجَرِّدِ (١)

أى: عند المتجرّد، أى: التجريد.

ومثله للبيد: [من الرمل]

.... ..
صَائِبُ الْجِذْمَةِ (٢)

أى: صائب عند الجذمة، يقول: هو قاصد عند القطع، ومثله قول أوس: كُشِفَ اللُّقَاءُ، أى: عنده.

فأما قوله: «زل»، فإنه صفة، ككهل، و«غِيل» (٣)، و«فَسْل» (٤)؛ مما يدل على ذلك مقابلته بثبت الذى هو خلافه.

والغدر فيما فسر عن أبى عمرو - فى أكثر ظنى - : مكان متعاد.

والوعث: السهل الذى تسوخ فيه أخفاف الإبل، والمعنى فى: «ثبت الوعث»،

(١) جزء من عجز بيت للنابعة، وتماهه:

مخطوطة المتنين غير مفاضة ربا الروادف بضة المتجرد
ينظر: تهذيب اللغة (بضض)، وأساس البلاغة (بضض، حطط)، والعين (١٩/٣)،
وتاج العروس (حطط)، ولسان العرب (حطط).

وهو - أيضًا - جزء من عجز بيت لطرفة، تماهه:

رحيب قطاب الجيب منها رفيقة بجس الندامى بضة المتجرد
ينظر: ديوان طرفة ص (٣٠)، وخزانة الأدب (٤/٣٠٣، ٨/٢٢٨)، والمحاسب (١/١٨٣)،
وهو بلا نسبة فى شرح التصريح (٢/٨٣).

(٢) جزء من عجز بيت، وتماه البيت:

يغرق الشعلب فى سرتة من غير فسل
ينظر: ديوانه ص (١٨٨)، ولسان (غرق، جذم)، وتهذيب اللغة (١٦/١٣٥)، وجمهرة
اللغة ص (١٣٣٠)، وديوان الأدب (١/٢٠٠)، وكتاب العين (٢/٣٤٠)، والتاج (غرق)،
وبلا نسبة فى لسان (خدم)، والتاج (خدم).

(٣) الغيل: اللبن الذى ترضعه المرأة ولدها وهى حامل، والماء الجارى على وجه الأرض.
والغيل من الغلمان: العظيم السمين. والغيل من الأرض: الذى تراه قريباً وهو بعيد.
والغيل: الشجر الكثير الملتف. والجمع: أغيال وغبول.
ينظر: المعجم الوسيط (غيل).

(٤) الفسل: قضبان الكرم تقلع للغرس. والفسل من كل شىء: الرذل الردىء. والجمع: أفسل
وفُسُولٌ. ويقال: رجل فسل: لا مروءة له. ودرهم فسل: زائف.
ينظر: المعجم الوسيط (فسل).

أى: ثبت عند الوعث؛ كما كان فى المعنى فى: «زل العثار»، أى: زل عند العثار، وإذا كان «الغدر» هذا الذى فسر.

فما أنشده أبو زيد: [من الرجز]

يَخِطُنَ بِالْأَيْدِي مَكَانًا ذَا غَدَزٍ^(١)

تقديره: مكانًا غدرا.

وتأويل إدخال قوله: «ذا» فيه أنه يوصف بهذا؛ كأنه قال: مكانًا صاحب هذا الوصف.

ومن هذا الباب قولهم: «مَنْ أُرِلَتْ إِلَيْهِ نِعْمَةٌ فَلْيَشْكُرْهَا» كأنه زلت النعمة إليه، أى: تعدت، «وَأُرِلْتُهَا أَنَا إِلَيْهِ»، عديتها، كما أن قوله: [من الرجز]

قَامَ إِلَى مَنزَعَةٍ زَلَّخٍ فَزَلَّ^(٢)

معناه: تعدى من مكانه إلى مكان آخر.

وكذلك قوله: [من الطويل]

وَإِنِّي وَإِنْ صَدَّتْ لَمْ تُنِ وَقَائِلٌ عَلَيْهَا بِمَا كَانَتْ إِلَيْنَا أَزَلَّتِ^(٣)

تقديره: أزلت؛ ليعود الضمير إلى الموصول.

وأما «الشیطان» فهو: «فيعال»، من: شطن، مثل: البيطار، والغيداق^(٤)، وليس

ب«فعلان» من قوله: [من البسيط]

وَقَدْ يَشِيْطُ عَلَى أَرْمَاحِنَا الْبَطْلُ^(٥)

(١) الرجز بلا نسبة فى اللسان (فلسطين)، وجمهرة اللغة ص١٢٦٨، والمخصص (٣٣/٢)،

والتاج (فلسطين)، وتهذيب اللغة (١٤٧/١٣).

(٢) الرجز بلا نسبة فى اللسان (زلج، زلخ، نزع)، والتاج (زلخ)، وأساس البلاغة (زلخ، نزع). ويروى (مرتبة زلج) بدل (منزعة زلخ).

(٣) البيت لكثير عزة فى ديوانه ص(١٠١)، واللسان (زلل)، وتهذيب اللغة (١٦٥/١٣)، وأمالى القالى (١٠٩/٢)، وتزيين الأسواق (١٢٤/١)، والتاج (زلل)، ويروى: (وصادق) بدل «وقائل».

(٤) الغيداق من الغلمان: الرخص الناعم، ومن الرجال: الكريم الجواد، ومن الخيل: الطويل الواسع الجرى، ومن العيش: الواسع المخصب. ينظر: المعجم الوسيط (غدق).

(٥) عجز بيت، وصدرة:

قد نخضب العير من مكنون قائله

ألا ترى أن سيبويه حكى: «شَيْطَنُهُ فَتَشَيْطَنَ»، فلو كان من «يشيط» لكان «شَيْطَنُهُ» «فَعَلْتُهُ»، وفي أنا لا نعلم هذا الوزن [جاء] (١) في كلامهم ما يدل ذلك أنه: «فَيَعْلَتُهُ»، مثل: بَيَّنَّزَتْهُ، ومثل: هَيَّيْتُمْ، وفي قول - أمية - أيضًا دلالة عليه.

وهو قوله: [من الخفيف]

أَيَّمَا شَاطِنٍ عَصَاهُ عَكَاهُ ثُمَّ يُلْقَى فِي السَّجْنِ وَالْأَكْبَالِ (٢)
فكما أن: شاطن فاعل، والنون لام، كذلك «شيطان» «فيعال».
ولا يكون «فعلان» من «يشيط».

فإن قلت: فقد أنشد الكسائي - أو غيره -: [من الطويل]

وَقَدْ مَتَّتِ الْحَذَوَاءُ مَنَا عَلَيْهِمُ وَشَيْطَانُ إِذْ يَدْعُوهُمْ وَيُثَوِّبُ (٣)
ففى ترك صرف «شيطان» دلالة على أنه مثل: سعدان، وحمدان.
قيل: لا دلالة فى ترك صرف «شيطان» على ما ذكرت.

ألا ترى أنه يجوز أن يكون: قبيلة، ويجوز أن يكون: اسم مؤنث؛ فلا يلزم صرفها لذلك، لا لأن النون زائدة (٤)؟

اختلفوا فى قوله - عز وجل - : ﴿فَلَقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [٣٧]: فى رفع الاسم ونصب الكلمات، ونصب الاسم ورفع الكلمات:
فقرأ ابن كثير وحده: ﴿فَلَقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ بنصب الاسم ورفع الكلمات (٥).

= والبيت للأعشى فى ديوانه ص(١١٣)، وشرح المفصل (٦٤/٥)، واللسان (شيط).
(١) سقط فى أ.

(٢) البيت لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه ص(٥١) وجمهرة اللغة ص(٩٤٧)، وكتاب الجيم (٢/٢٩٢)، والتاج (عكا)، ويروى: «الغل» بدل «السجن».

(٣) البيت لطيفيل الغنوى فى ديوانه ص(٤٩)، واللسان (شيط، شطن، خدا)، والتاج (شيط)، والحيوان (٣٠٠/١)، وبلا نسبة فى التاج (خدا). ويروى «مت» بدل «منت».

(٤) قال سيبويه: «وسألته - يعنى: الخليل - عن رجل يسمى: دهقان، فقال: إن سميته من التَّدَهْقَن، فهو مصروف. وكذلك «شيطان» إن أخذته من التَّشَيْطَن، فالنون عندنا فى مثل هذا من نفس الحرف إذا كان له فعل يثبت فيه النون. وإن جعلت «دهقان» من «الدَّهْق»، و«شيطان» من «شَيْط» لم تصرفه. ينظر: الكتاب (٢١٧/٣، ٢١٨).

(٥) ينظر: السبعة (١٥٣)، حجة القراءات (٩٤)، وإعراب القراءات (٨٢/١)، والمعنوان (٦٩)، وشرح الطيبة (١٩/٤)، وشرح شعلة (٢٦١)، وينظر إتحاف الفضلاء (٣٨٨/١).

وقرأ الباقر: ﴿فَلَقَّ عَادُمٌ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ برفع الاسم ونصب الكلمات.
قال أبو علي: قالوا: «لقي زيد خيراً» فتعدى الفعل إلى مفعول واحد.
وفى التنزيل: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنفال: ١٥]، وفيه: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً
فَأَتَّبِعُوا وَأَذْكُرُوا اللَّهَ﴾ [الأنفال: ٤٥]، ﴿لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا﴾
[الكهف: ٦٢]، فإذا ضَعُفَت العين منه، تعدى إلى مفعولين، فقلت: «لَقِيتُ زيدًا
خيرًا»؛ فيصير الاسم الذي كان الفاعل المفعول الأول.

قال^(١): ﴿وَلَقَّهِنَّ نَظْرَةً مَسْرُورًا﴾ [الإنسان: ١١] وليس تضعيف العين ههنا، على
حد فَرَحْتُهُ^(٢) وأَفْرَحْتُهُ^(٣)، وَخَرَجْتُهُ وَأَخْرَجْتُهُ؛ ألا ترى أنك إذا قلت: «أَلَقِيتُ كذا»،
فليس بمنقول من لقيته، كـ«أشربته» من «شربته»؛ يدل على أنه ليس بمنقول منه، أنه
لو كان كذلك لتعدى إلى مفعولين، كما تعدى «لقيت»، فلما لم يتعد إلى الثاني إلا
بحرف الجر، نحو: «أَلَقِيتُ بعض متاعك [بعضه]^(٤) على بعض»؛ علمت أنه
استثناف بناء على حدة، وليست الهمزة همزة نقل كالتى فى قولك: «ضربت زيدًا»،
و: «أضربته إياه»، و«شربت الماء» و«أشربته الماء»، فجعلوا «أَلَقِيتُهُ» بمنزلة
«طرحته»، فى تعديه إلى مفعول واحد.

فأما مصدر «لقيت»، فقال أبو زيد: لقيته لقيهً واحدةً فى^(٥) التلاقى والقتال،
ولقيته لقاءً ولقيانا ولقاءً.

فأما قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [يونس: ٧] أى: بدلا
من الآخرة كما قال: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]،
ومعنى ﴿مِنَ الْآخِرَةِ﴾ أى: بدلا منها، كما قال: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي
الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠] أى: بدلا منكم.

ومثل هذا قوله: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ﴾ [النساء: ١٣٣]،
وقوله: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ كَمَا أَنْشَأَكُمْ مِنْ ذُرِّيَّتِكُمْ﴾

(١) فى أ: وقال.

(٢) فى ب: فرح.

(٣) زاد فى ب: وخرج.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى أ: من.

قَوْمٍ آخَرِينَ ﴿[الأنعام: ١٣٣].

وقال الراعى: [من الكامل]

أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً ظَلَمًا وَكُتِبَ لِلْأَمِيرِ أَفِيلًا^(١)
وقال آخر: [من الوفر]
كَسَوْنَاهَا مِنَ الرِّبْطِ الْيَمَانِي مُلَاءٌ فِي بِنَائِقِهَا فُضُولُ^(٢)
أى: بدلا من الرِّبْطِ.

ويكون قوله: ﴿لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا﴾ [يونس: ٧]، أى: لا يخافون ذلك؛ لأنهم لا يؤمنون بها؛ فلا^(٣) يوجلون منها كما يوجل المؤمنون المصدقون بها، المعينون بقوله: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَنِ يَخْشَاهَا﴾ [النازعات: ٤٥]، وقال: ﴿وَهُمْ مِنَ السَّاعَةِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٩] فيكون الرجاء هنا الخوف.

كما قال: ﴿لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣].

وكما قال: [من الطويل]

إِذَا لَسَعْتَهُ التَّحْلُ نَمَ يَرْجُ لَسَعَهَا
(٤)

وقد يكون «لا يرجون» الرجاء الذى خلافه اليأس، كما قال: ﴿قَدْ يَيْسُوا مِنَ الْآخِرَةِ كَمَا يَيْسُ الْكُفَّارُ مِنَ أَصْحَابِ الْقُبُورِ﴾ [المتحنة: ١٣] أى: من الآخرة، فحذف «من الآخرة»؛ لتقدم ذكرها؛ كما قال: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ﴾ [إبراهيم: ٤٨]. فحذف المتأخر لدلالة ما تقدم عليه. ويجوز أن تكون: كما يش الكفار من حشر أصحاب القبور.

ومن ذلك قوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَتِكَةُ أَوْ نَرَى رِسَالَاتًا﴾

(١) البيت فى ديوانه ص(٢٤٢)، وتذكرة النحاة ص(٣١١)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٦٠٧)، وشرح شواهد المغنى (٧٣٦/٢)، وبلا نسبة فى جواهر الأدب ص(٢٧٣)، وشرح الأشموني (٢٨٨/٢)، وشرح المفصل (٤٤/٦)، ومعنى اللبيب (١/٣٢٠).

(٢) البيت بلا نسبة فى اللسان (طها). ويروى: «سوحًا» بدل «ملاء».

(٣) فى أ: ولا.

(٤) صدر بيت، وعجزه:

.....
.....
.....
وخالفها فى بيت نوب عواسل

والبيت لأبى ذؤيب فى شرح أشعار الهذليين ص(١٤٤)، واللسان (نوب)، خلف، رجا)، وتهذيب اللغة (٤٩٨/١٥)، والتاج (خلف، رجا)، وكتاب العين (٦/١٧٧)،
(٣٧٩/٨).

[الفرقان: ٢١].

وقال: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٣١]، فالمعنى - والله أعلم - بالبعث، كما قال: ﴿بَلْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ نُشُورًا﴾ [الفرقان: ٤٠].

ويقوى ذلك [قوله - جل وعز-] ^(١): ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً﴾ [الأنعام: ٣١]، وعلى هذا قوله: ﴿بَلْ هُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ كَافِرُونَ﴾ [السجدة: ١٠].

فأما قوله: ﴿يَجِيئُهُمُ يَوْمَ يُلَقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤] فالمعنى: يوم يلقون ثوابه، فهم ^(٢) خلاف من وصف بقوله: ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩].

وقوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلْغَوَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، أى: ملاقون جزاءه: إن ثواباً، وإن عقاباً.

وقوله: ﴿الَّذِينَ يظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْغَوَةٌ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، أى: ملاقو ثواب ربهم، خلاف من وصف بقوله: ﴿لَا يقدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَا كَسَبُوا﴾ [البقرة: ٢٦٤].

وقوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمْ لَمَّا يَحِذُّهُ شَيْئًا﴾ [النور: ٣٩] ونحو ذلك مما يدل على إحباط الثواب وأنهم إليه راجعون، أى: يصدقون بالبعث ولا يكذبون به.

كما حكى عن المنكرين له فى نحو: ﴿أَيُّدًا مِنَّا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أَوَّانًا لِّمَبْعُوثُونَ﴾ [الواقعة: ٤٧]، ونحو قولهم فيه: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا أَسْطِيزُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥].

والظن ههنا: العلم، وكذلك قول المؤمن: ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلْكِي حِسَابِيَّةٍ﴾ [الحاقة: ٢٠] فأما الآية الأولى التى هى قوله: ﴿الَّذِينَ يظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْغَوَةٌ رَبِّهِمْ﴾

[البقرة: ٤٦] أى: ثوابه - فقد يجوز ألا يكون منهم القطع على ذلك والحتم به؛ بدلالة قول إبراهيم: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢]

فأما قوله: ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلْكِي حِسَابِيَّةٍ﴾ [الحاقة: ٢٠] فلا يكون إلا على العلم والتيقن؛ لأن صحة الإيمان إنما يكون بالقطع على ذلك والتيقن [به] ^(٣) والشاك فيه

لا إيمان له.

ويقال: لقيته ولاقيته، فمن «لاقيت» قوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلْغَوَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٣] و: ﴿الَّذِينَ يظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْغَوَةٌ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، وقال: ﴿يَجِيئُهُمُ

(١) سقط فى ب.

(٢) فى أ: وهم.

(٣) سقط فى أ.

يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ ﴿٤٤﴾ [الأحزاب: ٤٤]، ولو كان «يلاقونه»؛ كقوله: ﴿أَنْكُمْ مُلْفِقَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٣] كان حسناً، وقال: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ١٤].
وقال: [من الرجز]

يَا نَفْسُ صَبِرًا كُلِّ حَى لَاقٍ^(١)

كأنه : لاقٍ منيته وأجله .

وقال آخر: [من الطويل]

فَلَأَقِيَّ ابْنَ أُنْتَى يَتَّبِعِي مِثْلَ مَا ابْتَعَى مِنْ الْقَوْمِ مَسْقِي السَّمَامِ حَدَائِدُهُ^(٢)
وقال [آخر]^(٣): [من الطويل]

وَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحِرَّانَ لَمْ يُفِقْ عَنِ الْمَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقْدَدَا^(٤)
وأما قوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَائِهِ﴾ [السجدة: ٢٣]، فيكون على إضافة المصدر إلى المفعول، مثل: ﴿سُؤَالَ نَجْعِكَ﴾ [ص: ٢٤] ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلِيٍّ﴾ [الروم: ٣]؛ لأن الضمير للروم، وهم المغلوبون؛ كأنه: لما قيل: ﴿فَخَذَهَا بِقُوَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٤٥] أى: بجد واجتهاد، أعلمنا أنه أخذ بما أمر به، وتلقاه بالقبول؛ فالمعنى: من لقاء موسى الكتاب، فأضيف المصدر إلى ضمير الكتاب، وفي ذلك مدح له على امتثاله ما أمر به، وتنبية على الأخذ بمثل هذا الفعل؛ كقوله: ﴿أَتَيْعَ مَا أُوْحِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٠٦]، و: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَآتِيعٌ قُرْءَانَهُ﴾ [القيامة: ١٨].

ويجوز أن يكون الضمير لموسى، والمفعول به محذوف؛ كقوله: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤] فالدعاء مضاف إلى الفاعل، والمفعولون محذوفون .

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر (٦/٢٣٩)، ورفض المباني ص(٤١)، وسر صناعة الإعراب ص (٣٤١)، وهمع الهوامع (٢/١٥٧).

(٢) البيت لمضرس بن ربيعى الأسدي فى شرح أبيات سيبويه (١/٤٥٢)، وله أو لأبى خالد الفقعسى فى شرح شواهد الإيضاح ص(٣٩٧)، ولرجل من بنى أسد فى الكتاب (٢/٤٥).

(٣) سقط فى ب.

(٤) البيت لكعب بن جعيل فى الشتمرى، وبلا نسبة فى الأزهية ص(٢٣٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/٤٣١)، والكتاب (١/٢٩٨).

ويروى: «فكان» بدل «وكان».

ومثل ذلك في إضافة المصدر إلى الفاعل، وحذف المفعول به قوله: ﴿لَمَقَّتْ اللَّهُ
أَكْبَرَ مِنْ مَقَّتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [غافر: ١٠] وهذا على قياس من قرأ: ﴿فَلَنَلْقَىٰ آدَمَ مِنْ
رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾؛ لأن موسى هو اللاقي، كما أن آدم هو المتلقى.

ويجوز أن يكون الضمير لموسى في قوله: ﴿مِن لِّقَائِهِ﴾ [السجدة: ١٢٣]، ويكون
الفاعل محذوفًا، والمعنى: من لقاءك موسى، ويكون ذلك في الحشر والاجتماع
للبعث، أو في الجنة؛ فيكون كقوله: ﴿فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا﴾ [طه: ١٦].

فأما قوله: ﴿لِنُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥] فإنه يكون يوم تلاقى الظالم
والمظلوم، والجائر والعاقل، وتلاقى الأمم مع شهدائها كقوله: ﴿وَنَزَعْنَا مِنْ كُلِّ
أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾ [التقصص: ٧٥].

ومثل يوم التلاقي قوله: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمُ لِيَوْمِ الْجَمْعِ﴾ [التغابن: ٩]، وقوله:
﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [النساء: ٨٧]، ونحو ذلك من الآي.

وقوله: ﴿وَيَوْمَ نَقُومُ السَّاعَةَ يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ﴾ [الروم: ١٤]، فإن هذا التفرق بعد
الاجتماع والتلاقي الذي أضيف اليوم إليهما، وذلك بعد الأخذ للمظلوم من الظالم،
وقد بين هذا بقوله: ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧] فأما قوله: ﴿يَوْمَ
يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ﴾ [عبس: ٣٤، ٣٥]، وقد قال: ﴿يَوْمَ الْجَمْعِ﴾ [الشورى: ٧]،
و: ﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥] - فليس يراد بالفرار المضاف إليه اليوم: الشُّرَادُ ولا
النُّفَارُ، وأنت قد تقول لمن تكلم: «فررت مما لزمك»، لا تريد بذلك: بعاذاً في
المنحل.

وتقدير ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ﴾: يوم يفر المرء من موالاة أخيه، أو (١) من نصرته
كما كانوا، أو من مساءلة أخيه؛ لاهتمامه بشأنه:

فالفرار من موالاته يدل عليه قوله: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾
[البقرة: ١٦٦].

وأما الفرار من نصرته على حد ما كانوا يتناصرون في الدنيا، فيدل عليه قوله:
﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَىٰ عَنْ مَوْلَىٰ شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ﴾
[الدخان: ٤١، ٤٢].

(١) في أ: و.

والمسألة يدل عليها قوله: ﴿وَلَا يَسْتَلْ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ [المعارج: ١٠].
وقد روى أن بعضهم قرأ: ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢] وكأنه اعتبر يوم يفر المرء من أخيه؛ فجعل «التناد» تفاعلا من: «ند البعير»: إذا شرد ونفر، وليس ذلك بالوجه؛ ألا ترى أنه لا^(١) يسهل أن تقول: نددت مما لزمك، ولا ناددت منه، كما تقول: فررت منه؟

ونرى سبويه يستعمل في هذا المعنى: «فر»، كثيرا، ولا يستعمل: «ند»؛ فليس هذا الاعتبار -إذن- بالوجه.

وأما التنادى الذى عليه الكثرة والجمهور، فإنه يدل عليه قوله: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكْرٍ﴾ [القمر: ٦]، [وقوله]^(٢): ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْئِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١]، و﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٥٢].

فالتنادى أشبه بهذه الآى؛ ألا ترى أن الدعاء والنداء يتقاربان به، [وفى التنزيل]^(٣) ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبُّهُ نِدَاءَ خَفِيًّا﴾ [مريم: ٣]، ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [آل عمران: ٣٩] وقال: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ﴾ [القمر: ١٠]، فقد استعمل كل واحد من النداء والدعاء فى موضع الآخر، وليس «التناد» و«الفرار» كذلك.

وأما قوله: ﴿كَلِمَتٍ﴾ فالكلمات: جمع كلمة، والكلمة: اسم الجنس، لوقوعها^(٤) على الكثير من ذلك والقليل، قالوا: «قال امرؤ القيس فى كلمته»، يعنون: قصيدته، و«قال قسٌ فى كلمته»، يعنون: خطبته.

وقال ابن الأعرابى: يقال: «لفلان كلمة شاعرة»، أى: قصيدة. وقد قيل لكل واحد من الكلم الثلاث: كلمة؛ فالكلمة كأنها اسم الجنس، لتناولها الكثير والقليل. كما أن الليل لما كان كذلك وقع على الكثير منه أو القليل:

فالكثير نحو قوله: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِيَاسًا﴾ [النبا: ١٠]، ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ [القصص: ٧٣]، ومن ثم جعله سبويه فى جواب «كم»، إذا قيل: «سير عليه الليل والنهار».

(١) فى ب: ليس.

(٢) سقط فى ب.

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى أ: لوقوعه.

وأما (١) وقوعه على القليل، وما هو دون ليلة فنحو قوله: ﴿وَاتَّكِرَ لَكُمْرُونَ عَلَيْهِمْ مُمْصِحِينَ. وَيَأْتِيلُ﴾ [الصافات: ١٣٧-١٣٨].

فكذلك «الكلمة» قد وقعت على القليل والكثير:

فأما وقوعها [على الكثير] (٢) فنحو ما قدمناه.

وأما وقوعها على القليل، فإن سيبويه قد أوقعها على الاسم المفرد، والفعل المفرد، والحرف المفرد.

فأما الكلام: فإن سيبويه قد استعمله فيما كان مؤلفاً من هذه الكلم، فقال: لو قلت: إن يضرب يأتينا؛ لم يكن كلاماً.

وقال -أيضاً-: «إنما يحكى: فقلت ونحوه، ما كان كلاماً، لا قولاً»، فأوقع

الكلام على المتألف.

وعلى هذا الذي استعمله جاء التنزيل، قال -تعالى-: ﴿سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انْطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَائِرِهِمْ لِنَأْخُذْهُمْ ذُرُوعَنَا وَتَرْسَاتِنَا أَلَمْ يَعْلَمُوا أَن يَسْأَلُوا اللَّهَ فَمَا لَهُمْ شَتَّىٰ مِمَّا قَدْ أُنزِلَ فِي الذِّكْرِ عَلَيْهِمْ أَنِ اتَّخَذُوا قُلُوبَهُمْ حُجُورًا﴾ [الفتح: ١٥]، فالكلام المذكور ههنا -والله أعلم- يعنى به قوله: ﴿فَإِنْ رَجَعَلَكَ اللَّهُ إِلَىٰ طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ فَاسْتَدْنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُلْ لَّنْ نَّخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَكِن لَّفَتِيلُوا مَعِيَ عَدُوًّا﴾ [التوبة: ٨٣].

ألا ترى قوله: ﴿كَذَلِكَ قَالَ اللَّهُ مِن قَبْلُ﴾ [الفتح: ١٥] والكلمات المذكورة في قوله -عز وجل-: ﴿فَلَقَّحْنُ آدَمَ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: ٣٧] فيما فسر هي قولهما: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا...﴾ الآية [الأعراف: ٢٢].

وسئل بعض سلف المسلمين عما يقوله المذنب؟ فقال: يقول ما قال أبوه [آدم] (٣): ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا...﴾ الآية [الأعراف: ٢٣]، وما قاله موسى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾ [القصص: ١٦]، وما قاله يونس: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، وما قالته (٤) الملكة: ﴿إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ﴾ [النمل: ٤٤].

وأما الكلمات في قوله -عز وجل-: ﴿وَإِذْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾

(١) في أ: فأما.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في ب.

(٤) في أ: قالت.

[البقرة: ١٢٤] - فالمراد بها: انقياده لأشياء امتحن بها، وأخذت عليه، منها: الكوكب، والشمس، والقمر، والهجرة، في قوله: ﴿إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَيْكَ رَبِّي﴾ [العنكبوت: ٢٦] والختان، وعزمه على ذبح ابنه.

فالمعنى: وإذا ابتلى إبراهيم ربه بإقامة كلماتٍ [أو بتوفية كلمات، والتقدير: ذوى كلمات]^(١)، أى: يعبر بها عن هذه الأشياء المسميات، وعلى هذا وصف في قوله: ﴿وَابْتَرَيْمَ الَّذِي وَفَّى﴾ [النجم: ٣٧].

فإن قلت: فهل يجوز أن يكون «الكلم»: المتكلم به، كما أن «الصيد»: هو المصيد، و«الضرب»: [هو]^(٢) المضروب، و«النسخ»: المنسوخ؟
فالقول: إن هذا إنما جاز^(٣) في المصادر، وليس قولهم: «الكلم» بمصدر.
فإن قلت: فقد أجرى قومٌ من العلماء ما كان من بناء المصدر مجرى المصدر، واستشهدوا على ذلك بأشياء، منها قوله^(٤): [من الوافر]

... .. وَبَعَدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّتَاعَا^(٥)

فالقول: إنا لا^(٦) نعلم لهم نصًّا على ذلك.

ومما ينبغي أن يحمل فيه الكلمات على الشرع؛ كقوله: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: ١٢٤] - قوله: ﴿وَصَدَقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتَيْبِهِ﴾ [التحریم: ١٢] ف«الكلمات» - والله أعلم - تكون: الشرائع التي شرعت لها دون القول؛ لأن ذلك قد استغرقه قوله - تعالى -: ﴿وَكُتَيْبِهِ﴾ فكأن المعنى: صدقت بالشرائع؛ فأخذت بها، وصدقت بالكتب؛ فلم تكذب بها.

ومما يحمل من «الكلم» على أنه «قول» قوله - عز وجل -: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَىٰ ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١] فهذا - والله أعلم - يعنى به: قوله: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]، أى: قال من أجل خلقه: كن، فيكون؛ فسمى: «كلمة»؛ لحدوثه عند قول ذلك.

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في ب.

(٣) في ب: جاء.

(٤) في ب: قولهم.

(٥) تقدم.

(٦) في ب: لم.

وقوله: ﴿وَكَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَيْتِ إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا﴾ [الأعراف: ١٣٧] هي -والله أعلم- قوله: ﴿وَوَرِّدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعُوا فِي الْأَرْضِ وَجَمَلَهُمْ أُيْمَةً...﴾ الآية [القصص: ٥].

[وقوله^(١)]: ﴿وَكَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَتِهِ﴾ [الأنعام: ١١٥] وهو كقوله: ﴿مَا يُدَلُّ الْقَوْلَ لَدَىٰ﴾ [ق: ٢٩]، أى: لا خلف^(٢) فيه ولا تبديل له. و«الكلمات»^(٣) تقديرها: ذوو الكلمات، أى: ما عبر عنه بها من: وعد ووعد، وثواب وعقاب.

وقوله -عز وجل-: ﴿وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَىٰ﴾ [الفتح: ٢٦]: [حدثنا يوسف ابن يعقوب الأزرق^(٤) بإسناده^(٥) عن مجاهد، قال: لا إله إلا الله. وقد يجوز أن تكون «كلمة التقوى»: شرائعه، التى أمروا بالأخذ لها والتمسك بها. وأما قوله -عز وجل-: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ نَصِيرًا. مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٥-٤٦] - فسألنى أحد شيوخنا عنه؟ فأجبت بأن التقدير: وكفى بالله نصيراً من الذين هادوا. فقوله: ﴿مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ [النساء: ٤٦] متعلق بالنصرة، كقوله^(٦): ﴿فَمَنْ يَصُرْنَا مِنْ بَآسِ اللَّهِ إِنْ جَاءَنَا﴾ [غافر: ٢٩] أى: من يمنعنا.

(١) سقط فى ب.

(٢) فى أ: خلاف.

(٣) فى أ: فالكلمات.

(٤) الشيخ العالم الثقة، أبو بكر، يوسف بن يعقوب بن الحافظ إسحاق بن بهلول، التنوخى الأنبارى، ثم البغدادي الكاتب. ولد سنة ثمانٍ وثلاثين ومائتين.

وسمع من: جده، وبشر بن مطر، والزبير بن بكار، والحسن بن عرفة، ويعقوب بن شيبه الحافظ، وعدة. حدث عنه: ابن المظفر، والدراقتنى، وأبو الحسين بن جميع، وأبو الحسين بن المتيّم، وإبراهيم بن خرشيد وآخرون، حتى قيل: إن الحافظ أبا يعلى الموصلى، روى عنه، وهذا غلط؛ بل جاء ذكر أبى يعلى زائداً فى إسناده الحديث. قال القاضى أبو القاسم التنوخى: كان يوسف الأزرق كاتباً جليلاً متصرفاً، وكان متخشناً فى دينه، أمازاً بالمعروف. توفى فى آخر سنة تسع وعشرين وثلاثمائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/٢٨٩)، تاريخ بغداد (١٤/٣٢١ - ٣٢٢)، الأنساب (١/٢٠٠ - ٢٠١)، المنتظم (٦/٣٢٥)، العبر (٢/٢١٩)، مرآة الجنان (٢/٢٩٦).

(٥) سقط فى أ.

(٦) فى أ: كما قال.

فيكون: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾ [النساء: ٤٦] - على هذا - حالا من ﴿الَّذِينَ هَادُوا﴾، تقديره: [و] ^(١) كفى بالله مانعاً لهم منكم؛ محرفين الكلم.

وأكثر الناس - فيما علمت - يذهبون إلى أن المعنى: «من الذين هادوا يحرفون الكلم»، أى: فريق يحرفون الكلم، فحذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه؛ كقوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤] أى: أنه يريكم فيها البرق، أو يريكموها البرق، وهذا أشبه بقوله ^(٢): ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُواكَ بِكَلِمَةٍ﴾ [المائدة: ٤١]، فكما أن ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ فى هذه الآية صفة لقوله: ﴿سَمَّعُونَ﴾ كأنه قال: ومن الذين هادوا فريق سماعون للكذب، أى: يسمعون؛ ليكذبوا فيما يسمعون منه، ويحرفونه عنه، سماعون لقوم آخرين لم يأتوك، يحرفون الكلم؛ فكما أن «يحرفون» - هنا - صفة لقوله: ﴿سَمَّعُونَ﴾، كذلك يكون فى الآية الأخرى.

فإن قلت: فلم لا يكون حالا من الضمير الذى فى قوله: ﴿لَمْ يَأْتُواكَ﴾؟ فإن ذلك ليس بالسهل فى المعنى؛ ألا ترى أن المعنى: ومن الذين هادوا فريق يسمعون من النبى ﷺ؛ ليكذبوا فيما يسمعون، ويحرفون بكذبهم فيه، فإذا كان كذلك لم يكن حالا من الضمير الذى [فى] ^(٣): ﴿لَمْ يَأْتُواكَ﴾؛ لأنهم إذا لم يأتوا لم يسمعوا فيحرفوا، فإذا كان كذلك، كان وصفاً ولم يكن حالا، وتكون ^(٤) «يحرفون» على قياس ما قلناه فى قوله: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ تَعْوِيلًا. مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ﴾ [النساء: ٤٥، ٤٦] - حالا من الضمير الذى فى اسم الفاعل، كأنه: سماعون محرفين للكلم، أى: مقدرين تحريفه؛ كقوله: معه صقر صائداً به غداً. و﴿هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥].

وقد يجوز أن يكون التحريف المعنى بقوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦] - ما كانوا يقصدونه فى قولهم: ﴿رَاعِنَا﴾ [البقرة: ١٠٤] من السب، وخلاف ما يقصده المسلمون إذا خاطبوا رسول الله ﷺ، من المراعاة.

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ب: لقوله.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: يكون.

قال^(١) أبو زيد: «قال الصقيل: ما كلمت فلانا إلا مشاورة، تقول: أشرت إليه وأشار إلي» فهذا على أمرين:

أحدهما: أن يكون استثناء منقطعاً.

والآخر: على كلامك المشاورة، كقولك: عتابك السيف.

فأما «النطق» و«المنطق» فكان القياس في «المنطق» فتح العين؛ لأنه من «نطق»، لكنه قد جاء على الكسر؛ كما قال: ﴿إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٥] وقال: ﴿وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

وقد استعمل رغبة «الكلام» في موضع «النطق» فقال: [من الرجز] لَوْ أَنَّنِي أَوْتَيْتُ عِلْمَ الْحُكْلِ عَلِمَ سُلَيْمَانَ كَلَامَ النَّمْلِ^(٢) فهذا إنما أراد به قوله: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ وَقَالَ يَأْتِيهَا النَّاسُ عَلِمْنَا مِنْطِقَ الطَّيْرِ﴾ [النمل: ١٦]؛ فعبر بالكلام بما عبر عنه بالمنطق.

وقول أوس: [من الطويل]

فَفَاءُهَا وَلَوْ أَسْطُو عَلَىٰ أُمَّ بَعْضِهِمْ أَصَاخَ فَلَمْ يَنْطِقْ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ^(٣) على هذا تكرير.

وقال: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]؛ لأنها جماد، لا كلام لها.

وقال: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَمْعَلُونَ﴾ [النور: ٢٤] والشهادة^(٤): كلام وقول.

وقال: ﴿وَقَالُوا لَجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [فصلت: ٢١].

ومن ذلك قوله: ﴿يَوْمَ يَمِيزُ بَؤُودَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصْوَا الرِّسُولِ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]؛ لأن ما ذكر من جوارحهم تشهد عليهم، فقيل: لا

(١) في أ: وقال.

(٢) ينظر ديوانه ص(١٣١)، واللسان (حكمل، فطحل)، وتهذيب اللغة (٤/١٠١)، وجمهرة اللغة ص(٥٦٢)، ومجمل اللغة (٢/٩٤)، والتاج (حكمل، فطحل)، وبلا نسبة في المخصص (٢/١٢٢)، وديوان الأدب (١/١٥٨)، ومقاييس اللغة (٢/٩١).

ويروى: «أو» بدل «لو».

(٣) البيت في ديوانه ص(١٢٣)، واللسان (سطا).

(٤) في أ: فالشهادة.

يكتُمون؛ لما كان إظهار ذلك وإبداؤه بجوارحهم.

و«القول»، و«الكلام»، و«المنطق»، يستعمل كل واحد من ذلك في موضع الآخر، ويعبر بكل واحد منها كما عبر بالآخر.

قال: ﴿وَأَنْتُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٦].

وقال: ﴿عَلَّمْنَا مَنَظِقَ الظَّيْرِ﴾ [النمل: ١٦].

وقال عن الهدهد: ﴿فَقَالَ أَحَطَّتْ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ﴾ [النمل: ٢٢].

فأما قوله: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾ [الجاثية: ٢٩] فهو في المعنى: كقوله:

﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [الكهف: ٤٩].

وقوله: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا﴾ [النبا: ٢٩] أى: كل شيء من أعمالهم،

كما قال: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ. وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَظَرٌّ﴾ [القمر: ٥٢، ٥٣]،

وقال: ﴿أَحْصَاهُ اللَّهُ وَسُوهُ﴾ [المجادلة: ٦].

وقال: ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَلِيمًا فِي عُنُقِهِ. وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾

[الإسراء: ١٣].

وقال: ﴿هَذَاكَ تَبَلَّوْا كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠].

وأشدد أبو الحسن: [من الخفيف]

صَدَّهَا مَنْطِقُ الدَّجَاجِ عَنِ الِ قَصْدِ وَصَوْتُ النَّاقُوسِ فَاجْتَنَبْتُنَا

وأشدد: [من الرجز]

فَصَبَّحَتْ وَالطَّيْرُ لَمْ تَكَلِّمْ

خَاطِبَةً طُمْتُ بِسَيْلٍ مُفْعَمٍ^(١)

وقال: [من المتقارب]

فَلَمْ يَنْطِقِ الدُّيُكُ حَتَّى مَلَأَتْ كُؤُوبَ الرَّبَابِ لَهُ فَاسْتَدَارَا^(٢)

فوضع كل واحد من «الكلام» و«النطق» موضع الصوت في قوله: [من البسيط]

لَمَّا تَذَكَّرْتُ بِالدَّيْرَيْنِ أَرْقِنِي صَوْتُ الدَّجَاجِ وَقَرَعُ بِالنَّوَاقِيسِ^(٣)

(١) الرجز بلا نسبة في اللسان (طمم، فعم، كلم)، والتاج (فعم). ويروى: «جاية» بدل «خاية».

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص (٤٧).

(٣) البيت لجرير في ديوانه ص (١٢٦)، والحيوان (٢/٣٤٢)، وسمط اللآلي ص (٥٤)، وشرح =

وإنما يعنى: انتظاره صوت الديكة. ولم نر «النطق» مسنداً إلى القديم.
كما أضيف إليه «الكلام» فى قوله: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وقد
جاءت هذه الكلمة فى اللغة فيما يطيف بالشيء ويحيط به كقوله: النطاق والمنطقة.
وقال: [من الكامل]

مِنْ خَمْرٍ ذِي نَطْفٍ أَعْنٍ مُنْطِقٍ وَأَفَىٰ بِهَا لِدْرَاهِمِ الْإِسْجَادِ^(١)
فإذا كان كذلك لم يكن قولُ أوس: [من الطويل]
... .. لَمْ يَنْطِقْ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ
تكريراً، وكان كل واحد منهما لمعنى غير الآخر.

وأشدد بعض البغداديين: [من الطويل]
فَإِنَّ تَنْطِقَ الْهَجْرَاءِ أَوْ تَشَرَ فِي الْحَنَاءِ فَإِنَّ الْبَغَاثَ الْأَطْحَالَ اللَّوْنِ يَنْطِقُ^(٢)
فأسند إلى البغاث «النطق».

الإعراب: الأفعال المتعدية إلى المفعول به على ثلاثة أضرب:
منها ما يجوز فيه أن يكون الفاعل له مفعولاً به.

ومنها: ما يجوز أن يكون المفعول به فاعلاً له، نحو: أكرم بشرًا بكرًا^(٣)، وشم
زيد عمرًا^(٤)، وضرب عبد الله زيدا.

ومنها: ما لا يكون فيه المفعول به فاعلاً له نحو: دقت الثوب، وأكلت الخبز،
وسرقت درهماً، وأعطيت ديناراً، وأمكنتى الغوص.

ومنها: ما يكون إسناده إلى الفاعل فى المعنى كإسناده إلى المفعول به، وذلك
نحو: أصبت، ونلت، وتلقيت [ولقيت]^(٥)، تقول^(٦): نالنى خيرٌ، ونلت خيراً،

= شواهد الإيضاح ص(٤٥٢)، وشرح شواهد المعنى (١/١٦٧)، واللسان (دجج، نفس)،
والمعاني الكبير ص(٨٧)، ومعجم ما استعجم ص(٩٦).
(١) البيت للأسود بن يعفر فى ديوانه ص(٢٩)، واللسان (سجد)، ومقاييس اللغة (٣/١٣٤)،
وتهذيب اللغة (١٠/٥٦٩ - ٥٧٠)، والتاج (سجد)، ويلا نسبة فى مجمل اللغة (٣/١٢٠).
ويروى: «كدراهم» بدل «الدراهم».

(٢) ينظر: اللسان (بغت).

(٣) فى أ: عمرًا.

(٤) فى أ: بكرًا.

(٥) سقط فى ب.

(٦) فى أ: وتقول.

وأصابني خير، وأصبت خيرا، ولقيني زيد، ولقيت زيدا، وتلقاني [زيد]^(١)، وتلقيته.

قال: [من الطويل]

إِذَا أَنْتَ لَمْ تُعْرِضْ عَنِ الْجَهْلِ وَالْحَنَّا أَصَبْتَ حَلِيمًا أَوْ أَصَابَكَ جَاهِلٌ^(٢)
[و]^(٣) قال: ﴿وَقَدْ بَلَّغْنِي الْكِبَرَ﴾ [آل عمران: ٤٠] [و] ﴿وَقَدْ بَلَّغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٨]، وكذلك: أفضيت إليه، وأفضى إلى، وقال سبحانه: ﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١].

وإذا كانت معانى هذه الأفعال على ما ذكرنا، فنصب ابن كثير لآدم ورفعه للكلمات^(٤) فى المعنى، كقول من رفع «آدم» ونصب للكلمات.

ومن حجة من رفع: أن عليه الأكثر، ومما يشهد للرفع قوله: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾ [النور: ١٥] فأسند الفعل إلى المخاطبين، والمفعول به كلام يتلقى، كما أن الذى تلقاه^(٥) آدم [من ربه]^(٦) كلام متلقى، فكما أسند الفعل إلى المخاطبين، فجعل التلقى لهم، كذلك يلزم أن يسند الفعل إلى آدم، فيجعل التلقى له دون الكلمات.

ومن ذلك قول القائل: «فى آيات تلقيتها عن عمى، تلقاها عن أبى هريرة»، فجعل الكلام مفعولا به، وأسند الفعل إلى الآخذ له دون الكلام، فكذلك ينبغى أن يكون فى الآية.

ومما يقوى الرفع فى «آدم» أن أبا عبيدة قال فى تأويل قوله: ﴿فَلَلَفَّ عَادَمٌ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ﴾ [البقرة: ٣٧] أى: قبلها فإذا كان آدم القابل، فالكلمات مقبولة. ومثل هذه الآية فى إسناد الفعل فيها مرة إلى الكلمات ومرة إلى آدم قوله تعالى: ﴿لَا يَتَأَلَّ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤].

(١) سقط فى ب.

(٢) البيت لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص(٣٠٠)، والمخصص (١٦١/١٥). ويروى: «تقصر» بدل «تعرض».

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى ب: الكلمات.

(٥) فى أ: تلقى.

(٦) سقط فى ب.

وفى حرف عبد الله فيما قيل: ﴿لَا يَتَالُ عَهْدِي الظَّالِمُونَ﴾ فلمن رفع أن يقول: ﴿وَلَا يَتَالُوكَ مِنْ عَدُوِّ نِيْلًا﴾ [التوبة: ١٢٠] فأسند الفعل إليهم، ولم يقل: ولا ينالهم من عدو نيل، والنيل: يكون مصدرًا كالبيع، ويكون الشيء الذي ينال، مثل: الخلق، والصيد، وضرب الأمير.
وقوله: [من الرجز]

تَفْرِجَةُ^(١) الْقَلْبِ قَلِيلُ النَّيْلِ^(٢)

يجوز أن يكون المعنى: قليل ما ينال، كما يقال: قليل الكسب، ويكون قليل النيل: قليل ما ينيل، وكلاهما ذم.

وقال تعالى: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِنْ مَّا حُبِبْتُمْ﴾ [آل عمران: ٩٢].
وحجة من قرأ بالنصب قوله: ﴿لَا يَتَالَهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ﴾ [الأعراف: ٤٩] ولم يقل: لا ينالون الله برحمة كما قال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ يَنَالُهُ الْقَوِيُّ مِنْكُمْ﴾ [الحج: ٣٧] فكما أسند الفعل إلى التقوى دون اسم الله - سبحانه - كذلك كان يمكن لا ينالون الله برحمة أى: مرحومًا به، يرحمون عباده به، وكأن المعنى فى ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لِحُومَهَا﴾ [الحج: ٣٧]: لن ينال قربة الله أو ثواب الله قربة لحومها ودمائها، أو ثوابها؛ لأن ذلك ليس بقربة على حد ما يتقربون به، ويتنسكون فلا يقبله، ولا يثيب عليه، من حيث كان معصية، ولكن يقبل من ذلك ما كان عن تقوى الله وطاعته دون ما كان من المعاصى التى قد كرهها ونهى عنها، وكأن المراد بـ «ينال»: معنى القبول، كما قال: ﴿الَّذِينَ يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة: ١٠٤] فمعنى قبوله التوبة أن يبطل به ما كان يستحق من العقوبات التى تكفرها التوبة، وأخذ الصدقات هو الجزاء عليها والإثابة من أجلها.

(١) تَفْرِجَةُ: التَّفْرِجُ والتَّفْرِجَةُ: هو الضعيف الجبان.

ينظر: اللسان (فرج).

(٢) الرجز بلا نسبة فى اللسان (فرج)، والتاج (فرج).

ويروى:

تفرجة القلب بخيل بالنيل يلقى عليه النيدلان بالليل وهو بهذه الرواية لحرث بن زيد الخيل فى شرح شواهد الإيضاح ص(٦٢٣)، وبلا نسبة فى رصف المبانى ص(٣٣١)، وسر صناعة الإعراب (١/١١١)، (٢/٤٤٤)، واللسان (فرج، ندل)، والممتع فى التصريف (١/٢٢٨)، والمنصف (١/١٠٦)، والتاج (ندل).

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -تعالى-: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾ [٤٨]:
 فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿وَلَا تُقْبَلُ﴾ بالتاء^(١).

وقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿وَلَا يُقْبَلُ﴾ بالياء.
 وروى يحيى بن آدم وابن أبي أمية والكسائي وغيرهم عن أبي بكر وحفص عن
 عاصم بالياء.

وروى الحسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم بالتاء.

[قال أبو علي]^(٢): المعنى في قوله: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ٤٨]: لا
 يقبل فيه منها شفاعَةٌ، فمن ذهب إلى أن: «فيه» محذوفة من قوله: ﴿وَأَتَّفُوا يَوْمًا لَا
 تَجْرِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ﴾ [البقرة: ٤٨] جعل «فيه» محذوفة بعد قوله: ﴿يقبل﴾.

ومن ذهب إلى أنه حذف الجار، وأوصل الفعل إلى المفعول، ثم حذف الراجع
 من الصفة كما يحذف من الصلة، كان مذهبه في قوله: ﴿لا يقبل﴾ -أيضاً- مثله.
 وحذف الهاء من الصفة يحسن، كما يحسن حذفها من الصلة.

ألا ترى أن الفعل لا يتسلط بحذف المفعول منه على الموصوف، كما لا يتسلط
 بذلك على الموصول.

فمما حذف منه الراجع من الصفة قوله: [من الوافر]

... .. وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ^(٣)

وقول الأسود بن يعفر: [من الطويل]

وَفَاقِرٍ مَوْلَاهُ أَعَارَتْ رِمَاحَنَا سِنَانًا كَقَلْبِ الصَّقْرِ فِي الرُّمْحِ مِنْجَلًا^(٤)

(١) ينظر: حجة القراءات (٩٥)، شرح الطيبة (٢٣/٤)، وشرح شعلة (٢٦١)، والعنوان (٦٩)،
 وإتحاف فضلاء البشر (٣٩٠/١).

(٢) سقط في ب.

(٣) عجز بيت، وصدرة:

أبحت حمى تهامة بعد نجد

وهو لجرير في ديوانه (٨٩/١)، والكتاب (٨٧/١، ١٣٠)، والمقاصد النحوية (٤/

٧٥)، وسر صناعة الإعراب (٤٠٢/١)، وشرح التصريح (١١٢/٢)، ومعنى اللبيب (٢/

٥٠٣، ٦١٢، ٦٣٣).

(٤) البيت في ديوانه ص (٥٦)، واللسان (نهم)، وشعراء النصرانية ص (٤٨٥)، وبلا نسبة في

كتاب العين (٦١/٤).

ويروي: «وفاقد» بدل «وفاقر»، و: «كنبراس النهامي» بدل «كقلب الصقر في الرمح».

فالهاء العائدة إلى المنكور الموصوف محذوفة، وهى المفعول الأول لـ «أعارت». وموضع الجملة جر، كما أن موضع الجملة التى هى «تقبل» نصب بالعطف على الجملة التى هى وصف لما قبلها.

ومن الحذف قوله: [من الرجز]

تَرَوِّجِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي
غَدَا بِجَنَّبِي بَارِدِ ظَلِيلِ^(١)

المعنى: تأتى مكاناً أجدر أن تقيلى فيه، فحذف الجار، فوصل الفعل ثم حذف الضمير.

ومما لم يحذف فيه الراجع من الصفة قوله: [من الرجز]

فِي سَاعَةٍ يُحَبُّهَا الطُّعَامُ^(٢)

وهذا فى المعنى قريب من قوله: «وَأَنْذَرَهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَظِيمٍ مَّا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعَ يُطَاعُ» [غافر: ١٨].

فالمعنى: ما للظالمين فيه من حميم ولا شفيع يطاع، وليست الجملة التى هى:

«مَّا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ» [غافر: ١٨] صفة كما كانت فى الآية الأخرى صفة.

ومثل ذلك قوله: «يَوْمَ لَا يُعْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْقًا وَلَا هُمْ يُصْرُونَ . إِلَّا مَنْ رَجِمَ

اللَّهُ» [الدخان: ٤١-٤٢]. وقبول الشيء: هو تلقيه والأخذ به وخلاف الإعراض

عنه، ومن قيل لتجاه الشيء: قبالته، وقالوا: أقبلت المكواة الداء، أى: جعلتها

قبالته.

قال: [من الطويل]

وَأَقْبَلْتُ أَقْوَاةَ الْعُرُوقِ الْمَكَاوِيَا^(٣)

(١) الرجز لأحيحة بن الجلاح فى شرح التصريح (١٠٣/٢)، والمقاصد النحوية (٣٦/٤)، وبلا

نسبة فى أوضح المسالك (٢٩١/٣ ، ٣٩٠)، وخزانة الأدب (٥٧/٥)، وشرح الأشموني (٣٨٥/٢).

(٢) الرجز بلا نسبة فى اللسان (حب)، والتاج (حب)، وجمهرة اللغة ص (١٣١٨)،

والمخصص (٢٤٣/١٢ ، ٧٥/١٤).

(٣) عجز بيت، وصدرة:

شَرِبْتُ الشُّكَاعَى وَالتَّدَدْتُ أَيْدِيَّ

والبيت لعمر بن أحمد الباهلى فى ديوانه ص (١٧١)، ولسان العرب (لدد، شكع،

قبل)، وجمهرة اللغة ص (١٢١٣)، وتهذيب اللغة (٢٩٥/١ ، ٦٨/١٤)، ومقاييس =

ويجوز أن يكون المخاطبون بذلك اليهود؛ لأنهم زعموا أن آباءها الأنبياء تشفع لها، فأويسوا من ذلك.

وقريب من هذا قوله: ﴿قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ﴾ [المائدة: ١٨] فأما الشفاعة فنراها من «الشفع» الذى هو خلاف «الوتر».

قال: [من الكامل]

وَأَخُو الْأَبَاءِ إِذْ رَأَى خِلَانَهُ تَلَى شِفَاعًا حَوْلَهُ كَالْإِذْخِرِ (١)
فكانه سؤال من الشفيح، يشفع سؤال المشفوع له.

وليس معنى ﴿لا تقبل منها شفاعة﴾ أن هناك شفاعة لا تقبل.

ألا ترى أن فى قوله: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨] انتفاء الشفاعة

عمن سوى المرتضين، فإذا كان كذلك، كان المعنى لا تكون شفاعة فيكون لها

قبول، كما أن قوله: ﴿لَا يَسْتَأْذِنُ النَّاسَ إِلَّا كَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣] معناه: لا

يكون منهم سؤال فيكون منهم إلحاف، كقوله: [من الطويل]

عَلَى لَاجِبٍ لَا يُهْتَدَى لِمَنَارِهِ إِذَا سَافَهُ الْعَوْدُ الدِّيَافِي جَزَجْرًا (٢)
وقوله: [من السريع]

لَا يُفْزِعُ الْأَرْزَبَ أَهْوَالُهَا وَلَا تَرَى الضَّبَّ بِهَا يَنْجِرُ (٣)

فأما قوله: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ

يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ [النجم: ٢٦]- فالمعنى: لا تغنى شفاعتهم أن لو شفَعوا ليس أن هناك

= اللغة (٢٣/٥)، وأساس البلاغة (قبل، لدد)، وتاج العروس (لدد، شمع، قبل)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٨٧٠).

(١) البيت لأبى كبير فى شرح أشعار الهذليين ص(١٠٨٣)، واللسان (ذخر، شفع، تلل)، والتاج (تلل)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٤٦/١)، والمخصص (٤٦/١١، ١٩٨).

(٢) البيت لامرئ القيس فى ديوانه ص(٦٦)، ولسان العرب (ديف، سوف، لحق)، وتهذيب اللغة (٧٠/٥، ٩٢/١٣، ١٩٨/١٤)، وأساس البلاغة (سوف)، وتاج العروس (ديف، لحق، سوف)، وبلا نسبة فى لسان العرب (نسا)، ومقاييس اللغة (٣١٨/٢)، ومجمل اللغة (٣٠٤/٢).

ويروى: «بمناره» بدل «لمناره».

(٣) البيت لابن الأحمر فى ديوانه ص(٦٧)، وأمالى المرتضى (٢٢٩/١)، والخصائص (٣/١٦٥، ٣٢١).

ويروى: «تفرع» بدل «يفزع».

شفاعة مثبتة.

ومثله: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَدْرَكَ لَّهُ﴾ [سبأ: ٢٣].

ومثله: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ إِلَّا مَنْ أَدْرَكَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩]

فأطلق على المعنى الاسم، وإن لم يحدث.

كما قال: [من البسيط]

لَمَّا تَدَكَّرْتُ بِالِدَيْرَيْنِ أَرَقَيْنِي صَوْتُ الدَّجَاجِ وَقَرَعُ بِالتَّوَاقِيسِ (١)
والمعنى: انتظار أصواتها، فأوقع عليه الاسم، ولما يكن. فإضافة الشفاعة إليهم
كإضافة الصوت إليها.

ويدلك على أن المعنى فى قوله: ﴿لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ﴾ ما ذكرنا - الآية التى تقدم
ذكرها، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَدْرَكَ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾
[النبا: ٣٨] والشفاعة: كلام.

فأما قوله: ﴿إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ [النجم: ٢٦] فالمعنى: لمن
يشاء شفاعته على إضافة المصدر إلى المفعول به، الذى هو مشفوع له، ثم حذف
المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فصار اللفظ: لمن يشاءه، أى يشاء شفاعته،
ثم حذف الهاء من الصلة.

فأما قوله: ﴿وَيَرْضَى﴾، فتقديره: [و] (٢) يرضاه، كما أن قوله: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ
إِلَّا لِمَنْ أَرْضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨] العائد منه إلى الموصول محذوف، فكذلك العائد من
﴿يرضى﴾.

وأما قوله: ﴿وَيَتَّبِدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ
شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨] فإنما يعنون بقولهم: «عند الله»، فى البعث؛ لأن
منهم من قد كان معترفاً (٣) بالبعث والنشور كالأعشى فى قوله: [من المتقارب]
بِأَعْظَمَ مِنْكَ تُقَى لِلْحِسَابِ إِذَا النَّسَمَاتُ نَفَّضْنَ الْعُبَارَا (٤)

(١) تقدم.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى أ: يعترف.

(٤) وهو فى ديوانه ص (١٠٣)، واللسان (نسم)، والتاج (نسم).

[وقول زهير^(١)]^(٢): [من الطويل]

يُوْخَزُ فَيُوضَعُ فِي كِتَابٍ فَيُدْخَرُ لِيَوْمِ الْحِسَابِ أَوْ يُعَجَّلَ فَيُنْقَمَ^(٣)
وقد كذبهم الله في قولهم ذلك بقوله: ﴿قُلْ أَنتِمْ تَدْعُونَ اللَّهَ يَمَّا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ
وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٨] وقوله: ﴿وَإِذَا حُيِّرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ
كُفْرِينَ﴾ [الأحقاف: ٦]. فالمصدر مضاف إلى الفاعلين، والمعنى: كانوا^(٤) بعبادتهم
إياها كافرين ومثل هذا قوله: ﴿وَقَالَ شُرَكَائِهِمْ مَا كُنْتُمْ إِلَّا نَارًا تَقْبُدُونَ﴾ [يونس: ٢٨]
فالشركاء في هذه الآية هم الآلهة التي كانوا يعبدونها.

وكذلك في قوله: ﴿وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ أَشْرَكُوا شُرَكَاءَهُمْ قَالُوا رَبَّنَا هَؤُلَاءِ شُرَكَائُنَا الَّذِينَ
كُنَّا نَدْعُوا مِنْ دُونِكَ﴾ [النحل: ٨٦] فإنما أضيف الشركاء إلى الذين أثبتوهم شركاء
لادعائهم شركتهم للقديم - سبحانه وتعالى - عن ذلك.

وقد جاء إضافة هؤلاء الشركاء - أيضاً - إلى الله - تعالى - في قوله: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ
أَيُّ شُرَكَائِكُمْ﴾ [فصلت: ٤٧] فهذا لم يثبت به شركاء لله - تعالى - وإنما أضافهم إليه
على حسب ما كانوا يضيفونهم إليه، فحكى ذلك.

وعلى هذا قوله: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهُ السَّاحِرُ الدَّعِ لَنَا رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٤٩] وهذا مما
يعلم به أن المضاف إذا كان له ضرب من الملابس بالمضاف إليه، جازت إضافته
إليه.

ويروى: «منه» بدل «منك»، و: «في الحساب» بدل «للحساب».

(١) زهير بن أبي سلمى، ربيعة بن رباح المزني، من مضر: حكيم الشعراء في الجاهلية. وفي
أئمة الأدب من يفضله على شعراء العرب كافة. قال ابن الأعرابي: كان لزهير في الشعر ما
لم يكن لغيره، كان أبوه شاعراً، وخاله شاعراً، وأخته سلمى شاعرة، ابنه كعب وبجير
شاعرين، وأخته الخنساء شاعرة. ولد في بلاد «مُرَيْتَةَ» بناوحي المدينة، وكان يقيم في
الحاجر (من ديار نجد)، واستمر بنوه فيه بعد الإسلام. قيل: كان ينظم القصيدة في شهر
وينقحها ويهذبها في سنة، فكانت قصائده تسمى «الحوليات»، أشهر شعره معلّقة التي
مطلعها:

أمن أم أوفى دمنة لم تكلم.

توفى سنة ١٣ ق هـ.

ينظر الأعلام (٥٢/٣).

(٢) في أ: وقوله.

(٣) ينظر: ديوانه ص(١٨)، وجمهرة أشعار العرب (١٠٧).

(٤) في أ: وكانوا.

وعلى هذا قوله: [من الطويل]

... .. لِشَفَعَتْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا^(١)
فأضاف الإناء إلى الشارب؛ لشربه منه، وإن كان ملكًا للمشروب لبته، أو في يده
على غير وجه الملك.

ومن ذلك قوله: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أُولَئِكَ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا
وَلَا يَعْقِلُونَ قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٣، ٤٤] فهذا مثل قوله: ﴿وَيَقُولُونَ
هَؤُلَاءِ شَفَعْتُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤] فهذا^(٢) معناه:
[الشفاعة]^(٣) في الآخرة.

وإنما نسبت الشفاعة إليه سبحانه إبطالا لشفاعة من ادعت شفاعتهم لهم من
الآلهة، ونفيًا لها، وإعلامًا أن الملائكة في الآخرة لا يشفعون إلا لمن أذن لهم في
الشفاعة له، فنسبت الشفاعة إلى الله لما لم تكن إلا بأمره وإذنه فيها، وإن كانت
الملائكة فاعليها في الحقيقة، فأما في الدنيا فقد تكون الشفاعة لغير الله.

والضمير في ﴿مِنْهَا﴾ من قوله: ﴿وَلَا تُقْبَلُ مِنْهَا﴾ عائد إلى «نفس» على اللفظ،
[و]^(٤) في قوله: ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ على المعنى؛ لأنه ليس المراد المفرد فلذلك
جُمِعَ.

فأما حجة من قال: ﴿وَلَا تُقْبَلُ﴾ فألحق علامة التأنيث، فهي أن الاسم الذي أسند
إليه هذا الفعل مؤنث، فيلزم أن يلحق المسند -أيضًا- علامة التأنيث؛ ليؤذن لحاق
العلامة بتأنيث الاسم، كما ألحق الفصل حيث ألحق؛ ليؤذن بأن الخبر معرفة أو

(١) عجز بيت، وصدرة:

إذا قيل قدنى قال بالله حلفة

والبيت لحرث بن عتاب في خزانة الأدب (١١/٤٣٤، ٤٣٥)، والدرر (٤/٢١٧)،
ومجالس ثعلب ص(٦٠٦)، والمقاصد النحوية (١/٣٥٤)، وبلا نسبة في تخلص
الشواهد ص(١٠٧)، شرح المفصل (٣/٨)، والمقرب (٢/٧٧).
والشاهد فيه: أن جواب القسم يفتح بلام «كى».

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في أ.

قريب [من المعرفة] (١).

ومما يقوى ذلك أن كثيراً من العرب إذا أسندوا الفعل إلى المثنى أو المجموع، ألحقوه علامة التثنية أو الجمع.

كقوله: [من السريع]

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ ... (٢) ...

وقوله: [من الطويل]

... .. يَعِصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ (٣)

فكما ألحقوا هاتين العلامتين لتؤذنا بالتثنية والجمع، كذلك ألحقت علامة التأنيث الفعل ليؤذن بما في الاسم منه، وكانت هذه العلامة أولى من لحاق علامتي التثنية والجمع؛ للزوم علامة التأنيث الاسم، وانتفاء لزوم هاتين العلامتين الاسم، وبحسب لزوم المعنى تلزم علامته.

ألا ترى أن ما لا يلزم في كلامهم قد لا يعتد به اعتماد اللازم، كالواو الثانية في قوله: ﴿وُورِي﴾ [الأعراف: ٢٠] فبحسب لزوم [علامة] (٤) التأنيث (٥) الاسم يحسن إلحاقه الفعل.

وقد قال تعالى: ﴿فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةَ مُشْرِقِينَ﴾ [الحجر: ٧٣]، ﴿فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٤١]، فكما تثبت العلامة في هذا النحو، كذلك ينبغي أن تثبت في نحو قوله: ﴿تُقْبَلُ﴾.

ومن حجة من لم (٦) يلحق: أن التأنيث في الاسم ليس بحقيقي، وإذا كان كذلك

(١) في أ: منها.

(٢) جزء من صدر بيت، وبعده:

.... عِنْدَ الْقَفَا أُولَى فَأُولَى لَكَ ذَا وَاقِيْنَةَ

والبيت لعمر بن ملقط في تخليص الشواهد ص (٤٧٤)، وخزانة الأدب (٢٢/٩)، وشرح التصريح (٢٧٥/١)، وشرح شواهد المغنى (٣٣١/١)، والمقاصد النحوية (٢/٤٥٨)، ونوادر أبي زيد ص (٦٢)، ويلا نسبة في أوضح المسالك (٩٨/٢)، ووصف المباني ص (١٩)، وسر صناعة الإعراب (٧١٨/٢)، وشرح المفصل (٨٨/٣)، والصاحبي في فقه اللغة ص (١٧٧)، ومغنى اللبيب (٣٧١/٢).

(٣) تقدم.

(٤) سقط في أ.

(٥) زاد في أ: في.

(٦) في أ: لا.

حُجِّلَ عَلَى الْمَعْنَى فَذَكَرَ.

ألا ترى أن الشفاعة والتشفع بمنزلة، كما أن الوعظ والموعظة، والصيحة والصوت كذلك، وقد قال تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥] ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٦٧]، فكما لم تلحق العلامة ههنا، كذلك يحسن ألا تلحق في قوله: ﴿وَلَا تُقْبَلُ﴾ لاتفاق الجميع في أن ذلك تأنيث غير حقيقي، وكلا الأمرين قد جاء به التنزيل كما رأيت.

ومما يقوى التذكير أنه قد فصل بين الفعل والفاعل بقوله: ﴿مِنْهَا﴾، والتذكير يحسن مع الفصل، كما حكى من قولهم: حضر القاضي اليوم امرأة.

فإذا جاء التذكير في الحقيقي مع الفصل فغيره أجدر بذلك.

فأما ما قاله أحمد بن يحيى: من أن التذكير أجود لقول ابن مسعود: «ذَكُرُوا الْقُرْآنَ» فإن قول ابن مسعود لا يخلو من أن يريد به التذكير الذي هو خلاف التأنيث، أو يريد به معنى غير ذلك. فإن أراد به خلاف التأنيث، فليس يخلو من أن يريد [به] ^(١): ذكروا فيه التأنيث الذي هو غير حقيقي، أو التأنيث الذي هو حقيقي، فلا يجوز أن يريد التأنيث الذي هو غير حقيقي؛ لأن ذلك قد جاء منه في القرآن ما لا يكاد ^(٢) يحصى كثرة، كقوله: ﴿وَاللَّذَارِ الْأَخِيرَةُ﴾ [الأنعام: ٣٢] وكقوله: ﴿النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ﴾ [الحج: ٧٢] وقوله تعالى: ﴿وَالْفَنَاءُ السَّاقِ بِالسَّاقِ﴾ [القيامة: ٢٩] و﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ﴾ [إبراهيم: ١٠] و﴿كَانَتْهُمْ أَعْمَارُ نَحْلِ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧] و﴿وَالنَّخْلُ بَاسِقَاتٍ﴾ [ق: ١٠] و﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورٍ سَيْنَاءَ﴾ [المؤمنون: ٢٠] و﴿وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢].

فإذا ثبت هذا النحو في القرآن على الكثرة التي تراها؛ لم يجز أن يريد هذا، وإذا لم يجز أن يريد ذلك، كان إرادته به التأنيث الحقيقي أبعد، كقوله: ﴿إِذْ قَالَتْ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٥] وقوله: ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ﴾ [التحريم: ١٢] و﴿كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ فَخَاتَاهُمَا﴾ [التحريم: ١٠] و﴿قَالَتْ لِأَخْتِهِ قُصِيَّةٌ فَبَصُرَتْ بِهَا مِنْ حُجْبٍ﴾ [القصص: ١١].

فإن قلت: إنما يريد: إذا احتمل الشيء التأنيث والتذكير، فاستعملوا التذكير وغلبوه.

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: يكاد لا.

قيل: هذا -أيضا- لا يستقيم، ألا ترى أن فيما تلونا: ﴿وَأَلْتَمَلْنَا بِأَسْقِنِي﴾ [ق: ١٠] و ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازٌ مَخْلُوعَةٌ حَاوِيَةٌ﴾ [الحاقة: ٧] فأنت مع جواز التذكير فيه. يدل ذلك على ذلك قوله في الأخرى: ﴿أَعْجَازٌ مَخْلُوعَةٌ مُنْقَعِرٌ﴾ [القمر: ٢٠] وقوله: ﴿مَنْ أَلْتَمَلْنَا بِأَخْضَرٍ نَارًا﴾ [يس: ٨٠] ولم يقل: «الخضر» ولا «الخضراء»، وقوله: ﴿أَلْتَمَلْنَا بِأَثْقَالٍ﴾ [الرعد: ١٢] ولم يقل: «الثقل»، كما قال: ﴿مُنْقَعِرٌ﴾. فهذه المواضع يعلم^(١) منها أن ما ذكرت ليس بمراد ولا بمذهب؛ [فإذن لا يصح]^(٢) أن يريد بقوله: «ذكروا القرآن»: التذكير الذي هو خلاف التأنيث، وإذا لم يرد ذلك، كان معنى غيره: فمما يجوز أن يصرف إليه قول ابن مسعود، أنه يريد به الموعظة والدعاء إليه، كما قال: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعَبِدِ﴾ [ق: ٤٥] إلا أنه حذف الجار. وإن كان قد ثبت في الآية، وفي قوله: ﴿وَذَكِّرْهُمْ بِأَيِّمِ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ٥] على القياس الذي ينبغي أن يكون عليه.

ألا ترى أنك تقول: ذكر زيد العذاب والنار، فإذا ضعفت العين قلت: ذكرت زيدا العذاب، وذكرته النار.

فإذا ألحقت الجار كان كقوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] وإذا حذف كان كقوله: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوْسًا﴾ [النحل: ١٥].

فمما جاء بغير الجار قولها: [من الوافر]

يُذَكِّرُنِي طُلُوعِ الشَّمْسِ صَخْرًا وَأَذْكُرُهُ لِكُلِّ غُرُوبِ شَمْسٍ^(٣)
ومما يدل على صحة ما ذكرنا من أن الأصل ألا يلحق الجار أن النسيان الذي هو خلاف الذكر لما نقل بالهمزة التي هي في حكم تضعيف العين، لم تلحق الباء المفعول الثاني، وذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَسْنِينُهُ إِلَّا أَلْسِنَةٌ أَنْ أذْكُرُهُ﴾ [الكهف: ٦٣].

ويمكن أن يكون معنى قوله: «ذَكِّرُوا الْقُرْآنَ» [أي]^(٤): لا تجحدوه ولا تنكروه، كما أنكروه من قال فيه: ﴿أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤] لإطلاقهم عليه لفظ

(١) زاد في أ: أن.

(٢) في أ: فإذا لم يصح، لم يصح.

(٣) البيت للخنساء في ديوانها ص (٨٩).

(٤) سقط في أ.

التأنيث، فهؤلاء لم يذكروه، لكنهم أنثوه بإطلاقهم التأنيث على ما كان مؤنث اللفظ، كقوله: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنثًا﴾ [النساء: ١١٧] فـ «إناث» جمع «أنثى»، وإنما يعنى [به] (١) ما اتخذوه آلهة، كقوله: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْمَرْيَمَ. وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةَ الْآخَرَةَ﴾ [النجم: ١٩، ٢٠].

وقال العجاج فى صفة المنجنيق: [من الرجز]

أَوْزَدَ حُدًّا (٢) تَسْبِيْقُ الْأَبْصَارَا
وَكُلَّ أَنْثَى (٣) حَمَلَتْ أَحْجَارًا (٤)

فسماها أنثى لتأنيثهم للفظها.

وكذلك قول الفرزدق: [من الطويل]

وَكُنَّا إِذَا الْجَبَّارُ صَعَّرَ خَدَّهُ ضَرَبَتْهُ تَحْتَ الْأُنْثَيْنِ عَلَى الْكَرْدِ (٥)
و«الأثيان» يريد بهما: الأذنين، وهذا النحو كثيرٌ فى كلامهم.

اختلفوا فى إلحاق الألف وإخراجها من قوله -تعالى-: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا﴾ [٥١] و

﴿وَوَعَدْنَاكَ﴾ [طه: ٨٠]:

فقرأ أبو عمرو وحده ذلك كله بغير ألف.

وقرأ الباقر ذلك كله بالألف (٦).

(١) سقط فى أ.

(٢) حذًا: جمع أخذ، وهو السهم الذى خفف غراء نصله، ولم يُثَقِّق. ينظر: اللسان (حذذ).

(٣) أنثى حملت أحجارًا: يعنى بها: المنجنيق.

ينظر: اللسان (أنث، حذذ).

(٤) الرجز فى ديوانه (١١٦/٢ - ١١٧)، واللسان (أنث، حذذ، بقر، خبر)، والتاج (أنث، بقر)، والمخصص (١٠٣/١٦، ٧/١٧)، وبلا نسبة فى اللسان (حجر)، والتاج (حجر)، والمخصص (١٨٩/١٣، ١٩٠/١٥).

(٥) البيت فى ديوانه (١٧٨/١)، وجمهرة اللغة ص(١٣٢٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٤٤٤)، ولسان العرب (درأ، نيب، أنث، كرد، كون)، ولدى الرمة (برواية أخرى للصدر) فى لسان العرب (أنث)، وللفرزدق أو لدى الرمة بهذه الرواية فى المعانى الكبير (٢/٩٩٤)، وبلا نسبة فى أدب الكاتب ص(٤٩٥)، وسمط اللآلى ص(٣٧٨).

والشاهد فيه أنه يعنى بالأثيين: الأذنين؛ لأن الأذن مؤنثة، كما قيل للخصيين: الأثيان؛ لأن الخصية مؤنثة.

ويروى: «الجياد» بدل «الجبار».

(٦) ينظر: شرح الطيبة (٢٣/٤ - ٢٤)، وحجة القراءات (٩٦)، والعنوان (٦٩)، وينظر: إتحاف فضلاء البشر (٣٩١/١)، وشرح شعلة (٢٦١).

قال أبو علي: قالوا: وَعَدْتُهُ، أَعِدُّهُ، وَعَدَا، وَعَدَّةٌ، وَمَوْعِدًا وَمَوْعِدَةٌ، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا إِتَاءَ﴾ [التوبة: ١١٤] وجاء «وعد» في الخير والشر. قال: ﴿وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [المائدة: ٩] وقال عز وجل: ﴿الَّذِينَ يَعِدُكُمْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا فَأَنذَرْتُمْهُمْ أَلَمَ يَكْفُرُوا﴾ [طه: ٨٦] فتقول على هذا: وعدته خيرًا. وقال عز وجل: ﴿الَّذِينَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحج: ٧٢] فتقول على هذا: وعدته شرًا. وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لِمَن لَّهِمْ مَوْعِدًا﴾ [الكهف: ٥٩] فـ «الموعد»: مصدر «وعد»، وهو في الإهلاك.

فأما «الإيعاد» فإنه يكون في التهديد.

قال: [من الرجز]

أُوْعِدْنِي بِالسُّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ^(١)

وقال: [من الطويل]

وَمَوْعِدُنَا بِالْقَتْلِ يَحْسِبُ أَنَّهُ سَيُخْرِجُ مِنَّا الْقَتْلُ مَا الْقَتْلُ مَانِعٌ^(٢)
و«الوعيد»: نحو من «الإيعاد» في أنه تهديدٌ بشر، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ﴾ [إبراهيم: ١٤].

وقال: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: ٤٥] وقال أحمد بن يحيى: أوعدته، وتسكت. أو تجيء بالباء: أوعدته بشر، ولا تقول: أوعدته الشر. قال أبو علي: ولا يمتنع في نحو هذا في القياس أن يحذف الحرف فيصل الفعل. ويدل على ذلك ما قدمناه^(٣). من قوله: «أوعدني بالسجن».

فأما «الميعاد» في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُخَلِّفُ الْوَعْدَ﴾ [آل عمران: ٩] فإن هذا

(١) الرجز للعدليل بن الفرخ في خزنة الأدب (١٨٨/٥، ١٨٩، ١٩٥)، والدرر (٦/٦٢)، المقاصد النحوية (٤/١٩٠)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص (٢٢٦، ٢٩٤)، وشرح أبيات سيويه (١/١٢٤)، وشرح الأشموني (٢/٤٣٩)، وشرح التصريح (٢/١٦٠)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (٢١)، وشرح شذور الذهب ص (٥٧٢)، وشرح ابن عقيل ص (٥١٠)، وشرح المفصل (٣/٧٠)، ولسان العرب (وعد، رهم)، ومجالس ثعلب ص (٢٧٤)، وهمع الهوامع (٢/١٢٧).

والشاهد فيه قوله: «أوعدني... رجلى»؛ حيث أبدل الاسم الظاهر «رجلى» من ضمير

الحاضر، وهو الياء في «أوعدني» بدل بعض من كل.

(٢) البيت لابن كراع، انظر: المعاني الكبير (٢/٩٠٣).

(٣) في أ: قدمنا.

البناء قد جاء في الأسماء والصفات: فالاسم نحو: المصباح والمفتاح والصفة نحو: المطعان، والمطعام. و«الميعاد»^(١): اسمٌ، كما أن «الميقات» كذلك، وليس يخلو من أن يكون من «أوعد»، أو «وعد»، فإن كان من «أوعد»، فإن «أوعد» تختص^(٢) بالتهديد، وإن كان من «وعد» في التهديد وخلافه كما تقدم ذكره، فلا^(٣) إخلاف للميعاد، وقد أوقع على الإخلاف الكذب.

أنشد أبو عبيدة: [من الوافر]

أَتُوْعِدُنِي وَرَاءَ بَنِي رِيَّاحٍ كَذَبْتَ لَتَقْضِرَنَّ يَدَاكَ ذُونِي^(٤)
فإن قلت: إن التكذيب واقع في الاستفهام، والاستفهام لا يحتمل الصدق ولا الكذب، فإن هذا الاستفهام تقرير، والتقرير عندهم مثل الخبر.

ألا ترى أنهم لم يجيبوه بالفاء كما لم يجيبوا الخبر، وقد قال: ﴿لَا تَخْضَمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِالْوَعِيدِ مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَمٍ لِلْمَيِّدِ﴾ [ق: ٢٨، ٢٩] وأما «الموعود» فصفة.

قال: [من الطويل]

لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءُ^(٥)
التقدير: الأمر الموعود حق لقاءه.

ومن جوز مجيء المصدر على مفعول، جاز عنده أن يكون «الموعود» مثل «الوعد». [وقولهم]^(٦): «وعدت»^(٧): فعل يتعدى إلى مفعولين يجوز فيه الاقتصار

(١) في أ: فالميعاد.

(٢) في أ: يختص.

(٣) في أ: بلا.

(٤) البيت لجرير في ديوانه ص(٤٢٩)، واللسان (وري)، والتاج (وري).

(٥) البيت لمحمد بن بشير في ديوانه ص(٢٩)، والأغاني (٧٧/١٦)، وخزانة الأدب (٢١٣/٩)،

(٢١٥)، والدرر (٢٠/٤)، وشرح شواهد المغني ص(٨١٠)، وللشماخ بن ضرار في ملحق

ديوانه ص(٤٢٧)، ولسان العرب (بدا)، وبلا نسبة في الخصائص (٣٤٠/١)، وسمط

اللائي ص(٧٠٥)، وشرح شذور الذهب ص(٢١٨)، ومغني اللبيب ص(٣٨٨)، وهمع

الهوامع (١٤٧/١).

والشاهد فيه قوله: «لعلك والموعود حق...»، حيث اعترض بين ما أصله المبتدأ،

(وهو الكاف في «لعلك») والخبر (وهو قوله: «بدا لك»)، -قوله- «والموعود حق لقاءه».

(٦) سقط في أ.

(٧) في أ: ووعدت.

على أحدهما كأعطيت، وليس كظننت، قال: ﴿وَوَاعَدْنَاكَ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾ [طه: ٨٠] فـ «جانب» مفعولٌ ثانٍ، ولا يكون ظرفاً لاختصاصه، والتقدير: [و] (١) وعدناكم إتيانه، أو مكثاً فيه.

وكذلك قول الشاعر: [من السريع]
فَوَاعِدِيهِ سَرَحَتِي (٢) مَالِكٍ (٣) ...

إنما هو: عديهِ (٤) إتيانهما أو مكثاً عندهما، أو نحو ذلك من الأحداث التي يقع الوعد عليها دون الأعيان.

فأما قوله: ﴿وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَعَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا﴾ [الفتح: ٢٠] فإن «المغنم» يكون «الغنم» كما أن «المغرم» يكون «الغرم» في قوله -عز وجل-: ﴿فَهُمْ مِنْ مَّغْرَمٍ مُتَقَلَّبُونَ﴾ [٤٦: ٤٦].

فإن قلت فقد قال: ﴿تَأْخُذُونَهَا﴾ والغنم الذي هو حدث لا يؤخذ، إنما يقع الأخذ على الأعيان دون المعاني:-

فالقول: إنه قد يجوز أن يكون المغنوم الذي هو العين، سمي باسم المصدر مثل الخلق والمخلوق، ونحو ذلك.

(١) سقط في ب.

(٢) قول الشاعر ههنا: «سرحتي مالك»، يجوز أن يريد بالسرحة معناها الحقيقي، ويجوز أن يكون قد كنى بها عن المرأة؛ كما اشتهر ذلك في أشعارهم؛ قال في اللسان: «وأما قول حميد بن ثور:

أبى الله إلا أن سرحة مالك
على كل أفنان العضاه تروق
فإنما كنى بها عن المرأة. قال الأزهرى: العرب تكنى عن المرأة بالسرحة النابتة على الماء ومنه:

يا سرحة الماء قد سدت موارده
أما إليك طريق غير مسدود
لحائم حام حتى لا حراك به
محلاً عن طريق الورد مردود
كنى بالسرحة النابتة على الماء عن المرأة لأنها حيثئذ أحسن ما تكون.
ينظر: اللسان (سرح).

(٣) صدر بيت، وعجزه:

أو الريا بينهما أسهلا

وهو لعمر بن أبي ربيعة في الكتاب (١/٢٨٣)، وله أو لغيره من الحجازيين في شرح أبيات سيويه (١/٤٢٨)، وبلا نسبة في اللسان (وعد).

(٤) في ب: واعديه.

وأشدد أحمدُ بن يحيى: [من الطويل]

ضَوَامِنْ مَا جَارَ الدَّلِيلُ ضَحَى غَدٍ مِنْ البُعْدِ مَا يَضْمَنُ فَهَوَ أَدَاءٌ^(١)
أى: مؤدى أو ذو أداء.

وجمعك لـ «المغانم»، وهو مصدر، إنما هو كالمذاهب والمجارى، ونحو ذلك من المصادر المجموعة، فإذا كان كذلك وجب أن تقدر مضافاً محذوفاً، كأنه: وعدكم الله تملك مغانم أو إيراثها، وكذلك لو جعلت «المغنم» اسماً للأعيان المغنومة كالأموال والأرضين.

فأما قوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ [المائدة: ٩]
وقوله عز وجل: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ ثم قال: ﴿لِيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾ [النور: ٥٥] فإن الفعل لم يعد فيه إلى مفعول ثان.

وقوله^(٢) عز وجل: م ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ و﴿لِيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾ تفسير للوعد وتبيين له، كما أن قوله ﴿لِلَّذِكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] تفسير للوصية فى قوله -عز وجل-: ﴿يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي ذُلِّكُمْ﴾ [النساء: ١١].

وأما قوله: ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبِّكُمْ وَعَدًّا حَسَبًا﴾ [طه: ٨٦] وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقُّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] فإن هذا ونحوه يحتمل أمرين:

يجوز أن يكون انتصاب الوعد بالمصدر.

ويجوز أن يكون انتصابه بأنه المفعول الثانى.

وسمى الموعود به: الوعد، كما سمي المخلوق بالخلق، فإذا حملته على هذا فينبغى أن تقدر حذف المضاف.

ويؤكد الوجه الأول قوله: ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبِّكُمْ وَعَدًّا حَسَبًا﴾ [طه: ٨٦].

وأما قوله: ﴿وَإِذْ يَعِدْكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧] فإن «إحدى الطائفتين» فى موضع نصب بأنه المفعول الثانى، و«أنها لكم»: بدل منه، والتقدير: وإذ يعدكم الله ثبات إحدى الطائفتين أو ملك إحدى الطائفتين، ونحو هذا مما يدل عليه «لكم».

(١) وهو بلا نسبة فى اللسان(ضمن).

(٢) فى أ: ولكن قوله.

ألا ترى أن: «أَنَّ» وما بعدها في تأويل المصدر، والطائفتان: العير والنفير.
وأما قوله -عز وجل-: ﴿أَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا﴾ الآية [المؤمنون: ٣٥]،
فمن قدر في «أَنَّ» الثانية البدل، فإنه ينبغي أن يقدر محذوفًا ل يتم بذلك الكلام،
فيصح البدل، فيكون التقدير عنده: أبعادكم أن إخراجكم إذا متم؛ ليكون اسم الزمان
خبرًا عن الحدث المراد؛ إذ لا يصح أن يكون خبرًا عن المخاطبين من حيث كانوا
أعيانًا، فيكون ﴿أنكم﴾ الثانية بدلًا من الأولى.

ومن قدر في الثانية التكرير لم يحتج إلى تقدير محذوف.
ومن رفع ﴿أنكم﴾ الثانية بالظرف -كأنه قال: أبعادكم أنكم يوم الجمعة
إخراجكم- لم يحتج إلى ذلك -أيضًا- وقد قلنا فيها في مواضع من مسائلنا.
وأما قوله: ﴿وَمَا كَانَتْ أَسْتَغْفَارُ إِتْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا إِتْيَاءُ﴾
[التوبة: ١١٤] فالجملة في موضع جر؛ لأنها صفة للنكرة وقد عاد الذكر منها إلى
الموصوف، والفعل متعدُّ إلى مفعول واحد.

ألا ترى أن الذكر يعود إلى المصدر، وقد قال إبراهيم لأبيه: ﴿لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾
[المتحنة: ٤] (١)، ﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي﴾ [مريم: ٤٧] (٢)، وقال ﴿وَأَغْفِرْ لَأَيَّتِي إِتْرَاهِيمَ﴾
كَانَ مِنَ الضَّالِّينَ [الشعراء: ٨٦]، وقال: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ﴾ [إبراهيم: ٤١]،
وقال: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُكُمْ مِنْكُمْ
وَمَا نَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ إلى قوله ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ [المتحنة: ٤].
والمعنى: لقد كان لكم فيهم أسوة حسنة في تبرئهم من كفار قومهم، وإن كانوا
ذوي أنساب منهم وأرحام، فتأسوا بهم في ذلك.

ألا تراه قال -تعالى-: ﴿لَا تَحِدْ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ
وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢٢]، وقال: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ
الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨]، وقال: ﴿وَمَن يَتَّكُم مِّنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنَّهُمْ﴾
[المائدة: ٥١] فالمعنى: تأسوا بإبراهيم ويقومه في معاداتهم لأنسابهم وذوي قرابتهم،
وترك موالاتهم لهم لمخالفتهم إياهم في دينهم وكفرهم.

فأما استغفار إبراهيم لأبيه مع أنه كان مخالفًا له في التوحيد، فلا ينبغي لكم أن

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في أ.

تستغفروا لمن كفر من آبائكم كما استغفروا؛ لأن الاستغفار [كان منه] ^(١) بشرط وعلى تقييد، فلا تطلقوا أتم ذلك لمن خالفكم في توحيد الله - عز وجل - فإن استغفاره لأبيه كان مقيداً، وإن كان قد جاء مطلقاً في بعض المواضع، فإنه إنما كان من إبراهيم على التقييد الذي جاء في مواضعه.

وقال: ﴿وَكَذَلِكَ أَعْتَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوا أَنَّهُ وَعَدَ اللَّهُ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [الكهف: ٢١] فالمعنى فيه، وفي قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعَدَ اللَّهُ حَقٌّ وَالسَّاعَةَ لَا رَيْبَ﴾ [الجاثية: ٣٢] أن وعد الله بالبعث حق في نحو قوله: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]؛ فإذا عاينوا ذلك وشاهدوه وجب أن يعلموا: أن الذي وعدوا به من البعث والنشور بعد الموت، مثل الذي عاينوه، فيلزمهم الاعتراف به لمشاهدتهم له، وعلمهم إياه من الوجه الذي لا يدخله ارتياب ولا تشكك، والساعة لا ريب فيها؛ لأنها إنما هي يوم البعث، وقد علموا البعث والإحياء بعد الموت على ما ذكرنا ^(٢).

ومثل هذه قوله - عز وجل -: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوا الْقَتْلَ بَعْضُ الْبَقْرَةِ، فَضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُخَيِّئُ اللَّهُ الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٧٣] المعنى: فقلنا: اضربوا المقتول ببعض البقرة، فضرِبوه به فحیی، ﴿كَذَلِكَ يُخَيِّئُ اللَّهُ الْمَوْتَى﴾، أى: يحييهم للبعث مثل هذا الإحياء الذي عاين وشوهد، ومثل ذلك - إلا أنه في النبات - قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَى﴾ [الأعراف: ٥٧] وقوله: ﴿بَلْ زَعَمْتَ أَنَّ جَعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا﴾ [الكهف: ٤٨] أى: موعداً للبعث، فجحدتم ذلك؛ فقال - تعالى -: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤] وقال تعالى: ﴿بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ لَنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْعِدًا﴾ [الكهف: ٥٨] وقال: ﴿وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البروج: ٢] وقال: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ تُعِيدُهُمْ وَعَدَّا عَلَيْهِمْ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] دل ^(٣) قوله: ﴿تُعِيدُهُمْ وَعَدَّا﴾ على: «وعد» فانتصب «الوعد» لدلالة الإعادة عليه فى قياس قول سيبويه.

فأما قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ لَا تُوعَدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥] فالمعنى: لا تصرحوا للمعتدة بلفظ النكاح والتزويج، ولكن عرضوا به، ولا تصرحوا. وذلك نحو ما حدثنا أحمد بن محمد البصرى: قال: حدثنا المؤمل بن هشام،

(١) فى أ: منه كان.

(٢) فى ب: ذكرناه.

(٣) فى أ: أن.

قال: حدثنا إسماعيل بن عليّة عن ليث عن مجاهد في قوله: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] قال: يقول: إنك لجميلة، وإنك لنافقة، وإنك إلى خير.

وقوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [البقرة: ٢٣٥] أى: معروفًا منه الفحوى والمعنى دون التصريح، ويكون: ﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ فتعرضوا بذلك؛ لأن التصريح به مزجورٌ عنه، فهو منكر غير معروف.

فأما قوله -عز وجل-: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: ٥١] فليس يخلو تعلق الأربعين بالوعد من أن يكون على أنه ظرفٌ أو مفعولٌ ثانٍ، فلا يجوز أن يكون ظرفًا؛ لأن الوعد ليس فيها كلها، فيكون جواب «كم»، ولا في بعضها، فيكون كما يكون جوابًا لـ «متى»، وإنما الموعد تقضى الأربعين، فإذا لم يكن ظرفًا، كان انتصابه بوقوعه موقع المفعول الثانى.

والتقدير: وعدنا موسى انقضاء أربعين ليلة، أو: تنمة أربعين ليلة، فحذفت المضاف، كما تقول: اليوم خمسة عشر من الشهر، أى: تمامه. وفسر أن الأربعين: ذو القعدة، وعشرٌ من ذى الحجة.

ومثل ذلك فى المعنى قوله: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] أى: انقضاء ثلاثين [ليلة]^(١) ﴿وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِئَمِيقَاتٍ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] فالميقات هو الأربعون، وإنما هو ميقاتٌ وموعدٌ؛ لما روى من أن القديم -سبحانه- وعده أن يكلمه على الطور.

فأما انتصاب «الأربعين» فى قوله: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] فكقولك: تم القوم عشرين رجلا، والمعنى: تم القوم معدودين هذا العدد، وتم الميقات معدودًا هذا العدد.

وقد جاء «الميقات» فى موضع «الميعاد»، كما جاء «الوقت» فى موضع «الوعد» فى قوله: ﴿إِلَىٰ يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ﴾ [الحجر: ٣٨].

ومما يبين تقاربهما قوله: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا﴾ [الأعراف: ١٤٣].

(١) سقط فى ب.

وفى الأخرى ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: ٥١].

وقال: ﴿وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ﴾ [البروج: ٢].

وقال: ﴿إِلَىٰ يَوْمِ الْوَعْدِ الْمَعْلُومِ﴾ [الحجر: ٣٨].

وقال: ﴿إِلَىٰ مِيقَاتِ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الواقعة: ٥٠].

فإن قلت: لم لا يكون الوقت فى قوله: ﴿إِلَىٰ يَوْمِ الْوَعْدِ﴾ [الحجر: ٣٨] الوقت الذى يراد به الزمان، كقولك: هذا وقت قدوم الحاج؛ تريد به: الأوان الذى يقدمون فيه؟ فإن ذلك يبعد.

ألا ترى أن اليوم لا يخلو من أن تريد به وضح النهار، أو البرهة من الزمان، ولو قلت: برهة الزمان أو يوم الزمان؛ لم يكن ذلك بالسهل.

وليس هذا كقوله: [من الوافر]

وَلَوْلَا يَوْمٌ يَوْمٌ (١)

ولا كقوله: [من الرجز]

..... حِينَ لَا حِينَ مَحَنٌ (٢)

وأنت تريد به حين حين؛ لأن إضافة الاسمين ههنا كإضافة البعض إلى الكل. الحجة (٣) لمن قرأ: ﴿وَاعِدْنَا﴾ [البقرة: ٥١] أن يقول: قد ثبت أن الله - تعالى - قد كان منه وعدٌ لموسى، عليه السلام.

ولا (٤) يخلو موسى من أن يكون قد كان منه وعدٌ، أو لم يكن:

فإن كان منه وعدٌ، فلا إشكال فى وجوب القراءة بـ ﴿واعدنا﴾.

وإن لم يكن منه وعدٌ؛ فإن ما كان منه من قبول الوعد والتحرى لإنجازه، والوفاء به، يقوم مقام الوعد، ويجرى مجراه.

فإذا كان كذلك كان بمنزلة الوعد، وإذا كان مثله، وفى حكمه، حسن القراءة بـ ﴿واعدنا﴾، لثبات التواعد من الفاعلين، كما قال: ﴿وَلَكِنَّ لَا تَوَاعِدُهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٥] لما كان الوعد من الخاطب والمخطوبة.

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) فى أ: والحجة.

(٤) فى أ: فلا.

ومما يؤكد حسن القراءة بـ ﴿واعدنا﴾ أن: «فاعل» قد يجيء من (١) فعل الواحد نحو: عافاه الله، وطارقت النعل، وعاقبت اللص. فإن كان الوعد من الله - سبحانه - ولم يكن من موسى - عليه السلام - كان من هذا الباب، وإن كان من موسى موعداً، كان الفعل من فاعلين، فإذا كان منهما لم يكن نظراً في حسن ﴿واعدنا﴾.

وحجة من قرأ: ﴿وَعَدْنَا﴾ [البقرة: ٥١] بلا ألف: قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ [المائدة: ٩] [و] ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لِيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾ [النور: ٥٥].

وقال: ﴿الَمْ يَعِدْكُمْ رَبِّكُمْ وَعَدَّا حَسَنًا﴾ [طه: ٨٦] ﴿وَإِذْ يَعِدْكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٧] [و] ﴿إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقِّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] [و] ﴿وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَعَانِهِ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا﴾ [الفتح: ٢٠].

فكل هذا وعدٌ من الله - عز وجل - عباده، وهو على «فعل» دون «فاعل»، فكذلك الموضع المختلف فيه، ينبغي أن يحمل على المتفق عليه، وعلى ما كثر في التنزيل من لفظ «وعد» دون «واعد» في هذا الموضع.

[و] (٢) اختلفوا في قوله - سبحانه -: ﴿أَتَّخَذْتُمْ﴾ [٥١] و: ﴿وَأَحَدْتُمْ﴾ [آل عمران: ٨١] و: ﴿لَتَّخَذَتْ﴾ [الكهف: ٧٧].

فأظهر الذال في ذلك كله ابن كثير وعاصم في رواية حفص.

وأدغمها الباقون وأبو بكر بن عياش عن عاصم - أيضاً - معهم (٣).

[قال أبو علي] (٤) قال أبو زيد: تقول: اتخذنا مالا، فنحن نتخذها اتخاذاً، وتخذت أتخذ اتخاذاً.

قال أبو علي: اتخذ: افتعل، وفعلت منه: اتخذت، قال: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧].

وقال: [من الطويل]

(١) في أ: على.

(٢) سقط في أ.

(٣) وكذا أظهرها رويس.

ينظر: السبعة (١٥٤)، ينظر إتحاف الفضلاء (١/٣٩١)، اللباب (٢/٧١).

(٤) سقط في ب.

وَقَدْ تَخَذَتْ رِجْلِي إِلَى جَنْبِ غَرْزِهَا نَسِيفًا كَأَفْحُوصٍ (١) الْقَطَاةِ الْمُطْرَقِ (٢)

ولم أعلم «تخذت» تعدى إلا إلى مفعول واحد.

فأما: «اتخذت» فإنه في التعدى على ضربين:

أحدهما: أن يتعدى إلى مفعول واحد.

والآخر: أن يتعدى إلى مفعولين.

فأما تعديه إلى مفعول واحد فنحو قوله: ﴿يَلْبِسُنِي مِنَ الرِّسُولِ سَبِيلًا﴾

[الفرقان: ٢٧]، و: ﴿أَرَأَيْتَ إِذْ أَخَذَ مِنَّا مِيثَاقُ بَنَاتِ﴾ [الزخرف: ١٦]، [و] ﴿وَأَخَذُوا مِن

دُونِ اللَّهِ إِلَهَةً﴾ [مريم: ٨١]، [و] ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَأَخَذْتَهُ مِن لَدُنَّا﴾

[الأنبياء: ١٧].

وأما ما تعدى إلى مفعولين، فإن الثاني منهما الأول في المعنى قال (٣): ﴿أَخَذُوا

أَيْمَنَهُمْ جَنَّةً﴾ [المجادلة: ١٦].

وقال: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة: ١] ﴿فَأَخَذْتُمُوهُمْ سِحْرِيًّا﴾

[المؤمنون: ١١٠].

فأما قوله -عز وجل-: ﴿وَأَخَذُوا مِن مَقَابِرِ إِبْرَاهِيمَ مِصْلًا﴾ [البقرة: ١٢٥]:

فإن من أجاز زيادة ﴿من﴾ في الإيجاب؛ جاز على قوله أن يكون قد تعدى إلى

مفعولين.

(١) الأفحوص: مَجْتَمِعُ القَطَاةِ؛ لأنها تفحصه، وكذلك المفحص، يقال: ليس له مفحص قطاة.

قال ابن سيده: والأفحوص: مبيض القطا؛ لأنها تفحص الموضع ثم تبيض فيه، وكذلك هو للدجاجة.

ينظر: اللسان (فحص).

(٢) البيت للممزق العبدى في الأشباه والنظائر (١/٢٦٠)، والأصمعيات ص (١٦٥)، وتذكرة

النحاة ص (١٤٦)، والحيوان (٢/٢٩٨)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٤٠٢)، وشرح

شواهد المعنى (٢/٦٨٠)، ولسان العرب (فحص، نسف، طرق)، والمقاصد النحوية (٤/

٥٩٠)، وللمثقب العبدى في لسان العرب (حذب)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص (٣٨٨)،

٥٤١، ٧٥٧، ٨٤٨، ١١٩٢، والخصائص (٢/٢٨٧).

وفي البيت شاهدان: أولهما قوله: «تخذت»؛ فإن أصله «اتخذت»، ولكن لما كثر

استعماله على لفظ الافتعال، توهموا أن التاء أصلية، فبنوا منه «فَعِلٌ يَفْعَلُ». والثاني

قوله: «المطرق»، وهى التى تضيق عن بيضتها شيئاً، ولم يؤنث الصفة للموصوف

المؤنث؛ لحمله على النسب، أى: قطاة ذات تطريق.

(٣) فى أ: فقال.

ومن لم يجز ذلك، كان عنده متعديًا إلى مفعول واحد.
ونظير «اتخذ» فيما ذكرناه من تعديه إلى مفعول واحد مرة، وأخرى إلى مفعولين
الثاني منهما الأول في المعنى: «جعلت».

قال: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] أى: خلقهما.
فإذا تعدى إلى مفعولين كان الثاني الأول في المعنى؛ كقوله: ﴿وَجَعَلُوا بُيُوتَكُمْ
قِبْلَةً﴾ [يونس: ٨٧]، [و] ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ آيَةً يَذْعُرُونَ بِالنُّكَارِ﴾ [القصص: ٤١]،
[و] ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ آيَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [السجدة: ٢٤].
فعلى الخلاف الذى تقدم ذكره: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنِ شَاءَ﴾
[الزخرف: ١٩].

فأما قوله: ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [البقرة: ٥١].
وقوله: ﴿بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤].
[و] ﴿اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨]:
[و] ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا﴾ [الأعراف: ١٤٨].
فالتقدير فى ذلك كله: اتخذوه إلهًا، فحذف المفعول الثانى.
الدليل على ذلك: أن الكلام لا يخلو من أن يكون على ظاهره، كقوله: ﴿كَمَثَلِ
الْعَنَكَبُوتِ اتَّخَذَتْ يَنْتًا﴾ [العنكبوت: ٤١].
و[قوله] ^(١): [من الرجز]

مُتَّخِذًا مِنْ عِضْوَاتٍ ^(٢) تَوْلَجًا ^(٣)

أو يكون على إرادة المفعول، فلا يجوز أن يكون على ظاهره دون إرادة المفعول
الثانى؛ لقوله - عز وجل -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَذَلَّةٌ فِي

(١) سقط فى أ.

(٢) عضوات: جمع عضة، وهى كل شجر له شوك.
ينظر: اللسان (عضه).

(٣) الرجز لجرير فى ديوانه ص (١٨٦ - ١٨٧)، ولسان العرب (دلج، ولج، ضعا)، والتنبيه
والإيضاح (٢٢٣/١)، وكتاب العين (١٩٥/٢)، وتاج العروس (دلج، ضعا)، وبلا نسبة
فى لسان العرب (تلج)، ومقاييس اللغة (٣/٣٦٢)، ومجمل اللغة (٣/٢٨٢)، وديوان
الأدب (٢/٣٦)، والمخصص (٧/١٨٢).
ويروى: «عضوات» بدل «عضوات».

الْحَيَّةَ الدُّيَّانَةَ [الأعراف: ١٥٢]، ومن صاغ عَجَلًا، أو نجره، أو عمله بضرب من الأعمال، لم يستحق الغضب من الله -عز وجل- والوعيد عند المسلمين. فإذا كان كذلك علم أنه على ما وصفنا من إرادة المفعول الثاني المحذوف في هذه الآي.

فإن قال قائل: فقد جاء في الحديث: «يُعَذَّبُ الْمَصُوْرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).

وفي بعض الحديث: «فَيَقَالُ لَهُمْ: أَخِيُوا مَا خَلَقْتُمْ».

قيل: «يُعَذَّبُ الْمَصُوْرُونَ» يكون على من صور الله تصوير الأجسام.

وأما الزيادة فمن أخبار الآحاد التي لا توجب العلم، فلا يقدح لذلك في الإجماع على ما ذكرنا.

ومن زعم أن: «تَخَذْتُ» أصله من: «أَخَذْتُ»، لم يكن هذا القول بمستقيم ولا قريب منه، ولو قلب ذلك عليه لم يجد فصلا.

ألا ترى أن الهمزة لم تبدل من التاء، ولا التاء أبدلت منها.

فإن قلت: فلم لا يكون «اتخذت»: افتعلت، من «أخذت» كأن الهمزة لما أبدلت منها التاء لالتقائها مع همزة الوصل، أدغمت في التاء الزائدة كما أبدلوا في قولهم: «اتسروا الجزور»^(٢) وإنما هو من اليسر؟

فالقول: إن ما ذكرته من الإبدال لا يجوز في قياس قول أصحابنا، والذين أجازوا من ذلك شيئًا لا ينبغي أن يجوز ذلك على قولهم؛ لاختلاف معنى الحرفين، وقد قدمنا ذكر ذلك في ذكر قوله -عز وجل-: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣].

فأما «أخذتم» فإن «الأخذ» قد استعمل منه «فَعَلَّ»، و«فَاعَلَ»، و«فَعَّلَ»، و«استفعل»: فأما «فعل» منه فيتصرف على ضروب:

منها: أنه يوجب الضمان على المعترف به، كما يوجهه «غصبت».

يدل على ذلك ما أنشده أبو زيد: [من الطويل]

أَخِذْنَ اغْتِصَابًا خِطْبَةً عَجْرَفِيَّةً وَأَمْهَرْنَ أَرْمَاحًا مِنَ الْخَطِّ دُبْلًا^(٣)

(١) أخرجه البخاري (٣٩٢/١٠) في كتاب اللباس (٥٩٦١)، ومسلم (١٦٦٩/٣) في اللباس (٢١٠٧/٩٦) من حديث ابن عمر رضی الله عنهما.

(٢) اتسروا الجزور: يقال: اتسر القوم الجزور، واتسروها، ويسروها، أي: اجتزروها واقتسموا أعضائها. ينظر: المعجم الوسيط (يسر).

(٣) وهو للتعجب العقيلي في التاج (خطط)، وبلا نسبة في اللسان (مهر)، وتهذيب اللغة =

فالقول في «أخذن» اغتصاباً» على ضربين:

أحدهما: أن «أخذن» بمنزله «غصبن»، فانتصب «اغتصاباً» بعده، كما ينتصب بـ «اغتصبن».

والآخر: أنه ينتصب بما يدل عليه «أخذن» من الاغتصاب؛ وما يدل على الغضب بمنزله، وفي حكمه.

ومنها: أن يدل على العقاب، كقوله: ﴿وَكَذَلِكَ أَخَذَ رَبُّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخَذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴿١٧٢﴾﴾ [هود: ١٠٢] ﴿فَأَخَذْتَهُم بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾ [الأنعام: ٤٢] ﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٩٤]، و ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٦٧]، [و] ﴿وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَدَابِ بَيْسٍ﴾ [الأعراف: ١٦٥]، [و] ﴿فَأَخَذْنَاكُمْ أَخَذَ عَرَبٍ مُّقَدِّرٍ﴾ [القمر: ٤٢].

ومنها: أن يستعمل للمقاربة.

قالوا: أخذ يقول [كذا]، كما قالوا: جعل يقول [كذا]^(١)، وكرب يقول، [وطفق يفعل]^(٢).

ومنها: أن يتلقى بما يتلقى به القسم؛ نحو قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، [و] ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤].

ومن ذلك قوله: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٩٣] فليس معنى هذا: تناولوه، كما تقول: «خذ هذا الثوب»، ولكن معناه: اعملوا بما أمرتم فيه، وانتهوا عما نهيتهم عنه فيه بجد واجتهاد.

ومثل «أخذ» فيما ذكرنا من معنى العقاب: «أخذ».

قال: ﴿لَوْ يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبْتُمْ لَعَجَلَ لَهْمُ الْعَذَابِ﴾ [الكهف: ٥٨] [و] ﴿لَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكُوا عَلَىٰ ظَهْرِهِمَا مِنَ الذَّنْبِ﴾ [فاطر: ٤٥] [و] ﴿لَا

= (٢٩٨/٦)، وأساس البلاغة (مهر)، والتاج (مهر)، والمخصص (٢٥/٤)، ونوادر أبي زيد ص (٢٠٨).

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في ب.

تُؤَاخِذَنَا إِنْ كُنَّيْنَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴿البقرة: ٢٨٦﴾ و ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ﴾ [البقرة: ٢٢٥].

وقال أبو زيد: إن الحُمى لتخاوذ فلاناً؛ إذا كانت تأخذه في الأيام، وفلان يخاوذنا^(١) بالزيارة: إذا كان يتعهدنا^(٢) بالزيارة في الأيام. والقول في ذلك: إنه ليس من الأخذ على القلب، ولو كان منه لكان «يخاوذ» إذا حققت؛ فإذا خفت قلت: «يخايد»، فتجعلها بين بين، فإذا كانت من الواو، لم يكن منه.

إلا أن «أخذ» قد جاء فيه لغتان في الفاء: الواو والهمزة^(٣)، كما جاء أكدت، ووكدت، [وأصدت وأوصدت]^(٤).

وحكى أبو زيد في هذا الكتاب -أيضاً-: وهو نابه ونبيه، أوسد فلان كلبه على الصيد يوسده إيسادا، وقد أسده إذا أغراه. وكذلك [يكون]^(٥) «يخاوذ»، كأنه قلبه عن «وخذ»، فثبتت الواو التي هي فاء في القلب، فصار «يخاوذ»: يعافل في القلب.

وقال أبو زيد: في المصادر اتَّخَذْنَا في القتال، تَأْتِيحُذُ اثَّيْحَادًا. قال أبو علي: فهذا «افتعل» من الأخذ، ولا يجوز الإدغام في هذا، كما جاز في قولنا: اتخذنا مالا.

وأما «فعل» فقالوا: رجل مؤخذ عن امرأته^(٦). وقال أبو حنيفة في الرجل المؤخذ عن امرأته: يؤجل كما يؤجل العنين. وللنساء كلام فيما زعموا يسمينه: الأخذ. وأما «استفعل»، فقال الأصمعي فيما روى عنه الزيادي الاستخاذ: أشد الرمذ.

(١) في ب: يخاوذ فلاناً.

(٢) في ب: يتعهده.

(٣) قال في اللسان: وأخذه كأخذه، وفي النزيل العزيز: ﴿لو يؤاخذ الله الناس بما كسبوا﴾. والعامية تقول: واخذه. ينظر: اللسان (أخذ).

(٤) في ب: وأوصدت وأصدت.

(٥) سقط في أ.

(٦) رجل مؤخذ عن امرأته، أي: محبوس عنها بالسحر.

ينظر: المعجم الوسيط (أخذ).

وقال الهذلي: [من البسيط]

يَزِمِي الْعُيُوبَ بِعَيْنَيْهِ وَمَطْرِفُهُ مُغْضٍ كَمَا كَسَفَ الْمُسْتَأْخِذَ الرَّمْدُ^(١)
«كما كسف المستأخذ»، أي: عين المستأخذ^(٢)، فحذف المضاف وأقام
المضاف إليه مقامه.

و«الرمد»: الفاعل.

ويجوز: «كما كسف المستأخذ الرمد»، أي: كسف عينه، فحذف المفعول كما
يحذف^(٣) في غير هذا.

وأما حجة من لم يدغم «أخذتم»، و«اتخذتم»؛ فلأن الذال ليس من مخرج التاء
والطاء، والذال إنما هي من مخرج الظاء والتاء، فتفاوت ما بينهما؛ إذ كان لكل
واحد من هذين القبيلين حيزٌ ومخرجٌ غير مخرج الآخر.

وأيضًا فإن الذال مجهورة، والتاء مهموسة، والمجهور يقرب منه المهموس بأن
يبدل مجهورًا.

ألا ترى أنهم قالوا: في «افتعل» من الزين والذكر: ازدان وادكر، ومزدان ومدكر.
فلما قربوا المهموس من المجهور بأن قلبوه إليه؛ لم يدغم المجهور في
المهموس؛ لأنه تقريب منه.

وهذا عكس ما فعل في «مزدان»؛ لأنهم في «مزدان»، إنما قربوا المهموس من
المجهور، وأنت إذا أدغمت الذال في التاء، قربت المجهور من المهموس.

قال سيبويه: حدثنا من لا نتهم أنه سمع من يقول: «أخذت»، فيبين.
وحجة^(٤) من أدغم: أن هذه الحروف لما تقاربت، فاجتمعت في أنها من طرف
اللسان وأصول الثنايا، قرب كل حيز منها من الحيز الآخر.

(١) وهو في شرح أشعار الهذليين ص(٥٨)، واللسان (غيب، أخذ، كسف)، وجمهرة اللغة
ص(١٠٥٣)، ومقاييس اللغة (٦٩/١)، وتهذيب اللغة (٥٢٧/٧)، ٢١٤/٨، ٧٧/١٠،
والتاج (غيب، أخذ)، وبلا نسبة في المخصص (١١٠/١).

(٢) المُسْتَأْخِذُ: الذي به أُخِذَ من الرمد. والمُسْتَأْخِذُ: المطأطئ الرأس من رمد أو وجع أو
غيره... يقال: أصبح فلان مُؤْتَخِذًا لمرضه ومُسْتَأْخِذًا؛ إذا أصبح مستكينًا.
ينظر: اللسان (أخذ).

(٣) في أ: حذف.

(٤) في أ: ووجه.

ألا ترى أنهم أدمغوا الظاء والطاء والذال في الطاء والتاء والذال، وكذلك أدمغوهن في الظاء، و[في] ^(١) أختيها في الانفصال، نحو: ابعت داود، وأنفذ ثابتاً، فإذا أدمغت في الانفصال، كان إدغامها فيما يجرى مجرى المتصل أولى.

و[^(٢) اختلفوا في ﴿بَارِئُكُمْ﴾ [٥٤] في كسر الهمز واختلاس حركتها: فكان عبد الله بن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحزمة والكسائي يكسرون العين من غير اختلاس ولا تخفيف.

واختلف عن أبي عمرو:

فقال العباس بن الفضل الأنصاري: سألت أبا عمرو كيف تقرأ: ﴿إِلَى بَارِئِكُمْ﴾ مهموزة مثقلة، أو ﴿إِلَى بَارِئِكُمْ﴾ مخففة؟

فقال: قراءتي مهموزة غير مثقلة ﴿بَارِئِكُمْ﴾ ^(٣).

وروى اليزيدي، وعبد الوارث عنه: ﴿إِلَى بَارِئِكُمْ﴾ ولا يجزم الهمزة.

قال أحمد: وقال سيويه: كان أبو عمرو يختلس الحركة من ^(٤): ﴿بَارِئِكُمْ﴾ و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] وما أشبه ذلك ^(٥) مما تتوالى فيه الحركات، فيرى من يسمعه أنه قد أسكن ولم يكن يسكن.

وهذا مثل رواية العباس ^(٦) بن الفضل عنه التي ذكرتها أنه لا يثقلها.

وهذا القول أشبه بمذهب أبي عمرو؛ لأنه كان يستعمل التخفيف في قراءته كثيراً. من ذلك ما حدثني [به] ^(٧) عبيد الله بن علي الهاشمي ^(٨) عن نصر بن علي ^(٩) عن

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: العنوان في القراءات السبع (٦٩)، وشرح الطيبة (٤/٢٥)، وحجة القراءات (٩٧)، وينظر إتحاف فضلاء البشر (١/٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣)، وشرح شلعة (٢٦٢).

(٤) في أ: في.

(٥) ينظر: البحر المحيط (١/٤١٤)، الدر المصون (١/٢٥٣)، القرطبي (١/٣٠١)، اللباب (٢/١٥٣)، السبعة (١٥٥، ١٥٦).

(٦) في ب: عباس.

(٧) سقط في ب.

(٨) عبيد الله بن علي بن الحسن، أبو القاسم الهاشمي البغدادي، شيخ، روى الحروف عن: نصر بن علي بن نصر عن أبيه عن أبي عمرو، روى عنه الحروف ابن مجاهد ونسبه وكناه، وقال: قال لي عبيد الله الهاشمي عن نصر بن علي عن أبي عمرو قال: سمعت ابن كثير يقول: بالسئوق والأعناق بواو بعد الهمزة. قال ابن مجاهد: ورواية أبي عمرو هذه عن ابن =

أبيه^(١) عنه أنه كان يقرأ ﴿وَعَلَّمَهُمُ الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ١٢٩] ﴿وَيَلْمُهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٩] يشم الميم والنون التي قبل الهاء الضم من غير إشباع. وكذلك: ﴿عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢] يشم التاء فيها شيئاً من الخفض^(٢).

أخبرني بذلك أبو طالب عبد الله بن أحمد بن سواده^(٣) قال: حدثنا إبراهيم بن سعد الزهراني^(٤)، قال: حدثنا عبيد بن عقيل عن أبي عمرو بذلك. قال: وكذلك: ﴿وَزُكِّيَكُمْ وَنُؤِمْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٥١] يشمها شيئاً من الضم. وكذلك: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ﴾ [التغابن: ٩] يشم العين شيئاً من الضم. وكذلك قوله: ﴿وَأَرَانَا مَنَاسِكًا﴾ [البقرة: ١٢٨] لا يسكن الراء ولا يكسرهما.

= كثير هي الصواب؛ لأن الواو انضمت فهزمت لانضمامها. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٤٨٩/١).

(٩) نصر بن علي بن نصر بن علي بن صهبان بن أبي أبو: عمرو الجهضمي البصري الحافظ الإمام الولي العالم الصالح، روى القراءة عرضاً عن أبيه علي، وسماعاً من غير عرض عن شبيل بن عباد، وعن إسماعيل بن خالد عن ابن كثير، كذا ذكر الهذلي ولعله مسلم بن خالد، وعرض علي عبيد بن عقيل، والحسين بن علي الجعفي، روى القراءة عنه: أبو موسى محمد بن عيسى الهاشمي ومحمد بن فرج التكري والحسين بن علي بن حماد الأزرق والحسن بن العباس الرازي، وروى عنه البخاري ومسلم والأربعة، طلبه المستعين للقضاء فقل استخير الله فضلي ركعتين وقام فقبض، وذلك في ربيع الآخر سنة خمسين ومائتين. ينظر: غاية النهاية (٢/٣٣٧، ٣٣٨).

(١) علي بن نصر بن علي بن صهبان، أبو الحسن الجهضمي البصري، روى القراءة عن: أبي عمرو بن العلاء والمعلّى بن عيسى وأبان بن يزيد العطار وشبيل بن عباد وهارون بن موسى الأعور ومسلم بن خالد، روى عنه القراءة: ابنه نصر بن علي ومحمد بن يحيى القطعي وعطار بن عكرمة، مات سنة تسع وثمانين ومائة ويقال: سنة ثمان، واتفق الشيخان علي توثيقه.

ينظر: الغاية في طبقات القراء (١/٥٨٢، ٥٨٣).

(٢) زاد في أ: قال.

(٣) عبد الله بن أحمد بن سواده، أبو طالب البغدادي، روى القراءة عن: إبراهيم بن سعيد الزهراني عن عبيد بن عقيل، روى عنه القراءة أبو بكر بن مجاهد. ينظر: الغاية (١/٤٠٦).

(٤) إبراهيم بن سعد الزهراني، روى حروف أبان عن عبيد بن عقيل سماعاً، روى عنه عبد الله ابن أحمد بن سواده الحروف سماعاً. ينظر: الغاية (١/١٥).

روى ذلك عنه على بن نصر وعبد الوارث واليزيدى والعباس بن الفضل وغيرهم، أعنى: ﴿وَأَرْبَابًا﴾. وكذلك قراءته فى: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] و﴿يَأْمُرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧] و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠] وما أشبه ذلك من الحركات المتواليات.

وروى عبد الوهاب بن عطاء^(١) وهارون الأعور عن أبى عمرو: ﴿وَأَرْبَابًا﴾ ساكنة الراء. وقال اليزيدى فى ذلك كله: إنه كان يسكن اللام من الفعل فى جميعه. والقول: ما خبرتك من إيثاره التخفيف فى قراءته كلها. والدليل على إيثاره التخفيف: أنه كان يدغم من الحروف ما لا يكاد يدغمه غيره، ويلين الساكن من الهمز، ولا يهمز همزتين وغير ذلك. وقال على بن نصر: عن أبى عمرو: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ [آل عمران: ٨٠] برفع الراء مشبعة.

قال أبو على: حروف المعجم على ضريين: ساكن ومتحرك.

والساكن على ضريين:

أحدهما: ما أصله فى الاستعمال السكون مثل راء «بريد»، وكاف «بكر».

والآخر: ما أصله الحركة فى الاستعمال فيسكن عنها.

وما كان أصله الحركة يسكن على ضريين:

أحدهما: أن تكون [حركته]^(٢) حركة بناء.

والآخر: أن تكون حركة الإعراب.

وحركة البناء التى تسكن على ضريين:

(١) عبد الوهاب بن عطاء بن مسلم أبو نصر، الخفاف العجلي البصرى ثم البغدادى، ثقة مشهور، روى القراءة عن: أبى عمرو وعن إسماعيل بن مسلم عن ابن كثير، وعن أبان بن يزيد عن عاصم، روى الحروف عنه: أحمد بن جبير وحلف بن هشام وعيسى بن سليمان وأحمد بن أبى سريج النهشلى وأحمد بن الحسين بن عبد الله المقرئ وأحمد بن يحيى بن مالك، وحدث عنه بالحروف محمد بن عمر الواقدى، مات ببغداد سنة أربع ومائتين، وقيل: سنة ست أو سبع.

ينظر: الغاية (١/٤٧٩).

(٢) سقط فى أ.

أحدهما: أن يكون الحرف المسكن من كلمة مفردة؛ نحو: فِخْذٌ وَسِبْغٌ وَإِبِلٌ، وَضَرْبٌ وَعَلِيمٌ. يقول من يخفف: سِبْغٌ، وفِخْذٌ، [وَإِبِلٌ] وَعَلِمٌ، وَضَرْبٌ. والآخر: أن يكون هذا المثال من كلمتين فيسكن على تشبيه المنفصل بالمتصل، كما جاء ذلك في مواضع من كلامهم نحو الإمالة والإدغام، وذلك قولهم: «أَزَاكَ مُنْتَفَخًا» ﴿وَيَحْشَ اللَّهُ وَيَتَّقُو﴾ [النور: ٥٢].

ومن ذلك قول العجاج: [من الرجز]

فَبَاتٍ مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا^(١)

ألا ترى أن «نفخًا» من «منتفخ»، مثل «كتف».

وكذلك «تقه» من «يتقه».

وكذلك ما أنشده أبو زيد من قوله: [من الرجز]

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَى لَنَا سَوِيْقًا^(٢)

فنزل مثل «كتف».

فأما حركة البناء فلا خلاف في تجويز إسكانها في نحو ما ذكرنا من قول العرب والنحويين.

وأما حركة الإعراب فمختلف في تجويز إسكانها، فمن الناس من ينكره فيقول إن إسكانها لا يجوز من حيث كان علمًا للإعراب.

وسيويه يجوز ذلك، ولا يفصل بين القبيلين في الشعر.

وقد روى ذلك عن العرب، وإذا جاءت الرواية لم ترد بالقياس.

فمما أنشده في ذلك [قوله]^(٣): [من السريع]

... وَقَدْ بَدَا هَنْكِ^(٤) مِّنَ الْمِثْرِ^(٥)

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) سقط في أ.

(٤) هَنْ الْمَرْأَةُ: فَرْجُهَا، وَالتَّنْبِيَةُ هَنَانٌ عَلَى الْقِيَاسِ، وَحَكِي سَيَوِيهِ: هَنَانَانٍ، ذَكَرَهُ مُسْتَشْهِدًا عَلَى

أَنْ «كِلَا» لَيْسَ مِنْ لَفْظِ «كُلٌّ»: وَشَرَحَ ذَلِكَ: أَنْ «هَنَانَانٌ» لَيْسَ تَنْبِيَةُ هَنْ، وَهُوَ فِي مَعْنَاهُ،

ك: سَبَطٌ لَيْسَ مِنْ لَفْظِ «سَبَطٌ»، وَهُوَ فِي مَعْنَاهُ. أَبُو الْهَيْثِمِ: كُلُّ اسْمٍ عَلَى حَرْفَيْنِ فَقَدْ حُذِفَ

مِنْهُ حَرْفٌ. وَالْهَنْ: اسْمٌ عَلَى حَرْفَيْنِ مِثْلَ «الْحِرِّ» عَلَى حَرْفَيْنِ، فَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ يَقُولُ:

الْمَحْذُوفُ مِنَ «الْهَنْ» «وَالْهَنْةُ» الْوَاوُ، كَانَ أَصْلُهُ: هَنْوُ، وَتَصْغِيرُهُ هَنْوُ، لَمَّا صَغُرَتْ حَرَكَةُ

ثَانِيَةٍ فَفَتْحَتْهُ وَجَعَلَتْ ثَالِثَ حُرُوفِهِ يَاءَ التَّصْغِيرِ، ثُمَّ رَدَدَتْ الْوَاوَ الْمَحْذُوفَةَ فَقُلْتُ: هَنْوُ، ثُمَّ =

وقوله: [من السريع]

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ عَيْرٌ مُسْتَحْقِبٍ (١)

وقال: [من الرجز]

إِذَا اغْوَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِبِ قَوْمٍ (٢)

وومما جاء في هذا النحو قول جرير: [من البسيط]

سِيرُوا بَنِي الْعَمِّ فَلَالْهَوَاؤُ مَثْرَلِكُمْ وَنَهْرٌ تِيرَى وَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ (٣)

ومن ذلك قول وضاح اليمن (٤): [من مجزوء الرمل]

= أدغمت ياء التصغير في الواو فجعلتها ياء مشددة، كما قلنا في «أب» و«أخ» إنه حذف منهما

الواو وأصلهما: «أخو» و«أبو»؛ قال العجاج يصف ركابا قطعت بلدًا:

جَافِينَ عَوْجًا مِنْ جِحَافِ الثُّكَّتِ وَكَمْ طَوَيْنَ مِنْ هِنٍ وَهِنَتْ
أَي مِنْ أَرْضٍ ذَكَرَ وَأَرْضٍ أَنْثَى.

ومن التحوين من يقول أصل هِن: هَنٌّ، وإذا صَغُرَتْ قُلْتُ هُنَيْنٌ؛ وأنشد:

يَا قَاتِلَ اللَّهِ صَبِيَانَا تَجِيءُ بِهِمْ أُمُّ الْهُنَيْنِينَ مِنْ زَنْدٍ لَهَا وَارِي!

واحدُ الْهُنَيْنِينَ: هُنَيْنٌ، وتكبير تصغيره هَنٌّ، ثم يخفف فيقال هِنٌّ. قال أبو الهيثم: وهي كناية عن الشيء يُستفحش ذكره، تقول: لها هَنٌّ، تُريد: لها جِرٌّ، كما قال العُماني:

لَهَا هَنٌّ مُسْتَهْدَفُ الْأَرْكَانِ

أَقْمَرُ تَطْلِيهِ بِزَعْفَرَانِ

كَأَنَّ فِيهِ فَلَاقَ الرُّمَّانِ

فَكَتَى عَنِ الْجِرِّ بِالْهَيْنِ، فَافْهَمُهُ.

ينظر: اللسان (هنا).

(٥) عجز بيت، وصدرة:

رُحْبٍ وَفِي رِجْلَيْكَ مَا فِيهِمَا

البيت من السريع، وهو للأقشير الأسدي في ديوانه ص (٤٣)، وخزانة الأدب (٤/٤٨٤ -

٤٨٥، ٣٥١/٨، والدرر (١/١٧٤)، وشرح أبيات سيويه (٢/٣٩١)، والمقاصد

النحوية (٤/٥١٦)، وللفرزدق في الشعر والشعراء (١/١٠٦)، وبلا نسبة في الأشباه

والنظائر (١/٦٥، ٣١/٢)، وتخليص الشواهد ص (٦٣)، والخصائص (١/٧٤، ٣/

٩٥، ٣١٧)، ووصف المباني ص (٣٢٧)، والكتاب (٤/٢٠٣)، واللسان (وأل، هنا)

وهمع الهوامع (١/٥٤).

(١) تقدم.

(٢) الرجز لأبي نخيلة في شرح أبيات سيويه (٢/٣٩٨)، وشرح شواهد الشافية ص (٢٢٥)،

وبلا نسبة في الكتاب (٤/٢٠٣)، واللسان (عوم).

(٣) تقدم.

(٤) عبد الرحمن بن إسماعيل بن عبد كلال، من آل خولان، من حمير، شاعر، رقيق الغزل، =

إِنَّمَا شِغْرِي شَهْدٌ قَدْ خُلِطَ بِالْجُلْجُلَانِ^(١)
فأسكن الفتحة في مثال الماضي، وهذه الفتحة تشبه النصبية.

كما أن الضمة في: «صاحب قوم»، تشبه الرفع؛ وجاز إسكان حركة الإعراب، كما جاز تحريك إسكان البناء، فشبّه ما يدخل على المعرب من المتحركات من الحركة بما يدخل على المبني.

كما شبهوا حركات البناء بحركات الإعراب، فمن ثم أدغم نحو: رُدُّ، وِفْرٌ، وَعَضٌّ ونحو ذلك، كما أدغموا نحو: يَرُدُّ، وَيَشُدُّ.

وذلك أن حركة غير الإعراب لما كانت تعاقب على المبني، كما تعاقب حركة الإعراب على المعرب أدغموه.

كما أدغموا المعرب، والحركات المتعاقبة على ذلك، نحو: حركة الهمزة إذا سكن ما قبلها، نحو: اضرب أخاك، ونحو: حركة التقاء الساكنين، وحركة النونين الخفيفة والشديدة.

فكما شبهوا تعاقب هذه الحركات التي للبناء على أواخر الكلم بتعاقب حركات الإعراب، حتى أدغم من أدغم نحو: رُدُّ، واستعدُّ؛ كما يدغم نحو: يَرُدُّ، وَيَسْتَعِدُّ، كذلك شبهوا حركة الإعراب بالبناء في نحو ما ذكرنا فأسكنوا.

فأما من زعم أن حذف هذه الحركة لا يجوز من حيث كانت علماً للإعراب، فليس قوله بمستقيم، وذلك أن حركات الإعراب قد تحذف لأشياء.

ألا ترى أنها تحذف في الوقف، وتحذف من الأسماء والأفعال المعتلة. فلو كانت حركة الإعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دلالة الإعراب؛ لم يجز حذفها في هذه المواضع، فإذا جاز حذفها في هذه المواضع لعوارض تعرض، جاز حذفها

= عجيب النسيب: كان جميل الطلعة يتقنع في المواسم. له أخبار مع عشيقته له اسمها «روضة» من أهل اليمن. قدم مكة حاجاً في خلافة الوليد بن عبد الملك، فرأى «أم البنين» بنت عبد العزيز بن مروان، زوجة الوليد، فتغزل بها؛ فقتله الوليد، وهو صاحب الآيات التي منها: قالت: ألا لا تسلجن دارنا إن أبانا رجل غائر

وفي المؤرخين من يسميه عبد الله بن إسماعيل.

ينظر: الأعلام (٣/٢٩٩).

(١) وهو في اللسان (جلل)، وتهذيب اللغة (١٠/٤٩١).

ويروى: «ملح» بدل «شهد».

أيضًا فيما ذهب إليه سيبويه وهو التشبيه بحركة البناء، والجامع بينهما: أنهما جميعًا زائدان.

وأنها قد تسقط في الوقف والاعتلال، كما تسقط التي للبناء للتخفيف. فإن قلت: إن سقوطها في الوقف إنما جاز؛ لأنه إذا وصلت الكلمة ظهرت الحركة ويستدل عليه بالموضع.

قيل: وكذلك إذا أسكن نحو: «هناك»، استدل عليه بالموضع، وإذا فارقت هذه الصيغة^(١) التي شبهت^(٢) لها بـ «سبع»، ظهرت كما تظهر التي للإعراب في الوصل. ومما يدل على أن هذه الحركة إذا أسكنت كانت مرادة، كما أن حركة الإعراب مرادة -قولهم: رَضِيَ، ولَقَضُوا الرجل؛ فأسكنوا، ولم يرجعوا الياء والواو إلى الأصل، حيث كانت مرادة، كذلك تكون حركة الإعراب لما كانت مرادة، وإن حذف لم يمتنع حذفها، وكان حذفها بمنزلة إثباتها في الجواز كما كانت الحركة فيما ذكرنا كذلك.

فإن قلت: إن حركات الإعراب تدل على المعنى، فإذا حذف اختلت الدلالة عليه.

قيل: وحركات البناء -أيضًا- قد تدل على المعنى وقد حذفت. ألا ترى [أن]^(٣) تحريك العين بالكسر في نحو: ضرب يدل على معنى، وقد جاز إسكانها؛ فكذلك يجوز إسكان حركة الإعراب، وكذلك الكسر في نحو^(٤) حذر، والضم^(٥) في نحو: حذر.

واعلم أن الحركات التي تكون للبناء والإعراب يستعملون في الضمة والكسرة منهما ضربين:

أحدهما: الإشباع والتمطيط:

والآخر: الاختلاس والتخفيف.

(١) في أ: «الصنعة». وهو تحريف ظاهر.

(٢) في أ: أشبهت.

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: مثل.

(٥) في ب: الضمة.

وهذا الاختلاس والتخفيف إنما يكون في الضمة والكسرة.
فأما الفتحة فليس فيها إلا الإشباع ولم تخفف الفتحة بالاختلاس، كما لم تخفف
بالحذف، في نحو: جَمَلٌ، وَجَبَلٌ، كما خفف^(١) نحو: سبع وكتف.
وكما لم يحذفوا الألف في الفواصل والقوافي من حيث حذفت الياء والواو
فيهما، نحو: ﴿وَأَلْبِلْ إِذَا يَسَّرَ﴾ [الفجر: ٤].
وقوله: [من الكامل]

.... ثمَّ لَا يَفْر^(٢)

وكما لم يبدل الأكثر من التنوين الياء ولا الواو في الجر والرفع؛ كما أبدلوا الألف
في النصب، وهذا الاختلاس، وإن كان الصوت فيه أضعف من التمثيط وأخفى،
فإن الحرف المختلس حركته بزنة المتحرك.

وعلى هذا المذهب حمل سيبويه قول أبي عمرو: ﴿إِلَىٰ بَارِكُمْ﴾^(٣) [البقرة: ٥٤]
فذهب إلى أنه اختلس الحركة ولم يشبعها فهو بزنة حرف متحرك.
فمن روى عن أبي عمرو الإسكان في هذا النحو، فلعله سمعه يختلس فحسبه
لضعف الصوت به والخفاء إسكاناً. وعلى هذا يكون قوله: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ﴾
[البقرة: ١٢٩] و ﴿يُعَلِّمُهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٥٩].
وكذلك ﴿عَنَ أَسْلِحَاتِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢].
وكذلك ﴿وَيَرْكَبُهُمْ وَيُعَلِّمُهُمُ﴾ [البقرة: ١٥١].
و ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ﴾ [التغابن: ٩].
﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ [آل عمران: ٨٠].

(١) في أ: حذف.

(٢) تقدم.

(٣) ونص كلام سيبويه: هذا باب الإشباع في الجر والرفع، وغير الإشباع، والحركة كما هي:
فأما الذين يُشبعون فيمَطِّطون، وعلامتها واو وياء، وهذا تُحَكِّمُه لك المشافهة. وذلك
قولك: يَضْرِبُهَا، وَمِنْ مَأْمَنِكَ.

وأما الذين لا يُشبعون فيختلسون اختلاساً، وذلك قولك: يَضْرِبُهَا، ومن مَأْمَنِكَ، يُسْرِعُونَ
اللفظ. ومن ثم قال أبو عمرو: «إلى بارئك». ويدل ذلك على أنها متحركة قولهم: من
مَأْمَنِكَ، فيبيئون النون، فلو كانت ساكنة لم تحقّق النون.
ينظر: الكتاب (٤/٢٠٢).

هذا كله على الاختلاس مستقيم [حسن] (١)، ومن روى عنه الإسكان فيها -وقد جاء ذلك في الشعر- فلعله ظن الاختلاس إسكاناً.
فأما قوله -تعالى-: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة: ١٢٨] فالإسكان فيه حسنٌ على تشبيه المنفصل بالمتصل، والاختلاس حسنٌ، وليس إسكان هذا مثل إسكان: ﴿يَأْمُرُكُمْ، وَأَسْلِحَتْكُمْ﴾؛ لأن الكسرة في: ﴿وَأَرِنَا﴾ ليست بدلالة إعراب. ومثل ذلك قولٌ من قال: ﴿وَيَنْفَعِهِ﴾.

ومن روى الإسكان في حروف الإعراب فقال: تسكن لام الفعل؛ فعلى تجويز ما جاء في الشعر في (٢) الكلام، وقد تقدم ذكر ذلك.
فإن قال قائل: فهلا لم تسكن «وَأَرِنَا»؛ لأن الراء (٣) متحركة بحركة الهمزة؛ فإذا حذفها لم تدل على الهمزة كما تدل إذا أثبتت عليها. قيل: ليس هذا بشيء؛ ألا ترى أن الناس أذغموا: ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] فذهاب الحركة في «أَرِنَا» في التخفيف ليس بدون ذهابها في الإدغام.

اختلفوا في ﴿نَنْفِرُ لَكُمْ حَطَائِكُمْ﴾ [٥٨] في النون والتاء والياء:
فقرأ ابن كثير وأبو عمر وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿نَنْفِرُ لَكُمْ﴾ بالنون.
وقرأ نافع: ﴿يُعْفِرُ لَكُمْ﴾ بالياء مضمومة على [ما] (٤) لم يسم فاعله.
وقرأ ابن عامر: ﴿تُعْفِرُ لَكُمْ﴾ مضمومة التاء (٥).
ولم يختلفوا في: ﴿حَطَائِكُمْ﴾ في هذه السورة.
غير أن الكسائي كان يميلها وحده.
والباقون لا يميلون (٦).

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿نَنْفِرُ لَكُمْ﴾ بالنون أنه أشكل بما قبله.
ألا ترى أن قبله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ﴾ [البقرة: ٥٨] فكأنه قال: قُلْنَا ادْخُلُوا،

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: وفي.

(٣) في أ: النون.

(٤) سقط في ب.

(٥) ينظر السبعة (١٥٦)، وحجة القراءات (٩٧)، وشرح الطيبة (٣١/٤)، وشرح شملة

(٢٦٣)، وينظر إتحاف الفضلاء (٣٩٤/١)، والعنوان ص (٦٩)، والكشف (٢٤٣/١).

(٦) ينظر: السبعة ص (١٥٦).

نغفر.

وحجة من قال: ﴿يُغْفَرُ﴾ أنه يتول إلى هذا المعنى، فيعلم من الفحوى أن ذنوب المكلفين وخطاياهم لا يغفرها إلا الله. وكذلك القول فيمن قرأ: ﴿تُغْفَرُ﴾.

إلا أن من قال: ﴿يُغْفَرُ﴾ لم يثبت علامة التأنيث في الفعل لتقدمه؛ كما لم تثبت لذلك في نحو قوله: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠].

ومن قال: ﴿تُغْفَرُ﴾ فلأن علامة التأنيث قد ثبتت في هذا النحو؛ نحو قوله: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤] وكلا الأمرين قد جاء به التنزيل.

قال: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٦٧] وفي موضع [آخر] ^(١) ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ﴾ [الحجر: ٨٣] والأمران جميعاً كثيراً.

فأما إمالة الكسائي الألف في: ﴿خَطَايَاكُمْ﴾ فجوازها [حسن] ^(٢)، وحسنها: أن الألف إذا كانت رابعة فصاعداً اطردت فيها الإمالة، والألف في «خطايا» خامسة. ومما يبين جواز الإمالة في ذلك؛ أنك لو سميت بـ «خطايا» ثم ثنيته؛ لأبدلت الياء من الألف، كما تبدل من ألف «قرقي» ^(٣) و«جججبي» ^(٤)، وألف «مرامي»؛ ونحو ذلك ويقوى ذلك أن غزا ونحوها قد جازت إمالة ألفها، وإن كانت الواو تثبت فيها وهي على هذه العدة، فإذا جاز في باب «غزا» مع ما ذكرنا ^(٥)، فجوازها في «خطايا» أولى، لأنها بمنزلة ما أصله الياء.

ألا ترى أن الهمزة لا تستعمل ههنا في قول الجمهور والأمر [الكثير] ^(٦) الشائع. ومما يبين ذلك أن الألف قد أبدلت من الهمزة في العدة التي يجوز معها تحقيق

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في ب.

(٣) قرقي: اسم موضع؛ قال في اللسان: «وَقَرَّاقِرٌ وَقَرَّزَرِيٌّ وَقَرَّزَرِيٌّ وَقُرَّانٌ وَقُرَّاقِرِيٌّ - مواضع كلها بأعينها معروفة».

ينظر: اللسان (قر).

(٤) جَجَجِي: حق من الأنصار.

ينظر: اللسان (ججج).

(٥) في ب: ذكرناه.

(٦) سقط في أ.

الهمزة، وذلك إذا كانت ردفاً في نحو: [من الرجز]
 [و] ^(١) تَمَّ أَوْراً بِهَا ^(٢)

ونحو: [من الطويل]

..... على رَالٍ ^(٣)

فلو لم تُتْرَلْ منزلة الألف التي لا تناسب الهمزة، لم يجز وقوعها في هذا الموضوع.

فإذا جاز ذلك فيها، مع أن الهمزة قد يجوز أن تخفف في نحو: أورا، إذا لم يكن ردفاً، فإن تجوز الإمالة في «خطايا» أولى.

واختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿التَّيِّبِينَ﴾ [٦١] و: ﴿التَّيُّبَاتِ﴾ [١٣٦] و: ﴿وَالشُّجُوَّةَ﴾ [آل عمران: ٧٩] و: ﴿الْأَنْبِيَاءَ﴾ [آل عمران: ١٢] و: ﴿التَّيِّبِ﴾ [آل عمران: ٦٨] في الهمز، وتركه.

فكان نافع يهمز ذلك كله في كل القرآن ^(٤) إلا في موضعين في سورة الأحزاب: قوله -عز وجل-: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ [الآية: ٥٠] بلا مد ولا همز.

وقوله -تعالى-: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا﴾ [الآية: ٥٣].

وإنما ترك همز هذين؛ لاجتماع همزتين مكسورتين من جنس واحد، هذا قول المسيبي وقالون.

وقال ورش عن نافع: إنه كان يهمزها جميعاً، إلا أنه كان يروى عن نافع: أنه كان يترك الهمزة الثانية في المتفتقتين والمختلفتين، وتخلف الأولى الثانية، فيقول فيه

(١) سقط في أ.

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (١/١٦٣)، والكتاب (٣/٥٤٤)، واللسان (ورأ)، وهمع الهوامع (١/٥٢).

(٣) تقدم.

(٤) قرأ بالهمزة نافع؛ لأنه من النبأ، ومن ذلك قوله تعالى: من ﴿أنباك هذا﴾، فالنبي ﷺ يبنى، أي يخبر عن الله تعالى، وعلى غرار ذلك قول عباس بن مرداس:

يا خاتم النبأ إنك مرسل بالحق خير هدى السبيل هذا
 ينظر: السبعة (١٥٦)، والكشف عن وجوه القراءات (١/٢٤٣)، والعنوان (٦٩)، وحجة القراءات (٩٨)، وشرح شعلة (٢٦٤)، وإتحاف الفضلاء (١/٣٩٥).

﴿لَلنَّبِيِّ أَنْ ارَادَ﴾^(١)، مثلُ: [التَّبِيْعِنَ رَادًا]^(٢) و: ﴿بِيُوْتِ النَّبِيِّ يَلَا﴾^(٣).
وكان الباقون لا يهمزون من ذلك شيئاً.

قال أبو زيد: نبات من أرض إلى أخرى، فأنا أُنْبَأُ نَبَأً وَنُبُوءًا: إذا خرجت منها إلى أخرى، وليس اشتقاق «النبىء» من هذا وإن كان من لفظه، ولكن من «النبا» الذى هو الخبر؛ كأنه المخبر عن الله سبحانه.
فإن قلت: لم لا يكون من «النباوة».

ومما أنشده أبو عثمان قال: أنشدنى كيسان: [من البسيط]
مَخْضَ الضَّرْبِيَّةِ فِي الْبَيْتِ الَّذِى وُضِعَتْ فِيهِ النَّبَاوَةُ حُلُوًا غَيْرَ مَمْدُوقٍ^(٤)
أو يجوز فيه الأمرين، فتقول: إنه يجوز أن يكون من «النباوة»، ومن «النبا»، كما
أجزت فى «عضة» أن تكون من الواو؛ لقوله: [من الرجز]
وَعِضَوَاتٌ تَقْطَعُ اللَّهَازِمَا^(٥)
ومن الهاء لقوله: [من البسيط]

....
...
...
لَهَا بَعْضَاهِ الْأَرْضِ تَهْزِيْزُ^(٦)

فالقول: إن ذلك ليس كـ «العضة»؛ لأن سيبويه زعم: أنهم يقولون فى تحقير

(١) فى ب: أراد.

(٢) فى ب: النبيعين أراد.

(٣) فى أ: إلا.

(٤) وهو لابن همام فى المخصص (١٥/١٠٥).

ويروى: «صدفا» بدل «حلو»، و «مسبوق» بدل «ممدوق».

(٥) الرجز بلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (٢٨٩)، وجواهر الأدب ص (٩٦)، وخرانة الأدب (٦/٤٤٢)، والخصائص (١/١٧٢)، وشرح المفصل (٥/٣٨)، والكتاب (٣/٣٦٠)، ولسان العرب (أزم، عضه)، ومجالس ثعلب (١/٤٤)، والممتع فى التصريف (٢/٦٢٥)، والمنصف (١/٥٩، ٣/٣٨، ٧/١٢٧)، والمخصص (٤/٧)، وتاج العروس (أزم، عضه).

(٦) جزء من عجز بيت، وقبله:

قَدْ حَالُ بَيْنَ دَرِيْسِيْهِ مُؤَوِّبَةٌ نَسْعٌ
.....

والبيت للمتنخل الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص (١٢٦٤)، ولسان العرب (أوب، هزز، درس، مسع، نسع، أوا)، وتاج العروس (أوب، هزز، درس، نسع)، وللهدلى فى المخصص (٩/٨٥، ١٧/٣)، والمذكر والمؤنث للأببارى ص (٤٠٤)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٢/١٠٥، ٧/٣٢٧)، وجمهرة اللغة ص (٨٤٣)، وتاج العروس (خذ).

النبوة: كان مسيلمة نبوءته^(١) بُيِّئَتْ سوء^(٢)، وكلهم يقول: تنبأ مسيلمة، فلو كان يحتمل الأمرين جميعاً ما أجمعوا على «تنبأ»، ولا على «النبيئة»، بل جاء فيه الأمران: الهمز، وحرف اللين؛ فإن اتفقوا على «تنبأ» و«النبيئة» دلالة على أن اللام همزة.

ومما يقوى أنه من «النبا» الذي هو الخبر أن «النباوة» الرفع؛ فكأنه قال: في البيت الذي وضعت فيه الرفع.

وليس كل رفعه نبوءة؛ وقد تكون في البيت رفعه ليست بنبوءة.

والمخبر عن الله - عز وجل - بوحي إليه المبلغ عنه نبيء ورسول، فهذا الاسم أخص به^(٣) وأشد مطابقة للمعنى المقصود إذا أخذ من «النبا».

فإن قلت: فلم لا تستدل بقولهم: «أنبياء»، على جواز الأمرين في اللام من «النبي»؛ لأنهم قالوا: أنبياء وتنبأ، قال: [من الكامل]

يَا خَاتِمَ النَّبِيَّاتِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ (٤)

قيل: ما ذكرته لا يدل على تجويز الأمرين فيه؛ لأن «أنبياء» إنما جاء، لأن البدل لما لزم في «نبي» صار في لزوم البدل له؛ كقولهم: عيد، وأعياد؛ فكما أن «أعياداً» لا تدل على أن «عيداً» من الياء؛ لكونه من عود الشيء، كذلك لا يدل «أنبياء» على

(١) في ب: نبوءته.

(٢) نص كلام سيبويه: فأما النبي فإن العرب قد اختلفت فيه، فمن قال: التَّبَاءُ قال: كان مُسَيْلِمَةَ نُبِيَّءَ سَوْءٍ، وتقديرها: بُيِّئَ، وقال العباس بن مرداس:

يَا خَاتِمَ النَّبِيَّاتِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ، كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَ
ذَا الْقِيَّاسُ؛ لأنه مما لا يلزم. ومن قال: أنبياء، قال: نُبِيٌّ سَوْءٌ كَمَا قَالَ فِي عِيدٍ حِينَ
قَالُوا أَعْيَادٌ عَيْدٌ؛ وذلك لأنهم ألزموا الياء. وأما النبوة فلو حقرتها لهزمت؛ وذلك قولك:
كان مسيلمة نبوته بُيِّئَتْ سوء؛ لأن تكسير النبوة على القياس عندنا؛ لأن هذا الباب لا يلزمه
البدل، وليس من العرب أحد إلا وهو يقول: تَنَبَّأَ مُسَيْلِمَةَ؛ وإنما هو من أُنْبَأْتُ.
ينظر: الكتاب (٣/٤٦٠).

(٣) في ب: منه.

(٤) تمام البيت:

..... كل هدى السبيل هداكا

وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص(٩٥)، والكتاب (٣/٤٦٠)، واللسان (نبا)، وبلا
نسبة في جمهرة اللغة ص(١٠٢٨)، والمقتضب (١/١٦٢، ٢/٢١٠).

أنه من «النباوة»، ولكن لما لزم البدل جعل بمنزلة تقي، وأتقياء، وصفى، وأصفياء ونحو ذلك، فلما لزم صار كالبرية والخاوية، ونحو ذلك مما لزم الهمز^(١) فيه حرف اللين بدلا من الهمز. فما دل على أنه من الهمز قائم لم يعترض فيه شيء، فصار قول من حقق الهمزة في النبي^(٢)، كرد الشيء إلى الأصل المرفوض استعماله نحو: وذر، وودع، فمن ثم كان الأكثر فيه التخفيف.

فإن قلت: فقد قال سيويه: بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون: نبياً وبرية.

قال: وذلك ردي^(٣)، وإنما استردأه؛ لأن الغالب في استعماله التخفيف على وجه البدل من الهمز، وذلك الأصل كالمرفوض، [فردؤ ذلك]^(٤)؛ لاستعمالهم فيه الأصل الذي قد تركه سائرهم، لا لأن النبيء الهمز فيه غير الأصل، ولا لأنه يحتمل وجهين كما احتمل عضةً وسنة.

ومن زعم أن «البرية» من «البرا» الذي هو التراب كان غلطاً.

ألا ترى أنه لو كان كذلك لم يحقق همزه من حقق من أهل الحجاز، فتحقيقهم لها يدل على أنها^(٥) من برا الله الخلق، كما أن تحقيق «النبيء» يدل على أنه من «النبأ»، وكما كان اتفاقهم على «تنبأ» يدل على أن اللام في الأصل همزة. فالحجة لمن همز «النبيء»^(٦) أن يقول: هو أصل الكلمة، وليس مثل «عيد»، الذي قد ألزم البدل.

ألا ترى أن ناساً من أهل الحجاز قد حققوا الهمزة في كلامهم^(٧)، ولم يبدلوها^(٨)، كما فعل أكثرهم، فإذا كان الهمز أصل الكلمة وأتى به قوم في كلامهم

(١) في أ: الهمزة.

(٢) في أ: النبيء.

(٣) نص عبارة سيويه: «وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء وبرية، وذلك قليل رديء».

ينظر: الكتاب (٣/٥٥٥).

(٤) في أ: وردؤ ذلك عنده.

(٥) في أ: أنه.

(٦) زاد في ب: حيث همز.

(٧) في ب: الكلام.

(٨) في أ: يبدلوه.

على أصله لم يكن كماضى يدع، ونحوه مما رفض استعماله وأطرح.
فأما ما روى في الحديث: «من أن بعضهم قال: يا نبيء الله! فقال عليه السلام:
«لست بنبيء الله، ولكنى نبي الله»^(١) فأظن أن من أهل النقل من ضعف إسناد
الحديث.

ومما يقوى تضعيفه أن من مدح النبي ﷺ فقال: [من الكامل]
يَا حَاتَمَ السُّبَّاءِ
(٢)
لم يؤثر فيه إنكارٌ عليه فيما علمنا، ولو كان في واحده نكيرٌ لكان الجمع
كالواحد.

وأيضًا فلم نعلم أنه -عليه السلام- أنكر على الناس أن يتكلموا بلغاتهم.
ولمن أبدل ولم يحقق أن يقول: مجيء الجمع في التنزيل على «أنبياء» يدل على
أن الواحد قد ألزم فيه البدل، وإذا ألزم فيه البدل ضعف التحقيق.
وقال الفراء في قراءة عبد الله ﴿النَّبِيَّةُ﴾ [إلى] ^(٣) ﴿الْبَيْتِ﴾.
قال الفراء: لا يخلو من أن يكون «النبيَّة» مصدرًا لـ «النبا»، أو يكون «النبيَّة»
مصدرًا نسبه إلى النبي عليه السلام.

[قال أبو علي] ^(٤): والقول في ذلك أنه لا يخلو من أن يكون من «النبأوة» التي في
قول ابن همام، أو يكون من «النبأ» وقلبت ^(٥) الهمزة، أو يكون نسبا، فلا يكون من
«النبأوة»، فيكون مثل «مطية»؛ لأن فيما حكاه سيبويه من أنهم كلهم يقولون: «تنبأ
مسيلم»، دلالة على أنه من الهمزة ^(٦)، وجاز أن يكون ياء ألزمت البدل من الهمزة،
وعلى ذلك قالوا: «أنبياء»، وجاز أن يكون من قول من حقق، إلا أنه خفف فوافق

(١) هو من حديث أبي ذر الغفاري: أخرجه الحاكم في المستدرک (٢/٢٣١)، وصححه على
شرط الشيخين، وقال الذهبي: بل منكر ولم يصح، وذكره الهندي في الكنز (٣٢/٤٨)،
وعزاه للحاكم عن أبي ذر، وله شاهد من حديث ابن عباس: أخرجه العقيلي في الضعفاء
الكبير (٨١/٣) في ترجمة عبد الرحمن بن حماد الثقفي. قال عنه الذهبي في الميزان (٤/
٣٣٤): هذا شيخ وإله لم أر لهم فيه كلامًا.

(٢) تقدم.

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في أ.

(٥) في أ: قلب.

(٦) في أ: الهمز، وزاد بعدها في ب: فإذا لم يجز ذلك ثبت أنه من الهمز.

لفظ التخفيف عن التحقيق لفظ من يرى القلب.

وقد حكى سيبويه كما رأيت أن بعضهم يحقق «النبىء»، فإذا كان نسباً أمكن أن يكون إلى قول من حقق، وإلى قول من خفف، وأمكن أن يكون إلى قول من أبدل. ولا يجوز أن يكون على [قول] (١) من حقق ثم خفف؛ لأنه لو كان كذلك لكان: «النبئية»؛ لأنه نسب إلى فعيلة، فرددت الهمزة لما حذف الياء التي كنت قلبت الهمزة في التخفيف من أجلها، فلما لم يرد، وقال: «النبية» علمت أن النسب إليه على قول من قلب الهمزة ياء، وهم الذين قالوا: «أنبياء»، فحذفت الياءين ليأى النسب فبقيت الكلمة على «فعية».

هذا على قياس قولهم: «عبد بين العبدية»، وقد حكاها الفراء.

وأما تخفيف نافع: ﴿التبىء﴾ في الموضوعين اللذين خفف فيهما في رواية المسيبي وقلوبن - فالقول في ذلك أنه لا يخلوا من أن يكون ممن يحقق الهمزتين أو يخفف إحداهما.

فإن حقق الهمزتين جاز أن يجعل الثانية بين بين؛ لأن الهمزة إذا كانت بين بين كانت في حكم التحقيق، فتقول: ﴿التبىء إن﴾ (٢)؛ وإن لم يحقق الهمزتين قلب الثانية منهما ياء قلباً، فقال: ﴿للنبىء ين﴾ (٣) كما قلبوا في: أيمّة، وكما قلبوا في: جاء وشاء ويجعل المنفصل بمنزلة المتصل في أيمّة وجاء.

ووجه رواية قلوبن، والمسيبي: أنه إذا خفف الهمزة من ﴿النبىء﴾ (٤) لم يجتمع همزتان.

فإن شاء حقق الهمزة المكسورة من ﴿إلا﴾ ومن ﴿إن﴾ وإن أثر التخفيف جعلهما بين الياء والهمزة.

اختلفوا في ﴿وَالصّٰبِغِٰتِ﴾ [٦٢]، و: ﴿وَالصّٰبِغُونَ﴾ [المائدة: ٦٩] في الهمز وتركه: فقرأ نافع: ﴿الصّٰبِغِٰتِ﴾ و: ﴿الصّٰبِغُونَ﴾ في كل القرآن بغير همز (٥)، ولا خَلَفِ

(١) سقط في ب.

(٢) في أ: النبىء ان.

(٣) في ب: النبىء ين.

(٤) في ب: النبىء.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٣٨)، الإملاء للعكبرى (٢٤/١)، البحر المحيط (٢٤١/١)، التيسير للداني (٧٤)، الحجة لابن خالويه (٨١)، الحجة لأبي زرعة (١٠١)، السبعة لابن =

للهمز.

وَهَمَزَ ذَلِكَ كله الباقون.

[قال أبو علي^(١)]: قال أبو زيد: صبأ الرجل في دينه، يصبأ صبوءاً: إذا كان صابئاً. وصبأ ناب الصبى يصبأ صبأً: إذا طلع.

وقال أبو زيد: صبأت عليهم، تصبأ، صبأ، وصبوءاً؛ إذا طلعت عليهم. وطرأت على القوم أطراً طرؤاً وطرؤوا مثله.

فكأن معنى الصابئ: التارك دينه الذى شرع له إلى دين غيره، كما أن الصابئ على القوم تارك لأرضه، ومنتقل إلى سواها.

والدين الذى فارقه، هو تركهم التوحيد إلى عبادة النجوم أو تعظيمها، ومن ثم حوطلب المسلمون بقوله -تعالى-: ﴿ولا تكونوا من المشركين من الذين فارقوا دينهم وكانوا شيعاً﴾ [الروم: ٣١، ٣٢] فالدين الذى فارقه المشركون هو: التوحيد الذى نصب لهم عليه أدلته؛ لأن المشركين لم يكونوا أهل كتاب، ولا متمسكين بشريعة، فهم فى تركهم ما نصب لهم الدليل عليه، كالصابئين فى صبوتهم إلى ما صبوتوا إليه.

ومثل قوله -عز وجل-: ﴿فَارْقُوا دِينَهُمْ﴾ قوله -تعالى-: ﴿كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَلَيْهِمْ﴾ [الأنعام: ١٠٨] أى: عملهم الذى فرض عليهم ودعوا إليه.

وكذلك قوله: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ لِيُرُدُّوهُمْ وَلَيْسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] أى: دينهم الذى دعوا إليه، وشرع لهم.

ألا ترى أنهم لا يلبسون عليهم التدين بالإشراك، وإنما سُمى شريعة الإسلام دينهم، وإن لم يجيبوا إليه ولم يأخذوا به؛ لأنهم قد شرع لهم ذلك ودعوا إليه، فلهذا الالتباس الذى لهم به جاز أن يضاف إليهم، كما أضاف الشاعر الإناء إلى الشارب لشربه منه وإن لم يكن ملكاً له فى قوله: [من الطويل]

= مجاهد (١٥٧)، الفيث للصفاسى (١١٨)، الكشف للقيسى (١/٢٤٥، ٢٤٦)، المجمع للطبرسى (١/١٢٥)، تفسير الرازى (١/٣٦٨).
(١) سقط فى ب.

الإعراب

من حقق الهمزة فقال: ﴿الصابئون﴾، مثل: الصابعون، ومن خففها جعلها في قول سيبويه والخليل: بين بين، وزعم سيبويه أنه قول العرب والخليل. وفي قول أبي الحسن: يقلبها. ياء قلبًا: وقد تقدم ذكر ذلك في هذا الكتاب. ومن قلب الهمزة التي هي لامٌ ياء، فقال: ﴿الصابون﴾، نقل الضمة التي كانت تلزم أن تكون على اللام إلى العين فسكنت الياء فحذفها لالتقاء الساكنين هي وواو الجمع، وحذف كسرة عين فاعل، فحركها بالضمة المنقولة إليها، كما أن من قال: خفت، وحببٌ بها، وحسن ذا أدبًا، فنقل الحركة من العين إلى الفاء حذف الحركة التي كانت للفاء في الأصل، وحركها بالحركة المنقولة إليها^(١) كما حرك العين من فاعل بالحركة المنقولة، وقياس نقل الحركة التي هي الضمة^(٢) إلى العين أن تحذف كسرة عين فاعل، وتنقل إليها الكسرة التي كانت تكون للام.

ألا ترى أن الضمة منقولة إليها بلا إشكال، وإن شئت قلت لا أنقل حركة اللام التي هي الكسرة كما نقلت حركتها التي هي الضمة؛ لأنني لو لم أنقل الحركة التي هي الضمة، وقررت الكسرة، لم يصح واو الجميع، فليس الكسرة مع الياء كالكسرة مع الواو، فإذا كان كذلك أبقيت الحركة التي كانت تستحقها اللام فلم أنقلها، كما أبقيت حركة المدغم، ولم^(٣) أنقلها في قول من قال: ﴿يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥] فحرك الهاء بالكسر لالتقاء الساكنين، ولم ينقلها كما نقل من قال: ﴿يَهْدِي﴾.

ومثل ذلك في أنك تنقل الحركة مرة ولا تنقل أخرى قوله: [من الطويل]

وَحَبِّ بِهَا مَقْثُولَةٌ
وَحُبِّ بِهَا مَقْثُولَةٌ

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: ضمة.

(٣) في ط: فلم.

(٤) جزء من عجز بيت للأخطل، وتمام البيت:

فَقُلْتُ: أَقْتُلُوها عَنكُمْ بِمِزاجِها حِينَ تُقْتَلُ

والبيت في ديوانه ص(٢٦٣)، وإصلاح المنطق ص(٣٥)، وخزانة الأدب (٩/٤٢٧، ٤٣٠، ٤٣١)، والدرر (٥/٢٢٩)، وشرح شواهد الشافية ص(١٤)، ولسان العرب (قتل، كفى)، والمقاصد النحوية (٤/٢٦)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص(١٠٨)، وسر صناعة =

وَحَسَنَ ذَا أَدْبًا، وَحُسْنَ ذَا أَدْبًا، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

فإن قلت: فلم (١) لا تنقل الحركة التي تستحقها اللام إذا انقلبت ألفًا نحو: المصطفى والمعلى إلى ما قبلها، كما نقلت حركة الياء في نحو قولك: ﴿فَأَزَلَّتْكَ رُهُرُ الْعَادُونَ﴾ [المعارج: ٣١] فجاء: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩] وهم المصطفون مفتوحًا ما قبل الواو منه، وهلا نقلت الحركة كما نقلت في نحو: ﴿رُهُرُ الْعَادُونَ﴾ [المعارج: ٣١].

فالقول في ذلك: إن المحذوف لالتقاء الساكنين في حكم الثابت في اللفظ؛ كما كان [المحرك لالتقائهما] (٢) في حكم السكون.

يدلك على ذلك نحو: رمت المرأة، واردد ابنك، فإذا كان كذلك، كان الألف في «الأعلون»، في حكم الثبات، وإذا كان في حكمه لم يصح تقدير نقل الحركة منها؛ لأن ثبات الألف ألفًا في تقدير الحركة فيها.

وإذا (٣) كان في تقديرها، لم يجوز نقلها؛ لأنه يلزم منه تقدير ثبات حركة واحدة في موضعين، وليس كذلك الياء؛ لأنها قد تنفصل عن الحركة، وتحرك بالضم والكسرة في نحو: [من الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ (٤)

و: [من الطويل]

..... غَيْرَ مَاضِي (٥)

فإن قال: فهلا - إذ كان الأمر على ما وصفت - لم يجوز أن يجمع ما كان آخره ألف التانيث، نحو: «حبلتي»، إذا سميت به رجلا أن تقول في جمعه: «حبلون»؛ لأنه يلزم من (٦) ذلك اجتماع علامة التذكير والتانيث في اسم؛ فيلزم أن يمتنع كما

= الإعراب ص (١٤٣)، وشرح الأشموني (٣٨٢/٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (٤٣/١)، (٧٧)، وشرح ابن عقيل ص (٤٦١)، وشرح عمدة الحفاظ ص (٨٠٦)، وشرح المفصل (٧/١٢٩، ١٤١)، وجمع الهوامع (٨٩/٢).

(١) في أ: لم.

(٢) في أ: التحرك لالتقاء الساكنين.

(٣) في أ: فإذا.

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

(٦) في أ: في.

امتنع أن يجمع «طلحة» بالواو والنون - اسم رجل - في قول العرب والنحويين، إذا أثبت التاء فيه لاجتماع علامة تأنيث وتذكير في اسم واحد.

فالقول في ذلك أن الألف في «حُبَلَى» اسم رجل، إذا قلت: «حُبَلَوْنَ»؛ إنما جاز لأنك إذا سميت به^(١) لا تريد به معنى التأنيث، كما أردت به ذلك قبل التسمية، فجاز لأنك تخلع منها علامة التأنيث، فتجعل الألف لغيره.

ألا ترى أن في كلامهم ألفاً ليست للتأنيث، ولا للإلحاق، ولا هي منقلبة نحو: «قَبَعْتَرَى»، ونحو ما حكاه سيويه: من أن بعضهم يقول: «بُهَمَاءَ»، فإذا قَدَّرْتَ خلع علامة التأنيث منها جاء جمع الكلمة بالواو والنون، كما أنك لما قلبتها ياء جاز جمعها بالألف والتاء نحو: حُبَلِيَّاتٍ وَحُبَارِيَّاتٍ، فخلع علامة التأنيث [منها]^(٢) في التسمية بما هي فيه كقلبها إلى ما قلبت إليه في حُبَلِيَّاتٍ، وصحراواتٍ، وخضراواتٍ.

اختلفوا في قوله: ﴿أَتَخَذْنَا هُرُوقًا﴾ [٦٧] في الهمز وتركه؛ والتخفيف والتثقيب، وكذلك ﴿جُزْءًا﴾ [البقرة: ٢٦٠، الزخرف: ١٥] و: م ﴿كُفُورًا﴾ [الإخلاص: ٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: ﴿هُرُوقًا﴾، و: ﴿كُفُورًا﴾ بضم الفاء والزاي والهمز، و: ﴿جُزْءًا﴾ بإسكان الزاي والهمز^(٣).

وروى القصبى عن عبد الوارث عن أبي عمرو، واليزيدى -أيضاً- عن أبي عمرو: أنه خفف «جُزْءًا»، وثقل: «هُرُوقًا»، و«كُفُورًا».

وروى على بن نصر والعباس بن الفضل عنه أنه خفف: «جُزْءًا» و«كُفُورًا»^(٤).
وروى محبوب [عنه]^(٥) «كُفُورًا» خفيفًا.

(١) في أ: بها.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: الإعراب للنحاس (١/١٨٤)، الإملاء للعكبري (١/٢٥)، البحر المحيط (١/٢٥٠)، التبيان للطوسي (١/٢٩٣)، التيسير للداني (٧٤)، الحجة لابن خالويه (٨١)، (٨٢)، الحجة لأبي زرعة (١٠١)، السبعة لابن مجاهد (١٥٧، ١٥٨، ١٥٩)، الغيث للصفاسي (١١٨)، الكشاف للزمخشري (١/٧٤)، الكشف للقيسي (١/٢٤٧، ٢٤٨)، المجمع للطبرسي (١/١٣١)، تفسير الرازي (١/٣٧٦)، النشر لابن الجزري (٢/٢١٥).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٥)، الإعراب للنحاس (٣/٧٩١)، التبيان للطوسي (١٠/٤٢٩)، التيسير للداني (٢٢٦)، الحجة لابن خالويه (٣٧٨)، الحجة لأبي زرعة (٧٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٧٠٢).

(٥) سقط في أ.

وروى أبو زيد وعبد الوارث في رواية أبي معمر أنه خير بين التثقيب والتخفيف.
وروى الأصمعي أنه خفف: «هُزْءًا» و«جُزْءًا».
وقرأهِنَّ حمزة ثلاثهِنَّ بالهمز -أيضًا- غير أنه كان يسكن الزاي من قوله
«هُزْءًا»^(١)، والفاء من قوله: «كُفْئًا» والزاي من «جُزْءًا»، وإذا وقف قال: «هُزْؤًا» بلا
همز^(٢)، ويسكن الزاي والفاء، ويثبت الواو بعد الزاي وبعد الفاء، ولا^(٣) يهمز.
ووقف على قوله: «جُزْءًا» بفتح الزاي من غير همز، حكى ذلك أبو هشام عن
سليم عن حمزة يرجع في الوقف إلى الكتاب^(٤).
واختلف عن عاصم، فروى يحيى عن أبي بكر عنه: «جُزْؤًا وهُزْؤًا وكُفْؤًا»
مثقلات مهموزات.

وروى [عنه]^(٥) حفص: أنه لم يهمز «هُزْؤًا ولا كُفْؤًا» ويثقلهما، وأثبت الواو

- (١) ينظر: الإعراب للنحاس (١/١٨٤)، الإملاء للعكبري (١/٢٥)، البحر المحيط (١/٢٥٠)، التبيان للطوسي (١/٢٩٣)، التيسير للداني (٧٤)، الحجة لابن خالويه (٨١، ٨٢)، الحجة لأبي زرعة (١٠١)، السبعة لابن مجاهد (١٥٨)، الغيث للصفاسي (١١٨)، الكشاف للزمخشري (١/٧٤)، تفسير الرازي (١/٣٧٦).
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٣٨)، الإملاء للعكبري (١/٢٥)، التبيان للطوسي (١/٢٩٣)، التيسير للداني (٧٤)، الحجة لابن خالويه (٨١، ٨٢)، السبعة لابن مجاهد (١٥٨)، الغيث للصفاسي (١١٨)، كشف للقيسي (١/٢٤٧، ٢٤٨)، النشر لابن الجزري (٢/٢١٥).
(٣) في أ: ولم.

- (٤) قال في الدر المصون: وفي «هُزْؤًا» قراءات ست، المشهور منها ثلاث: هُزْؤًا بضمين مع الهمز. وهُزْءًا بسكون العين مع الهمز وصلًا وهي قراءة حمزة -رحمه الله- فإذا وقف أبدلها واوًا، وليس قياس تخفيفها؛ وإنما قياسه إلقاء حركتها على الساكن قبلها. وإنما أتبع رسم المصحف فإنها رُسِمَت فيه واوًا؛ ولذلك لم يُبدلها في «جزءًا» واوًا وقفًا؛ لأنها لم تُرَسَم فيه واوًا، وقراءته أصلها الضمُّ كقراءة الجماعة إلا أنه خُفِّف، كقولهم في عُقُق: عُقُق. وقيل: بل هي أصلٌ بنفسها، ليست مخففة من ضم، حكى مكى عن الأخفش عن عيسى بن عمر: «كل اسم ثلاثي أوله مضموم يجوز فيه لغتان: التثقيب والتخفيف». و «هُزْؤًا» بضمين مع الواو وصلًا ووقفًا وهي قراءة حفص عن عاصم؛ كأنه أبدل الهمزة واوًا تخفيفًا، وهو قياس مطرد في كل همزة مفتوحة مضموم ما قبلها نحو «جُون» في «جُون»، و «السفهاء ولا إنهم» وحكم «كُفْئًا» في قوله تعالى: ﴿ولم يكن له كفئًا أحدٌ﴾ حكم «هُزْؤًا» في جميع ما تقدم قراءة وتوجيهًا. و «هُزْءًا» بإلقاء حركة الهمزة على الزاي وحذفها وهو -أيضًا- قياس مطرد، وهُزْؤًا بسكون العين مع الواو، وهُزْؤًا بتشديد الزاي من غير همزة، ويروى عن أبي جعفر.

ينظر: الدر المصون (١/٢٥٣ - ٢٥٤).

(٥) سقط في ب.

وهمز «جُزْءًا» وخففها.

[حدثنا أبو بكر بن مجاهد قال: (١) حدثني وهيب بن عبد الله (٢)، عن الحسن بن المبارك (٣)، عن عمرو بن الصباح (٤)، عن حفص، عن عاصم: «هُزُّوا (٥) وَكُفُّوا» يثقل ولا يهزم. ويقرأ «جُزْءًا» مقطوعًا بلا واو، يهزم ويخفف. وكذلك قال هيبرة (٦). عن حفص عن عاصم «جُزْءًا» خفيف مهموز.

- (١) سقط في أ.
- (٢) وهيب بن عبد الله، أبو بكر المروذي ثم البغدادي، روى القراءة عن الحسن بن المبارك بن اليتيم عن عمرو بن الصباح عن حفص. روى القراءة عنه أبو بكر بن مجاهد. ينظر: الغاية (٢/٣٦١).
- (٣) الحسن بن المبارك أبو القاسم الأنطاقي المعروف بابن اليتيم البغدادي، أخذ القراءة عرضًا وسامعًا عن عمرو بن الصباح صاحب حفص، وقرأ على عبيد أيضًا. روى القراءة عنه: أحمد بن سهل الأشناني وابن شنبوذ وعبد الله بن محمد بن هاشم والحسن بن الجهم وأبو سعد الدين علي ووهب بن عبد الله المروذي. ينظر: الغاية (١/٢٢٩).
- (٤) عمرو بن الصباح بن صبيح، أبو حفص البغدادي الضرير مقرئ حاذق ضابط، روى القراءة عرضًا وسامعًا عن حفص بن سليمان، وهو من جلة أصحابه، وقد روى -أيضًا- عن أبي عمرو سهل عنه حروفًا، وروى -أيضًا- عن أبي يوسف الأعشى عن أبي بكر. روى القراءة عنه عرضًا إبراهيم بن عبد الله السمسار والحسن بن المبارك وزرعان بن أحمد وعبد الصمد بن محمد العينوني وعلي بن سعيد البزار وعلي بن محصن وأحمد بن موسى الصفار وعبد الرحمن بن زروان وأحمد بن جبير ومحمد بن يزيد بن هارون ومحمد بن عبيد القاضى ومحمد بن عبد الرحمن الخياط وأبو جعفر أحمد بن محمد بن حميد الملقب بالفيل. ويقال: إنه لم يعرض على حفص بل أخذ القراءة سماعًا، ويقال: بل إلى سورة التوبة عرضًا وإلى آخر القرآن قراءة للحروف، وضح عندنا عرضه عليه، مات سنة إحدى وعشرين ومائتين، وقد أبعده من قال: إنه وعبيد واحد، وقال الداني: إنهما أخوان، والله أعلم. ينظر: الغاية (١/٦٠١).
- (٥) في ب: هزوا.
- (٦) هيبرة بن محمد التمار، أبو عمر الأبرش البغدادي، أخذ القراءة عرضًا عن حفص بن سليمان عن عاصم، قرأ عليه حسنون بن الهيثم وأحمد بن علي بن الفضل الخزاز والخضر بن الهيثم الطوسي عرضًا وسامعًا إلا أن حسنون أضبط أصحاب هيبرة وأخذهم، قال أبو إسحاق الطبري: قال حسنون: ولم يخالف هيبرة عمرو بن الصباح إلا في خمسة أحرف: ﴿يوم الزينة﴾ في «طه» بالنصب، ﴿وقرن في بيوتكن﴾، في «الأحزاب» بكسر القاف، و﴿بنصب وعذاب﴾، في «ص» بفتح النون وسكون الصاد وفيها. ﴿فالحق والحق أقول﴾، بالنصب فيهما، وكسر السين في يحسب، وما جاء منه مستقبلاً. ينظر: الغاية (٢/٣٥٣).

وحدثني وهيب بن عبد الله المرزى قال: حدثنا الحسن بن المبارك قال: قال أبو حفص: وحدثني سهل أبو عمرو عن أبي عمر عن عاصم أنه كان يقرأ: «هُزْؤًا» و«كُفْؤًا» يثقل، فربما همز، وربما لم يهمز. قال: وكان أكثر قراءته ترك الهمز.

حدثني محمد بن سعد العوفى^(١) عن أبيه، عن حفص عن عاصم أنه لا ينقص، نحو «هُزْؤًا» و«كُفْؤًا» ويقول: أكره أن تذهب عنى عشر حسنات بحرف أدعه إذا همزته.

وذكر عاصم أن أبا عبد الرحمن السلمى كان يقول ذلك. وروى حسين الجعفى عن أبي بكر عن عاصم «هُزْؤًا وَكُفْؤًا» بواو ولم يذكر الهمز.

وروى المفضل عن عاصم «هُزْؤًا» مهموزًا ساكن الزاى فى كل القرآن. واختلف^(٢) عن نافع فى ذلك، فروى ابن جماز وورش وخلف بن هشام عن المسيبى وأحمد بن صالح المصرى^(٣) عن قالون: أنه ثقل «هُزْؤًا وَكُفْؤًا» وهمزهما

(١) محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية بن سعيد بن جنادة، أبو جعفر العوفى البغدادى، شيخ معروف، روى الحروف عن أبيه سعد عن حفص عن عاصم، روى عنه الحروف ابن مجاهد وسمع منه محمد بن مخلد العطار، قال الدانى: حدثنا سلمة بن سعيد، ثنا محمد بن الحسين، ثنا محمد بن مخلد، ثنا أبو جعفر بن سعد بن الحسن العوفى، حدثني أبو سعد عن حفص عن عاصم أنه كان لا ينقص نحو «هُزْؤًا» و«كُفْؤًا» وقال: أكره أن يذهب منى عشر حسنات بحرف أدغمه إذا همزت. وذكر عاصم إن أبا عبد الرحمن كان يقول ذلك، وروى ابن مجاهد عنه عن أبيه مثله. ينظر: الغاية (١٤٢/٢).

(٢) فى ب: واختلفوا.

(٣) أحمد بن صالح، الإمام الحافظ أبو جعفر المصرى أحد الأعلام، ولد سنة سبعين ومائة، قرأ على ورش وقالون وله عن كل منهما رواية وعلى إسماعيل بن أبى أويس وأخيه أبى بكر عن نافع، وروى حرف عاصم عن حرمى بن عمارة بن أبى حفصة عن أبان العطار، روى عنه القراءة أحمد بن محمد بن حجاج الرشدنى والحسن بن أبى مهران والحسن بن على بن مالك الأشنانى والحسن بن القاسم بن عبد الله، قال يعقوب الفسوى: كتبت على ألف شيخ حتى فيما بينى وبين الله رجلا: أحمد بن حنبل وأحمد بن صالح. وقال أبو داود: سألت أحمد بن صالح عن قال القرآن كلام الله، ولا يقول: مخلوق، ولا: غير مخلوق، فقال: هذا شاك والشاك كافر. توفى فى ذى القعدة سنة ثمان وأربعين ومائتين. ينظر: الغاية (٦٢/١).

[وخفف جزءاً وهمزها^(١)] وكذلك قال يعقوب بن حفص عنه.
وقال إسماعيل بن جعفر عن نافع وأبو بكر بن أبي أويس^(٢) عن نافع «هُزْءًا وَجُزْءًا
وَكُفْئًا» مخففات مهموزات.
وأخبرني محمد بن الفرج^(٣)، عن محمد بن إسحاق^(٤)، عن أبيه^(٥)، عن نافع،

(١) سقط في ب.

(٢) عبد الحميد بن أبي أويس عبد الله بن عبد الله أبو بكر الأصبحي، ابن أخت الإمام مالك بن أنس، حليف بنى تميم يعرف بالأعشى، ثقة، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن نافع بن أبي نعيم، روى القراءة عنه أحمد بن صالح المصري وإبراهيم بن محمد المدني وأخوه إسماعيل ابن أبي أويس وعبد الرحيم اليماني وإبراهيم بن سعيد الجوهري والحلواني، وروى الداني عنه أنه قال: صحبت نافع بن أبي نعيم أربعاً وعشرين سنة لا أفارقه إلا في منزله، قلت: وروايته في كتاب ابن مجاهد و«الكامل»، مات سنة ثلاثين ومائتين.
ينظر: الغاية (١/٣٦٠).

(٣) محمد بن الفرج أبو بكر الخرابي - بالخاء المعجمة والراء ثم الموحدة - شيخ مقرئ، روى القراءة عن محمد بن إسحاق المسيبي عن أبيه عن نافع ونصر بن علي الجهضمي، روى القراءة عنه أبو بكر بن مجاهد.
ينظر: الغاية (٢/٢٢٨، ٢٢٩).

(٤) محمد بن إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن، أبو عبد الله المسيبي المدني، مقرئ، عالم، مشهور، ضابط، ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن أبيه عن نافع وله عنه نسخة وعن أحمد وثابت ابني ميمونة بنت أبي جعفر، وسمع محمد بن فليح وسفيان بن عيينة، روى القراءة عنه: محمد بن الفرج وعبد الله بن الصقر ومحمد بن أحمد بن واصل وإسماعيل بن إسحاق القاضي وعبد الواحد بن أحمد بن غزال وإسماعيل بن يحيى بن عبد ربه وأحمد بن إبراهيم الوراق وأبو العباس الفضل بن أحمد البغدادي وأحمد بن قعنب والعمري والنبقي الهاشميان، روى عنه مسلم وأبو داود في كتابيهما وكان من العلماء العاملين. قال مصعب الزبيري: لا أعلم في قريش كلها أفضل منه. وقال صالح جزرة: ثقة. مات في ربيع الأول سنة ست وثلاثين ومائتين.
ينظر: الغاية (٢/٩٨).

(٥) إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن المسيب بن أبي السائب بن عابد بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم بن يقظة بن مر بن كعب المخزومي، أبو محمد المسيبي المدني إمام جليل عالم بالحديث، قيم في قراءة نافع ضابط لها، محقق فقيه، قرأ على نافع وغيره، أخذ القراءة عنه ولده محمد وأبو حمدون الطيب بن إسماعيل وخلف بن هشام ومحمد بن سعدان وأحمد بن جبيرة وحمزة بن القاسم الأحول وإسحاق بن موسى ومحمد بن عمرو الباهلي وحماد بن بحر وعبد الله بن ذكوان ومحمد بن عبد الواسع، قال أبو حاتم السجستاني: إذا حدثت عن المسيبي عن نافع ففرغ سمعك وقلبك فإنه أتقن الناس وأعرفهم بقراءة أهل المدينة وأقرؤهم للسنة وأفهمهم للعربية. قال أبو الفخر حامد بن علي في كتابه حلية القراء: قال ابن معاوية: من أراد أن يستجاب له دعاؤه فليقرأ باختيار المسيبي ويدعو =

وحدثنا القاضي^(١) عن قالون، عن نافع: أنه ثقل «هُزُوا» وهمزها، وخفف «جُزُوا» و«كُفُوا» وهمزهما.

وقال الحلواني عن قالون: أنه ثقل «كُفُوا» أيضا.

حدثني أبو سعيد البصرى الحارثى^(٢) عن الأصمعى عن نافع أنه قرأ: «هُزُوا» مثقلة مهموزة.

وروى أبو قرة عن نافع: «هُزُوا» خفيفة مهموزة. ولم يذكر غير هذا الحرف. قال أبو زيد: هَزَيْتُ [به]^(٣) هَزَعًا وَمَهْرَأَةً.

وقال: [أبو على: قوله تعالى: (٤) «أَتَتَّخِذُنَا هُزُورًا»]. فلا^(٥) يخلو من أحد

= عند آخر الختمة فيستجاب. قال محمد: رأيت رسول الله ﷺ في النوم فقلت: لمن أقرأ يا رسول الله؟ قال: عليك بأبيك. توفي سنة ست ومائتين. ينظر: الغاية في طبقات القراء (١/١٥٧، ١٥٨).

(١) إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد، القاضي أبو إسحاق الأزدي البغدادي ثقة مشهور كبير، ولد سنة تسع وتسعين ومائة، روى القراءة عن قالون وله عنه نسخة وعن أحمد ابن سهل عن أبي عبيد وعن نصر بن علي الجهضمي عن أبيه عن أبي عمرو وعن أبيه عن شبل عن ابن كثير، وصنف كتابًا في القراءات جمع فيه قراءة عشرين إمامًا، روى القراءة عنه ابن مجاهد وابن الأنباري ومحمد بن أحمد الإسكافي ومحمد بن جعفر الفريابي ومحمد بن حامد البغدادي وإبراهيم بن عبد الرزاق وأحمد بن محمد بن سعيد ومحمد بن الحسن بن يونس وموسى بن محمد بن هارون الزرقى ومحمد بن علي الخطيب، سئل -رحمه الله- لم جاز التبديل على أهل التوراة ولم يجز على أهل القرآن فأجاب: قال الله - عز وجل - في أهل التوراة ﴿بما استحفظوا من كتاب الله﴾ فوكل الحفظ إليهم فجاز التبديل عليهم، وقال في القرآن ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾، فلم يجز التبديل عليه. توفي فجأة وقت صلاة العشاء الآخرة من ليلة الأربعاء لثمان بقين من ذي الحجة سنة اثنتين وثمانين ومائتين ببغداد رحمه الله. ينظر: الغاية (١/١٦٢).

(٢) عبد الرحمن بن محمد بن منصور، أبو سعيد الحارثى البصرى المعروف بـ «كُرَيْزَانَ» - بضم الكاف وفتح الراء وسكون الموحدة بعدها زاي - روى الحروف عن الأصمعى، كذا قال الهذلي، وصوابه: عن الحسن بن يزيد عن الأصمعى عن نافع. روى عنه الحروف ابن مجاهد وأبو بكر النقاش إلا أن ابن مجاهد قال: فات أبا سعيد سور من القرآن. وقال النقاش: حدثنا أبو سعيد الحارثى قال: حدثنا الحسن بن يزيد قال: ثنا الأصمعى قال: قدم أبو حنيفة المدينة ليقرا على نافع فلم يأخذ عليه. ينظر: الغاية (١/٣٧٩).

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في ب.

(٥) في ب: لا.

أمرين:

أحدهما: أن يكون المضاف محذوفاً؛ لأن ﴿الْهَزْءَ﴾ حدث، والمفعول الثاني في هذا [الفعل] ^(١) يكون هو ^(٢) الأول، قال -تعالى-: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة: ١].

أو يكون جعل الهزء: المهزوء به مثل: الخلق، والصيد في قوله: ﴿أحل لكم صيد البحر﴾ [المائدة: ٩٦] ونحوه.

فأما قوله: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوءًا وَلَعِبًا﴾ [المائدة: ٥٧] فلا تحتاج فيه إلى تقدير محذوف مضاف كما احتجت في الآية الأخرى؛ لأن الدين ليس بعين. وقول موسى -عليه السلام-: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧] في جواب: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوءًا﴾ - يدل على أن الهازئ جاهل.

قال أبو الحسن: زعم عيسى أن كل اسم على ثلاثة أحرف أوله مضموم؛ فمن العرب من يثقله ومنهم من يخففه، نحو: العُسر واليسر [والحُكم] ^(٣) [والحلم] ^(٤) والرُحم. فمما يقوى هذه الحكاية أن ما كان على «فعل» من المجموع، مثل: كتاب، وكُتب، ورسول ورُسل، قد استمر فيه الوجهان؛ فقالوا: رُسل، ورُسل، حتى جاء ذلك في العين إذا كانت واواً نحو: [من المتقارب]

... .. سُوْكَ الْإِنْسِجِلِ ^(٥)

ونحو قوله: [من الكامل]

... .. وَفِي الْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُوزٍ ^(٦)

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ب.

(٥) جزء من عجز بيت لعبد الرحمن بن حسان، وقبله:

أغر الثنايا أصم اللثات يحسنها

وهو في ديوانه ص(٤٨)، واللسان (سوك)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٦٧٩/٣)،

وشرح المفصل (٨٤/١٠)، واللسان (قول)، والمقاصد النحوية (٥٣٠/٤)، والمقتضب

(١١٣/١)، والممتع في التصريف (٤٦٧/٢)، والمنصف (٣٣٨/١).

(٦) جزء من عجز بيت لعدي بن زيد، وقبله:

وحكى أبو زيد: قومٌ قُول.

فأما «فُعَل» فى جمع «أفعل» نحو: أحمر وحُمُر: فكأنهم ألزموه الإسكان للفصل بين الجمعين.

وقد جاء فيه التحريك فى الشعر، وإذا كان الأمر على هذا وجب^(١) أن يكون ذلك مستمراً فى نحو: الجُزء، والكُفء، والهُزء، إلا أن من ثقل فقال: رأيت جُزْواً، وكُفْواً؛ فجاء به مثقل العين محقق الهمزة - فله أن يخفف الهمزة، فإذا خففها وقد ضم العين لزم أن يقلبها واواً فيقول: رأيت جُزْواً، و﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمُ كُفُؤًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

فإن خفف كما يخفف «الرُحْم» فأسكن العين، قال: «هُزْواً» و«جُزْواً» فأبقى الواو التى انقلبت عن الهمزة؛ لانضمام ما قبلها، وإن لم تكن ضمة العين فى اللفظ؛ لأنها مرادة فى المعنى، كما قالوا: لَقَضُوا الرجل؛ فأبقوا الواو ولم يردوا اللام التى هى ياء فى^(٢) «قضيت»؛ لأن الضمة وإن كانت محذوفة من اللفظ مرادة فى المعنى. وكذلك قالوا: رَضَى زيد، فيمن قال: علم ذلك، فلم يردوا الواو التى هى لام لزوال الكسرة؛ لأنها مقدره مرادة، وإن كانت محذوفة من اللفظ.

ومما يقوى أن هذه الحركة، وإن كانت محذوفة فى اللفظ، مرادة فى التقدير - رفضهم جمع كساء، وغطاء، ونحوه من المعتل اللام على «فُعَل».

ألا ترى أنهم رفضوا جمعه على «فُعَل» لما كان فى تقدير «فُعَل»، واقتصروا على أدنى العدد، نحو: أعطية وأكسية، وخباء وأخبية؛ فكذلك تقول: رأيت كفواً؛ فتثبت الواو وإن كنت قد حذفت الضمة الموجبة لاجتلابها.

= عن مُبْرِقاتِ البُرَيْقِ وَتَبْ دُو

والبيت فى ديوانه ص(١٢٧)، والدرر (٢٧٦/٦)، وشرح أبيات سيويه (٤٢٥/٢)، وشرح شواهد الشافية ص(١٢١)، وشرح المفصل (٤٤/٥، ٨٤/١٠)، والكتاب (٤/٣٥٩)، ولسان العرب (سوك) وللعجاج فى المقتضب (١١٣/١) (وليس فى ديوانه)، وبلان نسبة فى شرح شافية ابن الحاجب (١٢٧/٢، ١٤٦/٣)، ووصف المباني ص(٤٢٩)، والمقرب (١١٩/٢)، والممتع فى التصريف (٤٦٧/٢)، والمنصف (١/٣٣٨)، وهمع الهوامع (١٧٦/٢).

(١) فى ب: يجب.

(٢) فى ب: من.

فأما من أسكن فقال: «الجزء» و«الكفء»، كما تقول: اليُسْرُ؛ فتكلم به مسكن العين، وخفف الهمزة على هذا؛ فإن تخفيف الهمزة في قوله: أن يحذفها ويلقى حركتها على الساكن الذي قبلها فيقول: رأيت جُرًا، كما يقول: ﴿يُخْرِجُ الْحَبَّ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [النمل: ٢٥] فإذا وقف على هذا في القول الشائع، أبدل من التنوين الألف كما تقول: رأيت زيدًا.

فإذا وقف في الرفع والجر، حذف الألف كما يحذف من يد، وغد، فيهما. وعلى ما وصفنا تقول: لُبُوَّةٌ؛ فإذا خففت الهمزة قلت: لُبُوَّةٌ؛ فإن أسكنت العين في من قال: عَضُدٌ، وَسَبْعٌ، قلت: لُبُوَّةٌ فلم تَرُدَّ الهمزة لتقدير الحركة، وزعموا أن بعضهم قال: لباءة؛ فهذا [كأنه] ^(١) كان: لبأة، ساكن العين ولم يقدر فيها الحركة التي في لُبُوَّةٍ فخففها على قول من قال: «المرأة» و«الكمأة» وليس هذا مما يقدر فيما حكاه عيسى.

ألا ترى أنهم قد قالوا: رَضِيُوا، فجعلوا السكون الذي في تقدير الحركة بمنزلة السكون الذي لا تقدر فيه الحركة، ولولا ذلك للزم حذف الياء التي هي لام كما لزم حذفها في قول من حرك العين ولم يسكن.

فإذا كان الأمر في هذه الحروف على ما ذكرنا؛ فقراءة من قرأ بالضم وتحقيق الهمزة ^(٢) في الجواز والحسن، كقراءة من قرأ بالإسكان وقلب الهمزة واوًا؛ لأنه تخفيفٌ قياسي.

ويجوز أن يأخذ الآخذ باللغتين جميعًا كما روى أبو زيد عن أبي عمرو، أنه خير بين التخفيف والتثقيل.

فأما قراءة حمزة للحروف الثلاثة بالإسكان والهمز فعلى قول من قال: اليُسْرُ والرُّحْمُ.

فأما اختياره في الوقف: ﴿هَزَوَا﴾ بإسكان الزاي، وإثبات الواو بعدها، وبعد الفاء من ﴿كُفُو﴾ ورفضه الهمز في الوقف؛ فإنه ترك الهمز في الوقف ههنا كما تركه في غير هذا الموضع ووجه تركه الهمز في الوقف أن الهمزة حرفٌ قد غير في الوقف كثيرًا.

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: الهمز.

ألا ترى أنها لا تخلو من أن تكون ساكنة أو متحركة، فإذا كانت ساكنة، لزمها بدل الألف إذا انفتح ما قبلها، وبدل الياء إذا انكسر ما قبلها، وبدل الواو إذا انضم ما قبلها في لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: لم أقرأ، تبدلها ألفاً، ولم أهني، تبدلها ياء، وهذه أكمو، تبدلها واواً.

فإذا كانت متحركة لزمها القلب في نحو: هذا الكَلْو، وبالكَلَى، ورأيت الكَلَا. فلما رأى هذه التغييرات تعتقب عليها في الوقف، غيرها فيه.

ألا ترى أن الهمزة الموقوف عليها لا تخلو من أن تكون في الوصل ساكنة أو متحركة، وقد تعاورها ما ذكرنا من التغيير في حال حركتها وسكونها، فألزمها التغيير في الوقف ولم يحققها فيه؛ لأن الوقف موضعٌ يغير فيه الحروف التي لم تتغير تغير الهمزة فألزمها في الوقف التغيير، ولم يستعمل فيه التحقيق؛ لما رأى من حال الهمز في الوقف.

فإن قلت: فإنه قد غير ذلك في الوقف وإن لم يكن الهمز آخر الحرف الموقوف عليه نحو ﴿يَسْتَهْرُونَ﴾ [النحل: ٣٤]:

قيل: إن الوقف قد يغير فيه الحرف الذي قبل الحرف الموقوف عليه نحو: النقر والرحل، فصار لذلك بمنزلة الموقوف عليه في التغيير.

فإن قلت: إن الهمزة في: ﴿يَسْتَهْرُونَ﴾ ليس على حد النقر:

قيل: يجوز أن تكون النون لماً كانت تسقط للجزم والنصب عنده لم يعتد بها كما لا يعتد بأشياء كثيرة لا تلزم.

ويؤكد ذلك أن النون إعراب وأنها بمنزلة الحركة من حيث كانت^(١) إعراباً مثلها، فلم يعتد بها كما لم^(٢) يعتد بالحركة، فاختياره في الدرج التحقيق، وفي الوقف التخفيف، مذهب حسن متجه في القياس.

فأما وقفه على قوله: ﴿جُزًا﴾ بفتح الزاي من غير همز؛ فعلى قياس قوله: [كُفُوا وهزواً]^(٣).

ألا ترى أن «الجُزء»، من أسكن العين منه فقياسه في الوقف في النصب ﴿جُزًا﴾

(١) في ب: كان.

(٢) في ب: لا.

(٣) في ب: كفوا وهزءا.

إذا وقف على قوله: ﴿وجعلوا له من عباده جُزًا﴾ [الزخرف: ١٥] فإن وقف في الجر والرفع، أسكن الزاي في اللغة الشائعة فقال: هذا جُز، ومررتُ بجز، وإن كان ممن يقول: هذا فَرَج، فثقل؛ لزمه أن يثقل الحرف الذي ألقى عليه حركة الهمزة. فإذا عضد هذا القياس أن يكون الكتاب عليه، جمع إليه موافقة الكتاب، وإنما جاء الكتاب فيما نرى على هذا القياس.

وكذلك قراءة عاصم، وما روى عنه في ذلك، ليس يخرج من حكم التحقيق والتخفيف، والتخيير فيهما.

وكذلك قول نافع ليس يخرج عما ذكرنا من حكم التحقيق والتخفيف. اختلفوا في التاء والياء في قوله -تعالى-: ﴿وَمَا اللَّهُ يَنْفِلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [٧٤]: فقرأ ابن كثير كل ما^(١) في القرآن من قوله -عز وجل-: ﴿وَمَا اللَّهُ يَنْفِلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء، إلا ثلاثة أحرف:

قوله -تعالى-: ﴿لَمَّا يَهَيِّطُ مِنَ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [٧٤] بالياء^(٢).

وقوله -تعالى-: ﴿يُرْدُونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [٨٥] بالياء.

وقوله -تعالى-: ﴿يَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [١٤٤] بالياء.

وقرأ ما كان من قوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٢] والنمل: [٩٣] بالياء.

وقرأ نافع من هذه الثلاثة الأحرف حرفين بالياء:
قوله: ﴿إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بالياء.

(١) زاد في أ: كان.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٣٩)، البحر المحيط (١/٢٦٧)، الحجة لأبي زرعة (١٠١)، السبعة لابن مجاهد (١٦٠)، الغيث للصفاسي (١٢٠)، الكشاف للزمخشري (١/٧٧)، الكشف للقيسي (١/٢٤٨)، المجمع للطبرسي (١/١٣٨)، النشر لابن الجزري (٢/٢١٧).

و «بالياء» سقط في ب.

وكذلك: ﴿لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بالياء، وسائر القرآن بالتاء.

وكذلك قرأ ما كان من قوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء، وهما حرفان: في آخر سورة هود [الآية: ١٢٣].

وآخر سورة النمل [الآية: ٩٣] فهما عنده بالتاء.

وقرأ في سورة الأنعام: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَفِيلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بالياء [الآية: ١٣٢].

وقرأ ابن عامرٍ كلِّ ما جاء في القرآن من قوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء.

وقرأ في سورة الأنعام وآخر سورة هود ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء.

وقرأ في آخر سورة النمل ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَفِيلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بالياء.

فهذه حروفٌ كذلك في كتابي عن أحمد بن يوسف عن ابن ذكوان.

ورأيت في [كتاب] (١) موسى بن موسى الخثلي عن ابن ذكوان: بالتاء. وفي آخر

النمل: بالتاء أيضًا.

وقال في الحلواني عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر: ذلك كله بالتاء ﴿وَمَا

رَبُّكَ بِغَفِيلٍ﴾، [و] ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ...﴾.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالياء في

موضعين.

قوله: ﴿يُرْدُونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ، وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بالياء.

وقوله: ﴿لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بالياء، وسائر القرآن

بالتاء.

وكل ما (٢) في القرآن من قوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَفِيلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ فهو بالياء.

وهذا قول أبي بكر بن عياش عن عاصم.

وقال حفص عن عاصم، في رأس الأربع والأربعين والمائة: ﴿لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ

مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٤] بالياء، هذه وخدها.

وسائر القرآن بالتاء.

(١) سقط في ب.

(٢) زاد في أ: كان.

وقال حفص: قرأ عاصم في سورة الأنعام: ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِمَّا عَمِلُوا وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [الآية: ١٣٢] بالياء.
 وقرأ في آخر هود وآخر النمل: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء مثل قراءة نافع.

وقرأ أبو عمرو رأس الأربع والأربعين والمائة، والتسع والأربعين والمائة:
 ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بالياء.

وسائر القرآن من قوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء.

وما كان من قوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ فهو بالياء.

وقرأ حمزة والكسائي كل ما كان من قوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بالياء، ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء.

وكل ما في القرآن من قوله -عز وجل-: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ﴾ فهو ستة مواضع:

خمس منها في سورة البقرة، وحرف في آل عمران عند المائة.

﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ﴾، ثلاثة [مواضع]^(١): في الأنعام، وآخر هود، وآخر النمل.

قال أبو علي: القول في جملة ذلك أن ما كان قبله خطاب جعل بالتاء ليكون

الخطاب معطوفاً على خطاب مثله -كقوله -عز وجل-: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ

فِيهِ كَالْحِجَارَةِ﴾ [البقرة: ٧٤] [و] ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ فالتاء هنا حسن؛ لأن

المتقدم خطاب. ولو كان: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ على لفظ الغيبة، أي: وما

الله بغافل عما يفعل هؤلاء الذين اقتصصنا عليكم قصصهم أيها المسلمون - لكان

حسناً.

وإن كان الذي [قبله غيبة]^(٢)، حسن أن يجعل على لفظ الغيبة؛ ليعطف ما للغيبة

على مثله، كما عطف ما للخطاب على مثله.

ويجوز فيما كان قبله لفظ غيبة الخطاب.

ووجه ذلك أن تجمع بين الغيبة والخطاب؛ فتغلب الخطاب على الغيبة؛ لأن

الغيبة يغلب عليها الخطاب فيصير كتغليب المذكر على المؤنث.

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: قبل غيب.

ألا ترى أنهم قد [قدموا الخطاب]^(١) على الغيبة في باب الضمير، وهو موضع يُرَدُّ فيه كثيرٌ من الأشياء إلى أصولها؟ نحو: لك.
ونحو قوله: [من الوافر]

..... فَلَإِنَّكَ مَا أَسْأَلَ وَلَا أَعْمَا^(٢)

فلما قدموا المخاطب على الغائب فقالوا: «أعطاكه» ولم يقولوا: «أعطاهُوك» - علمت أنه أقدم في الرتبة، كما أن المذكر مع المؤنث كذلك.

فإذا كان الأمر على هذا، أمكن في الخطاب في هذا النحو أن يعنى به الغيب والمخاطبون، فيغلب الخطاب على الغيبة ويكون المعنى: ما الله بغافل عما تعملون أي فيجازى المحسن على إحسانه والمسيء على إساءته.

ويجوز في الخطاب بعد الغيبة وجه آخر، وهو أن يراد به: قل لهم أيها النبي: ما الله بغافل عما تعملون، فعلى هذا النحو تحمل هذه الفصول.

اختلفوا في قوله -تعالى-: ﴿وَأَحْطَّتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ [٨١]:

فقرأ نافع وحده: ﴿خَطِيئَتُهُ﴾^(٣).

وقرأ الباقون: ﴿خَطِيئَتُهُ﴾ واحدة.

قال أبو علي: قوله: ﴿وَأَحْطَّتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ لا يخلو من أحد أمرين:

إما أن يكون المعنى أحاطت بحسنته خطيئته أي: أحيطتها من حيث كان المحيط

أكبر^(٤) من المحاط به فيكون بمنزلة قوله: ﴿وَأَنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾

[العنكبوت: ٥٤]، وقوله: ﴿أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ [الكهف: ٢٩].

أو يكون المعنى في: ﴿وَأَحْطَّتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾: أهلكته، [من قوله]^(٥): ﴿لَأَنزِلُنِّي

(١) في ب: بدءوا بالخطاب.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٠)، البحر المحيط (٢٧٩/١)، التبيان للطوسي (١/٣٢٤)، التيسير للداني (٧٤)، تفسير القرطبي (١٢/٢)، الحجة لابن خالويه (٨٣)، الحجة لأبي زرعة (١٠٢)، السبعة لابن مجاهد (١٦٢)، الغيث للصفاقسي (١٢١)، الكشاف للزمخشري (٧٨/١)، الكشاف للقيسي (٢٤٩/١)، المجمع للطبرسي (١/١٤٧)، النشر لابن الجزرى (٢/٢١٨).

(٤) في أ: أكثر.

(٥) هكذا في ب. وهو سقط في أ. والأنسب للسياق أن يقول: «كما في قوله».

يَوْمَ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ ﴿ [يوسف: ٦٦] وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرًا وَإِلَيْكُمْ تُرْجَعُونَ﴾ [الكهف: ٤٢] فهذا كله في معنى البوار والهلكة.

ويكون للإحاطة معنى ثالث وهو: العلم كقوله - تعالى -: ﴿كَذَلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا﴾ [الكهف: ٩١] و: ﴿لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْتَلَوْنَا رُسُلَهُمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ﴾ [الجن: ٢٨]. وقال: ﴿وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾^(١) [الأنفال: ٤٧] و﴿وَاللَّهُ مِنْ وَرَائِهِمْ مُحِيطٌ﴾^(٢) [البروج: ٢٠] أى: عالم.

وأما^(٣) الخطيئة: فقال أبو زيد: خطئت - من الخطيئة - أخطأ خطئًا والاسم الخطء، وأخطأت إخطاء^(٤)، والاسم الخطء.

وقال أبو الحسن: الخطء: الإثم، وهو ما أصابه متعمدا، والخطأ: غير التعمد. ويقال من هذا: أخطأ يخطيء، وقال: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥] واسم الفاعل من هذا مخطيء.

فأما خطئت: فاسم الفاعل فيه: خاطيء، وهو المأخوذ به فاعله.

وفى التنزيل: ﴿لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ﴾ [الحاقة: ٣٧].

وقد قالوا: «خطيء» فى معنى «أخطأ».

قال: [من الرجز]

يَا لَهْفَ نَفْسِي إِذْ خَطِئْتَ كَاهِلًا^(٥)

المعنى: أخطأتهم.

ويدلك على هذا قول الأعشى: [من الكامل]

فَأَصْبَنَ ذَا كَرَمٍ وَمَنْ أَخْطَأْتُهُ جَزْأَ الْمَقِيظَةِ^(٦) حَشِيَّةَ أُمَّتِهَا^(٧)

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط من ب.

(٣) فى أ: فأما.

(٤) فى أ: خطأ.

(٥) الرجز لامرئ القيس فى ديوانه ص(١٣٤ - ١٣٥)، واللسان (قفل)، والتاج (قفل، كهل)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٩٦٦).

(٦) المقيزة: نبات يبقى أخضر إلى القيظ، يكون علفًا للابل إذا يبس ما سواه. والمقيزة من النبات: الذى تدوم خضرته إلى آخر القيظ وإن هاجت الأرض، وجف البقل.

ينظر: اللسان (قيظ).

(٧) ينظر: ديوانه ص(٣٣).

يصف -أيضاً- خيلاً.

ومما جاء فيه: خطئ في معنى أخطأ قول الشاعر: [من الكامل]
وَالنَّاسُ يَلْحُونُ^(١) الأَمِيرَ إِذَا هُمْ خَطَّوْا الصَّوَابَ وَلَا يَلَامُ المُرْشِدُ^(٢)
فأما الخطيئة فتقع على الصغير وعلى الكبير: فمن وقوعها^(٣) على الصغير قوله:
﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢].

ومن وقوعها^(٤) على الكبير قوله: ﴿وَأَحَطَّتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ [البقرة: ٨١].

فأما قولهم: خطيئة يوم لا أصيد فيه، فالمعنى فيه: قل يوم لا أصيد فيه.

وأما قوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] فالمعنى: أن يكون ﴿أَخْطَأْنَا﴾ في معنى: خَطِئْنَا، و﴿نَسِينَا﴾ في معنى: تركنا؛ لأن الخطأ والنسيان موضوعان عن الإنسان وغير مؤاخذ بهما؛ فيكون ﴿أَخْطَأْنَا﴾ بمنزلة: «خَطِئْنَا»، كما جاء «خَطِئْنَا» في معنى «أَخْطَأْنَا». ويجوز أن تكون ﴿أَخْطَأْنَا﴾ في قوله: ﴿أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ على غير التعمد؛ والنسيان: خلاف الذكر، وليس الترك، ولكن تعبدنا بأن ندعو بذلك، كما جاء في الدعاء: ﴿قُلْ رَبِّ أَحْكِرْ بِالْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢] والله سبحانه لا يحكم إلا بالحق.

وكما قال: ﴿رَبَّنَا وَمَا وَعَدْنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤] وما وعدوا به على ألسنة الرسل يؤتونه.

وكذلك قول الملائكة في دعائهم للمسلمين: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ [غافر: ٧].

وكذلك قوله: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحِثْ عَلَيْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦] يكون على ما يكرههم^(٥) ويثقل على طباعهم، وتكون الطاقة: الاستطاعة.

وقد يكون: «أَخْطَأْنَا»: أتينا بخطء كقولك: أبدعت: أتيت ببدعة.

(١) يلحون: يلومون.

ينظر: اللسان (لحي).

(٢) البيت بلا نسبة في لسان العرب (أمر)، وتاج العروس (أمر).

(٣) في أ: وقوعه.

(٤) في أ: وقوعه.

(٥) يكرههم: يقال: كرههم الأمر وأكرههم، أي: اشتد عليهم وبلغ منهم المشقة.

ينظر: المعجم الوسيط (كرث).

ونحو هذا مما يراد به هذا النحو.

وتقول: **خَطَّائُهُ فَأَخْطَأُ**؛ فيكون هذا كقولهم: **فَطَّرْتُهُ فَأَفْطَرُ**.

فأما ما روى عن ابن عباس من قوله: **خَطَّ اللهُ نَوْءَهَا**^(١):

فقال أبو عبد الله اليزيدي وغيره: ليس ذلك من الخطأ، وإنما هو «خط»^(٢) مثل

«رَدَّ»، من «الخطيطة» قال: وهى أرض لم تمطر بين أرضين ممطورتين.

السيئة فى قوله -تعالى-: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [البقرة: ٨١]: يجوز أن

يكون: الكفر.

ويجوز أن يكون: كبيراً يوتغ^(٣) ويُهْلِكُ.

ويجوز أن يكون: «من» للجزاء الجازم.

ويجوز أن يكون^(٤) للجزاء غير الجازم، فتكون: السيئة - وإن كانت مفردة - تراد

بها الكثرة فكذلك تكون «خطيئته»^(٥) مفردة، وإنما حسن أن تفرد؛ لأنه مضاف إلى

ضمير مفرد، وإن كان يراد به الكثرة كما قال -تعالى-: ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ

مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ١١٢] فأفرد الوجه والأجر، وإن كان فى المعنى

جمعاً فى الموضوعين، فكذلك المضاف إليه: «الخطيئة»، لما لم تكن جمعاً لم

تجمع كما جمعت فى قوله: ﴿تَغْفِرَ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨]؛ لأنه مضاف إلى

جماعة لكل واحد منهم خطيئة.

وكذلك قوله: ﴿إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايِنَا﴾ [الشعراء: ٥١].

(١) أخرجه عبد الرزاق فى المصنف (٦/ ٥٢١ ، ٥٢٢)، والبيهقى (٧/ ٣٤٩ ، ٣٥٠) من طرق

عن ابن عباس: أن رجلاً جاءه فقال: لما ملكك امرأتى أمرها طلقنتى ثلاثاً، فقال [أى ابن

عباس]: خطأ الله نوءها؛ إنما الطلاق لك عليها، وليس لها عليك.

وجاء فى هامش المصنف ما يلى: معناه: لو طلقت نفسها لوقع الطلاق، فحيث طلقت

زوجها لم يقع؛ فكانت كمن يخطئه النوء فلا يمطر، قاله الحربى.

(٢) فى أ: من خط.

(٣) يوتغ: يُهْلِكُ؛ جاء فى المعجم الوسيط: «أوتغ الله فلاناً: أهلكه. وأوتغ فلان فلاناً: جعله

يأثم، وأفسده، وألقاه فى بلية، وأوجعه. وأوتغ فلان القول: كان قليل العقل فيه. وأوتغ

فلاناً عند السلطان: لُقِنه ما يكون عليه لا له.

ينظر: المعجم الوسيط (وتغ).

(٤) فى أ: تكون من.

(٥) فى ب: خطيئة.

وقوله - تعالى - : ﴿ إِنَّا ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَايَنَا وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ السِّحْرِ ﴾ [طه: ٧٣].

وكذلك قوله: ﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ نَفَرْنَا لَكُمْ خَطَايَاكُمْ ﴾ [البقرة: ٥٨]؛ لأن كل لفظه من ذلك مضافة إلى جمع؛ فجمعت كجمع ما أضيف إليه.

فأما قوله: ﴿ وَأَحْطَطْتُ بِهِ خَطِيئَتُهُمْ ﴾: فمضاف إلى مفرد، فكما أفردت «السيئة» ولم تجمع، وإن كانت في المعنى جمعا، فكذلك ينبغي أن تفرد «الخطيئة»، وأنت إذا أفردته لم يمتنع وقوعه على الكثرة وإن كان مضافا.

ألا ترى أن في التنزيل: ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ﴾ [إبراهيم: ٣٤]: فالإحصاء إنما يقع على الجموع والكثرة.

وكذلك ما أثار في الحديث من قوله: «مَنَعَتِ الْعِرَاقُ دِرْهَمَهَا وَقَفِيْزَهَا، وَمَصْرُ إِزْدَبْهَا»^(١) فهذه أسماء مفردة مضافة، والمراد بها الكثرة فكذلك الخطيئة.

ومما يرجع به قول من أفرد ولم يجمع؛ لأنه مضاف إلى مفرد، فأفرد لذلك وكان الوجه؛ قوله: ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرٌ عِنْدَ رَبِّهِ ﴾ [البقرة: ١١٢] فأفرد الأجر لما كان مضافا إلى مفرد، ولم يجمع كما جمع قوله:

﴿ وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [النساء: ٢٥] فكما لم يجمع الأجر في الإضافة إلى الضمير المفرد، كما جمع لما أضيف إلى الضمير المجموع.

كذلك ينبغي أن تكون الخطيئة مفردة إذا أضيفت إلى الضمير المفرد، وإن كان المراد به الجمع^(٢).

ومن قال «خَطِيئَاتُهُ» فجمع، حملة على المعنى، والمعنى: الجمع والكثرة، فكما

(١) أخرجه مسلم (٣٣ - ٢٨٩٦) من حديث أبي هريرة مرفوعا: «منعت العراق درهما وقفيزها، ومنعت الشام مديها ودينارها، ومنعت مصر إردبها ودينارها، وعدتم من حيث بدأت، وعدتم من حيث بدأت».

قال النووي في شرح مسلم (٢٤٧/٩): «أما القفيز فمكيال معروف لأهل العراق... وأما المدى فيضم الميم على وزن «قفل»، وهو مكيال معروف لأهل الشام... وأما الإردب فمكيال معروف لأهل مصر... وفي معنى «منعت العراق وغيرها» قولان مشهوران.

أحدهما: لإسلامهم فنسقط عنهم الجزية، وهذا قد وجد.

والثاني، وهو الأشهر: أن معناه: أن العجم والروم يستولون على البلاد في آخر الزمان؛ فيمنعون حصول ذلك للمسلمين. أه.

(٢) في ب: الجمع.

جمع ما كان مضافاً إلى جمع كذلك جمع ما كان مضافاً إلى مفرد يراد به الجمع من حيث اجتماعاً في أنهما كثرة.

ويدلك على أن المراد به الكثرة؛ فيجوز من أجل ذلك أن تجمع «خطيئة» على المعنى لأن الضمير المضاف إليه جمع في المعنى - قوله: ﴿فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [البقرة: ٨١]:

فـ «أولئك» خبر المبتدأ الذي هو: «من» في قول من جعله جزء غير مجزوم كقوله: ﴿وَمَا يَكُم مِّن يَّمَعَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] أو مبتدأ في قول من جعله جزء مجزوماً. وفي كلا الوجهين يراد به: «من» في قوله: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [البقرة: ٨١].

ومما يدل على أن «من» يراد به الكثرة فيجوز لذلك أن تجمع «خطيئة»؛ لأنها مضافة إلى جمع في المعنى - قوله بعد هذه: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٨٢].

ألا ترى أن «الذين» جمع، وهو معادل به «من» فكذلك المعادل به يكون جمعاً مثل ما عودل به.

اختلفوا في التاء والياء من قوله - تعالى -: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [٨٣]: فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي: ﴿لَا يَعْْبُدُونَ﴾ بالياء^(١). وقرأ أبو عمرو ونافع وعاصم وابن عامر: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ بالتاء. قال أبو علي: الألفاظ التي جرت في كلامهم مجرى القسم، حتى أجيبت بجوابه - تستعمل على ضربين:

أحدهما: أن تكون كسائر الأخبار التي ليست بقسم، فلا تجاب^(٢) كما لا تجاب^(٣). والآخر: أن يجرى مجرى القسم فتجاب كما يجاب القسم.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٠)، الإملاء للكبرى (٢٧/١)، البحر المحيط (٢٨٢/١)، التبيان للطوسي (٣٢٦/١)، التيسير للداني (٧٤)، تفسير الطبري (٢٨٨/٢)، تفسير القرطبي (١٣/٢)، الحجة لابن خالويه (٨٣)، الحجة لأبي زرعة (١٠٢)، السبعة لابن مجاهد (١٦٢)، الغيث للصفاقسي (١٢١)، الكشف للقيسي (٢٤٩/١)، (٢٥٠)، المجمع للطبرسي (١٤٩/١)، تفسير الرازي (٤٠٥/١)، النشر لابن الجزري (٢١٨/٢).

(٢) في ب: يجاب.

(٣) في ب: يجاب.

فما لم يجب بأجوبة القسم قوله: ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الحديد: ٨].

ومنه قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٦٣].

وقال -تعالى-: ﴿فَيَحْلِفُونَ لَهُمْ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكَرَّ وَحَسْبُونَ﴾ [المجادلة: ١٨].

فما جاء بعد من ذلك فيه ذكر للأول^(١) مما يجوز أن يكون حالا احتمل ضربين: أحدهما: أن يكون حالا، والآخر: أن يكون قسماً.

وإنما جاز أن تحمله على الحال دون جواب القسم؛ لأنه قد جاز أن يكون معرى من الجواب، وإذا جعلت ما يجوز أن يكون حالا، فقد عربتها من الجواب. فمما يجوز أن يكون حالا قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا...﴾ [البقرة: ٦٣] فقوله: ﴿وَرَفَعْنَا﴾ يجوز أن يكون حالا وتريد فيه قد. وإن شئت لم تقدر فيه الحال.

ومما يجوز أن يكون ما بعده فيه حالا غير جواب قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣] فهذا يكون حالا كأنه أخذ ميثاقهم موحدين.

وكذلك [قوله]^(٢): ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤] أى: غير سافكين؛ فيكون حالا من المخاطبين المضاف إليهم.

وإنما جاز كونهما لما ذكرنا من أجل أن هذا النحو قد تعرى من أن يجاب بجواب القسم.

ألا ترى أن قوله ﴿خُذُوا﴾ فى الآية ليس بجواب قسم، ولا يجوز أن يكون جواباً له.

وكذلك من قرأ: ﴿لَا تَعْبُدُوا﴾ فجعل «لا» للنهى كما كان: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧] قسماً.

وكذلك: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ﴾ [النحل: ٣٨].

(١) فى ب: الأول.

(٢) سقط فى ب.

فكما أن ﴿لَتَبَيِّنَنَّ﴾ لا يكون إلا جواباً، كذلك يكون قوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ و﴿لَا تَسْفِكُونَ﴾ يجوز أن يكون جواباً للقسم.

ويجوز أن يكون ﴿لَا تَسْفِكُونَ﴾ ونحوه في تقدير: أن لا تسفكوا، كأن تقديره: أخذنا ميثاقهم بأن لا يسفكوا.

ولا يكون ذلك جواب قسم كما كان فيمن قدره حالا غير جواب قسم، إلا أنه لما حذف «أن» ارتفع الفعل.

واعلم أن ما يتصل بهذه الأشياء الجارية مجرى القسم - في أنها أجيبت بما يجاب به القسم - لا يخلو من أن يكون لمخاطب أو لمتكلم، أو لغائب جاز أن يكون على لفظ الغيبة من حيث كان اللفظ لها.

وجاز أن يكون على لفظ المخاطب، وإنما جاز كونه على لفظه^(١)؛ لأنك تحكى حال الخطاب، وقت ما يخاطب به.

ألا ترى أنهم قد قرءوا: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَيُغْلَبُونَ وَيُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ [آل عمران: ١٢] على لفظ الغيبة، وبالتالي على لفظ الخطاب على حكاية حال الخطاب في وقت الخطاب.

فإذا كان هذا النحو جائزاً؛ جاز أن تجيء القراءة بالوجهين جميعاً، وجاز أن تجيء بأحدهما، كما جاء قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ﴾ بالوجهين كما جاء ﴿سَيُغْلَبُونَ، وَيُحْشَرُونَ﴾ بالوجهين [جميعاً]^(٢)، ويجوز في قياس العربية في قوله: ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُعَفَّرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] على الوجهين اللذين قرئ بهما في ﴿سَيُغْلَبُونَ﴾، و﴿سَتُغْلَبُونَ﴾.

وإن كان الكلام على الخطاب لم يجز فيما يكون في تقدير ما يتلقى به القسم إلا الخطاب، كقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤] فهذا لا يجوز أن يكون إلا على الخطاب؛ لأن المأخوذ ميثاقهم مخاطبون، ولأنك إن حكيت الحال التي يكون الخطاب فيها فيما يأتي، لم يجز أن تجعل المخاطبين كالغيب، كما جاز في الغيب الخطاب من حيث قدرت الحال التي يكون فيها

(١) في أ: لفظ الخطاب.

(٢) سقط في ب.

الخطاب فيما تستقبل .

ألا ترى أنه لا يجوز أن تجعل المخاطبين غيبًا، فنقول: «أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا يَسْفِكُونَ» لأنك إذا قدرت الحكاية، كان التقدير: أخذنا ميثاقكم فقلنا لكم: لا تسفكون، كان بالتاء ولم يجز الياء، كما لا يجوز أن تقول للمخاطبين: هم يفعلون، وأنت تخاطبهم .

وإن لم تقدر الحكاية فهو بالتاء؛ فلا مذهب إذن في ذلك غير الخطاب .
فقوله -تعالى-: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ﴾ لا يخلو قوله: ﴿تَعْبُدُونَ﴾ من أن يكون حالًا، أو يكون تلقى قسم، أو يكون على لفظ الخبر .
والمعنى معنى الأمر، أو تقدر الجار في «أن» فتحذفه ثم تحذف «أن» .
فإن جعلته حالًا جعلته على قول من قرأ بالياء فقال: ﴿لَا يَعْبُدُونَ﴾؛ ليكون في الحال ذكرٌ من ذى الحال .

فإن قلت: وإذا قرئ بالياء فالمراد به هو بنو إسرائيل، والحال مثل الصفة، وقد حملت الصفة في هذا النحو على المعنى: فإن هذا قول، والأول البين .
وإن جعلته تلقى قسم، فإن هذا اللفظ الذى هو: ﴿أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ﴾ مجاز، ما يقع بعده على ثلاثة أضرب:

أحدها: ألا يتبع شيئًا مما يجرى مجرى الجواب كقوله: ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الحديد: ٨] .

والآخر: أن يتلقى بما يتلقى به القسم . نحو: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧] .

والثالث: أن يكون أمرًا نحو: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا﴾ [البقرة: ٦٣] . ولم يجرى شيء من هذا النحو فيما علمناه^(١) تلقى بجواب قسم، ووقع بعده أمرٌ فإن جعلت: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ جواب قسم وعطفت عليه الأمر جمعت بين أمرين لم يجمع بينهما .

فإن قلت: لا أحمل الأمر على القسم، ولكن أضمر القول، كأنه: وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لا يعبدون إلا الله... وقلنا لهم: وأحسنوا بالوالدين إحسانًا .

(١) فى ب: علمنا .

فالقول: إن إضمار القول في هذا النحو لا يضيق، و«قلنا» على هذا - معطوف على: «أخذنا»، وأخذ الميثاق قول، وكأنه: قلنا لهم كذا، وقلنا لهم كذا. فإن جعلته على أن اللفظ في: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ لفظ خبر والمعنى معنى الأمر، فإن ذلك يقويه ما زعموا من أن في إحدى القراءتين: ﴿لا تعبدوا﴾.

ومثل ذلك قوله: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الصف: ١١].

يدلك على ذلك قوله ﴿يَقْفَرُ لَكُمْ﴾ [الصف: ١٢] وزعموا أن في بعض المصاحف ﴿آمِنُوا﴾، ويؤكد ذلك أنه قد عطف عليه بالأمر، وهو قوله: ﴿وَيَأْتُوا الَّذِينَ إِحْسَانًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٨٣].

وإن حملته على أن المعنى: أخذنا ميثاقهم بأن لا تعبدوا؛ فإن هذا قول، إن حملته عليه كان فيه حذفٌ بعد حذف. وزعم سيبويه أن حذف ﴿أن﴾ من هذا النحو قليل.

وحجة من قرأ: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ بالخطاب قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ﴾ [آل عمران: ٨١]. فجاء على الخطاب قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

ومما يقويه قوله: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [البقرة: ٨٣] فإذا كان خطاباً لا يحتمل غيره، وهو عطفٌ على ما تقدم، وجب أن يكون المعطوف عليه في حكمه.

ومن قرأ: ﴿لَا يَعْْبُدُونَ﴾ بالياء، فإنه يدل عليه قوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُعَفَّرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، فحمله على لفظ الغيبة فكل واحد من المذهبين قد جاء التنزيل به.

اختلفوا في ضم الحاء والتخفيف وفتحها^(١) والتثميل من قوله -عز وجل-: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [٨٣]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافعٌ وعاصمٌ وابن عامر: ﴿حُسْنًا﴾ بضم الحاء والتخفيف.

(١) أى: وفتح الحاء.

وقرأ حمزة [والكسائي]^(١) ﴿حَسَنًا﴾ بفتح الحاء والتثقيب^(٢).
 وقرأ الكوفيون: عاصم وحمزة والكسائي في سورة الأحقاف: ﴿إِحْسَانًا﴾
 [الآية: ١٥] بالف.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿حُسْنًا﴾ خفيفة بغير ألف.
 قال أبو علي: من قرأ ﴿حُسْنًا﴾ احتمل قوله وجهين:
 يجوز أن يكون «الحُسن» لغة في «الحَسَن»، كالبُخْلِ والبُخْل والرُّشْد والرُّشْد،
 والتُّكْلِ والتُّكْل، وجاء^(٣) ذلك في الصفة، كما جاء في الاسم.
 ألا تراهم قالوا: العُزْبُ والعَرَبُ، وهو صفةٌ يدلُّك على ذلك: مَرَزْتُ بقومِ
 عَرَبٍ أجمعون؛ فيكون «الحُسن» على هذا صفةً، كـ «الحسن» ويكون: كالحلو
 والمر.

ويجوز أن يكون «الحسن» مصدرًا كالكفر والشكر والشغل، وحذف المضاف معه
 كأنه: قولاً ذا حُسن.

ويجوز أن تجعل القول نفسه الحسن في الاتساع، وعلى هذا [قالوا]:^(٤) زَوْرَةٌ
 وَعَدْلَةٌ؛ فأنثوا كما يؤنثون الصفة التي تكون إياها، نحو: ظريفة وشريفة وحسنة،
 والدليل على أن «زورًا» مصدرٌ، وليس كراكبٍ وركب ما أنشده أحمد بن يحيى:
 [من الرجز]

وَمَشِيهُنَّ بِالْحُبَيْبِ^(٥) مَوْرٌ كَأَنَّهُنَّ الْفَتَيَاتُ الزَّوْرُ^(٦)
 يَسْأَلُنَّ عَن عَوْرٍ وَأَيْنَ الْعَوْرُ وَالْعَوْرُ مِنْهُنَّ بَعِيدٌ جَوْرٌ

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٠)، الإعراب للنحاس (١٩٢/١)، الإملاء للعكبري (٢٨/١)،
 البحر المحيط (٢٨٤/١)، التبيان للطوسي (٣٢٧/١)، التيسير للداني (٧٤)، تفسير الطبري
 (٢/٢٩٤)، الحجة لأبي زرعة (١٠٣)، السبعة لابن مجاهد (١٦٢)، الغيث للصفاقسي
 (١٢١)، الكشف للقيسي (٢٥٠/١)، المجمع للطبرسي (١٤٩/١)، المعاني للأخفش
 (١٢٧/١)، تفسير الرازي (٤٠٧/١)، النشر لابن الجزري (٢/٢١٨).

(٣) في ب: وجاز.

(٤) سقط في ب.

(٥) الحُبَيْب: مُصْفَرُّ الحُبِّ، وهو الغامض من الأرض.

ينظر: هامش اللسان (٤٢٩٧/٦) (مور).

(٦) الرجز بلا نسبة في اللسان (زور، مور)، وتهذيب اللغة (٢٩٨/١٥)، وأساس البلاغة =

ومن قال: ﴿حَسَنًا﴾ جعله صفة، وكان التقدير عنده: وقولوا للناس قولاً حسناً، فحذف الموصوف، وحَسُنَ ذلك في «حَسَنٍ»؛ لأنها ضارعت الصفات التي تقوم مقام الأسماء، نحو الأبرق، والأبطح، وعبيد.
ألا تراهم يقولون: هذا حَسَنٌ، ومررت بحَسَنٍ، ولا يكادون يذكرون معه الموصوف.

ومثل ذلك في حذف الموصوف قوله: ﴿قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦] أي متاعاً قليلاً.

يدلك على ذلك قوله: ﴿قُلْ مَتَّعَ الدُّنْيَا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٧٧].
وقوله: ﴿لَا يَعْزُرُكَ تَعَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي آلِ الدُّنْيَا. مَتَّعَ قَلِيلًا﴾ [آل عمران: ١٩٧].
فحَسَنَ هذا وإن كان^(١) قد جرى على الموصوف في قوله: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾ [الشعراء: ٥٤] فكذلك يحسن في قوله: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ١٨].

فأما قوله: ﴿كُفِّرْ بَدَلًا حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ﴾ [النمل: ١١] فينبغي أن يكون اسماً؛ لأنه قد عودل به ما لا يكون إلا اسماً وهو «السُّوء».

وأما قوله: ﴿وَأَمَّا أَنْ نَلْخُذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦] فيمكن أن يكون أمراً ذا حسن، ويمكن أن يكون الحسن مثل الحلو.

وأما قراءة الكوفيين في الأحقاف ﴿إِحْسَانًا﴾ وهو قوله -عز وجل-: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا﴾ [الآية: ١٥] فيدل عليه قوله: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البقرة: ٨٣]، والتقدير: وأحسنوا بالوالدين إحساناً؛ كأنه لما قال: أخذنا ميثاقهم. قال: وقلنا لهم: أحسنوا بالوالدين إحساناً، كما قال: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٦٣] فالجار متعلق^(٢) بالفعل المضمر،

= (زور)، والتاج (زور)، وجمهرة اللغة ص(٤٦٨)، ومجمل اللغة (٣/٣٢)، ومقاييس اللغة (٣/٣٧).

ويروى: «كما تهادى» بدل «كأنهن».

(١) زاد في أ: هذا.

(٢) في أ: يتعلق.

ولا يجوز أن يتعلق بالمصدر؛ لأن ما يتعلق بالمصدر لا يتقدم عليه، «وأَحْسَنَ»: يصل بالباء كما يصل بإلى، [و] (١) يدل على ذلك قوله: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجْتَنِي مِنَ الْبَيْتِ﴾ [يوسف: ١٠٠] كما تعدى بإلى في قوله: ﴿وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧] والتقدير: أنه لما قال: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ﴾، فكان هذا الكلام قولاً صار كأنه قال: وقلنا: أحسن أيها الإنسان بالوالدين إحساناً.

ومما يؤكد ذلك ويحسنه قوله في الأخرى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [النساء: ٣٦]

وجه من قرأ في الأحقاف: ﴿بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الآية: ١٥] أن يكون أراد بـ «الحسن»: الإحسان، فحذف المصدر ورده إلى الأصل.

كما قال الشاعر: [من الوافر]

فَإِنْ يَبْرَأُ فَلَمْ أَنْفِثْ (٢) عَلَيْهِ وَإِنْ يَهْلِكُ فَذَلِكَ كَانَ قَدْرِي (٣)
أى: تقديري.

ويجوز أن يكون وضع الاسم موضع المصدر كما قال: [من الوافر]

... .. وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةِ الرَّتَاعَا (٤)
والباء في هذين الوجهين تتعلق (٥) بالفعل المضممر كما تعلق به في قول الكوفيين في قراءتهم: ﴿إِحْسَانًا﴾.

ويدل على ذلك قولهم: «عمر ك الله»، فنصب المصدر محذوفاً كما ينصبه غير محذوف.

ويجوز أن تكون الباء متعلقة بـ ﴿وَصَّيْنَا﴾ ويكون ﴿حُسْنًا﴾ محمولاً على فعل كأنه: وصيناها، فقلنا: اتَّخَذَ فِيهِمْ حُسْنًا، واصطنع حُسْنًا.

(١) سقط في ب.

(٢) نَفَثَ يَنْفِثُ - نَفَثًا وَنَفْثَاتًا: نفخ، يقال: نفث الراقي في العقدة، وفلان ينفث غضباً. ينظر: المعجم الوسيط (نفث).

(٣) البيت بلا نسبة في المخصص (٩٢/٩)، وأساس البلاغة (نفث)، ويروى «فإن» بدلا من «وإن».

(٤) تقدم.

(٥) في ب: متعلق.

كما قال: ﴿وَلَمَّا أَنْ نُنَجِّدَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦].

وحكى أبو الحسن: «حسنى» ولا أدرى أهى قراءة أم لغة غير قراءة، إلا أنه يحتمل ضربين:

أحدهما: أن تكون فُعَلَى الأَفْعَل، إلا أنه استعمل استعمال الأسماء، فأخرج منها لام المعرفة حيث صارت بمنزلة الأسماء نحو قوله: [من الرجز]
فِي سَعَى دُنْيَا طَالَ مَا قَدْ مَدَّتْ^(١)

والآخر: أن يكون بمنزلة: الرجعى والشورى والبشرى.

اختلفوا فى تشديد الظاء وتخفيفها من قوله -تعالى-: ﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ﴾ [٨٥]:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ﴾ مشددة الظاء
بألف^(٢).

وكذلك فى سورة الأحزاب والتحریم.

وروى على بن نصر عن أبى عمرو ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ بفتح التاء والظاء خفيفة.
وقرأ عاصم وحمة والكسائى [﴿تَظَاهَرُونَ﴾ خفيفاً]^(٣). وفى التحريم ﴿تَظَاهَرًا
عَلَيْهِ﴾ [الآية: ٤] خفيفة أيضاً.

وفارقهما عاصم فى التى فى سورة الأحزاب فقرأ: ﴿تَظَاهَرُونَ مِنْهُمْ﴾ [الآية: ٤]
بضم التاء مع التخفيف.

وقرأ حمزة والكسائى ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ بفتح التاء مع التخفيف مثل سورة البقرة.

(١) الرجز للعجاج فى ديوانه ص(٤١٠)، وخزانة الأدب (٢٩٦/٨، ٢٩٨، ٢٩٩)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٣٥٠)، وشرح المفصل (١٠٠/٦)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٨/٣١٦).

والشاهد فيه استعمال «دنيا» نكرة من غير «أل» إجراء لها مجرى الأسماء؛ لكثرة استعمالها من غير تقدم موصوف.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٠)، الإعراب للنحاس (١٩٤/١)، الإملاء للعكبرى (٢٩/١)، البحر المحيط (٢٩١/١)، التبيان للطوسى (٣٣٤/١)، تفسير الطبرى (٣١٨/٢)، تفسير القرطبى (٢٠/٢)، الحجة لابن خالويه (٨٤)، الحجة لأبى زرعة (١٠٤)، السبعة لابن مجاهد (١٦٢، ١٦٣)، الكشاف للزمخشرى (٧٩/١)، الكشاف للقيسى (٢٥٠/١)، (٢٥١)، المجمع للطبرى (١٥٢/١)، المعانى للأخفش (١٢٨/١)، تفسير الرازى (١/٤١٠)، النشر لابن الجزرى (٢/٢١٨).

(٣) سقط فى أ.

قال أبو علي: ﴿تَظَاهِرُونَ﴾: تعاونون. و﴿إِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ [أي] (١): [إن] (٢) تتعاوننا عليه.

وقال الأصمعي: اتخذ معك بغيراً، أو بغيرين ظهريين (٣). يقول: عُدَّة.

وقال: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحریم: ٤] أي: معين، فالتقدير فيه الجمع، واللفظ على الأفراد من التنزيل: ﴿وَحَسْبُنَا أَوْلِيَانَا﴾ [النساء: ٦٩].
وقال رؤبة: [من الرجز]

دَعَهَا فَمَا النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِهَا (٤)

أي: من أصدقائها.

وقال: ﴿قالوا ساحران تظاهرا﴾ [القصص: ٤٨] أي: تعاوننا على سحرهما، و: ﴿سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾ أي: تعاون أصحابهما؛ لأنه إنما يتعاون الساحران لا السحران. وأما قوله: ﴿وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيراً﴾ [الفرقان: ٥٥] فإنه يحتمل تأويلين: أحدهما: وكان الكافر على أولياء ربه معيناً، أي: يعادونهم ولا يوالونهم، كما قال - تعالى -: ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرَ يَكَادِبُونَ يَسْتُطُونَ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا﴾ [الحج: ٧٢].

وقال: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ﴾ [القلم: ٥١].

والآخر: أن يكون [المعنى: كان] (٥) هيناً عليه لا وزن له ولا منزلة، وكأنه من قولهم: ظهرت بحاجتي: إذا لم تُغنَ بها.

قال الشاعر: [من الطويل]

تَمِيمٌ بِنُ مَرُّ لَا تَكُونَنَّ حَاجَتِي بِظَهْرٍ وَلَا يَغِيَا عَلَيَّ جَوَائِبَهَا (٦)

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في أ.

(٣) البعير الظهري - بالكسر - : المعد للحاجة.
ينظر: القاموس المحيط (ظهر).

(٤) تقدم.

(٥) سقط في ب.

(٦) البيت للفرزدق في ديوانه (١/٨٦)، ولسان العرب (حوب)، (ظهر)، ومقاييس اللغة (٣/٤٧٢)، وتاج العروس (ظهر)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (٦/٢٥٦)، وتروى كلمة «زيد» بدلاً من كلمة «مر» و«عليك» بدلاً من «علي».

المعنى: لا يعيا على جواب ردها، فحذف المضاف.

ويمكن أن يكون من هذا قوله: [من الطويل]

... .. وَتِلْكَ شِكَاةٌ ظَاهِرَةٌ عَنْكَ عَارِضًا^(١)

أى: تلك شكاة هي عنك بظنهم فلا يُعبأ بها.

والكافر في قوله: ﴿وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِ ظَهِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٥] كقولهم: كثر

الشاة والبعير، في أنه يراد به الكثرة، وقد جاء ذلك في اسم الفاعل، كما جاء في سائر أسماء الأجناس.

أنشد أبو زيد: [من الرجز]

إِنْ تَبَخَّلِي يَا جُمْلُ أَوْ تَعْتَلِي أَوْ تُضِجِي فِي الظَّاعِنِ الْمُؤَلَّى^(٢)

وقال -تعالى-: ﴿فَأَيُّدَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فَاصْبِحُوا ظَهِيرًا﴾ [الصف: ١٤] أى غالبين

لهم، قاهرين، ومنه ظهر المسلمون على دور الحرب.

فأما قول الشاعر: [من الطويل]

مُظَاهِرَةٌ نَيًّا عَتِيْقًا وَعُوطِطًا فَقَدْ أَحْكَمَا خَلَقَا لَهَا مُتَبَايِنًا^(٣)

فمن قولهم: ظاهر بين درعين؛ إذا لبس إحداهما فوق الأخرى. وكذلك

«مظاهرة نيا»، أى: كأنها قد لبست الجديد على العتيق.

وقال: [من السريع]

هَلْ هَاجَكَ اللَّيْلَ كَلِيلٌ عَلَىٰ

ظَاهَرَ نَجْدًا فَتَرَامَىٰ بِهِ مِنْ ذِي صُبْرِ مُخِيلٍ^(٤)

(١) عجز بيت لأبي ذؤيب الهذلي، وصدده:

وعيرها الواشون أنى أحبها

والبيت له في شرح أشعار الهذليين ص(٧٠)، واللسان (ظهر، شكا)، والتنبيه والإيضاح

(٢/١٥٩)، والتاج (ظهر)، ومقاييس اللغة (٣/٤٧٢)، وتهذيب اللغة (٦/٢٥٤)، وبلا

نسة في مجمل اللغة (٣/٣٦٧).

(٢) تقدم.

(٣) البيت بلا نسبة في الكتاب (٤/٣٧٦)، ولسان العرب (عيط)، والمنصف (٢/١٢، ٤٢)،

والشاهد فيه قلب الياء واوا في «العوطط» (وهو اسم مصدر من «الاعتياط»); لسكونها

وانضمام ما قبلها.

(٤) للمتخل الهذلي في ديوان الهذليين (٦/٢).

ظاهر نجدًا، أي: علا نجدًا، وتوالى السحاب: أواخره، ومُطْفِل أي: مطر لبتاج ليلته، أي: نشأ الغيم فيها ومطر.

فقراءة الفريقين من ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر، ومن عاصم وحمزة والكسائي، في البقرة وفي التحريم - في المعنى سواء.

ألا ترى أن الكلمة: تتفاعلون في المعنى، فأما في اللفظ: فمن قال: ﴿تظَاهرون﴾ أدمغ التاء في الظاء لمقاربتها لها، ومن قال: ﴿تظَاهرون﴾ حذف التاء التي أدمغها الآخرون من اللفظ فكل واحد من الفريقين كره اجتماع الأمثال والمقاربة فمن قال: ﴿تظَاهرون﴾ خفف بالإدغام.

ومن قال: ﴿تظَاهرون﴾ خفف بالحذف. فالتاء التي أدمغها ابن كثير، ومن قرأ كقراءته، حذفها عاصم وصاحبا، والدليل على أنها هي المحذوفة: أنها كما اعتلت بالإدغام اعتلت بالحذف.

قال سيويه: الثانية أولى بالحذف لأنها هي التي تسكن وتدغم في نحو: ﴿فَأَذَرْتُمْ﴾ [البقرة: ٧٢]، ﴿وَأَزَيْتُمْ﴾^(١) [يونس: ٢٤] ومما يقوى ذلك أن الأولى لمعنى، فإذا حذف لم يبق شيء يدل على المعنى. والثانية من جملة كلمة إذا حذف دل ما بقي من الكلمة عليها.

و«تفاعل» مطاوع «فاعل»، كما أن «تَفَعَّلَ» مطاوع «فَعَّلَ». ف «تفاعل» نحو تَضَارَبَ، وَتَمَادَى. و«فَعَّلَ» نحو: قَطَعْتُهُ فَتَقَطَّعَ، وَمَلَأْتُهُ فَتَمَلَأَ. وقد جاء ﴿ظَاهَرَ﴾ متعديًا:

قال: ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَلَهُرُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٦] والتي في البقرة والتحريم في المعنى واحدًا، وإنما هما من المعاونة.

(١) فإن التفت التاءان في «تتكلمون» و«تتكرسون»، فأنت بالخيار: إن شئت أثبتهما، وإن شئت حذف إحداهما، وتصديق ذلك: قوله - عز وجل - : ﴿تَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ﴾، و «تتجافى جنوبهم عن المضاجع».

وإن شئت حذف التاء الثانية، وتصديق ذلك: قوله تبارك وتعالى: ﴿تَنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾، وقوله: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمْنُونَ الْوَيْدَانَ﴾. وكانت الثانية أولى بالحذف؛ لأنها هي التي تسكن وتدغم في قوله - تعالى - : ﴿فَادَارَأْتُمْ﴾ و «أزيت» وهي التي يُفَعَّلُ بها ذلك في ﴿يذكرون﴾. ينظر: الكتاب (٤/٤٧٦).

فأما التي في الأحزاب فليست من المعاونة لكنها^(١) من الظهار.
قال أبو الحسن: قالوا: ظاهر من امرأته. ومعنى الظهار: أن يقول لامرأته: أنت على كظهر أمي. أو^(٢) يشبهها بعضو منها غير الظهر مما يحرم على الرجل من أمه.
وخالف عاصمَ الفريقيين في ما معناه الظهار: فقرأ الذي معناه: الظهار على «فاعل». وزعموا أنه قراءة الحسن، وكذلك قرأ هذا المعنى في المجادلة على «فاعل» فقال: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ﴾ بضم الياء وبالألف.
وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو في المجادلة: ﴿الَّذِينَ يَظْهَرُونَ﴾ [الآية: ٢] بغير ألف.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿يَظَاهِرُونَ﴾ بفتح الياء وبالألف^(٣) مشددة الظاء.

فمن قرأ ﴿يَظْهَرُونَ﴾ جعله مطاوع «ظَهَرَ».

ومن قال ﴿يَظَاهِرُونَ﴾ جعله مطاوع «ظَاهَرَ».

فإن قلت: فإن «ظَهَرَ» لم يتعد، فكيف يكون له مطاوع؟ فإنه قد يجيء على لفظ المطاوع ما لا يكون منه فعل متعدي نحو: انطلق، و«فَعَلَ» و«فَاعَلَ» قد يستعملان بمعنى: كقولهم: ضاعف وضعف؛ فكذلك ظاهر وظهر.

فأما من ذهب من المتأخرين إلى أن الظهار لا يقع في أول مرة حتى يعيد لفظ الظهار مرة أخرى، فيقول: «أنت على كظهر أمي»؛ لأن ذلك عنده هو الظاهر لقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المجادلة: ٣] - فليس في ذلك ظاهرٌ كما ادعاه، وذلك أن [قوله: ﴿يعودون﴾]^(٤) العود على ضربين:

أحدهما: أن يصير إلى شيء قد كان عليه قبل فتركه ثم صار إليه.

والآخر: أن يصير إلى شيء وإن لم يكن على ذلك قبل، وكأن هذا الوجه غمض على هذا القائل. وهذا عند من خوطب بالقرآن مثل الوجه الأول في الظهور، وفي أنهم يعرفونه كما يعرفون ذلك^(٥).

(١) في أ: لكنه.

(٢) في أ: و.

(٣) في ب: بألف.

(٤) في ب: قولهم: يعود.

(٥) في أ: ذلك.

فمن ذلك ما أنشده أبو عثمان - أو^(١) الرياشي^(٢) - : [من الوافر]
 إِذَا التَّسْعُونَ أَقْصَدْنِي سَرَاهَا وَسَارَتْ فِي الْمَفَاصِلِ وَالْعِظَامِ
 وَصِرْتُ كَأَنِّي أَقْتَادُ عَيْرًا وَعَادَ الرَّأْسُ مِنِّي كَالثَّغَامِ^(٣)
 ومنه قول الهذلي: [من الطويل]
 وَعَادَ الْفَتَى كَالْكَهْلِ لَيْسَ بِقَائِلٍ سِوَى الْحَقِّ شَيْئًا وَاسْتَرَاحَ الْعَوَازِلُ^(٤)
 المعنى: وصار لون الرأس كلون الثغام^(٥)، ولم يكن ثم لون ثغام عاد إليه؛ وإنما
 المعنى صار لون الرأس كلون الثغام؛ فكذلك قوله: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾
 [المجادلة: ٣] أى: يصيرون إليه.

ومن ذلك قولُ العجاج: [من الرجز]

وَقَصَبِ حُنَى حَتَّى كَادَا
 يَعُودُ بَعْدَ أَعْظَمِ أَعْوَادَا^(٦)

وسميت الآخرة المعاد، ولم يكن فيها ثم صار إليها؛ فالمعاد كقوله: ﴿وَلِئَلَّا
 الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥] فى المعنى.

(١) فى أ: و.

(٢) عباس بن الفرج، العلامة الحافظ، شيخ الأدب، أبو الفضل، الرياشي البصرى النحوى،
 مولى محمد بن سليمان بن على العباسى الأمير، وقيل: كان أبوه عبداً لرجل من جُذام اسمه
 رياش. ولد بعد الثمانين ومائة. وسمع من طائفة كثيرة وحمل عن: أبى عبيدة معمر بن
 المثنى، وأبى داود الطيالسى، والأصمعى، وأبى عاصم النبيل، وأبى أحمد محمد بن عبد
 الله الزبيرى، وأشهل بن حاتم. وزوى عنه: أبو داود كلامه فى تفسير أسنان الإبل،
 وإبراهيم الحرى، وابن أبى الدنيا وابنه محمد بن العباس، وأبو العباس الميرد. وكان من
 بحور العلم. قال ابن حبان: كان راوياً للأصمعى. قال ابن دريد: قتله الزنج بالبصرة سنة
 سبع وخمسين ومائتين.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٧٢ - ٣٧٤)، بغية الوعاة (٢/ ٢٧)، تاريخ بغداد (١٢/
 ١٣٨ - ١٤٠)، العبر (٢/ ١٤).

(٣) ينظر: أساس البلاغة (ثغم).

(٤) ينظر: ديوان الهذليين، الأغاني (٢١/ ٢٣٧).

(٥) الثغام: نبات أبيض اللون، يقال: أثغم الوادى: أثبت الثغام، وأثغم الرأس: صار شعره
 كالثغام بياضاً. وثغم اللون، يُثَغَّمُ ثَغْمًا: أبيض كالثغام، فهو ثاغم.
 ينظر: المعجم الوسيط (ثغم).

(٦) ينظر: ملحق ديوانه (٢/ ٢٨٢)، ولسان العرب (عود)، وتاج العروس (عود).

وقال ساعدة - أو غيره - : [من البسيط]

فَقَامَ تُرْعَدُ كَفَاهُ بِمُخَجَبِهِ قَدْ عَادَ رَهْبًا رَذِيًّا طَائِشَ الْعَدَمِ (١)

وقال امرؤ القيس: [من الطويل]

وَمَاءٍ كَلَوْنِ الْبَوْلِ قَدْ عَادَ آجِنًا قَلِيلَ بِهَا الْأَصْوَاتِ ذِي كَلَاٍ مُخْلِى (٢)

وقال آخر: [من الطويل]

فَإِنْ تَكُنَ الْأَيَّامُ أَحْسَنَ مَرَّةً إِلَى فَقَدْ عَادَتْ لَهُنَّ ذُنُوبٌ (٣)

وهذا إذا تَبَّعَ وجد كثيرا، وفي بعض ما ذكر منه كفاية تدل على غلط من ذهب إلى: أن «العود» لا يكون إلا أن يفارق شيئا كان عليه ثم يصير إليه بعد.

وقد قيل فى الآية قولان: يجوز أن تكون فى كل واحد منهما على غير ما قاله هذا

القائل.

قال أبو الحسن: تقديرها: والذين يظاهرون من نسائهم فتنحرير رقة لما قالوا ثم

يعودون إلى نسائهم.

وقال عبيد الله بن الحسين، تأويلها: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾

[المجادلة: ٣] المعنى: ثم يعودون إلى المقول فيه. والمقول فيه هو النساء.

﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ أى: فتنحرير رقة لكفارة التحريم الواقع من الزوج.

فتقدير قول أبى الحسن الأخفش: والذين يَظَاهِرُونَ من نسائهم فعليهم تحرير رقة

لما قالوا أى: لما نطقوا به من لفظ التحريم الموجب الامتناع من الوطء إلا بعد

التكفير؛ فيكون قوله: ﴿لِمَا قَالُوا﴾ الجارُ فيه متعلقٌ بالمحذوف الذى هو خبرُ

المبتدأ- والجارُ قد يتعلق بالمعنى وإن تقدم عليه لكونه بذلك مثل الظرف (٤) فى

نحو: أَكَلْتُ يَوْمَ لِكَ ثَوْبًا. ومعنى: يعودون إلى نسائهم، أى: إلى وطنهن الذى كانوا

حرموه على أنفسهم بالظهار منهن.

(١) ينظر: شرح أشعار الهذليين ص(١١٢٤)، ولسان العرب (عود، وبل)، وتاج العروس

(عود، وبل).

وتروى كلمة: «بميله» بدلا من «بمحجنه».

(٢) ينظر: ديوانه ص(٣٦٣).

(٣) البيت لغريقة بن مسافع العبسى فى الأصمعيات (٩٩)، وللطليل الغنوى فى البحر المحيط

(٢/٢٨٣).

(٤) فى أ: الظروف.

فأما التقديم والتأخير الذى قدره فى الآية فهو كثير جداً.

فمثل الآية قوله: ﴿أَذْهَبَ بِكَيْبَتِي هَكَذَا فَآلِقَهُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾ [النمل: ٢٨]. فالمعنى: اذهب بكتابتى هذا فألقه إليهم، فانظر ماذا يرجعون، ثم تولى عنهم فكما قدم قوله: ﴿ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ﴾ والتقدير به التأخير، كذلك فى آية الظهر، التقدير بـ «ثُمَّ» وما تعلق به التأخير.

وقال أبو الحسن عبيد الله بن الحسين: التأويل: والذين يظاهرون ثم يعودون [لما قالوا] (١) أى: يعودون إلى المقول فيه، والمقول فيه: هو القول؛ فـ «ما قالوا» و«المقالة» و«القول» بمعنى، والمراد بقوله: ﴿لِئِمَّا قَالُوا﴾ هو المقول فيه، كما أن قولهم: هذا الدرهم ضرب الأمير، يراد به مضروبه، وهذا الثوب نسج اليمن، يراد به منسوج (٢) اليمن، وهذا النحو كثيرٌ فى كلامهم، كأنهم وصفوا المفعول فى هذا النحو بالمصدر كما وصفوا الفاعل به فى قولهم: «رجل عدلٌ» يرادُ به عادلٌ، وماءٌ غورٌ أى غائرٌ، فسوا بين الفاعل والمفعول فى هذا كما سوا بينهما فى إضافة المصدر إليهما، وفى بناء الفعل لكل واحد منهما.

ومما جاء فيه «المقالة» يراد به «القول» [قول] (٣) كثير: [من الطويل]

وَإِنَّ ابْنَ لَيْلَى فَآةٌ لِي بِمَقَالَةٍ وَلَوْ سِزْتُ فِيهَا كُنْتُ مِمَّنْ يُبِيلُهَا
فـ «المقالة» هنا يرادُ بها: المقولُ فيه.

ألا ترى أن المعنى ولو سرت فى طلبها، كنت ممن يبيله إياها. فإنما يسأل ويطلب ما تعد به الملوك من صلاتها وجوائزها لا ما تلفظ به.

وكان أبو الحسن يقول: إن ذلك بمنزلة قوله: «العائد فى هيبته كالعائد فى قيته» (٤)

أى: العائد فى، موهوبه.

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: منسوجة.

(٣) سقط فى أ.

(٤) أخرجه البخارى (٢٧٧/٥) كتاب الهبة: باب لا يحل لأحد أن يرجع فى هبته، (٢٦٢١)،

ومسلم (١٢٤١/٣) كتاب الهبات: باب تحريم الرجوع فى الصدقة، (٥ - ١٦٢٢)، وأبو

داود (٨٠٨/٣) كتاب البيوع: باب الرجوع فى الهبة (٣٥٣٨)، والنسائى (٢٦٦/٦): كتاب

الهبة: باب رجوع الوالد فيما يعطى ولده، وابن ماجه (٧٩٦/٢) كتاب الهبات: باب

الرجوع فى الهبة (٢٣٨٥)، وأحمد (٢٨٠/١) من حديث ابن عباس مرفوعاً.

قال: ألا ترى أن العود لا يكون إلى الهبة التي هي نُطْقٌ بلفظٍ يوجب التملك مع القبض، فإذا لم يجز ذلك، كان المراد الموهوب.

قال: ومن ثم لم يوجب أبو حنيفة^(١) الكفارة على من حلف بعلم الله ثم حنث؛ لأن العلم صار في تعارف الناس: المعلوم.

ألا تراهم يقولون: غفر الله لك علمه فيك، وإنما يراد معلومه؛ فكذلك قوله: لما قالوا يراد به المقول فيه.

ومن ذلك قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُم﴾ [الروم: ٢٧] والخلق هنا المخلوق؛ فهذا في المعنى كقوله: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩] ألا ترى أن الذي يعاد هو الأجسام المنشرة.

فاللام في قوله: ﴿ثُمَّ يُعِيدُونَ لِمَا قَالُوا﴾ [المجادلة: ٣] على قول أبي الحسن عبيد الله بن الحسين بمعنى «إلى»، و«إلى» و«اللام» يتعاقبان في هذا النحو، ويقع كل واحد منهما موقع الآخر، قال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ [الأعراف: ٤٣].

وقال: ﴿فَاهْدُوهُمْ إِنْ صِرَطَ الْجَحِيمِ﴾ [الصفات: ٢٣].

وقال: ﴿قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ﴾ [يونس: ٣٥] فوصل الفعل مرة باللام ومرة بإلى كما قال: ﴿يَأْنِ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥].

وقال: م ﴿وأوحى إلى نوح﴾ [هود: ٢٦].

فأما قوله: ﴿يعودون﴾ في الآية: فهو في القولين يجوز على كل واحد من

(١) النعمان بن ثابت، التيمي بالولاء، الكوفي، أبو حنيفة وإمام الحنفية، الفقيه المجتهد المحقق، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة. قيل: أصله من أبناء فارس. ولد ونشأ بالكوفة سنة ٨٠هـ. وكان يبيع الخز ويطلب العلم في صباه، ثم انقطع للتدريس والإفتاء. وأراده عمر ابن هبيرة (أمير العراقيين) على القضاء، فامتنع ورعاً. وأراده المنصور العباسي بعد ذلك على القضاء ببغداد، فأبى، فحلف عليه ليفعلن، فحلف أبو حنيفة إنه لا يفعل، فحبسه إلى أن مات. وكان قوي الحجّة، من أحسن الناس منطقاً، قال الإمام مالك، يصفه: رأيت رجلاً لو كلمته في هذه السارية أن يجعلها ذهباً لقام بحجتي! وكان كريماً في أخلاقه، جواداً، حسن المنطق والصورة، جهورى الصوت، إذا حدث انطلق في القول وكان لكلامه دوى. وعن الإمام الشافعي: الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة. له «مسند» في الحديث، جمعه تلاميذه، و«المخارج» في الفقه، صغير، توفي ببغداد سنة ١٥٠هـ. ينظر: الأعلام (٣٦/٨).

المذهبين اللذين ذكرناهما في العود، من (١) أنه يكون للحال التي يكون عليها الشيء، ثم ينتقل عنها (٢)، ثم يصير إليها (٣).

ويكون للمصير إلى الشيء، وإن لم يكن فيه قبل.

فقول أبي الحسن [الأخفش] (٤) تقديره: فعليهم تحرير رقبة من أجل ما قالوه من لفظ الظهار الموجب للتحريم، ثم يعودون إلى نسائهم على ما كانوا عليه من قبل من وطئهن، ويجوز أن يكون: فتحرير رقبة لما قالوا، ثم يصيرون إلى استباحة وطئهن الذي كان قد حرم عليهم.

وكذلك قول أبي الحسن: أي يصيرون إلى الحالة التي كانوا عليها من فعل الوطء، كما كانوا من قبل أن يحدثوا التحريم بالظهار.

ويجوز أن يكون المعنى: ثم يعودون (٥) إلى استباحة الوطء برفع الكفارة التحريم الحادث ويخرجون عنه.

فإذا أمكن في الآية كل واحد من التأويلين اللذين تحتملهما الكلمة، لم يجز أن يدعى: أن أحدهما هو الظاهر دون الآخر.

اختلفوا في: ﴿أَسْرَى تَفْدُوهُمْ﴾ [٨٥] في إثبات الألف في الحرفين وإسقاطها وفي فتح الراء وإمالتها:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿أَسَارَى تَفْدُوهُمْ﴾ (٦).

وقرأ نافع وعاصم والكسائي: ﴿أَسْرَى تَفْدُوهُمْ﴾ بألف فيهما.

وقرأ حمزة: ﴿أَسْرَى تَفْدُوهُمْ﴾ بغير ألف فيهما.

وكان أبو عمرو وحمزة والكسائي يكسرون الراء، وكان ابن كثير وعاصم يفتحان

(١) في أ: في.

(٢) في أ: عنه.

(٣) في أ: إليه.

(٤) سقط في أ.

(٥) في ب: يصيرون.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤١)، الإملاء للمكبري (٢٩/١)، البحر المحيط (٢٩١/١)،

التيسير للداني (٧٤)، تفسير الطبري (٣١١/٢)، تفسير القرطبي (٢١/٢)، الحجة لابن

خالوية (٨٤)، الحجة لأبي زرعة (١٠٤)، السبعة لابن مجاهد (١٦٣)، الفيت للصفاسي

(١٢١)، الكشف للقيسي (٢٥١/١، ٢٥٢)، المجمع للطبرسي (١٥٢/١)، المعاني

للأخفش (١٢٩/١)، تفسير الرازي (٤١٠/١)، النشر لابن الجزري (٢١٨/٢).

الراء، وكان نافعٌ يقرأ بين الفتح والكسر.

[قال أبو علي^(١): أسيرٌ: فعيلٌ، بمعنى مفعول؛ ألا ترى أنك تقول: أسرته، كما تقول: قتلته، وفعيل إذا كان بمعنى مفعول، لم يجمع بالواو والنون كما لم يجمع فعول بهما، ولكن يكسر على فَعَلَى، نحو لَدَيْغٍ وَلَدَعَى، وَقَتِيلٍ وَقَتَلَى، وجريحٍ وَجَزَحَى، وعقيرٍ وَعَقْرَى.]

فإذا كان كذلك، فالأقيس: الأسرى وهو أقيس من أسارى، كما كان أقيس من قولهم: أسراءٌ.

ألا ترى أنهم قد قالوا: أسراء، فشبهوه بظرفاء، كما قالوا في جمع قتيلٍ: قتلاء، فكما أن أسراء وقتلاء في جمع قتيل، وأسير، ليس بالقياس، كذلك أسارى ليس بالقياس.

ووجه قول من قال: ﴿أَسْكْرَى﴾: أنه شبهه بـ«كسالى»، وذلك أن الأسير لما كان محبوساً عن كثير من تصرفه للأسر، كما أن الكسلان محتبسٌ عن ذلك لعادته السيئة شبه به، فقيل في جمعه: أسارى كما قيل: كسالى، وأجرى عليه هذا الجمع [للحمل]^(٢) على المعنى، كما قيل: مرضى وموتى وهلكى ووَجِيًا؛ لما كانوا مبتلين بهذه الأشياء ومدخلين فيها مكرهين عليها مصابين بها؛ فأشبهه في المعنى فعيلا الذى بمعنى مفعول، فلما أشبهه في المعنى أجرى عليه في الجمع اللفظ الذى لفعيل بمعنى^(٣) مفعول، كما قالوا: امرأةٌ حميدةٌ فالحقوها الهاء.

وإن كان بمعنى مفعول لما كانت^(٤) بمعنى رشيدة ورشيد، فهذه الأشياء مما تحمل على المعنى، وإن لم يكن حملها على المعنى الأصل عند سيبويه. قال: ولو كان أصلاً قبح: هالكون وزمنون، وكذلك أسارى ليس بالأصل^(٥) فى هذا الباب، ولكنه قد استعمل كثيراً فى هذا النحو، وإن لم يكن مستمراً كاستمرار فعلى فى جمع فعيل الذى بمعنى مفعول.

قال سيبويه: وقالوا كسلى، فشبهوه بأسرى، كما قالوا: أسارى، فشبهوه بكسالى.

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى أ.

(٣) أى: فعيل.

(٤) فى ب: كان.

(٥) فى أ: بأصل.

فهذا يعلم منه أن الأصل في فعيل الذى يراد به مفعول أن يجمع على فعلى، وأن فعلان نحو: سكران، وكسلان، يجمع على فعلى أو فعلى، وقالوا: كسالى وكسالى، فكأنهم جمعه على فعلى، وإن كانت من أبنية الأحاد نحو: حُبَارَى^(١) ورُخَامَى^(٢)، لما كان فُعَالٌ قد جاء فى بعض أبنية الجموع نحو: رِخَالٍ^(٣) وظَوَّارٍ^(٤) وثَاء^(٥)، وقد لحقته تاء التأنيث فقالوا فى جمع نقوة: نقاوة، كما قالوا: الحجارة والذكاراة^(٦)، فكما لحق التاء فى هذا النحو الذى يراد به الجمع كذلك لحق علامة التأنيث فى سكارى وكسالى؛ فجعلت الألف بمنزلة التاء؛ كما جعلت بمنزلتها فى نحو قولهم: قاصعاء وقواصع^(٧)، وداماء ودوام^(٨) فصار بمنزلة: حاوية وحوايا^(٩)، وجابية وجوابى^(١٠)، كما صارت، الدئى والثصا بمنزلة الظلم والثقب، وقل فعلى

- (١) الحُبَارَى: طائر طويل العنق، رمادى اللون، على شكل الإوزة، فى منقاره طول، الذكر والأنى والجمع فيه سواء ينظر: المعجم الوسيط (حبر)
- (٢) الرُخَامَى - بالضم - نوع من النبات. ينظر: ترتيب القاموس (رخم).
- (٣) رُخَال: مفردها: رِخْل، وهى الأنى من أولاد الضأن. ينظر: المعجم الوسيط (رخل).
- (٤) ظَوَّارٌ: مفردها: ظُثْر، وهى العاطفة على ولد غيرها، المرضعة له، فى الناس وغيرهم، للذكر والأنى. ينظر: ترتيب القاموس (ظار).
- (٥) يقال: جاءوا ثناء - كغراب - أى: جاءوا اثنين اثنين، وثنين اثنين. ينظر: ترتيب القاموس (ثنى).
- (٦) الذكاراة: جمع ذكر، كذكور، وذكورة، وذكارة، وذكوران، وذكورة. وهو خلاف الأنى. ينظر: ترتيب القاموس (ذكر).
- (٧) قاصعاء: مفرد، وقواصع: جمعه، وهى جحر يحفره اليربوع فإذا دخل فيه سد فمه؛ لثلا يدخل عليه حية أو دابة. ينظر: المعجم الوسيط (قصع).
- (٨) داماء: مفرد، ودوام: جمعه، وهى - أيضاً - جحر اليربوع. ينظر: المعجم الوسيط (دمم).
- (٩) حاوية مفرد، وحوايا: جمعه، وهى مؤنث الحاوى، والحواوى: هو الذى يرقى الحيات ويجمعها وهو - أيضاً - الرجل يقوم بأعمال غريبة. والحواوية - أيضاً - بمعنى: أمعاء البطن. ينظر: المعجم الوسيط (حوى).
- (١٠) جابية: مفرد، وجواب: جمعه، وهى الحوض يجبى فيه الماء، أى: يجمع.

فى الجمع كما قل فُعالة فيه .

الربيع^(١) عن أبى العالفة فى قوله: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ...﴾ الآية [البقرة: ٨٥] قال: كان بنو إسرائيل إذا استضعف قومٌ قومًا أخرجوهم من ديارهم وقد أخذ عليهم الميثاق ألا يسفكوا دماءهم ولا يخرجوا أنفسهم من ديارهم، وأخذ عليهم الميثاق إن أسر بعضهم بعضًا أن يفادوهم، فأخرجوهم من ديارهم ثم فادوهم. فأمنوا ببعض الكتاب وكفروا ببعض: آمنوا بالفداء ففدوا، وكفروا بالإخراج من الديار فأخرجوهم.

ومر عبد الله بن سلام^(٢) على رأس الجالوت بالكوفة، وهو يفادى من النساء من لم تقع عليه العرب، ولا يفادى من وقع عليه^(٣) العرب، فقال ابن سلام: أما إنه مكتوبٌ عندك فى كتابك أن تفاديهن كلهن.

[قال] قتادة [فى]: ﴿أَفْتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥]:

كان إخراجهم كفرًا وفداؤهم إيمانًا.
[وقال] غيره: كانت قريظة والنضير أخوين، وكانوا [من اليهود]^(٤)، وكان الكتاب بأيديهم، وكان الأوس والخزرج أخوين، فافترقا وافتترقت قريظة والنضير، فكانت النضير مع الخزرج، وكانت قريظة مع الأوس فاقتتلوا، وكان بعضهم يقتل بعضًا، قال الله - عز وجل -: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتَخْرُجُونَ فَرِيقًا مِّنْكُمْ مِّن دِيَارِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٥].

= ينظر: المعجم الوسيط (جى).

(١) الربيع بن أنس الكندى أو الحنفى البصرى. عن أنس والحسن، وأرسل عن أم سلمة. وعنه سليمان التيمى وسليمان الأعمش وابن المبارك. قال أبو حاتم: صدوق. قيل: توفى سنة تسع وثلاثين ومائة. وقيل: سنة أربعين.
ينظر: الخلاصة (٣١٨/١).

(٢) عبد الله بن سلام، مخفف بن الخارث الإسرائيلي الیوسفى، أبو یوسف حلیف القواقل الخزرجى. أسلم مقدم النبى ﷺ المدينة، وشهد فتح بیت المقدس مع عمر، وروى خمسة وعشرين حديثًا، اتفقا على حديث، وانفرد البخارى بأخر. شهد له النبى ﷺ بالجنة. ونزل فيه: ﴿وشهد شاهد من بنى إسرائيل﴾، وقوله تعالى: ﴿ومن عنده علم الكتاب﴾. وعنه ابنه یوسف وأبو هريرة وأنس. اتفقوا على أنه مات سنة ثلاث وأربعين بالمدينة، رضى الله عنه.
ينظر: الخلاصة (٦٤/٢).

(٣) فى ب: عليها.

(٤) فى أ: يهودا.

قال أبو علي: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾: أى: يقتل بعضهم بعضاً. كقوله: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ [النور: ٦١] أى: ليسلم [بعضكم على بعض] (١).

[و] فَذَيْتٌ: فعلٌ يتعدى إلى مفعولين، ويتعدى إلى الثانى بالجار كقوله: ﴿وَفَذَيْتُهُ يَذِيحُ عَظِيمًا﴾ [الصفات: ١٠٧].

وكقوله: [من الطويل]

يَوَدُّونَ لَوْ يَفْدُونَنِي بِثُقُوسِهِمْ وَمَثْنَى الْأَوَاقِي وَالْقِيَانِ التَّوَاهِدِ (٢)
فإذا ثقلت العين زدت على المفعولين ثالثاً.

كقوله: [من البسيط]

لَوْ يَسْتَطِيعَنَّ إِذَا نَابَتْكَ مُجْحِفَةٌ فَذَيْتَكَ الْمَوْتَ بِالْأَبْنَاءِ وَالْوَلَدِ
وقالوا: فادى الأسير: إذا أطلقه وأخذ عنه شيئاً.

قال الأعشى: [من الرمل]

عِنْدَ ذِي تَاجٍ إِذَا قِيلَ لَهُ قَادٍ بِالْمَالِ تَرَاحَى وَمَزَخٍ (٣)
المفعول الأول محذوف، التقدير: فادِ الأسرى بالمال.

ومما يؤكد «فاعل» فى هذا الباب ويثبت أنه، قد جاء تفاعلى، و«تفاعل» (٤) إنما هو مطاوع «فاعل»، كما أن «تفعل» مطاوع «فعل».

قال: [من الطويل]

تَفَادَى إِذَا اسْتَدَكَّى عَلَيْهَا وَتَتَقَّى كَمَا يَتَّقَى الْفَحْلَ الْمَخَاضُ الْجَوَامِزُ (٥)
فأما الفداء: فيجوز أن يكون مثل الكتاب، ويجوز أن يكون مصدر «فاعل»، وقد قالوا: فديته، وافتديته، وأنشد أبو زيد: [من الطويل]

(١) سقط فى أ.

(٢) البيت لأبى ذؤيب فى شرح أشعار الهذليين (١٩٢).

(٣) ينظر ديوانه ص (٢٣٧).

(٤) فى ب: تتفاعل.

(٥) البيت للشماخ فى ديوانه ص (١٨٠)، وأساس البلاغة (ذكى)، وجمهرة أشعار العرب ص (٨٢٧).

والجوامز: جمع جامزة، اسم فاعل من جمز، والجمز: ضرب من السير. ينظر: اللسان (جمز)، القاموس (جمز).

وَلَوْ أَنَّ مَيِّتًا يُفْتَدَى لَفَدَيْتُهُ بِمَا أَقْتَالَ مِنْ حُكْمٍ عَلَيَّ طَيِّبٌ (١)
 فافتدى يجوز أن يكون بمعنى «تفاعل»، مثل: ازدوجوا وتزأوجوا، واعتنوا
 وتعاونوا، ودلّ على ذلك تصحيح العين في «افتعلوا».

ويجوز أن يكون: فدى وافتدى، مثل: حفر واحفر، وقلع واقلع.
 والأخلق في البيت أن يكون بمنزلة «فعلت»، على تقدير: ولو أن ميّتا يُفدى لفديته.
 فمن قرأ: ﴿تَفْدُوهُمْ﴾؛ فلأن من كل واحد من الفريقين فعلا، فمن الأسر دفع
 الأسير، ومن المأسور منهم دفع فدائه (٢)، فإذا كان كذلك فوجه ﴿تَفْدُوهُمْ﴾ ظاهر.
 والمفعول الثانى الذى يصل إليه الفعل بالحرف محذوف، كما كان المفعول
 الأول الذى يصل إليه الفعل بلا حرف محذوفاً فى قوله: فاد بالمال.

ومن قرأ ﴿تَفْدُوهُمْ﴾ فالمعنى فيه: مثل معنى من قرأ: ﴿تَفَادُوهُمْ﴾ إلا أنه جاء
 بالفعل على «يفعل»؛ ألا ترى أن فى هذا الوجه -أيضاً- دفعا من كل واحد من
 الأسرين والمأسور منهم على وجه الفدية للأسير، والاستنقاذ له من الأسر.
 فأما الإمالة فى الراء من ﴿أَسَارَى﴾، والتفخيم، فكلاهما حسن؛ فالإمالة: لأن
 هذه الألف إذا كانت الكلمة على هذه العدة، لم تكن الألف إلا مثل الألف المنقلبة
 عن الياء.

اختلفوا فى تحريك الدال وتسكينها من قوله -عز وجل-: ﴿بُرُوجِ الْقُدُسِ﴾
 [٢٥٣، ٨٧].

فقرأ ابن كثير وحده: ﴿وَأَيُّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ مسكنة الدال (٣) وكذلك فى جميع
 القرآن.

وقرأ الباقون: ﴿الْقُدُسِ﴾ مضمومة القاف والدال.

(١) تقدم.

(٢) فى ب: لفدائه.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤١)، الإعراب للنحاس (١٩٨/١)، الإملاء للكبرى (٢٩/١)،
 البحر المحيط (٢٩٩/١)، التبيان للطوسى (٣٣٩/١)، التيسير للدانى (٧٤)، الحجة لابن
 خالويه (٨٤)، الحجة لأبى زرعة (١٠٥)، السبعة لابن مجاهد (١٦٣)، الغيث للصفاسى
 (١٢٣)، الكشف للقيسى (٢٥٣/١)، المجمع للطبرسى (١٥٤/١)، تفسير الرازى (١/
 ٤١٢).

[قال أبو علي^(١)]: قوله -تعالى-: ﴿وَأَيَّدْتَهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ أَيَّدْنَاهُ: فَعَلَّنَاهُ، من الأيْد والأَد، وهو القوة، ومثلُ الأيْد والأَد في بنائهما على فَعَل وفَعَل: العَيْب والغَاب، والدَّيْم والدَّام، وجاء في أكثر الاستعمال على فَعَلَّنَاهُ لتصح العين الثانية لسكون الأولى، وعلى هذا قوله: ﴿إِذْ أَيَّدْتُّكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ [المائدة: ١١٠].
ومن قال ﴿أَيَّدْنَاهُ﴾ صحح العين؛ لأنه إذا صححت في مثل: أجود، وأطيب، لزم تصحيحها في ﴿أَيَّدْنَاهُ﴾^(٢) لما كان يلزم من توالى الإعلالين.

فمن التصحيح قوله: [من السريع]

... .. نَاوِ كَرَأْسِ الْفَدَنِ الْمُؤَيَّدِ^(٣)

ونظير هذا في كراهتهم توالى الإعلالين، ورفضهم ما يؤدي إليه قولهم: ﴿يَوَدُّ...﴾ [المعارج: ١١]، و ﴿وَوَدُّوْكَ أَنَّ عَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ...﴾ [الأنفال: ٧]: فبنوا الماضي على «فَعِل»؛ ليلزمه في المضارعة «يَفْعَل»، ولو كان الماضي «فَعَل» لكان المضارع مثل: يَعِد؛ فيلزم اجتماع إعلالين.
فأما «روح القدس»: فقال قتادة والسدي، والربيع والضحاك في «روح القدس»: إنه جبريل.

وقال بعض المفسرين: «روح القدس»: الإنجيل، أيد الله عيسى به روحاً، كما جعل القرآن روحاً في قوله: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢] و«الْقُدْسُ» و«الْقُدُسُ» التخفيف والتثقيب فيه حسنان، وكذلك ما كان مثله نحو: العُنُقِ والعُنُقِ والطُّنْبِ والطُّنْبِ. والحُلْمِ والحُلْمِ، وحكى أبو الحسن عن عيسى أطراد الأمرين فيهما.

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: أَيَّدْنَاهُ.

(٣) عجز بيت للمثقب العدي وصدرة:

يبنى تجاليدى وأقتادها

ينظر: ديوانه ص(٢٣)، واللسان (أيد، فدن)، والتنبيه والإيضاح (٧/٢)، وجمهرة اللغة ص(٤٤٩)، والتاج (أيد، فدن)، وبلا نسبة في اللسان (جلد، بنى)، وتهذيب اللغة (١/٦٥٨).

والفدن: القصر المشيد، والجمع أفدان قال الشاعر:
كما تراطن في أفدائها الروم
ينظر: اللسان (فدن).

ومما يدل على حسن التثقيب جمعهم ما كان على «فُعَلَة» على «فُعَلَات». نحو غرفة وغرفات، وركبة وركبات، وهذا الأكثر في الاستعمال. ومنهم من كره الضميتين؛ فأسكن العين أو أبدل منها الفتحة نحو: رُكَبَات، وكذلك من أسكن العين منه، والضم أكثر كما كان ظُلُمَات أكثر. وأسكن أبو عمرو «خُطُواتٍ» وحرك «الْقُدُسُ» لأن الحركات في الجمع أكثر منها في ال «فُعَلُ»، فأسكن لتوالي الحركات واجتماع الأمثال، ولا يلزمه على هذا الإسكان في «ظلمات»^(١).

وأما «القدس» في اللغة فإن أبا عبيدة وغيره قالوا في قوله: ﴿وَتُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠] التقديس: التطهير.

وقال غيره: إن ابن عباس كان يقول: المقدس: الطاهر.
وقال الراجز: [من الراجز]

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْقَادِسِ

قال: وقالوا: قُدُس عليه الأنبياء، أى: بركوا.

وقال رؤبة: [من الراجز]

دَعَوْتُ رَبَّ الْقُوَّةِ الْقُدُوسَا^(٢)

قال: والمقدس: المعظم. وقال: قدس عليه، أى: برك.

قال أبو علي: فكأن «معنى نقديس لك»: نزهك عن السوء، فلا ننسبه إليك، ولا ما لا يليق بالعدل.

وهذا الوصف في المعنى كقول أمية^(٣): [من الوافر]

- (١) في ب: الظلمات.
(٢) ينظر: ديوانه ص(٦٨)، واللسان (رغم)، والتاج (رغم)، وجمهرة اللغة ص(٧١٦)، والتنبيه والإيضاح (٢/٢٧٧)، وللعجاج في ملحق ديوانه (٢/٣٤٧)، ومقاييس اللغة (٢/٤١٧)، ومجمل اللغة (٢/٤٠٠)، ويلا نسبة في تهذيب اللغة (٨/٣٤)، والمخصص (١٢/٢٧٨).
(٣) أمية بن عبد الله أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي: شاعر جاهلي حكيم، من أهل الطائف. قدم دمشق قبل الإسلام. وكان مطلعاً على الكتب القديمة، يلبس المسوح تعبدًا. وهو ممن حرموا على أنفسهم الخمر ونبذوا عبادة الأوثان في الجاهلية. ورحل إلى البحرين فأقام ثمانين سنين ظهر في أثنائها الإسلام، وعاد إلى الطائف، فسأل عن خبر محمد بن عبد الله ﷺ، فقيل له: يزعم أنه نبي. فخرج حتى قدم عليه بمكة وسمع منه آيات من القرآن، وانصرف عنه، فتبعتة قريش تسأله عن رأيه فيه، فقال: أشهد أنه على الحق، قالوا: فهل =

سَلَامَكَ رَبَّنَا فِي كُلِّ فَجْرٍ بَرِيئًا مَا تَعَنَّتُكَ الدُّمُومُ^(١)
 قال أبو عمر: سألت أبا مالك عن قوله: ما تغنثك؟
 فقال^(٢): لا تعلق بك. فاللام فيها على حدها في قوله -سبحانه-: ﴿رَدَفَ لَكُمْ﴾
 [النمل: ٧٢].

ألا ترى أن المعنى تعظيمه وتزيهه، وليس المعنى أنه يتزه شيء من أجله.
 ومثل ذلك في المعنى قولهم: سبحان الله، إنما هو براءة الله من السوء وتطهيره
 منه، ثم صار علمًا لهذا المعنى؛ فلم يصرف في قوله: [من السريع]
 سُبْحَانَ مَنْ عَلَّقَمَةَ الْفَاخِرِ^(٣)
 و«روح القدس»: جبريل -عليه السلام- كأنه منسوب^(٤) إلى الطهارة؛ وذلك أنه
 ممن لا يقترف ذنبًا، ولا يأتي مأثمًا، كما قد يكون ذلك من غيره.
 وقولنا في صفة الله -تعالى-: القدوس: أي: الطاهر المنزه عن أن يكون له ولد،
 أو يكون في حكمه وفعله ما ليس بعدلٍ.

= تتبعه؟ فقال: حتى أنظر في أمره. وخرج إلى الشام. وهاجر رسول الله إلى المدينة،
 وحدت وقعة بدر، وعاد أمية من الشام، يريد الإسلام، فعلم بمقتل أهل بدر وفيهم ابنا خال
 له، فامتنع. وأقام في الطائف إلى أن مات.
 ينظر: الأعلام (٢٣/٢).

(١) البيت من الوافر، وهو في ديوانه ص(٥٤)، وإنباه الرواة (٢/٤٠)، وشرح أبيات سيبويه
 (١/٣٠٥)، والكتاب (١/٣٢٥)، ولسان العرب (غث، ذم، سلم)، ومراتب النحويين
 ص(١١٢)، والمقاصد النحوية (٣/١٨٣)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٤٢٨)، وخزانة
 الأدب (٧/٢٣٥).

(٢) في ب: قال.

(٣) عجز بيت للأعشى، وصدرة:

أقولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ

.....

والبيت في ديوانه ص(١٩٣)، وأساس البلاغة (سبح)، والأشباه والنظائر (٢/١٠٩)،
 وجمهرة اللغة ص(٢٧٨)، وخزانة الأدب (١/١٨٥، ٧/٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٨)،
 والخصائص (٢/٤٣٥)، والدرر (٣/٧٠)، وشرح أبيات سيبويه (١/١٥٧)، وشرح
 شواهد المغنى (٢/٩٠٥)، وشرح المفصل (١/٣٧، ١٢٠)، والكتاب (١/٣٢٤)،
 ولسان العرب (سبح)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٣/٣٨٨، ٦/٢٨٦)، والخصائص
 (٢/١٩٧، ٣/٢٣)، والدرر (٥/٤٢)، ومجالس ثعلب (١/٢٦١)، والمقتضب (٣/
 ٢١٨)، والمقرب (١/١٤٩)، وهمع الهوامع (١/١٩٠، ٢/٥٢).

(٤) في ب: نسب.

فأما قولهم: بيت المقدس وقول^(١) الراجز: [من الراجز]
الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْقَادِسِ^(٢)

فيدل^(٣) على أن الفعل قد استعمل من التقديس بحذف الزيادة، أو قُدِّر ذلك التقدير.

فإذا كان كذلك لم يخل «المقدس» من أن يكون مصدرًا أو مكانًا:
فإن كان مصدرًا كان كقوله: ﴿إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ﴾ [لقمان: ١٥]، ونحوه من المصادر التي جاءت على هذا المثال.

وإن كان مكانًا فالمعنى [فيه]^(٤): بيت المكان الذي فعل فيه الطهارة، وأضيف إلى الطهارة؛ لأنه منسك كما جاء: ﴿أَنْ طَهَّرَا بَيْتَ الْطَّائِفِينَ﴾ [البقرة: ١٢٥]: وتطهيره على إخلائه من الأصنام وإبعاده منها.

وكما جاء: ﴿فَأَجْتَبِئُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠]:

كذلك وصف بخلاف الرجس إذا أخلى منها، ومما لا يليق بمواضع النسك، وإن قدرت «المُقَدِّس» المكان لا المصدر كان المعنى: بيت مكان الطهارة.

فأما ما حكاه قُطْرُب^(٥): من أنهم يقولون قدس عليه الأنبياء، أى: بركوا [عليه]^(٦) - فليس يخلو هذا المُقَدِّس عليه من أن يكون موضع منسك، أو يكون إنسانًا.

فإن كان موضع نسك، فهو كدعاء إبراهيم عليه السلام للحرم ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا

(١) فى ب: فقول.

(٢) تقدم.

(٣) فى ب: يدل.

(٤) سقط فى أ.

(٥) محمد بن المستنير: أبو على النحوى المعروف بقطرب، لازم سيبويه وكان يدلج إليه، فإذا خرج رآه على بابيه، فقال له: ما أنت إلا قُطْرُب ليل! فلقب به. وأخذ عن عيسى بن عمر، وكان يرى رأى المعتزلة النظامية، فأخذ من النظام مذهب، واتصل بأبى ذُلف العجلي، وأدب ولده، ولم يكن ثقة. قال ابن السكيت: كتبت عنه قمتراً، ثم تبينت أنه يكذب فى اللغة، فلم أذكر عنه شيئاً. وله من التصانيف: المثلث، النوادر، الصفات، الأصوات، العلل فى النحو، الأضداد، الهمز، خلق الإنسان، خلق الفرس، إعراب القرآن، المصنف الغريب فى اللغة، مجاز القرآن، وغير ذلك. مات سنة ست ومائتين.

ينظر: بغية الوعاة (١/٢٤٢، ٢٤٣).

(٦) سقط فى ب.

الْبَلَدَ آمِنًا ﴿ [إبراهيم: ٣٥]؛ فكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَبْرِيكُ الْأَنْبِيَاءِ دَعَاءَ مِنْهُمْ لَهُ
بِالتَّطْهِيرِ .

وإن كان إنسيًا فهو كقوله: ﴿وَأَجْعَلُهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ [مريم: ٦].

وكما روى عن النبي ﷺ من دعائه للحسن والحسين^(١)، وهذا يتول إلى ذلك
المعنى .

وكذلك من قال: المقدس: المعظم، إنما هو تفسيرٌ على المعنى، وكثيرًا ما يفعل
المفسرون من غير أهل اللغة ذلك لما رأوا ذلك لا يفعلونه إلا بشيء يراد تعظيمه
وتبرئته من غير الطهارة، فسروه بالمعظم على هذا المعنى. والأصل: كأنه التطهير
الذي فسره أبو عبيدة.

قال أحمد [بن موسى]^(٢): وكلهم قرأ ﴿عُلْفٌ﴾ مخففة [البقرة: ٨٨].

وروى أحمد بن موسى اللؤلؤي^(٣)، عن أبي عمرو أنه قرأ: ﴿عُلْفٌ﴾ بضم
اللام^(٤) والمعروف عنه التخفيف.

قال أبو علي: ما يدرك به المعلومات من الحواس^(٥) وغيرها من الأعضاء إذا ذكر
بأنه لا يعلم به؛ وصف بأن عليه مانعًا من ذلك، ودونه حائلا.

(١) أخرجه أحمد (٢٩٨/٦، ٣٠٤، ٣٢٣)، والترمذي (١٧٤/٦) في أبواب المناقب، باب
ما جاء في فضل فاطمة -رضى الله عنها- (٣٨٧١)، وقال: حسن صحيح، وأبو يعلى
(٦٩١٢، ٧٠٢١، ٧٠٢٦)، والطحاوي في شرح الآثار (٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٩)،
والطبراني في الكبير (٧٦٨/٢٣، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٩).

(٢) سقط في ب.

(٣) أحمد بن موسى بن أبي مريم، أبو عبد الله، وقيل: أبو بكر، ويقال أبو جعفر اللؤلؤي
الخرزاعي البصري، صدوق، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء وعاصم الجحدري
وعيسى بن عمر الثقفى وإسماعيل القسطنط، روى القراءة عنه: روح بن عبد المؤمن ومحمد
ابن عمر بن الرومي ونصر بن علي وعبد الكريم بن هاشم وخليفة بن خياط.
ينظر: الغاية في طبقات القراء (١٤٣/١).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤١)، الإملاء للكعبرى (٢٩/١)، البحر المحيط (٣٠١/١)،
التيبان للطوسي (٣٤١/١)، تفسير الطبرى (٣٢٤/٢)، تفسير القرطبي (٢٥/٢)، السبعة
لابن مجاهد (١٦٤)، المجمع للطبرسي (١٥٦/١).

(٥) الحواس: جمع حاسة، وهى القوة الحساسة: خمس، وكانت خمسًا لا أكثر؛ لأن العقل
حاكم بوجود الخمس بالضرورة، أما الحواس الباطنية التى هى خمس أخرى فلم يحكم
العقل بوجودها بالضرورة بدليل الاختلاف فى وجودها، فالفلاسفة أثبتوها بأدلة تتنافى
والقواعد الإسلامية، وغيرهم نفوها: أما أدلة الفلاسفة فمبينة على أن النفس لا تدرك =

الجزئيات المادية بالذات وعلى أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، أي: لا يكون الواحد مبدأ لأثرين.

وحاصل المبنى الأول أنهم قالوا: إن النفس - لكونها مجردة - لا ترسم فيها صور الجزئيات وإلا لم تكن مجردة بل ترسم في آلتها التي هي الحواس فإدراك الجزئيات عندهم هو ارتسام صورها في الحواس وعلى ذلك لا بد من حس باطنى لترسم فيه تلك الصور، والحق: أن النفس ترسم فيها صور الجزئيات وإن كان الإدراك بواسطة الحس، وحيث إن الجزئيات ترسم في النفس؛ فلا تحتاج إلى حس باطنى.

أما المبنى الثانى فقد قالوا فيه: إن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد وعلى هذا لا بد من الحس الباطنى، فيكون إدراك المعانى الجزئية ناشئاً عن مصادر مختلفة غير النفس، وتلك المصادر هي الحواس الباطنية، والحق: أن الواحد يصدر عنه أشياء كثيرة فالنفس الناطقة يصدر عنها إدراك المادة وإدراك المعانى.

الأول من الحواس السمع وهو عند الحكماء قوة مودعة في العصب المفروش في مقعر صماخ الأذنين، وأما عند أهل السنة فهو قوة خلقها الله في الأذن، ووظيفة السمع إدراك الأصوات فقط بطريق وصول الهواء المتكيف بالصوت إلى صماخ الأذن، والسمع سبب عادى للعلم، بمعنى: أن الله سبحانه يخلق العلم عند السمع لا به؛ فليس مؤثراً فى العلم كما عرفت سابقاً من استناد جميع الممكنات إلى الله تعالى.

الثانى: البصر، وهو عند الحكماء قوة مركزة فى العصبين المجوفين اللتين تتلاقيان فى مقدم الدماغ على هيئة دالين ظهر كل منهما ظهر لأخرى، ثم يفترقان بعد هذا التلاقى يميناً وشمالاً، فيسير العصب الأيمن إلى العين اليمنى والأيسر إلى العين اليسرى والتجويف الحاصل عند الملتقى هو المودع فيه تلك القوة الباصرة، ويسمى: مجمع النورين، وأهل السنة يقولون: إن البصر هو قوة خلقها الله فى العينين ووظيفته إدراك المبصرات من الأضواء والألوان والأشكال والمقادير والحركات والحسن والقبح، كما قال الشارح، وقد بحثوا فى قوله: إن الحركة تدرك بالبصر وحاصل هذا البحث: أن الحركة من الأعراض النسبية، والأعراض النسبية أمور اعتبارية ليس لها تحقق فى الخارج فلا تدرك بالبصر، لأن الإدراك بالحس فرع الوجود الخارجى، أما كونها عرضاً نسبياً فإن الحركة هيئة تعرض للجسم باعتبار نسبه إلى مكان وحاصل الجواب عن هذا البحث: أن المتكلمين وإن أنكروا وجود الأعراض النسبية إلا أنهم قالوا: الحركة من الأمور الموجودة بدليل أنها قسم من الكون، وقد قالوا: وجود الكون ضرورى بشهادة الحس وهو يتقسم إلى أربعة أقسام: حركة وسكون واجتماع وافتراق، فالحركة موجودة ولزوم النسبة لها لا يمنع من وجودها فقد يكون الشيء موجوداً ويتصف بالعدمى كاتصاف الشخص الموجود بالعمى، ومبنى الخلاف فى كون الحركة مبصرة أو المبصر هو المتحرك على خلاف آخر وهو هل الأكوان الأربعة موجودة أو غير موجودة؟ فمن قال: إن الأكوان الأربعة موجودة، قال إن الحركة مبصرة، لأنها قسم من الأكوان، ومن قال: إن الأكوان غير موجودة، قال: إن الحركة ليست مبصرة؛ وإنما المبصر هو المتحرك: فجعل الحركات من المبصرات إنما يصح على أحد المذهبين.

فمن ذلك قوله: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرَاتِ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤] كأن القفل لما كان حاجزاً من المقفل عليه، وحائلاً من أن يدخله ما يدخل إذا لم يكن مقفلاً - جعل مثلاً للقلوب في أنها لا تعي ولا تفقه، وكذلك قوله: ﴿لَقَالُوا إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا﴾ [الحجر: ١٥]:

أى: قد حارت وحسرت؛ فلا تدرك ما تدركه على حقيقته؛ فكان شدة عنادهم تحملهم على الشك في المشاهدات. وكذلك قوله: ﴿الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَن ذِكْرِي﴾ [الكهف: ١٠١]:

الثالث: الشم، وهو عند الحكماء قوة مودعة في الزائنتين البارزتين في مقدم الدماغ وقد شبهوهما بحلمتى الثدي، ووظيفته إدراك الروائح عن طريق وصول الهواء المتكيف بكيفية ذى الرائحة إلى الخيشوم الذى هو أقصى الأنف.

الرابع: الذوق، وهو عند الحكماء قوة منبئة في العصب المفروش على جرم اللسان، ووظيفته إدراك الطعوم بمخالطة الرطوبة اللعابية التى فى الفم بالمطعوم، ووصولها إلى العصب المودع فيه تلك القوة.

الخامس: اللمس، وهو عند الحكماء قوة منبئة فى جميع البدن ووظيفتها إدراك الحرارة والرطوبة واليبوسة عند تماس الحرارة والبرودة به.

وهذه الحواس الخمس - كما عرفت - لا يدرك بها إلا ما خصصت له؛ فلا يدرك بالبصر إلا المرئى ولا يدرك بالسمع إلا ما خصص له من الصوت، وهكذا يقال فى باقى الحواس بدليل أن الحاسة لو أصابها عطل امتنع إدراك ما كان لها بحاسة أخرى: فالأصم - مثلاً - لا يدرك الصوت بحاسة البصر ولا بالذوق؛ ولهذا قال المصنف: «وبكل حاسة يوقف على ما وضعت هى له» معناه: أن كل حاسة من تلك الحواس يطلع ويدرك بها ما خصصت له فالله - سبحانه وتعالى - خصص لكل حاسة شيئاً مخصوصاً لا يدرك بغيرها، وهل يجوز عقلاً أن تتعدى كل حاسة مدركتها أو يمتنع ذلك؟ خلاف: وقد رجح الشارح السعد القول بالجواز وقال إن ذلك هو الحق؛ لأن هذا التخصيص بمحض إرادة الله - تعالى - كما أن إدراك كل حاسة لمدركتها بخلق الله بدون تأثير بالحواس فلا يمتنع عقلاً أن يخلق الله عقيب صرف الباصرة إدراك الأصوات أو إدراك الخلاوة والرطوبة بها ما دام المؤثر فى الحقيقة هو الله - تعالى -، قال الشارح: «فإن قيل: أليست الذائقة تدرك بها حلاوة الشيء وحرارته معاً؟» هذا اعتراض على قول من قال: إن كل حاسة لا تدرك بها إلا ما خصصت هى له - كيف ذلك مع أن حاسة الذوق يدرك بها الحلاوة التى هى للذوق ويدرك بها الحرارة التى هى للمس؟! فمن ذاق شيئاً حلواً فقد أدرك بالذوق حلاوته وحرارته معاً إن كان حاراً، وقد أجاب الإيجي عن ذلك بأن الحلاوة أدركت بالذوق وأما الحرارة فقد أدركت بحاسة اللمس الموجودة فى الفم واللسان وذلك لأن حاسة الذوق - كما عرفت - قوة منبئة فى جميع البدن فلم يدرك بالذوق إلا ما خص به.

ينظر: مذكرات التوحيد للشيخ صالح موسى شرف (٤٨، ٥٢).

فهذا كقوله: ﴿بَلْ هُمْ مِّنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦]، وكقوله: ﴿صُمُّ بِكُمْ عَمَى﴾ [البقرة: ١٨]؛ لأن العين إذا كانت (١) في غطاء لم ينفذ شعاعها، فلم يقع بها إدراك، كما أن الثقل إذا كان في الأذن لم يسمع بها، فقوله (٢) -تعالى-: ﴿وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ﴾ [فصلت: ٥] المعنى فيه: أنها لا تسمع للوقر فيها، كما لا تبصر العين في الغطاء. فقوله: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ [البقرة: ٨٨] فيمن أسكن اللام التي هي عين جمع أغلف، كما أن حمرا جمع أحمر. فإذا كان جمع «أفعل» لم يجز تثقيله إلا في الشعر. قال أبو عبيدة: كل شيء في غلافٍ فهو أغلف، قالوا: سيفٌ أغلف وقوسٌ غلفاء ورجلٌ أغلف: لم يختن.

فقوله: «أَغْلَفٌ»: إذا كان في غلاف في المعنى كقوله: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِيْ أَكِنَّةٍ﴾ [فصلت: ٥]؛ كأنها إذا كانت في أكنة لم يتتفع بها فيما [يتتفع فيه] (٣) بالقلب، كما أن العين إذا كانت عليها غشاوة أو كانت في غطاء، لم تُبَصِّرْ. فإذا كان كذلك؛ كان الوجه الإسكان في اللام التي هي عين، كما اتفقوا عليه، إلا ما رواه اللؤلؤى عن أبي عمرو من تحريك العين. ومجازه على وجهين:

أحدهما: أن يكون قوله: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ أى ذوات غلفٍ، فيكون (٤) المعنى كقوله: ﴿غُلْفٌ﴾، وأنت تريد به جمع أغلف؛ لأنها إذا كانت ذوات غُلْفٍ فهي في المعنى «غُلْفٌ» فتكون كلتا القراءتين تتول إلى معنى واحد، إلا أن الإسكان أولى؛ لأن الكلام يحمل (٥) على ظاهره من غير حذف مضاف إليه فيه. والوجه الآخر ما روى عن ابن عباس: من أنهم قالوا للنبي ﷺ: «قُلُوبُنَا أَوْعِيَةٌ لِلْعِلْمِ فَمَا بَالُهَا لَا تَفْهَمُ مَا أُتِيَتْ بِهِ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ» (٦) أو نحو ذلك - فَعُلْفٌ في المعنى مثل الأوعية؛ ألا ترى أن وعاء الشيء غلاف له.

(١) في ب: كان.

(٢) في أ: وقوله.

(٣) سقط في أ.

(٤) زاد في ب: فيه.

(٥) زاد في أ: فيه.

(٦) ذكره السيوطي في الدر المنثور (١/١٦٨)، وعزاه للطبراني في الأوسط عن ابن عباس.

فهرس المحتويات

٣	مقدمة التحقيق
٣	توقيفية القراءات
١٢	إضافة القراءات إلى القراء تعنى اختيارها ولا اجتهاد فيها
١٩	الزمخشري يعزو إحدى القراءات إلى فصاحة راويها
٢٢	ردود على من يفاضلون بين القراءات
٥٨	رسم المصاحف العثمانية
٦٠	قواعد رسم المصحف
٦٠	القاعدة الأولى: الحذف
٦١	القاعدة الثانية: الزيادة
٦١	القاعدة الثالثة: الهمز
٦٢	القاعدة الرابعة: البدل
٦٣	القاعدة الخامسة: الفصل والوصل
٦٤	القاعدة السادسة
٦٩	فوائد الرسم العثماني
٧٣	القائلون بأن الرسم اجتهادي:
٧٤	(رأى صاحب الذهب الإبريز)
٧٥	رأى وسط
٧٧	شبه أثيرت حول كتابة القرآن ورسمه
٨١	كتاب الحججة
٨٤	ترجمة المؤلف
٨٨	ثناء العلماء عليه وصفاء ذهنه ومبلغ علمه
٩٠	تصانيفه

١٠١ مقدمة المؤلف

فاتحة الكتاب

١٠٣ آية : ٤

١٣٩ آية : ٦

١٤٥ آية : ٧

سورة البقرة

٢٣٧ آية : ٢

٢٦٤ آية : ٣

٢٨٧ آية : ٦

٣٢٣ آية : ٧

٣٣٨ آية : ٩

٣٤٣ آية : ١٠

٣٥٦ آية : ١١

٣٧٦ آية : ١٥

٣٧٨ آية : ١٦

٣٩٣ آية : ٢٠

٤٠٨ آية : ٣٠

٤١٤ آية : ٣٣

٤٢٠ آية : ٣٦

٤٢٧ آية : ٣٧

٤٤٣ آية : ٤٨

٤٥٢ آية : ٥١

٤٦٨ آية : ٥٤

٤٧٦ آية : ٥٨

٤٧٨ آية : ٦١

٤٨٣ آية : ٦٢

٤٨٨	آية : ٦٧
٤٩٨	آية : ٧٤
٥٠١	آية : ٨١
٥٠٦	آية : ٨٣
٥١٤	آية : ٨٥
٥٢٨	آية : ٨٧
٥٣٣	آية : ٨٨
٥٣٧	فهرس المحتويات

* * *